

مشكلة
القرن الإفريقي
وقضية شعب الصومال

دكتور

محمد نصر قهنا

مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

دكتور

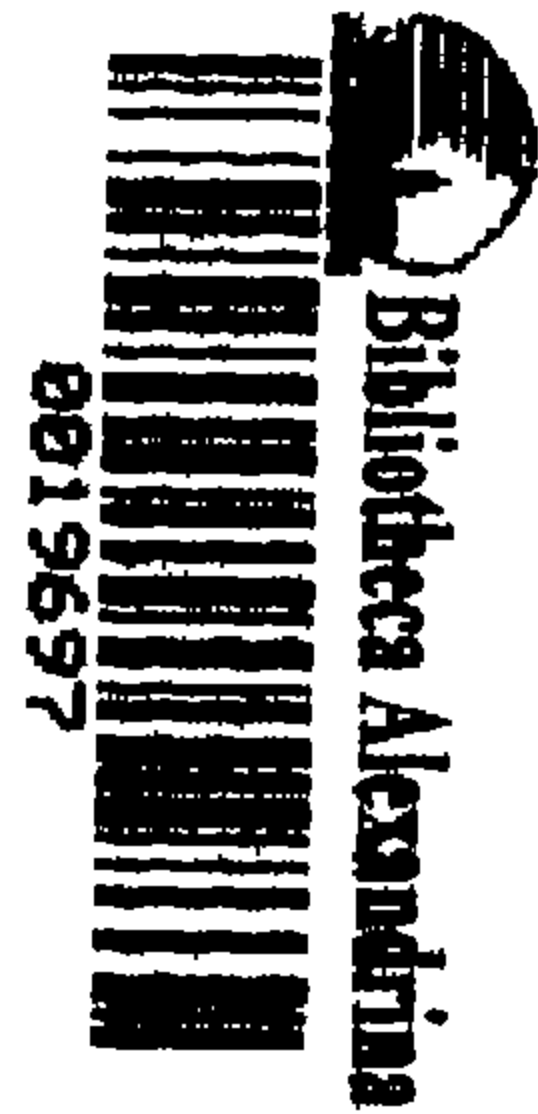
جلال يحيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
وكيل كلية الآداب - جامعة النيا

١٩٨١



دار المعارف



مشكلة
القرن الإفريقي
وقضية شعب الصومال

دكتور
محمد نصر قهنا
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

دكتور
جلال يحيى
أستاذ ورئيس قسم التاريخ
وكيل كلية الآداب - جامعة النيل

١٩٨١



دار المعارف

مقدمة

القرن الإفريقي هو ذلك الجزء الذي يبرز من هذه القارة ، في شرفها ، ويتقدم في الماء ، ويفصل المحيط الهندي عن خليج عدن ؛ وهو ذو شكل مثلث تقريباً ، ويميز ؛ إنه بلاد الصومال .

ولهذه المنطقة أهمية إستراتيجية كبيرة ، نتيجة لموقعها الجغرافي ، الذي يجعلها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . ولقد وضحت هذه الأهمية عند فجر التاريخ الحديث ، وحين حاول البرتغاليون إفتحام هذا البحر من الجنوب ، لتوجيه ضربة عنيفة ، إن لم تكن قاضية ، لسلطنة المماليك ، والتي كانت تسيطر على منطقة الشرق الأدنى كلها ، ومن مصر إلى الشام ، وإلى الحجاز واليمن . ولذلك فإن الصراع كان قوياً في ذلك العصر ، وكانت لبلاد الصومال أهمية خاصة فيه . كما وضحت هذه الأهمية أيضاً عند وصول بريطانيا إلى عدن في عام ١٨٣٩ ؛ وزادت وضوحاً مع مشروع قناة السويس ، والتي أصبحت من يومها شرياناً حيوياً يصل الشرق بالغرب ، ويقرب بين الدول الإستعمارية والتسلطية في الغرب ، وبين مستعمراتها ومناطق نفوذها وإستغلالها في الشرق .

وببلاد الصومال إفريقية في أساسها ، وفي شعبها . وتعتبر معبراً للشعوب بين قارتي آسيا وإفريقية . ولقد إعتز الصومال بشخصيته الإفريقية ، وبعد إنتشار الإسلام ، إعتز الصوماليون إعتناقهم الإسلام ، الذي ميزهم الله به عن جيرانهم . ولقد كانت هناك علاقات وثيقة بين بلاد الصومال وبين مصر ، منذ أقدم العصور وكانت هناك مبادلات تجارية ، وتأثيرات ثقافية بين هذين البلدين ، ولا تزال هذه العلاقات وطيدة ، وعبر العصور الطويلة .

أما قضية الشعب الصومالي فتتلخص في أن الأطماع الإستعمارية ، ثم تطور الحكم الإستعماري لهذه المنطقة ، قد أدى إلى تقسيمها إلى خمسة أجزاء ، رغم أن شعبها واحد ، وله شخصيته الواضحة ، والتي تقوم على أسس ثابتة في اللغة والجنس والدين والعادات والتقاليد . وهذه الأقسام الخمسة هي الصومال البريطاني ، وصوماليا الإيطالية ، وساحل الصومال الفرنسي ، والأوجادين ، والصومال الكيني . ورغم أن الإقليمين الأولين قد إتحدوا سوياً في دولة واحدة ، هي جمهورية الصومال ، إلا أن الأقاليم الثلاث الأخرى لا تزال بعيدة عن التمكن من الإتحاد معها ، خاصة وأن الإقليمين الأخيرين يرذحان تحت نظام إستعماري واضح ، سواء من جانب إثيوبيا على أقاليم الأوجادين وعرر والكافا والجبالا ، أو من جانب الحكم العسكري الذي تفرضه كينيا على منطقة الصومال الكيني .

وإذا كانت عملية إستقلال الصومال البريطاني السابق ، وإستقلال صوماليا ، ثم إتحادهما معاً ، في جمهورية الصومال عام ١٩٦٠ . قد أظهر المعركة في ذلك الوقت على أنها مجرد عملية إستقلال وإتحاد ، فإن تطور العلاقة بين الدولتين الأعظم ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وإتحاد الجمهوريات السوفيتية قد أثر على قضية شعب الصومال بعد ذلك ، مع زيادة إهتمام هاتين الدولتين العملاقتين بالأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي ، وزيادة الإهتمام بإمكانية الحصول على قواعد هناك ، أو حق على « تسهيلات » عسكرية ، ودون أن ننسى أهمية الثور على البترول . وإذا كان النفوذ السوفيتي واضحاً في جمهورية الصومال في سنوات الستينات ، والنفوذ الأمريكي راسخاً في إثيوبيا في نفس الفترة ، فإن الأوضاع تغيرت ، بعد حرب رمضان ، أكتوبر ١٩٧٣ ، وخرج النفوذ السوفيتي من الصومال ، لكي ينتقل مع ثورة إثيوبيا عام ١٩٧٤ إلى هذه الدولة الأخيرة ، بينما اضطرت الإتجاه الجديد في الصومال إلى منح « تسهيلات » للولايات المتحدة في

ميناء بربرة . والمهم دو أن هذا الصراع الصومالي الأثيوبي ، والذي تسيطر عليه العلاقة الموجودة بين الدولتين الأعظم ، يؤدي ، ورغم المتغيرات ، إلى استمرار تقسيم القرن الأفريقي ، بلاد الصومال ، وعدم تمكنها من إتمام وحدتها شعبياً الصومالي المناضل .

ولقد قسمت الكتاب إلى أربع أقسام ، قمت بكتابة الأقسام الثلاث الأولى منها ، وهي عن : الصومال في العصر الحديث ، وشرحت فيه القواعد والمراكز الإستعمارية ، وعن دور مصر في شرق إفريقية ، ثم التدخل البريطاني ، وبداية النشاط الإيطالي ؛ ثم عن التقسيم الإستعماري للصومال وهرر ، مع المنافسات الإنجليزية الفرنسية الإيطالية الأثيوبية ، والتي انتهت إلى تقسيم بلاد الصومال فيما بينها ؛ وأخيراً عن جهاد الصومال ، والذي إمتد إلى عام ١٩٢١ ، وما تبع ذلك من تطورات حتى مرحلة الاستقلال . ولقد إستندت إلى مادة وثائقية لها قيمتها في كتابة هذه الأقسام ، وعرضتها عرضاً تاريخياً .

أما القسم الرابع من هذا الكتاب ، وهو عن مشكلة القرن الأفريقي المعاصرة ، فلقد كتبه الزميل والصديق الدكتور/ محمد نصر مهنا ، وعرض فيه الملامح الرئيسية المعاصرة لمشكلة القرن الأفريقي ، وتطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومواقف الدول الكبرى ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وتفسير عوامل التغيير ، وأخيراً مسألة علاقة مشكلة القرن الأفريقي بالصراع العربي الإسرائيلي . وأرجو أن يسد هذا الكتاب نقصاً في المكتبة العربية ، وأن ينفع الدارس والطالب والقارئ العام .

وعلى الله قصد السبيل ؟

دكتور

الاسكندرية في ٤ أكتوبر ١٩٨٠

جلال يحيى

تمهيد

مصر والصومال

نشأ في مصر في إفريقية وعاشت فيها وارتبطت بها ، وهي حقيقة علمية ومادية ولا يمكن لأحد أن يجادل فيها .

ارتبطت مصر بإفريقية بروابط مختلفة ، تتمثل في الموقع الجغرافي وفي الجنس والدين واللغة والوحدة الثقافية والحضارية . ولا شك أن أي إفريقي يقرب منها عن أي أوروبي أو أمريكي ، ونشعر حياله بروابط وبتفاهم لا يسجل الشعور به مع غيره من أبناء القارات الأخرى .

فمصر إفريقية بموقعها الجغرافي ، مادامت تقع في ذلك الركن الشمالي الشرقي من هذه القارة العذراء . ورغم أن مصر مركز إنقاء إفريقية مع آسيا وأوروبا إلا أنها إفريقية . ولا يمكننا ، حتى الآن ، أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يجري في اليوم في أعماق إفريقية بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين . كما يقول السيد رئيس الجمهورية ، لا نستطيع لسبب هام وبديهي ، هو أننا في إفريقية ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتنا بالعالم الخارجي كله ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسؤوليتنا في المعارضة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة . حتى أعماق الغابة العذراء . . . لن نتخلى عن مهنتنا الآن ، ولكن أجدادنا قاموا بها من قبلنا ، وفي ظروف كانت أصعب من ظروفنا ، وبوسائل أقل تطورا من وسائلنا وإمكاناتنا ، وقاموا بذلك لأنهم افارقة وللأفارقة ، ولأن بلادهم كانت إفريقية .

ومصر افريقية مادام النيل ينبع من وسط القارة ويحمل إلينا عوامل الثروة والخصوبة والرخاء . ويشتمل حوض النيل الآن على وحدات سياسية مختلفة وحكومات متباينة ، قد تتعاون وقد تتنافس وقد تتشاجر ، كما يتخاصم أبناء الأسرة الواحدة . فهناك السودان والصومال ولايتريا والحبيشة واوغندة وكينيا ، ولكنها كلها ترتبط بالنيل ، وتعيش منه أو عليه ، وقد تتوقف حياتها على ما يحمله لها من مياه . ولقد كان أمر السيطرة على مياه النيل ، وضمان وصوله لمصر من أهم مشاغل حكام وادي النيل ، ومنذ فجر التاريخ وكم من مرة ادعى فيها هذا الملك ، أو ذلك الرئيس ، أنه سيعمل على تغيير مجرى النيل ، وأقام بذلك أحداث التاريخ وأقعدما . وسواء أكان مثل هذا الاتجاه قد ظهر في عصور الفراعنة ، أو بداية هجوم القوات الإستعمارية البرتغالية على افريقية في أثناء القرن السادس عشر ، فإن النتائج كانت متشابهة . وكانت أعمال الرى والصرف في البلاد التي تعيش من مياه النيل من بين أهم ما يذكر بالخير وفي التاريخ لحاكم أو ملك أو صاحب سلطان . لقد تغنى المصريون بالنيل وعبدوه ، وعبدوا بذلك إبناً من بناء افريقية . وفكروا دائماً في أصله ومنبعه ، وحاولوا الوصول إليه وإستكشافه ، سواء أكان ينبع من السماء أو من جبال القمر ، وكانوا في حقيقة الأمر يحاولون الوصول إلى قلب إفريقيا ، وإلى مصدر حياتهم الحقيقي .

ومصر افريقية إذ أن أبناءها أفارقة من أبناء افريقية ، ويرتبطون ببقية سكان هذه القارة ارتباطاً جنسياً . ولقد أثبت البحث العلمى أن سكان حوض النيل من أصل واحد ، ومن جنس واحد ، هو العنصر الحامى ، رغم وجود اختلافات بسيطة في لون البشرة أو العينين وإختلاف صفات الشعر ، التي ترتب جزء كبير منها على الاختلاط بشعوب أخرى في هذا الاقليم أو ذاك .

حقيقة أن الحاميين ينقسمون إلى حاميين شماليين في طرابلس وجنوب الجزائر وحتى المغرب ، وحاميين شرقيين يمتدون من مصر إلى إقليم الأريترية الحالي والحبشة ، ولكنهم كلهم من الحاميين ، وهو رباط لا يمكن تجاهله بسهولة .

ومصر أفريقية بدينها . ويعتبر الدين — مهما حاول لماديون من تقليل أهميته . ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي تساعد على الروابط ، بل التي ينشأ عليها المجتمع . وحينما انتشرت المسيحية ودخلت مصر ، قامت مصر بنشرها في إفريقية . وسارت المسيحية من مصر جنوبا إلى النوبة وإلى الحبشة ، وبقيت في الأولى حتى القرن الرابع عشر ، وبقيت في الثانية حتى الآن ولقد ظلت الكنائس المسيحية الإفريقية مرتبطة بالكنيسة المرقسية المصرية ، وحتى الآن ، وهي رابطة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها ، أو يقلل من أهميتها . حقيقة أن بعض التنافس قد نشأ بين كنائس هذه الأقاليم المختلفة ، وخاصة بعد انتشار الإسلام ، ومحاولة بعض الدول الأجنبية الاستعمارية ، وكانت كاثوليكية ، مثل البرتغال ، الوصول إلى الإيقاع بين بعض هذه الكنائس الإفريقية ، وخاصة الكنيسة الحبشية مع الكنيسة المصرية ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك تحويل الأثيوبيين الأرثوذكسين إلى المذهب الكاثوليكي ، وهي مرحلة خاصة ، لها عواملها ونتائجها المحددة ، ولم تؤثر على تاريخ المنطقة .

وحين إنتشر الإسلام من الجزيرة العربية شمالا وشرقا وغربا . ووصل إلى مصر ، أصبحت مصر تلك القاعدة الأمامية لنشر الإسلام وإعلان الحق في كل إفريقية . وسارت منها الحملات غربا إلى شمال إفريقية ، وسار منها المجاهدون جنوبا مع النيل إلى السودان وسواحل البحر الأحمر . وهكذا ارتبطت إفريقية

وخاصة أقاليمها الشمالية والشرقية بمصر وبالاسلام . وساعد هذا الرباط الروحي على إدماج الأهالي والمجتمعات ، وعلى التزاوج وتبادل المنافع ، وبشكل يمهّد للاتحاد ، إن لم يكن للوحدة .

انتشر الاسلام من مصر في افريقية ، مع هجرات قبائل بأكملها ، سارت من الحجاز عبر أرض الكنانة ومنها إلى افريقية ، كما انتشر الاسلام عن طريق انتقال عدد من التجار العرب والمسلمين ، عبر البحر الأحمر وبوغاز باب المندب ، وعلمهم ومتاجرتهم مع أبناء القارة الافريقية ، وأدى ذلك إلى دخول الاسلام بلاد الصومال وشرق افريقية ، وإذا كان انتشار الاسلام مع طريق الهجرة يتصل باعطاء صبغة معينة إلى أبناء الاقليم الذي تصله هذه القبائل ، فإن وصول التجار المسلمين لم يأخذ شكل حركة جهاد مسلحة لفرض الاسلام على الشعوب الافريقية المجاورة . فلقد جاء التجار المسلمون باخلاق جديدة ، وبرؤوس أموال تساعد على ازدهار التجارة ، الافارقة بسمو أخلاق العرب وحسن معاملتهم ، وشعروا أن السبب في ذلك هو دينهم ، لاسلحتهم ، فتقربوا منهم وزادوا من علاقاتهم بهم ، ثم تزوجوا فيما بينهم ، ونتج عن ذلك شعوب جديدة امتازت بعشقها للحرية والاستقلال ، واعتزازها باسلامها مع اعتزازها بافريقيتها . وورثوا صفاتهم المجيدة عن آبائهم واجدادهم ، من العرب ومن الافريقيين ، وخرجوا شعوبا حرة تكافح من أجل افريقيتها ومن أجل الاسلام . ولا زالت تكافح .

ومصر افريقية بعروبيتها التي تستند أساسا ، إلى لغة الضاد ، ولا يمكننا التحدث عنها وتناسي أصلها وأساسها وهو القرآن والاسلام . إنا أنزلناه قرآنا عربيا ، ومضت أربعة عشر قرنا ونحن عرب ، والفضل في ذلك لله وللقرآن ، ولقد سارت العروبة في افريقية على طريق الاسلام ، ومعه ، وداخل قلوب

المسلمين وعلى السنتهم . وتعربت مصر ، فتعربت أقاليم كثيرة من افريقية ، وأصبحت مصر مركز العروبة وقلبها النابض ، وأصبحت هذه الاقاليم تمثل اعضاء جسد الامة العربية الواحدة المتناسكة .

ومصر افريقية بثقافتها وحضارتها ، كما أنها افريقية بمصالحها وبوحدة مصيرها ، ويصعب بعد ذلك علينا أن نتناول تاريخ مصر إذا ما حاولنا فصله عن تاريخ القارة الافريقية ، مادامت مصر قد تأثرت بهذه القارة ، وأثرت فيها .

• • •

لقد كانت وسائل الارتباط بين مصر و افريقية تتمثل في ثلاث طرق : الأول هو النيل ، والثاني هو طرق القوافل عبر الصحراء الغربية من أسبوط مع طريق الأربعين ، وبطول هذا الدرب عبر الواحات الخارجة إلى كردفان ، الثالث هو طريق البحر الاحمر الذى سهل وصول مصر إلى شرق السودان والحبشة وبلاد الصومال .

أما الطريق الأول فكانت تعترضه الجنادل التى تعوق الملاحة فى النيل ، وتصعب عملية التوغل جنوبا فى قلب القارة الإفريقية . ورغم ذلك فإن السهل الضيق المجاور للنيل قد سمح للمصريين بالسفر جنوبا ، وبالاتصال بآبناء السودان ، وتبادل المنافع معهم والاتحاد بهم . وكانت الرغبة الجارحة فى معرفة أصول النيل ومنابعه تجذب المصريين جنوبا ، وتدفعهم دفعا للتوغل فى وسط القارة . ومنذ أيام الفراعنة سجل التاريخ صفحات مجيدة لأيام وحدة واتحاد بين أقاليم مصر الافريقية ازدانت بها جدران المعابد ووصلت بها مظاهر المدنية إلى المجاهل والغابات ، ومنذ قرون ولقد أثرت عمليات الغزو الليبى الفارسى واليوتانى والرومانى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصلات بين مصر و افريقية ، مع وادى النيل . وكم من مرة خرجت فيها هجرات مصرية جنوبا ، نتيجة لضغط

هجرات أجنبية على مصر نفسها ، وأدت ذلك إلى تدعيم الروابط بين أجزاء
الاقليم الواحد .

وكما كان طريق النيل رباط صلة كان طريق درب الاربعين طريقاً ثانياً للوصل
بين مصر وافريقية ، وأن كان طريقاً أكثر صعوبة نتيجة لقلة المياه ولاشتداد
درجات الحرارة فيه أكثر من طريق الوادى .

أما الطريق الثالث فهو طريق البحر الأحمر الذى وحد بين أبناء الأقاليم
الذين يسكنون على ضفافه وساعد على الاتصال بينهم . ورغم أن هذا البحر
كان صعباً في جوه ، وصعباً في ظروف الملاحة فيه ، إلا أن العزيمة القوية لم تكن
تنقص الافارقة الذين صمموا على التغلب على هذه الصعوبات وتذليلها . فلم تقف
حرارة الجو وارتفاع درجة الرطوبة فيه وفقر السواحل الرملية في طريق
عزيمة المصريين للاتصال بشرق السودان وبلاد الصومال . فكافحوا وجاهدوا
للوصول إلى هذه البلاد . والاتصال بأهلها وتبادل المنافع معهم ، ومنذ
فجر التاريخ احتاج أبناء هذه الأقاليم كل منهم للآخرين ، فتعاونوا سوياً في
الميادين التجارية والاقتصادية ، وعاشوا كجيران لا ينشد كل منهم إلا الود
والآخاء لآخوانه .

احتاج المصريون منذ عهد الفراعنة للبخور والأخشاب وجلود الحيوانات
الموجودة في الصومال ، وعرفوا أن أسهل طريق للوصول إلى هذه البلاد
الافريقية هو الملاحة في البحر الأحمر ، فصمموا على الوصول إليها رغم
المصاعب .

وتدل آثار الاسرات الاولى وعصور ما قبل التاريخ في مصر على تفوق
الفراعنة في فنون الملاحة ، ويذكر ماسبيرو أن المصريين هم أول من بنى السفن
البحرية ، وأول من سافر على البحار ، ولافى الاخطار في البحرين الأبيض

والأحمر ؛ بل ويظهر أنهم علموا غيرهم من الشعوب فنى الملاحة وبناء السفن .
وإختار المصريون القدماء أغرب طريق يصل بين وادى النيل وسواحل البحر
الأحمر . وكان هذا هو طريق يصل بين وادى الحمامات الذى يخترق الصحراء
الشرقية بين قفط على النيل والقصير على البحر الأحمر . فسار المصريون فى هذا
الطريق ، وتركوا آثارا تدل على مرورهم فيه ، وتدل على اتصالهم بشعوب أخرى .
واخترقت القوافل وادى الحمامات ثم سارت السفن فى البحر الأحمر ، وتبادلت
التجارة مع بلاد شرق افريقية ، ووثقت عرى الصلات بين البلاد الشقيقة .

ورغم وعورة الطريق البرى الموصل بين وادى النيل والبحر الأحمر ، إذ لم تكن
فيه حياه ولا مياه ، فإن قدماء المصريين قد حملوا معهم مؤنة الطريق تم مؤنة
الإقامة على الشاطئ ، مضافا إليهما مؤنة الرحلة ذهابا وإيابا فى البحر ، علاوة على
الانخساب اللازمة لبناء السفن نفسها . حمل قدماء المصريين ذلك على ظهور الحمير ،
وتمكنوا على سواحل البحر الأحمر من بناء سفن تسمح لهم بالوصول الى بلاد
شرق افريقية . وتحدثنا اخبار الأسر الاولى عن ازدياد عدد هذه الرحلات ، ونصرونا
فى عهد الاسرة الخامسة ، الذى امتاز عهدها بالفة هذه الحركة التجارية .

ولقد سجل لنا التاريخ حملة ساهورع إلى البلاد المقدسة لجلب البخور ونخشب
المر والابنوس . وحافظ الفراعنة بعد ذلك على هذه العلاقة ، وافتتحوا محاجر
فى وادى الحمامات الذى أخذت تدب فيه الحياة نتيجة لمرور هذه البعثات
التجارية .

ثم استخدم المصريون طريق وادى الطميلات حتى موقع السويس الحالى ،
منذ عهد الأسره السادسة ، للوصول إلى البحر الأحمر ، وبالتالى الى بلاد الصومال
وشرق افريقية . وازدادت هذه الصلات بمرور الزمن ، حتى جاء عهد حتشبسوت
التي حدثتنا على جدران معبدها فى الدير البحرى بإنهاء حملتها إلى شرق افريقية . .

ولقد ثبت تاريخيا وجود قناة بحرية في هذا العصر ، تسير في وادى الطميلات
سواحل البحر الاحمر ، ويظهر من رسم مناظر هذه الرحلة أن السفن كانت راسية
على شاطئ النيل ، لاعلى شاطئ البحر . ثم سارت بعد ذلك في هذه القناة الى
البحر الاحمر وبلاد شرق افريقية . والظاهر أن هذه القناة قد غمرتها الرمال بعد
ذلك ، مما اضطر رمسيس الثالث الى نقل لوازم رحلته على ظهور الخيل مرة
جديدة بين قفط والقصير . ولكن المصريين أعادوا حفر هذه القناة في عهد الملك
مينخاو ، من ملوك الاسره السادسة والعشرين ، وتمت عملية الحفر في عهد دارا
الفارسى .

ولقد أصبحت هذه الرحلات الى مناطق شرق افريقية جزءا من حياة
المصريين ، وسجلوها في آدابهم ، وتناقلوها من جيل الى جيل . وتسجل لنا قصة
البحار أنباء المصاعب التى لاقاها البحارة المصريون الشجعان فى إحدى رحلاتهم
فى البحر الاحمر إلى شرق افريقية ، وتغلبهم على هذه المصاعب ، ورجوعهم إلى
مصر محملين بالهدايا والخيرات .

إهتم الفراعنة إذن بالتجارة مع هذه البلاد المقدسة التى سموها بلاد بونت .
وحافظت مصر على هذه الصلات فى عصور البطالسة والرومان . وأخذت
تجارة الشرق الأقصى تمر على موانئ الصومال فى مواسم معينة كل سنة ،
حسب الرياح الموسمية فى المحيط الهندى ، ثم يعاد نقلها بعد ذلك إلى مصر ،
وتوزعها على بقية العالم اليونانى والرومانى فى أوروبا . وهكذا لعبت كل
من مصر والصومال وشرق افريقية دورا هاما وخطيرا فى التجارة العالمية ، بين
الشرق والغرب ، منذ أقدم العصور . حقيقة أن طريقا تجاريا آخر قد بدأ فى
الظهور ، وخصوصا فى العصر الرومانى ، وكان هذا الطريق برىا ، وينافس
الطريق البحرى بين الصومال ومصر . فجاءت متاجر الشرق الأقصى إلى
مكان عدن الحالى ، ثم سارت القوافل منها مخترة اليمن والعسير والحجاز

شمالاً إلى سواحل البحر المتوسط عند فلسطين ولبنان. ولكن هذا الطريق لم يقص على الطريق الآخر الموصل بين الموانئ الصومالية والموانئ المصرية . بل لقد دفع المصريين إلى الاستيلاء على الأقاليم السورية لضمان مرور الطريقين الهامين في دولتهم . وحافظ البطالة على هذه التجارة بين الشرق والغرب ، والتي لعبت شرق إفريقيا والصومال فيها دوراً كبيراً. وإشتملت صادراتهم إلى أوروبا على منتجات الصين والهند ووسط إفريقيا، كما إشتملت صادراتهم إلى بلاد الجنوب على المنسوجات والمصنوعات المعدنية، فأعادوا حفر القناة التي تصل النيل بالبحر الأحمر، وإهتموا بالطريق البري الذي يصل النيل بهذا البحر ، وأنشأوا الموانئ على سواحل البحر الأحمر، وبدأوا في إحضار الحيوانات الإفريقية، من بلاد الصومال وشرق إفريقيا، وإستخدموا الفيلة في معاركهم الحربية .

أما الرومان فإنهم قد حاولوا - بعد إحتلالهم لمصر - أن يسيطروا على هذه التجارة العالمية ، وفقدوا سيطرتهم على الطريق البحري بين موانئ الصومال ومصر على الطريق البري الذي يمر في شرق البلاد العربية . بل أنهم لم يتورعوا في عهد فيسبا شيان ، عن إرسال حملة لتدمير عدن ، عملاً على تقوية طريق التجارة الآخر الذي يرتكز على الموانئ الصومالية وعلى مصر . وفرض الرومان ضرائب باهظة على سفن الشرق الأقصى التي تصل إلى جنوب الجزيرة العربية ، توجيهها للتجارة إلى الطريق الآخر ، ومنعاً لتجار آسيا من الحصول على مكاسب يمكن الإحتفاظ بها لأبناء الشرق الأوسط .

ثم جاء البيزنطيون بعد الرومان، وعمدوا على تشجيع كل الطرق التجارية العالمية بين الشرق والغرب، وخصوصاً الطرق التي تؤدي رأساً إلى عاصمتهم في القسطنطينية. فبدأ طريق ثالث في الإزدهار ، وهو طريق الخليج العربي ، الذي يمر بعد ذلك

عبر ما بين النهرين إلى آسيا الصغرى ومنها إلى أوروبا . وكان هذا بطبيعة الحال على حساب الطريق المار في شرق البلاد العربية، وخصوصاً على حساب الطريق الموصل بين موانئ شرق إفريقية والصومال وبين الموانئ المصرية. ولكن كل ذلك لم يؤدي إلى وقف المعاملات التجارية بين مصر وشرق إفريقية ، وإن كانت التجارة بينها قد إقتصرت تقريباً على تبادل المنتجات والمواد الخام الإقليمية .

وحينما بدأ العرب يخرجون من جزيرتهم مع ثورتهم الكبرى، حاملين مبادئ الإسلام ، توحدت كل من مصر والصومال وسواحل شرق إفريقية داخل نطاق هذه الدولة الجديدة ، التي أعطت صفتها الإسلامية أولاً ثم صفتها العربية ثانياً - لكل الأقاليم التي اتحدت معها، ثم أنصهرت في بوتقتها . وأصبحت مصالح مصر ومصالح شرق إفريقية ومصالح الصومال هي نفس مصالح الدولة العربية. دخل الإسلام مصر ، وأثر أكبر أثر في تاريخها وفي شعبها. ودخل الإسلام كذلك بتأثير شرق إفريقية وبلاد الصومال عن طريق اليمن وبوغاز باب المندب. ورحب الأفارقة بالإسلام كما رحب به أخوانهم في مصر . وتنازلت الموجات الإسلامية ، وأصبح الإسلام صفة لمعظم المصريين ، وديناً لأبناء شرق إفريقية .

ولقد صحب هذه الموجات العربية والإسلامية المتعددة إلى بلاد شرق إفريقية وسواحلها وصول حضارة جديدة ، وثقافة زاهرة ، قربت بين أبناء شرق إفريقية وبين المصريين ، ولشأت مدن جديدة ، على طول الساحل الأفريقي نتيجة لوصول هذه الموجات ، وأخذت الأسر العربية تتصاهر مع أبناء إفريقية، وتسهم بنصيب وافر في نشأة مراكز هامة للثقافة العربية والإسلامية في هذه البلاد .

هذا هو الطريق الثالث للاتصال بين مصر وإفريقية ، طريق البحر الأحمر ، الذي سجل له التاريخ أكثر مما سجل لطريق النيل، ودرب الأربعين عبر الصحراء ..

ولقد أصبح الصومال قلعة حصينة من قلاع الإسلام في شرق إفريقيا، وثوغل منه النفوذ الإسلامي إلى قلب بلاد الحبشة وإلى داخل القارة الإفريقية وأسهم في هذا الطريق التجار العرب، وإستمالوا الأفارقة إليهم، وتصاهروا معهم، وأنشأوا شعوباً إفريقية عربية تمتاز — كما ذكرنا — بعشقها للحرية والإستقلال، وإعتزازها بأفريقيتهما مثل إعتزازها بإسلامها. وأورثوا صفاتهم المجيدة أباً عن جد إلى هؤلاء الأشبال الأفارقة المسلمين الذين خرجوا أحراراً يكافحون من أجل إفريقيتهم، ومن أجل إسلامهم.

وكما رأى العالم العربي والإسلامي أيام عز ومجد، وأيام تفكك وتشتت، رأى أبناء شرق إفريقية نفس هذه الأيام، وشعروا بما شعرت به بقية الشعوب الإسلامية الكبرى في العصور الوسطى، ولكنهم إحتفظوا بتضامنهم مع بقية الشعوب المجاورة لهم وتداولت الدول أمر الشرق الأدنى، وتعرضت هذه المنطقة لأخطار جسيمة. هاجمها التتار، وهاجمها الصليبيون، وإتخذ هؤلاء الآخرون من دينهم مستاراً يخفون به أطماعهم التجارية والإقتصادية، ومصالحهم الشخصية والاستراتيجية في بلاد الشرق الأدنى العربي. ثم بدأت الدول الأوروبية في يقظتها، وعملت على إنزاع تجارة الشرق العالمية من أيدي المسلمين، وبدأت سفنها تبحث عن طريق آخر يوصلها إلى الهند، فسارت نحو الغرب حيث أكتشفت أمريكا، وسارت صوب الجنوب ملتفة حول رأس الرجاء الصالح، ومنه إلى المحيط الهندي، وإلى كنوز الهند والصين. وشاركت كل من إسبانيا والبرتغال في هذه الحركة، وأضطرت مصر المملوكية إلى الكفاح من أجل احتفاظها بالتجارة العالمية في أيديها. وحاولت منع الأجانب من النزول في جنوب الجزيرة العربية، ومن تثبيت أقدامهم على سواحل الصومال، وفي جزر المحيط الهندي، وأنصبت بأمراء الهند، وحاولت

التحالف مع البندقية التي إرتبطت مصالحها في ذلك الوقت بمصالح مصر. ولكن هذا التحالف المملوكي مع البندقية لم يعط نتيجة لها قيمتها .

لقد تمكن المصريون من هزيمة الأساطيل البرتغالية سنة ١٥٠٨ بجوار جزيرة ديو. ، ولكنهم لم يقضوا على قوة البرتغاليين بشكل نهائي. فأعاد البرتغاليون مهاجمة المصريين ، وإنتصروا عليهم في العام التالي. وحاول المماليك التحالف مع الدولة العثمانية الناشئة في ذلك الوقت ، ولكن قوات غرب أوروبا كونت جبهة متحدة ضد المسلمين في الشرق الأدنى ، وتمكنت من تحطيم الأسطول المصري التركي قرب الاسكندرية . فأرسل المصريون قوات جديدة ، ووحدات بحرية أخرى ، إلى جنوب الجزيرة العربية وسواحل الصومال وشرق إفريقية ، لمنع المستعمرين الأجانب من إقامة قواعد إستراتيجية في هذه المناطق. ولكن الأحوال تغيرت في الشرق الأدنى قبل أن يصل المصريون إلى نتيجة حاسمة في الميدان. لقد قتل السلطان الغوري في موقعة مرج دابق سنة ١٥١٦ وإستولى العثمانيون على مصر سنة ١٥١٧. ومنذ هذا التاريخ وقع على كاهل العثمانيين وحدهم أمر الإحتفاظ بدول الشرق الأدنى ؛ آسيوية وإفريقية، أمام المعتدين الأجانب، وأمر الدفاع عن مصالح مصر ومصالح السودان ، ومصالح شرق إفريقية ، ومصالح الصومال ، وبقية الأقاليم الإسلامية .

* * *

واصل البرتغاليون إعتدائهم على الأقاليم الشرقية والإسلامية. وكانت سياستهم تتلخص في إقامة قواعد عسكرية على طول السواحل الأفريقية في المحيط الأطلسي جنوباً ، ثم المحيط الهندي شمالاً ، بعد الإلتفاف حول رأس الرجاء الصالح. هدفوا إلى إتخاذ هذه القواعد فقط إرتكاز بحرية تسمح لسفنهم بالتمون بالماء والزاد، كما

تسمح لهم بالسيطرة على طريق المواصلات العالمى الجديد. وإتخذوا هذه القواعد فى نفس الوقت مراكز تجارية يعملون فيها على شراء المواد الأولية الأفريقية ، ويبيعون فيها بعض الخرز والحلى الرخيصة ، وكانت هذه القواعد — قبل كل شئ — مراكز هامة لتجارة الرقيق الذى إصطادوه من المناطق القريبة. ثم بدأوا فى إعداد الحملات العسكرية والتموغل بها صوب داخل القارة من كل إتجاه لإصطياد الأفريقين ، ومع مرور الزمن جنى البرتغاليون ثروات طائلة من هذه التجارة البشرية ، وكانوا يبيعون الرقيق للعمل — دون إحتياج — تحت حرارة الشمس المحرقة فى العالم الجديد .

ولقد وجد البرتغاليون أن العرب والمسلمين هم أقوى العناصر المسلحة التى تستطيع وقف إستغلالهم للقارة الأفريقية ومواردها. ولا ينكر أحد على البرتغاليين، حتى لليوم، تعصبهم الأعمى للدين المسيحى. فزج البرتغاليون بين الدين والمصالح، وأدعوا أنهم يقومون بحركة للإنتقام للصليب من الهلال . ولم تكن المسيحية إلا غلالة رقيقة يخفون وراءها أطماعهم ومصالحهم الإستعمارية، وهى بريئة منهم ومن حركاتهم الإستغلالية. وعلى أى حال فقد فكر البرتغاليون فى ذلك الوقت، بل عملوا، على تطويق العالم الإسلامى فى النصف الشمالى من القارة الأفريقية ، وذلك بإقامة تحالف مع مسيحيي الحبشة ، بدعوى أن الإسلام يهدد كلا منهما . وإنطلقت هذه الخدعة على الأحباش ، رغمًا عن أن أحداً لم يشهد عليهم بالسذاجة، وإعتقدوا أن مسلمى شرق أفريقية والصومال يهددون الحبشة ، ويعملون على السيطرة عليها . فقام هذا الحلف البرتغالى الحبشى إذن موجهاً ضد المسلمين فى وادى النيل، وشرق السودان وبلاد الصومال وشرق أفريقية . وأرضى هذا التحالف شعور الأحباش، وفتح أمامهم أمل السيطرة على الشعوب الإسلامية المجاورة، وأمل انشاء إمبراطورية مسيحية واسعة الأرجاء .

ولكن شخصية قوية ظهرت في شرق إفريقيا في ذلك الوقت، وشعرت بخطورة هذه الاتجاهات الاستعمارية، التي تختفي وراء ستار الدين لتحقيق الاطماع الخاصة، وعلى حساب أبناء الاقليم الواحد، الذين عاشوا في اخاء وتعاون مدة قرون طويلة، دون نظر إلى الدين أو الاستناد إلى تفرقة عنصرية . وكانت هذه الشخصية هي البطل الأفريقي أحمد جرين ، أو الأشول ، الذي تمكن من توحيد كلمة الصوماليين والاستعداد لمواجهة الأخطار الأجنبية والعنصرية . وبدأ جهاده المجيد الطويل بوضع حد لهذه السياسة الفاسدة، التي هددت بتمكين الغرب من الشرق، ومساعدة البرتغاليين على احتكار طرق التجارة العالمية، وحرمان شعوب الشرق الأدنى وشرق إفريقيا من موارد رزقها .

ويسجل لنا التاريخ هذه الصفحة المجيدة من صفحات الجهاد الأفريقي الإسلامي للدفاع عن مصالح أبناء البلاد . كانت الحبشة منقسمة إلى مقاطعات، ويمتاز بعض أقاليمها بوجود أغلبية إسلامية فيه ، ويمتاز الآخر بخضوعه لحكام من المسلمين . فعمل أحمد جرين على تكتيل الشعور الإسلامي اللازم للنزول إلى معركة أعلنت باسم الصليب . ثم وحده قوات المجاهدين في الصومال ، بل وفي الحبشة نفسها . وراى الدولة العثمانية ، التي سيطرت على الشرق الأدنى في ذلك الوقت ، أهمية هذه الحركة التي هدفت المستعمرين البرتغاليين، وتمكنت من وقف نشاط أعوانهم الأفريقيين، وتحالف العثمانيون مع أحمد جرين ، خاصة وأن البرتغاليين كانوا قد هاجموا السويس سنة ١٥٤٠ ومحاولوا مهاجمة جدة ويبلع ، مدعين العمل على لسف الإسلام، ولكن هوارد العثمانيين وإمكاناتهم كانت محدودة ، وخاصة نتيجة لخروابهم المتعددة في الشرق الأدنى وفي شرق أوروبا ، ولم تكن معرفتهم لأحمد جرين بمعونة كافية ،

لقد انتصرت قوات الصومال في كل مكان ، والمهم هو أن معركتها في ذلك

الوقت كانت هي معركة طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، وكان الجانب الذى حاربت فيه هو جانب الدولة العثمانية ، جانب مصر وجانب سورية ، وجانب الطريق البرى المار بمنطقة الشرق الأدنى .

أسرع الاحباش بطلب المدد من البرتغاليين الذين أرسلوا وحدات كاملة من المدفعية والبحرية لمساعدتهم أمام المسلمين . ورغم إستبسال أبناء الصومال فقد أثرت فيهم قلة مواردهم ، وعدم ورود المعونة من الخارج ، وتفوق الأسلحة الغربية . وإنتهت هذه الحرب برجوع الصوماليين إلى بلادهم ، وبمحافظة الحبشة على إستقلالها أمام المسلمين . ولكن سرعان ما ظهر أن البرتغاليين كانوا لا يقبلون ترك الحبشة لأبنائها ، إذ حاولوا الاستيلاء على السلطة بطريق غير مباشر ، بل حاولوا تغيير الاحباش الأرثوذكس إلى المذهب الكاثوليكي وربطهم بكنيسة روما . وفى هذا الوقت اضطر الاحباش إلى الكفاح ضد حلفاء الأمس ، بعد أن ساعدوهم فى أضعاف أخوانهم الصوماليين فى الشرق الأدنى . وهب الاحباش لطرد البرتغاليين من بلادهم ، ورضى البرتغاليون بالخروج من الحبشة ، ولكنهم إحتفظوا بطريق التجارة العالمية حول رأس الرجاء الصالح ، ومع الشرق الأقصى ، فى أيديهم . كما إحتفظوا بقواعدهم البحرية حول إفريقيا . يستغلون منها موارد هذه القارة ، ويستندون اليها فى السيطرة على العالم ، إلى أن جاءت دول أوربية أخرى ، وإلتزغت من البرتغاليين السيادة على هذا الطريق .

• • •

كان من بين أهم النتائج التى قرّبت على تغيير طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء أن قلت الأموال فى أيدي سكان الشرق الأدنى ، وقلّت الحركة التجارية كذلك فى موانئ وبنادر شرق إفريقيا . ذلك أن البرتغاليين

قد إعتمدوا في ملاحظتهم على موانئ شرق إفريقيا حتى زنجبار شمالاً ، ومنها رأساً إلى موانئ الهند . فخرجت بذلك كل من الصومال ومصر من منطقة مرور التجارة العالمية ، وشاركوا بذلك في نفس المصير ، من الفقر والتأخر والتخلف الذى ساد بقية بلاد ومناطق أرض الحضارة الطيبة ، وذلك فى الوقت الذى إزدادت فيه الثروات فى أيدي الأوربيين ، فارتفع مستوى معيشتهم ، وساعد بالتالى على تقدمهم الحضارى والثقافى .



ولقد شارك جزء كبير من شرق إفريقيا مصر فى خضوعها للدولة العثمانية ، وكان هذا هو الجزء أو الشريط الساحلى الممتد من رأس حافون شمالاً ثم غرباً ، مع الساحل الجنوبى أو الإفريقى لخليج عدن ، ومنها شمالاً حتى مضيق باب المندب ، ومع البحر الأحمر شمالاً حتى السويس . ذلك أن الدولة العثمانية قد إستفظت بسيادتها على هذه الأقاليم ، توحيداً لها مع بقية الأقاليم الإسلامية ، وإعتبرت أولها فى خليج عدن قواعد أمامية أمام توسع الدول الاستعمارية من المحيط الهندى شمالاً فى البحر الأحمر . وأصبحت محافظات زيلع وبربرة ضمن محافظات الدولة العثمانية ، متوحداه بذلك مع مصر فى دولة واحدة ، ضمت كذلك محافظات مصوح وسواكن التى ، وحدت الدولة العثمانية كل سكانها داخل إطار واحد ، ووضعتهم أمام مصير واحد . أما من الناحية الإدارية فنلاحظ أن المحافظات الصومالية قد خضعت فى معظم أوقانها لسلطة والى اليمن العثمانى ، رغم أن سلطات الدولة العثمانية تركت للأهالى أمر التصرف فى كثير من الشؤون الداخلية .

أما سواحل الصومال الممتدة فى المحيط الهندى فإن السلطات العثمانية لم تصل إليها ، بل تركت أمر إدارتها للشيوخ والسلاطين المحليين ، فعمل كل منهم

في مدينته المستقلة عن مدينة جاوة على رواج التجارة وشجع على ازدهار حضارة اقليمية ، ولكنهم تساندوا جميعا مع بعضهم ، ومع الدولة العثمانية ، ومع أمراء الجزيرة العربية والخليج العربي ، في ظل التضامن الاسلامي ، وفي الكفاح ضد المستعمرين الاجانب ، ضد البرتغاليين ، الذين اخضعوا سواحل شرق افريقية لنفوذهم .
أما موانئ سواكن وممصوع فانها كانت تلحق في بعض الاوقات بولاية جدة أو الحجاز ، وينتهي بها المطاف دائما ، إلى مصر . وكان البحر الاحمر ودور المصريين في البحر الاحمر هو الذي يهيء لهم امكانيات الوحدة والاتحاد الطبيعية مع ابناء كل هذه الاقاليم .



لقد مرت كل هذه المنطقة ، في شمال شرق إفريقيا ، بمراحل متعددة من تاريخها ، ولكنها تضامنت كلها مع اخوانها من العرب والمسلمين ، في كل من الشرق الادنى ومناطق الخليج العربي ، ومع مصر بنوع خاص . لقد شاركوا جميعهم في الكفاح ضد الاستعمار البرتغالي ، وايدوا سلطان مسقط في انتزاعه السيطرة على المحيط الهندي من أيدي البرتغاليين . ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت قوى جديدة في النزول إلى الميدان ، وعملت على تطوير الحوادث . ولكن تاريخ هذه المناطق الافريقية ارتبط رغم ذلك بمصر وفي فترة مجيدة من تاريخها ، قبل ان يكتب التاريخ اكثر روعة أنها صفحات الاتحاد بل الوحدة المصرية الافريقية ، صفحات تاريخ مصر الافريقية ، تلك الصفحات التي كتبها أبائنا وأجدادنا بعرقهم ودمائهم في الصحارى الافريقية ، والتي اشتملت على قوة عزمهم وشدة ايمانهم بافريقيتهم ، حتى وان كانت الدول الاستعمارية قد وقفت لهم بالمرصاد .

القسم الأول

الصومال في العصر الحديث

البَابُ الْأَوَّلُ

القواعد والمراكز الاستعمارية

الفصل الأول

التنافس الانجليزى الفرنسى

حين أخذت مصر حجمها الطبيعى مع بقية الاقاليم الافريقية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، أخذت بريطانيا تنظر إلى نمو وازدهار الدولة المصرية الافريقية بمنتهى الحذر ، وتخشى منها ومن توسعها ، خاصة وأنها كانت تعمل فى مجال عربى إفريقى يمكنها أن تستند إليه وإلى شعوبه لإنشاء دولة قوية ، وكانت هذه الدولة تقع فى مركز متوسط يتحكم فى طريق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب وكان النظام الاقتصادى الذى أنشأته مصر يتعارض مع المصالح الاقتصادية والتجارية البريطانية وتلك المصالح التى قامت على أساس حرية التجارة فى الباب المفتوح والمساومة للحصول على أكبر ربح ممكن من الوطنيين .

وخشيت بريطانيا من إمتداد النفوذ المصرى وخاصة بعد أن امتد إلى جزيرة العرب وتهديد بالوصول إلى الخليج العربى ، أى إلى مياه الهند . وكانت إنجلترا ترقب بحذر نمو قوة عربية إسلامية فى ذلك الوقت فى كل من شرق افريقية — مكان زنجبار الحالية — ومسقط ، وذلك مع السلطان سعيد الذى سيطر على الجزء الجنوبى من البحر العربى علاوة على شرق افريقية ، فعمّلت على إنشاء قاعدة متوسطة لها فى المنطقة ، تسمح لها بفرض كلمتها على كل من مصر وسلطان مسقط وعمان ، وتتحكم منها فى اليمن . وكانت أصلح نقطة لذلك هى عدن . ولكن هل تسمح فرنسا بزيادة النفوذ البريطانى فى هذه المنطقة دون أن تتحرك؟ وماهى امكانياتها للحركة ؟

(١) - فرنسا واستيلاء بريطانيا على عدن :

خشيت فرنسا من زيادة النشاط البريطاني في المحيط الهندي وخليج عدن وعند مداخل البحر الاحمر الجنوبية ، وامكان تأثير مثل هذا النشاط على مستقبل هذا الجزء الهام من العالم ، وامكانية توسع البريطانيين في مناطق شرق إفريقيا أو الصومال أو الحبشة ، وتأثير ذلك على وادي النيل وعلى مصر . فبدأت فرنسا تهتم بدراسة الموقف منذ الثلاثينات ، في هذا الجزء لتقدير مدى الخطر البريطاني .

وقامت عدة حملات استكشافية علمية بقتوير الحكام وتعريفهم بسواحل البحر الاحمر ، وأشارت إلى ضرورة عدم ترك الدول الأخرى تسبق فرنسا في احتلالها لتلك المناطق . وبعد محاولات كومب Combes وتاميزيه Tamisier سنة ١٨٣٥ - ١٨٣٧ قامت حملات فريه Ferret وجالينيه Gallinier وروجيه Roger سنة ١٨٣٩ - ١٨٤١ بالأبلاغ عن سرعة نجاح الانجليز في تلك البلاد . ولم تكن هذه المحاولات الخاصة - مثلها في ذلك مثل محاولات الاخوين انطوان وأرمان دابادي Antoineet Armand d'Abbadie سنة ١٨٣٦ وما تلاها - إلا مقدمة وتمهيداً لإرسال البعثة الرسمية الفرنسية برئاسة الكابتن دي فوسيه Desfossés سنة ١٨٤٦ (١) .

ولقد أصيبت هذه البعثات والحملات أول أمرها بالفشل تام . وكتب فريه الملازم أركان حرب ، والذي كان قد حصل من حكومته على تصريح بالالتحاق بحملة كومب ، كتب عن هذا الأخير : « لقد فشل في زيلع ، وقد

استحال عليه كذلك أن يكون مذمومة فرنسية في مصوع ، ذلك أن محافظة تلك الميناء عارضت محاولته بشدة وذلك لأنها لم تكن قد استلمت أى تعليمات من وإلى مصر ، (١) .

ولكن فريه لم يتقاعس في نصيح حكومته بأن تسرع في أن تطلب من محمد علي تنازلا عن مصوع ، وكان يعتقد شخصياً في سهولة الحصول على هذا التنازل ، لأن جمارك تلك الميناء لم تكن تحصل سوى ١٨٠.٠٠٠ فرنك ولم يكن يصل إلى خزانة الحكومة منها سوى ٥٠.٠٠٠ فرنك (٢) .

ووصلت انباء سيده من الحبشة ، ذلك أن أوبيه Oubie ملك تجرة كان قد طرد الانحوين دابادي من بلاده مانعا اياهم من الذهاب إلى غوندار . أما الطبيبين ديون Dillon وبتى Petit مبعوثا متحف التاريخ الطبيعي بباريس فان ملك تجرة احتفظ بهما كرهائن لحين حضور القبردان ليفيبر Lefchure الذي أصبح مستكشف تجرة الاول في السنوات التالية . ولكن الملك أحسن مقابلة ذلك الضابط البحري فيما بعد ، ووعد فرنسا في عام ١٨٤٠ بأن يتنازل لها عن ميناء حنفيلة (٣) .

ولم يكن ذلك آخر مصدر لمناعب الفرنسيين ، ذلك أن المنافسة الانجليزية كانت تهدد المصالح الفرنسية في تلك الجهات ، خصوصا بعد استيلاء انجلترا على عدن ، واقامتها لقاعدتها البحرية فيها . واستولت حكومة الهند على عدن في ١٦

(١) تقرير الملازم اركان حرب فريه في ٦ / ١ / ٨٤١ ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية .

(٢) الوثيقة السابقة .

Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique, (٣)

Mer Rouge et Golfe d'Aden. Paris, 1883. P. 6. F. O. M. 1014.

من يناير سنة ١٨٣٩ وتحولت تلك الرأس الصغيرة وصخورها للقاحلة بسرعة إلى مدينة مهمة حصينة وتزدهر فيها التجارة ، كما أصبحت قاعدة مهمة للتوسع في الاقاليم المجاور . فقد استولى الانجليز منذ سنة ١٨٤٠ على جزر باب Bab وايفات Eivat وكانت الاولى تتحكم في مدخل قبة الخراب التي كان من المتوقع ان تزداد اهميتها ، أما الثانية فكانت تتحكم في مدخل ميناء زيلع . كما قام الانجليز بالسيطرة على ارخبيل موسى ، الذي يتكون من ثلاث جزر كبيرة نسبيا وخمسة صغيرة . وكانت كل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ولكنها كانت مرسى جيدا ، وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطة استراتيجية في غاية الاهمية . لأنها كانت تتحكم فعلا في بداية طريق القوافل الذي يسير مع وادي الحواش من الساحل إلى داخل البلاد الحبشية عبر بلاد الدناقل . وقد إستولى الإنجليز على ذلك الارخبيل نتيجة لمعاهدة ٣١ من أغسطس سنة ١٨٤١ التي وقعها محمد بن محمد سلطان تاجورة مع الكابتن مورسي Moresdy . ولكن الانجليز لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعليا ، ولم يرسلوا إليها أى حامية عسكرية ، بل تركوها خالية قاحلة (١) ، واقتصروا على الاحتفاظ بحقوقهم عليها . ولقد اصر فريه في تقريره بصورة خاصة على أهمية نشاط الإنجليز في تلك الجهات ، ذلك النشاط الذي لم يكن خافيا على أحد ، فكتب يقول : « إن الإنجليز لن يتراجعوا أمام أى توضيحات ، ولن يهملوا أى شيء في سبيل اقامتهم على ضفتي البحر الأحمر وتشير الأنباء التي وردت أخيراً إلى أنهم قد ادفعوا مبلغ ١٠٤٠٠٠ فرنك سنوياً إلى الشريف حسين ، حاكم اليمن ، حتى يحصلوا على حق التجارة على طول الساحل الجنوبي لبلاد العرب ، وأن عليهم يخفق منذ أيام

(١). الوثيقة السابقة ، ص ٧ - ١٨

على زيلع وعلى تاجورة التي تكاد تقع على مدخل مضيق باب المندب ، وقد ذهبوا إلى حنفية ومصوع لكي يشتروا هاتين المينائين أو يمنعوا الفرنسيين من الإقامة فيهما ، (١) .

وأكثر من ذلك فإن حكومة بمباي قد أرسلت الكابتن وليام كورنواليس هاريس William Cornwallis Harris مزودا بسلطات لعقد معاهدة صداقة وتجارة باسم الملكة فكتوريا ، مع سهلا سيلاسي ملك شوا والجالا . وكتبت هذه المعاهدة وامضيت في انجولولا - عاصمة مملكة شوا - في ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٤١ . وحددت المادة الخامسة منها ان سهلا سيلاسي وخلفاءه لن يفرضوا ضرائب أو رسوم أكثر من ٥ ٪ من قيمة البضائع ، على كل التجارة الانجليزية التي تستورد في بلادهم ، أو التي تمر عبر بلادهم . وحددت المادة التالية من هذه المعاهدة طريقة تسمين قيمة تلك البضائع ودفع الرسوم أما نقدا أو عينا حسب رغبة التجار . وقد تعهد كل من سهلا سيلاسي وفيكتوريا بأن يبذلوا كل ما في وسعهم لكي تبقى طرق التجارة مفتوحة ، ولكي يؤمنوا المواصلات بين ساحل البحر الاحمر وبلاد الحبشة ، وبأن يحافظوا على سلامة التجار وبضائعهم وأموالهم وأخيرا فإن حكومة الحبشة قد تعهدت بالا تقيم أية عقبات أمام المسافرين الانجليز ، سواء من كان يرغب منهم في الإقامة في الحبشة ، أو من كان يرغب في مواصلة السفر فيها وراء حدود تلك البلاد (٢) .

(١) تقرير الملام أركان حرب أ . فريه في ٦ يناير سنة ١٨٤١ .

F.O. M. 1104/1.

أنظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية

(٢) انظر نسخة مترجمة من تلك المعاهدة . ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية

F. O. M. 10141/1.

(٢) - بعثه روشيه ديريكور :

ولم يقف الفرنسيون مكتوفى الأيدي فى أثناء تلك الفترة أمام النشاط الإنجليزى
ففى عام ١٨٣٩ قام العالم الفرنسى روشيه ديريكور Rochet d'Héricourt بالسفر
إلى تاجورة وبدأ منها سيره إلى شوا حيث وصل بعد ثلاثة أشهر . ولقد حظى
بصداقة الملك سهلا سيلاسى الذى أرسل معه بضعة هدايا إلى لوى فيليب . ولما
كانت نتائج هذه الرحلة مشجعة فانه قد عاد مرة أخرى فى عام ١٨٤٢ (١) وحصل
على توقيع الملك على معاهدة سياسية وتجارية ، أعطت لفرنسا مزايا خاصة فى
تلك البلاد الإفريقية . ويمكننا إعتبار هذه المعاهدة كـ شهادة هامة تثبت ميل
سهلا سيلاسى إلى فرنسا (٢) رغم أنها لم تعط لهذه الدولة الأخيرة جميع الضمانات
التي كانت ترغب فى الحصول عليها . وعلى أى حال فان هذه المعاهدة لم تطبق ولم
تفد ، إذ أن التجار الفرنسيين لم يحضروا إلى الحبشة .

ولقد ظلت مذكرات روشيه ديريكور تعتبر لمدة طويلة أحسن مصدر عن
تلك المناطق التي اجتازها . وإن د التأملات السياسية والتجارية فى مملكة شوا
وجنوب الحبشة ، — وهو اسم مذكراته — لتظهر اهتمام ذلك المستكشف
الفرنسى بشرق إفريقية . وكان يرى أن بلاد شوا تهم الفرنسية لأسباب ثلاث :
حضارية وتجارية وسياسية . فشرح ان انجلترا كانت تهتم اهتماما جديا بحضارة
وسط افريقية ، وأنفقت أموالا طائلة على تجهيز حملة النيجر ، رغم شعورها
بالعقبات الكأداء وبالمخاطر التي قد تتعرض لها تلك الحملة . وأراد روشيه ديريكور

(١) DESCHAMPS, Hubert, Cote des Somalis : Paris, 1948. P. 42.

(٢) وزير الزراعة إلى وزير البحرية والمستعمرات باريس فى ١٣ من مايو سنة ١٨٤٦

F.O.M. 1041/1

انظر أرشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية

أن يقنع حكومة بلاده بأنها تستطيع ادخال الحضارة في الجهة المقابلة من إفريقية الإستوائية ، ولكن بنفقات أقل ، وبضمان أكثر للنجاح من التجربة الإنجليزية . ولم يكن من المستطاع لغير التجارة أن تعطي للحبشة تلك النتائج المادية للحضارة — تلك النتائج التي كانت تزيد من قوة الشعوب ، وترقى من وسائل معيشتها الاجتماعية .

وظهرت المزايا التجارية لبلاد شوا من عاملين : الأول هو أن أسواق شوا التي كانت تتألف من أكثر من مليون من المستهلكين وممثلة بمنتجات محلية ثمينة كانت أسواقاً جديدة لم يسبق لأحد استغلالها ، ولن يجد التاجر الأوربي فيها أية منافسة ، والثاني هو أن ملك شوا كانت له ممتلكات شخصية واسعة ، وثروة تقدر بثلاثين مليون فرنك على الأقل ، ولم يكن هذا الملك يستخدم هذه الثروة ، وكان يرغب في إنشاء عرقات تجارية مع أوروبا ، وفي تشجيع إقامة وتدعيم تلك العلاقات بكل ما لديه من مال أو سلطة .

فكان في استطاعة فرنسا إذاً أن تجني أرباحاً طائلة من تجارتها مع الحبشة ، تلك التجارة التي كانت مركز لجزء كبير من ثروات القارة الإفريقية ، ويمكن للسياسة الفرنسية أن تنجح بسرعة نتيجة لإقامة علاقات مستمرة مع الحبشة . واستغرس هذه العلاقات النفوذ الفرنسي في تلك البلاد . كان في استطاعة الحبشة ، نظراً لموقعها الجغرافي ، أن تلعب دوراً هاماً في الشؤون الإفريقية ، فكانت حدودها الشمالية متاخمة للإقليم سنار الذي هو إمتداد للدولة المصرية . وكان من الصعب على سكان وادي النيل أن يقوموا بغزو الحبشة نظراً لوجود حائل طبيعي من الجبال أمامهم ولكن الأراضي المصرية لم تكن تحظى بمثل هذه الحصانة ، ولم يكن من السهل إيقاف جيوش الإحباش إذا ما قررت النزول من جبالها لغزو

الوادي . وذكر روشيه ديريكور أن شعب مصر شعب ضعيف بائس ، لا يستطيع مقاومة جحافل الأحباش الذين يمتازون بصلابة عودهم وبحبهم للحرب من أجل الحرب . وكان يسعى من وراء ذلك إلى إقناع حكومة بلاده بطبيعة الحال بمزايا ذلك الفرس الذي اختاره لها لكي تلعب عليه ضد مصر . وكان يعتقد أن نداء واحدا من أحد الغزاة الأحباش يكفي لتعبئة كل الحبشة ، ويكفي لجعلها تزحف على مصر . بمجدة بذلك غزوات الهكسوس ، ، وأخيرا فإنه ذكر صراحة أهمية الحبشة في السيطرة على شئون مصر وشئون وادي النيل فقال « يكفينا أن نعرف فوق ذلك أن الحبشة تتحكم في منابع النيل ، وفي جزء هام من مجرى ذلك النهر ، لكي نجزم بالإعتقاد بأن مصيرهما سيؤثران في يوم من الأيام على مستقبل مصر . ولما كانت هذه الدولة الأخيرة تحتل مكانا كبيرا في الشؤون السياسية الأوربية ، فمن الواضح أن استعداد إحدى الدول العظمى لإقامة نفوذنا وبسطه على الحبشة يعتبر مسألة كبيرة الأهمية » (١) .

وعلاوة على ذلك فإن من يتحكم في مملكة شوا سيتحكم في كل الحبشة ، إذ إن بلاد شوا كانت منذ أقدم العصور أكثر بلاد الحبشة تقدما وحضارة . وكانت تعتبر الإقليم الوحيد في الحبشة الذي يتمتع بحكومة منظمة ، ويرى إزدياد قوته بطريقة مضطردة . وكان سكانه من الأحباش والجالا مغرين بالحرب والقتال كانوا من الفرسان الممتازين ، وكانت الخراب هي سلاحهم المفضل ، فكانوا يستخدمونه بمهارة ورشاقة وكانوا يحجون القتال ، حتى أنه كان يكفي لأي ملك أن يعلن قراره بتجريد حملة ما ، لكي يجتمع حوله من ٣٠ إلى ٤٠ ألف من

(١) *Considérations politiques et commerciales sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale* , par Charles François Xavier Rocher d'Héricourt, Le 17 Juin, 1842. F. O. M. 1014/1.

المقاتلين ، مسلحين ومجهزين ، ويتكفون فوق ذلك باطعام أنفسهم . كان في استطاعة ملك شوا أيضا أن ينادى للحرب وأن يجمع مائة ألف مقاتل ، مستعدين للسير وراءه حسبما يرغب ، وحسبما يملأ طموحه . كان ملك شوا إذن — وهو قائد تلك القوة العسكرية الهائلة والمخلصة له — يعتبر بدون شك أقوى سيد ورئيس في كل البلاد الحبشية . وكانت قوة العوامل الشخصية تساعد كثيرا وتنبه له بتوحيد الحبشة تحت سلطته .

وهكذا نرى ان إقامة علاقات متينة ومتصلة مع ملك شوا كانت مهمة لفرنسا من النواحي الحضارية والتجارية والسياسية .

ولكن ما هو أساس هذه العلاقات ؟ كان جواب روشيه ديريكور بسيطا : أما فيما يخص الملك سهلا سيلاسى فهي رغبته في مراعاة مصالحه الشخصية التي لا يستطيع أى إنسان أن يعرفها ويتدرها خيرا منه ، وأما فيما يخص فرنسا فتتلخص في موقف كريم لذلك ان إزدياد قوته وثروته مرتبط باقامة علاقات ودية مع تلك الدولة العظمى . وكان روشيه ديريكور يرغب في أن يقدم إلى سهلا سيلاسى — في رحلته القادمة إلى شوا — عينات من المنتجات الفرنسية كدليل على المزايا التي سيحصل عليها من إقامة علاقات ثابتة مع فرنسا . وكان قد وعد الملك بالعودة إلى بلاده ، وكان يرغب في أن يرسل اليه بعض الأسلحة من البنادق والمسدسات ، وخصوصا مدفعين صغيرين ، حتى يتأكد له النصر على شعوب الجبال التي كانت تسكن إلى الجنوب وإلى الغرب من مملكته ، والتي كان يحاربها سنوياً لإخضاعها له ، وإجبارها على اعتناق المسيحية والعمل على إستغلال مواردها الطبيعية .

وكان أساس التجارة بين بلاد شوا والبلاد المحيطة بها هو عبارة عن شبكة

من المواصلات تقوم بها بعض القوافل الصغيرة. وكان أهم طرقها وأكثرها استعمالاً هو الطريق الذي يربطها ببر، تلك المدينة الإسلامية التي تقع بين بلاد الحبشة والبحر. وكانت هرر هي طريق منتجات الحبشة الجنوبية إلى ميناء بربرة، مركز تصدير تلك المنتجات من القارة الإفريقية. وكان شعب هرر بدون منازع هو أشد شعوب شرق إفريقيا نشاطاً، وخصوصاً في التجارة، ويمكننا القول بأنه هو الذي خلق التجارة في ذلك الركن الأفريقي. وكان هؤلاء التجار يتوغلون في داخل القارة، وكانوا يتكلمون لغات الأمازيغ. ولكن روشيه ديريكور لم يكن يعتقد في إمكانية إقامة بحارة هامة مع الحبشة الجنوبية في ذلك الوقت. كان من الضروري لوصول التجارة الحبشية إلى البحر أن تمر في بلاد قاحلة تسكنها قبائل تعادى كل منها الأخرى، ولا تشابه إلا في حبها السلب والنهب. وكانت قوافل هرر تتغلب على تلك الأخطار بدفعها لإتاوات باعظة إلى تلك القبائل. ولكن وسائلها المادية لم تكن تكفي لإردمها تجارة شوا بدرجة لا ثقة بها. وعلى أي حال فإن قوافل هرر كانت تقوم — بعد شرائها لمنتجات جنوب الحبشة — بنقلها إلى زيلع وبربرة على المحيط الهندي وكانت إقامة منشأة تجارية في كل من هانين، الدينيتين — وخصوصاً في بربرة — تبشر بمعتقد صفقات ناجحة.

وصف لنا روشيه ديريكور هذين المينائين وشرح أهميتها التجارية والبحرية، كما وصف حالتها العسكرية الدفاعية. أما زيلع فكانت مدينة صغيرة مزدهرة بالسكان وتمتاز بحسن مبانيها، ولم يكن بها إلا أربع مدافع في حالة سيئة. اثنين منهما مخصصين لحماية الميناء، والاثنين الآخرين منصوبين إلى غرب المدينة لارهاب بدو الأقاليم ومنعهم من الاغارة عليها. وكان في زيلع مينائين: أحدهما أمام المدينة مباشرة وخاص بالقوارب، أما الثاني فكان على بعد عشرة دقائق منه، وكان يسمح لسفينة أو لتسع سفن من حمولة ٣٠٠ أو ٤٠٠ طن بأن تحتوى فيه من

الزوابع . ولم تكن حامية المدينة تتألف إلا من خمسين بدوي مسلحين ببنادق
« بفتيل » وكان سوق المدينة مفتوحا في جميع الايام ويوجد به البن والصمغ العربي
والجلود نتيجة للصلات التجارية مع هرر ، أما بربرة فكانت تتألف من ٢٥٠٠
إلى ٣٠٠٠ كوخ ، وكانت تبقى شبه مهجورة بعد موسم التجارة الذي يعقد بها
من شهر اكتوبر إلى شهر فبراير من كل عام . وفي أثناء هذا الموسم كانت بربرة
مركزا تجاريا هاما ، إذ أنها كانت تستقبل من عشرة إلى اثني عشر سفينة كبيرة
من الهند ، وكان يدخل ميناءها أو يخرج منه يوميا ما يقرب من عشرين سفن صغيرة
محملة بالبضائع (١) .

لم يقرر أمير البحر ووزير البحرية الفرنسية أمر إرسال حملة استكشاف
إلى الحبشة إلا في عام ١٨٤٤ . وكلف بها القبطان روما ديفوسيه (٢) قائد
محلة البربون ومد غشق البحرية في ذلك الوقت . أما جيزو ، وزير الخارجية ، فانه
أوصى من ناحيته بأن يقوم هذا الضابط بدراسة سياسية وتجارية في نفس
الوقت ، وأن يهتم بالناحية التجارية بشكل خاص ، لأنه كان يعتقد أن توسع
فرنسا في الحبشة سيأخذ غالب الأمر -- إن لم يكن في مجموعة شكل التبادل
التجاري ، في حالة ما إذا كانت العوامل تسمح أصلا بقيام مثل هذا التبادل .
وأما عن المفاوضات الرسمية مع تلك البلاد فان جيزو لم ير أي داع لفتحها في ذلك
الوقت ، وأضاف أن ما لديه من تقارير عن رؤساء وأمراء الحبشة لم يكن ليشجعه

(١) *Considérations politiques et commerciale sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, Par Charles François Xavier Rochet d'hericourt, Le 17 Juin 1842. F.O.M. 1014/1.*

Le Capitaine de Vaissau Romain Desfossés

(٢)

على الاعتقاد في سلامة أو متانة أى إتفاق قد تقوم فرنسا بعقده معهم (١) .

وكان وزير الزراعة والتجارة يرغب في تحقيق مشروع بعثة ديفوسيه وخصوصا فيما كانت هذه البعثة تهدف إليه من القيام بدراسة المصالح التجارية إلى جانب دراستها للمصالح السياسية والبحرية . وكان يرغب في أن يقوم هذا الضابط بدراسة التجارة في التجارة في البحر الأحمر نفسه ، رغم اتساع نطاق هذا المجال . وكان يريد أن يعرف المزايا التي يمكن لمصوع أن تمنحها للتجارة مع الحبشة ، خصوصا وأن ميناءها كان أكبر ميناء في البحر الأحمر ، وكان ملتقى طرق القوافل الكبرى ، وكانت له علاقات مستمرة مع جدة ومخا وسواكن وبمباي . وكانت هناك ثلاثة طرق مفتوحة للتجارة مع الحبشة : طريق سنار وطريق تاجورة وطريق مصوع . أحقية أن هذا الطريق الأخير كان أكثرها أمنا وأشدها حركة ؟ أما تاجورة فكانت أقل أهمية ، وكانت تعتبر ميناء بلاد عدل والديناقل . وكانت الاخبار قد سرت بأن الانجليز قد اشتروها ، ولكن الظاهر أن مجهوداتهم لم تكن قد أثمرت في هذا السبيل . وكان على روما ديفوسيه إذا أن يتحقق من الأمور ، خصوصا وأن وزير التجارة والصناعة كان يرغب في الحصول علاوة على ذلك استعلامات دقيقة عن حالة المذسآت البريطانية في عدن . وأخيرا فانه كان يرغب ذلك في الحصول على معلومات عن جزر دهالك المشهورة بصيد وتجارة اللؤلؤ ، وعن زيلع وبربرة وخليج حنفيلة التي كانت هناك محادثات خاصة بالتنازل عنه للحكومة الفرنسية وكان لفيبر Lefevre قد قدم مشروعا عن التجارة مع الحبشة ، ونصح باتخاذ مصوع قاعدة عامة لهذه التجارة ، ولكن مسدباته كانت جديرة بالنظر والاعتباه رغم بعد مصوع عن بلاد شوا ، ورغم أن هذا

(١) جيزو وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية في يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٨٤٤

البعد كان سلبيا في الاعتراض على هذا المشروع كانت له وجامته . وأخيرا فان وزير الزراعة والتجارة كان يهتم قبل كل شيء باختيار إحدى هذه الموانئ لكي تكون قاعدة تجارية مع بلاد الحبشة . ولم تقم فرنسا في حقيقة الأمر في خلال هذه الفترة إلا ببعض الدراسات عن البلاد المحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن .

(٣) زولا ومعاهدة رسل :-

زاد إهتمام الحكومة الفرنسية بالسواحل الأفريقية للبحر الأحمر في عهد الامبراطورية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث . وكان ذلك في عام ١٨٥٨ أى في نفس الوقت الذي انشأت فيه وزارة الجزائر والمستعمرات . وكانت فرنسا تفكر في ذلك الوقت في اليوم الذي ستفتتح فيه قناة السويس . وكانت قد رأت انجلترا تقيم في جزيرة بريم سنة ١٨٥٧ وكانت ترغب أشد الرغبة في أن تحصل على قاعدة لها في تلك المياه . وحتى إذا فرضنا - كما يدعى البعض - أن الحكومة الفرنسية لم تكن قد عزم ت على إنشاء قاعدة بحرية في البحر الأحمر . فما لاشك فيها أنها كانت ترغب في الحصول على أسواق للتجارة الفرنسية ، وعلى محطة للتعميرين أو حتى على مخزن للفحم اللازم لبواخرها في سفرهم بين أوروبا والشرق الأقصى . وعلاوة على ذلك فقد كان من السهل على فرنسا أن تنشئ علاقات ودية مع أهالي تجرة ، في بلاد الحبشة ، خصوصا وأن جزءا منهم كان كاثوليكيا يخضع للأسقف مونسنيور جاكوبي Mgr. Jacobis ويسعى للتحالف مع فرنسا (١) .

ولم يحاول رؤساء تلك الجهات ضد رغبات فرنسا ، بل كان بعضهم على العكس من ذلك يسعى لكسب ود هذه الدولة في بلاد الحبشة وبلاد الصومال . فنجد

أن تقريراً يرجع إلى عام ١٨٥٨ يذكر أن النجاشي ملك تجرة كان يطلب الحماية الفرنسية ، وأن أبو بكر إبراهيم شيخ ، أو سلطان تاجورة ، كان يعرض على فرنسا أن يتنازل لها عن أراض في رأس علي وعونانو نظير مبلغ ٥٠ ألف فرنك .

وإن كانت هذا التقرير هو قبودان الفرقاطة ليجني Le Genie أرسله من عدن بعد زيارته لبربرة وزيلع وجزر موسى وتاجورة وبريم وموखा والحديدة وخليج حنفيلة والحوائل وجزر دهلك ومصوع وجدة . (١) ويصور لنا هذا التقرير الحالة التي كانت تسود شرق إفريقيا في ذلك الوقت ، والتي كانت تسودها بنوع خاص عند زيارة الأوربيين لها . ويذكر لنا هذا القبودان أنه رأى أبو بكر إبراهيم بمجرد وصوله إلى تاجورة ، وأن هذا الشيخ قد أظهر استعداداً لتقديم أي خدمة ممكنة لفرنسا . وكان أبو بكر إبراهيم هو حاكم زيلع السابق ، وكان من أكثر مشايخ المنطقة ثروة وأشدهم نفوذاً وبأساً ، ولكنه فقد وظيفته نتيجة لتدخل شركة الهند الشرقية البريطانية ، واتهامها له بمخالفة فرنسا . وكانت إنجلترا تستخدم ضده نفس السياسة التي استخدمتها ضد كل رئيس إفريقي حاول أن يقف عقبة كأداء أمام تنفيذ سياستها التوسعية ، ألا وهي إتهامه بتجارة الرقيق . وقامت إنجلترا بمصادرة إحدى سفنه المحملة بالتجارة مدعية أنها محملة بالرقيق ، ولم تدفع له أي تعويض عنها . وعرض أبو بكر إبراهيم الموقف على القبودان الفرنسي بمجرد وصوله إلى تاجورة ، كما شرح له المحاولات العديدة التي قام بها الإنجليز لشراء ولاحتلال نقطة على الساحل الإفريقي ، وجهوداته هو لكي يمنع سلطان تاجورة من أن يوقع مع إنجلترا على معاهدة ، يتعهد فيها بمحاربة تجارة الرقيق ، وأخيراً — وهو الأكبر أهمية — فإن هذا الشيخ قد أفهم القبودان الفرنسي

(١) Rapport du Capitaine de Frégate C. Méquier, Brick "Le

Genie,, Aden, le 16 Avril 1858 F O.M. 1014/ 2 .

جيداً أنه مستعد لأن يتعهد بأن يسهل لفرنسا شراء قطعة كبيرة من الأرض بالقرب من تاجورة ، في حالة ما إذا قبلت هذه الدولة أن تمنحه حمايتها .

وكانت تاجورة تبشر بأن تصبح قاعدة ممتازة مع جنوب الحبشة فكان موقعها الجغرافي يسمح لها بأن تصبح محطة هامة للسفن القادمة من زنجبار ولامو في طريقها إلى عدن ، وستزداد أهميتها بعد الانتهاء من حفر قناة السويس . وكما كانت عدن والحديدة مراكز تجارة بلاد العرب والخليج الفارسي ، فان مصر وتاجورة كانتا هما المخرجين الطبيعيين للحبشة وبلاد الصومال . وإذا كان من الصعب على فرنسا أن تنافس الاحتكار الانجليزي في عدن ، فانه كان من الضروري عليها — كدولة تجارية ودولة عظمى في البحر المتوسط ، ودولة استعمارية إفريقية — أن تزيد نفوذها في بلاد الحبشة ، خاصة وأن ميل الأعمال لفرنسا في كل من تاجورة وتجرة كان واضحا ، نتيجة لجهود البشرين الكاثوليك ، ولرغبة ملك تجرة في أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا .

وكانت السياسات المحلية تؤكد سهولة الحصول على الأيدي العاملة اللازمة لهذه المحطة أو القاعدة الجديدة ، وتؤكد سهولة خلق حركة مبادلات تجارية عن طريق القوافل وأكد الأسقف جاكوبي سهولة تشغيل ألفين أو ثلاثة آلاف من العمال المسيحيين ، أما أبوبكر ابراهيم فانه تعهد بتنظيم القوافل وتسييرها كل عام مع ثلاثة آلاف من العبيد . وكان من الضروري على فرنسا أن تدفع مرتبات مغرية للعمال المسيحيين ، وأن تحافظ على التقاليد التجارية والسارية بين رجال القوافل في تلك الجهات ، الاتهم بالحياة أو بالتلاعب ، أن تدفع لها مقدما ثلث قيمة التجارة التي سيقومون بنقلها .

ولما كان المبدأ السائد هناك هو البيع ان يدفع أغلى ثمن ، كان على فرنسا إذ أن تسخر شيوخ ورؤساء تلك المناطق في تنفيذ سياستها ، أي أن تشتري

الرؤساء وتجعلهم يقومون شخصياً بتسخير الأهالي ، حتى بدون أجر ، ولخدمة المصالح الفرنسية . وكان هذا هو ما يسميه الفرنسيون بالدعامة الخلقية أو الأدبية اللازمة لتنفيذ سياسة بلادهم . كان على فرنسا إذا أن تشتري ولاء بعض الشخصيات مثل النجاشي ملك تجرة أو أبو بكر إبراهيم في تاجورة أو كليهما وكان هذا هو الضمان الوحيد لنجاح فرنسا . وكان هذا النجاح سهلاً إذ ان إنجلترا كانت تعادى كل من هاتين الشخصيتين ، مما يدفعها إلى الارتقاء إلى أحضان فرنسا .

وكان القنصل بلاودن Plawden قد إستغل عداء رئيس أساقفة الحبشة ضد النجاشي ، وكان رئيس الأساقفة يعادى سياسة التقرب من الكاثوليك ويعان تأييده لتيودور ملك الامهرا ، الذي كان يستعد لغزو تجرة .

أما في بلاد الصومال فكان ممثلوا بريطانيا يبحثون عن خلق المصاعب أمام أبو بكر إبراهيم ، واستطاعوا أن يدفعوا السلطات التركية في الحديدة إلى أن تجبره على دفع أربعة آلاف ريال غرامة باسم التلاعب في بيع بقايا إحدى السفن وقام قبودان لييجيني Le Conie بالمطالبة بذلك المبلغ ، مدعياً أنه يخص فرنسا ولا يخص تركيا ، نظراً لأن هذه السفينة الغارقة كانت فرنسية ، ثم أودع المبلغ طرف القنصل الفرنسي في عدن ، وطلب من حكومته أن تعيده إلى أبو بكر إبراهيم ، ذاكراً أن تأثير هذه المعاملة على الأهالي سيكون حسناً ، وذلك لرؤية فرنسا تمنع الظلم عنهم ، وتحميهم ضد الاتراك والذين يعملون بايعاز من تركيا .

وكان الفرنسيون يدعون أن السلطات البريطانية لها من الموارد ما يسمح لها بتقديم الهدايا اللازمة لتنفيذ سياستها ، ولكن قبودان لييجيني قام - بالرغم من ذلك - بتوزيع بعض قطع السلاح وبعض المال على المشايخ المحليين ، كما دعا بعض المشايخ إلى ظهر سفينته في نزهة من إحدى الموانئ إلى غيرها .

وتعتقد الموقف أمام النجاشي بعد زيارة تلك السفينة الفرنسية له ، وإزداد
خطر الأمر عليه ، وأرسل بعثة إلى نابليون الثالث تحمل خطابات توصية من
الاسقف جاكوبي ، وقرر الإمبراطور الفرنسي أن الوقت قد أوفى للتدخل ، وعهد
إلى القبطان راسل Russel في ١٢ من أكتوبر سنة ١٨٥٩ بمهمة غير محددة ،
وزوده بسلطات عامة في شرق إفريقيا (١) .

كلفته الحكومة الفرنسية راسل باستكشاف السواحل الإفريقية في المنطقة
الواقعة بين مصوع وقبة الخراب ، وبالدخول في مفاوضات مع النجاشي . كان
عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل ،
وخصوصاً منطقة خليج عادولي وجزيرة ديسك وميناء عيد وأراضى رأس على
وعوينو . وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات ، ولكن كان عليه أن يعمل
في السر ، وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لا يثير انتباه الإنجليز (٢)

ووصل راسل إلى البحر الأحمر ، وزار خليج عادولي وجزيرة ديسك ، ثم
أرسل تقريره في يوم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٥٩ إلى وزارة الجزائر والمستعمرات .
ذكر أن مدينة زولا كانت تقع بالقرب من خرائب مدينة عادولي القديمة ، وأن
أراضيها كانت صحية وأن المياه كانت متوفرة فيها ، نظراً لوجود الآبار التي كان
من الممكن إستخدام مياهها حتى في الرى . أما من الناحية التجارية فإن خليج عادولي
كان مرفأً ممتازاً صالحاً للسفن الكبيرة ، ويمتاز بهدوء مياهه في معظم أوقات
السنة . وأما جزيرة ديسك الواقعة بالقرب من الشاطئ فكان من السهل تحويلها
إلى مركز عسكري ممتاز ، نظراً لأن قنمها المغطاة بالأشجار ، ووديانها الصالحة

(١) MARTINEAU, Alfred, la Cote des Somalis. Paris, 1931, P. 580

(٢) Rapport sur les droits des la France à la côte orientale

d'Afrique F. O M. 1014 : / P. 2.

للزراعة ، وكثرة مياهها ، وصلاحية سواحلها لرسو السفن ، كانت تسهل الدفاع عنها .

وأوصى راسل بالاستيلاء على هذين الموقعين في أسرع وقت ممكن ، خاصة وان موقف النجاشي كان قد ازداد سوء . ولم يقف راسل عند هذا الحد ، بل أنه قام — طبقاً لتعليمات حكومته — بإمضاء معاهدة مع ملك تجرة تضمنت تنازل الملك (الافريقي) إلى الامبراطور (الفرنسي) عن كل ذلك الجزء من بلاده الواقع بين محافة جبل جوادم ، مارا بسهل زولا ومحيطا بخليج عادولى ، حتى جزر أدوه وديسك اللتين تدخلان في تلك المنطقة ، وطلب حماية فرنسا على مملكتيه التي تمتد على شاطئ البحر الأحمر حتى زيلع ، وتعهد بأن ينفذ وخلفائه ورعاياه هذه المعاهدة ، وبألا يعطى أى صك إمتياز آخر لأى دولة أوربية دون الحصول على موافقة الامبراطور الفرنسي . وطلب أخيراً الاعتراف به كملك شرعى لبلاد الحبشة .

ولقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقاً مهمة دون أن تكلفها أية نفقات . وكان النجاشي مضطراً إلى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا ، وأن يتنازل لها عن جزء من الساحل مع الجزر القريبة منه حتى تساعد هذه الدولة على الاحتفاظ بعرشه ، ولم تكن له من القوة ما يكفي لوقف هجوم الأمراء عليه ، خصوصاً وأن شعبه كان يطيع الأسقف الأرثوذكسى الموالى لتيودور أكثر من طاعته له هو . فستطيع أن نقول إذا أن النجاشي قد قبل بيع بلاده لفرنسا نظير احتفاظه بالعرش . واضطر راسل إلا الاحتفاظ بهذه المعاهدة سرية حتى يتم التصديق عليها في باريس ، وحتى يتجنب إغضاب الإنجليز . ولم يقيم راسل بالاستيلاء على عادولى أوديسك ، ولكنه أعطى النجاشي بعض قطع من المدفعية مساعدة له في حربه ضد تيودور .

ولم يكن في استطاعة باريس في ذلك الوقت معاداة إنجلترا ، صراحة ، نظرا للموقف الدولي ، ونظرا لأن سلطة النجاشي كانت مهددة . فكان على الحكومة الفرنسية أن تلتزم الحذر . ولقد إمتازت هذه الفترة بقيام الثورات والإنقلابات والحروب في كل من الحبشة وتيجرة ، ولم يكن من السهل معرفة شرعية حقوق النجاشي أو تيودور حقيقة أن الوثائق المحفوظة في الارشيفات الفرنسية تعترف إعترافا صريحا بأن النجاشي كان من سلالة أسرة أوبيه Oubié التي حكمت حسب أفوال الاسقف جاكوبي على كل تجرة ، وعلى معظم مناطق الحبشة . ولقد قام نائب قنصل فرنسا في مصوع في خطاب له بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٨٦٠ بتقديم النجاشي على أنه أقوى الرؤساء الحاكمين في الحبشة ، وأضاف أن سلطته تمتد على تجرة والسمهر والولسكيت والتجدة . وكان هذا الخطاب يشتمل على نداء من النجاشي الى نابليون الثالث ومؤرخ في ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٥٩ يعرض فيه التنازل عن جزيرة ديسك ، ويطلب إرسال أكبر عدد من قطع المدفعية إليه ، وكذلك إرسال سفير فرنسي إلى قصره . ولكن إذا كان هذا يؤكد شرعية سلطة النجاشي ، فهو لا يمنع من وجود وثائق أخرى تثبت شرعية حقوق تيودور . وأخيرا فإن فرنسا لم تكن تقدر على الاختيار بين هاتين الشخصيتين ، قبل أن تتأكد من شخصية المنتصر . ولقد انتهى الأمر فعلا بقتل النجاشي وبفوز تيودور واحتفظت فرنسا بطبيعة الحال بوثائقها في أرشيفاتها ، ولكنها لم تجرؤ على مطالبة تيودور بتنفيذها .

والحقيقة هي أن حذر فرنسا أمام ذلك التنافس بين الرئيسين الأفريقيين كان يخفي تنافسا بين الدول الأوروبية ، فكانت إنجلترا تؤيد تيودور عن طريق بلاودن Plawden قنصلها في غوندار ، أما المقيم السياسي في عدن فإنه ما أن رأى راسل حائدا إلى بلاده حتى أرسل الباخرة دليدي كاننج ، الى جزيرة ديسك ، وذلك لكي

يمنع الفرنسيين من الاستيلاء عليها، ولكي يحاول اغراء الاهالى على اظهار معاهدة قديمة للتنازل عن تلك الجزيرة الى انجلترا يرجع تاريخها الى عهد رحلة لورد فالنسيا. (١)

ولم يكن الموقف الدولى يسمح لفرنسا بارتكاب أى شطط فى علاقاتها مع انجلترا فى ذلك الوقت ، وكانت أسباب رفض فرنسا التصديق على معاهدة راسل تعود إلى الخطاب الذى كتبه وزير الخارجية الفرنسية إلى الامبراطور نابليون الثالث فى ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ والذى ذكر فيه صراحة : «إننا لانستطيع أن نقبل - فى هذه الظروف الدقيقة الحالية - مع ما فيها من الحرب الإيطالية ورجوع نيس ومسافوا إلى فرنسا، المقترحات التى عرضت علينا أن ننفذها دون أن نتوقف لإثارة مصاعب جديدة من جانب انجلترا». وعلى أى حال فإن وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية صمم فى عام ١٨٦١ على ترك السياسة التى إنتهجتها وزارته فى العام السابق، وأصدر أمره إلى راسل بالعودة إلى البحر الاحمر. وكان نابليون الثالث قد صمم على احتلال جزيرة ديسك لكي يقيم عليها مخزنا للفحم اللازم للبحرية الفرنسية (٢).

وكان على راسل، فى حالة ما إذا لم يقوم الانجليز أو الاتراك باحتلال تلك الجزيرة ، أن ينزل بعض مشاة الاسطول إليها، وأن يجمع الاهالى ، وأن يرفع العلم الفرنسى وأن يكتب محضراً باستيلاء عليها ، وأن يختار الموقع الذى ستقام عليه محطة الفحم ولكن هذه التعليمات لم تنفذ ، ولم تبحر الحملة أساسا من فرنسا ، كما أن الحكومة قد عهدت إلى راسل بمهمة أخرى، فأرسلته إلى المكسيك حيث مات فى سنة ١٨٦٢ (٣).

(١) Rapport du Commandant de Langle, le 4 - Mars, 1861.

F. O. M. 1014 / 2.

(٢) تعليمات مارس سنة ١٨٦١ .

(٣) Rappot sur les droits de la France à le côté Orientale

d'Afrique F. O. M. 1014/pp. 5-6.

ولقد حاولت إنجلترا أن تقطع خط الرجعة على فرنسا ، وأن تمنعها من الاستيلاء على جزيرة ديسك ، فلفتت نظر الباب العالي إلى نشاط الفرنسيين في البحر الأحمر وأشارت عليه بتوكيد حقوقه على زيلع ومصوع والأراضي المجاورة إنكولو وأركيكو . ولما كان راسل قد أكد في أحد تقاريره أن نائب أركيكو — وهو المسئول عن شؤون عادولي — كان يدفع الجزية للنجاشي وليس للحاكم التركي ، فإن الباب العالي قد صمم في عام ١٨٦٢ على إرسال ضابط تركي لاحتلال عادولي وجزيرة ديسك (١) .

ولقد إمتازت هذه الفترة أيضاً بحفظ المشروعات الخاصة بعيد وخنفيلة ، وكانت كانت التعليمات الصادرة لرأسل توجهه إلى زيادة ميناء عيد ، وتذكر له أن هذا الميناء هو ملك لتاجرين فرنسيين من مرسيليا ، وأنها قد تنازلا عنه دون مقابل للحكومة الفرنسية في عام ١٨٥٨ . وكانت إحدى شركات بورديو قد اشترت هذا الشاطئ في سنة ١٨٤٠ بمبلغ ١٠.٠٠٠ فرنك من شيخين من الأهالي ، وإدعت أنها أصحاب البلاد . وقد بيعت هذه الأراضي مرتين قبل وصولها إلى أيدي التجار المرسيليين سنة ١٨٥٧ . ولكن الحكومة الفرنسية كانت تشك في شرعية العقد الأول المبرم في عام ١٨٤٠ . ولقد قام جيزو نفسه بإنكاره سنة ١٨٤٧ ، ولما وصل مندوبو التجار المذكورين في سنة ١٨٥٨ بقصد الاستيلاء على الميناء منهم الأهالي ، وأكدوا لهم أن البائعين في سنة ١٨٤٠ لم يكونوا هم الملاك الشرعيين ، وأن الأراضي هي ملك للسلطان (٢) . فتنازلت فرنسا إذا عن إدعاءات رعاياها على تلك المنطقة .

(١) Rapport du Lieutenant de Vaisseau Rousseaux, le 21 Juin, 1862

F. O. M. 1014/2.

(٢) وزير الخارجية. الفهرستية إلى وزير البحرية والمستهبراتهم في (٢٠٠٠) من ديسمبر

سنة ١٨٥٨ .

كما أن الحكومة الفرنسية قد غضت النظر عن نواياها تجاه حذيفة أمام اعتراضات
الباب العالي (١) ، ولكنها نجحت في أوبوك .

الفصل الثاني

فرنسا وشراء أوبوك

ترتبط عملية شراء أوبوك اسماء لامبرت Lambert ودي لانجل de Langle ودي احمد أبو بكر وشيفر Schefer . كان هنري لامبرت يقيم في عدن منذ سنة ١٨٥٥ واشترك مع أخيه في تشغيل العمال اللازمين لإنشاء خط ملاحه بين عدن وجزيرة موريس ، ثم عينته الحكومة الفرنسية بعد عامين نائبا قنصليا لها في عدن . وكان قد ساعد أوبكر إبراهيم ، شيخ تاجورة ، مساعدة مالية ، مما دفع هذا الأخير إلى أن يعرض عليه ان يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطئ الأفريقي .

(١) شراء أوبوك :-

نشب خلاف آخر بين لامبرت وحاكم زيلع بسبب تدخل هذا النائب القنصل في قضية رفعها في حديده ، وانتهى بخسران هذا الحاكم لتلك القضية ، وتسبب في أن عمل هذا الحاكم على قتله ، وهو على ظهر سفينته بالقرب من جزيرة موسى في من يونيو سنة ١٨٥٩ . (١) وارسالت الحكومة الفرنسية سفينة حربية للتحقيق ولطلب التعويض . وكان هذا هو ما أرشد حكومة باريس إلى المفاوضات التي قام بها لامبرت ، والتي قد تكون قد ساعدت على قتله . ولم يعد القبودان فليريو دي لانجل قائد السوم ، La Somme من تلك المياه بنتيجة التحقيق ومحاولة العثور على القتل فقط ، بل إنه قدم دراسات وملاحظات أكدت لحكومة فرنسا أهمية

(١) MARTINEAU, Alfred; la Côte des Somalis, Paris, plon, 1931.

إنشاء مستعمرة أو حتى محطة بحرية على الساحل الشرقى لإفريقية . كما أنه أرفق في خطابه المؤرخ فى ٥ من يونيو سنة ١٨٦١ إلى وزارة البحرية طلباً كتبه بعض شيوخ الصومال من قبيلة حبر تاجعلا إلى الإمبراطور ، طالبين فيه منحهم الحماية الفرنسية . ثم اقترح على وزير الخارجية شراء أراضى أوبوك ، وأحضر معه إلى باريس أحد مشايخ هذه الجهة ، وهو دنى أحمد أبو بكر ابن عم أبو بكر إبراهيم شيخ تاجورة ، وصديق الفرنسيين .

وتباحث شاسلوب لوبا Chasseloup - Loudat وزير الخارجية مع الكابتن دين لانجل فى مسألة أراضى أوبوك ، وقبل الترحيب بالعروض التى قدمها شيوخ ساحل عدل ، ثم كتب فى يوم ٤ من فبراير سنة ١٨٦٢ إلى وزير البحرية (١) : « أما من الناحية الدبلوماسية فقد اعترفت أنه ليست هناك لآى دولة اجنبية بشكل عام ، وتركيا بنوع خاص ، أى ادعاءات على الأراضى المذكورة . أما الحكومة البريطانية ، وهى التى تحتل مواقع هامة عند مدخل البحر الأحمر ، فإنها لا تستطيع أن تعترض على الترتيبات التى نحن بصدد القيام بها فى نفس المنطقة » .

ووقعت معاهدة أوبوك فى باريس يوم ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ وحملت أمضاء ثوفونيل وزير الخارجية ، ودنى أحمد أبو بكر كما ثل للمشايخ الدناقلة . وبهذا تنازلوا لفرنسا عن ميناء وجونة أوبوك الواقعة قرب رأس بير مع السهل المتدمن رأس على فى الجنوب حتى رأس دميرة فى الشمال (المادة الثانية) وذلك نظير مبلغ ١٠٠.٠٠٠ ريال أى ما قيمته ٥٠٠.٠٠٠ فرنك ، (المادة الثالثة) يدفع نصفه يوم تصديق هؤلاء المشايخ على المعاهدة ، والنصف الآخر بعد ثلاثة أشهر من يوم إستيلاء فرنسا على هذه الأراضى (المادة

الرابعة (. وقد تعهد هؤلاء المشايخ باستخدام كل ما في وسعهم لتسهيل صلات الفرنسيين في أوبوك مع داخلية البلاد ، سواء أكان ذلك عن طريق البر أو عن طريق الملاحة في الاونزو والحواش . وأصبح لمن يقيم في أوبوك من الفرنسيين الحق في أن يرعى قطعانه في امبابو ، وعلى مرتفات تاجورة ، وفي حماما زيلي وفي عيلو بالقرب من راس جيبوتي ، وأصبح لهم الحق في أخذ الملح من بحيرة عسل ، ومن الأماكن الأخرى التي يمكنهم أن يحدوه فيها . وتعهد هؤلاء المشايخ فوق ذلك برفض كل محاولة تقوم بها أي حكومة اجنبية للتفاوض معهم ، مادامت فرنسا لم تسمح لهم بالقيام بذلك . وأخيرا فإن فرنسا قد احتاطت لأمر عدم صلاحية أوبوك لايواء السفن ، فاضافت مادة خاصة بذلك : « في حالة إذا ما ظهر أن ميناء وجونة أوبوك غير صالحين لايواء السفن الكبيرة فإن ذئ أحد يتعهد نيابة عن الشيخ على إبراهيم أبو بكر شهم ، والشيخ المذكورين في المعاهدة بأن يعطى بنفس الثمن المنصوص عليه في المادة الثالثة (٠٠٠ ٠ ٠ ٠ ريال) ميناء وجونة وخليج قبة الحراب ، أو أي ميناء أخرى مع الأراضي الملحقة بها ، وب نفس الشروط التي تنص عليها هذه المعاهدة ، (١) .

وما أن امضيت المعاهدة السابقة حتى ارسلت الحكومة الفرنسية بعثة خاصة لانتهاء المسألة في شرق إفريقيا ، وكان على شيفر ، كبير الامناء المترجمين للامبراطور ، أن يدرس العوامل السياسية والاقتصادية التي تعرض لها دي لانجل ومن سبقه من أعضاء البعثات الرسمية في تلك الجهات . ووضعت الحكومة إحدى السفن Curieux تحت تصرفه ، والحق به كل من الكابتن Buret والملازم Spémeant للقيام بالدراسات البحرية الفنية اللازمة . وكان على هذين الضابطين البحريين أن يقررا المزايا أو عدم صلاحية تلك المنطقة للملاحة ومناورات السفن . ووصلت هذه البعثة في يوم ١٧

من إبريل إلى السويس، مصطحبة معها هذين الشيخين الأفريقيين عائدين إلى بلادهما. ثم اقلعت السفينة متجهة جنوباً .

وكانت حافلة هي أول مرسى قصده تلك السفينة . وما أن وصلت البعثة الفرنسية حتى ارتفع العلم العثماني على صاري منصوب في وسط القرية، وشعر أعضاء البعثة أن قائم مقام مصوع قد قام سلطة الحكومة والباب العالي على ذلك الجزء من الساحل . وكانت تركيا قد أكدت ملكيتها لجزيرة ديسك وخليج عادولى، مما دفع روسو قبودان السفينة إلى الاعتقاد بأن التوسع الإقليمي العثماني للاستيلاء على سواحل البحر الأحمر لن يقف عند هذا الحد ، لأنه يظهر وكأنه نتيجة لخطة مرسومة جيداً، ويسير تنفيذها باصرار « (١) . ووصلت السفينة يوم ٣٠ أبريل أمام أوبوك وبدأ بوريه Baret بقياس الأعماق في الخليج والمنطقة المحيطة. وأشارت كل الدلائل إلى صلاحية هذا الموقع لإنشاء محطة للفحم : كان موقعها بالقرب من مدخل البحر الأحمر ، وسهولة تمرينها بالمياه والاختشاب ، أسباباً كافية لكي يدفع شيفر إلى ابن السلطان ، ذى النصف الأول من المبلغ المتفق عليه ، وأن يعتبر أن التصديق على المعاهدة قد أصبح نهائياً (٢) .

ولقد استقبل الشيخ أبو بكر المسيو شيفر في كل زيلع بكل ترحاب ، وأقام أمامه عرضاً من الرقص والعاب الفروسية الشائعة بين أهالى تلك المنطقة الأفريقية، وأرسل له هدية من المحول والخراف ، ثم جاء لزيارته رسمياً على ظهر السفينة . وقد عمل المسيو شيفر على الترحيب به، وأعطى لتلك الزيارة صفة رسمية، فأصطف

(١) تقرير الملازم روسو البحري ، قائد «كبريه» في ٢١ يونيو سنة ١٨٦٢ من

F.O.M 1024/A

السويس

(٢) تقرير المسيو شيفر إلى قبودان القرطاطة ، زيلع في ١٦ أبريل سنة ١٨٦٢ —

المصدر السابق .

الحرس لاستقباله، وحيته المدفعية باطلاق سبعة طلقات عند مغادرته للسفينة. وعادت السفينة الفرنسية إلى أوبوك، فزارها السلطان، دنى الذى وصفه الفرنسيون بأنه شبيخ كل الاراضى الممتدة من خليج تاجورة حتى الشمال من رأس دميرة. ولقد عامله الفرنسيون على أنه « سيد » و« سلطان »، واستقبلوه استقبالا رسمياً كذلك. وفى يوم ١٩ من مايو قام المسيو شيفر بالاستيلاء على خليج أوبوك وأراضيتها باسم الامبراطور. وأعطى قبودان السفينة لذلك الاحتفال كل ما فى وسعه إعطائه من صبغة رسمية تسمح بها إمكانياته، فأنزل فصيلة من مشاة الأسطول المسلحين إلى الشاطئ، ثم نزل بنفسه على رأس الضباط. وفى نفس الوقت الذى إرتفع فيه العلم الفرنسى على الصاري المنصوب أمام الشاطئ هتف البحارة بحياة الإمبراطور وحياة القبودان بثلاث طلقات، أما السفينة فإنها رفعت أعلام الزينة، وأطلقت إحدى وعشرين طلقة مدفع. وكانت كل هذه الاحتفالات والشكليات لإثبات أن أوبوك قد أصبحت ملكاً لفرنسا (١). وإعطاهم الفرنسيون أبو بكر حتى يطلع، ثم واصلت سفينتهم سيرها إلى عدن ومنها إلى السويس.

(٢) - رد الفعل :-

وصلت أنباء إستيلاء الفرنسيين على أوبوك إلى عدن قبل وصول السفينة إلى هذا الميناء الأخير. ولقد أظهر بلايفير Playfair حاكم عدن الذى يجمع فى يديه السلطات المدنية والعسكرية مع لقب « المقيم السياسى »، مضايقته من الفرنسيين، فلم يعرض عليهم خدماته، ولم يبلغهم أن اليوم التالى هو يوم تحتفل به كل السفن بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا، وقد ظهرت سوء نيته بشكل واضح خصوصاً وأن الإنجليز كانوا دائماً فى غاية الأدب مع الفرنسيين، ومع السفن الحربية الفرنسية

(١) تقرير الملازم البحرى روسو، قائد « كبريه » من السويس فى ٢١ من يونيو

التي تلجأ إلى موافقهم ، وعلاوة على ذلك فإن بلايفير لم يكن يجهل وجود المسيو شيفر على ظهر السفينة الفرنسية . وقد قام القبودان الفرنسي بالاستفسار من الحاكم العام الإنجليزي عن هذه المعاملة، وذلك في مقابلة خاصة بينهما، وأدعى هذا الحاكم أن المسألة ترجع إلى سوء تفاهم بسيط . ولند صرح بلايفير في أول فرصة منحت للحدث عن استيلاء الفرنسيين على أوبوك، فقال أنهم قد استولوا على أراضى تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وأنه إذا كانت تركيا لا تبأشر سلطاتها عن طريق رفع عملها وإرسالها لأحد الموظفين الرسميين في هذه المنطقة، فإن أحداً لا يستطيع نكران أنها هي الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل . وفي الحديدة أعاد أحمد باشا الحاكم التركي نفس هذه العبارات أمام الضابط بوريه مما جعل الفرنسيين يشكون في أن هذه الجملة قد صدرت من عدن، وأنها مستيبر حتى تصل إلى القسطنطينية . وكانت سلطة أحمد باشا تمتد على مخا وزيلع، وقد أفهم البعثة الفرنسية عند زيارتها له أن فرنسا قد اتفقت بدون أى داع لذلك المبلغ الذى دفعته لشراء الأراضى اللازمة لإنشاء مخازن الفحم ، لأنه لم يكن هناك شك في أن السلطان هو المالك الوحيد لجميع الأراضى الساحلية. وأضاف قائلاً إنه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد طلبت من الباب العالي أن يمنحها هذه الأرض ، فإنه لم يكن ليرفض لها ذلك الطلب . ولكن ذلك كان يعنى بطبيعة الحال اعتراف فرنسا بحقوق الباب العالي على تلك المناطق ، ولم تكن فرنسا مستعدة للقيام بهذا العمل في ذلك الوقت . ولقد أفهمه شيفر أن الإنجليز قد تصرفوا بنفس هذه الطريقة عند شرائهم جزر موسى وايفات، فأظهر الحاكم التركي دهشة عند معرفته لتلك الأخبار ، التي كان المقيم السياسى الإنجليزي في عدن قد أخفاها عنه بدون شك . والواقع أن بلايفير نفسه كان قد أصدر كتيباً صغيراً عن عدن يشرح فيه استيلائه على جزر موسى وايفات القريبة من أوبوك، يذكر فيه أن حكومة زيلع وتاجورة كانت في أيدي المشايخ المحليين

بطريقة وراثية، ولم يكن هؤلاء الشيوخ يخضعون لأية دولة أجنبية مما يعطيهم الحق في التنازل عن أى جزء من أراضيهم . وفي هذه الفترة لم يخطر ببال الإنجليز بطبيعة الحال أن يطلبوا إلى الدولة العثمانية أن تقرر ما إذا كانت العقود التى وقعوها مع الأهالى صحيحة أو شرعية .

وكان من الطبيعى أن يتأثر حاكم عدن من استيلاء الفرنسيين على أبوك، إذ أن ذلك العمل كان يحمل فى طياته تهديداً هربحاً لنمو عدن وتوسعها . وكانت الحالة قد ازدهرت فى شمال السنوات الماضية فى عدن بسبب التجارة فى البن اليمنى ، وأيضاً بسبب التجارة الأفريقية التى كانت القوافل تنقلها حتى زيلع وبربرة ، ثم بالسفن حتى عدن . ولما كانت أبوك أقرب للمنتجات الأفريقية من عدن ، فقد كان فى استطاعتها أن تحتكر تجارة البن المصدر من هرر ، وكان الإنجليز يقدرّون هذا البن الأفريقى بنفس الدرجة التى يقدرّون بها بن اليمن .

ولكن الأمل لم يكن مفقوداً تماماً ، ذلك أن حادثة قد وقعت فى العام السابق وكان فى استطاعة حكومة القسطنطينية أن تستند إليها فى تدعيم حقوقها على تلك الأراضى . ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت قد طلبت من السلطات التركية ، فى نفس الوقت الذى أرسلت فيه القبودان دى لانجل للبحث عن قتلة لامبير ، طلبت منها أن تبحث عن المتهمين ، وذكرت فى طلبها الرسمى أن الأماكن التى ارتكبت فيها الجريمة هى أرض تابعة للدولة العثمانية ، وخاضعة لسيادتها (١) . وعلى أى حال فإن وزير الخارجية الفرنسية لم يجد ضرورة الخوض فيما تعرض له القبودان بوريه فى تقريره ، ومعرفة ما إذا كانت زيلع نفسها خاضعة للسيادة العثمانية خضوعاً تاماً . فوجد أنه من الصعب الوصول إلى رأى ثابت فى هذه المسألة . ذلك أن وزير خارجية

(١) تقرير القبودان بوريه إلى وزير البحرية والمستعمرات ، السويس فى ٢٠ يونيو

فرنسا قد اعترف بحقوق تركيا حينما طلب من حاكم الحديدة أن يساعده في العثور على قتلة لامبير . وعلاوة على ذلك فلم يكن من مصلحة فرنسا فصل ذلك الارتباط الجرمي الموجود بين زيلع وبين الممتلكات العثمانية في الحديدة . وكتب يقول : مادمننا نرفض الاستيلاء على زيلع لأنفسنا ، فمن المفضل أن تبقى سيادة السلطان ممتدة عليها بشكل واضح ، حتى لا يستطيع غيرنا أن يحتلها دون أن يخرق مبدأ سلامة أراضي الأمبراطورية العثمانية ، (١) .

وبقى لإنهاء تلك العملية الخاصة بأوبوك أن يسلم وزير الخارجية ذلك الموضوع إلى وزير البحرية والمستعمرات . وأما بحث هذه الأراضي تخضع لذلك الوزير الأخير من النواحي المالية والإدارية .

وأصبح وعلى وزير البحرية أن يتخذ اللازم للاستفادة من تلك العملية لصالح البحرية التجارية ولصالح لاسطول الفرنسي ولم ينس وزير الخارجية أن يلفت نظر زميله إلى المزايا التي يستطيع الحصول عليها من هذه الأراضي فكتب يقول : انني أعتقد فعلا بأنه من اللازم لنفوذنا السياسي أن نتخذ قرارا نهائيا بشأن تلك المناطق القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف ان نقوم عبثا بهذه المظاهرة دون أن نتلوها أية نتيجة . ومن ناحية أخرى فان شق برزخ السويس في المستقبل ووجود سفن حربية في البحر الأحمر وبحر الهند ، علاوة على امكانية تحويل جزء من القوافل التي تصل الآن الى تاجورة وزيلع وبربرة الى محطه فرنسية ، كل هذه الامكانيات تجعلني شديدة الأمل في أن تجد علاقاتنا التجارية لنقطة ارتكاز هامة في احتلالنا لهذه الأراضي ، (٢) .

(١) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣
F.O.M. 1014/2

() وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات في ١٠ مارس سنة ١٩٦٣
F.O.M. 1014/2

(٣) عدم تصرف الحكومة الفرنسية :-

فقد قامت الحكومة الفرنسية في عام ١٨٦٢ باعداد مشروع خاص بإنشاء
خط ملاحه لسفن المساجيرى ماريتيم مواز للخط الإنجليزى . وكان هذا المشروع
يتطلب البحث عن موانى لوقوف هذه السفن وتزويدها بالفحم والمؤن عند المدخل
الجنوبى للبحر الأحمر بالقرب من بوغاز باب المندب . وكان شيفر في ذلك الوقت
على ظهر السفينة Curieux في مهمته الرسمية على ساحل افريقية الشرقى . وفي شهر
يوليو سنة ١٨٦٢ اقترحت الحكومة أو بوك على إدارة شركة المساجيرى ، ماريتيم،
ولكنها رفضته لأنها كانت قد حصلت على قطعة الأرض اللازمة لها في عدن .
وهكذا لم يتم مشروع إنشاء الخط الملاحى الموازى للخط الانجليزى ، خصوصا
وأن وزارة البحرية رفضت من جانبها أن تقوم بالاتفاق على الأشغال اللازمة
لبناء ميناء أو بوك ، وبالاتفاق على حماية محضرها من السنغال ، وظهر أن الحكومة
الفرنسية لا ترغب في إقامة أية منشأة حكومية في أبوك . وأخيرا فان مندوب
أحد المنشآت التجارية الفرنسية في مصر قد ذهب إلى زيلع لمحاولة الاتجار فى المنتجات
الافريقية ، ولكن صعوبة المناخ وعدم وجود أى حماية من جانب دولته ساعدا
على عدم بقاءه هناك لفترة طويلة (١) .

ولقد ساعدت الحوادث الهامة التى شغلت أوروبا منذ عام ١٨٦٦ إلى ما بعد
حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ على نسيان تلك الأراضى التى اشترتها الحكومة الفرنسية
فى شرق افريقية . وكان علينا أن ننتظر عام ١٨٧٢ لى نرى دينيس دى ريفوار
Denis de Rivoire يطلب من حكومته ويحصل منها على حق الإقامة هناك . وكان
هذا المستعمر فى حقيقة الأمر هو أول مالك فرنسى يقيم فى تلك الجهات . ثم تلاه

بيير أرنو Pierre Arnoux وروس Ross ، وهيس Hesse الذين حصلوا على امتيازات في تلك الأراضي من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٨٧٩ .

وطلب دينيس دي ريفوار في شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ الاذن من حكومته بالإقامة في أوبوك بقصد إنشاء مؤسسة وفتح العلاقات التجارية مع الحبشة (١) . ولقد اعطاه وزير البحرية والمستعمرات هذا التصريح مخضعا آياه لشروط لها . قيمتها : وهي أن إنشاء هذه المؤسسة سيكون على مسؤوليته ، وسيحتفظ بشكل المؤسسة الخاصة ، لأن الحكومة كانت قد قررت الامتناع عن الاشتراك في أي مشروع بعيد ، ولن ترسل إلى أوبوك أي جندي أو أي موظف أو أي ممثل لسلطاتها الإدارية ، ولهذا فإنها لم تكن تستطيع تقديم المعونة له في حالة نشوب مشاكل أو مصاعب بينه وبين الأهالي المجاورين . وعلى أي حال فإن هذه المعونة لن تتعدى ما تعطيه الدبلوماسية الفرنسية والأسطول الفرنسي للمصالح الفرنسية بشكل عام . أما ما يخص البحرية ، فإن وسائلها كانت بسيطة في تلك المناطق ، إذ أن قوة محطة المحيط الهندي البحرية لم تكن تشهدل إلا على سفينة واحدة .

وكان على دينيس دي ريفوار أن يعتمد إذن على وسائله الخاصة لكي يقيم ويحافظ على نفسه وممتلكاته في أوبوك . ولقد صرحت له الحكومة باحتلال أي مكان يختاره هو . داخل حدود الأراضي التي قامت الحكومة بشرائها ، وأن يقوم بأعمال البناء كما يترائي له . ولم تعترف له بملكية هذا الجزء أو ذاك فيها قبل أن تعرف الأماكن التي سيحتلها ويشغلها لعمل مؤسسته . أما مسألة الملكية فستسوى فيما بعد إذا مادعا الأمر إلى ذلك . ولكنه حصل على أي حال على تأكيد بأن

Lettre du 3 Sept. 1872: au Ministre de la Marine et des Colonies. (١)

F. O. M. 1014/4.

الحكومة تستحترم حقوقه التي حصل عليها ، وأن الأشغال والمباني التي مستقوم بها ستظل ملكيتها مؤكدة له .

وبالرغم من أن البحرية قد رفضت معاونة دينيس دي ريفوار فقد كان من المفهوم أن الأمر سيصدر إلى السفن الحربية الفرنسية الموجودة في تلك البحار - بعد أن يقوم بعمل مؤسسته - بالذهاب من وقت لآخر إلى أوبوك . ويمكننا أن نضيف إلى هذه السفن الحربية تلك السفن التجارية التي كانت تسير بين فرنسا والكوشنشين (الهند الصينية) مرة كل شهرين ، أي تجتاز بوغاز باب المندب ١٢ مرة في كل عام . فاذا نجح دينيس دي ريفوار في إقامة ميناء في أوبوك ، تستطيع أن تمنح السفن المأكولات الطازجة والمياه والفحم ، فان هذه السفن ستكثر من من ترددها على أوبوك لتجديد تموينها ، ومستفضل هذا الميناء الجديد على عدن ، التي كانوا يحصلون على تموينهم منها في ذلك الوقت ، وسيسمح هذا الأمر لذلك المستعمر بالحصول على عناصر جديدة تساعد على إزدهار مؤسسته (١) .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية عدم إهتمامها بأوبوك ، وكادت هذه الأراضي أن تكون موضوع مبادلة مع الحكومة المصرية في عام ١٨٧٤ .

فلقد شرح وزير البحرية في أوائل تلك السنة إلى زميله وزير الخارجية الأسباب التي تدفعه إلى أن يعارض في إنشاء محطة عسكرية في أوبوك، وكان يأمل في أن تتفق الحكومة الفرنسية مع مصر بشأن التنازل لها عن أراضي أوبوك ، وإفترح فكرة مبادلتها نظير ملكية المبنى الذي تشغله القنصلية الفرنسية في ذلك المبدأ ، ولكنه أضاف أن هذا الأمر يتطلب التريث في البحث ، إلى أن يستطيع معرفة إمكانيات إقامة مؤسسات في البحر الأحمر ، ومزاياه بالنسبة لفرنسا من ناحية ، ومعرفة

(١) Le Chef du Bureau des Mouvements de la Flotte à Denis de

Rivoyre, Versailles, le 24 Oct, 1872. F. O. M. 1014/4.

موقف الخديو ، وما سيرضه على فرنسا من ناحية أخرى . وكانت الطلبات المقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية تدل على الأهمية التي مستعود على تجارة تلك البلد من إنشاء مركز تموين على السواحل الشرقية الأفريقية ، ولكن الوزير كلف وكيله القنصل في الاسكندرية بمحاولة بحس نبض الحكومة المصرية ومعرفة نياتها في تلك المسألة (١) .

ولكن القنصل العام الفرنسي كان في الإسكندرية ومنزويًا في خيمته بعد أن قام بسلسلة من الأخطاء التي سوات علاقته مع الخديو ومع زملائه (٢) ، وكتب شيفر بعد وصوله للقاهرة ، أن سوء الحظ لازال يلاننا إذ أنه كان في استطاعتنا أن نجد هنا مركزا أحسن من أي مكان آخر (٣) ، وعلى أي حال فقد تمكن شيفر بنفسه من أن يقابل الخديو ، وأن يلح له عن أوبوك ، وذكر أن الخديو رحب بتلك الإشارة ، ولكنه رفض أن يرتبط بين هذه المسألة وبين المسائل الأخرى المتعلقة ، والتي كانت موضع نقاش بين الدولتين . وعلى أي حال فإن شيفر لم يفعل أكثر من الإشارة والتلميح للمسألة ، وذكر أنه لم يكن من المصريح له ؛ ولم تكن له أي سلطة للتفاوض في هذه المسألة . ولما كان الخديو يرغب في الذهاب إلى فيشي في الصيف التالي ، فإن شيفر قد نصح حكومته بالتفاهم معه بشأن أوبوك في أثناء وجوده في فرنسا (٤) . وتسكت الارشيفات بعد ذلك عن هذه المسألة ، وتظل ملكية أراضى أوبوك فرنسية ، في الوقت الذي يتم فيه تمر الدولة المصرية الأفريقية في تلك المنطقة ، وتحصل إيطاليا كذلك على قاعدة لها .

Ministre des Affaires Etrangères au Ministre de la Marine. (١)

Le 11 Février, 1874. F. O. M. 1014/4.

M. Schefer au Ministre de la Marine. Lettre particulière (٢)

Le Caire, le 1er Mars, 1874. F. O. M. 1014/4.

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) الوثيقة السابقة .

الفصل الثالث

إيطاليا وشراء عصب

(١) المحاولات الإيطالية الأولى :

بدأت علاقات إيطاليا الأولى مع شرق إفريقيا عن طريق المبشرين والمستكشفين الجغرافيين، كما كان الحال مع الدول الاستعمارية الأخرى في اتصالها بهذه القارة. وعندما عزم أنطوان دابادي Antoine d'Abbadie على زيارة الحبشة اصطحب معه أحد الرهبان من طائفة سان لازار كان قد قابلته في القاهرة، واتفق معه على اصطحابه لمساعدته في تأسيس بعثة كاثوليكية في الحبشة. وعند عودته إلى أوروبا في نهاية عام ١٨٣٨ بدأت الأوساط الأوربية تظهر اهتمامها بمشروعاته في إفريقيا. فوجد أن البابا جريجوار الرابع عشر يوافق على إحدى هذه المشروعات « ويرسل إلى الحبشة رجلين من رجال التبشير تحت رئاسة المونسنيور دي جاكوبي Mgr. de Jacobis الذي عرف في هذه المنطقة الشاسعة باسم أبونا يعقوب » (١) ولكن تيودور مالك الحبشة كان لا يوافق على التغلغل عن المذهب الأرثوذكسي في بلاده « فمنع دخول المذاهب البروتستانتية والكاثوليكية. وكان من نتيجة هذا القرار أن اضطرت المونسنيور دي جاكوبي إلى ترك غوندار حوالى عام ١٨٥٥ » (٢) ولتخذ مركز بعثة التبشيرية بالقرب من مصوع واستغل تسامح السلطات المصرية في استمرار نشاطه قريبا من حدود الحبشة.

(١) ABBADIE, Antoine d' : L' Abyssinie et le roi Théodore, Paris, 1868, P. 29.

(٢) المرجع السابق — ص ٣٠ .

وتعود الإتصالات بين رجال التبشير الإيطاليين ووزير خارجية بيد منت إلى عام ١٨٥٢ . ودامت هذه الاتصالات حول مشروعات متعددة تهم الدولة وتهم الكنيسة في نفس الوقت ، مثل مشروع إنشاء مستعمرة للبنفيين وأعمال السخرة في شرق إفريقية ، تكون أساسا لإنشاء ساطة الدولة في هذه المناطق ، واستغلالا لمجهود رجال الدين ، وتمهيدا لخلق حركة تجارية بين بيد منت والحبشة .

وفكرت حكومة بيدمنت سنة ١٨٥٧ في عقد معاهدة مع بعض رؤوش ورؤساء الأحباش المهمين . وطلب وزير الخارجية رأى المونسنيور ماسايا Massaia في هذه المسألة . وكان هذا المبشر راعيا لبعثة التبشير الكاثوليكية في بلاد الجالا ، فأجاب في عام ١٨٥٨ مشجعا مشروع الحكومة ، ومفسرا له على أنه أساس لتشجيع وتنمية البعثات التبشيرية الإيطالية في إفريقية . وكان هذا المبشر يحلم برؤية بيد منت التي توصلت إلى احتلال مركز دولي هام بين الدول العظمى في السنوات الأخيرة — تتمكن من الوصول إلى مصاف الأمم الأخرى وتقوم بنفس دورها الفعال باسم الكنيسة المسيحية . (١) وطلب المونسنيور ماسايا من الأب ليون دى افانشير Léon des Avanchères في شهر فبراير سنة ١٨٥٩ أن يبلغ وزير الخارجية في تورينو رغبة الرأس نجوسي Negussie ملك تجره الذي كان يحاول الوصول إلى عرش الحبشة ، واستعداده للتنازل عن جزء من ساحل البحر الأحمر بين خليجي زولا وحنفيله إلى حكومة سردينيا ، (٢) وذلك لإنشاء

DE LUIGI, Giuseppe ; Italy in Africa. Voir. (European (١) civilization. London, 1939. Vol VII P. 357) .

GAIBI. A., Manuale di storia politico-militare delle colonie (٢) italiane. Roma, 1928. P. 4.

مستعمرة ، في نظير بعض المساعدات المادية ، وبضعة مئات من الجنود لمعاونته في حربه ضد الامبراطور تيودور .

كما أن الأب إستيلاء ، وهو مبشر آخر من بيد منت عاش بضعة سنوات في إقليم تجره ، كان يفكر هو أيضا في خلق مستعمرة صغيرة لسردينيا في إقليم البوغوص . فأكد لحكومته إمكانية إنشاء مستعمرة مزدهرة في إقليم الخاضعين الذي يعتبر من أغنى أقاليم الحبشة وأكثرها خصوبة . (١) ووصلت مشروعات إستيلاء وماسايا إلى تورينو في عام ١٨٥٩ ، ولكن الأحداث السياسية التي اجتاحت إيطاليا في هذه الفترة اضطرت الحكومة إلى عدم التفكير في هذا النشاط الأفريقي لفترة من الزمن .

كانت إيطاليا قد ثارت ضد الحكم الاجنبي في بلادها ، وسعت إلى تحرير نفسها وبناء دولة إيطالية ، وأخذت بعض عناصر الشباب تبحث عن ميادين جديدة للعمل ، فاتجهت أنظارهم إلى افريقية التي حدثهم عنها المستكشفون ، وأثاروا شغفهم بما روه من غرائب عنها ، فرغبوا في رؤيتها والمغامرة في انحاءها . وكانوا من الشباب الذين لا يملكون شيئا ، ويعرفون أنهم لن يفقدوا شيئا . وساعد تحسن وسائل المواصلات البرية والبحرية على تقريب المسافات البعيدة ، واغراء العاطفين على ترك البلاد بحثا وراء العمل .

واضطرت الحكومة الى الاهتمام بالمشروعات الافريقية خصوصا وأنها كانت تفقد عددا كبيرا من مواطنيها كل عام نتيجة لهجرتهم الى أمريكا اللاتينية بشكل عام ، والارجنتين بشكل خاص . وعملت هذه الهجرات على حرمان إيطاليا من عناصر تعد من بين أكثر أبنائها شجاعة وصحة ، وحبا للمخاطرة . ولم يكن

الايطاليون يستطيعون منافسة الفرنسيين أو الالمان في البلاد التي يهاجرون إليها وخصوصا في الولايات المتحدة ، مما اضطر معظمهم إلى قبول الاشتغال بأعمال لا تحتاج لمهارة، مثل بناء المنازل، إذ أن أصحاب رؤوس الاموال كانوا يفضلون المهاجرين من الانجوسكسون على المهاجرين من العنصر اللاتيني في العمل في المصانع وأمام الآلات. وبدأ الرأي العام الايطالى يفكر في تحسين حالة الايطاليين المهاجرين ، فأخذ يطالب الحكومة بالاستفادة من الموجة التي سادت أوروبا لتقسيم إفريقية ، وذلك للحصول على مستعمرات تساعد على التفتيس عن زيادة السكان في شبه الجزيرة ، أى أرضى إفريقية تضعها الحكومة تحت حكمها المباشر، ويستطيع فيها الايطاليون أن يعملوا ويستغلوا ويربحوا ، تحت حماية علم بلادهم ، وجنود الحكومة .

ثم بدأ رجال الاعمال الايطاليون يؤيدون هذا الاتجاه ، ويحاولون استغلاله لمصلحتهم . وفكروا ، فى الاستعانة بالأيدي العاملة الإيطالية فى الحصول على المواد الخام من إفريقيا، وفى استغلال المستعمرات الإيطالية فى توزيع تجارتهم ومصنوعاتهم. وكان وجود العلم الايطالى على جزء من القارة الافريقية يضمن لهم حماية رؤوس أموالهم أمام الاهالى الافريقيين ، وأمام نشاط الدول الاستعمارية الاخرى.

واستندت هذه الحركة إلى نشاط المستكشفين الايطاليين فى إفريقيا ، ويسجل التاريخ جرأة هؤلاء المستكشفين فى التوغل فى القارة من الشمال ومن الغرب ، وفى السودان وفى شوا وفى بلاد الجالا وفى منطقة البحيرات العظمى ويمكننا أن نذكر أسماء إستيلا Stella . وسابيتو Sapeto وماسايا Massaia وانتينورى Antinori وتشيكى Cecchi وكارينى Chiarini ومياني Miani وبياجيا Piaggia وكازاتى Casati وجيسى Gessi ومارتينى Martini وماسارى Massari وماتيوكى Matteocci وغيرهم وفى عام ١٨٦٦ طلبت غرفة جنوا التجارية من الحكومة أن تقوم بالاستيلاء على أحد الموانى الإفريقية حتى يتمكن الايطاليون من العمل تحت حماية دولتهم ، وطلب « معهد

لمبارديا للعلوم والادوات والفنون ، (١) نفس الطلاب من الحكومة. وفي العام التالي تأسست الجمعية الجغرافية الايطالية ، ثم تأسست جمعيات للدراسات الجغرافية والاستعمارية في فلورنسا . وظهرت هيآت أخرى لها طوابع خاصة ، مثل الجمعية الافريقية في نابولي وجمعية الاستكشافات الجغرافية والتجارة في ميلانو . وأخذوا يسعون في مجموعهم إلى الوصول إلى أحسن الطرق التجارية للاستفادة من افريقية (٢).

وشعر الايطاليون أن أهمية البحر الأحمر وشرق إفريقيا ستزداد بعد حفر قناة السويس ، فأخذ الامل يراودهم في أن تصل بلادهم إلى لعب دور دولي هام نتيجة لموقعها الجغرافي الممتاز ، خصوصا إذا ما أصبحت مركزا تجمازيا للحركة بين أوروبا والشرق . وإذا كانت المحاولات الاولى التي هدفت إلى إنشاء مستعمرة إيطالية للبحر في شرق افريقية قد فشلت في عام ١٨٥٩ ، فإن ذلك لم يمنع سابيتو وروبانيو Radattino من التقدم بمشروعات جديدة .

ويعتبر الاب سايتو (١٨١١ - ١٨٩٥) من أشهر رجال التبشير والمستشرقين الايطاليين . إنتسب إلى جماعة سان لازار ، وزار مناطق البحر الأحمر وتيجره وإقليم البوغوص وعاش لدى قبائل الحجاب وعرف البلاد جيدا ، كما عرف ما يمكن لبلاده أن تستفيد منه . وأصبح أمله الأكبر هو الحصول لاطاليا على ميناء في البحر الأحمر . فاتصل برافاييلو روباتينو (١٨١٠ - ١٨٨١) وبدأ هذا الأخير يدرس الامكانيات الجديدة التي سيمنحها حفر قناة السويس للتجارة الايطالية مع جماعة من أعضاء الغرف في جنوا ، ثم عرضوا تقاريرهم على تجار هذه المدينة ، مقترحين استغلال خليج عصب في اقامة محطة لتزويد السفن في رحلاتها بين جنوا والهند .

(١) De LUIGI. Giuseppe; Italy in Africa. .P. 359.

(٢) CROCE, Benedette; Histoire de L'Italie contemporaine, (٧)

1871 - 1915. Paris. Payot; 1929. P. 138.

وكان روباتينو بطبيعة الحال يرغب في التشبه بفرنسا في شرائها لأوبوك عام ١٨٦٢ .

كان هذا هو الأساس الذي دعا الغرفة التجارية الإيطالية إلى أن تقترح في عام ١٨٦٩ إنشاء وكالة تجارية في أحد موانئ البحر الأحمر لخدمة السفن المسافرة إلى الهند، والتي تسمح لهذه السفن بالتزود بالفحم ومواد التموين. ولقد أصر روباتينو في ذلك الوقت أمام ريبوتى Riboty وزير البحرية على ضرورة إنشاء خط ملاحية جديد ليصل إيطاليا بمصر، يبدأ من جنوا وينتهى عند الاسكندرية، انتظاراً لمده حتى الهند عبر قناة السويس .

وفي أثناء ذلك الوقت تم حفر قناة السويس، مما بلور أفكار الرأى العام تجاه شرق أفريقية مع تلك الامانى التي كانت غير محددة حتى ذلك الوقت . والتي كانت حمله انجلترا ضد تيودور ملك الحبشة قد عملت على اظهارها.(١) ووافقت الحكومة الإيطالية على اقتراح روباتينو وأعطته أعانه تبلغ بضعة ملايين من الفرنكات، مساعدة له على شراء السفن اللازمة للملاحة في البحر الأحمر. وفي أثناء ذلك الوقت أخذ سايتو يفاوض الشيوخ المحليين على سواحل البحر الأحمر لشراء الارض اللازمة لإيطاليا .

(٢) - شراء عصب ١٨٦٩ - ١٨٧٠ :-

اشترى سايتو بعقد موقع عليه في ١٥ نوفمبر ١٨٦٩ (١١ شعبان ١٢٨٦) من الاخوين حسن بن أحمد وابراهيم بن أحمد الاراضى الواقعة بين جبل جنجا ورأس لومه بمبلغ ٦٠٠٠ ريال دفع لهم ٢٥٠ ريال وتعهد يدفع الباقي أى ٥٧٥٠

ريال في مدة ١٠٠ يوم ابتداء من أول شهر رمضان . كان هذا العقد عقدا إبتدائيا وقع عليه سايتو باسمه الشخصى (١) .

وذهب سايتو الى ايطاليا قرب نهاية عام ١٨٦٩ وتحدث مع منابرياً *Menabira* في هذا الموضوع ، ثم عاد إل سواحل البحر الأحمر بصفته وكتل شركة روباتينو ، التي كانت تسعى لإنشاء خط ملاحية بين جنوا وبومباي . ونزل من السفينة افريقا *Africa* وأسرع في التفاوض مع الشيوخ والرؤساء المحليين لشراء أراضي لشركة روباتينو .

وفي ١١ مارس سنة ١٨٧٠ وقع كل من عبد الله شاهين وأبناء أعمامه حسن وإبراهيم بن أحمد مع سايتو وأندريا بوزوليني قبوذاً السفينة افريقا ، وبصفتهم يمثلون شركة روباتينو ، على العقد النهائي لشراء الأراضي الواقعة بين رأس لومه وجونة علاله وجبل جنجا . ونظراً لوجود ابن عم ثالث ، فقد كان من الطبيعي أن يرتفع السعر من ٦٠٠٠ ريال إلى ٨١٠٠٠ (٢) .

وبعد ظهر يوم ١٥ مارس سنة ١٨٧٠ وصلت افريقا أمام رأس دديره وتحدث سايتو ادة طويلة مع برهان بن محمد شيخ رهيطه ، الذي وصفه بأنه «سلطان» لم يكن برهان في حقيقة الأمر إلا «شيخ ناحية» يخضع لنائب أو عمدة عيد في قائممقامية أو محافظة مصوع التي تديرها مصر في ظل السيادة العثمانية . ولم يكن برهان مستعداً تمام الاستعداد لبيع الجزر القريبة من الساحل للايطاليين ، وكان

(١) شراء عصب ونتائج ١٨٧٠ — ١٨٧١ A.I. 1/1-fasc. 1.

وصورة من عقد الشراء — ملحق رقم ١ — بالمشروع بقانون الحامس بعصب والصادر في

٤ يونيو سنة ١٨٨٢ A.I. 1/4-fasc. 25

(٢) الوثيقة السابقة — والملحق رقم ٢ — بنفس المشروع بقانون .

يخشى من النتائج التي ستترتب على مثل هذا البيع. ولكن أسلوب سايتو هذا من شعوره ومن وخز ضميره ، خصوصا بعد أن أكد له أنه هو السلطان الفعلي والوراثي لافليم وهيطة الممتد من خور علالة - وهي الحدود الجنوبية الاراضى التي اشتراها روباتينو - وعلى كل الجزر الواقعة في خليج عصب . قبل برهان أن يبيع سواحل ذلك الخليج وجزره نظير مبلغ ٦٠٠ ريال وعلى شرط حمايته ضد الاتراك (١)، ولكن سايتو لم يكن يستطيع أن يعطى مثل هذا الضمان من قاحية، وكان المبلغ الذى طلبه برهان منه يزيد عن الـ ١٥٠٠ ليرة التى عهدها شركة روباتينو اليه . فاقصر سايتو على شراء جزر أم البقر ورأس الرمل في ارخبيل الدى مكية . وذلك على فترة عشرة سنوات ، واقترح على الشركة أن تحتفظ لبرهان فى سجلاتها بمبلغ ٢٠٠٠ روبية (١٠٠٠ ريال) كايجار لهذه الجزيرة، وان يكون دفع هذا المبلغ له بعد ١٠ سنوات . تكيداً وإتماماً لعقد البيع . وذكر سايتو فى تقريره ان برهان قد تحدث اليه بالجل التالى . «يا عزيزى يوسف لقد فعلت من اجلك شيئا لم أكن لأفعله قط لوالدى فلتكن اذن فى مرتبة والدى ومن يحمينى ، وحينما تعتقد ان الوقت قد حان انه يمكنك حمايتى من البحر من انتقام الاتراك فانتى سأنازل لك فى نظير ١٢٠٠٠ روبية لا عن مجرد خليج عصب والجزر بل عن كل النقط الاخرى فى بلادى من الاراضى التى اشتريتها حتى راس دميره» (٢).

وفى صبيحة اليوم التالى ١٦ مارس حضر برهان على شاطئ خليج دميرة مع

(١) تقرير سايتو الى مدير شركة روباتينو فى ٢٢ مارس سنة ١٨٧٠

A. I. 1/1, fasc. 1.

ونشر ضمن المرسوم بقانون الخاص بحسب والصادر فى ١ يونيو سنة ١٨٨٢

A. I. 1/4 fasc 25.

(٢) تقرير سايتو السابق .

نفر غفير ونزل ساينيتو مع السكاكين بوزولينى Buzzolini و انتينورى Antinori وجروندانا Grondana ووقعوا ابرهان على عقد إيجار جزيرة درمكية وانصوا على ان هذه الجزيرة ستصبح ملكا للايطاليين فى نظير ٢٠٠ روبية (١) ورفع ساينيتو العلم الايطالى على راس لومه ، كدليل على امتلاك ايطاليا لها ، ووضع لافتتين عند الحدود الشمالية والجنوبية للاراضى التى اشتراها ، تحمل هذه الكلمات : (ملك روباتينو مشتراه فى ١١ مارس سنة ١٨٧٠) ، (٢) ثم عاد بعد ذلك إلى إيطاليا على السفينة فيديتا Vedette .

وهكذا نرى ان مسألة عصب لم تكن الا مجرد عمل أفراد ، اعتبروها خطوة أولى فى سبيل وضع هذه المنطقة تحت سيادة الدولة الايطالية واعتبرت شركتو روباتينو الشيوخ المحليين الذين اشترت منهم هذه الاراضى أنهم كانوا دائما مستقلين ، وحاولت أن تعطى حقوق ملكيتها للحكومة الايطالية ، واعتقد ساينيتو انه يمكن لعصب أن تصبح مركز نشاط تجارى هام بين أوروبا وهضبة الحبشة (٣).

(٣) - رد الفعل المصرى -

كانت المسألة فى منتهى الخطورة بالنسبة للحكومة المصرية ، إذ أنها كانت تهدد سيادة الدولة على أراضىها ، وتفتح باب التلاعب فى أراضى الدولة . فأشرح شريف باشا إلى إبلاغ إيطاليا أن الحكومة الخديوية تعتبر أن أمر التنازل عن أرض واقعة على خليج عصب لصالح شركة روباتينو من بعض العربان الرحل الذين لا يشعرون بأى حقوق ملكية على هذه الاراضى وبالتالي لا يمكنهم أن يتصرفوا فيها ، يعتبر أمرا

(١) نفس التقرير

(٢) COMBES, Paul; L'Abyssinie en 1896. Paris, 1896. P. 71.

(٣) DE LUIGI, Giuseppe, Italy in Africa... P. 359.

غير قانوني ، (١) وفي نفس الوقت اتخذت حكومة القاهرة الإجراءات الضرورية لتلافي النتائج التي قد تترتب على هذا العقد الباطل بطبيعته ، وعلى كل احتلال لها سيكون من طبيعته التعدي على حقوق السيادة الإقليمية . (٢) ورأت مصر أنه لا يمكن لأحد الشيوخ المحليين الذين يعملون في خدمتها ويتقاضون رواتب منها أن يتصرف في هذه السيادة . وأصدرت القاهرة أمراً إلى إحدى السفن الحربية بالتوجه في التو إلى عصب .

وقامت سلطات مصوع المصرية بالتحقيق في الأمر ، وكتب شيخ رهيطه برهان بن أحمد إلى وكيل المحافظة خطاباً لا يترك أي شك على اختصاصات هذا الشيخ وسلطاته ، ويشهد بوضوح بتعارضة مع النظرية التي إدعاها الإيطاليون بشأن حقوق السيادة الإقليمية (٣) . ونظراً لأهمية هذا الخطاب ننشره بالكامل : —

- (١) مصطفى فهمي باشا إلى دي مارتنو قنصل إيطاليا للعام في مصر في ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ مرقم ١ — بتقرير كوكسون إلى جرانيل في ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ .
(٢) مذكرة مصطفى فهمي باشا السابقة إلى دي مارتنو . F.O.M 141/144.N.201
(٣) خطاب من برهان بن أحمد شيخ رهيطه إلى وكيل محافظة مصوع
حفظه الله آمين

أبلغكم وصول خطابكم وخطاب الحاكم العام الخاص بالمقالة مع الأوربي الذي قد امتدى على أراضي رهيطه — وذلك مع النائب إدريس واليوز باشي محمد علي أفندي وعشرة جنود . إنني لم أرى أي أوربي أو أي ساكن ولم يمتد أحد على ناحيتنا الممتدة من هنج حتى مراكنه التي تبعد بمسافة ساعة تقريباً من عصب — وذلك منذ مقابلتني مع سمادة جعفر باشا ولم يمارضنا أحد حتى اليوم ، أننا في حماية الله وفي حماية الحكومة فنحن وأراضينا نتبع الحكومة ونخضع لأوامرها .

أما عن مسألة عصب وهي أراضي المقالة التي باهرها للمدهو يوسف الإيطالي نظير ٨١٠٠ ريال فإن من باعها في أول الأمر واستلم العربون هم أبناء أحمد حسن وإبراهيم ثم سافر المسيحي المذكور وعاد بالنقود .

وإحتجت الحكومة المصرية رسمياً بـرقية في أول يونيه سنة ١٨٧٠ على أعمال الإيطاليين ، وشرحت انه ليس لأى فرد من الرعية ان يتصرف فى حقوق الدولة الإقليمية واجابت حكومة فاورنسا على هذا الإحتجاج بأن شراء أراضى غصب

= وفى اليوم الذى لم فيه ألهم النقود وصل ابن مهم عبد الله من الداخل ، ولم يكن موجودا فى أول الأمر واليوم فاز ، قد اقتسم معهم النقود فى نفس الوقت الذى يستلم فيه من سعادكم كسوة التشرية ومنه شهرين وبضعة أيام قبل ذلك وقبل وصول النائب إدريس واليوزباشى محمد على قام هذا المسيحى المذكور ، فى نفس اليوم الذى أعطى فيه النقود إلى الدناقله برفع راية وأطلق بضعة مدافع وبني منزلا من الخشب ثم أقفله وسافر دون أن يترك أحدا من الخدم .

والآن لا يوجد أى أوربى أو مسيحى على طول امتداد شياختنا .

أما النائب إدريس واليوزباشى محمد على فقد قالوا لى : « لقد حضرنا لى نبقى معك حتى نستطيع أن نرد على الجانب بخصوص مسائل الحكومة » ولقد قلت لهم : « لست فى حاجة إلى الاجابة على أى كان أننى أحافظ على كل المنطقة من عبيخ حتى مركته أما مسألة عصب قانها لا تخصنى ، ولقد أهملت الحكمدار والمحافظة من قبلها ودارت الحادثات الخاصة بها فى الوقت الذى كنتم فيه فى مصوع إن المسيحى المذكور عالى قد سافر ولم يبق . والآن وفيما يخص عصب فعلى الحكمدار والمحافظة أن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون فى وضع قوات وجنود فى عصب ، أو إهماد المسيحيين بطريقة أخرى لأنهم يعرفون ذلك أكثر من أى شخص آخر . أما مسألة رعبك فى البقاء معى قانها غير ضرورية لأننى أحكم هذا لاقليم جيدا بمساعدة الحكومة وليس هناك أى فرد يارضئى فيه » حدثت مقابلة بهذا الخصوص بينى وبين النائب إدريس واليوزباشى وبعد ذلك قالت له : « ان تنتهى مسألة عصب هاثنى عشر أو بمشرين عسكري ولن تنتهى بطبيعة الحال بالمدايلات ، إنها تخص الحكمدار والمحافظة الذين تمتطونهم الجوايات على الخطابات المذكورة عالى عند رجوعكم إلى مصوع » .

وهكذا فقد أعطيتهم هذه الاجابة وأرجو من الله أن تصل اليكم .

ولقد دخل النائب إدريس واليوزباشى محمد على إلى ميناء عصب ورأوا المنزل الخشبى الذى كان المسيحى قد أقفله قبل سقره ورأوا أيضا العلم ولكنهم لم يجدوا أى شخص فى هذا المكان من عصب .

لا يهدف إلا إلى إنشاء مؤسسة تجارية ، ستقوم بها شركة روباتينو ، وإن الحكومة الإيطالية تأمل في أن تبدأ المفاوضات لتسوية مسألة البيع ، إن كان هناك ضرورة لذلك . وقد بقيت الأمور عند هذا الوضع نتيجة لسكوت وامتناع (١) كل من الحكومتين عن القيام بأي إجراء في هذا الصدد . ولم تفتح المسألة إلا في عام ١٨٨٠ وفي أثناء السنوات التسع ، كان من حق الحكومة المصرية أن تعتقد أن احتجاجها قد أدى النتيجة المطلوبة ، وأنه لم يعد هناك أي شك في حقوق سيادة الباب العالي ، خصوصاً وأنها كانت قد واصلت في أثناء هذه الفترة تعيين شيوخ النواحي على طول الساحل ، ودفع مرتباتهم ، وإرسال سفن من البحرية المصرية لزيارة هذه السواحل ، (٢) .

وفي أثناء تلك الفترة حاولت مصر تنفيذ مشروعها لإقامة إمبراطورية إفريقية تمتد من البحر المتوسط حتى البحيرات العظمى ، ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط

= أرفع إلى سمانكم ما سبق والسلام .

من طرف برهان بن محمد شيخ وهيطة . (ختم)

حاشية : أما بخصوص المرتب فأهلفكم أن سعادة جعفر باشا قد قرره لي منذ أوبم سنوات وانني قد استلمت الآن المبلغ الخامس مئتين واستحق مبلغ مئتين آخرتين أرجو منكم التكرم بصرفها لي . (ختم)

من طرف للشيخ برهان بن محمد .

(ختم وزارة الخارجية) ترجمة فرنسية مرفقة بخطاب فخري باشا ما كيا فلي قنصل

بريطانيا في القاهرة يوم ٨ سبتمبر ١٨٨١ - رقم ٧٠٨ . A.I. 1/2 fasc.12

(١) مصطفى باشا إلى دي مارتينو في ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ - مرفق ١/ بتقرير

كوكسون إلى جرانفيل في ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ F O.141/144.N.201

(٢) مذكرة من الحكومة المصرية إلى القنصل الإيطالي العام في ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

مرفق بتقرير السيد إدوارد ما ليت إلى اللورد جرانفيل في ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

F.O. 141/141.N. 372

الهندي حتى الصحراء الكبرى . وكان من الطبيعي أن تنضم الجبهة نفسها إلى هذه الكتلة التي يمكنها أن تقف سداً منيعاً ضد التوغل الأوروبي في القارة الأفريقية ، وتساعد على أن يحظى الإفريقيون بالمشاركة في نفس الحقوق والواجبات . ولكن اسماعيل أخطأ في مهاجمته للجبهة عسكرياً ، وظهر خطؤه حين عهد بقيادة حملاته العسكرية إلى بعض الضباط الأجانب الذين كانوا يعملون في خدمة الدولة المصرية فأرسل في عام ١٨٧٢ حملة بقيادة منزنجر باشا Munzinger إلى زيلع ، ولكنها هزمت بالقرب من بحيرة عسل . وفي عام ١٨٧٥ أرسل حملة جديدة من ٦٦٠٠ جندي بقيادة القائد الدانمركي الكولونيل أرندروب باشا Arrundrup ، وأخيراً أرسل جيشاً من ٢٠٠٠٠ جندي إلى مصوع سنة ١٨٧٦ . وكانت هذه الحملة الأخيرة بقيادة الأمير حسن من الخديو ، وصحبه وزير الحربية الذي لم يكن له أي شاغل سوى رعاية صحة الأمير . وتركت القيادة الفعلية وشؤون أركان الحرب مرة جديدة للضباط الأجانب الأوروبيين والأمريكيين (١) وسجل التاريخ معركة قرع كنيبة أصابت القوات المصرية ، نتيجة لسوء القيادة .

وعلى أي حال فلقد فشل هذا الجزء الخاص بفرض كلمة الخديو على الجبهة عسكرياً ، ولكن أحداً لم يناقش حقوق مصر الإقليمية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن . ونجد أن السير هنري إليوت يصر في هذا الشأن لدى الحكومة البريطانية قائلاً إن دأحسن وسيلة للقضاء على الرقيت ولمنع الدول الأجنبية من إنشاء محطات على الساحل هو الاعتراف بحقوق مصر والباب العالي كل الساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن ، (٢) وكانت هذه الفكرة هي الأساس الأول

(١) PIERRE-ALYPE: L Empire des Négus, Paris. 1925. P. 53.

(٢) SABRY, M; Le Soudan Egyptien 1821-1898. Le Caire, 1947.

P. 132.

الاتفاقية بلاد الصومال المعروفة ، التي عقدت في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتي اعترفت فيها انجلترا بسيادة مصر على كل الساحل حتى رأس حافون (١) .

✱ ✱ ✱

وعلى أى حال فان هذه المراكز البحرية والقواعد الاستعمارية التي تمكنت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من الحصول عليها في كل من عدن وأبوك وعصب ستصبح رؤوس جسور للانقضاض منها على أقاليم الدولة المصرية الأفريقية ، بعد الاحتلال البريطاني لمصر ، وسيطرة بريطانيا على شئون هذه الدولة .

(١) المرجع السابق — ص ١٣٧ - ١٣٣ .

البَابُ الثَّانِي

مصر في شرق إفريقيا

الفصل الرابع

مصر وبربرة

شرحنا أن مصر قد عملت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على توحيد حوض النيل ، واستندت في ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة . وكان من ضروريات تطبيق هذه النظرية ادخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد ، وتوحيدها جميعا مع مصر في شكل كتلة متميزة بشمال شرق افريقية . وسار اسماعيل في تنفيذه لهذا المشروع في نفس الوقت الذي حاول فيه الحصول على استقلاله عن الدولة العثمانية ، خصوصا في سلطته التنفيذية والتشريعية . ولقد نجح اسماعيل إلى درجة كبيرة فيما هدف اليه . وكان توسع مصر سريعا وفي اتجاهات ثلاث في نفس الوقت : على طول النيل إلى منطقة هضبة البحيرات ، ونحو غرب وادي النيل في بحر الغزال ودارفور ، وعلى طول سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وهذا الجزء الأخير هو الذي يهمنا الآن .

(١) مصر والسواحل الشرقية :-

و ترجع مشروعات مصر في هذه المنطقة الأخيرة إلى سنة ١٨٦٥ حينما صممت على تأكيد سيادة الدولة على كل الساحل الأفريقي ، تاركة للدولة العثمانية الشواطئ الآسيوية . وكانت أولى خطواتها في هذا السبيل أن حصل اسماعيل من السلطان على تنازل له عن ميناء سواكن ومصوع . وأكد السلطان هذا التنازل في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذي نص على منح والى مصر حكومة وراثية في جميع المملحات المصرية ، بما فيها سواكن ومصوع . واخذت مصر منذ هذا الوقت تقف أمام تدخل الأجانب في السواحل الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج

عدن ، و تالفت نظر الدولة العثمانية نفسها إلى نشاط عملاء الاجانب على السواحل الآسيوية .

ولقد كتب جعفر باشا مظهر تقريراً هاماً عن نتيجة مروره في هذه المناطق في ٨ أكتوبر سنة ١٨٦٧ . ونص على أن سواحل البحر الأحمر الغربية من السويس إلى باب المندب ، بجميع جزائره القريبة من سواكن ومصوع والسودان ، ليس لواحدة من الدول الأجنبية تدخل فيها ، ماعدا زيلع - وهي تابعة للدولة العلية ، ومعطاة بطريق الالتزام إلى أبي بكر شحيم أميرها . (١) وكان هذا بعد أن رفع العلم المصرى على بربرة وعلى رأس سنافون .

عينت مصر عبدالقادر حلى حاكماً على سواحل افريقية الشرقية . وكونت اسطولا مصرى في أوائل نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقيادة جمالى بك الذى عقد اواءة على المدرعة «الابراهيمية» ومنذ ذلك الوقت ، اخذت مصر فى الاتصال بأبناء الصومال ، ومحاولة التقريب بينهم وبين اخوانهم فى مصر .

شكا أهالى بربرة فى أبريل سنة ١٨٦٨ من تدخل الإنجليز فى شئون بلادهم ، وارسالهم العملاء للايقاع بين القبائل . ادعى هؤلاء أن بربرة لم تتبع الدولة العثمانية ، وتساءلوا كيف أن الأهالى قد قبلوا رغم رفع علم السلطان علماً بأن تجارتهم قائمة مع عدن التابعة للإنجليز : «كان الأولى بكم أن ترفعوا العلم الإنجليزى بدلاً من علم السلطان ، ولو فعلتم لكانت بنيت لكم مدينة بربرة وعليكم أن تنزلوا علم الدولة العثمانية ، وأنا أشترياً منكم ثم أبى لكم مساكنكم ، وأجعل منكم حكاماً عليها » . (٢)

(١) دكتور محمد صبرى : «مصر فى افريقية الشرقية» - ١٩٢٩ - ص ١٥ - ١٦ .

(٢) أنظر خطاب الحاج أمين أغا (عمر ١٢٨٥ هـ) وثيقة رقم ٨٠ ص ١٩٥ بالوثائق

الدارمخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر - دكتور شوق عطا الله الجمل - القاهرة - ١٩٥٩ .

ورغم قبول بعض ذوى النفوس الضعيفة لهذه العروض التى إصطحبته منع مالية ، فان الاهالى رفضوا رفع العلم البريطانى ، واعادوا رفع العلم المصرى بعد إنزاله . ولكن هذه الخلافات عملت على تقسيم الاهالى فيما بينهم ، خصوصا وأن العصبية القبلية كانت على أشدها ، فرحبت قبيلة بعية رفع العلم العثمانى ، بينما عارضت قبيلة بهوة فى رفع أى علم كان . ثم أخذت كل من هاتين القبيلتين تتحرش بالآخرى ، وتقتل من أفرادها . وتدخل الانجليز مرة أخرى من عدن ، وغضبرا الرقيتهم العلم العثمانى مرفوعا على هذه المناطق ، ورؤية بعض الاهالى يقومون بحرامته ، وتشبث رجال قبيلة بعية بعدم التخلّى عن هذا العلم ولسكنهم أرسلوا أعوانهم ، وإستولوا على الطابية وعلى العلم .

ومر جمالى بك على بربره مرة أخرى . وإدعى أمامه أنصار الانجليز أنهم موالون للسيادة العثمانية ، فصرف لهم أرزاقا ، وسلم اليهم علما جديدا ليرفعوه على مدينتهم . ولكن الامر كان يتطلب ارسال بعض جنود الدولة للإقامة فى هذه المدينة ، لوضع حد لنشاط الأجانب . وكان هذا هو طالب الاهالى لوضع الامور فى نصابها .

وفى تقرير آخر لجمالى بك أن باخرة ايطالية ، تابعة لشركة روباتينو ، مرت على بربرة داخل حدودنا ، وأخذت فى البحث عن مكان يتخذها الايطاليون ميناء لهم . ولكن المشايخ والموظفين وقفوا أمامهم ، وأكدوا أن هذه الاراضى جميعها ملك الحكومة ، وليس لأى كائن أية سلطة عليها أو حق فيها ، (١) وكان هذا هو بداية لتحول الايطاليين بشكل نهائى إلى إختيار موقع عصب ، داخل البحر الأحمر ، لإتخاذ مركزا لنشاطهم .

وفرّح الاهالى عندما علموا أن مصر تقصد إلى توحيد أراضى الدناقل وأراضى الأوسه والوصول إلى بربرة عن طريق السواحل . وإتصلوا بالسلطات المصرية ،

(١) المرجع السابق - وثيقة رقم ٣٦ - ص ١٠٤ .

وأكدوا أنهم من المسلمين ، ولديهم من الخيل والرجال جملة ، وأعربوا عن ارتياحهم لاتساع ملك الدولة العلية ، وعن استعدادهم للخضوع للإدارة المنظمة الحديثة التي جاء المصريون بها ، وإستعدادهم للمساهمة فيها بكل إمكانياتهم .

ولكن الانجليز علموا بالدور الذي قام به جمال بك للترقية بين قبائل بلهار وبربرة ، وعمله على التآليف بينهم ، ونشر السلام في هذه المناطق . فاحتج المقيم السياسى البريطانى فى عدن على ذلك ، واضطر شريف باشا ، وزير خارجية مصر ، إلى الرد على قنصل انجلترا رسمياً ، بأن هذه البلاد تتمتع بالتبعية التركية ، وأنها ضمن تنازل الباب العالي عن مديرتى مصوع وسواكن وملحقاتها ، وأن حقوق مصر على هذه البلاد ثابتة لا شك فيها (١) .

ثم عملت مصر على تأكيد إدارتها على كل هذه المناطق ، فعينت ممتاز باشا حاكماً على جميع سواحل إفريقية الشرقية من السويس إلى رأس حافون ، فتنقل بين مدنه بصفته الرسمية ، كمحافظ لسواحل البحر الأحمر ، وزار بلهار فى يناير سنة ١٨٧١ خيت رفع الراية المصرية عليها ، ووزع الأمانات على رجال العلم وعلى المعوزين ، ثم زار بربرة ، وأنهى الخلاف القائم بين قبائلها قبل أن يعود إلى مقر حكومته فى مصوع .

ويعتبر التقرر الذى كتبه أحمد ممتاز باشا فى ٢٦ مارس ١٨٧١ (٢) من أهم التقارير عن هذه المناطق ، وإمكان إفادة الإمبراطورية الإفريقية منها ، وإفادتها هى بالتالى من هذه الإمبراطورية .

كانت المشاجرات لاتزال قائمة بين أهالى بلهار ، وكان جمال بك قد عقد الصلح

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر فى إفريقيا الشرقية » : ١٩٣٩ - ص ١٦ - ١٧ .

(٢) وثيقة رقم ٤١ - ص ١١١ - الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر -

نشر الدكتور شوقى عطا الله الجمل .

بينهم على أن يقوموا بدفع دية من قنوه ، ولكن الأهالى التمسوا من الحكومة أن تدفع لهم هذه الدية . فلم يتراجع ممتاز باشا فى ذلك ، وفع لهم ٧٢٧ ريالاً ، علاوة على بعض الإعانات ، لوضع حد لهذه المشكلات . كما أن الأهالى رحبوا بالعلم المصرى ، ورفعوه على مدينتهم ، وكونوا حرساً خاصاً من بينهم للحفاظ عليه .

كانت بلهار تتمتع بموقع تجارى وإستراتيجى ممتاز . وكانت السفن تصل إليها من عدن وحضرموت ومسقط واليمن . وكانت القوافل ترد إليها من الحبشة وهرر ، محملة بالبن وسن الفياح وريش النعام وبيعهم الأغنام والمواشى . وكان قبولها للخضوع للإدارة المصرية المنظمة ، والاشتراك فى هذه الإمبراطورية الإفريقية ، عاملاً من العوامل الفعالة التى وطأت أمور الوحدة بين مصر وأبناء الصومال .

وصل ممتاز باشا إلى بربرة ، فوجد بقايا التنازع القديم موجودة بين الأهالى لعدم تمكنهم من دفع دية القتلى . فلم يتراجع ممتاز باشا عن العمل على استتباب الأمن وإزالة التفوس . فدفع ٤٣٨٠ ريالاً دية القتلى من أية قبيلة كانت ، وساعد هذا على صفاء الجو وصفاء النفوس بين الأهالى ، وفرحهم برعويتهم للدولة المصرية .

وكان ميناء بربرة يعتبر أكبر وأحسن الموانئ الموجودة فى بلاد الصومال . وكان مواجهاً لمدن ، ولا يبعد عنها إلا بمسافة ١٥٠ ميلاً . وكانت السفن تتردد عليه ، وتصل إليه القوافل التجارية من الداخل . وقام بحركة تجارية عامة بين مسقط واليمن وحضرموت وعدن من ناحية ، وبين الإقليم الداخلى من ناحية أخرى . وأصبح استتباب الأمر فيه عاملاً فعالاً لاضطراب وإزدهار هذه المدينة ، ولمشاركتها فى الدولة الأفريقية الجديدة .

ولم ينس ممتاز باشا زيارة ناجورة وصرف رواتب شيوخها ، إذ أنهم قد

أصبحوا — مثلهم في ذلك مثل بقية شيوخ السواحل — موظفين رسميين في هذه الدولة الإفريقية ، التي وجدت بين مصر والسودان والصومال .

وستشارك ناجوة بقية موانئ الصومال في الإزدهار ، وستزداد بها حركة التجارة خصوصاً بعد إهتمام مصر بالشئون الملاحية والشئون العمرانية في كل هذه المناطق

(٣) انضمام بربرة إلى الامبراطورية :

وحدت مصر إدارتها محافظتى مصوع ومساكن في أوائل أبريل سنة ١٨٧٢ وعينت مونزنجر بك محافظاً عاماً لها ، ثم أحالت إليه إدارة مديرية الشاكا ، وسدت هذه الوحدة الإدارية الجديد بأسم « مديرية عموم شرق السودان ومحافظه سواحل البحر الأحمر » . وقد أوصى مونزنجر بك في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٢ بإقامة نقط عسكرية في الجهات الساحلية حتى باب المندب ، وهى الجهات التى إعتبرت منذ قديم الزمان تابعة للدولة العثمانية ، وذلك وقفنا لنشاط عملاء الدولة الأجنبية الذين جاءوا يسعون إلى الصيد فى الماء العكر . وكان الأمر يتطلب اختيار النقط لإقامة رجال الأمن ، والمحافظه على السلم بين الأهالى ، على طول هذه السواحل حتى بلهار وبربرة . ولم تعارض الحكومة المصرية فى ذلك ، بل أصدرت أمرها فى يوليو سنة ١٨٧٣ بإختبار رضوان بك سوارى وأبور الصاعفة ، وبتكليفه بالذهاب إلى بربرة . وكان عليه ، بمجرد وصوله إليها ، أن يجتمع بالمشايخ والعمد والأهالى ، ويبلغهم تحية الحكومة المصرية وشكرها على ما بدأ منهم من الإجتهد فى الاحتفاظ بالعلم مرفوعاً عن تلك الجهات ، وأن يخبرهم بقرب حضور أحد الأمير ومعه الجنود للإقامة بهذه الناحية ، للمحافظة عليها من الأجانب ، ومنع تعدى الأجانب عليها ، حتى يسود الأمن وتزدهر المدينة . وكان على رضوان بك أن يباشروى لاحظ حسن إدارة هذه القاعدة الجديدة ، ويدبر أمورها ، إلى أن تصدر إليه تعليمات جديدة .

أصر أهالى بربرة على بحى حاميات مصرية إلى مدينتهم ، وأخذوا يسارعون

إلى إعلان دخولهم في هذه الإدارة الجديدة وولائهم للوحدة مع مصر، وإلى طلب إرسال الأعلام لرفعها على طول الساحل وبدأ يخوفهم من تلاعب الدولة الأجنبية يظهر وانحيا، فأخذوا يفضحون نشاط الأجانب، من انجليز وفرنسيين وإيطاليين، وقيامهم بالتدخل في شؤون الصومال الخاصة. وكانوا يأملون وصول الحاميات المصرية ليقاف عمليات السلب والنهب التي قامت بها بعض العصابات من رجال القبائل على الطريق الموصل بين بلهار وبربرة، ومنعوا بها أهالي هذه المدن من الاجتماع بأبناء أعمامهم في المدينة الأخرى. ورأى منرنجر بك التوجه إلى هذه النواحي مرة جديدة وإصطحاب بعض الجنود معه في هذه المهمة، رغم عدم ورود أوامر صريحة من القاهرة بذلك، وأن يرسل دفعة أخرى من القوات المصرية بعد ذلك.

وكتب منرنجر بك تقريراً جديداً عن بلاد الصومال في أوائل يناير سنة ١٨٧٤ أوضح فيه أهمية ميناء بربرة، ووجود المياه به - رغم تفضيل مياه دوبرالعذبة؛ والتي لا تبعد عنها إلا بثمانية أميال. وشرح إمكانية توصيل هذه المياه العذبة إلى بربر بسهولة إذا ما تولت إدارة الأشغال العامة للدولة القيام بهذا المشروع. كما شرح أهمية بلهار التي لا تبعد عن بربرة إلا بأربعين ميلاً نحو الغرب رغم عدم صلاحية مينائها للسفن، إلا أنها كانت تمتاز بسوق أكبر من سوق بربرة، نتيجة لورود القوافل من داخل القارة إليها قبل وصولها إلى هذا الميناء الأخير. فأوصى بأقامة موظفي الدولة بها، حتى يعملوا على نشر الأمن في الأقاليم ويسهلوا اتصال الأعمال ببعضهم. كما أوصى باكتفاء الحكومة بالرسوم الجمركية، وهي رسوم بسيطة محددة بواحد في المائة من قيمة المتاجر، وعدم فرض أية رسوم دخولية على البضائع والمتاجر مع داخل الأقليم؛ تشجيعاً للتجارة، وزيادة للثنايف بين الأهالي.

ولم تاز هذا التقرير بالتحدث عن مرر، فوصفها بأنها «مدينة عظيمة، وبها

جملة أماكن وجوامع ، وجولها سور ، وموجود بها ضرب مخانة للمعاملة . وجارية الخطبة لأميرها بالجوامع في أيام الجمع والأعياد ، وإيراداتها تكفي مصروفات آلاى وإذا كان القصد استحواذ الحكومة على تلك الجهات لحد همر - فإنه لمناسبة التعديلات الواقعة منهم وعليهم ، ورغبة أغلبهم لحضور عساكر الحكومة لحارقمهم ، فبواسطة نصف أورطة أو أقل يصير التمكن من الاستحواذ عليهم بأسهل حال ، : (١) ولكنه رأى عقبتين في سبيل تحقيق هذا المشروع : الأولى هي وجود الإنجليز بطن ، والثانية وجود العثمانيين بزيلع . وكان يرى أن الإنجليز يخشون اتحاد كل من بربرة وهمر مع الإدارة المصرية ، وما قد يؤدى إليه ذلك من إبطال تجارتهم مع هذه المناطق أو التأثير فيها على الأقل ، خصوصا وأن الإنجليز كانوا يستوردون كل ما يلزمهم من لحوم وخضروات لازمة لطن من بربرة . فكان على حكومة القاهرة أو تفهم الإنجليز أنها لن تتعرض لتموين قاعدة طن من الصومال ، وإن تفرض رسوما جمركية على مستوردات الإنجليز من هذه الموانى .

أما زيلع فكانت خاضعة لوان الحديد ، وتتبع بالتالى الدولة العثمانية . كانت تدفع جزية سنوية تبلغ سبعة آلاف ريال . وكانت هذه الجزية أمرا بسيطا بالنسبة لأهمية زيلع ، خصوصا وأنها كانت تسيطر على تاجوة ، رغم أن العلم المرفوح على هذه المدينة الأخيرة كان علما مصريا أعطاه جعفر باشا لشيوخ المنطقة أبو بكر هو شيخ زيلع ، وواصل سيطرته على منطقة تاجورة ، واعتبر نفسه موظفا عثمانيا ، فلم يكن هناك حل إلا إقامة التفاهم بين القاهرة والقسطنطينية لتحويل زيلع إلى الإدارة الأفريقية التى قامت مصر بإنائها فى هذه المناطق .

وعلى أية حال، فإن من نجر بك لم يترك بلاد الصومال قبل إصراره على ضرورة

(١) تقرير من زنجير فى ١١ ذى القعدة ١٢٩٠ هـ - وثيقة رقم ٨٣ ص ٠ ٢ - ٢٠٢

من الوثائق النافذة بحجة لسياسة . همر فى البحر الأحمر .

إقامة سلطة الدولة على أقاليم هرر والأوسا ، حتى تشارك مصر السودان ومصر مصر . كذلك قام بتنصيب شيوخ على القبائل والنواحي ، وصرف لهم المراتبات وأهداهم كساري التشريفة . وأصبح على رضوان بك أن ينشئ حرساً من الأهالي لحماية الإعلام، وأن يرتب المقاييس اللازمة لإنشاء إحدى السقالات بميناء بربرة، لتسهيل أمر وقوف الصنادل ، وعمليات التفريغ والشحن في السفن . ورتب أمر الاتصال برضوان بك وبسفنيته « الصاعقة » عن طريق عدن (١) .

ثم بدأ المصريون أعمالهم الإنشائية في بربرة ، تلك الأعمال التي سجلها لهم التاريخ، والتي خلقت من هذا الميناء موقعا حديثا، جعلته يشعر بالحضارة الحديثة وبشكل لم يره من قبل .

(٣) المشروعات الإنشائية في بربرة :-

رحبت بمشروع مد بربرة بمياه روبر ، وأرادت العمل على استغلال هذه المياه في ري الجهة المذكورة ، فأرسلت أحد المهندسين المختصين لبحث المشروع ، ثم كان عليه أن يعود بعد ذلك لتقديم وجهة نظره إلى حكومة القاهرة . وكان على رضوان بك أن يقدم له كل ما يلزمه في مهمته ، ويسهل له القيام بها . ثم أخذت الإدارة المسيرة في إرسال المهمات والناييب إلى مصلحة مياه بربرة، تلك الإدارة الجديدة التي أنشئت للإشراف على هذه العملية ، شحنتها على الباخرة « دسوق » وجاء معها الخبراء المصريون لإتمام هذا المشروع . وساعدت الحاميات المصرية في حراسة هذه الأدوات ، كما شاركت في العمل نفسه . وتقدم هذا المشروع ، ووصلت مائة الدوبار إلى بربرة، ثم انشئت لها فروع وصلت إلى الجامع والديوان والجمارك والمستشفى . وانتهى الحفر في هذا المشروع في ٢١ يونيو سنة ١٨٧٦ ، ووصلت الأناييب بالمنبع ، ولم تستغرق هذه العملية إلا تسعة وستين يوماً ، ثم

(١) الوثيقة السابقة - المرجع السابق .

قامت السلطات المصرية في بربرة ، في أوائل شهر أغسطس بالتوجه إلى الدوبار ؛ مع عدد من التجار وضباط الجهادية والبحرية وموظفي الحكومة وشيوخ القبائل الصومالية ، وافتتحوا رسميا توصيل المياه من منبعها إلى الحوض الخاص الذي انشئ لتموين الأنايب . ووصلت المياه إلى بربرة في قوة مناسبة ، وفشخصت لها كافة الأعين بكمال الممتونية والتهنئة ، وسط إحتفال رسمي وشعبي . وبلغ طول هذه الأنايب ما يزيد على ١٢ كيلو مترا ، علاوة على الفروع اللازمة لتوزيع المياه داخل بربرة نفسها : ودل هذا المشروع على اهتمام الإدارة المصرية بالعمل على تحسين حال بلاد الصومال ، وتيسير سبل التقدم أمام أبنائها .

وقررت مصر تخصيص إحدى سفنها لخط بريد جديد بين عدن وزيلع وبربرة ورتبت له جداولاً خاصاً للسير بمقتضاه والوصول إلى كل من هذه الموانئ في وقت محدد .

كما أصدرت أمرها لسلطاتها في بربرة بضرورة البدء في بناء مخازن للفحم والمياه والجارك ، وإنشاء جامع صغير ومستشفى ومركزاً للبوليس ، ثم البدء في بناء مقر للحكومة . واهتمت الحكومة بتزويد بربرة بالأطباء لعلاج الأهالي والجنود ، وكان على أطباء السفن الحكومية الراسية في هذا الميناء ألا ييخلوا بمعونتهم وخبرتهم ومساعدتهم الإنسانية ، ثم عملت الحكومة على تعيين الأطباء اللازمين لهذه الجهات . وكان مستشفى بربرة يتسع لخمسين مريضاً وخدم فيه بعض رجال الحامية ورجال البحرية في أول الأمر . واستصوبت السلطات المصرية تعيين الأطباء من المسلمين ، إذ أن الأهالي لم يأمنوا على أنفسهم أن يعالجهم أطباء أجانب .

وصدرت تعليمات القاهرة لرضوان باشا بالعمل على تأمين الطريق بين بربرة وبلهار ، واتخاذ التدابير لفتح هذا الطريق وتأمينه للسافرين . وأوصت سلطاتها بعدم التشديد على الأهالي دفعة واحدة ، حتى لا يتسبب ذلك في نفورهم وعدم

إصلاح أمرهم . فكان على هذه السلطات ان تستخدم الحزم بقدر الإمكان ، ثم تأخذ بالمصالحة مرة ، وأخرى بالإنذار والنصحية ، ثم تستخدم بعد ذلك نوعاً من التهديد البسيط ، حتى ينقاد من لم يألف الخضوع للسلطة المركزية . وكان من الطبيعي أن يتحسن سلوكهم بعد رؤيتهم حسن المعاملة وأنصاف المظلومين . وكانت آخر وسيلة يمكن للسلطات المصرية أن تتخذها — استخدام القوة .

كان الجمل قد ساد بين الأهالي بأمور الزواج والطلاق والميراث وباقي شؤون الشريعة، فعينت مصر أحد القضاة لهذه الجهة ، دون أن تتعرض للقاضي السابق أو للفتى المحلى . فقام محافظ بربره باصطحاب هذا القاضي الجديد وجعله يقابل الصوماليين، فتحدث إليهم وأعطاهم بعض النصائح. وأخذ الأهالي ، مع مرور الزمن. يقتدرون به ، ويستشيرونه في عقود الزواج وفي الطلاق وفي تهذيب الأخلاق وتأدية الفرائض ، وفي معرفة أسس الدين وتخليصها مما علق بها من معتقدات دخيلة . وأخذ هذا الشيخ في أمانة الصلاة بالمسجد ، كما قام بالتدريس فيه ، مما ساعد على فهم الأهالي لأمور دينهم ، وزيادة تمسكهم بشخصيتهم الإسلامية .

وخصصت مصر روائب لشيخ القبائل ورؤساء الأهالي حول بربرة . ووفت بازعود التي قطعها رضوان بك على الحكومة لهم ، ما داموا لا يشغلون بالتجارة . ورحبت مصر باعطاء أراضى للجاناب ، يعمرونها ويبنونها ، ويساعدون بذلك على التوطن ، واشترطت لذلك شرطاً واحداً ، هو ضرورة انقيادهم لأوامر الحكومة ، مثلهم في ذلك مثل الأهالي ، وإطاعتهم لقوانينها . ثم قررت الحكومة إنشاء « سقالة » جديدة في بربرة طولها ثمانون متراً وعرضها ثمانية أمتار ، لكي تساعد في حركة هذا الميناء . ووافقت على أن يترك الأهالي مع الجنود في هذه العملية نظير مكافأة خاصة ، وذلك لتدريب الصوماليين على الأشغال وتدريبهم مع إخوانهم السودانيين والمصريين . وأرسلت مصر اثنين من الكتبة ، ومعهم الدفاتر والأوراق اللازمة ، مع صراف للعمل على ضبط حسابات هذه

الوحدة الإدارية الجديدة . وعملت على ضبط الموازين والمكاييل في هذه المنطقة ، وذلك بتوحيدها مع نظائرها في مصر . كما أنشأت السلطات المصرية كثيراً من المباني والمساكن للمستخدمين ، وضربت بهذا مثلاً أمام الأهالي لإقامة مساكن صحية لائقة .

ولقد شعرت عدن نفسها بتغيير الأحوال في ميناء بربرة ، وأفادت من ذلك . لقد كانت عدن في ضيق قبل ترتيب خط الملاحة البحرية المنتظم بينها وبين بربرة بسفن « البومسة الخديوية » . وكان المسلم والبقر والغنم يشح فيها في زمن الخريف ولمدة خمسة أشهر نتيجة لعدم تمكن السفن الشراعية من السفر أمام الرياح الشمالية . فكانت أسعار الرطل الواحد من اللحم تصل في عدن إلى ما يقرب من خمسة قروش مصرية ، ولكن مجيء المصريين إلى بربرة وسير البواخر المصرية ، ساعد على إستهوار تموين عدن ، وعلى تردد التجار عليها باستمرار ، وعلى الاحتفاظ بشمن رطل اللحم فيها قرش واحد طول السنة . وكانت الباخرة المصرية تنقل ما يزيد على ألف رأس من الغنم ، علاوة على عدد من الأبقار وكميات من المسلم والخضر ، وزادت الحركة التجارية مع عدن ، وزاد مجيء التجار الصوماليين بأموالهم ومتاجرهم . وكانت شهادة الانجليز أنفسهم أكبر دليل على ازدهار هذه المناطق بعد مجيء المصريين إليها ، وانضمامها إلى الامبراطورية الإفريقية .

ولقد عملت مصر على تحسين سوق بلهار التي تعقد في موسم خاص لمدة أربعة أشهر من كل سنة . فأنشأت الطرق وشجعت الأهالي على المجيء بمتاجرهم إليها . ولكن السلطات البريطانية في عدن لم توافق على دفع أية رسوم ، على ضآلتها ، في هذه السوق فما كان من السلطات المصرية إلا أن فتحت ميناء بلهار للتجارة ، وتعهدت بعدم التعرض لمن يرغب في التوجيه إليه أو الإقامة فيه ، فأصبح الطريق مفتوحاً بينه وبين بربرة ، وأضحت التجارة حرة من كل قيد ، رغم أن

عداً من هؤلاء التجار كانوا يتمتعون بحماية الدول الأجنبية ، مما يجعلهم يخدمون مصالح إنجلترا ، وهم في الأراضي المصرية .

ولقد شاهد بعض رجال الإقامة البريطانية في عدن مجهودات المصريين في هذه المناطق ، وشهدوا لها ، وكان من بينهم الكابتن هنتر ، الذي ستضطره ظروف دولته إلى الرياء فيما بعد ، وإلى العمل على إخراج المصريين ، وإحلال البريطانيين محلهم .

المصطلح الخامس

زيلع وتاجورة

واصلت مصر سياستها الخاصة بتوحيد أقاليم شمال شرق إفريقيا في نطاق واحد بأن بذلت المساعي ، لدى الباب العالي ، للموافقة على تحويل إدارة ميناء زيلع من ولاية اليمن إليها ، وضمها الى هذه الكتلة الافريقية المتحدة .

(١) القاعدة -

لأنعرف على وجه التحديد قيمة هذه المساعي من الناحية المادية ، على الأقل إذ أن الباب العالي لم يكن يوافق على القيام بهذه التغييرات الادارية دون أن تدفع مصر الثمن ، وتدفعه نقدا ، وأن كان ذلك لا يدخل في الميزانية ولا في المصروفات المنظورة .

أما من الناحية السياسية ، فإن مصر قد عملت على اتخاذ زيلع قاعدة هامة لها في شرق إفريقيا وإحدى الاسس التي بنت عليها الامبراطورية الافريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ولا تعلم إن كانت مصر قد أبلغت الباب العالي أهمية زيلع بالنسبة لتنفيذ هذه السياسة ، وأهميتها بالتالي بالنسبة لزيادة الاراضى الخاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، إذ أن دور المحفوظات التاريخية المصرية تسكت عن هذه النقطة ، أما دور المحفوظات التركية فليس من السهل الاطلاع عليها .

وعلى أى حال فإن الثابت تاريخيا هو أن مصر قد بذلت المساعي ، في القسطنطينية ، لتحويل ادارة زيلع إليها ، وأن هذه المساعي قد نجحت وصدر فرمان أول يوليو سنة ١٨٧٥ ينص على العهود بهذا المرسى الواقع على شواطئ افريقية ، وعلى بعد من سنجق حديدة ، والذي كان هذا المرسى المذكور تابعا له ،

إلى الإدارة المصرية وكان هذا تنازلاً عن هذا الإقليم لمصر ، نظير دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنية عثمانى سنوياً إلى خزانة السلطان ، واعترافاً بما قامت به مصر من نواحي الإصلاح والتقدم المختلفة في أقاليمها ، وأملًا في زيادة إيرادات زيلع نتيجة لالتفات السلطات إليه .

وعينت مضر رهنوان باشا مأموراً على هذه الجهة ، وصدرت إليه الأوامر بالتوجه إلى والي الين ، ثم باستصحاب مندوبه ، الذي سيذهب معه بالتالي إلى زيلع ، ويقوم باستلامها وإدارتها وتصريف أمورها وأمور الجهات التابعة لها وجماركها . وكانت تاجورة تابعة لزيلع من الناحية الإدارية ، وتدخل بالتالي ضمن المنطقة التي انضمت إلى الأراضي المصرية .

ثم عادت مصر إلى منزجر بك ، محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، باستكشاف الطرق والمواقع القريبة من زيلع ، والوقوف على أحوالها واقتراح ما يلزم لتحسينها واستغلالها . كما عادت إلى محمد رؤوف باشا بمهمة تأمين الأهالي والعربان المقيمين بمنطقة زيلع وتأمين قلوبهم وتسهيل وتأمين الطرق منها إلى [هرر] لراحة الواردين والمتريدين واستمرار ذهاب وأياب قوافل التجارة بعير مشقة ولا تعب . ، (١) وأصبح رؤوف باشا قومنداناً للفرقة العسكرية الموجودة هناك .

أما منزجر بك فإنه قد قدم تقريراً هاماً عن هذه المناطق ، وإرتبطت مهمته ، في حقيقة الأمر ، بالعلاقات المصرية - الحبشية ، في الوقت الذي ارتبطت فيه أيضاً بخطة مصر تجاه هرر . وأما لمحمد رؤوف باشا ، فإن مهمته كانت مرتبطة قبل كل شيء بتنفيذ ضم إقليم هرر إلى هذه الكتلة الأفريقية الموحدة ، وصدور أمراً

(١) دفتر ٢ أوامر هربية - ص ٨٨ رقم ١٨٢ . منشورة برقم ١٠٦ ص ٢٢٧ في

الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

بتعيينه محافظا لزيلع وملحقاتها ، تسهيلات لقيامه بهذه المهمة .

كان يوحنا ، امبراطور الحبشة ، الذى نصبه لورد تايبير الانجليزى ، قد واصل سياسة العداء التى بداها تيودور تجاه كل من مصر والسودان . فعملت مصر على الانصال بمنافسه «منليك» ، راس شوا المناهض له فى الجنوب ، وعلى تدعيم علاقتها معه ، فى الوقت الذى استعدت فيه لارسال قواتها الى هرر . ورغم صمت دور المحفوظات التاريخية ، فما لاجدال فيه أن مصر قد حاولت فى هذه الفترة شرح موقفها ، وضمان عدم تدخل منليك فى هرر ، والاحتفاظ معه بعلاقات ودية على الأقل ، إن لم تكن قد رسمت امر تحالف معه ضد يوحنا ، المناوئ لها وله فى نفس الوقت .

ورأت الحكومة الخديوية ان السلطات البريطانية فى عدن لها «بعض الاخذ والعطاء مع جهات زيلع» ، فأصدرت أمرا الى رؤوف باشا لتسهيل أمور هذه السلطات ومساعدتها وعدم اعتراض طريقها ، رغبة منها فى عدم الاصطدام مع انجلترا .

ولكن الحكومة الخديوية خشيت فى نفس الوقت من تردد رجال الاقامة السياسية البريطانية فى عدن على جهات زيلع ، خصوصا إذا رأوا ذلك العدد من الجنود المصريين والسودانيين ، وشاهدوا الاستعدادات القائمة . فأصدرت حكومة القاهرة تعليمات مفصلة الى رؤوف باشا تشمل على الردود التى يمكنه أن يجيب بها عليهم . وظهر جليا من هذه الردود أن مصر كانت تخشى من أن يقوم الانجليز بعرقلة مجهوداتها فى هذه المناطق ، فتظاهرت أمامهم بأن المقصود بالاستعدادات الحربية هو كشف منبع نهر ستيت وكأن الحملة القادمة ليست إلا حملة استكشافية .

«... إذا ... سألوكم لماذا هذه الاستعدادات وإلى اين انتم ذاهبون فان الجناح

الخديوى يأمر بأن تقولوا لهم : إننا نقصد كشف منبع نهر ستيت وسنسير من هنا
لتمهيد الطريق وتنظيم خرائطها ومعنا ضباط أركان حرب ومهندسون وسيأتى من
(عند وكرو) حضرة غردون باشا مأمور خط الاستواء وقد عهد إلى بمحافضة
جهات زيلع — والقيام من هنا لايجاد منبع النهر المذكور وستأتى من بعدى بعثة
علمية أيضا .

وبعد الاستيلاء على هرر اذا سألوكم : لماذا استوليتم عليها ؟ فان جنابه العالى
يأمر أيضا أن تقولوا لهم : لأن الأهل قد مواعريضة لمتسوا فيها أن يتبعوا الحكومة ،
فاستولت الحكومة عليها - وجعلتها مركزا لأعمال الكشف عن منبع النهر الآنف
الذكر - وقد كلفنا الراحة والأمن للاهليين .

كذلك صدرت الأوامر إلى رؤوف باشا بترك التعليمات اللازمة بخصوص هذا
الموضوع الى رضوان باشا حتى يستطيع الاجابة عن مثل هذه الأسئلة بعد سير
رؤوف باشا صوب الداخل (١) .

وصدرت الأوامر كذلك إلى رضوان باشا بتعيين أحد المأمورين لملاحظة
جهة تاجورة ، وارسال الباخرة والخرطوم ، للاقامة فيها . فاذا ما وجد رضوان
باشا أن القبودان هذه الباخرة لياقة للإشراف على أمور هذه الجهة ، فيمكنه الإبقاء
عليه فيها وفي باخرته ، وإلا فيمكنه نقله إلى الباخرة الصاعقة ، وتعيين قبودانها
بدلا منه على الخرطوم ، فى تاجورة . وكان على هذا القبودان أن يشرف على حماية
صغيرة من الجنود تقيم الساحل وتحافظ على علم السولة المرفوع هناك .

وتعتبر تاجورة ميناء هاما فى بلاد الصومال ، إذ أنها كانت تتحكم فى الطريق
الموصل إلى هرر وفى الطريق الآخر المار إلى نهر الحواش عبر منطقة الاوسا .
وستخرج الحملة الرئيسية بقيادة محمد رؤوف ، من زيلع صوب هرر . أما الحملة

(١) أنظر المرجع السابق . وثيقة رقم ١٠٨ - ص ٢٣٩ .

الثانية فانها ستتألف من أربع باوكات مصرية وسودانية تحضر مع منزنجر بك من مصوع وتنزل في تاجورة ثم تسير في اقليم الاوسا صوب شوا ومنليك . ولقد بدأت هذه الحملة الثانية سيرها في شهر اكتوبر سنة ١٨٧٥ ، واصططحت معها أحد مندوبي منليك . وتظاهر محمد طهيطة ، شيخ الاوسا بالود للمصريين . ولكنه سار بالحملة في طرق وعرة، ثم هاجمها برجاله ليلا، ممة بدا على مبدأ المفاجأة وقتل منزنجر في هذا الالتحام مع ربع القوة الاصاحبة له . واضطر الباقون إلى العودة بالجرحى الى الساحل .

ولكن هذه الهزيمة الصغيرة لم تحول انظار مصر عن مواصلة تنفيذ مشروعها في هذه المناطق .

(١) الادارة :-

وصل محمد رؤوف باشا ، المحافظ ، الى زيلع وأخذ يستعد للسفر صوب هرر في الداخل ، واستصوب تعيين أبو بكر شحيم ، أمير زيلع السابق ، في وظيفة وكيل المحافظة ، وطلب منحه الرتبة الثالثة تشجيعا له على القيام بعمله الجديد ، وافادة من مجهوده في هذه المناطق ، التي يتمتع فيها بنفوذ كبير وبعبئية قوية . ورأت مصر أن أبا بكر يمتاز بالخبرة والحمة في اشغال الحكومة ويذل جهده في مساعدة ممثلى السلطات العامة والسعى في جذب قلوب الأهالى وتأليفهم . فوافقت على تقليده وظيفة وكيل المحافظة ومنحه الرتبة الثالثة في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ كما أرسلت الكسارى والمنح لكل من التجار والعلماء في هذه الناحية .

وقد أرسل أبو بكر شحيم ابنه ابراهيم مع منزنجر باشا في مهمة الى الحبشة ، وكلف ابنه موسى بالمساعدة في اشغال الحكومة في تاجورة ، واشتغل ابنه برهان معاونا مع رؤوف باشا في هرر ، وكلف ابنه الرابع محمد ، بالمساعدة في ادارة شئون زيلع نفسها . فظهر ولاءه للحكومة . وقدرت القاهرة هذا النشاط حتى قدره ،

وقلده من منصب محافظ زيلع في ١١ نوفمبر من نفس السنة : وذلك حين أصدرت أمرها بتنظيم إدارة هذه الجهات تحت إدارة رؤوف باشا ، الذي أصبح حاكماً عاماً (حكمداراً) لهرر وملحقاتها .

ولقد طلب محافظ زيلع الحضور إلى مصر للزيارة وأوصى عليه عبد القادر حلمي باشا ، وإمتدح إخلاصه وغيثته على العمل . وصدر مرسوم في ١١ أبريل سنة ١٨٧٦ بفصل بربرة وزيلع عن حكومة عموم هرر ، ووضعهما تحت إدارة رضوان باشا مع الإبقاء على أبي بكر باشا محافظاً لزيلع . فظهر رؤوف باشا معارضة في تنفيذ هذا المرسوم باسم الصالح العام ، وشرح أنه يعطل التجارة والأعمال الحكومية . واستشهد بأنه طلب من زيلع ١٢٠٠٠ ريال لصرف مرتبات الجنود ، ولكن هذا المبلغ لم يرد من زيلع ؛ ووصله خطاب من رضوان باشا يبلغه فيه أن المالية قد أرسلت للحكومة العامة ٩٠٠٠٠ من العملة النحاسية ، رغم أن الحكومة العامة لم تطلب هذا النوع من العملة ، لعدم قبول الأهالي له . فأصر رؤوف باشا على ضرورة إرسال مليون قرش لزيادة التداول والعمل على ازدهار التجارة ثم عاد واشتشمه بمسألة إرسال الأنسجة لعمل قفاطين المشايخ . وورد ما مرتفعة الثمن واضطراب سلطات هرر إلى فرض رسوم الجمارك عليها بعد ذلك . وطالب مرة جديدة برجوع زيلع إلى إدارة هرر كما كانت فيما قبل ، متهماً محافظها بالجهل ، ورامياً وكيل محافظها بالأمية ، حفظاً للإيراد ، وتوحيداً للسلطة .

ولكن مصر وجدت أن كل من زيلع وهرر ملحقه بالحكومة الخديوية ، فأوصت رؤوف باشا بعدم التثبيت بالحقاق زيلع بهرر ، وبطرح كل نفور وتنافس بينه وبين أبي بكر باشا ، مادام كل منهما من ممثل الحكومة . فعليهما بالانحداد والاتفاق لما فيه من حسن تصرف للامور .

ووقع على كامل أبي بكر باشا أمر الإدارة الجديدة في بلاد الصومال ، وظل

يواصلها حسب الخطوط العامة التي رسمتها مصر لهذه الامبراطورية الافريقية المتحدة
ويواصلها بكل نجاح وعزم .

كان بعض تجار زيلع يحتفظون بكمية من العملة القديمة المتداولة قبل مجيء
المصريين فاستبدلتها الادارة بالعملة الجديدة ، وشرح أبو بكر باشا أن ضريبة
« الدخولية » المفروضة بجهة لانكفي ارتبست الموظفين القائمين على تحصيلها ، في
نفس الوقت الذي تعتبر فيه مصدر التضرر الاهالى . فوافقت الادارة على وقف
تحصيل هذه الضريبة ، وتفويض محافظ زيلع أو الاستغناء عن خدمات الموظفين .
ولم تمنع الادارة في اختيار أبو بكر باشا للسيد محمد عمر نقيباً لتجار زيلع
بعد وفاة سر تجارها السابق .

وعندما تعرض أبو بكر باشا لمسألة الطباق وعدم تمكن الاهالى من شرائه بعد
دفع الضرائب الجديدة الموحدة (٧٥٪) - عملت الادارة على إيجاد حل يرضى أهالى
زيلع ، ولا يتعارض مع نظام الضرائب الموحد . وكان من عادة أهالى زيلع ، ومعظمهم
من العربان ، استعمال مضخة الطباق . فرأت الادارة وضع تجارة الدخان في يد واحدة ،
وأن يكون بيعه بمعرفة الميرى أو الحكومة . وأوصت محافظة زيلع بشراء الكمية
اللازمة للاستهلاك السنوى المحلى (٧٥٠ قنطاراً) من عدن ، ومن أموال الحكومة ،
ثم يبيعه للاهالى بالأسعار المعتادة . وأصلحت الادارة نفسها بهذا الوضع محل تجار
الطباق ، وحصلت على ربح يتراوح بين ٥٠٪ ، ٧٦٪ ولم يتحمل الاهالى أى
ارتفاع فى أسعار الطباق (١) .

(١) كان سعر القنطار فى عدن «من أربعة ربات الى اربع ربات لأربعة ربات للقنطار
المصرى خلاف نولونه» وأسعار مبيعة هى من ٦ ربات الى سبعة ربات ونصف للقنطار .
أنظر : تعليمات مرسلة الى أبى بكر باشا فى ١٢ رجب سنة ١٢٩٢ - وثيقة رقم ١٢٣
ص ٢٦١ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .

و بلغ عدد الحامية الموجودة في زيلع ١٥٠ جنديا نظاميا و ٣٠ من مجندي الصومال .
وكان هذا العدد كافيا لاستتاب الأمن والمحافظة على طرق المواصلات مع الداخل .
وتعاونت البحرية المصرية مع سلطات زيلع المحلية في إقامة إدارة منظمة ،
وفي بناء تلك الوحدة الأفريقية ، التي شهد بمزاياها كل من الأعداء والأصدقاء .

(٣) - المشروعات الانشائية :-

ع:ملت مصر على تسهيل أمر اتصال زيلع بالسويس ، فرتبت خطأ للبريد البحري
يقوم كل أسبوعين ، بياخرة خاصة ، من بربرة إلى زيلع فعدن ، ثم إلى زيلع وبربرة
مرة أخرى . وكان على هذه البواخر أن تأخذ البريد الصادر من بربرة وزيلع وتنقله
إلى عدن ، حيث تقوم الشركة الشرقية O.&P. بنقله إلى السويس وتعود بالبريد الوارد
من السويس إلى عدن بواخر هذه الشركة ، ثم توزعه في بلاد الصومال .
وأخذت الحكومة المصرية في دراسة أحوال المناطق المحيطة بزيلع تمهيدا
لقيامها بالمشروعات العمرانية والحضارية فيها . وأرسلت أحمد نشأت بك ، معاون
التشريفات . في مهمة خاصة إليها .

ثم عادت وأرسلت عبد القادر حامي باشا ، مأمور ضبط مصر ، إلى كل
من زيلع وتاجورة للمساهمة في أعمال الانشاء والتعمير اللازمة ، وصدرت إليه
الأوامر التفصيلية عن هذه المهمة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

كانت حركة المد والجزر تصعب أمر نقل البضائع والمهمات في زيلع من السفن
وإليها . فقررت الحكومة المصرية إنشاء سقالة في هذا البناء ، تشبه تلك التي أنشأتها
في بربرة ، وتسهل عمليات الشحن والتفريغ في هذا الميناء الهام ، خصوصا في فترة
احتاجت فيها القوات الموجودة في هرر إلى كثير من المهمات ، ورسدت فيها الدولة
سياسة تذييط التجارة بين الداخل والساحل .

وكان نجاح جمالي باشا في إنشاء سقالة بربرة أكبر مشجع للحكومة على إنشاء

سقالة أخرى في زيلع . وبلغ طول السقالة ٣٥٠ مترا وعرضها سبعة أمتار ، منها رصيف من الحجر؛ بعرض متر ونصف متر من كل جانب، والأربعة أمتار الباقية في الوسط تملأ بالرمال والأحجار .

وكانت الأيدي العاملة متوفرة ورخيصة في بلاد الصومال ، بل أن أكثر من ٢٠ ألف منهم كانوا يقيمون في عدن ، بحثا وراء الرزق . وكان بعضهم يعمل بالمؤونة فقط، والبعض الآخر بأجر بسيط . فرأت مصر تشجيع العمال الصوماليين على العمل في بلادهم بالأجر اللازم لهم ، بدلا من تركهم يهاجرون للعمل بالخارج . فكلف عبد القادر حلمي باشا بهذه المهمة ، كما كلفته بمهمة إنشاء ديوان للحكومة ، ومبنى للجمارك ، وإحدى المستشفيات وبعض المخازن والمساكن اللازمة لاقامة الجنود ، خصوصا في فصل الصيف ، الذي يمتاز بحره الشديد في هذه المناطق . وأرسلت مصر عددا من عمال الصناعات ، لاساهمة في هذه الانشاءات ، ورسمت أمر قطع الأخشاب محليا ، والحصول على الأحجار اللازمة من الجهات القريبة من زيلع ، واستخدام العمال الصوماليين في كل هذه العمليات ، بالأجر اللازم . ولقد أظهر مشايخ عربان تاجورة خوفهم من الخنفرى ، شيخ الأوسا ، لهجومه عليهم وعلى متاجرهم وقواغلمهم ، فأصدرت مصر تعليماتها إلى قبودان الباخرة الحربية « سنار » الموجودة هناك بتمام اليقظة لما قد يحدث . وأمرت السفينة الحربية « الصاعقة » بالبقاء في هذا الميناء على الدوام ، للمحافظة على هذه الجهة .

وقررت الحكومة بناء استحكامات في تاجورة ، بالقرب من السقالة البحرية ، وفي اتجاه مرسى السفن الحربية ، تسهيلا للاتصال بينها وبين السفن . وتأكيذا لحماية هذه « الطاوية » بمدفعية السفن « حتى إذا كانت على الفرض والتقدير [أن] يحصل حركة من العربان في البر فيكون الواجب الواقف في الميناء

بحالة تمكنه من الدافعة والحماية عن الطابية المذكورة ومن فيها من العساكر والجبهخانة ويسهل النقل من الطابية للوابور ويسهل أيضا توصيل الجبهخانة من الوابور إلى الطابية .

ورأت مضر إبقاء أربعين جنديا فقط في الطابية والاستحكامات في شكل « حامية » — أما باقى الجنود ، ومن يصل منهم فيقيمون على السفينة الحربية مع أسلحتهم وذخائبرهم ، وقاياه لهم من البرد في فصل الشتاء ، والحر في فصل الصيف .

واهتمت مصر في هذا العهد بكل من الملح والنظرون ، وأنشأت مصاحتين لإدارة شئونهما . فأوصت نظارة الزراعة والتجارة بالبحث عن الطرق اللازمة لترويج تجارة الملح في الخارج ، وللحصول على النظرون النظيف بأقل تكاليف ممكنة . وأوصت بزيادة إنتاج الملاحات المستعملة واستغلال الملاحات غير المستعملة واستكشاف ملاحات جديدة . كما أوصت بعدم منح أى التزام للاهالى أو للاجانب باستخراج الملح ، وحصر جميع الملاحات ومراكز استخراج النظرون وتعيين الموظفين اللازمين لذلك .

وكانت هذه التوصيات تتم زيلع ، نظرا لوجود أربع ملاحات بالقرب منها ، أهمها ملاحه « الحلو » ووجود أكبر ملاحات شرق افريقية ، المسماة بمحيرة العسل ، بالقرب من تاجورة . فاقترح أبو بكر باشا إنشاء برج حراسة بالقرب من ملاحه زيلع للمحافظة على أموال الدولة . فلم تمانع الادارة في ذلك . وانشئت المخازن اللازمة ، وأرسلت « العينات » لمصر ، لتحليلها وعمل الدعاية اللازمة لها في الخارج ، خصوصا وأن أسعار الملح الصومالى كانت أقل من أسعار بلدان كثيرة . وكانت الهند تعتبر من أهم البلاد التى تحتاج إلى الملح الافريقى ، ومن أكبر المستهلكين له .

ولقد ساعدت كل هذه المشروعات على تقدم الحياة في زيلع، ودخول الحضارة والمدنية الحديثة ، والادارة المنظمة في هذه الارحاء . فساد الأمن وبنيت المدارس والمساجد . وشمر الصوماليون أنهم قد أصبحوا مواطنين في دولة قوية تدافع عنهم وتوحد بينهم وبين إخوانهم في مصر وفي السودان وفي شرق افريقية . ولم يقع ما يدل على حدوث أى تضارب فى الاصالح بين أبناء هذه الاقاليم، أو حتى أى سوء تفاهم بين الاقليم والافليم الآخر . ورضى الجميع بالمساواة بينهم فى الحقوق، ومساواتهم فى الالتزامات ، أمام القانون .

ولا يمكننا أن نتناسى أهمية زيلع فى تلك الفترة، لهذه الكتلة الافريقية الموحدة، إذ أنها أصبحت قلعة أمامية لها فى خليج عدن، تحرس المداخل الجنوبية للبحر الاحمر، وقاعده هامة تركز اليها فى توحيد إقليم هرر مع هذه الإمبراطورية .

الفصل السادس

هرر

(١) - الوصول الى هرر :-

بدأ رؤوف باشا تقدمه في يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من زيلع على رأس القوات المصرية والسودانية متجها صوب هرر . وقابلهم على الطريق شيخ مشايخ عربان عيسى والصومال ، الذي ابدى ترحيبا بالدخول في طاعة الحكومة هو ورجاله من قبائل المنطقة . كما وصلهم خطاب من محمد عبد الشكور سلطان هرر يعلن فيه طاعته للحكومة ، وقبل ان تصل الحملة الى جلديسة ، التي تعتبر حدا بين قبائل العيسى صومال وقبائل النولى جالا .

وجاء وفد من هرر لمقابله المصريين ، وكان برئاسة ابن السلطان ، ويشتمل على لقاضى عبد الله بن عبد الرحمن ، قاضى ثان مدينة هرر ، والحاج يوسف من أعيان البلدة ، والسيد أحمد نقيب الاشراف ، ومحمد عبد القادر ترجمان ديوان الأمير . جاءوا يحملون خطابا آخر يعلنون فيه طاعتهم للدولة الافريقية المتحدة ، وترحيبهم بقدوم إخوانهم سكان الشمال .

وهكذا نرى ان سلطات هرر المحلية قد رحبت بالاتحاد مع مصر ، ولكن عددا من رجال التهامل كانوا يعيشون في ظلال الجهل ، ويعتبرون الحرب وسيلة لهم الوحيدة للثقام . وتجمع عدم منهم في اليوم الثامن من أكتوبر على طول الطريق متحرشين بالقوات المصرية ، ولم يكن من السهل الاستمئانة بهم ، خاصة وانهم كانوا يتحكمون في الطرق والمسالك ويبادرون بالحرب وكانهم مدربين على أصولها وفنونها ، وكان بعضهم من الفرسان والبعض الآخر من المشاة ويحمل كل منهم اسلحته الحربية . ولقد عاملهم المصريون بالحسنى ، وحاولوا إقناعهم الموقف وتقديم النصيح

لهم ، ولكن ذلك لم يجد نفعا . وظهر تصميمهم على القتال ، فجاءهم المصريون في هذا اليوم في معركة صغيرة ، مكثت اقل من ثلاث ساعات ، أعلنوا بعدها طاعتهم وتسلموا الاعلام المصرية .

وفي اليوم التالي قابلت المصريين جماهير أخرى كبيرة تقطع عليهم الطريق ، وتلوح لهم بالأسلحة طلبا للنزال ، ولم يجد التفاهم معهم أيضا وراحوا الهجوم على الطواير ، فاضطر المصريون الى نزاهم لمدة سبع ساعات ، أرسلوا بعدها يطلبون الأمان . فاصر المصريون على ضرورة حذور شيوخهم ورؤسائهم ، الذين أنوا في الصبيحة التالية وأكدوا دخولهم في طاعة الحكومة ، ورفعوا الاعلام المصرية على قراهم .

واستراحت القوات قبل دخولها مدينة هرر ، وأبلغها السلطان أنه سيحضر بنفسه لمقابلتها . فأرسل المصريون أعلاما لرفعها على أحد أبواب المدينة ، وعلى قصر السلطان . ورحب المصريون بالسلطان كما رحب بهم ، وتسلم كساوى الشريفه التي أرسلتها مصر هدية له وللكبار القوم والاعيان . ودخلت القوات المصريه إلى عاصمة الاقليم رسميا في يوم ١١ من أكتوبر .

وكانت هرر هي المدينة الوحيدة التي يصادفها المسافر بعد خروجه من زيلع أو بربرة أو تاجورة . وبلغت مساحتها نحو ٤٨٠٠٠٠ مترا مربعا وكان يحيط بها سور من جميع الجهات يتراوح إرتفاعه بين ثلاثة وأربعة أمتار ، مبنى من الحجارة الصخرية المستخرجة من الجبال المجاورة ، وبه أربع وعشرون برجاً ، وخمسة أبواب سماها المصريون باسم باب المحاكم ، وباب الفتوح وباب النصر وباب الرحمة وباب السلام .

أما بيوت المدينة فكانت كلها مبنية بالحجر ومسقفة بالخشاب والبوص على نسيق البيوت المصرية ، إلا انها كانت من دور واحد ، ولم يكن لها نوافذ

لاتقاء البرد . وقارب عدد منازل المدينة عشرة آلاف ، وبلغ عدد سكانها نحو ٣٥٠٠٠ وكانوا جميعا متمسكين بالشريعة الاسلامية حق التمسك ، على المذهب الشافعى ، كما كان أغلبهم يتكلم العربية ، ولم يكونوا يميلون إلى الاشغال اليدوية ، بل يفضاون الفلاحة والتجارة .

وكانت غدران المياه تمر الى جوار المدينة من الشمال ومن الجنوب ، تحمل المياه العذبة الجيدة التى تتجمع من سقوط الامطار على الجبال المجاورة . وكانت هذه المياه تضاهى مياه النيل فى مذاقها حسب شهادة المصريين .

وتقع المدينة على هضبة مرتفعة وتحيط بها الجبال من الشمال ومن الجنوب على نحو الى ثلاث كيلو مترات منها ، ومن الشرق على بعد اثنى عشر كيلو مترا ، ومن الغرب على بعد تسعة كيلو مترات . وكان أشهر هذه الجبال هو جبل حاكم ، الذى يقع إلى الجنوب من المدينة ويشرف عليها .

وكانت طبيعة الارض طينية حمراء تشبه الغرين الذى يحمله نهر النيل مع فيضانه إلى مصر ، مما جعل الاقليم فى نظرة زاهرة فى جميع فصول السنة . ولقد ساعد ارتفاع الاقليم على اعتدال مناخه رغم قربه من المناطق الاستوائية . وازدهرت بالاقليم زراعة البقول وقصب السكر والقطن والحبوب والخضروات والفواكه والبن المشهور بجودته ، والذى فضله الاوربيون حتى على البن اليمنى .

أما الصناعة فكانت قليلة الانتشار ، وكانت اغلب مصنوعات الاقليم مستورده من بلاد العرب ، ولم يجد المصريون بمدينة هرر إلا خراطا واحدا حزمى الأصل ، رغم وجود عدة حدادين . ولعكن صناعة الاقمشة كانت متقدمة فى هرر إذا ما قورنت ببقية الاقاليم السودانية .

وكانت مدينة هرر نقطة تتوسط طرق القوافل ، مما جعل منها مركزا

تجاريا هاما في شرق افريقية . وكانت تمر بها معظم التجارة الآتية من الداخل إلى زيلع وبربرة وتاجورة رغم قلة استخدام النقود فيها ، وتفضيل الأهالي لنظام المبادلة العينية وكانت قوافل التجار من زيلع وبربرة وحضرموت تحمل البن اليمني وبعض الحراير وبرادة النحاس من بلاد العرب إلى هرر ، ثم تعود محملة بالبن الجيد والجلود المدبوغة ، وجلود النمر وريش النعام وشن الفيل . فكانوا يربحون فيما يستوردون ، ويربحون فيما يصدرون .

وكان أهالي هرر يعيشون عيشة بسيطة ، ولكن سليمة ، إذ كانوا يميّزون إلى العمل والكسب والتعليم ، « حتى أن جميع الأطفال يقرأون في السكتاتيب مدة النهار والمراهقين مدة الليل والبعث منهم يحضر علم الشريعة على الجهابذة من العلماء لتفقههم في الديانة وحبهم الشديد لها على مذهب الشافعي حتى أن المراهق فيهم متفقه في مذهبه » . (١) وذكر أحد ضباط أركان الحرب المصريين في هرر : « له رى أنه يحق للشافعيين بمصر أن يفتخروا بأهالي هذه البلاد لتفقههم جدا في مذهبهم ، لاسيما وأنهم في أواسط افريقية تقريبا (٢) » .

ومع هذا فقد كان حكم محمد عبد الشكور سلطان هرر حكما تعسفيا رجعيا . فكان يمنع الأهالي من زراعة البن ، ويحتفظ بها احتكارا لنفسه ، خوفا من أن يغتنى الأهالي ويخرجون بالتالي على طماعته . كما كان يحتكر التجارة في العاج وريش النعام ، وكانت عملته مغشوشة مضروبة في هرر مدة أزمان مختلفة ، وكلها نحاس ، على حد قول المصريين ، أي أن قيمتها الفعلية كانت أقل

(١) تقرير من ضباط أركان حرب . امورية هرر في ٣ محرم سنة ١٢٩٣ - دار المحفوظات التاريخية - هادي بن - محفظة رقم ٣ - مستندات خاصة بالمهية نشرها الدكتور شوقي عطا الله الجمل برقم ١٠٤ ص ٢٩٣ في الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .
(٢) الوثيقة السابقة .

من القيمة النقدية التي كانت متداولة بها . وبلغ من تعسفه أنه كان يمنع نساء الشعب من لبس النعال ، والرجال من لبس أى شيء على رؤوسهم . وكان يجلس كل من يتجاسر على تغطية رأسه ، ولو بالثوب الملتف هو فيه لوقاية رأسه من حرارة الشمس أو من البرد . كما كان يمنع الأهالي من أكل الارز ، وأكل التمر ويقول : « أن هذا أكل الأمراء للسلاطين ومن أين لكم أن تتوصدوا لأكل طعامنا ، بل وكان يمنهم من أكل أى غذاء حلوا ، وما هذا إلا نتيجة جهالة وتجبره وطفيلانه على عباد الله » . (١) ولكن مجيء المصريين غير من هذه الاحوال إذ أنهم قنعوا على إحتكار زراعة البن ، وعموا على محاربة البدع والعمل على تقدم البلاد وأهلها ، فآخذ الأهالي في لبس تاج الاسلام وصاروا يدعون للدولة المصرية وابنائها الكرام حيث خلصتهم مما كانوا فيه من الظلم والاحتقار . (٢) وسرى كيف أن استعداد أهالي هذه المناطق للتقدم والرقى لم يقل عن استعداد غيرهم من الشعب ، وكيف أنهم استجابوا إلى تلك النظم والوسائل الحديثة التي جاءت مع إخوانهم في الشمال ، وهدفت إلى السير بهم قدما ، إلى الامام .

(٢) - الادارة الجديدة :-

إرسلت مصر شكرها لكل ضباط الحملة وجنودها بعد وصولهم إلى هرر ، وكافأت محمد رؤوف باشا بمنحه رتبة الفريق في الجيش . ووجدت الحكومة المصرية أن أهمية بلاد الصومال واتساعها ، وما تشتمل عليه من زراعة وتجارة تستلزم تنظيم إدارتها سعيا وراء تقدمها ورفاهية أهلها . فعينت محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هذه الاقاليم ، وأصبح لقبه « حاكم دار هرر وملحقاتها » وأصبح عليه أن يشرف على بلاد الصومال جنوبي باب المندب ،

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

وفي الداخل حتى هرر، وألحقت بإدارته كل من تاجورة ومحافظة زيلع وبربرة. وثبتت الحكومة المصرية أبا بكر شحيم محافظا على زيلع. وأعربت الحكومة عن عدم ارتياحها لإدارة جمالي باشا في بربرة، ووجدت أن أهمية هذه المحافظة وأهمية مينائها وسوقها التجاري يتطلب الالتفات إليها. فذكرت لرؤوف باشا أنها أخذت في إرسال المواد اللازمة لتوصيل المياه من الدوبار إليها، وأن عبد القادر حلمي، مأمور ضبطية مصر حينئذ، سيقوم بالإشراف على هذه العملية، مثلها مثل عمليات إنشاء المسجد والمستشفى ومركز البوليس. وسألت الحكومة رؤوف باشا عما إذا كان يرشح أجدا من طرفه لتولى منصب هذه المحافظة، وأوصته ببذل جهده لتسهيل الطرق وتأمين التجارة عليها، خصوصا بين هرر وبربرة.

أما فيما يتعلق بمحافظة هرر نفسها، فإن السلطان السابق محمد بن عبد الشكور كان قد أظهر صداقته وولائه للحكومة الجديدة، ولكنه غير ختمه باسم أمير هرر، وطلب من رؤوف باشا الاحتفاظ بهذا اللقب وراثيا في أسرته. فوافقت الحكومة المصرية على قبوله وبقائه هو وذريته في مدينه هرر، وقلدته منصب «محاظ هرر»، وكانت هذه الوظيفة «إسمية فقط». وطلبت منه أن يذتبع العدالة بين العباد، ويعامل الأهالي في المدينة بالرفق والرعاية عملا على زيادة العرافي وتقديم البلاد.

وكانت هذه الحكمدارية متسعة الأرجاء وتتطلب قيام الحاكم العام بالمرور على جهاتها. ووجدت مصر ضرورة تعيين نائب له في أثناء غيابه عن المدينة، خصوصا وأن معظم الضباط المصريين المرافقين له كانوا من الشبان. فوقع الاختيار على عبد الوهاب بك وهي، مدير بنى سويف، ليكون وكيلًا لمحافظة هرر، ورئيسا لمجلس الحكمدارية في نفس الوقت، أي مرؤوسا لمحمد عبد الشكور في الظروف العادية، ورئيسا له في الظروف الطارئة. وكان رؤوف باشا قد لفت نظر مصر

إل أنه مضطرب إلى الاحتفاظ بالأمير السابق وذكر أنه ينطوي على أمور غير لائقة. وهكذا عملت مصر على تقييد سلطة عبد الشكور، خصوصاً في وقت غياب رؤوف باشا عن مركز الحكومة العامة. وكان عبد الوهاب وهي من رجال الحكومة المعول عليهم، وسبقت له القيام بمهمات خاصة، وله دراية بالشئون العامة، وعهدت إليه بإدارة كل جوانب حركة المدينة من ضبط وربط وإدارة، وكلفته بالنيابة عن رؤوف باشا في أثناء غيابه، وب الرئاسة المجلس المشكل من القضاة والعلماء والتجار والأعيان للنظر في القضايا، سياسية كانت أو شرعية (١).

وأرسل الخديو فرماناً إلى أهالي مصر بدأه بشكر الله على ضم مدنيهم وبلادهم إلى البلاد المصرية، وشرح فيه سياسة الحكومة تجاه هذا الإقليم الهام، وأكد فيه أن المرجع في الأحكام سيكون للشريعة المحمدية التي تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، وإن الإدارة المصرية ستعمل على سيادة العدل والإنصاف ليستوى في الحقوق الأداني والأسراف، والمعاملة بالتطيف والاستحسان وإن اختلفت الأديان. ثم أعلن سروره لترحيب الأهالي بهذه الوحدة مع مصر ومع بقية الأقاليم الأفريقية المتصلة بها، وأبلغهم أنهم أصبحوا كالمصريين تماماً، ويتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات مثلهم: وفقد صرتم كأهالي الديار المصرية من كافة الرعايا تتمتعون بالأمن وسائر المزايا، يتساوى الضعيف في الحقوق والقوى والكل يسلكون النهج القويم السوي، ووعدت حكومة القاهرة بالعمل على نشر التعليم وازدهار الزراعة وتوسيع نطاق التجارة والصناعة، وحشت الأهالي على التعاون في استخراج خيرات الأرض، وعن طاعة الله والرسول، وأولى الأمر، منهم.

(١) انظر الوثيقة رقم ١٢١ من ٢٨٣، من كتاب الوثائق النارية لسياسة مصر في

وأصبح على رؤوف باشا أن يقيم احتفالا عسكريا يجمع فيه الأمير والقضاة والعلماء والتجار والأعيان ، ليقرأ عليهم هذا المرسوم ، لا عطائه الصفة الرسمية اللائقة بمثل هذه المناسبة . (١)

ويعجز بعد ذلك كل نافذ ، مهما كانت لباقته ، عن النيل من تلك الوحدة التي تمت بين القطرين ، الصومال في الجنوب ومصر في الشمال ، مادام الاهالي قد رحبوا باخوانهم المصريين ، ومادام الجميع قد صمموا على أن تكون لهم نفس الحقوق ، وعليهم نفس الواجبات في أقاليمهم الموحدة .

ولكننا نجد أنه قد عز على سلطان هرر السابق أنه فقد سيطرته على الافليم ، كما عز عليه عدم موافقة مصر على احتفاظه بسلطة الادارة الفعلية الوراثة ، فضلا عما حرم منه من احتكارات كانت تدر عليه الارباح الطائلة . وظهر قصور تفكيره وتأخره عن متابعة الأحداث ، وعدم قدرته على مسايرة التطور واصراره على مصلحته الشخصية — ظهر ذلك في تحريضه قبائل الجالاودفعهم إلى مهاجمة المصريين ، مما اضطر رؤوف باشا إلى الخروج وبجابهة هذه الحركات وقضائه عليها وعلى محمد عبد الشكور نفسه . فتقدم ابنه الحاج عبد الله بعد ذلك بطلب الأمان والاذن له بالحضور إلى القاهرة ، ورتبت له الحكومة المصرية معاشا ، ثم اختار زيلع مقاما له ، وأوصت سلطات هرر بعدم التعرض لأاملاكه ، وعدم منعه من تحويلها إلى زيلع .

وهكذا أصبح أقليم هرر تحت إدارة مدنية جديدة ، دون وجود طبقات تتحكم في غيرها . وظهر أن الاقليم قد أخذ في الاستجابة لتلك الدور التي أخذ إخوانهم أبناء شمال القارة يبذلونها بينهم .

(٣) - المشروعات الانشائية :-

وافقت مصر على ارسال كل ماطلبه رؤوف باشا من الصناعات لاستخدامهم في الاعمال الانشائية في هرر . ووافقت على بناء ثكنات للجنود على جبل حاكم ، وعلى زيادة عدد القوات الموجودة في الاقليم نظر لاتساعه .

فاصدر رؤوف باشا أمرا بابطال عملة الأمير وبخدم استخدام عملة أخرى سوى العملة المصرية . وأرسل عينة من عملة هرر القديمة لمصر لتحليلها ومعرفة مقدار الفضة فيها تمهيداً لشراؤها من الأهالي فرأت مصر أفضلية القيام بعملية الابدال تدريجياً حتى لا تقف حركة البيع والشراء . وأخذت في ارسال كميات من العملة المصرية إلى هرر لكي تحل محل العملة القديمة .

وبلغ رؤوف باشا أمر وجود الفحم بالقرب من حدود شوا ، فرأت مصر أن وجوده من حق المنافع العامة ، إلا إذا وجد داخل شوا نفسها . وكان على رؤوف باشا أن يحدد ذلك الأمر في أقرب وقت ، خصوصاً وأن حكومة القاهرة كانت قد استعدت لعقد معاهدة مع منليك ، رأس شوا . وكلفت رؤوف باشا بفتح وتأمين الطرق بين إقليمه ومنطقة شوا لتسهيل التجارة بين الطرفين . (١)

واستصوب رؤوف باشا جعل التجارة مع الأهالي والضرائب التي يدفعونها النصف بالمبادلة ونصف بالشراء بالعملة خصوصاً وأن الأهالي كانوا غير معتادين على التعامل بالنقود . ولكن الحكومة وجدت أن هذا الأمر قد ينشأ عنه بعض الارتباك ، ويتطلب إقامة المخازن في الاقليم . فقررت أن تجعل تجارة البن في يدها وحدها ، تقوم بشراؤه من الأهالي ، بعد أن شجعت الجميع على زراعته ، وتشتريه بالعملة ، توحيدها للتجارة مع الخارج ، وتعيدا للأهالي على استخدام العملة .

(١) كلفت مصر منزنجير باشا بالسير صوب منليك رأس شوا . ولكن جعلته نقي عليها .

أما الضرائب المحلية التي قد تفرض على المواشى والأغنام والمحصولات فإن مصر قد خشيت من استحداث نظم جديدة فيها مما قد يترتب عليه معارضة من جانب الأهالي . فأرسلت الحاكم العام بعدم تقرير أى زيادة مفاجئة على عرائضهم السابقة ، وبأن يحصل الإيرادات بنفس الطريقة التي سارت عليها الحكومة السابقة ، مع الاستمرار في ذلك مدة حتى يألفوا الإدارة الجديدة ونظمها شيئاً فشيئاً .

واسرعت مصر بإرسال عدد من المهندسين العسكريين للقيام بالاستكشافات الجغرافية ، وأرسلت البلاد لرسم الخرائط الطبوغرافية لمدينة هرر وبقية الأقاليم ، وتحديد الطرق . وقد قاموا بواجبهم خير قيام ، فاستكشفوا المناطق بين زيلع وهرر ، وقام كل من محمد مختار وعبد الله فوزى بوضع خريطة للمدينة وضواحيها . كما قام كل من أحمد وجدى وعبد الكريم عزت بعمل خرائط متنوعة ودقيقة . وجاءت أعمالهم مكتملة لأعمال كل من عبد الرزق نظمي في استكشاف ومسح المناطق الواقعة بين بربرة والدوبار ، ومحمد عزت في استكشاف المناطق الواقعة بين تاجورة وإقليم الأوسا (١) .

واهتمت الحكومة العامة بقبائل الجبال المحبة للحرب ، وعملت على استمالهم وبذر بذور الحضارة فيما بينهم . ووضع رؤوف باشا مشروعا لإدخال بعضهم في الجندية ، أشبها لنزعهم الحربية ، واستفاده من استعداداتهم الطبيعية ، في خدمة القانون العام . ورأى أن تحتفظ هذه القوة المحلية بأسلحتها المعهودة من حراب ونبال ، وأن تصرف لهم رواتب أو ترتب لهم كمية من الاقشة والتوين ، علاوة على دفع رواتب لشيوخهم ورؤسائهم .

وقام رؤوف باشا بالمرور على بعض مناطق الإقليم ، فوجد أن نصف الأراضي

(١) أنظر الدكتور محمد صبرى ، مصر في إفريقيا الشرقية . القاهرة ١٩٣٩ . ص ٢٤ .

التي تمتلكها كل قبيلة قد تركت مواتا دون زراعة رغم وجود المياه وخصوبة المنطقة . فأخذ في حث الأهالي على زراعة البن ، وشرع في تقسيم الأراضي بينهم ، وتم له إنشاء وتعمير قرى عديدة . وكان كل عمدة يدفع خمسة أبقار رسوما فيعطيه قنطارا وطاقيّة وعمامة وأربعة من الشيت ، ويحدد له ألف فدان من الارض المتروكة ليزرعها ، وشيخ البلد يحضر بقرتين فيحدد له خمسمائة فدان . وكان يبدأ مع كل قبيلة باللين والتفاهم والهدايا ، عملا على جذب قلوبهم ، وتحييتهم في الإدارة الجديدة ، وفي العمل الجاد ، والإنتاج المثر .

واهتم المصريون بإنشاء المراكز على طرق المواصلات الهامة تأميناً لها . فأنشأوا مدينة جديدة عند تقاطع طرق هرر وشوا وزيلع ، مما ساعد على انتشار التجارة ولازدهار الحياة الاقتصادية .

ووضع رؤوف باشا برنامجا للمنشآت اللازمة لتجميل مدينة هرر وتوفير الرفاهية والعمران فيها ، وقد استعان بالجنود في تشييد معظم المباني الحكومية وبيوت الموظفين . وبالاختصار فإن محمد رؤوف باشا قد أحدث ثورة اصلاحية وإنشائية عامة ، مع المصريين في أفليم هرر .

وكانت استجابة الأهالي لنداء التقدم والعدل ، أكبر مشجع للمصريين على مواصلة جهودهم .

ولا يسعنا إلا أن نذكر دليلا على ذلك التجارب المصري الصومالي في ذلك العصر ، تلك الروح التي أقبل بها أبناء الصومال على الاندماج مع المصريين ، ويذكر لنا ضباط أركان الحرب المصريين أن أغلب الصوماليين قد حاولوا تزويج بناتهم بالجنود المصريين والسودانيين . فشجعت الحكومة العامة هذا الاتجاه ، وحثت الجنود على حسن معاملة زوجاتهم واعطائهن السكساوى والملابس ، حتى أن

كل هرري كانت تغمره سعادة بالغة إذا ما زوج ابنته لأحد الجند .

* * *

وكان السهل إتمام اتحاد بلاد الصومال مع مصر ، إذا ما وافق المصريون إلى توحيد كل مناطق الصومال المطلة على المحيط الهندي مع هذه الامبراطورية الافريقية . وكان ذلك بداية مشروع نهر الجوبا المرتبط بالصومال مثل ارتباطه بتاريخ مديرية خط الاستواء .

ولكن انجلترا وقفت بالمرصاد ، للمصريين ولشعب الصومال ، ولشكل حركة اتحادية تظهر في إفريقية ، وتهدف إلى توحيد ابنائها ، للدفاع عن مصالحهم ، والوقوف في وجه المستغلين الاجانب .

البَابُ الثَّالِثُ

التدخل البريطاني وحملة الجوبا

الفصل السابع

حملة الجوبا

ارتبط مشروع هذه الحملة بتوحيد بلاد الصومال مع مصر ، مثل ارتباطه بنشاط المصريين في هضبة البحيرات . ولقد كان من بين النتائج الطبيعية لتطور الدولة المصرية في إفريقية أن تصل إداراتها إلى إقليم هضبة البحيرات في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فعينت السير صامويل بيكر ، في عام ١٨٦٩ حاكما عاما لمديرية خط الإستواء ، لمدة أربع سنوات ، بمرتب قدره ١٠.٠٠٠ جنيه سنويا ، وأعطته سلطات واسعة لإخضاع وضم جميع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من غندوكرو ، والقضاء على تجارة الرقيق ، وإدخال نظام التجارة المبروعة هناك ، وتسهيل الملاحة في البحيرات الإستوائية ، وإقامة سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية في وسط إفريقية . وكان هذا البرنامج يدخل ضمن مشروع توحيد شمال شرق إفريقية في كتلة واحدة ، ويحتم سيطرة الدولة على كل السواحل الإفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن وبلاد الصومال . ولكن منطقة السدود كانت تعوق المواصلات السهلة مع هضبة البحيرات ، ففكرت مصر في الوصول إليها عن طريق سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندي ، ثم قررت الحصول على منفذ شرقي لإقليم خط الإستواء يسمح لها بالإنصال به بطريق أقصر وأكثر سهولة من طريق النيل . واستلزم هذا إمتداد حدود الإمبراطورية الإفريقية إلى الجنوب من خط يصل بين بحيرة فيكتوريا وساحل إفريقية الشرقية.

(١) الشروع المصري :

أخذ إسماعيل إجراءات سريعة لتنفيذ مشروعه ، فكان على الكولونيل

بيردى Purdy الأمريكى أن ينزل فى ممبسة ويصل إلى بحيرة فيكتوريا ماراً بين جبلى كينيا وكيمانجارو . ولكى يموه الهدف الحقيقى لهذه البعثة فإن الإشاعات قد سرت فى خريف عام ١٨٧١ معلنة أن كارثة قد وقعت للسير صامويل بيكر ، وأن حملة نجدة ستدخل إلى إفريقية من نقطة قريبة من زنجبار لانقاذه (١) . وأوصى الحديو هذا السكولونيل باقامة موقع عسكري فى المناطق الجبلية فى كينيا ، وبأن يعمل كما لو كان مكلفاً باقامة منشأة دائمة ، وأن يتبع سياسة حذرة مع تجار العاج وتجار الرقيق ، إذ أن الواجب كان يقضى بأن يفهم الأهالى أن حذور المصريين لا يتعلق بنشاط هؤلاء التجار ، وأن يفهم هؤلاء التجار أن المصريين لن يمدوا ضد مصالحهم . وذكر بونولا بك دانب الضباط والجنود والسفن والإمدادات وكل شيء كان معداً ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ ، نتيجة لحوادث سياسية ، (٢) .

ولكن إسماعيل لم يتخل نهائياً عن فكرته ، بل ونجد أن إحتلال هرر فى عام ١٨٧٥ قد شجعه على اتمام غزو ساحل الصومال وتنفيذ مشروعة التديم . هذا ولم يكن هناك شيء أسهل من إقامة خط سفن بخارية على الساحل من مصوع إلى ممبسة ، علاوة على طرق القوافل ، فى داخل البلاد ، بين الموانى المصرية وأقاليم شوا والجالا والكافا وهرر وكل المناطق الواقعة بين الساحل ومنابع

(١) SABRY, M. ; Le Soudan Egyptien, 1821 - 1898.
Le Caire, 1947, p. 21.

(٢) أنظر F. BONOLA (Bey); L'Egypte et le Géographie
Le Caire, 1889. p. 53.

SABRY, M. ; L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance
Anglo - Française, Paris, 1933. p. 396.

النيل ، (١) . وقد وقع مشروع إسماعيل هذا في نفس الوقت الذى إقترح فيه الكولونيل غردون إقتراحا مماثلا ، عندما تسلم سلطاته فى مديريةية خط الإستواء كخليفة للسير صامويل بيكر .

وكانت مصر قد عينت الكولونيل غردون سنة ١٨٧٥ فى منصب الحاكم العام لمنطقة خط الإستواء ، ووصل إلى غندوكرو فى شهر ابريل من العام التالى . ولقد لاحظ غردون ، كما لاحظ بيكر من قبل ، أن أسرع وأقصر مواصلات مع منطقة منابع النيل هى عن طريق المحيط الهندى . وفكر فى أن يقيم خط مواصلات مع خليج مومباسا الذى لا يبعد إلا ٤٠٠ ميل عن أراضى متيسا ، ملك أوغندا ، وصديق مصر ، وأن ينشئ عدداً من النقاط العسكرية على طول طريق مومباسا ، لى يتخلص مشاكل البواخر وصعوبة المواصلات مع الخرطوم . فاقترح على الخديو فى أوائل عام ١٨٧٥ إرسال قوة من ١٥٠ جندياً على ظهر إحدى السفن إلى خليج مومباسا ، التى تبعد ٢٥٠ ميلاً عن زنجبار ، وذلك لى ينشئ قاعدة حربية هناك ، ويسير فى الداخل صوب أراضى متيسا . وكان غردون يأمل فى أن يوافق إسماعيل هذه الخطة ، ورسم أمر إقامة قاعدته لمديرية خط الإستواء فى مومباسا . وأوصى بأن يعهد إلى السكابتن ما كيلوب بقيادة هذه الحملة البحرية ، وكانت الأميرالية البريطانية قد سمحت لهذا الضابط منذ سنة ١٨٦٩ بالعمل لدى الحكومة المصرية لتنظيم المدرسة البحرية الملحقة بالأسطول المصرى ، وصادفت فكرة غردون قبولا لدى الحكومة المصرية ، خاصة وأنها كانت قد فكرت فى تنفيذها فى عام ١٨٧١ . وكانت غردون فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ بأن يمد الإدارة التى أقامها فى وسط القارة ومضبة البحيرات على كل الأراضى

(1) SABRY, M. ; Le Soudan Egyptien, 1821 - 1898.

Le Carie, 1947. p. 21.

الممتدة حتى ساحل المحيط الهندي . وأفهمه الخديو أنه سيرسل بعض سرديات الجنود بقيادة ماكيلوب باشا لإحتلال مصب نهر الجوبا وإنتظاره هناك ، حيث يضع نفسه تحت قيادته بمجرد وصوله إلى الساحل .

وكان على غردون أن يحتل هذا الإقليم إحتلالاً دائماً وينشئ فيه مستعمرات عسكرية وبالرغم من خوف غردون من تدخل كيرك ، القنصل العام البريطاني لدى سلطان زنجبار ، في المسألة ، فإن حكومة مصر قد أبلغته أن الأراضي الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا هي بلاد صومالية ، وتتبع لمصر بالتالي ، وأن الدول الأوروبية ستعترف بهذا الوضع بطبيعة الحال ، وذلك لأسباب تجارية ، ولأن القضاء على تجارة الرقيق لن يأتي إلا على أيدي حكومة منظمة تدير شؤون ذلك الإقليم (١) .

أما ماكيلوب فكان عليه أن يحتل مصب الجوبا وينشئ القواعد العسكرية ، وإذا ما صادفته عقبات في سبيل إحتلال مصب هذا النهر ، فكان له أن يحارب في نهاية الأمر ؛ وأظهر له الخديو أنه يرغب في المحافظة على علاقات اود مع سلطان زنجبار ، ولكنه لا يسمح لهذا السلطان بالإعتداء على حقوق مصر الإقليمية . وإذا ما حاول أي وكيل أو مندوب لبرغش ، سلطان زنجبار ، أو غيره الدخول في محادثات مع ماكيلوب بهذا الخصوص ، فليس على القائد البحري إلا أن يحمله على القاهرة . وكان عليه أخيراً أن يسلم القيادة العامة لغردون بمجرد وصوله إلى الساحل (٢) .

(١) اسماعيل الى غردون في ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ : أنظر

Journal of the Royal African Society. 1935. pp. 269 - 282.

(٢) اسماعيل الى ماكيلوب في ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ : أنظر

Journal of the Royal African Society. 1935. pp. 269 - 282.

ولما علمت حكومة مصر أن مصب نهر الجوبا لا يصلح لإقامة قاعدة عسكرية وتجارية هامة ، أصدرت أمراً إلى ماكيلوب ، في ٢٩ من أكتوبر ، باحتلال خليج فورموزا أو ميناء درنفورد ، وكررت رغبتها في العيش في سلام مع سلطات زنجبار . وكان على المصريين ألا يعتقدوا على أي سلطات قد توجد على الساحل ، بل يعاملوها وكأنها غير موجودة ، وأن يحتلوا ذلك الجزء من الميناء الذي لا تحتله أي سلطات محلية . وكان على ماكيلوب بعد ذلك أن يسافر على طول الساحل الإفريقي من فورموزا إلى بربرة ، ويبلغ الحكومة عن الأماكن الصالحة لإنشاء الموانئ وإقامة المنائر (١) .

ذلك هو المشروع الذي هدفت به مصر إلى إقامة سلطة الدولة على جميع سواحل الصومال الممتدة من بوغاز باب المندب ، والمطلة على كل من خليج عدن والمحيط الهندي ، تمهيداً لتوحيد كل هذه المنطقة مع تلك الكتلة الإفريقية المتحدة ، التي أنشأتها في شمال شرق هذه القارة ، وأعطتها شخصيتها الواضحة المستقلة ، ودافعت عنها أمام تلاعب وتدخل الدول الأجنبية الاستعمارية . كما هدفت به مصر أيضاً إلى إيجاد مخرج قصير وسهل لإقليم هضبة البحيرات الإستوائية على المحيط الهندي ، تخلصاً من مشاكل النقل بالسفن البخارية على النيل ، وتوفيراً لمنطقة السدود التي تعوق الملاحة في أعالي النيل .

(٢) الحملة المصرية :

انطلقت الحملة المصرية في يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من السويس وصحبها الكولونيل شاليه لوزنج ، رئيس أركان حرب القوات المصرية في مديرية خط

.....

(١) أثير : دكتور جلال يحيى : التناؤس الدولي في شرق إفريقيا القاهرة .

الإستواء ، لكي يقود سير القوه البرية التي ستلججه غرباً لمقابلة غردون عند مجيئه صوب الساحل .

ونظراً لأهمية هذه الحملة ، ألحقت مصر بها كل من عبد الرازق بك ، ناظر المدرسة البحرية ، ورضوان باشا ، وأوصتهم بحسن التفاهم معه . وخصصت الباخرة « الجعفرية » لتوصيل خطاباتهم وبرقياتهم من بربره إلى مصوع . ووضعت تحت تصرف القيادة مبلغ ٢٠.٠٠٠ ريال وألف بندقية لتسليح من يرغب من أبناء الصومال .

وإجتمعت الحملة والقياده في ميناء بربره ، التي إجتمع في مياهها كل من السفن الحربية « الصاعقة » و « محمد علي » و « لطيف » ثم حضرت « طنطا » تحمل عدداً من الجنود. و كان جنود جمالى باشا قد أقاموا على الساحل وانشدوا « طابية » يحيط بها « بندق » وتحرسها المدافع . وصدرت الأوامر للسفينة الحربية « الخرطوم » بترك تاجوره والحضور إلى بربره . ثم وصلت السفينة « دسوق » كذلك .

وتزود هذا الاسطول المصرى بالمياه وإستعد للسفر ، بعد أن ترك « الصاعقة » في بربره . وكانت هناك أربع قطع بحرية تحمل ٥٥٠ جندياً ثم إتجهت صوب رأس حافون فحضر مرسى محمد ، عم عثمان محمود ، شيخ الناحية ومعه بعض الأعيان لمقابلة ماكيلوب باشا . وأظهروا رغبتهم في الاحتفاظ بالولاء لمصر والمصريين ، فأعطتهم السلطات المصرية أعلاماً يرفعونها على بلادهم ، وعلى منطقة التقاء مياه خليج عدن بالمحيط الهندي .

وواصل الأهالى رفع العلم المصرى في كل مكان تصل إليه الحملة ، التي وصلت إلى براوه في منتصف شهر نوفمبر ، أى في نفس الوقت الذى وصلت فيه تعليمات الخديو إلى غردون في خط الإستواء ، بالسير شرقاً ومقابلة الحملة الآتية من المحيط الهندي .

قابل أمير براوة المصريين وقدم لهم المساعدات اللازمة لجلب المياه وغيرها .
وقد حضر مشايخ براوة وأعربوا شفاها عما حصل لهم من جور سلطان زنجبار ،
وشرحوا أن براوة كانت في الماضي تابعة لهم ، ولكن الزمن سمح لهذا السلطان
باستخدام القوة والإستيلاء عليها ووضع جنوده فيها ، رغم أنه لم يتمكن من أن
يمنع عنهم تعدى أهل البادية (١) .

لم تحاول مدينة براوة إذن المقاومة . فرفع العلم المصرى عليها وحيته مدفعية
السفن الحربية . وشرعان ما شعر الأهالى أنهم ينتسبون للحكومة المصرية تحت
سيادة السلطان ، خليفة المسلمين .

ترك الأسطول المصرى مائة جندى فى براوة ثم سافر جنوبا إلى قساىو ، التى
كان يحتلها عدد من رجال برغش . وصلت السفن ليلا ، فرفعت المصابيح الزيتية ،
وأطلقت المدافع ، إذ أن اليوم التالى كان عيد الفطر . ونزلت الجنود المصرية
على الساحل وتحصنوا لقضاء الليل . وعند الفجر قاد شاليه لونج إحدى السريات
وإلتفت بها حول المدينة . ثم هجم عليها واحتلها بالجنود المصريين دون أن تقع
أية خسائر فى الأرواح . وقد استولى الرعب على قلب الحاكم ورجاله عندما
أطلقت السفن المصرية مدافعها بمناسبة العيد ، وفروا ليلاهم وأولادهم وأسرههم ،
ودخل شاليه لونج المدينة فى الصباح لكى يجدها خالية . وحضر التجار والمشايخ
إلى السفن المصرية ومنتوا بالعيد ، وأعلنوا خوفهم من بقائهم بغير حكومة ولا
حامية . فأعلن شاليه لونج ضم مدينة قساىو لمصر ، ورفع عليها العلم المصرى فى
إحتفال رسمى ، وأنشأت القوات المصرية قاعدة حربية فيها ، وأصبحت وحدة

(١) من روضان باشا الى مهر دار الخديو فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . وثيقة رقم

١٥٦ ص ٣٤٢ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

إدارية جديدة تابعة لمصر ، وتحت رئاسة رضوان باشا ، المحافظ الجديد لها .
وتقع قسمايو بالقرب من مصب نهر الجوبا ، وكان ميناءها صالحا لرسو
السفن حتى في أوقات اشتداد الرياح ، ويصف رضوان باشا لنا هذه المدينة بأنها
كانت تتألف من جملة مساكن من الخشب وأوراق جوز الهند المستوردة من
لامو في الجنوب ، أما المساكن الحجرية فكانت معدومة بها في ذلك الوقت .
وكانت قسمايو مركزا هاما من مراكز التجارة الشرقية ، فكان التجار يقصدونها
من الهند وزنجبار ومسقط ، ويحضرون معهم الأرز والبصل وقصب السكر من
الهند ، والتمر من مسقط ، والذرة من زنجبار ، كما كان يرد إليها السمن والصمغ
وريش النعام والغنم من داخل القارة . وكانت قسمايو إلى عشر سنوات سابقة ،
مستقلة بإدارتها . ثم هجرت عليها بعض العصابات التي أتت من جهة رأس حافون
ومن قبيلة السلطان عثمان محمد ، فأخرجوا السكان من ديارهم ونهبوا أموالهم
وسكنوا هذا البندر ، وتوجه شيوخ منهم إلى ملك الزنجبار فأرسل لهم عساكر
بمهماتهم وحاكما كي يمنع عنهم تعدى أهل البادية ، (١) .

وأخذ المصريون في استكشاف الساحل الإفريقي ، وأبلغوا الأهالي أن بلادهم
قد أصبحت جزءا من مصر ، وقام ما كياوب باشا باستكشاف ساحل لامو
وفورموزا . وبدأ الأهالي يطلبون بأنفسهم الدخول في طاعة الحكومة . فقد
حضرت جماعة من عربان جبال ماركا برئاسة شيخهم أبو بكر بن يوسف ، والأمير
محمد بن عبد الله ، والأمير محمد بن عبد الرحمن من سلاطين جزر القمر - حضروا
إلى قسمايو وطلبوا التوجه إلى مصر د لعرض ما هو لازم منهم ولعرض دخول
جزائرهم تحت الحكومة الخديوية ، وحضروا يحملون خطابات من إخوانهم

(١) الوثيقة السابقة - ص ٣٤٣ -

وأبناء أعمامهم شيوخ ورؤساء وسلاطين جزر القمور يطلبون فيها الانضمام إلى مصر . وعملوا على إغراء المصريين على الاستيلاء على الساحل الشرقى لإفريقية حتى عبسة ذاكرين ، لهم أنه يوجد في غربها مناجم للفحم والنحاس . وعلى أى حال فقد كان طلب حكام جزر القمور الانضمام إلى مصر في غاية الأهمية ، إذ أن بلادهم تحتل مركزا استراتيجيا هاما في المحيط الهندي ، وتتحكم في الملاحة في هذه الجهات . ولكن الظروف لم تمهل مصر طويلا لتنفيذ وحدتها مع كل هذه الأقاليم ، ولم تكتب لأهالى هذه البلاد توحيد صفوفهم في وجه الدول الغربية الإستعمارية .

(٣) تدخل إنجلترا :

سرت أنباء وصول المصريين من ميناء إلى آخر ، ووصلت إلى أسماع كل من رجال السلك القنصلى والبحرية والتبشير الإنجليز . وكانوا قد تكاثفوا سوياً ، منذ سنوات على زيادة نفوذهم في المحيط الهندي وفي بلاد سلطان زنبار ، هادفين من وراء ذلك إلى التوغل نحو داخل القارة ، والسيطرة على موارد المنطقة المرتفعة وأقاليم هضبة البحيرات الإستوائية . فشعروا بعد مجيء المصريين بأن كل شيء قد أصبح ممكناً ، وأن سياستهم وخططهم قد أصبحت مهددة في كل هذه المناطق .

وأسرع كيرك ، القنصل الإنجليزى في زنبار بالسفر على الباخرة الحربية البريطانية ثيتيس Thetis لزيارة ميدان العمليات ، ووصل إلى براوة في أواخر شهر نوفمبر ، ووجد أن الحال قد تغير ، وأن هناك سلطة على تلك السواحل لأول مرة . فعندما أراد قائد الباخرة البريطانية النزول إلى الشاطئ في صحبة القنصل الإنجليزى ، أوقفهم الجنود المصريون ، وطلبوا منهم التعرف على شخصيتهم وسبب حضورهم . ثم أوقفهم ثانية واستجوبوهم عند مدخل المدينة . وإدعى كيرك رغبته في زيارة التجار اليهود في المدينة ، بصفتهم من الرعايا البريطانيين ، ولكن

الجنود طلبوا منه إنتظار القائد المصرى ومقابلته ، ورفض هذا القائد الاعتراف بالصفة القنصلية لكيرك ، الذى كان يتمتع بامتيازاته القنصلية لدى سلطان زنجبار فحسب ، لا فى الأراضى المصرية ، وبخاصة فى فترة كانت تعتبر فترة طوارئ .

فاضطر كيرك إلى أن يعود مع القائد البحرى إلى الباخرة ، ولكنه حاول خلق « حادثة » تسمح لدولته بالتدخل . فحاول إرسال بعض البحارة والضباط الإنجليز من الباخرة إلى الساحل ، بدعوة التنزه . ولكن الجنود المصريين رفضوا السماح لهم بالنزول إلى البر ، واضطروهم للعودة إلى سفينتهم .

وإبتعدت السفينة الحربية البريطانية قليلا عن الساحل ، حتى تكون المدينة فى مرمى مدفعيتها ، وأرسل قبطانها احتجاجا إلى قائد الحامية المصرية يصر فيه على « حقوق الضباط البريطانيين فى أملاك سلطان زنجبار » ويطلب تعهدا من المصريين بعدم التدخل فى الحريات على الساحل . ولكن القائد المصرى للواقع رد عليه بأن الحكومة المصرية قد استولت على هذه البلاد ، وأقامت فيها حاميات من الجنود ، تحت إدارة ممثليها ومندربيها ماكيلوب باشا ، والقواد الآخرين ، وأنه ليس من حق أى كائن ما النزول إلى الشاطئ دون تصريح من الحاكم العام للإقليم ، وأنه إذا استخدم الإنجليز القوة فسترد الحامية المصرية عليهم بالمثل .

وجد الإنجليز أن سلطتهم على الساحل الإفريقى قد إنتهت بمجيء المصريين ، فحاولوا خلق حادثة جديدة بعد أن فشلت الأولى . وأرادوا أن يظهروا المصريين وكأنهم قد ارتكبوا خطأ فأرسلوا انذاراً من السفينة الحربية بأنها ستفتح نيران مدفعيتها على المدينة فى الساعة الثانية من بعد الظهر إذا لم يسمح للقنصل الإنجليزى بزيارة الرعايا البريطانيين (الهنود) الموجودين فى المدينة . وفوت المصريون على الإنجليز الفرصة ، فلم يمانعوا فى هذه الزيارة ، وفرضوا لها شروطاً خاصة ،

نظراً لوجود حالة الطوارئ . فنزل كيرك بدون أى حرس من مشاة الأسطول ، وصحبه قائد القطعة الحربية البريطانية بدون سلاح . وعادوا إلى سفيتهم بعد زيارتهم لبعض التجار ، ثم أقبلوا إلى زنجبار ، إذ لم يكن فى استطاعتهم القيام بأى عمل آخر (١) .

وأسرع كيرك بالابراق إلى وزارة الخارجية البريطانية . وأرسل تقاريراً مطولة شرح فيها أن التدخل المصرى يهدد نفوذ سلطان زنجبار ، ذلك الستار الذى أراد الإنجليز الاختفاء وراءه لتنفيذ أطماعهم فى هذا الإقليم . وشرح أن نتيجة ذلك التدخل ستكون تفكيك أوصال هذه الساطنة ، ونخضوع جزء كبير من مدنها للدولة المصرية . وإدعى كيرك أن المصريين قد أعلنوا رجوع تجارة الرقيق ، وذكر أن معنى بقاءهم على الساحل هو هدم السياسة البريطانية . كما ذكر أن المصريين يحرضون الأهالى على الثورة ، ويذكرون لهم أن فى استطاعتهم مقاومة الدول الإستعمارية ، ما داموا يلتفون حول علم سلطان تركيا ، خليفة المسلمين ؛ وإدعى أن مصالح الرعايا الهنود قد أصبحت مهددة على طول الساحل . وكتب كل تقاريره بحرارة ، وطالب بإبعاد الخطر المصرى ، عن هذه السواحل بأى شكل كان .

ولم يقتصر كيرك على الكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بل دفع برغش سلطان زنجبار ، إلى الكتابة إلى الخديو إسماعيل يطلب منه إجلاء القوات المصرية ، ودفعه إلى الكتابة إلى دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، يشكو من « الانقلاب » المصرى ، خصوصاً وأن قائد الحملة كان انجليزياً . وكتب برغش بنفس المعنى إلى

(١) أنظر برقيات كيرك الى دربى فى ٢٩ من نوفمبر و ٢٠ من ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

المقيم السياسى البريطانى فى عدن . وجاءت خطابات برغش تحمل نفس المعانى ، بل وتكاد تحمل نفس الفاظ برقيات كيرك . وكتب بادجر المستشرق ، مقالة إفتتاحية فى جريدة التايمز (أول ديسمبر سنة ١٨٧٥) يطالب فيها الدول الأوروبية بالتدخل لوقف تفوق المصريين فى هذه المناطق . كما أن المقيم السياسى فى عدن طلب إلى السلطات البريطانية فى الهند إرسال سفينة حربية لضمان بقاء النفوذ البريطانى فى زنجبار وشرق إفريقيا .

ولكن نائب الملكة فى الهند رفض إرسال الباخرة ، وترك المسألة لسكى تحمل سياسياً عن طريق وزارة الخارجية . وأسرعت هذه الوزارة بطلب معلومات من زنجبار ومن عدن ومن القاهرة ، وأشارت على سلطانها فى زنجبار بتحاشى أى أى اصطدام مسلح مع المصريين . ولقد ادعى كيرك أنه قد منع السلطان من الاستيلاء على الباخرة المصرية التى ذهبت إلى زنجبار طالبة التزود بالوقود ، ولكنه عاد وذكر أن السلطان قد كتب خطاباً رقيقاً لقطبانها ، بعد أن زود سفينته بالفحم ، وأرسل له هدية من الخضر والفواكه .

ولقد نجح القنصل الإنجليزى دون صعوبة فى العمل متضافراً مع دى جاسبيرى ، القنصل الفرنسى فى زنجبار ، الذى إدعى أن المصريين قبضوا على بحار تابع لإحدى السفن التى ترفع العلم الفرنسى ؛ وطلب إرسال سفينة حربية فرنسية إلى زنجبار وشرق إفريقيا ، لحماية المصالح الفرنسية .

وابلغ كيرك من ناحية أخرى حكومته أن السلطات المصرية قد صادرت مدفعين وبرميل بارود كانت على سفينة تابعة لأحد الهنود ، وأجبروا صاحبها على دفع ٣٠ ريالاً قيمة الرسوم الجمركية فى براوة .

وإتفق كل من كيرك ودى جاسبيرى على عدم قبول فرض سلطنة دولة

« إسلامية » ، إلى علم دولة « مسيحية » ، في إحدى الموانئ التي تدعى هذه الدولة « مصر » ، ملكيتها ، وأبلغ القنصل الإنجليزي دولته أن وجود أربع سفن بريطانية في مياه زنجبار يعطيها القوة الكافية للتعامل ضد المصريين . ولكنه كان مضطرا إلى انتظار وصول تعليمات محددة من دولته . ولم يمنعه ذلك إلا انتظار من العمل محليا ، فأرسل أحد نوابه إلى لامو ، الواقعة إلى الشمال من ميناء درنغورد ، حتى يمنع مجيء المصريين جنوبا ، ويدعى أنه يقوم باختصاصات وظيفته وسلطاتها في بلاد سلطان زنجبار . وكلف نائب القنصل هذا برعاية « المصالح الفرنسية » في تلك المنطقة .

(٤) انسحاب المصريين :

أصبح ماكيارب باشا في موقف دقيق نتيجة لمعارضة إنجلترا للمشروع المصري من ناحية ، ولعدم إستلامه أية أخبار من غردون من ناحية أخرى . ولقد حاول ماكيارب الاتصال بغردون ، ولكن خطابه وقع في أيدي السلطات البريطانية في شرق إفريقيا . وكانت سمنه تحتاج إلى التزود بالفحم والمياه ، ولم تكن لديه أية وسائل للمواصلات تساعد على السير في داخل القارة صوب غردون . كانت قواته الموجودة عند مصب نهر الجوبا قوامها ٥٠٠ جندي بعد أن ترك الباقى في براوة . ولم يكن في استطاعته إرسال السفن لإحضار جبال للحمة ، وإضطر إلى إرسال إحدى سفنه إلى زنجبار لإحضار بعض الفحم والتأمين اللازم لرحلته حتى بربرة ، حيث تتصل بالقاهرة عن طريق مصوع . وكان ماكيارب يعتقد أن أحسن خط للسير إلى الداخل هو من جنوب خط الإستواء ببضعة أميال صوب جبل كينيا ثم في اتجاه الغرب بجنوب . ولكنه إستلم تعليمات جديدة من القاهرة توجهه إلى احتلال خليج فورموزا . ولقد وجد بعد ذهابه إلى هذا الخليج أنه مفتوح لا يسمح بحماية السفن ، وتنقصه المياه الصالحة للشرب ، فذهب إلى لامو ، ولكنه لم يحتلها . ثم أمرته القاهرة بالعودة إلى السويس بعد تدخل إنجلترا في المسألة .

كانت القوات المصرية فى براوة قد أنشأت محطة محصنة خارج المدينة فى أوائل شهر يناير سنة ١٨٧٦ ولكنها اضطرت إلى إخلائها وإخلاء قسمايو بعد أيام ، وبمجرد تسلمها تعليمات الخديو الخاصة بذلك .

أمر الخديو ماكيلوب باشا بإعادة وإرجاع الأعلام المصرية التى رفعها على كل من قسمايو وبرأوة ، وسحب الجنود الذين يقيمون فيها ، وعدم التعرض لهذه الأقاليم . ولما كانت عودة الحملة تتوقف على الفهم اللازم للبرابر ، فان الخديو أصدر أمره بضرورة الإسراع فى إرسال الفهم على بائرتين إلى الحملة الموجودة فى المحيط الهندى . وكان على المصريين ألا يتركوا شيئاً وراءهم ، عدا البندق الذى تكونون وضعته فى (رأس حافون) هذا تبقونه على ما هو عليه ، . وأصبح على أمالى هذه الجهة أن يقوموا بحماية هذا العلم الأخير والدفاع عنه . أما الحملة ، فكان عليها أن تترك رضوان باشا فى بربرة ، وتأخذ بدله جمالى باشا ، القائد السابق لهذا الموقع ، وتحضر رأساً إلى السويس .

وأطلع كيرك ، القنصل الإنجليزى ، على ظهر احدى السفن الحربية البريطانية لزيارة موانى شرق افريقية ، مزوداً بخطابات من برغش تبلغ حكام هذه المدن أنهم قد أصبحوا تحت امرته (كيرك) . وهكذا عمل الإنجليز على الجمع بين اسم سلطان زنجبار وسلطاتهم البحرية والقنصلية لإبعاد المصريين عن مياه المحيط الهندى . ولكن القنصل الإنجليزى وجد أن المصريين قد أتموا إخلاء قسمايو وبرأوة فى يوم ٢٠ من يناير . وبعد عودته من رحلته رأى خطاب ماكيلوب لغردون وعلم باشتراكه فى تنفيذ المشروع المصرى . وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد علمت بهذا الأمر من قنصليتها العامة فى القاهرة ، وفتت نظر كيرك إلى ضرورة معاملته عند وصوله إلى الساحل بطريقة تختلف عن معاملته لما كيلوب وأمرته بأن يطلب إلى السلطان إعطاءه كل المساعدات اللازمة له بعد رحلته الطويلة

من وسط القارة، ومعاملته على أنه صديق وليس بصفته قائداً لحملة معادية، وأبلغته أنها ستأسف كثيراً إذا ما وقع له أى سوء على أيدي سلطات زنجبار (١).

ولكن غردون لم يترك مديرية خطه الاستواء. وكتب إلى لندن ذاكرة أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر، مدعياً في خطابه أن الحاديو لم يستمع لنصيحته، وأنه قد أرسل ماكيلوب لكي ينتظره لا في خليج فورموزا ولكن عند مصب نهر الجوبا، وأن المواصلات كانت في منتهى الصعوبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات. وذكر أن ماكيلوب سوف ينتظر طويلاً، إذ أنه (غردون) لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة. بالجنود البائسة وغير المنظمة، (٢) الموضوع تحت إمرته.

أمدل غردون إذن تلك التعليمات الصادرة إليه، والتي استلمها في ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٧٥، والقاضية بضرورة التعاون مع ماكيلوب، رغم أن ذلك كان جزءاً هاماً من الخطة. وجاءت السنة التالية وغردون يواصل الإشراف على نقل أجزاء البواخر من منطقة شلالات فولاً إلى بحيرة البر. وكان بقاء غردون في مديرية نطه الاستواء وعدم تنفيذه الأوامر الصادرة إليه بالسير صوب الساحل سبباً هاماً من أسباب فشل هذا المشروع المصرى.

وحينما علم غردون بما حدث لماكيلوب باشا في شرق إفريقية، كتب إلى اللورد دربي، وزير الخارجية البريطانية، في يوم ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٦ معتذراً عن إشتراكه في هذا المشروع، وذكر أن هذه الحملة لم تكن حملة للغزو، بل مجرد

(١) أطر: دكتور جلال يحيى. التنافس الدولى فى شرق افريقية - ١٩٥٩ -

(٢) SABRY, M. ; L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo - Française Paris, 1933, pp. 488 - 489.

إقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندي ، ولفتح طريق سهل للواصلات بين هضبة البحيرات والعالم الخارجى ، بشكل يساهم بازدهار التجارة المشروعة ، ويساعد على القضاء على تجارة الرقيق. وذلك بعد أن كتب فى ٢٠ منه إلى نفس الوزير، شارحا أن الصعوبة هى جهل حدود أملاك سلطان زنجبار ، وأن فى استطاعة الخديو أن يحتل الأراضى الواقعة إلى الشمال منها ، إذا ما قام برغش بتحديد أقصى نقطة تخضع لنفوذه فى الشمال .

وتسبب فردون بهذا التصرف فى المسانمة فى إقبال المشروع المصرى، وكان الإنجليز فى خدمة الحكومة المصرية ، ولكن موافق الصومال الجنوبية على المحيط الهندى كانت تهم إنجلترا ، التى أخذت ترسم خطة لزيادة نفوذها فى هذه المناطق، متجهة منها صوب إقليم هضبة البحيرات ، إقليم مديرية خط الاستواء التى وحدتها مصر مع بقية هذه الامبراطورية التى كونتها فى شمال شرق القارة . وظهر أن فردون يرمى إصلاح الإنجليزية .

ولقد ازداد قلقه عندما وجد استجابة من أعالي وحكام إقليم هضبة البحيرات الإستوائية للاتحاد مع أبناء وادى النيل فى الشمال . ذلك أن متيسا الأول ، ملك أوغندا ، كان قد قبل فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ التوقيع على معاهدة مع شاليه لونج بك ، اعترف فيها بحماية مصر عليه . وكلف فردون ، الضابط السودانى نوير أغا بالذهاب إلى أوغندا وإقامة محطتين، إحداهما على الحدود الشمالية لأوغندا والثانية فى كوستيزا Costiza على بحيرة فيكتوريا. ولم يعارض متيسا أية معارضة فى المشروع، ورحب بمثل الخديو، وبالقوات المصرية لاحتلال الحدود فقط، ولكن فى روباجا Rubaga نفسها ، وهى العاصمة . فما أن علم فردون بهذا الموقف حتى ازداد قلقه وحمل متيسا مسؤولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحماية المصرية فى عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب فى أن يحتفظ متيسا باستقلاله ، أما وقد قبل

هذا الملك وجود حامية في العاصمة ، فان عدداً بسيطاً من بين رجالها يستطيع المحافظة على تلك المواقع ، خصوصاً وأن غردون كان يفكر في إلقاء القبض على متيسا إذا قام بأي نشاط بعد أن نسر استقلاله الفعلي (١) وقرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندا بدعوى أن الجنود المصريين كانوا في مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة (٢) . فأخليت البلاد في يوم ٩ من سبتمبر . ولما كانت مهمة غردون في مديرية خط الإستواء قد قاربت على الانتهاء فإنه عاد إلى مصر ومنها إلى لندن ، تاركا الحرية التامة للإنجليز لكي يعمدوا من شرق إفريقيا متجهين صوب هضبة البحيرات .

وهكذا تكاثفت السياسة والمصالح البريطانية ، مع تلك الحفنة من الإنجليز الذين ندموا في الإدارة الخديوية ، على تخطيط ذلك المشروع المصري ، في ذلك الجزء الذي يتعلق بحملة الجوبا ، وإيجاد مخرج شرقي لإقليم هضبة البحيرات ، ومديرية خط الإستواء .

(١) أنظر خطاب غردون من ماجو نجر في ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ . في
HILL, G.B. ; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.
(٢) SABRY; Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947 P.43.

الفصل الثامن

الاتفاقية المصرية - الانجليزية سنة ١٨٧٧

لم تكن في قدرة الخديو إسماعيل أن يتصادم مع إنجلترا بشأن زنجبار وسواحل المحيط الهندي، خصوصا وأن حالته المالية كانت في منتهى السوء ، وكان قد باع نصيبه في أسهم قناة السويس لإنجلترا ، فحاول أن يحصل بالسياسة على ما فشل في الحصول عليه بارسال الحملة المصرية الصغيرة . واضطر أمام ضغط السياسة البريطانية إلى أن يعتذر للقنصل العام البريطاني في القاهرة عن سلوك القائد المصري تجاه كيرك في براوة . ولكن ضغط الظروف جعل مصر تطالب بقسميها .

(١) مصر تطالب بقسميها

كانت مصر قد أنفقت أكثر من مليون من الجنيهات في فتح أقاليم خط الاستواء ومحاربة تجارة الرقيق ، وهي السياسة التي كانت إنجلترا تفرضها عليها . وكان من حقها أن تحظى بتأييد إنجلترا في الحصول على منفذ بحري لتلك المنطقة ، يسمح لها بسهولة الاتصال بها ، وبتخفيض مصروفاتها ، خصوصا وأن مجهوداتها في إقليم مضبة البحيرات لن تعطى نتيجة فعالة مالم تحصل على هذا الميناء . ولم يكن من السهل على مصر الموافقة على توصيات إنجلترا الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق مالم تغير إنجلترا موقفها غير الودي أمام التطورات الطبيعية للمجهود المصري في خط الاستواء . ولم يكن إعطاء أي ميناء أصري معنى إققاله في وجه التجارة الإنجليزية ، بل كان هذا الأمر منما يضمن للتجارة الإنجليزية أن تتوغل في وسط القارة عن طريق هذا الميناء ، ولذلك فإن إسماعيل قد طالب بأن

تُحصل مصر على قسمايو نظير دفع تعويض مالى لبرغش (١) .

ولكن إنجلترا طلبت رأى كيرك فى الموضوع قبل أن تبدأ مفاوضاتها مع مصر بخصوص قسمايو . ولقد هاجم هذا القنصل وجود السلطات المصرية فى إقليم خط الإستواء ، ونادى بحق إنجلترا فى الإستيلاء على تلك المناطق نتيجة اشتراك الإنجليز فى استكشافها . وادعى أن مصر كانت ترغب فى الإستيلاء والسيطرة على تجارة إقليم هضبة البحيرات ، بعد أن كانت فى أيدى تجار زنجبار بشكل عام ، والرعايا الهنود للحكومة البريطانية بشكل خاص . وادعى أن السلطات المصرية فى خط الإستواء قد حارلت اغراء ملك أوغندا على طرد التجار الهنود . ثم ذكر أن برغش لن يوافق بسهولة على اعطاء قسمايو مصر ، إذ أنها ستكون خسارة مادية فادحة بالنسبة له . وأشار كيرك الى أن إنجلترا قد عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار ، وأصبح لها فى بلاده مصالح تجارية كبيرة ، وعلاقات سياسية مدعمة ، ونفوذ وقوة لا تستطيع أن تحلم يوما بفرضها على الحكومة المصرية . وذكر أنه يجب على إنجلترا بدلا من اعطاء قسمايو مصر - أن تقوم هى نفسها باختيار ميناء على المحيط الهندى ، وتضعة تحت حمايتها ، وتحتله بجنودها ، حتى تحصل على نفس المزايا التى قد تتركها مصر (٢) .

ووضع أن المسألة هى مجرد تنافس بين إثنين متنافسين ، اتخذوا وسائل تكاد تظهر وكأنها متشابهة ، لكن اختلفت أهدافها كل الإختلاف ، إتجاه مصرى يعمل على توحيد الأقاليم الأفريقية فى كتلة واحدة ، ومانحا أبناء هذه الأمبراطورية

(١) انظر اسكتون الى دربي فى ٩ يناير و١٢، ١٨ فبراير و٢٩ مارس سنة ١٨٧٦ .

K. P. vol. Vb. Nos 298-369-388

(٢) أنظر : دكتور جلال يحيى التماس الدولى فى شرق افريقية - ١٩٥٩

الإفريقية نفس الحقوق ، ومكلفا اياهم بنفس الواجبات والإلتزامات ، واتجاه
بريطاني يعمل على السيطرة بنفوذه ورؤس أمواله ورجال التبشير على سواحل
شرق افريقية ، ومتوغلا ضوب الداخل لكي يفرض تحكمه على منطقة هضبة
البحيرات الاستوائية ، ويخضع أهلها ، ويستغل الامكانيات الاقتصادية
والبشرية في الاقليم .

أما الحكومة البريطانية فانها لم تر المسألة على أنها تنافس بين مصر وزنجبار ،
أو بين غردون وكيرك ، بل على أنها تتعلق بمدى النفوذ الذي تستطيع أن تفرضه
على الحاكم الذي سيستطاع على اقليم هضبة البحيرات . ووجدت أن برغش قد
أصبح أكثر طواعية في أيديها من اسماعيل في القاهرة . ولذلك فانها فضلت الاستماع
الى آراء قنصلها في زنجبار ، ولم ترد على مصر بشأن قسمايو . ولكن الحكومة
الإنجليزية أبلغت الحكومة المصرية في ٧ أبريل سنة ١٨٧٦ أنها مستعدة ، في حالة
الاحتفاظ بحرية التجارة في صالح عدن ، وإلغاء تصدير الرقيق من الموانئ ، لأن
تعترف بحكم مصر على ساحل الصومال الشمالي حتى رأس جاردافوى . وكان
ذلك بداية للمفاوضات المصرية — الانجليزية الخاصة بعقد إتفاقية ٧ من
سبتمبر سنة ١٨٧٧ — تلك الإتفاقية التي اعترفت بالسلطة المصرية حتى رأس
حافون الواقع على بعد ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من رأس جاردافوى .

وبذلك نجحت إنجلترا في إبعاد المصريين عن المحيط الهندي ؛ وأخذت
تنتظر نضوج الثمرة لاحتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها وتواصل
نشاطها في تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى ، حتى
لا تسبقها أى منها في تثبيت أقدامها في شرق إفريقيا ، وسواحل الصومال الجنوبية .

(٢) الاتفاقية ونصوصها :-

إشترطت انجلترا على مصر - قبل الاعتراف دوليا بسلطانها على كل سواحل شرق إفريقيا وبلاد الصومال - عقد إتفاقية خاصة معها وللتعاون على منع الاتجار بالرقيق . ولم تعارض السلطات المصرية في عقد مثل هذه الاتفاقية - خصوصا وأنها كانت تعمل فعلا على محاربة تجارة الرقيق ، وكانت الدولة العثمانية قد أعلنت منع تجارة الرقيق بها ، ثم عادت وأصدرت دستور مدحت باشا سنة ١٨٧٦ وينص على حرية جميع رعايا الدولة ، ومساواتها في الحقوق والواجبات .

وتم عقد هذه الاتفاقية الإنجليزية - المصرية في ٤ من أغسطس سنة ١٨٧٧ بالإسكندرية ، وأعرب فيها كل من الطرفين المتعاقدين عن رغبته في العمل على إبطال تجارة الرقيق وتعاونهما مع الآخر في سبيل ذلك . وتعهدت الحكومة المصرية بمنع إدخال الرقيق في أراضيها ، وبفرض أشد العقوبات على المخالفين ، الذين يعتبرون من المجرمين ، ويجب تقديمهم للمحاكمة أمام المجالس العسكرية ومحاكم مخصوصة . كما تعهدت مصر بالاضرب على أيدي صائدي العبيد ومعامليهم معاملة المجرمين . وأصبح على الحكومة المصرية أن تصدر أمرا ينص على منع الاتجار بالرقيق في كل الأقاليم الملحقة بها ، يعين له تاريخ للتنفيذ ، ويوضع عقوبة المخالفين . وجاء البند السادس من هذه الاتفاقية يسمح للسفن الحربية بالقيام بتفتيش المراكب في البحر الأحمر للتأكد من عدم إشتغالها بتجارة الرقيق . وكانت هذه المادة الأخيرة إفتثانا على حقوق مصر وحقوق السيادة الإقليمية ، ، إذ أنها أباحة للإنجليز حق الرقابة على السفن التي تحمل الراية المصرية ، وتفتيشها وضبطها ، بدعوى إشتغالها بتجارة الرقيق .

ستكون هذه الاتفاقية تمهيدا للاتفاقية الثانية المعقودة بين مصر وبريطانيا في يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتي اعترفت بسلطة مصر على سواحل إفريقيا

الشرقية حتى رأس حافون ، ولكنها كانت بداية لتدخل الإنجليز في الشؤون المصرية والسودانية ، وشؤون الصومال .

وعقدت الاتفاقية الجديدة في الاسكندرية ، ووقع عليها كل من شريف باشا ناظر الخارجية وفيغان ، القنصل العام البريطاني في القاهرة ، لاعتراف إنجلترا بسيطرة الحكومة المصرية ، تحت السيادة العثمانية ، على كل سواحل بلاد الصومال حتى رأس حافون .

وافقت الحكومة الخديوية على بقاء ميناءى بربرة وبلهاو في وضع خاص ممتاز وألا تمنح أى احتكار أو التزام لأى أحد فيها ، ألا ترخص باجراء أى شيء يعطل حركة التجارة معها . كما وافقت على عدم فرض رسوم جمارك على البضائع الواردة إلى هاذين المينائين تزيد على ٥٪ من قيمتها ، وعلى البضائع الصادرة إلى ميناءى زيلع وتاجورة وسائر موانى بلاد الصومال بنسبة تزيد عن قيمة الرسوم المفروضة على البضائع فى بربرة وبلهار . كما وافقت الحكومة الخديوية على معاملة رعايا بريطانيا وتجارها وسفنها معاملة الدولة المتهتزة ، فى جميع تلك المناطق التى دخلت تحت سيطرتها . وهكذا نجحت بريطانيا فى الحصول على ضمان لاستمرار حصولها على مواد التموين اللازمة لقاعدتها فى عدن من موانى الصومال ، دون أن تدفع عن ذلك رسوم جمركية ذات قيمة .

وتعهد الخديو عن نفسه وخلفائه بعدم التنازل عن أى جزء من هذه البلاد لأية دولة أجنبية .

وحصلت إنجلترا على حق تعيين ونواب قنصليين ، لها فى جميع الموانى والجهات الموجودة على ساحل الصومال ، وعلى أن يتمتعوا بالامتيازات والمزايا التى تمنح لرجال السلك القنصلى لأكثر الدول امتيازاً .

وعادت هذه الاتفاقية مرة جديدة إلى مسألة منع تجاره الرقيق ، وأفردت لها

المادة الرابعة منها ، إذ تعهدت الحكومة الخديوية فيها بمنع تصدير الرقيق ومنع الاتجار فيه . ولكي تظهر الحكومة الخديوية حسن نيتها في العمل الفعال على القضاء على تجارة الرقيق ، فإنها وافقت على حق السفن الحربية البريطانية في زيارة وتفتيش وحجز كل سفينة مصرية تجد أنها تعمل في هذه التجارة ، أو كل سفينة مصرية تشك في أنها تعمل في هذه التجارة ، أو التي تكون قد عملت فيها في أثناء الرحلة التي قابلها الانجليز فيها ، وذلك لكي تسلمها بعد ذلك لأقرب سلطة مصرية أو أكثرها اختصاصا لمحاكمتها . وقبلت مصر أن تقوم إنجلترا باستخدام هذا الحق للزيارة والتفتيش والحجز في البحر الأحمر وخليج عدن والسواحل الشرقية لأفريقية وفي داخل المياه الإقليمية لمصر وملحقاتها .

وأخيرا فإن شروط هذه الاتفاقية كانت كل منها متممة للآخرى ، واشترطت إنجلترا لتنفيذها أن يتعهد سلطان الدولة العثمانية رسميا لها ألا يعطى أو يتنازل لأية دولة أجنبية عن أى مكان من سواحل بلاد الصومال ، أو من البلاد التي دخلت في حوزة الحكومة المصرية ، وصارت أجزاء من أراضي الدول العثمانية تحت الإدارة المصرية ، أو الأراضي المصرية نفسها .

وكانت المادة الرابعة المتعلقة بالتعاون للقضاء على تجارة الرقيق تعتبر تعديا على سلطة الدولة ، وفتحا لباب التدخل في شؤونها ، وإعطاء القوات البحرية البريطانية سلطة في المياه الإقليمية المصرية .

وجاءت المادة الخامسة تحدد من سيادة الدولة العثمانية على هذه الأراضي ، وتحدد من ملكيتها لها . ولا غرو فإن الدولة العثمانية قد رفضت تقديم مثل هذا التعهد ، لإنجلترا أو لغير إنجلترا ، ما دام هذا التعهد نفسه سينقص من القيمة الدولية لإعتراف إنجلترا بها ، ولكن إنجلترا ستستند ، فيما بعد ، إلى هذا الرفض العثماني لكي تدعى أن تركيا قد تنصلت من إستيفاء هذا الشرط ، مما يسقط إعتراف

إنجلترا بالسيادة العثمانية على هذه الأراضي ، وكانت هذه حلقة مفرغة دارت فيها الدبلوماسية البريطانية لمدة بضعة سنوات ، تمهيداً لإخراج المصريين من هذه المناطق وإحتلال أماكنهم ، بعد أن مهدوا لها الطريق ، وساروا على الأشواك ، وأنشؤوا لها الموانئ ومشروعات الري ، واستجىء إنجلترا لإستلام الأقاليم ، وهي معدة للإستغلال .

(٣) نتائج الاتفاقية :

كانت رحلات المستكشفين الجغرافيين في إفريقية وكتاباتهم بعد عودتهم إلى بلادهم ، قد عملت على إظهار منطقة شرق إفريقية وكأنها المصدر الأول لتجارة الرقيق ، وكان هذه التجارة هي أهم صادراتها . ولقد أكد هؤلاء المستكشفون إزدهار هذه التجارة في تلك المناطق ، ونموها على مر الأيام ، رغم كساد أسواق تجارة الرقيق وإقفالها في مناطق كثيرة من العالم ، خصوصاً في أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية والهند . وملاؤا كتاباتهم وصف القرى المخربة ، وشرحوا المعاملة السيئة التي لقيها أهالي إفريقية على أيدي تجار الرقيق ثم ذكروا أن معنى وصول عبد واحد إلى الساحل هو صيد عشرة في داخل القارة ، يموت تسعة منهم في أثناء السير ، ومن سوء المعاملة والجوع . وأكدوا أن هذا الإقليم أو ذاك كان مزدهراً في أثناء رحلاتهم السابقة ، ثم عادوا ووجدوه خرباً ، نتيجة لعمليات صيد الرقيق .

ولا يمكن للتورخ المدقق أمام هذه الروايات أن يهمل إهتمام هؤلاء الرحالة بكتابة أشياء غريبة تلفت النظر وتسترعى الإنتباه، عن أهالي هذه المناطق ، وتهم الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه ، إذ كان من الطبيعي أن تأخذ حركة تجارة الرقيق في الكساد نتيجة لالغاء كثير من أسواقها .

وصرف هؤلاء الكتاب كثيراً من وقتهم ومن صفحات كتبهم في وصف القسوة والوحشية التي تستخدم في صيد الرقيت ، ولم يلتفت أى منهم لشرح علاقة السيد بعبده بعد شرائه له ، والمعاملة الطيبة التي أوصى بها القرآن المسلمين في معاملتهم لمن ملكته أيديهم ، وحضهم على إعتناهم ، وتطبيب المسلمين لهذه القواعد في حياتهم مع ما يملكون من رقيت .

ولنا أن نعلم أن كتابات هؤلاء المستكشفين الجغرافيين قد مهدت لتهيئة الرأي العام في أوروبا للتدخل في شؤون مناطق معينة من القارة الأفريقية والسيطرة عليها بالتالى ، باسم الانسانية ، رغم عدم خفاء العوامل الاقتصادية التي دفعت الدول الأوروبية للقيام بهذا العمل ، في تلك الفترة من التاريخ بالذات .

وعليتنا أن نعلم أيضاً أن كتابات القناصل الأوروبيين في البلاد الشرقية قد ادعت ازدهار تجارة الرقيق ونموها من فترة لأخرى ، دون سبب واضح إلا أن بلادهم قد قررت فرض سلطتها على هذه البلاد الشرقية ، متذرعة بتجارة الرقيت ، أو قررت على الأقل البدء في التدخل في شؤونها وتهيئة الجو المناسب لخلاص مناطق النفوذ ثم المستعمرات ، والقيام بالتالى بإستغلال موارد هذه الأقاليم .

ولا يعنى هذا أبداً أن تجارة الرقيت لم تكن موجودة في البلاد الشرقية . كانت موجودة ، ولكنها لم تتخذ الصورة التي أعطاها لها الكتاب الأوروبيون . ولم تزدهر تلقائياً دون سبب ظاهر ، بل إتخذت الدول الأوروبية ذلك سبباً ومدعاة للتدخل في الأقطار العربية والإسلامية ، متمسكة في الانسانية ، ومرتدية ثياب القديسين الأوائل .

إعترف الاسلام بالرق ، ووجد رقيقاً لدى المسلمين في البلاد الشرقية . ولم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيت ، نظراً لارتباطها بالحياة الاجتماعية

والاقتصادية ، إذ أن هذه التجارة كانت مورد رزق للسلطات ولتجار القوافل العرب ، ورجال المال أيضاً .

أعطت إنجلترا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق في العالم ، واستخدمت هذا السلاح لكي تقضى به على أسس الاقتصاد في البلاد التي عقدت النية على احتلالها ، ومن بينها بلاد شرق إفريقيا .

وبدأت إنجلترا تنفذ تلك السياسة التي نادى بها رجال الاستكشافات الجغرافية ، وهي ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاء تاماً ، وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوروبية وضع يدها على تلك المناطق .

لعمدت إنجلترا على أسطولها وقطعه السريعة الحركة . وكانت هذه السفن تقف في أماكن محددة ، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل . وتمكنت إنجلترا من عقد معاهدات مع السلاطين المحليين ، تسمح لها بالتدخل في الملاحة الوطنية ، بدعوى محاربة الرقيق ، مثل هذه المعاهدات التي عقدها مع سلطان زنجبار (١) . فأصبح لسفن الأسطول البريطاني الحق في زيارة وتفتيش ومصادرة وإتلاف السفن العربية التي تعمل في تجارة الرقيق . وكان من حق قباطنة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة أمام محاكم الأيرالية ، في القواعد الحربية البريطانية ، في عدن أو في رأس الرجاء الصالح . وحتى إذا ما كان مركز هذه المجالس البحرية في زنجبار أو في مصوع ، فإن ذلك كان يعطى إنجلترا نفوذاً كبيراً بين وملاحى شرق إفريقيا .

ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية في أعالي البحار ، فإن القطع البحرية

(١) أنظر : دكتور جلاء يحيى : التنافس الدولي في شرق إفريقيا - ١٩٥٩ -

البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون ، وتنفيذ الحكم عليها ، أى تلتفها وهى فى أعالي البحار ، وتعود ببجارتها لمحاكمتهم ، وتأسر كل من يسافر عليهم ، وترسل بهم إلى مؤسسات خاضعة فى الهند ، أو تسلمهم لرجال التبشير ، وتهيئهم للخدمة عند الأوربيين .

ولا يخفى ما فى هذا الاجراء من إعطاء سلطات واسعة لرجال البحرية البريطانية ، تسمح لهم بالتصرف فى كل سفينة يعلنون أنها تعمل فى تجارة الرقيق ، مما يتسبب فى القضاء على كل سفن العرب ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من تجارتهم البحرية ، بدعوى وجودها على سفن تعمل فى تجارة غير مشروعة . وسيترتب على ذلك بظلمة الحال إنهاك التجار العرب إقتصادياً . ولم يكن للعرب أى حق لاستئناف الأحكام التى تصدر ضدهم إن ساعدتهم الحظ على العودة أحياء إلى الساحل وتقديمهم للمحاكمة . وإذا ما وجد البريطانيون بعض العبيد على السفن ، فإنهم كانوا صيداً حلالاً لهم ، يدربونهم على العمل لفترة من الزمن ، ويعلمون تحريرهم ، ويستعملونهم فى الزراعة ، دون دفع أى ثمن لهم بطبيعة الحال ، إذ أنهم قد أصبحوا أحراراً !!!

أما بالنسبة لأصحاب الرقيق فإنهم كانوا قد إستغلوا جزءاً هاماً من رأسمالهم فى شراء « الأيدي العاملة » التى تساعدهم فى الزراعة والرعى والتجارة ، ورتبوا أمرهم على إطعامها فيما بعد . وكان معنى تحرير الرقيق هو القضاء على هذا الجزء الهام من رأسمالهم ، وإضعافهم أمام المستعمر أو المستوطن الأوربى — رغم أن هذا العتق لن يغير كثيراً من الحالة المادية لهؤلاء الرقيق . وهكذا سيخسر الملاك العرب ، ولن يتغير حال الأفريقيين ، أما الأوربيون فيمكنهم إستخدام الأفريقيين نظير أجور يومية زهيدة ، بدلاً من تخصيص جزء كبير من رأسمالهم فى « شراء » الأيدي العاملة ، فيسمح لهم ذلك بالتفوق على الأفريقيين دون كبير عناء ، ودون

حاجة إلى النزول إلى ميدان الاستعمار والاستيطان برأسمال كبير ، خصوصاً وأن أساليبهم في الانتاج والاستغلال كانت متفوقة على أساليب الافريقيين ووسائلهم . ذلك هو الجانب الاقتصادي الذي إستخدمته الدول الاستعمارية ، وخصوصاً إنجلترا ، لتحطيم الاقتصاد الافريقي ، تمهيداً لنزولها في الميدان الاستعماري والاستغلال ، دون أن تلقى مقاومة تذكر ، سواء من سفن الافريقيين أو من قوافلهم في الداخل ، أو حتى من منافستهم الاقتصادية . وستردف الدول الاوربية ذلك بقرار حظر تصدير الأسلحة النارية والذخائر إلى إفريقيا ، تجريباً للقوى الوطنية من كل سلاح للمقاومة .

وستقوم الدول الاستعمارية بتطبيق هذه الخطة بإسم الانسانية والمدنية ، وهي مرتدية مسوح القديسين . ولم تكن هذه المعاهدات التي عقدها شرقاً وغرباً ، وحتى مع مصر ، بشأن إلغاء تجارة الرقيق ، وتفتيش السفن في البحر الاحمر وخليج عدن ، إلا جزءاً مقررأ من هذه الخطة الاستعمارية .

وستظهر البوادر الأولى لهذه الخطة في عهد إدارة غردون لتلك الاقاليم المتسعة من الامبراطورية المصرية الافريقية . وتساعد على هدم أسس الاقتصاد الوطني ، وتمهد الطريق للشورة . وللتدخل الاجنبي الاستعماري .

الفصل التاسع

ادارة غردون

عينت الحكومة الخديوية الكولونيل غردون في منصب الحاكم العام للأقاليم السودانية في ١٧ من فبراير سنة ١٨٧٧ ، ومنحته لقب باشا بعد أن أوصى بذلك فيفيان القنصل العام البريطاني في القاهرة . وكانت هذه هي أول مرة يشغل فيها أحد الأوربيين هذا المنصب الهام ، فكان عليه أن يشرف من الخرطوم على أراضى تمتد شمالا لمسافة ألف ميل ، وجنوبا لمسافة ١٥٠٠ ميل وشرقا لمسافة ٤٠٠ ميل حتى سواحل البحر الأحمر ، وغربا لمسافة ٧٥٠ ميل إلى آخر حدود دافور (١) . وأظهر غردون أنه يخدم المصالح البريطانية أكثر من خدمته مصالح مصر .

(١) غردون والمصالح البريطانية :

إستلم غردون إداره السودان في الفترة التي رتبت فيها إحدى جماعات رجال الأعمال البريطانيين ، برئاسة ماكينون مشروعا لإستغلال شرق إفريقية من زنجبار إلى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، بعد إقصاء المصريين عن موأى الصومال الجنوبية ، المعلقة على المحيط الهندي . والواقع أن إمتداد الإداره المصرية في مديرية خط الاستواء وأوغندا كانت مثيرة لقلق رجال الإمبراطورية البريطانية . فكتبوا مطالبين حكومتهم بمنع الخديو من مد نفوذه إلى منطقة وسط إفريقية والمناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا و بحيرة ألبرت . ولما سأل فيفيان، القنصل العام في القاهرة غردون رأيه في الموضوع أجاب هذا الأخير أنه مرتبط

(١) THEOBALD, A. B.; The Mahdiya. London, 1951. P. 21.

بتعليمات الخديو ، التي وجهته إلى التقدم في هذا الاتجاه وإلى وضع إحدى البراخر للعمل على بحيرة فيكتوريا . ولكنه إقترح حلاً وسطاً وهو أن تعلن مصر - بعد تنفيذها لمشروعها - حياد البحيرة ، وتعترف باستقلال متيسر بشروط خاصة محددة (١) .

ولقد إقترح غردون التسوية التالية حتى لا يعمل ضد مصلحة بلاده في هذه المنطقة . أن تنازل مصر عن بحيرة فيكتوريا ، ولكنها تستطيع أن تحتفظ بأوسوجا Usoga ، وهي مملكة صغيرة تطل على البحيرة ، وبالانيورو وبحيرة ألبرت ، أي أنه إقترح أن تمهد مصر الطريق لحضور الانجليز وتسهل لهم أمور النقل في هذه المنطقة ، ولا تحتفظ إلا بمخرج صغير على بحيرة فيكتوريا التي ستصبح بحيرة بريطانية .

ولكن هذه التسوية ظلت تحالف مصالح المديرين المقبلين لشركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية . فكانوا يصرون على ضرورة منع وصول مصر إلى منطقة البحيرات الاستوائية ، حتى ولو كان ذلك عن طريق مملكة أوسوجا الصغيرة فقط .

ونتيجة لذلك فقد عمل غردون على حل المشكلة لصالح بلاده في سنة ١٨٧٨ بأن أمر بإرجاع الحدود المصرية إلى ما قبل بحيرة ألبرت نيانزا ، وأمر أمين بك الذي كان قد خلفه في مديرية خط الاستواء بإخلاء المحطات الجنوبية المركزة حول مازندي (عاصمة إلانيورو) حتى تكون دوفيليه ، الواقعة على بعد مائة ميل من ماجنغو ، وبحيرة ألبرت ، هي آخر حدود الأراضي المصرية . ولقد حاول أمين عدم تنفيذ هذا الأمر ، فصمم غردون على معاقبته ، وعينه

(١) فيمبال إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٩ من أبريل سنة ١٨٧٧ F.O. 84/1472

محافظا لميناء سواكن على البحر الأحمر وكلف الإيطالي رومولو جيسى ، الذى كان فى بحر الغزال ، بالذهاب إلى مديرية خط الاستواء لتنفيذ الانحلاء .

كانت هذه هى بشائر حكم هذا الانجليزى الذى خدم الحكومة الخديوية ، وعمل من خلال ذلك لمصالح بلاده قبل كل شئ ، وسوف نرى أن تصرفاته فى مسألة تجارة الرقيق كانت من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى قيام الثورة المهدية فى السودان — أما بلاد الصومال فإنها لم تسلم كذلك من إعتداءات هذا الحاكم الأجنبي .

حقيقة أنه ما أن ترك غردون خدمة هذه الدولة الافريقية فى عام ١٨٧٩ حتى قام خلفه . وهو محمد رؤوف باشا ، بإلغاء أمر نقل أمين بك إلى سواكن ، وأبقاه فى مديرية خط الاستواء ، مما ساعد على إعادة إحتلال جميع النقاط العسكرية التى كان قد تم إخلاؤها (١) ولكن الداء كان قد إستفحل ، ومس أطرافا كثيرة من جسد هذه الدولة الافريقية المتحدة .

(٢) غردون وتجارة الرقيق :

كان رجوع غردون للسودان فى عام ١٨٧٧ ، وتعيينه فى منصب الحاكم العام قد سبق توقيع إتفاقية ٤ أغسطس بين مصر وبريطانيا ببضعة أشهر . وكان غردون واثقا من أن تنفيذ إتفاقية سنة ١٨٧٧ يتعارض مع مصالح مصر . وكانت له سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ، ولكنه لم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق فى بضعة أيام ، أو بمجرد سن القوانين وإصدار المراسيم . ولم يكن غردون يرى كيف تستطيع الحكومة البريطانية نفسها ،

(١) أنظر SABRY, M; Le Soudan Egyptien, 1821—1898. Le Gaire

إذا كانت هي سيدة البلاد السودانية ، أن تقضى على تجارة الرقيق ما لم تمتد الحدود إلى هذه الشعوب السوداء وتنشئ هناك خطاً من النقاط العسكرية ، . (١) وكان يعتقد أن الحكومة الإنجليزية لن تكون من الحماقة بحيث تعرض نفسها لمثل هذه الخسارة الواضحة ، . (٢)

ولكن الإنجليز اتخذوا من هذه المسألة وسيلة للتدخل في الشؤون الخاصة بهذه الدولة الأفريقية الموحدة ، وأخذت جمعية محاربة تجارة الرقيق، في إصدار البيانات وتقديم النداءات مطالبة بحكومة لندن بالتدخل فيها ، باسم المدفعية .

وكتب غردون في ٢٩ سبتمبر إلى أخته معلناً عن رغبته في أن يحضر بعض أعضاء هذه الجمعية ، الذين يستطيعون فهم هذه المسألة ، إلى السودان ، حتى يجدوا له مخرجاً منها وحلاً عملياً لها . ولم يكن هناك أى حل للمسألة سوى تحرير كل العبيد تحريراً تاماً وعاماً . سواء أكان ذلك باستخدام القوة . أو بدفع تعويضات لأصحابهم . ولم يكن في استطاعته استخدام أى من هذه الوسائل . وكان غردون يؤمن بأن أنجح وسيلة هي الترخيص بنقل الرقيق ومراقبة الحكومة له في نفس الوقت (٣) . ولكنه كان يعرف أن هذه الفكرة ستدمش بطبيعة الحال بعض المهتمين بالمسألة، إذ أنها ستحرم إنجلترا من التدخل في شؤون هذه الدولة الأفريقية .

وإختارات الأميرالية البريطانية في شهر ديسبر سنة ١٨٧٧ الكابتن مالكولم مراقبة تنفيذ الاتفاقية التي وقعتها إنجلترا مع مصر ، وأصدر الخديو أمراً في أول يناير سنة ١٨٧٨ بتعيينه مديراً عاماً لإدارة تجارة الرقيق في البحر الأحمر، وأعطاه

(١) HILL, G.B. ; Colonel Gordon in centrel Africa p. 237

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) GORDON, C.G ; Letters...to his sister. London, 1888. p. 119.

سلطات مدنية وقضائية ، وإختار له مصوع مركزاً لإدارته .

وما أن إستلم مالكولم مهام منصبه حتى طلب إقالة محافظ زيلع ، أبو بكر باشا ، من منصبه ، بدعوى أنه كان يشجع تجارة الرقيق . وكان أبو بكر باشا من أهالي منطقة الصومال وله نفوذ كبير ، وكانت أسرته من الدناقل ، كما أنه أعلن ولاءه للسلطات المصرية . هذا فضلاً عما كان له من نفوذ فعلى على كل قبائل العيسى ، وإنتشار أبنائه في كل المنطقة المحيطة ، وإستغلال ذكاهم وتفوقهم على بقية السكان في تأكيد نفوذ والدهم (١) ، فكانوا في واقع الأمر هم الأدوات الفعالة التي يسيطر بها على المنطقة ، والعامل الرئيسى الذى ساعد على إمتداد نفوذ هذه الأسرة (٢) . وعلاوة على ذلك فإن إتهامات مالكولم لم تستند على أسس قاطعة . فأسرح غردون بممارسة طلب مالكولم بإسم الصالح العام وكان هذا سبباً في أن أظهر هذا الضابط البحرى رغبته في الإستقالة من منصبه منذ شهر مارس سنة ١٨٧٨ .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لترضى عن إستقالة مندوبها في البحر الأحمر ، فأعلنت أنها تأسف حقيقة لإضطراب الكابتن مالكولم إلى الإستقالة من منصبه ، ووصفته بأنه دمر وظف نشاط ومصنم على القضاء على تجارة الرقيق (٣) ، وذكرت أن إنجلترا كانت تأمل القضاء على يديه على هذه التجارة ، خصوصاً في بلاد تنعamy فيها السلطات عن مراقبتها (٤) .

ولكن غردون لم يكن يرغب في نشاط مالكولم ، وكان يخشى من أن تؤدي

(١) BORELLI, Jules; L'Ethiopie méridionale, Paris, 1890. p. 8.

(٢) المرجع السابق - ص ٩ .

(٣) وزارة الخارجية البريطانية إلى فيفيان في ٢ أبريل سنة ١٨٧٨، F.O. 84/1511.

(٤) الوثيقة السابقة .

هذه المحاولة التي يهتم بها الجميع ، والتي يرغبون في تنفيذها بكثير من النشاط ، إلى عرقلة مجهوداته الصعبة في الأقاليم السودانية ، تلك المجهودات التي كان يبذلها رغم قلة وسائله ، ومستخدمي الحكمة أمام الأعداء . وهو يحسب بحساب العامل الديني عندهم . ولقد اعتقد غردون أن إنجائهما قد فرضت المعاهدة على الخديو ، ثم عادت وفرضت عليه هو الكابتن مالكولم ، كأحد الجواسيس . وأنهم قد أثقلوا عبء ميزانية السودان بمصروفات هذا الموظف ، رغم أنه لم يكن محتاجا إلى خدماته إطلاقاً ، (١) .

وإضطر مالكولم إلى أن يتساهل بعد معارضة غردون الصارمة ، ولكن غردون كان قد أغضب وزارة الخارجية البريطانية ، وأصبحت لندن لا تثق فيه . فكتب وزير الخارجية البريطانية إلى قنصله العام في القاهرة : « إن غردون يتساهل مع تجار الرقيق لأنه لا يشعر أن له من القوة ما يسمح له بمعاملةهم على أنهم من الأعداء » (٢) وكتب القنصل العام البريطاني في القاهرة يقول : « يجب على الخديو وعلى الكولونيل غردون أن يتعملا مسؤولية اتخاذ الإجراءات الناجمة للقضاء على تجارة الرقيق التي لا تزال منتشرة في موانئ سواكن وزيلع وتاجورة » (٣) .

ومنذ هذا الوقت أخذ غردون يعمل على تحييد علاقته بوزارة الخارجية البريطانية ، فشنها حرباً عارياً على تجار الرقيق ، وأقام في البلاد حكماً هو أقرب إلى « حكم الإرهاب » (٤) فصفت له وزارة الخارجية البريطانية لهذا الاتجاه الجديد ،

(١) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨ . F.O. 84/1511.

(٢) وزارة الخارجية البريطانية إلى فيفيان في ٣١ مايو سنة ١٨٧٨ . F.O. 84/1511.

(٣) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٩ يونيو سنة ١٨٧٨ . F.O. 84/1511.

(٤) خطاب غردون في ٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ - انظر - HILL, G.B : Colonel Gordon in Central Africa, p. 319.

وكلفت القائم بأعمال قنصليتها العامة في القاهرة، في يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٧١
و بأن يعرب للخديو عن الرضاء الذي قابلت به حكومة صاحبة الجلالة معرفتها
بأعمال غردون النشطة ضد تجارة الرقيق، (١) .

(٣) غردون والصومال :

كان تعيين غردون ، وعمو مسيحي وأجنبي ، في منصب الحاكم العام للأقاليم
الأفريقية المتحدة مع مصر ، خطأ من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الحكومة
الخديوية في ذلك الوقت .

ذلك أن الأهالي كانوا يعتزون بإسلامهم ، ولا يعترفون لغير المسلم بتولى إدارة
شؤونهم ، وبخاصة إذا كان هذا المسيحي أجنبي ، ولا يتكلم لغة البلاد ، ولا يحس
بمشاعر الأتالي ، ويعرف حياتهم ومطالبهم .

عينت الحكومة الخديوية غردون بمرتب سنوى قدره ٦٠٠٠ جنيه إسترليني
وجعلته مطلق التصرف في الشؤون السودانية . ثم عادت بعد عشرة أيام وألحقت
بهذه الإدارة العامة جهات بربرة وزيلع وتاجورة والحكومة العامة في هرر .
وأبقت الحكومة الخديوية على محمد رؤوف باشا حاكماً عاماً على هرر ؛ وأبى بكر
باشا محافظاً على زيلع ، ورضوان باشا قائداً لبربرة . ولكنهم وضعتهم جميعاً تحت
إدارة غردون في الخرطوم . وأصبح عليهم أن يخبروه في كل الأمور التي تتعلق
بهذه الجهات .

وزاد عدم الرضاء بين الأفريقيين حينما أخذ غردون يتصرف وكأنه الحاكم
المطلق، غير معترف بمركز الخديو، بل وكأنه نائب للتاج البريطانى في هذه الأقاليم.
وكان غردون لا يحترم المصريين ولا يثق بهم ، وكثيراً ما أظهر إحتقاره لهم .

وكان على العكس من ذلك يعلن إعجابه بالأفريقيين ، رغم أنهم كانوا لا يعترفون بولايته عليهم من الناحية الشرعية .

وأخذ غردون فى التخلص من المصريين وإحلال السودانيين محلهم فى الوظائف، دون تقدير لدرجة تطورهم وكفاءتهم للقيام بأعمال الإدارة ، ثم عمل على عزلهم مرة أخرى وعين المصريين بدلا عنهم ، خلقا للتنافس بين أبناء الأقاليم المختلفة لهذه الامبراطورية، وتفكيكا لأوصالها، وإدخالاً للصالح الشخصية فى أروقة الادارة . وكان هذا التغيير السياسى يعود قبل كل شىء إلى طبيعة غردون وأخلاقه. التى تظهر بوضوح من أوامره التى كان يصدرها متتابعة متضاربة مع بعضها البعض .

وطبق غردون هذه السياسة على بلاد الصومال . فرغم نجاح رؤوف باشا فى هذه المناطق نجد أن غردون يفكر فى وضع أحد الأوربيين فى مكانه ، وربما كان ذلك لاعطاء ضمانات لوزارة الخارجية البريطانية وجمعية محاربة تجارة الرقيق، فاقترح هذا المنصب على السير صامويل بيكر ، وحينما رفضه قام بعرضه على المستكشف برتون Burton الذى كان قنصلا لانجلترا فى ترينستا فى هذا الوقت. ثم نجد أن غردون يقرر فى شهر أبريل سنة ١٨٧٨ ذهابه إلى شرق إفريقيا ، وأبلغ رؤوف باشا أمر فصله من إدارة ذلك الاقليم قبل أن يصل إلى هناك . وكتب إلى قمر عابدين ذاكراً أنه قد إستتسب رفت رؤوف باشا من هرر ، وأنه قد عين رضوان باشا مديراً عاماً على هرر والسواحل، وعين أحمد رامى وكيله فى هرر، كما عين « يوسف بن الأمير أحمد » مديراً على مديرية هرر .

وكان رؤوف يشغل وظيفة الحاكم العام « حكامدار » فى هرر ، وهى نفس الوظيفة التى شغلها غردون بالنسبة للأقاليم السودانية . فعمل غردون على تغيير اسم هذه الوظيفة المتعلقة ببلاد الصومال إلى مدير عام ، تسهيلا للإدماج، وإظهاراً لسلطته المركزية من الخراطوم . ولكن هذه السياسة « المركزية » فى الحكم ، كانت

تخفى وراءها شيئاً آخر ، وهو العلاقات بين غردون رؤوف . وكان غردون قد إمتدح رؤوف باشا ونوه بكفاءته في الوقت الذي خدما فيه سوياً في مديرية خط الاستواء ، ولكنه لم يرض عن زيادة نفوذ ذلك الحاكم المصرى ، ولا عن حب الأهالى له .

ولقد إضطربت أمور هرر بعد فصل رؤوف باشا عنها ، فأعلنت بعض القبائل عصيانها . وحينما طلبت سلطات هرر بعض الامدادات ، أجاب غردون بأن الجنود الموجودين هناك يزيدون عن ثلاثة آلاف نفر ، وأنه لا يرى ضرورة إرسال جنود آخرين . بل لقد رأى غردون في ذلك الوقت تغيير الضباط والقيادة المصرية في هرر ، بضباط وأركان حرب من الأمريكين فقال : « إن الأوفق تعيين (جرافس بك) الأمريكانى ومعه كام ضابط من الأمريكان ليكون مديراً لهرر ، وهو يسير أشغالها وضبطها بالعساكر الموجودين ، (١) . ولكن وزارة الحربية المصرية كانت قد إستغلت في ذلك الوقت عن خدمات جميع الضباط الأمريكين ، ولم يبق منهم إلا الجنرال أستون ، رئيس أركان الحرب العامة ، وعجزت عن تحقيق رغبة غردون . ولكنها إضطرت إلى إرسال إحدى سفنها الحربية إلى بلاد الصومال للتحقيق فيما وقع ، وسيجرى إنخبار الأمورين في ذاك الطرف إستنسباً لسعادتكم عدم لزوم إرسال عساكر زيادة على الموجود هناك كما أوضحتهم ، بحيث إذا كان يحصل هناك شيء فالمسئولية بالضرورة لا تكون عائدة على هذا الطرف ، (٢) . وهكذا حملت حكومة القاهرة غردون مسئولية إصراره على تغيير الإدارة ، وإصراره في نفس الوقت على رفض إرسال الامداد إلى هذه المناطق التى إضطربت نتيجة لاتصاله بها .

(١) وثيقة ١٤٨ س ٣٢٤ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

(٢) الوثيقة السابقة - الرد على غردون .

ولم يمتنع على ذلك وقت طويل حتى طالب غردون مصر بفصل رضوان باشا وأبو بكر باشا ومنعهم من البقاء في بربرة وزيلع ، بدعوى أهمية ذلك ، وأشار بإبعاد الأول إلى مصر ، والثاني إلى الحديدة (١) .

وكان غردون يرى أن بربرة لا تبشر بمستقبل زاهر ، طالما بقيت عدن تحتل ذلك المركز الممتاز عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . وإستكثر أن تقوم الدولة المصرية بصرف مبلغ ٦٠ ألف جنيه على المنشآت العمرانية فيها . وأخذ يشكو من مصاريف صيانة الباخرتين فيها ، ومصاريف الحامية التي إقتصر عددها على ستة سریات فقط . فأوصى بانقاص هذه الحامية إلى ٢٥ رجلا وإبدال السفينتين الحريبتين ببخرة صغيرة .

ولكنه إضطّر إلى الاعتراف بأهمية زيلع ، رغم أنه قد أوصى كذلك بانقاص العرية الموجودة فيها إلى النصف وكانت إيرادات زيلع تزيد على ٢٠٠ ر ٤ جنيه سنويا ولا تبلغ مصروفاتها إلا ٣٦٠٠ ر ٣ جنيه .

وإضطّر غردون كذلك إلى الاعتراف بأهمية إقليم هرر ، وذكر أنه سيصبح من أهم الأقاليم السودانية ، خصوصا وإذا مهد الطريق الموصل إليها من زيلع . ووجد أن حاميتها التي تقرب من ثلاثة آلاف جندي تكفي للمحافظة على الأمن والنظام فيها . وكانت إيرادات هذا الإقليم تبلغ ١٧٥٠٠ ر ١٧ جنيه ومصروفاته ١٣٠٠٠ ر ١٣ جنيه ، بزيادة قدرها ٥٠٠ ر ٤ جنيه للخزانة العامة (٢) .

حقيقة أن غردون قد لاحظ إستغلال السلطات البريطانية في عدن لموارد الصومال الإقتصادية منذ بداية إدارته في سنة ١٨٧٧ . فمكتب إلى القاهرة شارحا

(١) برقية غرهون في ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ أنظر رقم ١٤٩ - ص ٣٢٦ من

الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

(٢) تقرير غردون يوليو ١٨٧٧ وثيقة رقم ١٤٥ ص ٢١٨ في المرجع السابق .

أن صادرات بربرة إلى عدن تبلغ من الأغنام والمواشى ٦٠.٠٠٠ من الضان و ١٠.٠٠٠ بقرة سنويا . فاذا وافقت السلطات البريطانية على تخصيص ثلاثة قروش على كل رأس ضأن و ٢٥ قرشا على كل بقرة ، لتحصل على ٤٣٠٠ جنيه ضريبة سنوية ، وبخاذه أن دخل ميناء بربرة في ذلك الوقت لم يزد على ٢٠٠ جنيه سنويا ورأى غردون ألا فائده تعود من الإحتفاظ ببلهار كميناء ثان للتصدير ، مادامت المسألة ليست إلا خدمة للأجانب . وكان تجار عدن نفسها لا يمانعون في إقفال ميناء بلهار مادامت بربرة مفتوحة أمامهم . ولكن الفرصة لم تكن سائحة للقيام بهذا التغيير ، إذ أن مصر كانت تستعد لمفاوضاتها مع انجلترا بشأن الإعراف بوحدة الأقاليم الصومالية معها .

وأعاد غردون الكرة من جديد في عام ١٨٧٨ وشرح أن الحكومة لا تستفيد شيئا من بربرة ، مادامت معظم حركة التصدير فيها في أيدي رعايا الدولة البريطانية ، ومادامت الحكومة المصرية لا تفرض على هذه البضائع أية رسوم . وطالب باتخاذ قرار ينص على فرض رسوم جمركية على المواشى والبضائع في هذا الميناء ، وأعرب عن اعتقاده بأن القنصل الانجليزي سيوافق على فرض الرسوم إذا ما فوُتخ في هذا الأمر . ولكن الحكومة المصرية كانت قد إرتبطت بمعاملة سبتمبر سنة ١٨٧٧ مع انجلترا ، وقبلت فيها عدم أخذ رسوم جمركية على البضائع في بربرة . فلم تر سببا كافيا لنقض هذه الاتفاقية ، ولا لمفاتحة انجلترا في تعديلها ، خصوصا وأن الدولة العثمانية كانت مترددة في التصديق عليها ، وكانت إنجلترا متشعبة بشروطها ، وبتنفيذ مصر لالتزاماتها فيها . ولكن الحكومة المصرية تركت لغردون حرية التباحث مع القنصل البريطاني في هذا الشأن بصفته الشخصية ، لا بصفته ممثلا للحكومة القاهرة ، أملا في الحصول على موافقته لفرض الرسوم المذكورة . ولم تصل هذه المحاولة بطبيعة الحال الى نتيجة إيجابية في صالح مصر ، إذ أن انجلترا كانت قد

رسمت ، بصفتها دولة توسعية وإستعمارية ، أمر إستخدامها مصر مخلبا للقط ، وممهدا للطريق لكي تحصل على مستعمرات جديدة فى إفريقيا ، دون أن تدفع لذلك أى ثمن .

(٤) غردون وإدارة السودان :-

إتصلت إدارة غردون بالصومال ، عن طريق إدارته للأقاليم السودانية، تلك الاقاليم التى تحملت العبء الأكبر من نتائج خضوعها .أثل لهذه الشخصية المتقلبة غير المستقرة . ووصلت هذه النتائج إلى الصومال بعد أن إستفحل الداء فى السودان وادى النيل نفسه .

ولم تكن محاولة غردون تعيين أحد الأوربيين على رأس إداره بلاد الصومال إلا إكلاما بدأه فى الأقاليم السودانية ، فوجد فى عهدة الألمانى ادوارد شنتزر Edward Schnitzer المعروف باسم أمين بك فى مديرية خط الاستواء ، والإيطالى رومولوجيسى فى بحر الغزال ، وإيطالى آخر هو مساداليا فى دارفور ، والألمانى جيجلر Giegler فى الخرطوم كمفتش عام للتغراف ، والنمساوى سلاتين Rubolph Slatin يصل إلى منصب حاكم دارفور وله من العمر ٢٥ عاما ، وفرانك لبتون Frank Lupton الضباط فى البحرية التجارية البريطانية فى حكومة بحر الغزال بعد ذلك . ولم يخف غردون نيته فى تعيين الأوربيين فى مناصب وكلاء المديريات ، بدعوى العمل على منع مرور قوافل العبيد . بيد أن تعيين الأوربيين فى تلك المناصب كان من الأسباب التى أسخطت الشعب ، والتى إنتهت بالآزمة وبالثورة . فكثيراً ما كانوا يصدرون الأوامر التى تتضارب مع العرف والتقاليد، مما كان سبباً رئيسياً فى إثارة الأهالى .

ولقد أدت إدارة غردون إلى وقوع كارثة فى غرب السودان وأقاليم بحر الغزال نتيجة لتلك السياسة التى إتخذها ضد سليمان الزبير ، والحرب العوان التى شنها على

أهل ذلك الإقليم ، بدعوى العمل على إطاعة أوامر الحكومة ، وضروريات أمن الدولة والمحافظة على سلامتها وكان الزبير قد ترك غند سفره إلى القاهرة لإبنة سليمان لمكى يحل محله ويصبح مسؤولا عن بحر الغزال وشكا ، أما حكومة دارفور فكانت مسندة إلى حسن باشا حلى . ولكن السلطان هارون بدأ فى خلق المشكلات فى تلك المديرية الأخيرة ، وإلتجأ على رأس عصاباتة المسلحة إلى منطقة جبال مرة ، وهى منطقة جبلية وعرة . فاضطر حسن باشا حلى إلى أن يرسل حملتين عسكريتين ، الواحدة تلو الأخرى ، ضد هذا الثأر . ورغم هذا الموقف فإن غردون قد أصدر بانقاص عدد رجال حامية دارفور ، وظلت سرعة إرسال عدد من المشاة والفرسان منها إلى كردفان والخرطوم . وحين رفض حسن باشا تنفيذ هذا الأمر ، وصفه غردون بالجنون ، وذهب بنفسه إلى دارفور للإشراف على تنفيذ هذا الأمر ، وأصر عليه ، بدعوى الإقتصاد فى النفقات والمصاريف . ثم حاول غردون منذ شهر أبريل سنة ١٨٧٩ أن يضع مساداليا الإيطالى ، الذى كان مأمور على دارا ، فى جنوب دارفور ، فى مكان حسن باشا حلى . ولكن ما أن أقام هذا الإيطالى بمهام منصبه حتى طلب القيام بإجازته السنوية . ورغما عن أن سلاتين قد نصحه بعدم القيام بهذه الرحلة للخارج ، خاصة وأن هارون لم يكن قد خضع للحكومة بعد ، فإن مساداليا قد أكد أنه ليس هناك أى خطر ، وأن جنود الحامية كانوا كافيين تماما للقضاء على كل المصاعب الصغيره المحلية .

أما فى بحر الغزال فقد تنافست قبيلتان كبيرتان على السلطة منذ سفر الزبير رحمت ، وهما الجعليون ، قبيلة الزبير وتحت رئاسة إبنة سليمان ، والمدنقلاوية تحت رئاسة إدريس أبتى ، أحد ساعدى الزبير القداماء . وكان سليمان قد انسحب على رأس قواته ، وبعد سفر والده ، إلى شكا ، بين بحر الغزال ودارفور: فخشيت الأوساط الحكومية من أن تتحالف قوات سليمان الزبير مع قوات السلطان

هارون ضدها ، خاسمة وأن إدريس أبتر كان قد نجح في أن يوغل - درغردون على سليمان بن الزبير ، وأن يوشى به كرئيس عصابات له نيات إستقلالية. فعمد غردون الى ابراهيم فوزى بتأكيد سلطة الحكومة على هذه المنطقة ، ورفع كل سلطة لسليمان عن إقليم بحر الغزال . وأرسل سليمان ، وهو لا يزال في شك على رأس أربعة آلاف من رجاله ، يطلب العفو والأمان من غردون الذي لم يستمع إليه ، وعين سعيد بك حسن مديراً على شكا ، وأصدر أمره إلى سليمان بالرجوع إلى دياره الأصلية. وكان هذا إمعان في الاحتقار لابن سيد البلاد الذي كان مؤيداً بقبيلته ورجاله المسلحين. وعلى أى حال فإن سليمان قد نفذ الأمر ، مما جعل غردون يعود ويعينه في منصب مدير بحر الغزال ، ويطلب منحه لقب بك .

وفي ديم الزبير ، عاصمة بحر الغزال ، وجد سليمان عدوه وخصمه إدريس أبتر ، ووجد إبراهيم فوزى قائد الحامية . فطالب من إدريس أبتر تقديم حسابات الخزانة ، وأبلغ إبراهيم فوزى من ناحيته أن إدريس أبتر رجل شرير خيّر ، ودساس شهير ، ورغم ذلك فإن غردون قد طلب إلى إبراهيم فوزى أن يسمح لإدريس بالعود إلى بلاده ، وذلك بعد أن تشفع له فردريك بروست Frederick Prosset التنصل الألماني . وفضل إبراهيم فوزى أن يطلب من غردون أن يعفيه من الخدمة في هذه المديرية ، فعينه غردون في مديرية خط الاستواء ، وعاد إلى وضع إدريس على رأس مديرية بحر الغزال . كان هذا العزل الجديد لسليمان دون أى سبب ، فهو الدافع الرئيسى لكي يعلن أنه لن يخضع لتنفيذ هذا الأمر ، إلا إذا أجبرته القوة على ذلك . وكان والده قد كتب له من مصر موجهاً إياه إلى طرد إدريس أبتر ورجاله ، ومواصلة العلاقات الطيبة مع الحكومة ، والعمل على تنفيذ أوامرها . ولكن غردون فسر ذلك على أنه عصيان ، وجمع مجلساً عسكرياً ، وحكم بالإعدام على الزبير ، وعلى ابن الزبير ، بدعوى

الخيانة العظمى ، كما أنه سجن أقرباء الزبير المقيمين في الخرطوم ، وسادراً ملاكهم وأموالهم وتجارتهم .

ثم بحث غردون عن رجل نشيط لقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد سليمان ، فأوصاه المستكشف الألماني جونكر Junker باختيار جيسى الايطالى . ونرى أن تعيين هذا الايطالى لقيادة حملة بحر الغزال قد تقرر في نفس الوقت الذى عين فيه غردون الألماني أمين بك حاكماً على مديرية خط الاستواء . ولم يكن جيسى الذى يمتاز بكثرة نشاطه في حقيقة الأمر إلا مغامراً من المغامرين الأوربيين في إفريقية ، فترك الخرطوم مع يوسف الشلالى ، ونظم قوة من سبعة آلاف جندي ، ثم احتل دديم الزبير ، في أول مايو سنة ١٨٧٩ ، مما اضطر سليمان إلى الفرار إلى دارا . وأخيراً تمكن جيسى من أسر سليمان ، ثم إعدامه في يوم ١٥ من يوليو ، أما بقية أعوانه فانه قد أحضرهم إلى دارفور ، حيث قام مساداليا بشنقهم في مكان السوق ، دون أى محاكمة ، (١) هذا عدا رابع الذى هاجر غرباً ، وتمكن من أن ينشئ امبراطورية الباجرى في منطقة تشاد .

وكانت حكومة الخرطوم قد حرمت في أثناء العمليات الحربية ضد سليمان كل تجارة في الأسلحة النارية والذخائر في المنطقة الواقعة الى الجنوب من طريق القوافل المار من الأبيض إلى دارا . وكان هذا سبباً في زيادة تهريب الأسلحة عن طريق الجلالة ، أو التجار المحليين . فأصدر غردون أمره إلى شيوخ القبائل بالقاء القبض على كل الجلالة الموجودين في أراضيهم . ولقد إنتقد سلاتين هذا الاجراء قائلاً : إن طرد الجلالة بشكل تعسفى وقاسى هو موضوع نقد ... كان الجلالة المطرودين من مراكز الجنوب ينتسبون إلى أهالى كردفان ووادي النيل ... وسيؤثر هذا الأمر

(١) أنظر SABRY, M; Le Soudan Egyptien. 1821-1898. pp. 59 - 65.

على احترام الأهالى لغردون باشا ، :نصوصا بين سكان وادى النيل ، (١).

ولقد خسرت الحكومة فى أثناء هذه الحملة خسارة كبيرة فى الرجال والأسلحة والذخائر ، وعلى العكس من ذلك نجد أن قبائل الجنوب التى كانت قبل وبعد إستسلام سليمان قد حصلت على غنائم كبيرة من البازنجرو من الأسلحة . قد زادت ثروتها وأصبحت بعد ذلك فى مركز يساعد على استمرار إزدياد قوتها ، وعلى تهديد سلطة الحكومة .



وسحبت الحكومة الخديوية غردون من السودان فى شهر يونيو سنة ١٨٧٩ ، ولسكن الوقت كان متأخراً ، وكان غردون قد وجد البلاد فى أمن ورفاهية وتركها وهى على أبواب الثورة . ولقد قلب نشاطه البلاد رأساً على عقب ، وكان قد حاول إستئصال جذور تجارة الرقيق وهاجم نظام الرق ، ولكن الرق كان نظاماً ثابتاً فى البلاد ، ولم يفعل غردون سوى قلقة أسس النظام الاجتياعى . (٢)

وقسمت الحكومة الخديوية الأقاليم الأفريقية المتحدة معها إلى ثلاث وحدات وأنشأت فى كل منها حكومة قائمة بذاتها تحت إداره حاكم عام . الأولى فى السودان وعاصمتها الخرطوم ، وعهدت بتصريف أمورها إلى محمد رؤوف باشا ، والثانية تشمل سواحل البحر الأحمر ومحافظة سواكن ومصوع ، أى الأراضى الواقعة إلى الشمال من بوغاز باب المندب ، وعاصمتها مصوع ، والثالثة فى هرر ، وتشتمل على محافظات بربره وزيلع وتاجوره ، وعهدت بإدراتها إلى محمد نادى باشا ، الذى أصبح حاكماً عاماً فى مدينة هرر .

(١) SLATIN Pacha; *Fer et feu au Soudan*. Le Caire 1898 pp.29-30

(٢) CHURCHILL, W. S., *The River War*. 3^d Ed. London, 1949.p.17

وتدخلت وزارة الخارجية البريطانية ، وقام السير إدوارد مالت ، القنصل العام البريطاني في القاهرة وطلبت من الخديو أن يصدر أوامر مشددة وصادمة بشأن تجارة الرقيق قبل تعيين أيأ كان لمنصب الحاكم العام . (١)

وتوالى في هذه الفترة محاولات الدول الأجنبية للتدخل في شئون هذه الدولة الإفريقية . فوَقعت أول مناقشة بين الحكومة العامة لسواحل البحر الأحمر وإيطاليا بشأن عصب . وكانت شركة روباتينو قد إشتريت أراضي عصب من بعض شيوخ العرب الرحل في عام ١٨٦٩ ونجحت في إقناع الحكومة الإيطالية بشراء هذه الأراضي منها . فأرسلت الحكومة الإيطالية القبول كارلو دي أمازيجا Carlo de Amazega في سنة ١٨٧٩ مع سايتو لاستكمال شراء تلك الأراضي ولإقامة محطة تجارية . وأبرم الإيطاليون العقود مع الشيوخ المحليين ، وبدأوا في العمل . وكانت مصر قد رفضت التنازل عن حقوقها الإقليمية الشرعية ، فبدأت مناقشة صماء وعير مجديه بين روما والقاهرة ، زادت من حدتها بعض الحوادث المحلية مثل مقتل بعثة جيوليتي ، ووضع رهينة تحت الحماية الإيطالية . ونجد أن إنجلترا قد امتنعت بحذر في خلال ذلك عن أن تعترف إلا بالسيادة العثمانية على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر ، وواصلت هذا الموقف الى عام ١٨٨٢ حين قامت هي نفسها باحتلال مصر .

ولم تكن إيطاليا هي الدولة الوحيدة التي طمعت في التوسع على حساب هذه الأقاليم المصرية الإفريقية ، إذ أن الاحباش والانجليز والفرنسيين كانوا يرغبون كذلك في الحصول على أي أجزاء منها .

فنجد أن البارون فون دن بريكن اللقائم بأعمال السفارة الألمانية في لندن يسأل اللورد سالسبري في شهر أغسطس سنة ١٨٧٩ عن دأمانى الاحباش . وذكر

(١) السير إدوارد مالت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٠ .

له أن منليك ملك شوا ، ويوحنا الرابع ملك الامهرا ، كناية البان بأقرب الموانى الى الاراضى الحبشية ، حتى يكون لبلادهما مخرج بحرية وتجارية على البحر الأحمر وخليج عدن ، فكان الأول يطالب بزيلا أو تاجورة والثانى يطالب بمصوع أو زولا . ولكن انجلترا كانت مصممة على إبعاد الدول المنافسة عن هذه المناطق ، وأظهرت احترامها للعاهدات القائمة . فرفض اللورد سبالسبرى أى تدخل فى الاراضى المصرية ، وأعلن أن مناطق الساحل خاضعة للسيادة العثمانية ، ثم أخذتها الادارة المصرية نظير تضحيات كبيرة ، وتعتبر أقسامها وأجزائها لاتنفصل عن بقية اجزائها ، ويعترف الباب العالي بهذا الوضع ، كما أن مصر قد أقامت بها سلطة فعلية . (١)

ولقد حاول بعض الإنجليز أن ينصحوا مصر بإخلاء شرق السودان وهرر وبلاد الصومال ، مستندين فى ذلك إلى أن عداة الاحباش كان متواصلا ، وأن هذا العداة يكلف مصر الكثير . وفى ذلك الوقت كانت المراتبة المالية الثنائية (الإنجليزية الفرنسية) هى المتصرفة فى كل شئون الميزانية المصرية ، وكان السير أوكلاند كلفن ، المراقب العام للإنجليزى ، هو صاحب الفكرة الخاصة بنصيحة مصر بالتخلي عن جزء من مديرياتها البعيدة عنها والمجاورة للحبشة ، علاوة على هرر وموانى البحر الأحمر .

ولكن أطماع الدول الأجنبية فى الاراضى المصرية ، وإهتمام انجلترا بتموين عدن من بلاد الصومال ، أجبرت هذه الدولة الأخيرة على رفض مشروع مراقبها المالى فى مصر . فرغم تقدير حكومة لندن لقلق كلفن من «المصروفات التى تبتلع الموارد المصرية» ، فإنها كانت تشك فى أن انسحاب السلطات المصرية من هرر ، ومن بعض الأقسام الواقعة إلى الجنوب من مصوع ، ستكون علاجا له قيمته ، خصوصا

(١) أنظر. 116. q, 1947 SABRY, M.; Le Soudan Egyptien Le Caire.

وقد كان من المتوقع أن يتقدم الاحباش كلما انسحب المصريون ، بشكل يجعل الدولتين متجاورتين دائماً (١). أما القسم الثاني من اقتراح كلفن الخاص ، بإمكانية تخلي مصر عن زيلع وتاجورة وبربرة وبلهار ، فإنه لم يلق قبولا لدى القنصل العام البريطاني في مصر. فذكر أن هذه الفكرة تتعارض مع مصلحة حكومة جلالة الملكة ، إذ أنه لم يكن من المتوقع أن يقوم الاحباش أو رجال القبائل الوطنية بحكمها حكما لائقا ، إذا ما وقعت في أيديهم . أما إذا قيام الإيطاليون أو الفرنسيون بالاستيلاء عليها ، وهو ما كان أكثر توقعا ، فإن عدن سوف تفقد مركزها الممتاز في هذه المنطقة (٢) .

ووجدت وزارة الخارجية البريطانية — من ناحيتها — أن اقتراحات كلفن تتعارض تعارضا تاما مع نصوص اتفاقية سواحل الصومال ، التي كانت تتعلق عليها أكبر الأهمية . واضطر وزير الخارجية البريطانية الى أن يشرح سياسة دولته في هذه المسألة قائلا : « إن مصالح هذه البلاد مرتبطة الى درجة كبيرة بالمحافظة على سلطة مصر في كل مكان هي موجودة فيه ، ومعترف بها في هذه الاتفاقية وفي فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٧٢ ، هذا بالإضافة الى أن حكومة صاحبة الجلالة تعتقد أن إخلاء هذه المناطق سيسبب اضرار تعقيدات تكلفها أكثر بكثير من تلك المصروفات التي يشكو منها السير كلفن (٢) » .

ولقد ازداد هذا الموقف الانجليزي ، الذي تلخص في عدم الاعتراف إلا

(١) السير إدوارد مالت الى وزارة الخارجية البريطانية في ٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٠
FO.78/3193.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) وزارة الخارجية البريطانية الى السير إدوارد مالت في ٢٠ من ديسمبر ١٨٨٠
F,78/3192

بالسلطة المصرية في البحر الاحمر وبلاد الصومال ، قوة على مر الزمن . فنجد أن انجلترا تعين الميجر هنتر في أول مارس سنة ١٨٨١ وكيلا قنصليا لساحل الصومال ، من تاجورة حتى راس حافون . وفي شهر نوفمبر من نفس السنة قام الكابتن سييلي Sealy ، المقيم البريطاني المساعد في عدن ، بزيارة زيلع وساحل الصومال ، ثم كتب الى حكومته تقارير عن أهمية هذه المنطقة ، من الدولة الافريقية . كما أن الكابتن مالكولم ، الذي كان مكلفا بالإشراف على منع تجارة الرقيق في البحر الاحمر ، واصل من ناحيته ، وبعد اعتزاله هذا المنصب ، كتابة التقارير لحكومة لندن عن هذه المسألة وكان يخشى من أن تقوم فرنسا بإنشاء امبراطورية إفريقية ، خصوصا بعد استيلائها على تونس ؛ فطالب حكومته بأن تبذل قصارى جهدها لكي تمنع فرنسا من التوسع في مصر ، أو ملحقاتها ، وبخاصة أن السودان كان « بعيداً كل البعد عن أن يكون مخلصاً في ولائه ، ولم يكن ينقصه إلا القليل لكي يهتز ويقوم بشورة عامة ، ومن ناحية أخرى فإن الحبشة كانت معادية . ولذلك فإن مالكولم قد نصح حكومته بالتخفيف من الإجراءات المتخذة للقضاء على تجارة الرقيق ، حتى تمنع كل سبب الاثارة وللاضطراب ، وحتى تحرم فرنسا من كل ذريعة للتدخل . حقيقة أنه كان من الواجب القضاء على تجارة الرقيق « لكن على أساس ألا تنسى انجلترا أنها مسألة عويصة ، وأن على انجلترا أن توفر على مصر إتخاذ تدابير جافة ، خصوصا مع الحالة العامة الموجودة لدى الأهالي ونصح مالكولم حكومته بأن تكتفي بمجهوداتها الوقائية في البحر ، وأن تحاول - عن طريق قنصلياتها وقنصليات الدول الصديقة - أن تقوى المركز الأدبي والتجاري لمصر ، وأن تبذل ما في وسعها لكي تصل إلى مصالحة مع الحبشة (١) .

ولكن انجلترا لم تستمع لهذه النصائح ، إلا في الفترة الواقعة قبل احتلالها لمصر .

(١) أنظر تقرير الكابتن مالكولم إلى اللورد نورثبوك في ٥ من نوفمبر سنة ١٨٨١ م.
SABRY, M ; Le Soudan Egyptien, 1824 - 1890. Le Caire 1947, pp. 117, - 118.

الباب السابع

بداية النشاط الإيطالي حول عصب

الفصل العاشر

الإيطاليون وعصب ١٨٧٩ - ١٨٨٠

في الوقت الذي سعت فيه مصر إلى تأكيد سلطتها على سواحل البحر الأحمر ، وتكوين كتلة موحدة في شمال شرق إفريقيا ، حاول منليك ، ملك شوا ، الدخول في علاقات مع إيطاليا وأرسل أبا ميخائيل في عام ١٧٨٢ إلى روما . وإنتهزت الحكومة الإيطالية هذه الفرصة ، وردت عليها بإرسال بعثة أخرى نظمتها الجمعية الجغرافية في عام ١٨٧٦ ووضعها تحت رئاسة الماركيز أوراكيو أنتينوري Arazzo Antinori (١) الذي كان قد إرتحل في انحاء شرق إفريقيا القريبة من البحر الأحمر . وكان هذا يدل على اهتمام إيطاليا بشرق إفريقيا ، وبسواحل شرق إفريقيا .

(١) بعثة كارلودي أمبراجا :

رغم سكوت الحكومة الإيطالية لفترة من الزمن عن الجدل مع حكومة مصر ، نتيجة لإحتجاجات القاهرة الشديدة ، وإصرار الحكومة الخديوية على تبعية كل سواحل البحر الأحمر الممتدة حتى رأس حافون لها ، فإن إيطاليا لم تنس مشروعاتها في البحر الأحمر وفي عصب ، وخشى ساينتو من النتائج التي ستترتب على عقد الاتفاقية المصرية الإنجليزية سنة ١٨٧٧ وهي التي إعترفت بسلطة مصر تحت السيادة العثمانية على كل الساحل الغربي للبحر الأحمر ، فذشر كتاباً عن عصب Assab ei suoi critici يشرح فيه الدور الذي لعبه في هذا المسألة ، ويؤكد

المزايا التي ستعود على إيطاليا من إحياء هذا المشروع . أما إنجلترا فأنها كانت قد عقدت هذه الإتفاقية مع مصر منعا لأي دولة أجنبية من الإقامة على سواحل البحر الأحمر ، ومعارضة سلطة عدن بالتالي ، إذا ما تأزم الأمر . وكانت إنجلترا تخشى من أن تقوم فرنسا أو إيطاليا أو غيرها بإنشاء محطات بحرية في طريق الملاحة الجديد بين الشرق والغرب بعد إفتتاح قناة السويس . ولقد عبر اللورد سالسبرى عن ذلك بصراحة في شهر يناير سنة ١٨٧٩ حين قال أن إنجلترا لن تمانع في إقامة مؤسسة تجارية ، ولكن على شرط ألا يكون لها أي لون سياسى ، إذ أن البحر الأحمر هو شريان الإمبراطورية البريطانية الحيوى (١) .

وإستندت شركة روباتينو إلى رجال الأعمال الإيطاليين الذين لم يقبلوا وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ، ورفضوا الإعتراف بحقوق مصر ، ولفتت نظر وزارة الخارجية الإيطالية في ٣ و ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (٢) إلى أهمية إنشاء محطة بحرية في عصب بالنسبة للتجارة الإيطالية . وطالبت الشركة الحكومة الإيطالية بأن تتبنى الفكرة كمشروع قومى . ووافق وزير الخارجية الإيطالية وكلف كارلوى أميزاجا Carlo de Amezaga قبودان الباخرة الحربية رايدو Rapido بزيارة عصب وموانئ البحر الأحمر الأخرى ، وكتابة تقرير تفصيلى عن إمكانياتها .

ولقد شرح دى أميزاجا أهمية ثروة شرق إفريقيا بشكل عام ، والحاجة بشكل خاص ، وذكر أن عدن تسيطر على كل تجارة السواحل الجنوبية للبحر

(١) SABRY, M. ; Le Soudan Egyptien. p. 133.

(٢) A I. 1/1. fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab - Spedizione " de Amezaga " 1879) .

الأحمر وخليج عدن ، رغم وقوعها على ساحل آسيا ، وأن تاجورة وزيلع وبربرة كانت تعمل على تصدير المواد الخام الآتية من داخل القارة ، وعلى إستيراد الأدوات والمصنوعات البريطانية إلى شرق إفريقية ، وإلى سواحل هرر ومنها إلى الداخل . لم يخف دى أميزاجا حقه على مركز إنجلترا في عدن ، ومركز المصريين في البحر الأحمر وهرر ، وإعتقد أن المصالح المشتركة لمصر والحبشة وإيطالياستعمل على وصول الإيطاليين إلى الأراضي الإفريقية - في يوم من الأيام - وليكن ذلك في طرابلس مثلاً ، منعاً لتوسع الفرنسيين من تونس شرقاً ، وتمهيداً لتوغل إيطاليا جنوباً ثم شرقاً صوب البحر الأحمر والحبشة .

وأصر دى أميزاجا على أن عصب هي أحسن ميناء يمكنه أن يصبح مركزاً للنفوذ الإيطالي ، والإشراف التجارى ، ويحقق الأمانى الإيطالية . وذكر أن إقليمها القريب من كل من بوغاز باب المندب وعدن وتاجورة وزيلع وبربرة يتمتع بمركز متفوق على كل هذه الموانى ، ويمكنه أن يثبت هذا التفوق إذا ما عملت الحكومة الإيطالية على اعداده جيداً للدور الذى ترغب فى أن تعهد إليه بالقيام به .

ولاقترح دى أميزاجا برنامجاً لإحتلال عصب رسمياً ، يتلخص أولاً فى ترك سفينتين من سفن المدفعية الإيطالية فيها باسم قاعدة البحر الأحمر البحرية ، وثانياً فى تعيين حاكم لعصب ، يقود المحطة البحرية ، مع إعطائه سلطات قنصلية على كل الساحل الإفريقى ، وثالثاً فى إقامة بطارية مدافع ميدان ، وبناء أحد القشلاقات ، وبيت للحاكم ، علاوة على ثلاثة أو أربعة بيوت أخرى للمستعمرين الإيطاليين الأوامل ، الذين سيضطرون للإقامة فى عصب والاشتغال بالتجارة ، ورابعاً فى إرسال حامية تتألف من خمسين من مشاة الأسطول إلى عصب علاوة على بحارة القطعتين الحرييتين ، ويمكن تكوين كل منهما مناصفة من الإيطاليين والقوات

التي يمكن ثجنيدھا من عدن ، وخامساً في إنشاء مرشح للمياه ، يمكنه تنقية أربعة أو خمسة آلاف متر مربع من المياه يومياً .

وأوضح دي أميزاجا بأن تقلاع إحدى الباخرتين مرة كل شهر من عصب ، وتمر على تاجورة وزيلع وبربرة وعدن ، وتحمل البريد والإيطاليين الذين يقيمون في عصب مجاناً في هذه الرحلات . واختتم تقريره السري قائلاً أن دليل الملاحه في المحيط الهندي ، *Sailing Directory of the Indian Ocean* قد ذكر العبارة التالية بشأن أوبوك : « اشترى الفرنسيون هذا المكان من سلطان رهيطه المحلي ، ولمكنهم لم يفعلوا أي شيء أكثر من إقامة كومتين من الأحجار بارتفاع عشرة أقدام عند رأس أوبوك ونهاية الوادي » . ولذلك فإن دي أميزاجا كان يشفق من إهانة السكرامة القومية الإيطالية بشأن عصب في طبعة جديدة من نفس الدليل (١) .

وما أن عاد دي أميزاجا إلى إيطاليا حتى أبدت مجهوداته وإتصالاته بمجودات وإتصالات سايتو وروباتينو ، وحصلوا جميعاً على موافقة وزير البحرية ، الذي أوصى الحكومة باتمام عقد ١٦ مارس سنة ١٨٧٠ مع برهان رهيطه ، وضمان شراء جزيرة الدرمكنية . وقبل هذا الوزير أن يدفع مبلغ ٧٠٠ ريال (٣٥٠٠ ليرة أو ٤٠٠٠ ليرة إيطالية) للإبحار السنوي ، علاوة على ٢٠٠٠ روبية (٢٥٠٠ ليرة إيطالية) لإتمام هذه الصفقة . وكان يرغب في أن يقوم القنصل الإيطالي في عدن بدفع هذه المصروفات ، وإقترح على مجلس الوزراء — من ناحية أخرى — رصد مبلغ ٩٠٠٠ ر ١٠٤ ليرة إيطالية لمشروعات الأشغال العامة في عصب ،

(١) النبودان كارلو دي أميزاجا إلى وزير الخارجية الإيطالية - تقرير سري مكتوب

على ظهر Rapido في ١٩ يونيو سنة ١٨٧٩

A.I 1/1. Fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazione militare di Assab - " Spedizione de Amezaga . " 1879)

والتي ستشارك فيها أكثر من وزاره (١). وقبلت الحكومة الإيطالية هذا الاقتراح سعياً وراء إنشاء قاعده بجزيرة لها في البحر الأحمر ، وكلفت سابيتو ، المبشر المسيحي ، بالحصول على الأراضي اللازمة للمستعمره الإيطالية الأولى في شرق أفريقيا .

وسافر سابيتو على الباخرة الحربية الإيطالية *Esploratore* ، بقيادة كارلو دي أميزاجا ، مع جيا كومي دوريا *Giacomo Doria* المشتغل بعلوم الأحياء ، وأدورادو بكارى *Odorado Baccari* ، ووصل إلى عصب قبل انتهاء فتره العشر سنوات بصفة أيام (٢) . ووقع برهان على عقد جديد في يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ اعترف فيه بأنه إستلم من سابيتو ، ممثل شركة روناتينو ، مبلغ ألف ريال كايجار جزر أم البقر ورأس الرمل والدرمكية لمدة عشر سنوات ، علاوة على مبلغ ألفي روبية ثمنا لبيعه هذه الجزر بصفة نهائية (٣) . وأعلن برهان في هذا العقد — الذي أعده الإيطاليون مقدما — بأنه يتنازل بعد إستلامه هذا المبلغ ، عن كل حقوق ملكيته ، و سيادته ، على جزر أم البقر ورأس الرمل وبمجموعة الدرمكية ، وأن من حق سابيتو أن يرفع عليها العلم الإيطالي . وكان هذا هو أول عقد بين الإيطاليين وبعض الأهالي يذكر لفظي « السيادة » و « العلم » .

وسافر سابيتو في أول يناير سنة ١٨٨٠ إلى عدن على نفس الباخرة الحربية التي حضر عليها من إيطاليا ، وعاونته بمنفيلد رولف *Biennenfield Rolph*

(١) أنظر وزير البحرية والوزير الخارجية في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩. A.1.1/1 Fasc. 2.

(٢) A.I. 1/1 - fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazione militare di Assab. — spedizione de Amezaga. 1879.)

(٣) أنظر العقد — مرفق ٣ بمشروع القانون الخاص بعصب والمصادر في ٤ يونيو سنة ١٨٨٢

A.I. 1/4 fasc 25,

قنصل إيطاليا في هذا الميناء ، على دعوة بعض التجار ورجال الحرف إلى الذهاب إلى عصب ، وإعطائهم شهادات تسمح لهم بفتح متاجر فيها . وعلم المقيم السياسي البريطاني في عدن أن الإيطاليين يحاولون إرسال بعض المواد الحربية إلى عصب بدعوى الدفاع عنها ، فطلب الجنرال فرانسيس لوك إلى كارلو دي أميزاجا الإمتناع عن اتخاذ أى إجراء في هذا الصدد ، إلى أن تصل تعليمات لندن . وحاول المقيم السياسي البريطاني في عدن أن يحافظ على حقوق مصر ، فكتب إلى قائد السفينة الإيطالية : « قد تكون لا تعلم أن ممتلكات الحكومة المصرية تمتد على طول الساحل الإفريقي للبحر الأحمر ، وأنها تحت إدارة غردون باشا المباشرة ، وهو معتمد لدى هذه الإقامة . ولذلك فاني لا أستطيع أن أعترف بأى سلطة سواء على هذه المناطق الخاضعة للحكومة المصرية ، (١) . ولم يقبل المقيم السياسي أن يقوم القائد الإيطالي بنشاطه ابتداء من عدن ، وأن يستخدم هذه القاعدة — باسم الحكومة الإيطالية — في القيام بأعمال تضر بمصالح دولة متحالفة وديا مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية (٢) .

ولكن القائد الإيطالي إحتسب وراء العرف والتقاليد البحرية ، ورفض إستلام المذكرة الإنجليزية، مدعياً بضرورة إبلاغها إياه عن طريق القنصل الإيطالي في عدن . ولكنه ذكر أنه غير ملزم بتحليل آراء السلطات البريطانية ، عما قام به ساينيتو أو ما قد يقوم به في عدن ، بصفتة ممثلاً لشركة روباتينو ، وبخصوص أعماله التجارية (٣) .

(١) اللواء فرانسيس لوك إلى كارلودى أميزاجا في ٣ يناير سنة ١٨٨٠

A. I. 1/2. fasc. 3.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) دي أميزاجا إلى المقيم السياسي في عدن ٤ يناير سنة ١٨٨٠ A.I.1/2. fasc.3.

وتقابل المقيم السياسى فى عدن مع القبودان كاراوى أميزاجا فى يوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ولكن كل منها احتفظ بموقفه . وطالب المقيم السياسى القبودان بتجاشى القيام فى عدن بأى نشاط يتعلق بإقامة مستعمرة فى عصب التى يعتبرها ميناء مصرى ، وأعلن عن رغبته فى إتخاذ موقف محايد ، وإن كان هذا الحياء صعباً خصوصاً وأن سابيتو كان مندوباً حكومياً يسافر على السفينة *Esploratore* ويحظى بحماية قبودانها . وزادت شكوك المقيم السياسى بعد أن رفض كل من القبودان والقنصل الإيطالى إعطاء تأكيد رسمى بأن حكومة روما لا تسعى إلا للإستيلاء على عصب سياسياً ،^(١) ورفض القبودان نفي أو تأكيد شكوك المقيم البريطانى ، وإكتفى بأن أعلن أن سابيتو هو أحد معارفه القدماء ، وأنه قد سمح له بالسفر على سفينته من عصب إلى عدن ، وأنه لا يهتم بما قام به سابيتو أو ماسيقوم به لصالح روبايتو وباسمها^(٢) .

ولكن الحكومة الإيطالية شعرت أنها لن تنجح فى وضع الأسس الأولى لمستعمرتها فى شرق إفريقية إذا ما اصطدمت منذ البداية بالسلطات البريطانية فى عدن ، فاضطرت إلى أن تظهر نوعاً من اللين ، وإلى أن تستخدم ألفاظاً مطاطة ، تسمح لها بتنفيذ جزء من مآربها ، وترك للظروف المقبلة مهمة اتمام ما بدأت . فنجد أن بننفيلد رولف ، القنصل الألمانى لإيطاليا فى عدن ، وقبودان السفينة الإيطالية يعطيان للمقيم السياسى البريطانى فى هذه القاعدة التوكيدات والضمانات التى طلبها : فإذا كانت حكومة عدن تعارض فى شحن المهات والرجال المتعلقين بسابيتو ، والذائبين لعصب — حيث كلفته شركة روبايتو بإقامة منشأة تجارية — بناء على الشك فى أن سابيتو هو مندوب للحكومة الإيطالية ، ومكلف بأن يحتل

(١) المقيم السياسى الى دى اميزاجا - عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠ . A.I.1/2.fasc.3.

(٢) دى اميزاجا الى المقيم السياسى - عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠ . A.I.1/2.fasc.3.

أراضى عصب تحت اشراف قبو دان السفينة Esploratore فان هذا الشك ويتعارض
تماما مع الحقيقة ، ، وأكد للمقيم السياسى أن سايتو لم يكن له بمجاه القبو دان أى
صفة من تلك الصفات التى تشك فيها حكومة عدن ، وأن الحكومة الإيطالية قد
د كلفت دى أميزاجا بحماية إقامة المنشأة التجارية لشركة روباتينو فى عصب ، ولكنها
لم تكلفه أبداً باحتلال هذه الناحية عسكرياً ، ، وطلبنا نتيجة لذلك من حكومة
عدن ألا تعوق أكثر من ذلك العمل التجارى البحت الذى يقوم به أحد الرعايا
الإيطاليين فى أراضى بريطانية ، (١) وقبل اقيم السياسى البريطانى هذا الضمان
والتأكيد ، وسحب معارضته ، وأعلن موافقته على التعاون (٢) .

لم تترك الحكومة الإيطالية عملاءها بدون نقود فى أثناء نشاطهم على مواحل
البحر الأحمر . فسمحت للقبو دان كارلو دى أميزاجا ببرقية فى ٩ مارس سنة ١٨٨٠
أن يستلم ما قيمته ٣٠٠٠٠ فرنك «توضع تحت تصرفه» علاوة على ثلاثة آلاف
ريال . واستلم دى أميزاجا من القنصل الإيطالى فى عدن يوم ١٣ مارس مبلغ
٣٠٠٠٠ ليرة ايطالية ذهباً ، من حساب وزارة البحرية ، ومبلغ ١٣٤٧٠ ليرة
من حساب وزارة الخارجية الإيطالية (٣) . وكان من السهل على البعثة الإيطالية
أن توالى نشاطها فى البحر الأحمر بعد استلامها لهذه المبالغ .

وما أن عاد سايتو الى رهيفة حتى أعد عقداً جديداً تمهيداً لشراء حقوق من
ملاك غير شرعيين . وأعطى لبرهان فى هذا العقد ألقاباً جديدة هى «برهان بن محمد
سلطان رهيفة والسيد المطلق والمالك للأراضى الممتدة حول بلاد عصب» التابعة

(١) دى أميزاجا الى المقيم السياسى . عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ . A.I.1/2.fasc.3.

(٢) المقيم السياسى الى دى أميزاجا . عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ . A I.1/2 fasc.3.

(٣) دى أميزاجا الى وزير الخارجية - عدن فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٠

A.I. 1/2. fasc. 3. fol. 3705.

لإيطاليا — بقوة الحق التقليدي غير المنازع . ، (١) وباع برهان بهذا العقد الموقع عليه في ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ إلى سايتو بصفتة ممثلا لشركة روباتينو في جنوا كل الجزر الواقعة في خليج عصب بين رأس سنقيار ورأس لومة ، والتي تعتبر جزر فاطمة وفرمابه ومكوه وحليم ودلكور وأروكيه من أهمها ؛ وذلك علاوة على الساحل الممتد بين هذين الرأسين (سنقيار ولومة) ولمسافة ميلين صوب الداخل ، حتى الشيخ دوران ، ولمسافة أربعة أميال من هذه النقطة حتى رأس سنقيار .

وبلغت قيمة هذه الأراضى ١٣.٠٠٠ ريال ، لمستلم برهان ٥.٠٠٠ ر. منها عند التوقيع على العقد ، وأصبح له أن يستلم ٣.٠٠٠ بعد ثلاثة أشهر ، والستة آلاف الباقية بعد عام . واضطر برهان أن يذكر في العقد أنه يتنازل هو وورثته عن كل حقوق الملكية ، ود للسيادة ، على هذه الجزر وهذه الأراضى . ثم قام سايتو في يوم ٢٣ أبريل بتقديم مبلغ ٢٠٠ ريال إلى حسن وإبراهيم وراجى أولاد أحمد (٢) . وفي يوم ١٥ مايو قبل هؤلاء الإخوة الثلاث أن يبيعوا إياهم والحساب لشركة روباتينو ، جزر سنا بور مع المنطقة الساحلية الواقعة بين رأس درمة ورأس لومة ، وعلى امتداد ستة أميال من الساحل . وكانت جزيرة سنا بور تتحكم من الشمال في مدخل ميناء عصب ، مما دفع الإيطاليين إلى الحصول عليها . وكان هذا البيع نظير مبلغ ١٥.٠٠٠ ريال ، منها مائتين قدمها سايتو كعربون ، ثم دفع لها ٣.٠٠٠ عند التوقيع على العقد ،

(١) Sultan de Robeita, souverain patron absolu et propriétaire du terroire s'étendant autour du pays d'Assab, propriété italienne, par la force d'un droit traditionnel et incontesté." أنظر المتمد رقم ٤

المرفق بالمشروع بقانون في ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ الخاص بعصب . A.I 1/4. fasc. 25.

(٢) تقرير كارلو دي أميزاجا إلى وزير الخارجية في ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٠

A.I. 1/1. fasc, 3. Spedizione de Amezaga per la sistemazione di Assab; Nuovi acquisti del prof. Sapeto. 1880

ووعدهما بدفع الألف الباقية بعد عام . (١) ولم ينس سابيتو بطبيعة الحال أن يطلب إلى هؤلاء العرب أن يتعهدوا بالتنازل عن كل حقوق وملكيتهم، وسيادتهم على هذه الجزر وهذه الأراضي .

وبالاختصار فإن الأراضي التي اشتراها سابيتو كانت عبارة عن شريط ساحلي طوله ٣٦ ميلا ويتراوح عرضه بين ميلين وعشرة أميال ، أي مساحة ٦٣١ كيلو متر مربع و٧٥ هكتار، وقدر عدد الأهالي المنتقلين فيها بحوالى مائة نفس، معظمهم من الدناقل .

(٢) دفاع مصر عن حقوقها :

علمت الحكومة المصرية في بداية عام سنة ١٨٨٠ من سلطاتها في مصوع ، ومن إحدى السفن التي تعمل في المرور على السواحل في البحر الأحمر، أن إحدى السفن التجارية الإيطالية قد حضرت إلى عصب ، ورفعت العلم الإيطالي على الساحل ، وأن السفينة الحربية الإيطالية Esp!ratore قد حضرت كذلك إلى نفس الجهة، وتركت فيها بعض بحارتها (٢) . فأعلنت الحكومة المصرية إندهاشها من أن تأخذ الحكومة الإيطالية مكان شركة روباتينو، وجددت إحيجاجاتها، وأكدت حقوقها، وذكرت الحكومة الإيطالية بتصريحاتها السابقة التي تتعارض كل المعارضة مع هذا الإقتشات على حقوق مصر الإقليمية .

(١) أنظر ملحق ٤ مرفق بالمشروع بقانون في يونيو سنة ١٨٨٢ الخامس بعصب

A.I. 1/4. fasc. 25.

(٢) مصطفى فهمي باشا إلى دي مارتينو قنصل إيطاليا العام في مصر في ٢٠ أبريل

سنة ١٨٨٠ مرفق بتقرير كوكسون إلى اللورد جرانفيل في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨١

أنظر ملحق ٢ برقم ٦٥ من ٤٥ — ٤٦ . F.O. 141/144 .N-201.

(S.P. Vol. LXXXII, 1882, (c. 3300)

وإخطارت الحكومة الإنجليزية أن تأخذ جانب الحكومة المصرية، منعا من الاعتراف بمبدأ سيترتب عليه مضايقة انجلترا في طريق مواصلاتها مع الشرق الأقصى، إذا ما تعددت القواعد البحرية الأجنبية على هذا الطريق. فذكر اللورد سالسبرى أن عصب تقع ضمن الأراضي المصرية، وكتب إن السير إ. باجيت سفيره في روما. « أصدر الباب العالي لخديو مصر فرمانا جديداً في عام ١٨٦٦ أدخل به قائممقامية مجموع ضمن ملحقات الخديو، ولم يناقش أحد في أن خليج عصب يدخل في نطاق هذه القائمقامية. وكان هذا التنازل عن السلطة لخديو مصر، مع حقوق مصر على زيلع وبربرة وبلبار، هي سبب تعيين ممتاز باشا حاكماً مصرياً على كل الساحل من السويس حتى رأس جاردافوى. فمهما تكن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن أو ستتخذ في المستقبل بشأنها، ومهما تكن الإدعاءات المقدمة، فإن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] لا تستطيع أن تتخذ أى موقف يخالف ذلك الذى يتضمن الاستمرار فى احترام من تعتبره صاحب السيادة الشرعية على الساحل — تلك السيادة التى تعتقد أنها تخص بلا جدال خديو مصر، بصفته حاكماً بمقتضى فرمانات سلطان تركيا، إذ أن الإصرار على أنه فى استطاعة أحد المشايخ المحليين أن يخرق أو يكسر هذه السيادة المزكدة والمباشرة رسمياً، هو مبدأ خطير إذا ما طبقناه بشكل عام، ولا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن توافق عليه، (١)

ولكن الحكومة الإيطالية كانت مصممة على عدم التراجع فيما أقدمت عليه. وأجاب كايرولى Cairoli رئيس الوزارة الإيطالية على استجواب فى مجلس النواب فى يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ قائلا: « إن بيع بعض الشيوخ الوطنيين المعتبرين على أنهم كانوا دائماً مستقلين خليج عصب إلى شركة روباتينو قد حول حق السيادة،

(١) اللورد سالسبرى إلى السير إ. باجيت فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٠ — F.O 78/3365

S.P. Vol. LXXXII, 1882. (c. 3300). app. p. 195.

وأنظر

طبقاً لقواعد القانون الدولي ، للحكومة الإيطالية ، (١) وأضاف أن الشركة قد تناست هذا المشروع فترة من الوقت ، ولكنها عادت وإلتفتت إليه ، نظراً لأهمية المصالح التي يمثلها إنشاء محطة في عصب ، وخصوصاً بعد إنشائها لخط ملاحية في البحر الأحمر . وشرح مزايا خليج عصب ، والامل في أن تتخذ التجارة الأوربية هذا الميناء كقاعدة للوصول إلى هضبة الحبشة . ولما كانت عصب ناحية شبه خالية يحيط بها أهالي رحل بدائيون ، فقد أصبح على الحكومة الإيطالية أن تحسب هذه المحطة الناشئة ، وأصدرت أوامرها إلى السفينة *Esploratore* والسفن الأخرى لقياس أعماق المياه ، ودراسة السواحل في هذه المنطقة من البحر الأحمر . وأنهى كايرولى خطابه بأن أكد أن خليج عصب لن تكون له في أى يوم من الأيام أهمية بحرية ، وأنه لن تكون له أى أهمية بالنسبة لإيطاليا إلا من وجهة النظر التجارية ، وربما من الناحية العلمية ، (٢)

ورأت حكومة لندن أن إيطاليا تواصل سياستها التوسعية في البحر الأحمر ، رغم تصريحاتها السياسية . فأصدرت الأمبرالية أوامرها إلى السفينة الحربية *Philomel* باستطلاع تحركات وأعمال السفن الحربية الإيطالية في خليج عصب . وجاء تقرير القبودان برنرز *Berners* يشهد بأن الإيطاليين قد إستولوا على كل الجزر الرئيسية التي قد تكون لها أى أهمية ، علاوة على إستيلائهم على الساحل ، مما سيسمح لهم بإنشاء مستودعات للفحم يمكنهم في المستقبل أن يدفعوا عنها بسهولة (٣) ولم تتأخر

(١) مختصر خطاب كايرولى في مجلس النواب الإيطالى في ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ - ترجمة مرفق ٣ بقرارهاجيت إلى سالسبرى في ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O.170/287N-168
(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) تقرير برنرز من لندن في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٠ - محول من الأمبرالية إلى الخارجية في ٢١ مايو سنة ١٨٨١

وزارة الخارجية البريطانية كثيراً في إصدار مرسوم ٢٧ مارس سنة ١٨٨٠ الذي مد سلطة القنصل الإنجليزي في جدة على عصب وأخذت الوزارة الإيطالية تتمعن في الأمر (١)، إذ أن هذا القنصل كان معتمدا لدى السلطات العثمانية، ويقوم بتمثيل دولته في الأراضي التركية. وكان هذا الإجراء من جانب الوزارة البريطانية يعتبر توكيدا لتبعية سواحل البحر الأحمر للدولة العثمانية، ويمنع حكومة إيطاليا من تغيير وضعية هذه الأراضي ومن ضمها رسميا، أو إعلان حمايتها عليها.

وخشيت الحكومة الإيطالية من موقف إنجلترا، وإضطر رئيس الحكومة الإيطالية أن يكتب إلى السفير الإنجليزي في روما، ملخصا آراء حكومته بشأن عصب، ومستنداً إلى بضع فقرات جاءت في الكتاب الأزرق الإنجليزي 1868 - Abyssinia 1846 والذي كانت وزارة الخارجية البريطانية قد نشرته بعد حملة الجنرال نابيير على الحبشة، استند كايرولى إلى هذه الآراء لكي يثبت أن «سلطان» رهيفة — برهان — الذي تفاوض مع مندوبى شركة روباتينو كانت له حقوق سيادة لاشك فيها على هذه الأراضي، علاوة على ملكيته لها. وجدد كايرولى في نفس الوقت تأكيداتة وتصريحاته التي أدلى بها في مجلس النواب في يوم ١٦ مارس، والتي تصر على الطابع التجارى والعلى لهذه المنشآت الجديدة. وأكد أن خليج عصب لن يكون أبدا منشأة حكومية لها طابع عسكري... وأنه لن توضع أى حاميات أو قوات على الساحل أو على الجزر، ولن تقام عليها أى تحصينات، وطلب من السفير الإنجليزي أن يعتبر هذه التأكيدات قاطعة وملزمة لإيطاليا (٢).

(١) مناهريا السفير الإيطالى فى لندن إلى مانشينى وزير الخارجية الإيطالية فى ١٤ أبريل

A.I. 1/1 Fasc. 3. fol. 61.

سنة ١٨٨١ .

F. O. 170/99.

(٢) كايرولى باجيت فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠

F.O 170/287. No 168.

وباجيت إلى مالسيرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ .

أما حكومة القاهرة فأنها قد أصدرت مرسوما في ٨ أبريل سنة ١٨٨٠ بتعيين على باشا رشنا حاكما عاما على كل الساحل الغربي للبحر الأحمر ، وأكدت أن ممتلكاتها تمتد حتى رأس جاردافوى (١) . وفي يوم ٢٥ أبريل استدعى مصطفى فهمى باشا ، ناظر الخارجية المصرى ، دى مارتينو ، القنصل العام الإيطالى فى القاهرة ، وأبلغه أن مصر تدافع عن حقوق سيادتها التامة والمطلقة على خليج عصب ، وأنه إذا كانت شركة روباتينو ترغب فى إنشاء محطة تجارية فى عصب ، أو مخزن للفحم اللازم للسفن ، فلم يكن ولن يكون هناك أسهل من أن تقدم طلبا بهذا الشأن إلى الحكومة الخديوية .. التى أظهرت دائما إستعدادها للالتفات لكل ما يخدم تهيئة الملاحة والتجارة ، (٢) .

والتجأت الحكومة الإيطالية إلى وزارة الخارجية البريطانية طالبة أن يستخدم اللورد جرانفيل نفوذه الواضح فى مصر لكي يمنع الخديو من القيام بمحاولات جديدة لا يمكنها إلا أن تؤثر على العلاقات الجيدة التى ترغب إيطاليا فى الاحتفاظ بها مع كل الدول ، (٣) . وفى نفس الوقت نلاحظ أن الرد الإيطالى على المذكرة المصرية الصادرة فى ٢٥ أبريل كان أقلا وداء ، ولا يحمل أى محاولة للتفاهم فى المسألة .

(١) أنظر فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ Le Moniteur Egyptien, and Standard

وأنظر مناهربا إلى مانشيني فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ A.I 1/3. fasc. 3. fol. 26.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ - مرفق ١ بخطاب

كوكسون (القنصل الانجليزى فى مصر) إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١
أنظر أيضا F.O 141/144. No 201.

S. P. Vol. LXXXII. 1882 (C. 3300) . annexe I à No 65. pp. 45-46.

(٣) مذكرة الجنرال مناهربا السفير الإيطالى فى لندن إلى اللورد جرانفيل فى ١٣

أيو سنة ١٨٨٠ S.P. Vol. LXXXII. 1882. (C, 3300) . No 2. pp. 7-9.

إذ أن هذا الرد قد أكد ، وأصر على أن كل من الباب العالي ومصر لم يباشرا منذ قرون عديدة أى حق من حقوق الملكية أو السيادة على هذه الأراضى ، وأضاف أن فرمان سنة ١٨٦٦ لا يتعلق بالمسألة القائمة ، إذ أن إيطاليا لا ترفض الاعتراف بأن الخديو قد حصل على إدارة قائمة مصرية مصوع ، بل ترفض إمتداد حدود هذه المحافظة بشكل يجعلها تشتمل على عصب (١). تلاعب بالأراء وبحقوق الغير. وطلب كايرولى إلا تتفاظ بأوضاع القائمة إلى أن تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب. وكانت هذه هي أول مذكورة رسمية تذكر الجزر الواقعة فى الخليج ، إذ أن المراسلات الإيطالية السابقة لم تكن تتحدث حتى الآن إلا عن أراضى إشتراها شركة روبانينو على الساحل .

وإحتفظت مصر بموقفها ، ورفضت الاعتراف بأى منشأة أجنبية على سواحل البحر الأحمر. وأكد مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية كوسون القنصل البريطانى فى القاهرة فى يوم ٢ أكتوبر أن الحكومة المصرية ليست لديها أى نية لإدخال أى تغيير على الموقف الذى إتخذه بالنسبة لادعاءات إيطاليا (٢) .

ولكن الإيطاليون لم يبرروا حقوق مصر كغير إلتفات ، وإستمروا فى أعمالهم على سواحل البحر الأحمر ، وإستمروا فى تحصين الساحل وفى إرسال المواد الحربية والجنود ويروى لنا قائد السفينة الحربية البريطانية فى ٢٨ يونيو ، وبعد زيادة جديدة قام بها لسواحل البحر الأحمر ، أن منشأة عصب كانت فى تقدم مستمر ، فقد بنى الإيطاليون فيها منازل جديدة ، وبعض الورش وإحدى « الدقائق » فى البناء . وبالرغم من ذلك فلم يكن هناك أى إيطاليين مقيمين فى هذه الجهة سوى

(١) كايرولى إلى دى مارتينو فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ - مرفق بتقرير جارت إلى

جراينيل فى أولى يونيو سنة ١٨٨٠ F. O. 141/134. No 222.

(٢) كوكسون إلى جراينيل فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ F.N 111/134.No311.

سايتو ،الذى جمع بعض الأعراب للعمل تحت إشراف بحارة السفينتين الحربيتين
الايطاليتين (١) .

وقام سايتو بجانب هذه الأعمال الانشائية بأعمال أخرى لها صبغة
سياسية واضحة : ذلك أن برهان بن أحمد قد شعر بأنه قد أصبح مهدداً في
مركزه تجاه الحكومة المصرية ، إذ أنه لم يكن من المعقول أن تبقى أخبار العقود
التي وقع عليها ، والمبالغ التي استلمها من الايطاليين سرّاً لمدة طويلة . وكان قد
استلم بعض المبالغ ؛ وكان يسعى الى استلام غيرها . وفهم سايتو أن أى اجراء
تتخذه الحكومة المصرية ضد برهان - وهو أحد رعاياها وموظف لديها - يمكنه
أن يهدد جميع العقود المبصوم عليها من هذا الشيخ ، وبالتالي هدد القواعد ، التي
أراد أن يبنى عليها ، ملفات الممتلكات الايطالية في البحر الأحمر ، . وكان
هذا هو السبب الذي دعا كل من سايتو وبرهان إلى التفسير جنسيته
هذا الأخير .

وقابل سايتو برهان يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عند رأس دميرة ، ووقعا
على عقد جديد وصف برهان بأنه سلطان رهيطة المعترف به من كل العدائل
والدناقل تبعاً لنظام الوراثة ، والمالك لكل البلاد والسواحل في خليج أنسلي وخليج
تاجورة ، حتى الممتلكات الايطالية الحالية في منطقة الدناقل ، (وفيما عدا الممتلكات
الفرنسية في أبوك) . (٢) وكان الجنرال نايير قد أبلغ بلاده - بعد نزوله في
خليج أنسلي بجوار مصوع سنة ١٨٦٧ في حملته على الحبشة - أنه لا يظن بمصر
سلطة واضحة على هذا الخليج ، وذلك تمهيداً لاستيلاء البريطانيين عليه ، والسيطرة

(١) أنظر هذا التقرير بحول عن طريق قائد الاسطول من زنبار إلى الاميرالية

S.P. Vol LXXXII. 1882. (c. 3300) . No 10 et annexes P. 18.

A.I. 1./1. fasc. 7.

(٢)

منه على الحبشة ، أو عملا على العودة إليه مرة أخرى إن إقتضى الأمر ، دون أن تعارض مصر في ذلك ، ونشرت انجلترا هذا التقرير في الكتاب الأزرق الخاص بالملته . فأردات ايطاليا الاستفادة من ذلك ، ونسبة ملكية هذا الخليج ، والسيادة عليه ، الى برهان رهينة ، تلاعبا بحقوق مصر ، وإرتكافا الى تقرير انجليزى ، كما أنها لم ترغب فى الدخول فى مشادة مع فرنسا بشأن أبوك ، ويظهر لنا ذلك أن سايتو كان على إتصال وثيق بالفنيين الرسميين المتخصصين فى الشؤون الافريقية لدى حكومة روما . وعلى أى حال فإن برهان رهينة قد أعلن خضوعه التام لملك إيطاليا ، وأعلن تبيعته له دون أن يدفع أى جزية ، وتعهد بألا يسمح بتجارة الرقيق فى جميع أنحاء مملكته ، وأن يعطى لشركة روباتينو ولجميع الايطاليين كل التسهيلات اللازمة لاقامتهم فى سلطنته أو لارتحالهم فى أنحائها ، دون أن يجبرهم على دفع أى ضرائب ، وأن يحمى الممتلكات الايطالية فى خليج عصب ، والسواحل التى اشترتها الشركة ، والوكلات والقوافل الايطالية المقيمة أو المسافرة فى أرجاء سلطنته ؛ وأن يتعاون جديا مع المستعمرة الايطالية ، وأن يوصلها بالحبشة عن طريق العوصا ، أو عن أى طريق آخر ممكن . وتعهد برهان كذلك ، فى المادة السادسة والسابعة من هذا العقد ، بألا يبيع أو يتصرف فى أى جزء من بلاده أو ممتلكاته دون أن يحصل على موافقة حكومة ملك ايطاليا ، وألا يدخل فى محرب مع أعداء خارجيين أو مع أى قبائل أخرى من العدايل أو الدناقل دون أن يستشير السلطات الايطالية فى غضب ، تلك السلطات التى تستطيع أن تحكم على الموقف ، وتقدر المشاكل الداخلية أو المصاعب الخارجية . ولقد أصبح للشيع برهان بعد ذلك ، وفى نظير ذلك ، الحق فى رفع العلم الايطالى على سلطنته وبلاده وذلك لى يظهر لكل الاهالى والاجانب أنه هو وورثته من بعده قد أصبحوا

سلاطين تابعين للملك إيطاليا ، وموضوعين تحت حماية الحكومة الإيطالية (١) .
وأخيرا فان سايتو قد تعهد بتوصيل هذا العقد الى حكومة روما ، وباغرائها على
قبوله والموافقة عليه . ولم يصبح برهان موظفا إيطاليا بعد توقيعها على هذا
العقد ، ولكنه حصل من سايتو على وعد بأنه سيستلم سنويا مبلغا من المال ، في
نظير الخدمات التي سيقدمها للايطاليين ، ولكن على شرط أن يبقى كل ذلك الأمر
سرا حتى تصل موافقة حكومة روما عليه .

وأصبح الأمر في منتهى الدقة في البحر الأحمر . فوافقت حكومة روما على
هذا العقد الأخير ، ولكنها شعرت بالأخطار التي يهدد بها برهان نفسه تجاه
السلطات المصرية . فأرسل وزير الخارجية الإيطالية برقيتين إلى قنصله في عدن ،
في يوم ٢٤ أكتوبر ، يشرح له فيهما ما يجب عليه فعله في هذه المسألة . وحضر
القبودان فريجيرو Frigerio قائد Ettore Fieramosca إلى برهان ، وأوصاه
 بعدم التحدث إلى أي كان عن هذا العقد ، كما أوصاه بالاحتجاج رسميا في
حالة أي إعتداء عليه ، وأن يحذر من أن يقبض عليه ، وأن يلتجئ إلى عصب
في حالة الضرورة ، (٢) .

وكانت الحكومة الإيطالية قد كلفت فريجيرو بمهمة أخرى ، هي محاولة
جس نبض حنفري العوصا في مسألة فتح طريق القوافل الموصلة بين الساحل والحبشة
وجاء رد حنفري مشجعا لإيطاليا ، إذ أنه أعلن إستعداده لمعاونة القوافل الإيطالية .
فحاولت إيطاليا الاستفادة من هذا الموقف ، وذلك بإرسال بعثة لدراسة الطريق ،
والامكانيات الاقتصادية والتجارية في بلاد العوصا نفسها . وأوصى فريجيرو

A.I. 1/1, fasc. 7

(١)

(٢) أنظر التقرير السري لهذا القبودان مرسل الى وزير الخارجية الإيطالية من عصب في

A.I. 1/1 fasc. 7.

يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠

بعدم إضاعة الوقت في تنظيم هذه البعثة وإرسالها خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد جهزوا بعثة مماثلة للتوغل في شرق إفريقية إهداء من أوبوك . ورأى فريجيرو أن هذه البعثة الإيطالية ضرورية حتى لمجرد تكوين فكرة عن موارد الأقاليم الداخلية في القارة ، ومعرفة إمكانيات التجارة المستمرة، إستعداد الوضع مشروعات جديدة للمستقبل (١)

وكانت كل هذه العمليات تتطلب المال ، بطبيعة الحال ، وإضطرت الحكومة الإيطالية أن تأمر السكرىدى ليونيه في بورسعيد بدفع مبالغ جديدة إلى القبودان فريجيرو . وفي يوم ٩ ديسمبر حملت إندى السفن الإيطالية أمر الدفع الصادر في أول ديسمبر ، محولا من بورسعيد الى عدن (٢). وسمح ذلك لفريجيرو بأن يسلم الى برهان شيكا يدفع بعد أسبوعين ، وموقع عليه من قنصل إيطاليا في عدن ويبلغ يعادل ما قيمته ٩٣٦٠ ليرة إيطالية ذهباً (٣) تلك هي الطرق التي اتبعتها الدول الاستعمارية في الحصول على صكوك التنازل من الأقاليم - واستخدمت هذه الصكوك كذريعة لكسر الحقوق الإقليمية للدول الشرقية والأفريقية - وإن البحث في دور المحفوظات الأوربية ليظهر تفاصيل نشاط وكلاء هذه الدول الاستعمارية والطرق الملتوية للحصول على الأراضي الأفريقية .

(٣) القوميسير الإيطالي في عصب -

كانت الحكومة الإيطالية تأمل في أن تصل الى تسوية بشأن عصب مع خديو مصر . ولقد عرف العالم محمد توفيق بضعفه الظاهر الواضح ، مما أظهره لاطاليا

(١) تقرير القبودان فريجيرو الى وزير الخارجية الإيطالي - سرى - عصب في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠
A.I. 1/1. fasc. 7.

(٢) التقرير السابق -

(٣) القبودان فريجيرو الى وزير الخارجية في ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ .
A I 1/1. fasc. 7. Vol 59

كأضعف نقطة في خط الدفاع عن السيادة الإقليمية المصرية، يمكن عبرها الوصول إلى مصالحها الاستعمارية . ورغمما عن ذلك فإنه لم يكن من سلطة الخديو أن يتصرف في أراضي الدولة ، ولم يكن يوافق على أن تتقاسم الدول أملاكه ، وكان يخشى من أن يكون ضعفه في هذه المسألة ذريعة لتدخل سلطان تركيا في الأمر وعزله، كما فعل مع والده اسماعيل من قبل . أو يقلب عليه الشعب من ناحية أخرى دون أى مقابل . ولم يكن من السهل على إيطاليا أن تصل إلى موافقة محمد توفيق دون أن تمر عن طريق الوزارة المصرية ، والقنصل العام البريطاني في القاهرة ، وكان كل منهما يعارض تمام المعارضة في توسع إيطاليا في سواحل البحر الأحمر على حساب مصر . وكان موقف الوزراء المصريين معروفا ، ولاغبار عليه . أما السير ادوارد ماليت - القنصل العام البريطاني في القاهرة - فكان معروفا أيضا للحكومة الإيطالية ، إذ أنه شغل منصب السكرتير الأول للقنصلية البريطانية في إيطاليا قبل مجيئه لمصر ، وكانت له من السمعة ما يمنع أى أمل في الوصول إلى اتفاق معه على حساب مصالح الامبراطورية البريطانية . ولكن الكنسولتنا اعتقدت أن مجيء جلادستون مع جرانفيل للوزارة البريطانية يمثل عهداً جديداً متميزاً عن عهد دزرائيل ، الذى أراد السيطرة على مصر . فانتهزت الوزارة الإيطالية هذه الفرصة ، واشتكت من نشاط السير ادوارد ماليت الذى كان يعارض « النفوذ الشرعى » لإيطاليا في مصر ، وخصوصا في مسألة انشاء مؤسسة عصب . وأعلنت الحكومة الإيطالية أملها في ألا يشاطر جلادستون أو جرانفيل آراء السير إدوارد ماليت ، وفي أنهما يرغبان في تعاون إيطاليا في العدل السلامى ، لتدعيم النظام في مصر ، وفي أنهما سينظران إلى المحاولة الإيطالية المتواضعة ، التى تسعى إلى التنمية الاقتصادية في عصب على أنها لا تتعارض ، حتى ولو مؤقتا ، مع المصالح البريطانية . وطلبت الحكومة الإيطالية من وزارة الخارجية البريطانية أن تدعو السير ادوارد ماليت

الى أن يعمل على التمكن في دارد المتبادل، بين الدولتين (١) .

ولم تنتظر الحكومة الإيطالية نتيجة هذه المذكرة حتى تبدأ في الخطوة التالية، إذ أنها كانت قد أعدت مشروعا لتنظيم إنشاء مؤسساتها في البحر الأحمر . ووافق مجلس الوزراء الإيطالي في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠ على المرسوم الخاص بإنشاء وتنظيم إختصاصات منصب «القوميسيير المدني» لهذه المؤسسة التجارية ، لتمثيل الحكومة الإيطالية في عصب . وكان على هذا القوميسيير أن يخضع مؤقتا لوزير الخارجية (٢) وعليه أن يشرف على جميع الإدارات اللازمة، بمعاونة سكرتير، ومحاسب ، ومندوب عن الأمن العام ، وأحد المترجمين للغة العربية ولهجة الدناقل . أما مندوب الأمن العام فكان عليه أن يحافظ على النظام ، وأن يثبث قوة صغيرة من الحرس ، تتألف من الأهالي ، وتخضع للقوميسيير ، الذي كان له أن يشرف على تنظيمها ، طبقا لعدد سكان المستعمرة وحاجيتهم وعاداتهم . وعهد هذا المرسوم بالخدمة الصحية إلى طبيب السفينة الحربية الرامية في عصب ، وعليه أن يباشر سلطاته باسم القوميسيير ، أما المحاسب فقد كان عليه أن يشرف على أعمال البريد ، وكان للقوميسيير أن يحكم طبقا للقوانين السارية في إيطاليا ، على أن يلاحظ الحالات الخاصة ، والعرف والديانات لسكان المستعمرة . وكان عليه أن يقدم الى موافقة حكومة روما ، وفي مدة ستة أشهر ، جميع اللوائح الخاصة اللازمة لسير العمل المؤقت، في إدارات الأمن والصحة ، والبريد والقضاء، وكان

(١) مافي وزير الخارجية الإيطالية الى الجنرال منابر يا — السفير الإيطالي في لندن

A. I. 1/1 fasc. 7.

روما في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠

Ordinanza Ministeriale, le 24 Décembre 1880 Istruzioni per le (٢)

R. Commissaria civile; Ordinanza circa le attribuzioni del Commissaria Civile. A.I. 1/1. fasc.5.

عليه أن يقدم مشروعاً في مدة شهرين من إقامته بعمله، يخص الشؤون الإدارية وأعمال
المنافع العامة ورحلات الاستكشاف والمحافظة على العلاقات الودية مع السلاطين
المحليين ، ثم يقدم الميزانية اللازمة لذلك . كان عليه أن يشرف على إرسال الحسابات
والمصروفات إلى روما كل ثلاثة أشهر . ولم يكن له الحق في تنفيذ مشروعات
الاشغال العامة والبناء غير الموجودة في الميزانية دون الحصول على إذن من الحكومة،
إلا في حالة الضرورة (١).

وأنشأت الحكومة الإيطالية محطة بحرية في خليج عصب ، توكيداً لسلطة
القوميسير ، وإجابة لحاجاته للدفاع عن المستعمرة ، والمحافظة على النظام فيها .
وكان على قائد هذه المحطة أن يحافظ - في معاملاته مع القوميسير ، والذي كان
يحتمل منصب يعادل منصب قنصل - على اللوائح القنصلية الخاصة بالبحرية الإيطالية .
وكان على القائد أن يشارك ، قدر المستطاع ، في أعمال الاستكشافات الجغرافية ،
والأعمال الطبوغرافية والهيدروغرافية ، وغيرها مما يلزم للمستعمرة ؛ وأن يشرف
على تنظيم الحملات والأعمال التي سيشارك فيها رجال البحرية الناضجين له، وذلك
مع القوميسير . وكان للقوميسير ، بالاتفاق مع قائد المحطة البحرية . الحق في
إعطاء مكافآت لرجال البحرية الذين سيقومون بأعمال يدوية، وذلك بنسب تتمشى
مع رتبهم . وإذا ما اضطرت مصلحة الدولة القوميسير إلى زيادة أى جزء من
الساحل، فقد كان له الحق في أن يطلب إلى قائد المحطة البحرية أن يقوم بهذه الزيارة
على السفن الحربية الإيطالية . وتكون القيادة في هذه الحالات للخاصة بين يدي
قائد المحطة البحرية . ولم يكن للقائد أن يترك خليج عصب دون أن يبلغ ذلك
للقوميسير ، أو قبل أن يتخذ معه الإجراءات اللازمة لضمان الأمن والنظام في
أثناء غيابه بعيداً عن المستعمرة وعلى العكس من ذلك فإن جميع اختصاصات
القوميسير تعود - في حالة غيابه - إلى قائد المحطة البحرية الإيطالية في عصب (٢).

(١) المرسوم السابق - انظر المواد ١ - ١٠ .

(٢) المرسوم السابق - انظر المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

أعلن هذا المرسوم ومنه وحدة وسلامة أراضي عصب . وذلك باتفاق بين الحكومة الإيطالية وشركة روباتينو . ونص على عدم وجود أي تفرقة بين الإيطاليين والأجانب في الإقامة في عصب ، ولكن على أساس أن يحصل كل منهم على إذن خاص بهذه الإقامة . وكانت الحكومة القوميسير بالإشراف على أن يقيم كل من الألمان والهنود في أحياء إقامة خاصة بهم ، ومنفصلة عن أحياء الأوربيين وأن يضمن لهم حرية إقامة شعائرهم الدينية ، وإحترام عادات وتقاليدهم الجنسية . وألغى هذا المرسوم تجارة الرقيق في أراضي عصب وفي خليجها . وأخيراً فإنه نص على حرية الدخول إلى ميناء عصب ، دون دفع أي ضرائب أو رسوم جمركية أو ملاحية أو خاصة بالمناظر ، وإعفاء المقيمين بها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة (٢) وذلك تشجيعاً للتجارة وإغراء على الإقامة هناك .

ونشرت الـ *Economista* في ١ ديسمبر خبر إنشاء محطة بحرية وتجارية إيطالية في عصب ، فأبرق مصطفى باشا فهمي إلى علي باشا رضا . ذاكم عام سواحل البحر الأحمر يكلفه بالذهاب إلى عصب ، وتقديم تقرير عما يجري هناك (٣) ثم تحدثت الصحف الإيطالية عن تعيين أحد الموظفين الإيطاليين قوميسيراً في عصب للإشراف على الإدارة المدنية لهذه المستعمرة ، وكان برانكي Branchi من رجال الملك القنصلي هو الذي وقع عليه الاختيار للقيام بهذه المهمة . وكلفت الحكومة الإيطالي جيوليتي Guilietti - الذي كان شارك في إستكشاف الأراضي القريية من عصب بمساعدته في مهمته الرسمية (٣) .

وعلم علي باشا رضا بأمر الاتفاق السري الذي كان قد عقد منذ حوالي سنة بين شيخ

(١) المرسوم السابق - أنظر مواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) مألئت إلى جرانفيل في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ F. O. 141/134 No. 378.

(٣) سير لمهاجيت إلى جرانفيل في ١١ يناير سنة ١٨٨١ F.O. 170/362 No. 20.

وانظر (*L'Italie*) في ١٢ يناير سنة ١٨٨١

رهيفة وبين سايتو ، والذي أعطى لشركة روباتينو بقيه ساحل الخليج والجزر الموجودة فيه علاوة على جزء من الساحل الواقع الى الشمال من رأس اومه . فلفت نظر سايتو ، في مذكرة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وبصفته حاكم عام سواحل البحر الأحمر الى أن مصر تمتلك كل الساحل الممتد من السويس حتى رأس حافون ، وليس لأحد عليها أى سيادة سوى الخديو ، وأن شيخ رهيفة ليس إلا وعية مصرية وموظف منذ سنوات لدى حكومة الخديو ، ونتيجة لذلك فليس له وليس لأى غيره الحق في التصرف فى أى جزء من الساحل أو فى الجزر ، وأن الامانة تتطلب التخاطب مع الحكومة المصرية ، المالكة الوحيدة لهذه البلاد (١) .

وعلم الحاكم العام المصرى كذلك أن الايطاليين قد منعوا إبراهيم ، شيخ عصب ، من الإتصال بالسفينة المصرية « الجعفرية » فى يوم ٢٤ ديسمبر ، ورغما عن كونه مصرى ، فإن سايتو قد منعه ، وهدده إذا ما ذهب إلى السفينة ، وأرسل خطابا إلى شيخ رهيفة ينصحه فيه بعدم تلبية استدعاء الحاكم العام له ، فاحتج على رضا على تصرفات سايتو ، واحتفظ بجميع الحقوق للحكومة المصرية . وأبلغ سايتو أو جميع هذه الاتفاقيات المذكورة تعتبر باطلة أصلا وشرعا ، مثلها فى ذلك مثل موضوع عصب ، الذى عالج بطريقتة مشابهة (٢) ثم إستمر على باشا رضا فى دورته التفتيشية ، فزار زيلع وبربرة وبلهار وتاجورة ورهيفة ، وأبلغ القاهرة قبل عودته الى مصوع أنه قد أوقف صرف مرتبات عدد من شيوخ العربان

(١) مذكرة على باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الاحمر الى سايتو وكيل شركة روباتينو فى عصب - أنظر - المحفوظات التاريخية (هابدين) : ٧/٣ - ٣٦ .
(٢) أنظر مذكرة على باشا رضا الى سايتو فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٠ .
المحفوظات التاريخية (هابدين) : ٧/٣٠ - ٣٦ .

المقيمين على الساحل ، وفصلهم من خدمة الحكومة (١) .

ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات كانت هي أقل ما يمكن للحكومة أن تقوم به تجاه الأجانب المقيمين في أراضيها ، وتجاه بعض العربان الرحل الذين لا يقدرون معنى التصرف في أراضي الدولة للأجانب . ولكنها تدل كذلك على ضعف الحكومة الخديوية في ذلك الوقت ، وتدل أيضا على مقدار ما يمكن للأجنبي الاستفادة به من وجود نظام الامتيازات ، في البلاد الشرقية .

أما إنجلترا فأنها كانت مصممة على عدم ترك حرية العمل للحكومة الإيطالية في البحر الأحمر ، حتى لا تهدد قاعدتها في عدن في يوم من الأيام . فأسرعت وزارة الخارجية البريطانية - بعد إنشاء منصب القوميسير الإيطالي في عصب - بإبلاغ روما أنها قد سجلت تصريحها الواضح القاطع الذي قدمه كايرولى للسير إ. باجيت في مذكرة ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ بأنه لن تنشئ في عصب أية مؤسسة حكومية لها طابع عسكري ، وأن إيطاليا لن تحتفظ بجنود أو إستحكامات على الساحل أو على الجزر الموجودة والخليج . (٢) وإذ كانت إنجلترا قد عجزت عن أن تمنع إيطاليا من أن تقيم مستعمراتها في شرق إفريقيا فأنها قد اعترفت بها بشروط خاصة، حتى تقيد حرية إيطاليا في العمل هناك : ولقد أسرعت الكونسلتا بأن أكدت لوزارة الخارجية البريطانية أن تعليماتها الصادرة للقوميسير في عصب تهدف إلى طمأنة إنجلترا ، ومحاولة كسب تأييدها ، فكان عليه ألا يخفى عن أحد عصب لن تكون في يوم من الأيام وسيلة لمضايقة إنجلترا ، أو نقطة لتهديد الممتلكات البريطانية

(١) تقرير هلي باشا رضا في ٢١ سنة ١٨٨١ .

المحفوظات التاريخية (هابدين) ٣٠/٧ - ٣٩

(٢) جرانفيل الى رسمان في ١٦ يناير سنة ١٨٨١ .

وأنه سيكون من دواعى الشرف لإيطاليا أن تجد السفن الإنجليزية فى يوم من الأيام فى هذا الميناء ما قد يكون نافعا لها . (١) وبعد أيام حضر الجنرال منابريا ، السفير الايطالى فى لندن ، لرؤية الورد جرانفيل ، وترك له نص برقية إدعى أن كايرولى قد أرسلها للقوميسيير فى عصب يمدح فيها ساوكة الامتناع عن عمل محضر رسمى عند وصوله لعصب ، وعن كل عمل قد يظهر على أنه إستيلاء رسمى . من جانب الحكومة الايطالية ، خصوصا وأن الصحف كانت قد أظهرت تعيينه فى هذا المنصب على أنه إستيلاء رسمى تقوم به إيطاليا على سواحل البحر الاحمر ، بما قد يشير شكوك أى دولة من الدول . (٢) تزلف من جانب إيطاليا لانجلترا ، ونخداع الشكليات التى تخفى وراءها الرغبة فى التوسع على حساب الغير .

وعلى أى حال فإن للتوكيدات التى أعطتها إيطاليا لانجلترا كانت صريحة إذ أنها أعلنت أنها لن تتنازل عن هذه التجربة التى يمكن أن تصبح من الناحية التجارية مصدر ربح للمصالح الايطالية ، دون أن تضايق المصالح الانجليزية بأى شكل من الاشكال . (٣) ولقد صحبت إيطاليا هذه التوكيدات بطلب تقدمت به للحكومة لندن ، وشرحت فيه أنها ستضطر إلى أن تنقدم إلى البرلمان لىكى يوافق على الميزانية الخاصة بعصب ، وأنها تأمل أن تتمكن فى نفس الوقت من أن تعلن أن إنجلترا لاتعارض فى قيام مؤسسة عصب الناشئة ، وأنها قد أكدت للحكومة الايطالية أنها تؤيدها أدبيا ، إذ وأن الأمر لا يعدو لإنشاء نقطة تموين للملاحة على ساحل قاحل غير مشجع

(١) ملخص التعليمات . مرفق ٢ بخطاب منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١

(٢) كايرولى إلى القوميسيير فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨١ مرفق بخطاب منابريا إلى جرانفيل

فى ٢٢ مارس سنة ١٨٨١ .

(٣) كايرولى إلى منابريا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ - مرفق ١ بخطاب منابريا إلى

جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

ويقرب سكانه من المتوحشين ، (١) . ولكن الحكومة الانجليزية لم تكن مستعدة لتقديم مثل هذا التصريح ، أو الموافقة على التصريح به في البرلمان الايطالى على لسانها وفي هذا الوقت نشرت الصحف الايطالية بلاغات تدل على أن القوميسيير قد استولى على أراضى عصب رسميا باسم الحكومة الايطالية . وأسرع السفير الايطالى فى لندن بتأكيد عدم صحة هذه الأنباء للورد جرانفيل وتأكيد أن مهمة القوميسيير ليست إلا المحافظة على النظام . (٢) ولكن وزارة الخارجية البريطانية قد أكدت من أن إيطاليا تظهر غير ماتخفى ، وشعرت أن إيطاليا لن تنفذ تعهداتها .

(١) مناهريا الى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٢) جرانفيل الى هاجيت فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ .

الفصل الحادي عشر

بيلول ورهيطة

كان مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ قد تمخص عن إمتيازات إقليمية لمعظم الدول العظمى الأوروبية ، فاحتلت النمسا البوسنة والهرسك ، وإنجلترا قبرص ، وحصلت فرنسا على وعد بحرية العمل التامة في تونس ، وكسبت المانيا من تحويل أنظار الجمهورية الثالثة بعيداً عن الأناضول والاورين . أما إيطاليا فقد أصبحت الدولة الوحيدة التي لم تحصل على شيء ، ولا حتى على أفليم الترنطينو الذي إعتبرته ضروريا لها ، والذي كان أراضى إيطالية ، وكان غاريبا لدى قد توغل فيه في أثناء حملة سنة ١٨٦٦ .

وكانت إيطاليا ترغب في التوسع في تونس ، تلك الولاية القريبة من صقلية ، والتي كانت أكبر جالية أوروبية فيها هي الجالية الايطالية ، ولكن فرنسا قضت على آمال إيطاليا في هذه المسألة ، وتذرعت بذرائع واعمية لاحتلال تونس رغم أنف إيطاليا في سنة ١٨٨١ . وقاست إيطاليا من عزلتها السياسية ، وإزداد الشعور المعادى لفرنسا في كل يوم ، إلى إن وصل إلى القمة عند توقيع معاهدة باردو . وشعرت إيطاليا بتهديد فرنسا لصقلية وكلايريا من القواعد الجديدة التي احتلتها في تونس (١) . وفي هذا الموقف المذل لإيطاليا في أوروبا والبحر المتوسط وصلت إلى شبه الجزيرة أنباء قتل رجال إحدى الحملات الايطالية بالقرب من سواحل البحر الأحمر .

SAFWAT, M.; Tunis and The Great Powers, Alexandria, (١)
1943. pp. 371.- 375.

(١) مقتل بعثة جيولييتي :

كان جيولييتي Giuliètti ، سكرتير برانكي Branchi — القوميسيير الايطالى فى عصب — قد أعد حملة علمية وتجارية ، للسير صوب الداخل ، وإلى القرب من بحيرة عسل . وادعت هذه الحملة أنها تهدف الى القيام باستكشافات جغرافية ودراسات اقتصادية فى هذه المنطقة . وكانت تتألف من عشرين شخصا ، بقيادة جيولييتي نفسه ، وشارك المباشر سايتو فى إعداد وتجهيز هذه الحملة (١) . ولم يبد على هذه الحملة كثير من مظاهر البعثات العلمية ، فكانت تتكون من الرجال العسكريين الذين كانوا أبعد ما يكون عن التصرف بحكمة واعتدال ، والذين تصرفوا بشكل يثير غضب الأهالى ، ولا يعترف بأى سلطة حكومية فى المناطق التى سافروا فيها . وكانوا مسلحين بعدد من البنادق .

وما أن وصل الايطاليون الى بيلول حتى نصبوا خيامهم ، وبدءوا فى حفر أحد الآبار ، ثم أخذوا يعتمدون على الأهالى وينتشرون فى الاقليم . وحاول الشيخ أخيتو محمد ، شيخ الناحية ، أن يعرف نياتهم اتجاه إقامتهم فى أراضى هى ملك لحكومة القاهرة ، فردوا عليه بأنهم لا يعترفون بأحد [كذا] وأنهم يمتلكون كل الاراضى الممتدة من عسرل حتى عصب ، ويمكنهم أن يمروا فيها كما يحلو لهم ، وأضافوا أن الأهالى سيدفعون الثمن غالبا اذا ما أظهر البدو أى روح عدائية ، إذ أن الايطاليين سيصادرون زوارقهم . فانتشر القلق بين الأهالى ، ولمكن شيخ الناحية طلب الى رجاله عدم استفزاز الايطاليين أو التعرض لهم . وطلب تعليمات من رئيسه النائب إدريس بن حسن فى « عيد » ، والخاضع لمحافظة مصوع (٢) .

(١) A. I. 1/1. fasc. 8. (Ro Commissariat civile di Assab) .

Funzionamento. Azione Prof. Sapeto. (Opposizione inglese-1881).

(٢) حول النائب إدريس بن حسن إلى محافظ مصوع فى شهر مايو سنة ١٨٩١ خطاها =

ثم حضرت السفينة الحربية الايطالية Ettore Fieramosca الى بيلول لمقابلة الحملة ، ومعهما القوميسير الايطالى فى عصب ، وأنزلت الى الساحل بعض مواد التموين و د فناطيس ، للياه ، ثم عادت فى اليوم التالى من حيث جاءت . وكانت الحملة ترغب فى السير صوب الداخل ، ثم تعود الى عصب بعد أن تلتهى مواد تموينها ، التى كانت تكفيها لمدة أربعين يوما .

ولقد أظهر مصطفى فهمى باشا لدى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى القاهرة ، وبمذكرة تحمل تاريخ ٢٤ مايو ، مخاوفه على هذه الحملة ومنها د خصوصا وأن تصرفات أتباع جيوليتى مع الأهالى فى بيلول ، ومع البدو المحيطين بها ، كانت لا تتفق مع مجرد رحلة علمية وتجارية ، (١) .

وعلى أى حال فإن جيوليتى قد صمم على القيام برحلتة رغم المحاولة التى قام بها شيخ بياول لتحويله عن مثل هذه المغامرة . وكان برانكى قد طلب الى الشيخ أخيتو أن يعثر على دليل يقوموا بإرشاد الحملة الى محمد حنفلى نظير بعض المال ، ولكن الشيخ رفض التوسط فى مثل هذا الأمر ، معترضا بأن هذا الاقليم كان غير مضمون ، وتعيش فيه قبائل رحل غير خاضعة ، وأنه يعتبر خطراً حتى على أهالى

= كتبه اليه الشيخ أخيتو محمد شيخ بيلول فى ٣١ مارس سنة ١٨٨١ وعليه هذه التأشيرة : « ونتيجة لما سبق ولما كانت . . . (كلمة غير واضحة) الايطاليين فى هذا الاقليم معروفة لسادتكم وكان هذا الشيخ يطلب تعليمات بهذا الخصوص ، فقد حولته لسمادتكم وطلبت منه فى نفس الوقت أن تتخلل اللارم لتهدئ شعور الأهالى » . مترجمة عن الترجمة الفرنسية لتقرير محافظ مصوع إلى الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر والمرفقة بمذكرة فخرى باشا إلى دى مارتينو فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨١ . A. I. 1/2 fasc. 10.

(١) مذكرة فخرى باشا إلى دى مارتينو فى ٩ يونيو سنة ١٦٨١

A. I. 1/2 fasc. 10.

بيلول نفسها ، إذ عدداً منهم قد سافر إليه ، ولم يعد بعد ذلك . ولكن هذا الموقف لم يثن جيوليتي عن عزمه ، بل نجده يرتكب خطأ جديداً ، وذلك بفصله إثنين من العرب الدناقله الذين كان قد إستخدمهم كدلل من عصب حتى بيلول . وبدأت الحملة سفرها دون أن يصحبها دلال يعرفون طرق البلاد ، وكانت تتألف من أربعة عشر إيطاليا وخادمين ، أحدهما سروداني والآخر حبشي .

سافرت الحملة في يوم ١٧ أبريل ، وقتلها رجال إحدى قبائل الدناقل في الأراضي التابعة لمصر . وأبلغ رجلان من العرب برانكي في عصب نبأ مقتل هذه الحملة يوم ٢٥ مايو ، في مكان يسمى مراكار على بعد ستة أيام من الساحل ، وذكر أن مشاجرة قد نشبت بين الإيطاليين وشيخ القبيلة ، الذي قام بمساجاة رجال الحملة وقتلهم ليلاً . ولقد قتل الدناقل كل الإيطاليين ماعداً أحد المترجمين الذي تمكن من الفرار ، ولحق الأهالي عثروا عليه بعد يومين وقتلوه أيضاً . ووصلت هذه الأنباء إلى عصب في يوم ٧ يونيو . وبعد ثلاثة أيام حضر كل من برانكي والقبودان فريجيرو إلى بيلول ، فأكد لهم الشيخ أختيتو هذه الأنباء الحزينة ، ثم عادوا إلى عصب حيث قام بعض الناس ، برواية القصة لهم بشكل جديد ، كما إدعوا فيما بعد وذكرت هذه الرواية أن قتل الإيطاليين قد تقرر في بيلول نفسها . وأن ثلاثين من سكان هذه الناحية قد إقتنصوا أثر الحملة لتنفيذ الخطه ، وأثاروا البدو في أثناء الطريق ، ذاكرين لهم أن الإيطاليين يحملون كثيراً من الذهب والنقود . ثم أكد القائم بأعمال القنصلية الإيطالية في عدن للقبودان فريجيرو أنه قد تأكد من وجود ثلاثة أشخاص في بيلول كانوا قد جرحوا في أثناء المعركة ، (١) .

(١) انظر - مصطلحي فهمي باندا إلى دي مارتيندي ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٧٦
A. I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

(٣) السفن الحربية في بيلول :-

وصلت الأنباء إلى إيطاليا ، ثم تأكدت بوصول البرقيات من عدن . وزاد قلق الحكومة عندما علمت بالقضاء على قوة الحرس التي اصطخمت جيوليتي ، والتي تكونت من أحد الملازمين وإثنى عشر بحاراً ، قتلوا جميعاً إلى الداخل من بيلول . وأسرع ما نشيني ، وزير الخارجية الإيطالية بإبلاغ ، النبأ إلى القاهرة ولندن في نفس الوقت ، وأدلى بتصريحات عن الحادث في نفس اليوم في مجلس النواب الإيطالي ، وأمر دي مارتينو في القاهرة بأن يطلع الحكومة المصرية على هذا النبأ ، ويطلب منها تكليف سلطاتها المحلية بالقيام بتحقيق ، وبمعاينة القتلة ، وأظهر رغبته في أن تقوم السفينة Ettore Fieramosca الموجودة في بيلول بمساعدة السلطات المحلية المصرية إن إقتضى الأمر ، (١) . ولكنه ذهب في برقيته التي أرسلها إلى لندن إلى أبعد من ذلك ، فاقترح حضور إحدى السفن الحربية البريطانية إلى جانب السفينة الإيطالية ، وطلب من الجنرال منابريا ، سفيره في لندن ، أن يفهم حكومة لندن أن الإيطاليين سيفرحون « لرؤية العلم البريطاني في بيلول في أثناء التحقيق » ، (٢) . وعلى أي حال فإن ما نشيني قد أظهر استعداد لترك السلطات المصرية تقدم بإدارة العدل في أراضيها دون أن يتدخل في الأمر ، ولكنه أراد وعداً من إنجلترا بإرسال سفينة حربية إلى بيلول في أثناء التحقيق .

وطلب الجنرال منابريا إلى وزارة الخارجية البريطانية إرسال هذه السفينة إلى بيلول ، وأبلغها أن السفينة الحربية الإيطالية ستكون هناك ، وأن السلطات

(١) ما نشيني إلى دي مارتينو في ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2.fasc.10.fol.48.

(٢) ما نشيني إلى منابريا في ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2.fasc 10. fol 49.

المصرية هي التي ستقوم بالتحقيق ، وأنه ليس لايطاليا أقل رغبة في احتلال هذه الناحية عسكريا (١) ثم شرح أن الايطاليين لا يهدفون الاعتداء على حقوق مصر ، ولكن الواجب يستدعى تطبيق العدالة ، ومن مصلحة كل الدول الأوربية أن تظهر بمظهر التضامن حينما يخص الأمر معاقبة مقترفي مثل هذه الجريمة عقابا رادعا (٢) .

وكانت ايطاليا تسعى بإرسال السفن الى زيادة تدخلها في شؤون السواحل المصرية ، وارضاء بريطانيا باعتبارها الدولة صاحبة النفوذ الأول في هذه الأقاليم . ولم يكن جرانفيل يرغب في ترك حرية العمل للايطاليين في البحر الأحمر ، فلم يعارض في الفكرة التي اقترحها عليه السفير الايطالي ، حتى يبطل مفعول التدخل الايطالي في الأراضي المصرية ، واستفسر من مصر عن ميعاد بدء التحقيق (٣) ، وأبلغها أن السفينة الحربية البريطانية Dragon الآتية من عدن ستحضر الى بيلول ، ولكن قائدها لن يشترك في التحقيق ، وأن هذا القائد قد استلم أمره بعدم الاعتراف بأي سيادة سوى سيادة السلطان والخديو على الساحل ، (٤) .

وأخذ الخديو يشكو من هذه الحملات التي تدخل في الأراضي المصرية دون اذن من حكومته التي طلبت أكثر من مرة عدم تحميلها نتائج

(١) جرانفيل الى كوكسون في ١٧ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 30

و F.O. 141/141. No 116.

(٢) منابريا الى مناشيتي في ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I 1/2. fasc. 10 fol 50.

(٣) جرانفيل الى كوكسون في ١٧ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 30.

(٤) جرانفيل الى كوكسون في ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147 Tél. No 31.

ذلك . ولكنه وعد ببذل المستطاع في سبيل اقامة العدالة ، رغم المصاعب التي تعترض التنفيذ ، خصوصا لدى قبائل رحل تسكن الى الداخل ، كما أكد فخري باشا ناظر الخارجية للقنصل الايطالي نفس الموعد الذي أعطاه له الخديو (١) .

ولقد وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام جريمة ارتكبت في أراضيها على بعض الايطاليين ، فأعلنت أنها لن تدخر وسعا في البحث عن المجرمين ومعاقتهم بأقصى العقوبات التي يفرضها القانون . ثم أصدرت أمرا الى ابراهيم باشا رشدي بتولى هذا التحقيق ، وبالذهاب الى يول ليتولى إلى مهمته بمساعدة محافظ مصوع . ولكن فخري باشا لم يقتنع بوجاهة فكرة السماح للسفينة الحربية الايطالية بالبقاء في يول لمساعدة السلطات المصرية ، خصوصا وأنه كانت لدى حاكم عام مواحل البحر الاحمر المصرى من القوة ما يسمح له بضمان تنفيذ أوامره ، ولن تكون هناك قيمة لمساعدة السفينة الحربية الايطالية مادامت الجريمة قد وقعت في داخل البلاد ، وكان من المتوقع أن يفر المتهمون الى الجبال ، وأن تضطر السلطات المصرية نفسها الى التوغل وراءهم بعيداً عن الساحل (٢) .

واقترح جرانفيل بعدم ضرورة ارسال السفينة البريطانية الى يول ، وطلب الى الاميرالية أن تبرق اليها بذلك . ولكن الحكومة الايطالية لم تقبل هذا التقترح ، حاولت أن تدفع بريطانيا معها في هذه المغامرة . فأكد الجنرال منابريا

(١) دي مارينيو الى ماتشيني في ١٤ ، ١٦ يونيو ١٨٨١ .

A.I. 1/2. fasc. 10. fols. 52 et 62.

(٢) فخري باشا الى دي مارينيو في ١٩ يونيو سنة A.I. 1/2. fasc. 10

وكرسون الى جرانفيل في ٢٣ و ٢٥ يونيو سنة ١٨٨١ . F.O.141/147.No35 et 37.

لجرانفيل أن دى مارتينو قد أ برق معلنا عدم معارضة الحكومة المصرية في ذهاب السفينة الإيطالية إلى ييلول لملاحظة التحقيق، ولذلك فإن السفينة الحربية الإيطالية الموجودة في عصب قد أمرت بالذهاب إلى هناك . ثم طلب السفير الإيطالي من وزير الخارجية البريطانية مرة جديدة إرسال إحدى السفن البريطانية لكي تتعاون مع الإيطالية حتى يكون التحقيق جديا و رادعا (١) فعاد جرانفيل وطلب إلى الأميرالية وقف إرسال البرقية الأخيرة إلى السفينة Dragon .

وأكد مانشيني أمام النواب الإيطاليين أن حكومة مصر لا تطالب بالسيادة على عصب ، ولكن على ييلول ، وأنها قد أمرت سلطاتها باتخاذ الاجراءات اللازمة ، مع ممثلى إيطاليا ، للبدء في تحقيق جدى ، ومعافبة المسؤولين . وذكر أن السفينتين الإيطاليتين Ettore Fieramosca & Rapido ينظران أمام ييلول ، وأن سفينة أخرى بريطانية ستصل إليهما ، حتى تعاونهما في هذه المسألة ، التى تعتبر عملا إنسانيا ودفاعا عن المستعمرة الإيطالية . (٢) ولكن وزير الخارجية المصرى رفض السماح بتدخل الأجانب فى شؤون البلاد ، وصيدهم فى الماء العكر وأحال الإيطاليين إلى برقيته التى كتبها إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو ، وأكد رفض الحكومة المصرية السماح للسفينة الإيطالية بحضور التحقيق (٣) . فاضطر اللورد جرانفيل إلى

(١) مناهرها إلى جرانفيل فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨١ .

S.P. Vol. LXXXII (c.3300.) No 46. p. 35.

(٢) أنظر محضر مجلس النواب الإيطالى فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير :

السير . باجيت إلى جرانفيل فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ . F.O. 170/304. No 273.

(٣) فخرى باشا إلى كوكسون فى ١ يوليو سنة ١٨٨١ - مرفق ٢ بتقرير كوكسون إلى

جرانفيل فى ٥ يوليو سنة ١٨٨١ . F.O141/143. No 195. and 170/312. No 367.

أن يدعى أن لجنة التحقيق المصرية لم تصل بعد الى بيول ، وأن الأميرالية لم تقبل أن تترك السفينة البريطانية هناك لمدة طويلة نظرا لشدة الحرارة ، وتساءل عما اذا لم يكن من المستحسن سحب السفن الحربية البريطانية والايطالية من أمام بيول ، مادام التحقيق سيجرى في الداخل (١) .

(٣) التحقيق :-

تركت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » ، السويس في أول يوليو ، وبعد أربعة أيام في مصوع للتزود بالفحم ، استقلها المحافظ مع بلوكين (حوالي ١٢٠) من الجنود السودانيين ، ثم مرت على عيديد حيث إلتقطت النساء إدريس ، وواصلت رحلتها فوصلت إلى بيول في يوم ١٣ وعليها ابراهيم رشدي ، المكلف بالتحقيق في المسألة . وما أن وصل الباشا حتى أبلغ قبودان Dragon الانجليزى بأنه لا يسمح له بحضور التحقيق ، فاضطر هذا القائد الى ترك أحد الضباط وعاد الى عدن .

وحاول اللورد جرانفيل أن يقنع الايطاليين بسحب السفن الايطالية والبريطانية من أمام بيول ، ولكن الحكومة الايطالية استمرت في إلحاحها ، وكررت أن وجود هذه السفن ضرورى جداً للوصول الى تحقيق مشر وأخذ الايطاليون يكررون نفس النغمة : « لقد طلبنا من القاهرة وحصلنا على اذن بالابراق الى المندوب المصرى — عن طريق قنصلنا في عدن — بالموافقة على حضور القبودان الايطالى التحقيق ، إننا نرغب أيضا في أى تأذن مصر كذلك للقبودان الانجليزى بالحضور ، ان الحكومة المصرية ستوافق على ذلك دون شك اذا ما قدم القنصل العام البريطانى طلبا بهذا المعنى ... إننا سعداء لكي نرى تأكيد

(١) اللورد جرانفيل الى السيد . هاجيت في ١٢ يوليو ١٨٨١

التضامن بين العليين الانجليزى والايطالى فى بيلول ، خدمة للعدالة والمدنية ... ،
الخ من هذه الطلبات (١) . واضطرت حكومة القاهرة فى آخر الامر إلى تقبل
الالحاح الايطالى ، ولكن الوزير المصرى إشتراط عدم تدخل القبودان فى سير
التحقيق الذى سيجل من إختصاص المندوب المصرى (٢) ، وذلك تحاشيا
لكل خلاف ، ومنعا لكل تفسير قد يعطى لحضور ممثل إحدى السلطات الأجنبية
لتحقيق تقوم به الادارة المصرية ، فى الاراضى المصرية . وتقدم القبودان الانجليزى
بطلب مماثل ، فطلبت حكومة القاهرة من إبراهيم باشا رشدى أن يسمح له بحضور
التحقيق ، بنفس الشروط التى وضعت على حضور زميله الايطالى .

ولقد أسرعت الحكومة الايطالية بارسال معلومات عن إشتراك سكان بيلول
فى ترتيب أمر قتل رجال الحملة إلى الحكومة الخديوية . وتمحلت هذه المستندات
إلى وزارة الداخلية التى فوجئت بتلقيب برانكى نفسه فيها بلقب « القومسيير
المدنى فى عصب » ، واضطر فخرى باشا ، وزير الخارجية بالنيابة ، إلى أن يقدم
التحفظات الرسمية لمثل هذا اللقب الذى يتخذه برانكى لنفسه ، إذ أن الحكومة
المصرية لا تقبل موظفا أجنبيا وله من السلطات مثل التى يظهر أن هذا اللقب يمنحه
أياه (٣) ، واضطرت إلى أن تؤكد مرة جديدة ما جاء فى مذكرتها (رقم ٥٢٥

(١) الجنرال متياربا إلى اللورد جرانفيل فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨١ وملحقاتها .

F.O. 141/144. No. 268.

(٢) فخرى باشا إلى مكيا فيلى ، القائم باعمال القنصلية الايطالية فى مصر — ١٩ يوليو

سنة ١٨٨١ نسخة محولة من وزارة الخارجية المصرية برقم سنة ٥٨٠

A.I. I/2. fasc. II. fol. 46.

(٣) فخرى باشا إلى مكيا فيلى فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٨١ — رقم ٦٠٤

A I 1/2. fasc. 11. fol 61.

بتاريخ ٦ يوليو) وتلقت نظر القنصلية الإيطالية إليها .

وحاول رئيس لجنة التحقيق في أثناء ذلك أن يجمع خيوط المسألة . وقام القبودان فريجيرو بتقديم معلومات وبيانات لهذه اللجنة ، ولكنه أعلن أنه قد جمع هذه المعلومات واستقاها من أشخاص متعددين ، ولم يستطيع أن يذكر أسماءهم ، وأعلن أنه لا يعرف عناوينهم ، إذ أنهم من البدو الرحل ، (١) وكانت هذه صعوبة جديدة تواجه المحققين . وأخيراً فإن هذا القبودان قد شعر بالموقف الحرج الذي وضع فيه اللجنة ، فصمم على أن يحضر من عصب الأشخاص الذين نقوا هذه الروايات عن البدو . وبلغ عدد الشهود الحاضر من عصب إحدى عشر ، وأعلن فريجيرو أنهم تحت حمايته ، وأمنوا بطبيعة الحال على نفس الرواية التي رواها القبودان الإيطالي ، واتهموا أهالي بيلول ، وذكروا أنهم قد وصلوا على هذه المعلومات من بدو رحل ، ولم يتمكنوا من ذكر أسماءهم ، (٢) وذكر فريجيرو أن الأشخاص الذين أبلغوه هذه الحوادث ينتسبون إلى قبائل من البدو الرحل ليس لهم مكان ثابت ، وأن طبيعة أخلاق الدناقل لن تجعلهم يوافقون على الشهادة الرسمية ضد آخرين من بني جنسهم ، حتى ولو كانوا من قبيلة أخرى معادية لهم ، إذ أنهم يخشون على حياتهم بعد الإدلاء بمثل هذه الشهادة . وأراد فريجيرو التدخل في أعمال اللجنة ، وأشار على رشدي باشا ، بأخذ بعض الرهائن من بين شيوخ بيلول ، حتى يتمكن من القبض على المتهمين بهذه الطريقة ، (٣) ولكن رشدي باشا رفض ، وعمل على

(١) مصطفى فهمي باشا إلى دي مارينوي في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ . رقم/٨٦٧ .

A.I. I/2. fasc I3. fol. 34.

(٢) الوثيقة السابعة .

(٣) فريجيرو إلى إبراهيم باشا ، بيلول في ١٨ يوليو سنة ١٨٨١ .

A. I. I/2, fasc I0.

التحقيق من صدق أقوال القنصل الايطالى فى عدن ، والخاصة بوجود ثلاثة من الجرحى فى ييلول ، د فها أن عرف بهذه الرواية حتى أمر بمحاصرة الجنود للقرية وبتفتيش كل منزل بدقة ... ولكن جميع هذه المجهودات لم تؤد إلى أى نتيجة ، وإنهى البحث إلى لا شيء ، (١) .

وأبرق رئيس لجنة التحقيق المصرية فى يوم ٧ أغسطس سنة ١٨٨١ أن التحقيق على وشك الانتهاء ، وأنه لم يقيم أى إثبات إدانة ضد أهالى ييلول ، وأنه يظهر أن حادثة ، القتل قد وقعت من رجال القبائل غير الخاضعة الموجودة إلى الداخل ، وعلى بعد حوالى ثلاثة عشر يوما من الساحل (٢) . ولكن الحكومة الايطالية أظهرت مضايقتها لفشل التحقيق ، وامتندت إلى نتيجة التحقيق المرسلة إليها ، وإدعت أن اللجنة المصرية لم تنفذ واجبها بالحياد الذى انتظرته منها . ولقد أكد مالفانو Malvano ، سكرتير الخارجية الايطالية لورد جرانفيل ، د أن الحكومة الايطالية مصممة على العمل بتساهل ، وأن تبذل كل وسعها لتخاشى خلق حادثة ، (٣) ، رغم النتيجة السلبية التى وصل إليها التحقيق . ورغم هذه التأكيدات الرسمية التى لم يطلب أحد إلى الايطاليين اعطائها ، فإنهم قد عملوا على إثارة مشكلات جديدة .

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٦٧
A.I. 1/2.fasc. 13. fol. 34.

(٢) كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٨١ F.o. 141/147.Tél.No.42.
وابلغت إلى الحكومة الايطالية فى يوم ١٥ أغسطس من طريق السفارة البريطانية .
A.I.1/2 fasc. 11. fol. 99.

(٣) ماكدونيل Macdonell إلى جرانفيل — روما فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١ .
F. O. 170/305. No. 331.

(٤) - عادية رهبطه :-

ما أن إنتهى التحقيق فى بيول حتى عزمت الإدارة المصرية على تدعيم سلطتها على رهبطه المجاورة . ومن المحتمل جداً أن تكون لجنة التحقيق وحكومة سواحل البحر الأحمر قد حصلت فى أثناء هذا التحقيق على معلومات تتعلق بالاتفاقات التى قام برهان شيخ رهبطه بالتوقيع عليها مع الايطاليين ، وأرادت تأكيد سلطة الحكومة على هذه المناطق .

وكانت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » تحمل قوة من الجنود بقصد إرسالهم إلى رهبطه ، كحامية صغيرة تحرس العلم المصرى المرفوع على هذه الناحية ، وكان هذا الاجراء قد أصبح ضروريا بعد نشاط الأوربيين على الساحل من ناحية ، وبعد الحادثة التى وقعت عند بيول ، من ناحية أخرى . ولكن القبودان فريجيرو أعلن لكل من إبراهيم باشا رشدى وعلاء الدين باشا ، فى أثناء الزيارة التى قاموا بها لسفينته Ettore Fieramosca قبل سفرها أنه يعلم بوجود جنود مصريين على ظهر سفينتهم سيرسلون إلى رهبطه ، ولكنه يحذرهم رسميا ، ويمكنه أن يبلغهم ذلك كتابة إن أرادوا وإن إقتضى الأمر ، أن هذه الناحية [رهبطه] تتبع إيطاليا ، وأنه استلم أمراً من حكومته باستخدام كل وسائله لمنع المصريين من فرض سلطتهم عليها ، وأضاف أنه سيذهب شخصيا إلى رهبطه حيث يجدون سفينته الحربية هناك بمجرد وصولهم إلى إيضطر رشدى باشا وعلاء الدين باشا أمام هذا الموقف إلى العودة إلى مصوع وإبلاغ الحكومة المصرية بالحادث (١) .

(١) فخرى باشا إلى مكيا فيلى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ .

وفوجئت الحكومة المصرية بلمحة القبودان الايطالى ، خاعة وأن الحكومة الايطالية نفسها كانت قد اعترفت بمذكرة أرسلها دى مارتينو فنصلها العام فى القاهرة ، إلى نظارة الخارجية المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٨٧١ ، أن الباب العالى قد عين فى سنة ١٨٦٣ مديراً لكل ساحل الدناقل ورفع العلم المصرى على كل الساحل حتى رهيطه ، ولم تهمل الحكومة الخديوية — منذ أن إستلت إدارة هذه السواحل — أمر تدعين شيخ فى هذه الناحية ودفع مرتبه وتكليفه بحراسة العلم وبملاحظة الاقليم التابع لها ، (١) . وإعتقدت الحكومة المصرية — أو تظاهرت — بأن قائد السفينة الايطالية قد تصرف تصرفاً شخصياً وطلبت من الحكومة الايطالية ألا تتردد فى التبرؤ من عباراته وأن ترسل له أمراً تلغرافياً بتحاشى كل تعقيدات قد تنشأ عن تصرفه بهذه الطريقة . وذكرت أنها لن تتحمل نتائج ما قد يحدث ، وأنها قد أبرقت إلى سلطاتها للاسراع بإرسال السفينة الحربية والخرطوم ، الموجودة أمام بيول وعليها قوات لهيطة إلى هذه الناحية الأخيرة ، وتنفيذ الأوامر السابقة التى صدرت إلى الجعفرية (٢) . وطلبت الحكومة المصرية فى نفس اليوم من الحكومة البريطانية إرسال إحدى سفنها الحربية بسرعة إلى رهيطه ، وتحمل أوامراً بعدم الاعتراف بأى سلطة غير سلطة الخديو تحت السلطان ، حتى تمنع بوجودها أو بتدخلها كل تعقيدات ممكنة ، إذا ما أصر القبودان الايطالى على موقفه ، (٣) .

اضطرت الحكومة الخديوية إذاً إلى دعوة انجلترا لإرسال سفينة إلى سواحل

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) كوكسبون إلى جبر الفعل فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٨١ . F.O. 141/147. Tél. No 46.

البحر الاحمر ، تؤكداً لسيادتها ، ومنعاً لوقوع خسائر دون ضرورة . وكان هذا العمل دبلوماسياً ولكنه كان يدل على الضعف الذى وصلت اليه الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت .

وأعلنت الحكومة الايطالية أن هذا التصرف لا يتفق مع العلاقات الودية ، القائمة بينها وبين مصر ، واحتجت د ضد كل عمل من طبيعته تغيير الوضع القائم فى عصب وما حولها ، II (١) ثم أعلنت أن فريجيرو يوقود قطعتين حربييتين ، وسيعمل على تنفيذ الأوامر الصادرة له ، وأنه سيقاوم د الخراطوم ، إذا ما حاولت إنزال القوات الموجودة على ظهرها ، وحملت الحكومة المصرية كل النتائج المترتبة على هذا العمل المفاجئ الغامض II

وشعرت مصر بتحدى إيطاليا على حقوقها ، فأعلنت أنها ستتخذ كل ما فى وسعها لتؤكد سلطتها على الساحل الأفريقى للبحر الاحمر ، ولكنها أرادت أن تعرف رد إنجلترا على الطلب الذى قدمته لها فى ٢٤ أغسطس بشأن إرسال سفينة حربية بريطانية إلى رهيفة قبل أن تأخذ قراراً حاسماً ونهائياً فى الموضوع (٢) . وكان مانشيني ، وزير الخارجية الإيطالية ، قد تطوع بإرسال معومات خاصة لحكومة لندن : د إن أراضى رهيفة تقع فيما وراء الحدود الجنوبية للممتلكات الإيطالية فى عصب ، ولكن سلطان رهيفة — الذى وقع معنا على معاهدة صداقة وتعاون مشترك — قد باع لنا جزء كبيراً منها ، فمن الطبيعى أن نعتبره كرئيس مستقل . ولذلك فأننا لا نستطيع أن نوافق على إنزال القوات التى لا تهدف إلا تغيير الوضع القائم بالرغم منا ، وهو ما اتفقنا على ضرورة

(١) مكيا فيلى إلى مانشيني فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ . A.I. 172. fasc. II. No 115

(٢) كوكسون إلى جرانفيل فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨١ . F.O. 14117. 47. Tél. No. 48

احترامه ، (١) . وأضاف أن قائد القطعتين الحرييتين الموجودتين بالقرب من عصب سيقاوم عملية إنزال القوات المصرية هناك ، ثم طلب إلى اللورد جرانفيل باسم الصداقة أن ينصح الحكومة المصرية بالامتناع عن القيام بعمل استفزازي خطر وغير متزن (٢) .

وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية واضحا وقاطعا ، ولا يقبل المساومة :
« رغما عن أن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] لا ترغب في إثارة هذه المسألة ... وهي تعتبرها مسألة لا جدال فيها ، ألا تعترض أقل اعتراض إذا ما تصرفت الحكومة المصرية طبقا لحقوقها التي أيدتها فيها حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] دائما ، والتي تعتقد أنها حقوق ثابتة » (٣) . وظهر جليا أن الحكومة البريطانية لن توافق على أى عمل يتعارض مع مبدأ إمتداد سيادة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، خصوصا وأن المحافظة على هذا المبدأ كانت فى غاية الأهمية بالنسبة لبريطانيا ، كما كانت هناك إحدى المعاهدات السارية المفعول والتي تعهدت فيها مصر بعدم التنازل عن أى جزء من أراضيها لدولة أجنبية ، دون موافقة إنجلترا ، وهى معاهدة الصومال الشبيرة المعقودة بين الدولتين فى سنة ١٨٧٧ (٤) .

ولسكن الجنرال منابريا ، سفير إيطاليا فى لندن ، كتب إلى مانشيتى ، وزير الخارجية ، فى يوم ٢٥ ثم يوم ٣١ أغسطس وإدعى أنه لم يكن من حق إنجلترا أن تقطع فى مسأله السيادة هذه ، التى كانت هى نفسها تشك فيها إلى

(١) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O: 170/305, No. 67.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) منابريا إلى مانشيتى فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I.1/2, fasc: 12.No. I.

(٤) الوثيقة السابقة

أن وافقت على هذا المبدأ وعملت على تطبيقه : لم يوافق منابريا على الاعتراف بالسيادة العثمانية على كل ساحل البحر الأحمر ، وإدعى أن كل من تركيا ثم مصر قد حاولا دائما الاستيلاء على هذه السواحل ، ولكنهما لم يتمكنوا إلا من الإقامة في بعض النقاط ؛ ولقوا معارضة في نقط أخرى . ولكن هذا الإدعاء لم يمنع منابريا من تفضيل إتباع الحذر ؛ وأصر على ضرورة ذلك في نهاية تقديره فائلا . وهكذا تركنا إنجلترا بمفردها وجها لوجه أمام الحكومة المصرية ، فعلى حكومة الملك [الإيطالي] في هذا الموقف ألا تستشير سوى مصالحهما ، دون أن تناسي نتائج الأفعال التي قد تقوم بها ، (١) .

لقد عجزت إيطاليا عن الوصول بمفردها إلى حل ودي مع مصر . وكان اللورد جرانفيل في «الميركاسيل» ، فأبرق له الجنرال منابريا ليحدد له مقابلة في أقرب وقت « حتى يمنع حدوث أى تعقيدات مؤسفة » . (٢) واطدأنت إيطاليا بعد هذه المقابلة مع جرانفيل وجلادستون ، إذ أنها حصلت على تأكيدات ضد أى خطر اصطدام مسلح مع الحكومة المصرية . ذلك أن جرانفيل قد إنتهز الفرصة التي سنحت عندما طلبت منه مصر إرسال سفينة حربية إلى رهيطه ، ونصحها بالتصرف بحكمة ، وبألا تعمل على خلق المشاكل (٣) . ووعده جرانفيل الجنرال منابريا بتجديد نصائحه وتكرارها كما تحدث جلادستون بنفس اللهجة وبطريقة مطمئنة . وكانت الحكومة البريطانية قد نصحت مصر ، قبل يومين من هذه المقابلة : « إن حكومة صاحبة الجلالة لا توصي مصر بإثبات حقها على رهيطه بانزال جنودها في هذه الناحية ، خصوصا وأن مثل هذا التصرف قد يتسبب في خفاق

(١) منابريا إلى مانشيني في ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ . A.I. 1x2. fasc. 12 No. 1 .

(٢) منابريا إلى مانشيني في ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ . A.I. 1x2. fasc. 12 No. 8 .

(٣) منابريا إلى مانشيني في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ . A.I. 1x2. fasc. 12 No. 9 .

تعقيدات يمكن تحاشيها بمحادثات مقبلة بين الحكومتين ذات الشأن ، (١) وكان هذا هو نفس الرد الذي كانت تأمل فيه حكومة روما . فتحدث الجنرال منابرياً عن العلاقات الودية التي سادت بين إنجلترا وإيطاليا منذ تولي جلاله المستون الحكم ، وعن الصديق الذي أظهرته الحكومة الإيطالية في تعاونها مع إنجلترا في كل المسائل الأخيرة ، وأكد ثقته التامة في أنها ستتصرفان بنفس الطريقة في هذه المسألة أيضاً (٢) .

(٥) الحق والقوة :-

اختلف موقف إيطاليا في القاهرة ، عن موقف سلطاتها الدبلوماسية في لندن ، ذلك أن مكيا فيللي ، القنصل الإيطالي في القاهرة ، قدم لوزير خارجية مصر مذكرة خاصة برهيطة ، أثار فيها مسألة التحقيق ، وإلتم فيها الحكومة المصرية بوجود ضلع لها فيها . ولقد طلب منه زميله الإنجليزي أن يسحب هذه المذكرة ، وذكر له بطريقة خاصة وسرية أنه قد إستلم تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية لإغراء مصر على التراجع في مسألة إنزال جنودها في رهيطة ، بما يغير الموقف . رغم إصرار القنصل العام البريطاني فان مكيا فيللي قد ذكر له أن مثل هذه المذكرة أقل خطراً بكثير من مذكرة احتجاج رسمية . ثم أبلغه أنه سيطلب تعليمات جديدة من روما . (٣) ولم تكن إيطاليا ترغب في التراجع عن موقفها . ولم تجد الحكومة الخديوية أمامها إلا أن تكتب مرة جديدة إلى الحكومة الإيطالية . ولم تكن المذكرة الإيطالية في ٢٤ من أغسطس أو المذكرة الأخرى

(١) جرانفيل الى كوكسون ٥ سبتمبر سنة ١٨٨١ . F O, 14/1'42. No.168 .

(٢) جرانفيل الى مكدرنيل في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ . E.P. 170/312B.No.374 .

(٣) مكيا فيللي الى مانشيني في ٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ . A.I 1/2. fasc 12. No. 18 .

فى يوم ٢٧ منه قد أنكرت وجود العلم المصرى على رهيفة ، أو صدق تلك الفقرة التى جاءت فى مذكرة دى مارتينو بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ ، والتى ذكرت أن الحكومة الإيطالية نفسها قد إعترفت بأن الباب العالى قد رفع العلم التركى فى عام ١٨٦٣ على كل الساحل حتى رهيفة . فلم تكن مصر إذن هى التى تسمى إلى تغيير « الوضع القائم » فى البحر الأحمر . ولا طلب كايرولى فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ الإحتفاظ بوضع القائم حتى تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب ، لم تكن المسألة تخص إلا الساحل وجزر عصب . وكانت هذه بالفعل هى أول مرة تذكر فيها الجزر . وشرحت الحكومة المصرية الموقف بمذكرتها فى ٧ من يوليو التى إعتقدت أنها ستقضى على كل طعن أو شك فى « حقوقها على سواحل البحر الأحمر » ، وإعتقدت أن محتل عصب سيحافظون من جانبهم على « الوضع القائم » الذى طلبوا منها مراعاته ، فامتنعت عن القيام بأى عمل فى عصب وإنتظرت رد الحكومة الإيطالية . ولكن حكومة روما لم تتكرر بأرسال أى رد . . . ورغمما عن تأكيد إيطاليا رسميا بأنه ليس لها فى عصب أى نيات إلا مجرد تجارية وعلمية ، فإنها قد قامت بانزال معدات حربية على ذلك الساحل . وبعد قليل ، وفى أثناء زيارتهم لبياول ، ورغمما عن وجود العلم المصرى ، فإن جيوليتى والقبودان فريجييريو قد أعلنوا لشيخ الناحية أن كل الساحل ملك لإيطاليا حتى رأس عسول . ولم تعترف الحكومة الإيطالية بسلطة مصر على بيول إلا بعد قتل أعضاء حملة جيوليتى ، وذلك حينما تقدمت إلى الحكومة المصرية وطلبت منها البحث عن المجرمين ومعاقتهم . وأخيراً فهذه إدعاءات جديدة على جزء جديد من الساحل ؛ على ناحية رهيفة ... فلا يمكن إتهام الحكومة المصرية بالعمل على تغيير « الوضع القائم » فى عصب ، كما أن المراسلات الرسمية بين الحكومتين تثبت أن رهيفة لم تدخل بتاريخى مباشر أو غير

مباشر في مباشر في مسأله عصب (١) .

وإذا خضع أحد الشيوخ المحليين ، وهو موظف يتقاضى راتباً ، لضغط عملاء إحدى الحكومات الأجنبية ، ووافق على بيع أراضى لا يمتلكها أو على التوقيع على إتفاقيات ليس له صفة في إبرامها ، فمن الطبيعى أن يكون هذا البيع وهذا الإتفاق باطلاً نصاً وروحاً . إذ أن تلك الأعمال لا يمكن أن تؤثر على حقوق السيادة الإقليمية للدولة . وكانت هذه هي حالة برهان . فكتب فخرى باشا إلى الإيطاليين ، شارحاً لهم أن شيخ رهيطة الذى يصفونه بأنه سلطان ، ليس إلا واحد من المشايخ العديدين الذين يخضعون لحكومة مصر ويخدمونها . وأرسل إليهم نسخة من خطاب برهان ، الذى كان قد أرسله إلى حاكم عام السودان فى وقت شراء شركة روباتينو لقطعة من الأرض فى عصب ، مما ثبت بوضوح أن مندوبى الحكومة الإيطالية قد أساءوا وأخطئوا فهم حقيقة مركز هذا الشيخ . وأراد فخرى باشا أن يكون قاطعاً فى حججه مع الإيطاليين ، فأرسل إليهم فى نفس الوقت الإيصالات التى وقع عليها هذا الشيخ عند إستلامه . ارتبه ، منذ بداية الحكم المصرى فى هذه الأقاليم . حتى قرب ذلك الوقت (٢) -

وأخيراً فإن مصر قد رفضت الإنهاك الذى وجهته إليها إيطاليا بالسمى إلى

(١) أنظر مذكرة فخرى إلى مكيا فيلانو فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ - رقم ٧٠٨ - مرفقة

برسالة مكيا فيلانو ما نشينى . A I. 1/2 fasc. I2.

وصورة مرفقة برسالة كوكسون إلى اللورد جرانفيل فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

F.O. 141/144. No 243.

(٢) الوثيقة السابقة .

صدام مسلح مع القوات الإيطالية ، كما رفضت تحمل مسئولية الحوادث التي قد تنجم عن إستخدامها لسلطتها على أراضيها وتحت ظل عليها . وأبلغت مصر إيطاليا أنها تنتظر منها ردأ بشأن عصب ، وأظهرت تحفظها ، واحتجت رسميا على أى إعتداء يقع على أراضيها ، وأعلنت إحتفاظها بكل حرية للعمل ، وبكل مالهيا من وسائل وقوة ، لإجبار الغير على الإعتراف بحقوقها وخصوصا بعد ما حاولوا تناسيها (١) .

ولكن مكيا فيلى أصر على موقفه ، وأدعى أن أحداً من الموظفين الإيطاليين الذين قاموا بزيارة رهيفة أخيرا لم ير العلم المصرى مرفوعا عليها ، رغم ثبات الحكومة الخديوية على ذكرها أنه مرفوع هناك بالفعل . وذكر أن « السلطان » برهان قد إعتبر نفسه دائما على أنه مستقل كل الإستقلال عن تركيا ومصر . أما النتائج التي اراد مصر ان تهبها على المذكرة الإيطالية فى ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ فان مكيا فيلى قد إدعى « ان الخطأ الجغرافى الذى حدث فى مذكرة دى مارتينو لا يثبت أى شىء ، وذلك لأنه مجرد خطأ » (٢) . لقد افتقرت حقوق مصر الى القوة لتدعيمها وإثباتها ... ولكننا نلاحظ فى ذلك الوقت أن لهجة الإيطاليين قد أصبحت أكثر إعتدالا ، ونجد ان مكيا فيلى يعان : « ان النيات التي ينسبونها للحكومة الإيطالية لإقامة محطة عسكرية فى عصب لا تستند الى أى أساس من الصحة ولا يمكننى أن أقبل أن يشير القبودان فريجيرو شفويا ، ولكن باسم إيطاليا ، الى ادعاءات بشأن رهيفة ، وبشأن الساحل الممتد حتى راس عسول ، وذلك فى الوقت الذى

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) مكيا فيلى إلى شريف باشا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 12.

نعتبر فيه أن لنا الحق في مجرد المطالبة بالإحتفاظ بالوضع القائم فيما يجاور عصب،
فالمسألة إذن ليست أكثر من سوء تفاهم واضح ، وأسرع من ناحيتي في التضاء
عليه ، (١) .

فما الذى حدث؟ الحقيقة هي أن هذه التصريحات التى ذكرت ان إيطاليا لن تقيم
منشآت عسكرية فى عصب ، وهذا التبرؤ من الإدعاءات الشفهية الخاصة برميطة
وبالساحل الممتد حتى رأس عسول ، كانت كلها نتيجة لتدخل من جانب وزارة
الخارجية البريطانية فى الموضوع .

الفصل الثاني عشر

مستعمرة التاج

كانت إيطاليا تعلم أن موقف إنجلترا الثابت يتلخص في الإحتواء وراء إتفاقية سنة ١٨٧٧ ، التي تعترف بسلطة مصر على الساحل الغربي للبحر الأحمر والساحل الجنوبي لخليج عدن ، وأن إنجلترا تسعى من هذا الموقف إلى منع أى دولة أخرى من النزول إلى تلك السواحل والإقامة فيها . ولذلك فإن إيطاليا حاولت أن تنظم صلات بين سلطاتها في البحر الأحمر والسلطات البريطانية في عدن ، بدعوى التعاون في محاربة تجارة الرقيق ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى الحصول على إعراف رسمى لمنشأتها في عصب ، ولو بطريقة غير مباشرة . وسنحت لها فرصة مواتية للتقدم بمناورتها في أثناء قتل بعثة جيوليتي عند بيلول .

(١) التعاون بين السلطات المحلية : -

تقدمت إيطاليا بإقتراحاتها إلى وزارة الخارجية البريطانية في نفس الوقت الذي طالبت فيه إرسال سفينة حربية بريطانية لحضور التحقيق في بيلول . وإنتهز الجنرال منابريا الفرصة لكي يتحدث مع اللورد جرانفيل عن عصب ، وقال أنه سيكون من اللازم الوصول إلى اتفاق مبدئى بين المنشأة الإيطالية في عصب ، وعدن البريطانية ، خصوصا وأنه سيكون بينها علاقات بحكم الضرورة وذلك لتسهيل الإتصال بين السلطات في كل منها ، ودون أن يمس ذلك المسائل التي ظهرت بشأن السيادة على تلك الأقاليم (١) . ولكن جرانفيل أبدى تحفظه ، ولم يعط أى إجابة سريعة . واعتقد منابريا أنه يمكن انتظار الرد الذى وعده به جرانفيل ، قبل أن يقرر إمكانية إقحام

(١) منابريا إلى مانشيني في ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ . A. I. 1/2 Fasc. 10. fol. 50.

بريطانيا رسميا ، بجعلها ترسل عليها إلى يوليو (١) . و مر أسبوعان بين أخذ ورد بشأن حضور السفن الى يوليو ، قبل أن تتقدم ايطاليا باقتراحاتها المكتوبة .

وأرسل الجنرال مناهريا الى اللورد جرانفيل بمذكرتين : الأولى لفتت نظر الوزير البريطاني الى ضرورة الوصول الى اتفاق مبدئي بين القوميسيير الإيطالي في عصب والمقيم البريطاني في عدن بشأن أولا: تبادل المرسلات عن كل المسائل الهامة محليا ، دون أن يمر ذلك عن طريق الحكومتين الأوربيتين ، وثانيا : التعاون في محاربة الرقيق ، وفي تنفيذ المعاهدات أو اللوائح التجارية ، وفي كل المسائل التي لها طابع المصلحة العامة والإنسانية (٢) . أما المذكرة الثانية فقد ذكرت أن برانكي القوميسيير الإيطالي في عصب قد اقتنع باستمرار تجارة الرقيق في الأقاليم القريبة من الخليج المذكور ... وفي يوليو (مصرية) [كذا] . ولذلك فإن الحكومة الإيطالية قد أمرت برانكي بمنع هذه التجارة في حدود سلطته ، وسمحت له إن لزم الأمر بالتراسل مع حاكم عدن لإعطائه كل المعلومات التي يمكنها أن يحصل عليها بهذا الخصوص . كما أن الحكومة الإيطالية قد قررت أن ترسل الى عصب إحدى السفن الحربية التي يمكنها أن تراقب السفن التي تعمل في تجارة الرقيق (٣) .

ولقد تركت انجلترا الاقتراحات، الإيطالية لفترة من الوقت دون إجابة. ولكن موقف إيطاليا ازداد مع الزمن تعسفا في مسألة رهينة ، فقررت وزارة الخارجية البريطانية استخدام هذه الاقتراحات لتحديد نشاط إيطاليا ودإعائها في البحر

(٢) الوثيقة السابقة .

(٢) اتفاق مبدئي بين .. مرفق برسالة مناهريا إلى جرانفيل في ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١
F. O. 170/311. No. 281.

(٣) مذكرة، الجنرال مناهريا إلى اللورد جرانفيل في ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١ - مرفق/٢
برسالة مناهريا إلى جرانفيل في ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١ - F. O. 170/311. No. 281.

الأسمر . ولم تكن انجلترا ترغب في تحديد هذا النشاط في عصب فقط ، ولكنها أرادت أيضاً أن تحدد مظاهر وأشكال وجود إيطاليا في هذه الناحية .

فكلف جرانفيل ماكدونيل في سبتمبر سنة ١٨٨١ بأن يبلغ مانشيني أنه إذا كانت الحكومة الإيطالية مستعدة للتوقيع على عقد رسمي مع مصر ، يؤكد شراء أراضي عصب ، وبشرط أن تظل المنشأة الإيطالية هناك — طبقاً للتأكيدات السابقة — تجارية بحثة ، فلا تحصن ولن تستخدم كقاعدة بحرية أو حربية — فإن الحكومة البريطانية ستقدم هذا الاقتراح لحكومتى القاهرة والقسطنطينية وتؤيده . وأضاف أنه من المتوقع أن تطلب مصر إضافة فقرة خاصة لمنع مرور الأسلحة والنخائر إلى الحبشة (١) .

وفي اليوم التالي أعلن مانشيني أن إقترح اللورد جرانفيل يتمشى تماماً مع وجهات نظر الحكومة الإيطالية ، ومع التأكيدات التي أعطاها سلفه ، وأنه لا يرى أى اعتراض على الفقرة المطلوبة الخاصة بمنع مرور الأسلحة إلى الحبشة (٢) واقترح مانشيني أيضاً إضافة مادة تشهد بانضمام إيطاليا إلى الاتفاقية المصرية الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق ، وذلك فيما يتعلق بعصب . (٣) وانتهر الفرصة لكي يعرب عن أمله في ألا تعارض إنجلترا في الاتفاق على إقامة اتصالات منتظمة بين السلطات البريطانية في عدن وسلطات عصب الإيطالية . (٤)

(١) جرانفيل إلى ماكدونيل في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ . F. O. 170/312 B. No. 278.

وأُنظر ، مذكره ، روما في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ . A. I, 1/2. fasc. 12. fol. 32.

(٢) ماكدونيل إلى جرانفيل في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 170/305. No. 356.

(٣) مانشيني إلى مناهريا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

S.P. Vol. Lxxxii (C 3300.). No. 102.

(٤) ماكدونيل إلى جرانفيل في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 170/305. No.356.

واقترحت الحكومة الإيطالية أن تكتب مشروعا لاتفاقية^(١). ووافق جرانفيل على الاقتراح بشرط أن يطلع عليه أولا.^(٢) فأعدت الحكومة الإيطالية هذا المشروع وسلمه مانشيني إلى السفير البريطاني في روما في يوم ٩ أكتوبر ، وقام هذا السفير بتحويله إلى لندن .^(٣) واقترح جرانفيل إدخال بعض التعديلات^(٤) ، ولم ير مانشيني ما يوجب الاعتراض . بل إن اوزير الإيطالي قد أضاف أن حكومته مستعدة للتفاوض مع الباب العالي نفسه للوصول إلى إتفاق على كل هذه المسائل ، وأعرب عن ثقته في أن يقوم جرانفيل بأن يطلب من حكومة تركيا وحكومة مصر الموافقة على الاتفاقية المقترحة .^(٥)

وأرسل اللورد جرانفيل بصورة من هذا المشروع إلى دافرين في القسطنطينية ، وطلب منه تحويلها للباب العالي ، وأن يذكر له في نفس الوقت أن الحكومة البريطانية ترى أن قبول هذا المشروع هو في صالح كل من تركيا وإيطاليا ، وذلك منعا لنشوء تعقيدات يمكنها أن تظهر إذا ما استمر الاحتلال الإيطالي لعصب على أساس غير منتظم ومحدد^(٦) ، كما كان عليه الحال في ذلك الوقت . وقام السير إدوارد ماليت بنفس مهمة دافرين لدى ناظر الخارجية المصرية في القاهرة .^(٧)

(١) ماكدونيل إلى جرانفيل في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. Tél No. 70

(٢) جرانفيل إلى ماكدونيل في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 392.

(٣) باجيت إلى جرانفيل في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ F. O. 170/305. No. 377

(٤) جرانفيل إلى باجيت في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 457.

(٥) باجيت إلى جرانفيل في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 412.

(٦) جرانفيل إلى دافرين في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

S.P. Vol. Lxxxii (c.3300.) . No. 119.

(٧) جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/142.No. 225

٢ - موقف مصر وتركيا :-

وافق رئيس وزراء تركيا على أن ينصح السلطان بقبول الاتفاقية ، ولكنه طلب بعض الاستفسارات عن المادة الخامسة منها (١) والتي كان نصها: — «ستتفق الحكومات الإيطالية والمصرية والبريطانية على وضع الأسس والطرق والتسهيلات اللازمة للتراسل والتعاون المتبادل بين سلطاتها المحلية والتي تخضع لها ، وذلك من أجل الاتجاهات المشتركة التي لها طابع المصلحة المحلية ، والتي تدخل في اختصاص هذه السلطات ، (٢) ولما كان مانشيني يخشى ظهور العقبات التي قد تعوق تحقيق الاتفاقية وإتمامها ، فإنه أعلن أنه ليس لديه أى دافع للاصرار على هذه المادة (٣).

وجاء شريف باشا الى الوزارة ، واعتقدت إيطاليا في إمكانية الحصول على حل في مصالحها منه . ولكن إيطاليا احتفظت بمسألة التحقيق في بيلول لتهديد مصر والضبط عليها وحاولت أن تساوم بها علاوة على ذلك في مسألة عصب . وكتب مانشيني يذكر أن شريف باشا لا يحتفظ لإيطاليا إلا بثعور الود ، وأن الحكومة الإيطالية ستحرص على ألا تخلف له المصاعب منذ أول إستلام الحكم بسبب مشاكل حدثت في عهد سلفه : (٤) ولكن سرعان ما ظهر لإيطاليا أن شريف باشا لا يوافق على تقديم تنازلات إقليمية : ذلك أنه قد رد على الادعاءات الإيطالية التي ذكرت أن العلم المصري لم يرفرف مطلقا على رهيفة ، مستندة في ذلك على تصريحات الشيخ

(١) دافرين إلى جرانفيل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

S.P. Vol. Lxxxii. (c.3300) No. 123.

(٢) حاجيت إلى جرانفيل في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١

F.O. 170/305. No. 377: et annexes

(٣) حاجيت إلى جرانفيل في ٢٩ نوفمبر ١٨٨١ F.O. 170/306. Tél. No. 84.

(٤) مانشيني إلى دي مارتينو في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13.fol.19.

برهان الذى اعتبره الايطاليون كسيد مستقل عن تركيا وعن مصر ، وأعلن أن البيانات الثانية التى أرسلها وزير الخارجية المصرى السابق فى مذكراته يوم ٨ سبتمبر عن خضوع هذا الشيخ للحكومة الخديوية والدلائل التى يمكن لمصر أن تظهرها لى تثبت أن عليها قد ظل مرفوعا على رهينة منذ استلام مصر لإدارة هذه السواحل كافية لإجبار إيطاليا على الاعتراف بثبوت حقوق مصر . (١)

فلم يكن من الحكومة الإيطالية إلا أن وصفت التحقيق الذى حدث فى بيلول بأنه «مهمة تمثيلية» ، وطلبت فتح تحقيق جديد يعهد به إلى مندوب مصرى ومندوب آخر لإيطاليا ، مزودين بكل السلطات اللازمة للبحث عن المعتدين ومعاقبتهم عقوبة مثل مع شركائهم من بيلول . (٢) فلم يتراجع شريف باشا ، ووافق على فتح تحقيق جديد . برئاسة على باشا رضا ، الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر ، ولم يتردد فى قبول مندوب إيطاليا فى هذه اللجنة ، للعمل مع المندوبين المصريين للبحث عن المعتدين وشركائهم والتحقيق بدقة فى المسألة . (٣) ولكنه رفض إعطاء هذه اللجنة حق محاكمة الأتالي أو إصدار أى أحكام ضدهم ، وحدد أن المحاكمة ستظل من اختصاص النظام القضائى المصرى ، الذى لن يتردد فى معاقبة من تثبت إدانته معاقبة رادعة (٤) .

ولكن بعض المشكلات والمصاعب نشأت بعد ذلك ، فلم يبدأ هذا التحقيق الجديد إلا فى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٢ ورأسه عبد الرحمن رشدى بك ،

(١) شريف باشا إلى مكينا فيلى فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١. A.1. 1/2. fasc. 13. fol.9.

(٢) ماتشيني إلى دى مارتينو فى ١٦ أكتوبر ، ودى مارتينو إلى شريف فى ٣٠

أكتوبر سنة ١٨٨١ . A.1. 1/2. fasc. 13.

(٣) مصطفى فهمى إلى دى مارتينو فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) الوثيقة السابقة. A.1. 1/2 fasc. 13. fol.67.

وانتهى قرب نهاية شهر مايو . وشهد المندوب الإيطالى بنفسه بصعوبة العثور على المعتدين (١) .

وكان هذا هو جو العلاقات المصرية الإيطالية فى ذلك الوقت . ولم يكن هذا الجو مما يسهل على مصر قبول الاقتراحات الإيطالية الخاصة بعصب . ولم يرحب مصطفى باشا فهمى ، ناظر الخارجية المصرية ، بمشروع الاتفاق مع إيطاليا ، الذى كان يعنى تنازل مصر عن أراضى عصب ، والاعتراف بهذا التنازل . أما تيجران بك مسكرتير عام الوزارة ، فإنه لاحظ أن الفقرة التى تنص على أن المنشأة الإيطالية لن يكون لها إلا صفة تجارية هى فقرة خادمة ، وليس لها أى قيضة ، مادام التصريح بأرسال سفن حربية إلى خليج عصب وإرسال معدات حربية يجعل من هذه الناحية مركزاً حربياً بالفعل (٢) . وشرح له السير ادوارد ماليت ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، أنه من الواضح أنه ليس لمصر القدرة على زحزحة الإيطاليين من عصب ، ولذلك فإنه من المستحسن تنظيم هذا الاحتلال بانفاية رسمية . (٣) ولكن تيجران بك أعلن — رغم هذه الاجابة الواضحة ، والمريرة فى صراحتها — أن الحكومة المصرية كانت تثق تماماً فى تأييد الحكومة البريطانية لها تأييداً أدبياً فى مسألة عصب ، وأنها كانت ولا تزال تأمل فى أن يودى استمرار هذا التأييد إلى شعور الإيطاليين بصعوبة موقفهم إلى درجة تجبرهم على الانسحاب ولكن توقيع الاتفاقية سيقضى على هذه المصاعب التى تواجه الإيطاليين الذين سيحصلون على قاعدة ثابتة فى البحر الأحمر ، وسيحصلون على توسيعها بدون أدنى شك . (٤)

(١) أنظر . A.I. 13: fasc. 17

(٢) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

F.N. 141-144: No: 353.

(٣) الوثيقة السابقة

(٤) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141-144 No. 358

وكتب مصطفى باشا فهمى إلى القنصل العام البريطانى مبلغا إياه رسميا أنه ليس من حق الحكومة المصرية أن تتصرف فى الأراضى التابعة للدولة العثمانية ، كما أن الباب العالى حريص بدون شك على الاحتفاظ بالفرمانات العديدة التى تنص على الجزية ، والتى تدخل خليج عصب — مثل باقى الشاطئ الغربى للبحر الأحمر — فى خديوية مصر . فرغما عن شعور الود تجاه الحكومة البريطانية ، ورغما عن رغبتهما فى اجابة النصيحة الودية التى طلبت منها ، فإن الحكومة الخديوية لا تستطيع الموافقة على اتفاقية صيغت بالشكل الذى عرضت به عليها . ولما كانت الحكومة الخديوية ترى فى الاستمرار فى موقفيها الودى الذى سمته لعلاقتها مع الدول الصديقة فإنها مستعدة ، كما ذكرت ذلك للقنصل العام الإيطالى فى مصر لى تدخل فى مفاوضات لتنظيم موقف شركة روباتينو فى عصب ، طبقا للشروط التى سيتفق عليها . ويمكن للحكومة المصرية أن تعمل إتفاقية ليس لها أى صفة سياسية مع شركة روباتينو ، تمنع بها لهذه الشركة ملكية مساحة محددة من الأراضى ، مع بعض الامتيازات ، ولكنها تحتفظ لنفسها بجميع حقوق السيادة والادارة الإقليمية ، بكل ما لها من مظاهر (١) .

فأعلن السفير الايطالى فى لندن للورد جرانفيل أن هذا الرد قد أثار دهشة الحكومة الايطالية . ولكن إيطاليا كانت لا تزال ترغب فى الحصول على وساطة إنجائرا ، فأعلنت أن المسألة قد يكون أصابها بعض سوء التفاهم ، وأظهرت استنادها إلى توسط الحكومة البريطانية حتى لا تقوم الحكومة المصرية باتخاذ موقف مقاومة من جديد ، مما سيمنع الوصول إلى تلك الاتفاقية ، التى سيستفيد منها كل

(١) مصطفى فهمى باشا إلى السير ادوارد ماليت فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة ماليت إلى جرانفيل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/144. No. 372٠

أصحاب المصالح المتصلين بها (١) . ولم ترغب إيطاليا في ترك المسألة عند ذلك الحد ، فأبلغ مانشيني السفير الانجليزى فى روما أن كل من كورتى ، السفير الايطالى فى القسطنطينية ، ودى مارتينو . القنصل العام الايطالى فى مصر ، سيواصلان كما فعلا حتى ذلك الوقت الامتناع تماما عن أى تصرف فى هذه المسألة ، إذ أن الحكومة الايطالية ترغب فى ترك المفاوضات كلها بين يدى الحكومة البريطانية ، التى تكرمت بقبولها . (٢) ثم طلب السفير الايطالى فى لندن من جرانفيل أن تقوم الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة المصرية لى تقبل الاتفاقية المقترحة الخاصة بالمنشأة الايطالية فى خليج عصب (٣) . وكان جرانفيل قد وعد الجنرال منابريا بذلك ، فكلّف السير إدوارد ماليت باستمرار الاتصال بالحكومة المصرية فى صالح هذا المشروع وأن يحاول إقناعها بأهمية إجابة رغبات الحكومة الايطالية (٤) .

(٣) حقوق السيادة :-

كانت مساحة رهيفة قد تسببت فى تلبد الجو . ذلك أن القبودان هيلتون ، قائد السفينة الحربية البريطانية درايجون Dragon قد أبرق من عدن فى يوم ١٢ ديسمبر أنه قد علم من برانكى ، القوميسيير الايطالى فى عصب ، يوم ٩ منه ، أنه قد وقع على معاهدة مع السلطان برهان توضع أراضى ذلك الشيخ بما فيها رهيفة تحت الحماية الايطالية ، وأن هذه الأراضى تمتد حتى أبوك ، وأن القوميسيير قد أعطى علما

(١) مذكرة منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ ديسمبر . سنة ١٨٨١ .

S.P. Vol. LXXXII. (c. 3300.) No. 134.

(٢) باجيت إلى جرانفيل فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.I. 170/306. No. 447.

(٣) جرانفيل إلى باجيت فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 170/314. No. 500.

(٤) جرانفيل إلى ماليت فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141/142. No. 246.

إيطاليا لبرهان، قام هذا الأخير برفعه عدة مرات على رهيطة. ولقد أفهم القومسيير الايطالى القبولان الانجليزى أن هذه المعاهدة قد أبرمت بينه وبين برهان، ولكن الحكومة الإيطالية لم تصدق عليها بعد (١).

فاضطر اللورد جرانفيل إلى أن يذكر الحكومة الإيطالية بالتأكيد الذى أعطته ، والذى ذكرته برقية ماكدونيل ، الوزير المفوض البريطانى فى روما ، فى يوم ٢٧ من أغسطس ، والذى ينص على أنه ليست لديها أية نية للتوسع إقليميا بجوار عصب (٢). وأجاب مانشيني بأنه لا يعلم تفاصيل الاتفاقية الجديدة مع برهان ، ووعد بأن يطلب الى برانكى تفسير الأمر ، وأضاف أنه سيصدر أمره بعدم تكرار رفع العلم الايطالى على رهيطة (٣). ثم أمر القنصل الايطالى فى عدن بأرسال سفينة خاصة إلى عصب، تطلب من برانكى إجابة برقية سريعة، حتى يتمكن من فهم ما حدث (٤). وكتب فى نفس الوقت إلى السفير الانجليزى فى روما: «إننى أكرر من جديد تصريحى السابق، وهو أننا مصممون ألا نتعدى الحدود الحالية لممتلكاتنا فى عصب ، أو نفرض حمايتنا على أراضي برهان ، وهو الذى نحرص على ألا يكون لنا معه إلا علاقات صداقة ومعونة متبادلة» (٥).

(١) هاجيت إلى جرانفيل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١. F.O. 141/147. Tel. No. 118.

(٢) جرانفيل إلى هاجيت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١. F.O. 170/314. No. 517.

(٣) هاجيت إلى جرانفيل فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١. F.O. 170/306. No. 468.

(٤) هاجيت إلى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١. F.O. 170/306. Tel. No. 88.

(٥) مانشيني إلى هاجيت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة هاجيت إلى جرانفيل فى

٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١. F.O. 170/306. No. 470.

أنظر S. P. Vol. Lxxxii. (c. 3300) No. 149.

و. هاجيت إلى مانشيني فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١. A. I. 1/2. fasc. 13. fol. 124.

ولكن ما نشينى لم يكن فى حقيقة الأمر مستعدا للتخل عن رهيفة ، وأصر على أن حكومته لا تستطيع الاعتراف بالسيادة المصرية على رهيفة ، لأن ذلك سيتسبب فى ضياع قيمة الصكوك التى إشتراط بها أراضى عصب نفسها (١). ولكنه أضاف بأن المسألة كانت مختلفة بالنسبة لبقية الساحل الغربى للبحر الأحمر إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب وفيما عدا رهيفة ، وذكر أن الحكومة الإيطالية كانت مستعدة ، كما أعلنت ذلك رسميا ، لأن تزيد مساحة ممتلكاتها فى البحر الأحمر (٢).

وإضطر اللورد جرانفيل أمام هذا الموقف المائع بشأن رهيفة إلى أن يذكر حكومة روما بأنه سيكون من الصعب الحصول على موافقة مصر على مشروع الاتفاقية ما لم تعترف إيطاليا بسيادة سلطان تركيا وتحت إدارة خديوية مصر ، على كل الساحل الواقع إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، كما ذكر فى مشروع الاتفاقية (٣)

وكان السلطان من ناحيته يرفض التنازل عن الحقوق الإقليمية للدولة، وأرسل الباب العالى إلى شريف باشا هرقية يبلغه فيها أنه لا يعارض فى الوصول إلى اتفاق بشأن عصب ، على أساس خضوع الاحتلال الإيطالى لعصب الذى سيسمح به هذا الاتفاق ، لقانون ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٨ ، وهو القانون الذى يبيح للأجانب حق ملكية الأراضى فى الدولة العثمانية (٤)

وهكذا نرى أن إيطاليا قد إزدادت طمعا ، وبعد أن كانت تسعى للوصول على إعراف بمركزها فى عصب ، أخذت تحاول إخراج رهيفة عن السيادة العثمانية . وكانت إنجلترا قد جعلتها تعتقد فى إمكانية الوصول إلى اتفاق مع مصر بشأن عصب ولكنها رأت أن سلطات القاهرة والقسطنطينية تعارض فى الإعراف بمركز إيطاليا فى عصب نفسها، وتريد معاملتها على أساس أراضى بيعت لرعايا أجانب فى الدولة

(١) هاجيت إلى جرانفيل فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، F.O. 179/306. No. 471.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) جرانفيل إلى هاجيت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، F.O. 170/314, No. 527.

(٤) مالميت إلى جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ ، F.O. 141/159. Tél. No. 2.

العثمانية. فاضطر مانشيني إلى الكتابة إلى كورتى ، سفيره فى القسطنطينية ، شارحا له أن المسألة لا تخص إلا السيادة على عصب التى كانت فى أيدي الإيطاليين منذ فترة والتى لا يوافقون على تركها. وذكر أن الاقتراح الإيطالى الخاص بها سيرتب الأمر فيما يتعلق بهذه الناحية ، وفى صالح كل أصحاب الشأن ، فيحصل الإيطاليون من الباب العالى ومصر على الاعتراف بالوضع القائم. وإدعى أن الباب العالى ومصر سيحصلون دون تقديم أية تضحية ... على الاعتراف بحقوقهم على كل بقية الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ماعدا ناحية رهطة الصغيرة ، التى يخرجها الإيطاليون بطبيعة الحال رسديا من أى مشروعات فى الحاضر أو المستقبل ... (١) .

ولكن تركيا أصرت على موقفها ، وذكرت أن الحكومة المصرية ترغب فى عقد إتفاقية مباشرة مع الشركة الإيطالية. وأعضاء رئيس وزراء تركيا أنه يمكن تسوية المسألة بطريقة مرضية إذا ما أضيفت مادة إلى هذه الاتفاقية ، ينص فيها على اعتراف الحكومة الإيطالية بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، لأن ذلك سيقضى على معارضة الوزارة التركية ، ومعارضة الوزارة الحديوية ، مثل هذه الاتفاقية (٢) .

وإدعت الحكومة الإيطالية أن الوزارة التركية تحرض مصر على مقاومة ومعارضة الاقتراحات البريطانية . وطلب وزير الخارجية الإيطالية من اللورد جرانفيل أن يبرق إلى كل من اللورد دافرين فى القسطنطينية والسير ادوارد ماليت فى القاهرة ، ويطلب منهما التدخل والحصول على رد نهائى (٣) .

ولم يخف جرانفيل وجهة نظره ، من أن الحكومة البريطانية قد قامت حتى الآن

(١) مانشيني إلى كورتى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة باجيت إلى جرانفيل فى

٥ من يناير ١٨٨٢ F.O.170/320. No 4.

وانظر أيضا . S.P. Vol. Lxxxii. (c 3300). No. 164.

(٢) دافرين إلى جرانفيل فى ١٩ يناير سنة ١٨٨٢

S.P. Vol. Lxxxii (c. 3300). No. 171.

(٣) منابريما إلى جرانفيل فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

S.P. Vol. Lxxxii. (c 3300). No 1172.

بأكثر مما وعدت بالقيام به ، وأنها قد حاولت دفع المفاوضات ؛ والبدء فيها ،
رغما عن أنها لم تعد إلا « بحس نبض » كل من تركيا ومصر بشأن مثل هذه
الاتفاقية. وكان قد وجه كل من دافرين وماليت إلى العمل مع زملائهم
الايطاليين ، ووافق على بعض تصرفات ماليت التي كان قد قام بها على
مسئوليته الشخصية ، وكان مستعدا للسماح لدافرين بالعمل مع زميله كورتى ،
ولكنه لا يعتقد أن دافرين سيتردد عن القيام بذلك ، إذا ما رأى من نفسه أفضلية
العمل المشترك (١).

ولكن سعيد باشا أصر على موقفه بضرورة عقد إتفاق خاص مع الشركة حتى
تتحفظ الدولة على حقوق السيادة في تلك المنطقة موضوع الخلاف (٢). ورأى
جيرانفيل بوضوح دقة المسألة بالنسبة لمصر ، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق سيادتها
وبشيخ رهيطة. وشعر تماما أن حكومة القاهرة سترفض الاعتراف بمواد تؤكد
لهذا الشيخ حق التنازل عن أراضي للحكومة الايطالية ، بصفته سيدا مستقلا ،
حتى ولو اضطرت إلى الموافقة على التنازل عن هذه الأراضي (٣). وظلت
المسألة تدور في حلقة مفرغة . فايطاليا تتشبث في الحصول على أراضي ترفع عليها
علم دولتها قبل أن تبحت عن مراكز تجارية حقيقية ، ومصر لا ترغب في التنازل
عن حقوقها وتخلق بذلك سابقة خطيرة على سواحل البحر الأحمر ، أما انجلترا
فإنها كانت لا تزال تفضل عدم رؤية أى دولة أوروبية تقيم محطة بحرية في طريقها
إلى الهند دون أن تضمن عدم استخدام هذه المحطات ضدها .

(٤) إصرار مصر على حقوقها :-

كان هدف مانشيني الأساسى هو الوصول إلى اتفاق مبدئى مع انجلترا ؛
وإذا لم يصل إلى اقناع السلطان والخديو بقبول الاتفاقية ؛ فإن الحكومة

(١) جرانفيل إلى هاجيت فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/321. No. 35.

(٢) دافرين إلى جرانفيل فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ S.P. Vol. Lxxxii No. 185.

(٣) جرانفيل إلى هاجيت فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O 170/323. No. 60 A.

الايطالية كانت مستعدة لأن تستغنى عن هذه الاتفاقية (١). ورغما عن ذلك فإنه كلف الجنرال منابريا بأن يطلب إلى اللورد جرانفيل عمل اللازم للسير في المفاوضات في كل من القاهرة والقسطنطينية (٢). فأرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى هاتين المدينتين وسمحت لدافرين بأن يعطى التصريحات التي كان الباب العالي قد طلبها بشأن إقرار إيطاليا بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، وكلفته بالعمل في توافق مع زميله الإيطالي (٣).

وكان دافرين يعتقد أن سعيد باشا يرغب شخصيا في عقد الاتفاقية إذ أن الصدر الأعظم كان من النباعة بحيث يقدر أهمية ترتيب وتحديد موقف الإيطاليين في عصب . ولكنه كان يخش من أن يظهر بمظهر المفرط في أجزاء من أقاليم الامبراطورية لإحدى الدول الأجنبية ، خصوصا بعد احتجاجات الحكومة المصرية (٤).

أما في القاهرة ، فإن السير إدوارد ماليت قد تشاور بمجرد إستلامه لتعليماته ، مع دى مارتينو ، زميله الإيطالي ، ثم ذهب لمقابلة محمود باشا سامي ، رئيس الوزراء . ولفت نظره إلى أنه لا يمكن طرد الإيطاليين من الأراضي التي يحتلوها وأنه من الضروري لمصالح مصر وتركيا تحديد هذه الأراضي ، وعدم ترك إيطاليا تتوسع منها أو تتخذها قاعدة لأعمال حربية ،

(١) باجيت إلى جرانفيل في أول فبراير سنة ١٨٨٢ F O. 170/302. No.29.

(٢) مانشيتي إلى منابريا في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٢ - وصلت إلى جرانفيل في اليوم التالي

S P. Vol. Lxxxii.(c.3300.) No.194

(٣) جرانفيل إلى باجيت في ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No. 76 A.

(٤) دافرين إلى جرانفيل في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢

S.P. Vol. Lxxxii (c. 33300.). No 199.

وأنة لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بالتوقيع على الاتفاقية (١) .
وحاولت إيطاليا في نفس الوقت أن تصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية .
ونجده أن الجنرال منابريا ، السفير الإيطالي في لندن ، يقدم الى جرانفيل ، وزير
الخارجية البريطانية في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ مشروعاً لاتفاقية ، ويعرب له
عن أمل حكومته في أن توافق إنجلترا عليه لصالح الدولتين صاحبتا الشأن وذكر
له أن حكومته ترغب في اعتبار هذه الاتفاقية ، منذ ذلك الوقت ، أساساً للعلاقات
بين الدولتين في كل المسائل المتعلقة بعصب . فإذا ما وافقت إنجلترا على ذلك ،
فيمكنها اعتبار المذكرة المقدمة كوثيقة رسمية ملزمة لإيطاليا ، وتجب عليها بشكل
يدل على تعهد والزام مماثل من جانب حكومة المملكة (٢) .

ولم يتردد جرانفيل أبداً ، وأبلغ السفير الإيطالي أن حكومته تأمل
- مثل حكومة روما - في عقد اتفاقية لصالح كل من يعينهم الأمر وأنه كان يأمل
في أن توافق عليها كل من القسطنطينية والقاهرة ، وكان في نفس الوقت مستعداً
لاعتبارها كأساس مؤقت لتنظيم العلاقات بين الحكومتين البريطانية والإيطالية في
كل المسائل المتعلقة بالأسس الإيطالية الموجودة في عصب (٣) . وأطمأنت إيطاليا
من موقف إنجلترا ، فلم تعد تأبه كثيراً بموقف تركيا أو موقف مصر . ولما كانت
إيطاليا تعلم جيداً أن كل من الباب العالي والحديو لن يوافق على التصرف في أراضي
الدولة ، فإنها صممت على تحقيق مشروعها مستتسده في ذلك الى تأييد
الحكومة البريطانية .

(١) مالت الى جرانفيل في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 77.

(٢) منابريا الى جرانفيل في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢

S.P. Vol. Lxxxii, (c. 3300.) No. 198.

(٣) جرانفيل الى منابريا في ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ - المرجع السابق - وثيقة رقم ٢٠١

وفي يوم ٧ مارس سلم القنصل العام الايطالى فى القاهرة الى ناظر الخارجية المصرية مذكرة طلب فيها الوصول الى قرار بشأن الاتفاقية المقترحة . وكانت هذه المذكرة مصاغة بألفاظ رتبت ، وللتسبب فى الرفض أكثر من سعيها للتوفيق . (١) ذلك أنها أكدت أنه ليس للبواب العالى أو لمصر أى حقوق على ذلك الجزء من سواحل البحر الأحمر الذى تقع عليه عصب ، وأكدت أن مصر لم تباشر أبدا أى سلطات هناك حتى مجيء الايطاليين ، وأنها ستحصل بموافقتها على مزايا واضحة ، منها اعتراف ايطاليا بسيادة لم يوافق عليها أحد حتى الآن ، والتي عارضت فيها اتجلترا حتى وقت قريب ، وذلك على بقية الساحل إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب . . . ولذلك فإن ايطاليا قد طلبت من الحكومة المصرية أن تذكر لها بصراحة أنها لا تعارض فى هذه الاتفاقية ، وتطلب موافقة البواب العالى على هذا الانجاء وإن كل رد لن يصاغ بهذا الشكل سيعتبر على أنه رفض حتى وإن كان غير صريح للمشروع (٢) .

وحافظت مصر على موقفها ، رغم ظروفها الدقيقة فى ذلك الوقت : فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم ٢٥ مارس وحضرة الخديو ، وناقش المسألة ورفض المجلس الموافقة على مشروع الاتفاقية الايطالية ، وكدر استعدادة للتفاوض مع شركة روباتينو ، أو أى شركة أخرى لها أغراض تجارية . (٣) وأعلن محمود باشا مسامى ، رئيس مجلس الوزراء ، أنه ليس من سلطة مصر عقد مثل هذه الاتفاقية ، إذ أن الفرمانات تنص على سلامة أراضي الدولة ، وضرورة المحافظة عليها ، وحتى

(١) مالميت الى جرانفيل فى ٤ أبريل سنة ١٨٨٢ . F.O. 141/154. No. 167.

(٢) مذكرة من دى مارينينو الى مصطفى فهمى باشا فى ٧ مارس سنة ١٨٨٢ - مرفق برسالة :

مالميت الى جرانفيل فى ٤ أبريل سنة ١٨٨٢ . F.O. 141/154. No. 167.

(٣) مالميت الى جرانفيل فى ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٢ . F.O. 141/159. Tél. No. 70.

إذا ما قبلت الحكومة مثل هذه الاتفاقية فإن مجلس النواب سيرفضها. (١) وردت مصر على المذكرة الإيطالية ، وشرحت عدم إمكانية إعطاء مثل هذا التصريح الذى تطالب به إيطاليا فى ذلك الوقت ، خصوصا وأن الباب العالى يعلم الآن بمسألة عصب و كل الحوادث التى إتصلت بها ، وقامت الحكومة التركية بالاعتراف بحقوق مصر وأكدها على تلك الأراضى (٢) ثم أشارت إلى رغبتها فى إثبات حسن نياتها تجاه إيطاليا بالتفاوض مع شركة روباتينو أو غيرها ، ولمكن بشكل يحافظ على حقوق السيادة والحقوق الاقليمية لمصر .

وكان القنصل العام البريطانى فى القاهرة قد لاحظ على المذكرة الإيطالية صعوبة صياغة مثلها إذا كانت فعلا تسمى إلى الهدف الذى ترغب فيه الحكومة الإيطالية ، وهو الاتفاق مع مصر ، وأعلن أنه لو كان قد رآها قبل تسليمها لنصح دى مارتينو وأصر عليه لعدم تقديمها (٣) .

وردت الحكومة الإيطالية هذه المرة على الحكومة المصرية برد قاطع ، يثبت أنها غير محتاجة لموافقة مصر على إنشاء مستعمراتها فى البحر الأحمر. فأعلنت أنها لا ترغب فى إعادة المناقشة التى تعتبرها منتهية ، وأعلنت تصميمها على الاحتفاظ بالموقف الذى اكتسبته بحقوق لا يمكن الطعن فيها ، وإدعت إيطاليا أنه ليس لمصر أى حق فى معارضة إيطاليا ، ولا تقديم إدعاءات لها قيمتها للسيادة على عصب ولذلك فإن كرامة إيطاليا لا تسمح لها بالاستمرار فى الطرق الودية بعد ذلك . ولهذا فإن إيطاليا تعلن أنها غير مرتبطة أى ارتباط بالتعهدات التى كانت قد عرضتها

(١) مالىت الى جرانفيل فى ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 151.

(٢) مصطفى فهمى باشا الى دى مارتينو فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢ - مرفق برسالة -

ماليت الى جرانفيل فى ٤ أبريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/151 No. 167.

(٣) رسالة مالىت الى جرانفيل فى ٤ أبريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

لوضعها في الاتفاقية المقترحة ، وأنها ستحافظ على حقوقها المشروعة (١) .

(٥) المؤسسة الخ-كومية :

وأعلن مانشيني في مجلس النواب الايطالى في يوم ٢٢ أبريل أنه سيقدم الوثائق الخاصة بامتلاك عصب بمجرد أن توافق الدول المسؤولة عن نشرها حسب العرف الدولى . وأكد أن طبع هذه الوثائق قد تم فعلا ، وسيكون ذلك أساساً للمشروع بقانون التى ستقدم به الحكومة لتنظيم هذه المستعمرة (٢)

وعند تقديم المشروع بقانون ، ذكر وزير الخارجية الإيطالية ، عند شرح الديباجة ، أن الحكومة الانجليزية قد اعترفت — عن طريق المذكرات المتبادلة — بأهمية الاتفاق المبدئى بين انجلترا وايطاليا . وأعلن أن الحكومتين قد اتفقتا تماما على fixed accord للتوصية على الاتفاقية المقترحة التى يمكن إعتبارها كأساس ثابت لتنظيم العلاقات المتبادلة بين إيطاليا وإنجلترا وسلطاتهما المختصة . (٣)

ولقد نصت المادة الاولى على إنشاء مستعمرة إيطالية على الساحل الغربى للبحر الاحمر ، وفى أراضى عصب تحت السيادة الإيطالية : وإهتمت المادة الثانية بتنظيم المستعمرة ، فذكرت أن الحكومة ستصدر مرسومات ملكية ووزارية للتنظيمات الادارية والتشريعية والمالية فيها ، حسب أهمية الموضوع ، وأشارت إلى ضرورة التوفيق بين هذه التشريعات والنظم والاحوال المحلية ، وسمحت للحكومة بتغييرها عما يسود فى إيطاليا ، طبقا للتجارب والحاجة . وأعلنت أن المستعمرة ستخضع

(١) دى مارتينو الى مونتيفي فهمى باشا فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة :

ماليت الى جرانفيل فى ١١ أبريل سنة ١٨٨٢ F. O 141/154. No. 177.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٢ . F.O. 170/320. No. 123.

(٣) أنظر جديد Opinione فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ والمصرا باجيت الى جرانفيل

F.O. 170/321. A. No. 202.

١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ .

لإدارة وزارة الخارجية في روما . وإختصت المادة الرابعة بالموافقة على الاتفاقية الموقعة في يوم ١٠ من مارس سنة ١٨٨٢ بين الحكومة وشركة روباتينو. والتي تنازلت بها هذه الشركة عن حقوق ملكيتها للحكومة، وتنظيم الاتفاقات المالية التي تخص شراء وإنشاء المؤسسة الاقتصادية في عصب . (١) .

وناقش مجلس النواب الإيطالي هذا المشروع بقانون في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٢ وأعلن مانشيني أن تبادل المذكرات مع إنجلترا بشأن الاتفاقية قد إُعترف تماماً بالسيادة الإيطالية على عصب ... وإذا لم تكن هناك أي معاهدة قائمة مع إنجلترا فتوجد من المذكرات ما يمكنه ربط الحكومتين، مثله مثل أي معاهدة. (٢) وأضاف أن تجارة عصب ستزداد أهمية ، خصوصا مع داخل القارة الإفريقية والحبشة (٣) . وكان هذا هو أكبر حلم يراود أذنان الإيطاليين في ذلك الوقت .

ولكن مانشيني عمل هذه التصريحات العلنية عن موقف إنجلترا، والمصادقات التي دارت بينها وبين إيطاليا ، دون أن توافق وزارة الخارجية البريطانية على ذلك فما أن رأى جرانفيل دياجاجة المشروع بقانون حتى كلف سفيره في روما بلفت نظر وزير الخارجية الإيطالية إلى أن لفظ *fixed accord* لا يمكن أن ينطبق على الاتفاقية المبدئية والمؤقتة والمشرطة الناتجة عن تبادل المذكرات بين حكومتى لندن وإيطاليا (٤) . فاعتذر مانشيني قائلا أن العبارة الإيطالية

(١) المشروع بقانون الخامس بعصب - مقدم إلى مجلس النواب الإيطالي من وزير الخارجية .

مرافق برسالة باجيت إلى جرانفيل في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O.170/321.A.No.202
النسخة الأصلية ومسودة الوزير محفوظ في A.I. 1/4, fasc. 25

(٢) باجيت إلى جرانفيل في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O.170/321.A.No.227.

(٣) الوثيقة السابقة

(٤) جرانفيل إلى باجيت في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ F. O. 170/324. No 210.

accedo in forma tassativa لا يتطابق تماما مع اللفظ الانجليزي السابق، وهو اللفظ الذي لفت نظر اللورد جرانفيل بشكل خاص ، وأنه يدل على أن الفاظ الاتفاق لها صورة واضحة تماما ، مما يقضى على كل شك في الموضوع (١). ولكن هذا التفسير للألفاظ التي نطق بها في مجلس النواب جاء متأخرا ، وبعد تفسيرات وتصريحات علنية ورسمية ، طبعت ووزعت في مونت سيبوريو .

وقبل أن يصل هذا الرد التفسيري إلى لندن ، بل وحتى قبل أن يكتب ، لم يرغب جرانفيل أن يترك هذه الفرصة تمر دون أن يستفيد منها . فأبلغ سفيره في روما أن الحكومة البريطانية لا تقبل أن ترتبط بالإعتراف بالسيادة الإيطالية على عصب ، رغما عن أنها مستعدة لإعتبار هذا الإعتراف كأساس مؤقت لترتيب العلاقات بين الحكومتين ، وذلك في المسائل التي قد تنشأ مع إيطاليا بشأن مؤسستها (٢) .

كتب جرانفيل هذا الخطاب ستة أيام قبل ضرب مدفعية الاسطول البريطاني لمدينة الاسكندرية بقنابله . وكانت إعترافا فعليا de facto بملكية إيطاليا لعصب ، وتأكيدها من انجلترا بأنها لن تعارض حقوق ، إيطاليا على هذه القاعدة بعد ذلك . وكانت عصب هي تلك القطعة من العظم التي تركتها إنجلترا لإيطاليا ، وهي تنأهب لاحتلال مصر ، والسيطرة منها على كل إمبراطوريتها الافريقية ، في وادي النيل ، والممتدة مع البحر الأحمر وبلاد الصومال . وكان التدخل الأوربي قد أدى إلى نشوب الثورات في وادي النيل ، وفي شماله وفي جنوبه ، واستعدت بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها .

(١) مانشيمنى الى باجيت في ٧ يوليو سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة : —

باجيت الى جرانفيل في ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ F.O. 170x321. A. No. 270.

(٢) جرانفيل الى باجيت في ٥ يوليو سنة ١٨٨٢ F.O. 170x324. No. 214.

القسم الثاني

التقسيم الاستعماري للصومال وهرر

الباب الخامس

التدخل البريطاني في الصومال

النبيل الثالث عشر

بريطانيا وإخلاء بلاد الصومال

أخذت فكرة إخلاء السواحل الأفريقية لخليج عدن من المصريين قبلور في رأس الحكومة البريطانية قرب نهاية عام ١٨٨٣ ، وبعد القضاء على حملة الجنرال هيكس باشا في كردفان . وكانت هذه الخطة تعود في حقيقة الأمر إلى مسبيين، وتستند إلى عاملين رئيسيين مختلفين: فكانت السلطات البريطانية في عدن تحاول مد نفوذها على بربرة حتى تضع من سيطرتها على موارد تموينها من ناحية، كما أن القنصل العام البريطاني في القاهرة كان يسعى من ناحية أخرى إلى زيادة تدخله في شؤون مصر ، ووضع الحدود الجديدة و. إصر الحديث ، التي رسم خطوطها كمنطقة نفوذ له ، مع خط العرض ١٢ شمالا ، والمساعدة على تقطيع الإمبراطورية المصرية ، وتوزيعها بعد أن تحصل بريطانيا منها على نصيب الأسد .

(١) فكرة الإخلاء

كان أول من رمى فكرة إخلاء بلاد الصومال هو الميجر هنتر F. Hunter من فرقة آر كان بومباي Bombay Staff Corps والمقيم السياسي المساعد في عدن. إدعى هذا الضابط أن التدخل البريطاني على الساحل الجنوبي لخليج عدن هو أمر ضروري، وكان قد زار بلاد الصومال وهرر ، وعرف أحوالها ، ثم جاء وإدعى أن منليك الثاني ملك شوا كان يستعد مع قبائل الجالا للاستيلاء على هرر ، وأن قبائل الصومال كانت تهدد باخراج الحاميات المصرية من زيلع وبربرة (١) .

وكانت هذه الموانئ في غاية الأهمية بالنسبة لتكوين عدن ، وبالتالي بالنسبة

للمستقبل طريق الهند نفسه. ولم يفعل السير إيفيلين بارنج أى شيء أكثر من تحويل برفية
هنتر إلى حكومة لندن ، دون إدخال أى تعديلات عليها . ودون أن يرفق بها رأى
السلطات المصرية ، وذلك لأن هذه البرقية كانت تستخدم أراءه التى تنادى بأن
الحكومة الخديوية لا تستطيع الاحتفاظ بسلطاتها على ممتلكاتها الأفريقية ، ولأنها
كانت تستخدم فكرة إجبار هذه الحكومة على إصدار أمرها باخلاء السودان، وسحب
جميع الجنود والماوظفين منه .

ووصلت هذه البرقية إلى لندن وجاءت فتيجتها مواتية . وظهر أثرها على كل
من اللورد جرانفيل ووزارة الهند ، إذا لم يكن من السهل على الإمبراطورية
البريطانية أن تقبل ضياع موارد زيلع وبربرة من بين يديها . فوعدت الحكومة
بحماية هذه الموانئ بقطع الأسطول ، وعضد اللورد كمبرلى ، وزير الهند ، هذا
الموقف وأصر على بربرة بنوع خاص. وصدرت الأوامر إلى الاميرال السير ويليام
هيويت فى سواكن بارسال إحدى السفن لى تبقى هناك (١) .

وتثبت الوثائق الانجليزية كذت تقارير الميجر هنتر عن تهديد السلطنة المصرية
فى بلاد الصومال ، فما أن وصل قبودان هذه السفينة Sphinx حتى أرسل تقريراً
يثبت ، أن إحتياج الأمر إلى إثبات ، أن التهديد الموجه ضد هاذين المنائين لم يكن
إلا إدعاء إختلقه هنتر لجعل الحكومة توافق على سياسته. وذكر هذا التقرير المكتوب
فى يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ وأكدته إن كل شيء هادى فى بربرة ١٠٠٠ وفى زيلع
وفى الاقاليم المجاورة ، ولا يوجد هناك ما يدل على بدء حدوث إضطرابات ، (٢) .

S. P. Vol. Lxxxix Egypt No. 14. (1885) Correspondence (١)
respecting ports in the Red Sea and the Gulf of Aden and the
province of Harrar. (C. 4417.) Nos. 2,3 and 5. pp. 1-2.

(٢) المرجع السابق (C. 4417) وثيقة رقم ٩ - ص ٣ .

ولم تعدل بريطانيا من سياستها عندما إتضح لها عدم صحة تقارير هنتر، مما يثبت أنها سياسة مرسومة ، وما تقارير هنتر إلا مبررات لها .

(٢) الضغط البريطاني :

لم يعر السير ايفيلين بارنج هذا التقرير أى بال، خصوصاً وأنه يذكر أن الحالة هادئة وطبيعية ، مما لا يتطلب اتخاذ أى قرار ، بل إنه واصل سياسته السابقة التى بناها على تقرير هنتر الذى ادعى خطورة الحالة فى تلك المنطقة. وساعده على ذلك أن نوبار باشا دالرن ، كان قد ألف وزارته التى ستعمل على تنفيذ النصيحة الاجبارية البريطانية الخاصة باخلاء السودان . فأبلغ القنصل العام البريطانى فى القاهرة حكومة لندن أن الحكومة الخديوية تطالب إرسال أحد الضباط البريطانيين إلى مصر لدراسة إمكانية توفير بعض حامياتها ، (١). ثم عاد بعد بضعة أيام وذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، وطالب بأعطاء هذا الأقليم إستقلاله وإرجاعه إلى الأسرة الحاكمة القديمة التى كانت قد تولت أموره قبل الفتح المصرى (٢) . ولكنه لم ينظر إلى الاعتراف بأن الحكومة المصرية كانت عازمة على الاحتفاظ بالموانى على الأقل. ولقد رأى إمكانية إخلاء مصر بسرعة إذا ما كلف الميجر هنتر ، وهو الذى لا يزال موجودا فى هذا الأقليم ، بالبقاء هناك وتنفيذ هذا الجلاء ، (٣) .

ولقد وافقت لندن على هذه الخطة دون أى مناقشة لها (٤) ولكن هنتر كان

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٩ يناير - سنة ١٨٨٤ . F. O. 141/192 No. 73.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤ . F O. 141/193. No. 369.

(٣) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤ . F.O, 141/193. No. 369.

(٤) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/190 No. 166.

يسعى لإرضاء نفسه ، وجعل السير إيفيلين بارنج يوصى بتعيينه حاكماً على هرر ، على أن يكون مستقلاً عن مصر تمام الاستقلال . وعلى أى حال فإن هذا الترتيب سيتعارض مع المشروعات والخطط التالية كما سنرى ، وهى النى تطلبت منه أن يقوم بمهمته فى ذاك الإقليم بوصفه مكلفاً بها من طرف الحكومة المصرية .

وعمل هنتر على أن يحرك دائماً شيخ التهديد الجاثم على بربرة منذ حوادث السودان الأخيرة ، وذلك لكى يمنع السلطات البريطانية فى القاهرة أو الوزارة فى لندن من تعديل قراراتها . ونادى بضرورة وضع هذا الميناء مؤقتاً تحت إدارة المقيم فى عدن ، (١) ضرورة كذبها هو نفسه فى نفس التقرير ، حينما عاد وذكر أنه لا يعتقد أن الصوماليين أو الجالا أو القبائل الأخرى ستقوم بثورة فى الحال (٢) .

وساعد هذا التصريح السير إيفيلين بارنج على أن يعترف بدوره بأن الحكومة الحديوية لا تشعر بأنها مجبرة أو مضطرة إلى إخلاء هذه المناطق ، خصوصاً وإن نوبار باشا كان يرغب فى أن يتمهل على المسألة ، ويتركها معقولة إلى أن تنتهى مهمته الجنرال غردون فى الخرطوم (٣) . ولقد اعترف القنصل العام البريطانى بخطورة مهمة هنتر فى هرر (٤) ولكنه احتفظ بمبدأ إخلاء ذلك الإقليم ، مدعياً بضرورة ذلك للمالية المصرية ، وذكر أن إدارة هذا الإقليم تعتبر خسارة لمصر ، سواء فى الرجال أو فى الأموال ، (٥) حجة غريبة لأنه بالرغم من أن ميزانية المينائين كانت

(١) مذكرة هنتر مرفقة بقرار بارنج إلى جرانفيل فى ١٧ أبريل سنة ١٨٨٤ .

F. O. 141/193. No. 435.

(٢) المذكرة السابقة

F.O. 141/193. No. 435.

(٣) بارنج إلى جرانفيل فى أبريل سنة ١٨٨٤

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) الوثيقة السابقة .

مدينة ، لأنها كانتا يمرنان عدن ، فان ميزانية هرر كانت دائنة بشكل واضح ، مما يغطى عجز ميزانية المينائين ويرسل بالتأخر للخرافة العامة في القاهرة : كان عجز ميناء زيلع يبلغ ٣٥٠٥ جنيه (إيرادات ٦٠٠٥ ومصرفات ٩١٠٥) وعجز ميناء بربرة ٢٩٦٣ جنيه (إيرادات ٦٠٧٤ ومصرفات ٩٠٧٤) أما إقليم هرر فكانت مصروفاته تبلغ ٦٠٣٢٩ جنيه وإيراداته تبلغ ٧٥٥١٠ جنيه . ولم يكف القنصل العام البريطاني نفسه عناء بحث هذه الميزانية ، وأن يرى منها أن إخلاء تلك الأقاليم سيكون خسارة واضحة على الميزانية المصرية ، ولكنه ادعى أن إدارة هذا الإقليم تعتبر خسارة لمصر سواء في الرجال وفي الأموال . وعلى أي حال فان حكومة لندن قد تبذرت هذه الحجة الكاذبة . والا كان السير إيفيلين بارنج قد رأى عدم صواب إرسال هنتر في مهمة إخلاء هرر فانه طلب إلى الحكومة الخديوية أن تعمد بهذه المهمة إلى د . أ . سن موظف قدير من الأهالي ، (١) واصر على ضرورة العملية ، والاسراع في تنفيذها ، للأسباب المالية ، (٢) .

(٣) حقوق السيادة العثمانية -

كانت نية بريطانيا معقدة على ألا تدخل مع السلطان في مفاوضات تخص مصر نفسها إلا بعد أن تتركز حوادث السودان والوضع الجديدة فيه . ولكن هذا لم يمنع بريطانيا من أن تدعو السلطان - ذرأ للرماد في الأعين إلى أن يباشر سلطته على موانئ الساحل المصري في البحر الأحمر وأن يحتلها بجندوه ، (٣) وذلك بوصفه صاحب السيادة على مصر . ولقد طلبت منه بريطانيا سرأ أن يتابع في هذه

(١) ج . انجيل إلى بارنج في ٢ مايو سنة ١٨٨٤ F.O 141 190 No. 235

(٢) الوثيقة السابقة

(٣) ج . انجيل إلى دافرين في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ (C. 4417.) No. 21.

الأراضي التي ستوضع تحت إدارته المباشرة نصوص الاتفاقيات القائمة بين بريطانيا العظمى وتركيا، وذلك فيما يخص حرية التجارة والملاحة ونسبة الضرائب ورسوم الجمارك والغاء تجارة الرقيق. وكان هذا هو ما يخص سواحل البحر الأحمر، أو إلى الشمال من بوغاز باب المندب.

وكانت المسألة هامة ومعقدة بالنسبة لتركيا، وتتطلب بحثا من كل النواحي خصوصاً وأن القوات البريطانية كانت موجودة بالفعل في كل من سواكن ومصوع وكان معنى إرسال قوات تركية إلى هناك هو إستغلالها في الحرب ضد الثوار السودانيين أو محاولة تطويقهم من قواعد تحتلها بريطانيا بالفعل.

وكان للمسألة أن آخر ما دامت بريطانيا ترفض التحدث والتفاوض مع تركيا بشأن مصر نفسها. فكان معنى إرسال القوات العثمانية هو إستخدامها في الوصول إلى تسوية خاصة بجزء صغير من المسألة المصرية، بجزء صغير من فرع من فروعها، دون أن يمس ذلك لب الموضوع وأساسه. وكانت بريطانيا قد أجبرت الحكومة الخديوية على إصدار أمرها بإخلاء السودان دون أن تستشير تركيا في هذا الأمر. فكانت بريطانيا إذن تطالب ما يحلو لها في الامبراطورية المصرية، وترفض التحدث بشأن شأن مركزها في مصر بالنسبة إلى تركيا. ثم تدعو السلطان صاحب السيادة إلى احتلال موانئ البحر الأحمر، وتجعل ذلك مشروطاً بشروط، على السلطان أن يقبلها قبل إستلامه لهذه الأراضي. ولم يكن الباب العالي على علم بكل ما ترسمه السلطات البريطانية في القاهرة، ولكن قبوله لهذه الدعوة كان يحصل معنى الاعتراف بسلطة بريطانيا الفعلية في تقرير شؤون مصر، ودعوته — أو دعوة غيره — إلى حلها الأمر — إلى تنفيذ هذا الجزء أو ذاك من خططها. فكان الموقف إذ ذاك معقداً أمام الباب العالي، ولم يكن يرى له أي مخرج، خصوصاً وأن بريطانيا تحدثت

معه عن موانئ للبحر الأحمر ، ولكنها كانت قد أخذت في تنفيذ خططها الخاصة بسحب القوات والسلطات المصرية من هرر بمجرد أن تسمح لها الظروف بذلك .

وكان البريطانيون قد رسموا أمرا لإجلاء المصريين عن كل المدن والموانئ والنقط التي يحتلونها على ساحل الصومال ، من باب المندب إلى رأس حافون ، بما في ذلك موانئ تاجورة وزيلع وبربرة ، وذن أن يعرف أحداً مصير هذه الأقاليم . وكان هذا الاجبار على إخلاء سواحل الصومال يتعارض مع الاتفاقية الانجليزية — المصرية المعقودة سنة ١٨٧٧ . وكانت إنجلترا قد اعترفت في هذه الاتفاقية بسيادة مصر تحت السيادة العثمانية على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر والجنوبية لخليج عدن حتى رأس حافون . ولكي تدعم وزارة الخارجية البريطانية موقفها كتبت في ٢٩ من مايو سنة ١٨٨٤ أن كل سواحل الصومال كانت منذ عام ١٨٧٧ تحت سيطرة مصر الفعلية ، ولكنها رفضت في نفس الوقت أن تعترف بالسيادة العثمانية على مجموع هذه السواحل . موقف غريب تكذبه نصوص المعاهدة ، ويفضح نية بريطانيا بشأن السيادة على الأجزاء التي لا ترغب في الاعتراف بالسيادة العثمانية عليها .

وكانت اتفاقية سنة ١٨٧٧ تشتمل على مادة تعهد فيها مصر ألا تتنازل عن أي جزء من الساحل إلى دولة أجنبية . وكان وضع مثل هذه المادة في صلب المعاهدة مما يحدد من حقوق السيادة العثمانية بطريقة تعنتية . وكان هذا هو السبب الذي دفع السلطان إلى طلب إبعاد هذه المادة قبل أن يصدق على المعاهدة . وأرادت وزارة الخارجية البريطانية أن تلعب على هذه النقطة أيضا ، وذكرت أن الباب العاشر قد رفض الشرط الذي وضعته هي (إنجلترا) لاعترافها بالسيادة العثمانية على تلك الأراضي والسواحل في معاهدة سنة ١٨٧٧ فيمكننا أن نقول إذن أن

بريطانيا أرادت متخلص من معاهدة ١٨٧٧ التي اعترفت فيها بسلطة مصر الفعلية تحت السيادة على كل بلاد الصومال حتى رأس حافون :

(٤) الشروط البريطانية :

كانت السياسة البريطانية تهدف الى تقسيم السواحل بين باب المندب ورأس حافون الى قسمين ، وتعامل كل قسم منها معاملة خاصة : القسم الأول يمتد من باب المندب الى زيلع ، وهو يحيط بأراضي أوبوك الفرنسية ، وكان مهددا بأن يكون موضوع التوسع الفرنسي المقبل في تلك المنطقة ، أما القسم الثاني فيمتد من الشرق من زيلع حتى رأس حافون ، وكان أهم موانئه هي بربرة ، الواقعة أمام عدن ، والحيوية بالنسبة لتكوين هذه القاعدة الاستراتيجية البريطانية الهامة . واعترفت وزارة الخارجية البريطانية بأن الباب العالي قد فام بمباشرة حقوق سيادته على الأراضي الممتدة من بوغاز باب المندب حتى زيلع ، واعترفت أيضا بأن « حقوق السلطان على هذا الجزء لم تكن موضوع أى مناقشة ، رغم أن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] لم تعترف بها أبداً ، (١) أما فيما يخص الجزء الثاني من السواحل فان بريطانيا إدعت أنها قد رفضت مرات عديدة الاعتراف « بادعاءات السلطان الخاصة بالسيادة على قبائل الصومال الموجودة بين زيلع ورأس حافون ، (٢) . وأخيراً فان وزارة الخارجية البريطانية قد اقترحت على الباب العالي أن يقوم ، فى حالة ما إذا كان إخراج المصريين سيدعوه للحركة ، إلى العمل على المحافظة على سلطة الدولة العثمانية على تاجوة وزيلع . وكانت حكومة الملكة مستعدة للاعتراف

(c.4417) No. 25.

(١) جرانفيا إلى دافرين في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤

(٢) المرجع السابق ، نفس الوثيقة .

تحت شرط خاصة بسلطة الدولة العثمانية على هذا الجزء من الساحل الذى كان دائما تحت سلطة مصر الفعلية ، والممتد حتى زيلع ، والذي ، يشتمل عليها أيضا . ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت تسعى إلى فرض شروطها على تركيا قبل أن تستلم الإدارة في تلك السواحل والموانئ تدخل غريب بين صاحب السيادة وتابعه الخاضع له ، ويتنافى مع إدعاء بريطانيا أمر ضمان إستقلال الدولة العثمانية ، والمحافظة على سلامة أراضيها . وكان تدخلا فريدا في نوعه من ناحية أخرى لأنه كان يجعل إستلام تركيا لتلك الأراضى ومباشرتها سلطاتها عليها مشروطا بنفس الشرط الذى كانت تركيا قد رفضته في معاهدة سنة ١٨٧٧ . إذ أن الشروط التى كانت بريطانيا ترغب في فرضها الآن هى إلغاء تجارة الرقيق والتعهد بعدم جباية أى ضرائب أو رسوم جمركية في تاجوة وزيلع أكثر مما حددته المعاهدة الانجليزية المصرية عام ١٨٧٧ وأن تتعهد تركيا بعدم التنازل عن أى جزء من أجزاء تلك الأراضى والسواحل للدولة الأجنبية (١) .

وفي نفس الذكرى سمحت وزارة الخارجية البريطانية لنفسها بأن تبلغ الباب العالى نياتها بشأن ذلك الجزء الثانى من الساحل ، وهو الواقع إلى الشرق من زيلع . وشرحت له أنها تريد أن تعمل الترتيبات التى ستراها ضرورية للحفاظ على النظام وحماية المصالح البريطانية ، وخصوصا في بربرة التى كانت عدن عال عليها فى التدوين . ولقد وصفت وزارة الخارجية البريطانية سحب حاميات الخديو بأنها د تخلى Abandon الحكومة المصرية عن سواحل الصومال (٢) . وذكرت أن هذا الانسحاب د سينهى إتفاقية عام ١٨٧٧ بين إنجلترا ومصر (٣) وهى تلك الإتفاقية التى وضعت فيها بريطانيا شرطا على إعترفها بالسلطة المصرية . وأضافت أن هذه الإتفاقية لم

(١) المرجع السابق ، نفس الوثيقة .

(٢) جرافيل الى دافرن في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ . No. 25. (C. 4417.)

(٣) نفس الوثيقة .

تطبق أبداً نتيجة لرفض السلطات قبول الشرط الذى فرضته المادة الخامسة، (١).
وليس هناك داع لتكرار واقع الأمر ، وذكر أن سحب القنصوات المصرية
كان أمراً مفروضاً من جانب بريطانيا ، وحتى نوبار باشا — وهو المعروف بحبه
للانجليز وعدائه لتركيا وخصوصاً بسبب مذابح الأرمن — فإنه كان يرغب فى
الاحتفاظ بالوضع القائم فى ذلك الوقت ، (٢) .

وكان ايجرتون ، القنصل العام البريطانى بالنيابة فى القاهرة ، يتردد نفسه
فى دفع الحكومة الخديوية الى البدء فى عملية الانسحاب من بلاد الصومال . ولكن
وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند كانتا تتطلعان الى إقامة سلطة امبراطوريتهم
قوية فى خليج عدن ، قبل ان تتدخل دول أخرى فى المسألة وأرادوا أن يستغلوا
مسألة حقوق السيادة العثمانية كعامل مضاد للنشاط الفرنسى فى أوبوك ، يحد من
التوسع الفرنسى على شواطئ الصومال اذ أن فرنسا كانت قد بدأت فى الاهتمام
بأراضى أوبوك حتى لا تترك الميدان خالياً أمام بريطانيا ، تفعل فيه ما تشاء .

(١) نفس الوثيقة .

(٢) ايجرتون الى جرانفيل فى ٢ يونيو سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/193. No. 593.

الفصل الرابع عشر

بداية الحركة الفرنسية

(١) استمرار عدم الاهتمام بأوبوك :

كانت وزارة البحرية الفرنسية قد أهملت أوبوك منذ شرائها لهذه الأرض في عام ١٨٦٢ . وكانت هذه الجماعة من التجار المخاضين الذين تمكنوا من الإقامة في تلك المنطقة قد قامت بها على مسؤوليتها . ولقد سرت الإشاعة فعلا في أوائل عام ١٨٨٢ بأن الحكومة قد تنازلت عن حقوقها على أوبوك . ولكن نشاط الإيطاليين المتزايد في شرق إفريقية دفع حكومة الجمهورية إلى التفكير في الاستفادة من أوبوك بشكل ماحق ولو عن طريق إقامة محطة بحرية فيها لخدمة الملاحة مع الشرق الأقصى . وأبلغ وزير الخارجية نائب قنصله في عدن أنه ليس لدى الحكومة نية التخلي عن أوبوك ، بل وأن نيتها على العكس من ذلك تتجه إلى محاولة الاستفادة منها وتنظيمها . وعلى أي حال فإن عدم تصرف وزارة البحرية قد أجبر وزارة الخارجية على أن تقنع باتخاذ أقل الوسائل اللازمة لتأكيد سلطة فرنسا هناك دون أن تفرض على الحكومة دفع مصاريف لا تتناسب مع ما قد تعود به منطقة أوبوك من ربح عاجل . وكتب وزير الخارجية إلى زميله وزير البحرية وشرح له أن وزارته قد وفكرت في أن تكتفي ، بدلا من إرسال موظف خاص وبشكل دائم إلى أوبوك ، بأن تكلف نائب القنصل في عدن بالذهاب إليها والإقامة بها لمدة عدة أيام من كل عام ، وذلك لكي يتعرف حاجات المستعمرين ، ويدخل في علاقات مع الأهالي ، بصفة مندوبا عن حكومة الجمهورية ، (١) . ولكن هذا المشروع لم ينفذ .

وفي أوائل عام ١٨٨٢ قتل الصوماليين أرنو Arnoux المستعمر الفرنسي وأبرق القنصل من عدن أنه قد أصبح من الضروري تنظيم قوة بوليس في أوبوك لحماية الفرنسيين والمحافظة على النظام (١). وكانت هذه الحادثة فرصة مواتية للبدء في إقامة إدارة في أوبوك بشكل ما .

وبدأت السفينة بيسون Bisson التحقيق هناك ، وكان من الصعب عليها أن تعثر على القنلة في مثل هذه الظروف . ولذلك فإننا نجد أن قبودان تلك السفينة يبلغ حكومته في أحد تقاريره (١٥ من أبريل) أن الموقف لا يزال صعبا ، وأكد أن أحداً لن يتمكن من أن يقيم أى منشأة لها قيمتها أو أهميتها ، مادامت الحكومة لم تقرر الاستيلاء الفعلي على أوبوك . ولم ترفع عليها رسميا هناك ، ولم ترسل موظفا له إختصاصات رسمية لتمثيلها بأى لقب كان : حاكم أو قائد أو مقيم أو غيره ، ولكن يعتمد على قوة مسلحة أو قوة بوليس كافية لضمان هدوء الأهالى ، وطالما بقيت هذه الحكومة دون أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأفراد وضمان ممتلكاتهم أمام الأهالى المتوحشين (٢) .

ولقد إهتم القبودان كذلك بمسألة حقوق ، بلاده فذكر أن الوقت قد حان للتفكير فيها ، -نصوصا وأن جميع من وقعوا على معاهدة ١٨٦٢ قد توفوا ، وإذا مرت فترة أخرى دون أن يقيم الفرنسيون في تلك المنطقة ، فإن أحداً لن يتذكر بعد ذلك أن فرنسا «حقوقا» على أوبوك ، وأنها حصلت عليها وإشترتها نقدا . ولربما اضطرت فرنسا بعد ذلك إلى دفع تعويضات من جديد لمن سيُدعى أنه صاحب الأرض الشرعى (٣) .

(١) Le Commandant du (Bisson) Aden, F. O. M. 1014-7.

(٢) Ministre de la Marine. Note, le 3 Mai, 1882, F.O.M. 1014-7

(٣) الوثيقة السابقة .

ورغم إصرار كل من القبودان ونائب القنصل الفرنسي في عدن فان وزير البحرية والمستعمرات لم يحاول أن يقتنع بوجهات نظرهما ، أن يوافق على الإجراءات التي نادوا باتخاذها (١) . حقيقة أن بعض المشايخ المحليين كانوا قد أظهروا رغبتهم منذ بعض الوقت في وضع أنفسهم تحت الحماية الفرنسية، ولكنهم كانوا موزعين بين الخوف من أن تسوء علاقاتهم مع مصر ورغبتهم في الحصول على الحماية الفرنسية (٢) . وهكذا نجد أن أي توسع فرنسي حول أوبوك كان محدوداً بحقوق سيادة الدولة العثمانية . أما أوبوك في حد ذاتها فانها لم تظهر على أنها ستكون كبيرة الفائدة لفرنسا : فكانت جوارتها صغيرة جداً ، وأراضيها قاحلة دون أي نباتات ، ومياهها نادرة وردية ، أما إقامة علاقات تجارية فكانت أمراً يستدعي وقتاً طويلاً ، ولم تكن الحالة تسمح بإرسال موظف أو مقيم فرنسي إليها (٣) .

وبقيت الحال إذن على ما هي عليه دون تغيير ، وفي العام التالي إستلم وزير الخارجية الفرنسية ، عن طريق نائب القنصل في عدن ، تقارير سولييه Soleillet التي إشتملت على معلومات خاصة بمستقبل أوبوك وعن المحاولات التي قام بها وكلاء وعملاء الحكومة الإيطالية للحصول على ثقة منليك الثاني ملك شوا وإستثمارهم بصدافته أو مصادقته . ولكن هذه التقارير لم تنجح في إجبار الحكومة الفرنسية على تغيير موقفها . حقيقة أن الحكومة الفرنسية كانت ترغب في تنمية العلاقات الودية مع منليك ، وفي ألا تترك المفااتحات الودية التي أظهرها لها تضعف مع الزمن .

Le Comandat du (Bisson) Aden, le 1^{er} mai, 1882. F.O.M. 1014-7 (١)

Rapport du Capitaine du (Pluvier) Aden le 4 Juin, 1882. (٢)
F O.M. 1014-7.

Le Commandant du (Vaudreuil) Aden; le 24 juin. 1882. (٣)
F.O.M. 1014 - 7.

ولكن الوزير لم يكن يرغب في أن يعهد الى سولييه بأمر الدخول في علاقات مع هذا الملك باسم فرنسا . ورغما من نشاط هذا الشخص فان أخلاقه وحوادثه السابقة كانت تشير الى أفضلية عدم قبول خدماته إلا بتحفظ كبير . ولذلك فان الوزير قد إقترح أن يرسل الى ملك شوا ، عن طريق نائب قنصلية عدن ، تعبيراً عن الود الفرنسي تجاهه وحالما تسنح له الفرصة للقيام بذلك ، (١) .

(٢) تبيين لاجارد :-

وبقي الحال على ذلك حتى شهر ديسمبر عام ١٨٨٣ حين وصلت الأنباء عن دخول إحدى فصائل الجنود المصريين في أراضي أوبوك . وكان هذا الأمر في الواقع تمويها واضحا ومجرد إدعاء ، إذ أن إنجلترا كانت تضغط على مصر في ذلك الوقت لأجبارها على إخلاء الأقاليم السودانية ، مما دفع فرنسا إلى تأكيد ملكيتها لأوبوك . وقرر وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إرسال موظف يكلف بتحديد الأراضي التي ستدفع لـ Mesnier, Poingdestre لإنشاء مخزن للفحم . وفي نفس الوقت قابل القائم بالأعمال الفرنسية في القاهرة شريف باشا وإعترف له الوزير المصري بالسيادة الفرنسية على أرض أوبوك ، وإعترف أيضا بأن عدم وجود أي علامات بين الأراضي الفرنسية والمناطق المجاورة كانت هي السبب الرئيسي لتلك المصاعب . وإنتهزت إدارة المستعمرات في باريس هذا الموقف لتكليف أحد الموظفين بالذهاب إلى أوبوك ، والتفاوض مع موظف مصري مختص في أمر عقد إتفاقية لتحديد الحدود . وإدعت أنه ليس لها من مصلحة سوى القضاء على كل سبب

(١) *Ministre des Affaires Etrangères à l'Amiral Peyron, Ministre de la Marine, le 5 Octobre. 1883. F.O.M. 1012.*

للخلافات التي قد تنشأ ، وإثبات حقوق ملكيتها على الأراضى التي يمتلكونها أوبوك بطريقة حاسمة لاتدع مجالاً للشك (١) .

وكان هذا الموظف الذي وقع عليه الاختيار للقيام بهذه المهمة هو لاجارد ، الذي أنشأ المستعمرة الفرنسية في بلاد الصومال وكان عليه أن يسافر في يوم ٢٠ يناير ويذهب على السفينة L'Infernal في عدن . وبعد وصوله إلى أوبوك كان عليه أن يقوم مع قهردان هذه السفينة بالمهمة التي عهدت بها الحكومة إليه . ثم كان على وزيرى الخارجية والبحرية والمستعمرات أن يتشاورا سوياً لتقرير الأمر التي ستصدر اليه بعد ذلك (٢) . وعلى أى حال فإن هذه التعليمات غير مسجلة في أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية ، ولا في أرشيفات فرنسا فيما وراء البحار (المستعمرات) .

وكان وصول لاجارد إلى خليج عدن سبباً في إثارة شكوك السلطات البريطانية التي كانت تستعد في ذلك الوقت للاستيلاء على ميراث مجير الواقع على الساحل الأفريقى لذلك الخليج . وكانت بريطانيا عازمة على ألا تترك أيدي فرنسا حرة للعمل على مضايقتها في المناطق القريبة من عدن ، وفي النقاط الهامة بالنسبة لهذه القاعدة البحرية . وبدأت المنافسة البريطانية الفرنسية تظهر واضحة للعيان ابتداء من شهر مارس سنة ١٨٨٤ حينما تحدث اللورد فيتزموريس في اليوم الثالث من ذلك الشهر عن الموقف العام في شمال شرق إفريقيا ، ونعت حقوق فرنسا على أوبوك بأنها «إدعاءات» pretentions فاضطر السفير الفرنسى في لندن إلى أن

(١) Sous-Secrétaire d'Etat au Président du Conseil et, Ministre des Affaires Etrangères. Paris, le 5 Janvier, 1884. F.O.M. 1022.

(٢) وزير البحرية والمستعمرات إلى وكيل الوزارة لشئون المستعمرات في ٩ يناير سنة ١٨٨٤ F. O. M. 1022.

يبلغ حكومة المسكة رسميا أن أوبوك كانت «منذ وقت طويل إحدى الممتلكات الفرنسية» (١). ولكن وزارة الخارجية البريطانية إستمرت وراء عدم إبلاغ فرنسا لها ذلك الأمر رسميا في حينه ، وذكرت أن الحكومة الخديوية قد عارضت دائما «حقوق» فرنسا في هذا الموضوع ، وأن حكومة المسكة لم تعترف أبدا بمثل هذه الملكية الفرنسية ، وأن تصريحات اللورد أيدموند فيتز موريس قد إستخدمت الألفاظ التي تنطبق على حقيقة الموقف ، حين وصفت حقوق فرنسا بأنها إدعاءات (٢).

ولكن بريطانيا كانت تعرف أنها لا تستطيع أبعد فرنسا إلا بالقوة، وسيكون ذلك ، ان نجح ، على حساب مضايقات أخرى في مصر ، تقوم بها فرنسا ضدها ، ولذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية قبلت ضمناً مبدأ ملكية فرنسا لأوبوك ، ولكنها أرادت أن تمنع التوسع الفرنسي في هذه المنطقة ، فاقترحت عدم إثارة المصاعب أمام فرنسا في مسألة ملكيتها لأوبوك نفسها ، ولكن على شرط أن تقبل حكومة فرنسا إبلاغ بريطانيا عن الحدود المضبوطة لأراضي أوبوك المذكورة (٣). ولم تكن الحكومة الفرنسية من البلاهة بأن تجيب على مثل هذا الاقتراح ، في الوقت الذي رأت فيه بريطانيا استعداد للاستيلاء على الأراضي المصرية دعم المعاهدات الدولية القائمة . وكان وجود لاجارد نفسه في أوبوك يدل على أن الحكومة الفرنسية قد صممت على العمل ، والعمل بنشاط ، على توسيع حدود أراضي أوبوك. وكان هذا يتطلب من فرنسا الاحتفاظ بحرية العمل ، لا بتقييد نفسها داخل حدود الأراضي التي إشترتها عام ١٨٦٢ والتي أرادت بريطانيا أن تحصرها في داخلها .

(١) المسيو وادنجتون الى اللورد جرانفيل في ٤ مارس سنة ١٨٨٤ (C. 4417). No. 10.

(٢) جرانفيل الى وادنجتون في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ (C. 4417). No. 11

(٣) الوثيقة السابقة .

(٣) بداية العمل . -

صدمت الحكومة الفرنسية على العمل في شرق إفريقيا ، و كان عليها أن تبدأ بتنظيم أوبوك ، التي ستكون قاعدة عملياتها المقبلة هناك . فأرسلت سفينة حربية إلى ذلك الميناء وأمرتها بالبقاء فيه . ولقد أنزلت هذه السفينة إثني عشر جنديا ، كحامية للساحل ، وكان قائدها يتمتع بسلطات المقيم السياسي ، أي نفس السلطات التي تعطىها بريطانيا لممثلها في عدن . وعلاوة على ذلك فقد وقع وزير البحرية والمستعمرات على إتفاق مع مؤسسة J. Mesnier et Cie تعهدت فيه الحكومة من جانبها بأن تصدر أمرها إلى جميع سفنها التي تعبر بوغاز باب المندب ، سواء في الذهاب أو الإياب ، بأن تنزود بالفحم من هناك ، وتعهدت هذه المؤسسة من ناحيتها بإنشاء مخزن للفحم في أقرب وقت ممكن في أوبوك . وكانت هذه هي الأسس التي قامت عليها أولى المنشآت الفرنسية في بلاد الصومال ، وكانت تهدف أن توفر للسفن الحربية الفرنسية نقطة وقاعدة تستطيع أن تتمون فيها بالوقود ودون أن تبقى تحت رحمة السلطات البريطانية في عدن . أما فيما يخص المزايا الأخرى التي ستحصل فرنسا عليها من استيلائها الفعلي على أراضى أوبوك وذلك في نواحي التجارة والنفوذ السياسي فستأتي في حينها (١) وبعد أن تنشئ الحكومة الفرنسية نقطة الارتكاز ، والقاعدة اللازمة لها

وكانت الحكومة الفرنسية تعتمد في تلك المنطقة على لاجارد ، الذي اختارته لمنصب «قومندان» أوبوك إذ أنه كان نشطا ومملوءا بالغيرة على مصالح بلاده وكان لاجارد قد صمم على إقامة سلطة حكومته على كل النقط اللازمة لخلق المستعمرة

(١) M. Bertrand, Vice-Consul de France à Aden à mgr. F Taurin
Cabagné. Adén, le 27 mai, 1884, F.O.M. 1022,

الفرنسية الجديدة، وضمان حسن سير العمل فيها، وأشار على وزير البحرية والمستعمرات في تقرير ٢٢ أبريل سنة ١٨٨٤ إلى «الحماية التي فرضها المندوب القنصلي [هنري] على دونجارييتا، والواقعة بين زيلع وبربرة... وأهميتها القصوى لتكوين المستعمرة بالعجول والجمال، (١).

وكانت الأسباب التي دفعت البريطانيين إلى الإقامة في بربرة هي رغبتهم في الاحتفاظ بذلك المكان الذي يمون عدن. وكانت دونجارييتا تقوم بنفس الدور بالنسبة لأوبوك. ورغمما عن أن هذه القرية لم تكن ميناء بالمعنى المفهوم، إلا أن أوبوك كانت تستورد منها ما يلزمها من المأكولات بكميات وافرة وبسعر بسيط، في الوقت الذي كانت فيه منتجات الدناقل التي تأتي من قبة الخراب وأمبادو مرتفعة الثمن، وتصل بكميات بسيطة. ولقد رأى لاجارد أن في إمكان تلك القرية أن تصبح «مفيدة جداً دون أي شك» (٢)، خبوصاً وأن الشيوخ المحليين فيها كانوا قد طلبوا منه، ثم من مساعدة هنري، أن تعلن فرنسا حمايتها عليهم. وقال لاجارد «إنني متأكد من أننا لن نجد أي صعوبة مع هؤلاء الشيوخ الذين يطلبون قبل أي شيء ألا يصبحوا إنجليز» (٣).

ولكن هناك عاملاً إستراتيجياً لم يتحدث عنه لاجارد في حينه، أو لم يسجله على الورق، عاملاً هاماً دفعه إلى محاولة إقامة حماية فرنسية على تلك القرية. وكان وقوعها بين زيلع وبربرة يصعب على بريطانيا الاستيلاء على كل ساحل الصومال بين عاذين المينائين بشكل موحد، وقد يساعد فرنسا على الاستيلاء على زيلع

F.O.M. 1022. Dépêche Dept. No. 185.

(١)

Dépêche Dept. No. 185. 1^{er} 22 Avril 1884. F.O.M. 1022.

(٢)

(٣) الوثيقة السابعة.

نفسها في منطقته نفوذها إن نجحت في الاحتفاظ بهذه القرية ، أو قد تستخدمها أداة للمقايسة إذا مارغبت بريطانيا في الوصول إلى اتفاق خاص بتحديد مناطق النفوذ في بلاد الصومال ورغم عدم وجود وثائق رسمية في أرشيفات وزارة المستعمرات تدل على صراحة على سياسة لاجارد ، فإن نيته لن تخفى طويلا ، خصوصا في مسألة زيلح نفسها . والطريقة التي حاول بها أن يقيم حماية فرنسية عليها كما سنرى فيما بعد .

وعلى أي حال فإن فرنسا كانت قد بدأت في التوسع في بلاد الصومال ، ونجد أن إحدى السفن الفرنسية تصل إلى رأس علي في يوم ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٤ . وكانت هذه القرية هي الميناء الصيني لتاجورة ، وتقع إلى مسافة ربع ساعة منها ، وعلى حدود نطاقها الإداري ، وتدخل بطبيعة الحال في نطاق الأراضي التابعة لمصر . ومأن وصلت السفينة حتى نزل منها عشرة من الفرنسيين بصحبهم إبراهيم محمد وزير ، تاجورة ، وطائرا بأراغني رأس علي ، وتغرب الميناء ، ثم إقتربوا من المكان الذي يرفرف عليه العلم الخديوي فوق السارية ، وذكروا لحامد محمد شيخ ، تاجورة أن ميناء رأس علي قد أصبح ملكا لهم ، وأنهم سيعودون بعد ستة أيام للاستيلاء عليه (١) . وكان حامد محمد شيخ تاجورة وكمال أبو بكر رئيس الجمارك فيها من موظفي الحكومة الخديوية ، فأسرعا بكتابة تقرير عما حدث ، وأرسلاه إلى محافظ زيلح ، لرفعه إلى الحاكم في مرر ، وطلبامن الحكومة فيه إرسال عشرين جنديا وأحد الملازمين إلى رأس علي ، وبقتائهم فيها كحامية مصرية .

(١) محافظ زيلح الى نوبار باشا في أول مايو سنة ١٨٨٤ - تنظر أرشيفات هابون :

(٤) بعثة لي ماي :

ولقد حاول برتران Bertrand نائب القنصل الفرنسي في عدن، الاستعانة بالعناصر التي تستطيع المساهمة في إنجاح مستعمرة أوبوك ، والعمل على إزدهارها . فطلب من المونسنيور توران كان Mgr Tourin Cabagne المطران ورئيس بعثة التبشير الفرنسية في بلاد الجالا والذي كان يقيم منذ سنوات عديدة في هرر . أن يقوم بإنشاء بعثة تبشيرية جديدة في أوبوك ، وذكر له أن الحكومة مستعدة لمنحه الأراضي اللازمة لبناء كنيسة وبيوت للمبشرين وللنشاط اللازم لهم . وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية أرادت معرفة الحالة في هرر ، والنشاط البريطاني في ذلك الاقليم المصري . فأوصى نائب القنصل المذكور رئيس بعثة التبشير في هذا الاقليم خيرا بزميل له هو لي ماي M. le May نائب القنصل الفرنسي في الخرطوم ، وهو الذي لم يتمكن من الوصول الى مركز وظيفته بسبب ثورة السودان ، والذي كلفه المسيو بارير ، الممثلة الدبلوماسية والقنصل العام الفرنسي في القاهرة ، بمهمة خاصة في هرر . وكان من الطبيعي أن يتسبب جلاء الجنود المصريين عن هرر — وهو الأمر الذي قد وصلت شائعات كثيرة عنه — في خلق مصاعب ومشاكل كبيرة للتجار الفرنسيين وللمبشرين الكاثوليك الفرنسيين الموجودين في ذلك الاقليم . فأعلن الأسقف أنه يهتم تمام الاهتمام بأقامة منشأة فرنسية في أوبوك ، وبتقويتها ونموها ، إذ أنها ستكون رأس الطريق الذي تسير فيه البعثات إلى بلاد شوا ، وذكر في تواضع المبشرين دأن إزدهار أوبوك هو عامل لازدهارهم شخصيا ، (١) (أي المبشرين) .

ووصل جاستون لي ماي نائب القنصل الفرنسي في الخرطوم إلى هرر قرب

(١) Mgr. Taurin, à M. Bertrand. Harrar, le 15 juin 1883. F.O.M. 1022.

نهاية شهر مايو سنة ١٨٨٤ . وكتب تقريره عن الحالة في بلاد الصومال وهرر وأقاليم الجالا الخاضعة لمصر ، وعن المستقبل التجارى لأراضى أوبوك الفرنسية — كتبه بعد عودته إلى الاسكندرية ، وذلك في ٢٥ من يوليو سنة ١٨٨٤ (١) .

وكان قد رأى عند مروره في مصوع كيف أن كل السودان الشرقى قد أصبح خاضعا للسلطات البريطانية . وكانت هذه السلطات تسيطر على هذا الميناء مثل سيطرتها على سواكن وكانت هاستنجس Hastings قبودان الفرقاطة Euryalus قد أقام في دلتوناك ، بصفته حاكما ومحافظا . وكان هذا يدل على التغيير الشامل الذى أصاب سواحل البحر الأحمر بعد الاحتلال البريطانى لمصر .

وعلى أى حال فإن ما يهمنا بنوع خاص هو ما ذكره نائب القنصل الفرنسى هذا عن أوبوك وبلاد الصومال ، وقد لخصها هو نفسه في النقطة التالية : —

أولاً : فيما يخص المستقبل التجارى للمنعصرة ، لن يكون من الحكمة الاعتماد إلا قليلا على التبادل التجارى مع شوا ، إذ أن هذه البلاد لا تصدر سوى العاج الذى يحتكره الملاك منليك ، وأن القوافل القليلة التى يمكنها أن تعود من شوا لن تتمكن من تغيير أوبوك وجعلها منشأة تجارية لها أهمية فعلية .

ثانياً : إن الطريق الطبيعية للقوافل تنتهى فى تاجورة (وهى تابعة لمصر) وليس عند أوبوك الموجودة إلى الشمال منها .

ثالثاً : لا يمكن الاعتماد إلا قليلا على التجارة مع الحبشة التى ستخرج من مصوع ، وعلى المخرج الطبيعى لها ، خصوصا بعد إعلان هذه المحاذلة ميناءاً حراً .

رابعاً : إن المكان الذى تقع فيه أوبوك لا يمكن إعتباره حتى صدور أوامر

(١) أنظر تقرير (غير كامل) فى أرشيفات المستعمرات الفرنسية . F.O.M. 1022 .

أخرى — إلا كمرکز يقام عليه محطة فحم ضرورية لحاجيات البحرية الفرنسية ،
وليس كمرکز تجارى ومخرج لتجارة الحبشة.

خامسا : إن مثل البيوت التجارية الثلاثة التي أقيمت فى أوبوك (وكلها فى
حالة تصفية فى ذلك الوقت) هم أرنو Arnaux الذى مات مقتولا ، وسولييه
Soleil et وبريمون Brémoud وهما يقيان فى شوا ، لم يحصلوا على أية نتيجة
إيجابية ، وعلاوة ذلك فإنهم قد أساءوا إلى سمعة فرنسا . وذكر أمر خديعتهم
لمنليك ، كما خدعوا رجال الأعمال فى باريس ومرسيليا ، أين من موطنهم وأرسلهم
إلى بلاد الصومال .

سادسا . يأتى بعد ذلك فرنسيون آخرون فى المرتبة الثانية مثل بيكار
Picard (رئيس كراكة سابقا فى قناة السويس) ودى شان Deschamps التاجر
فى عدن وليو باريل Léon Barrel ولم يكن تصرفهم وسأوكهم بأحسن من سابقينهم
ولا يمكن إعتبارهم إلا كمنغمرين .

سابعا : أن منليك الثانى ملك شوا أصبح يشك فى الفرنسيين ، نتيجة لخدعة هؤلاء
المدكورين له ، فرفض التعامل معهم وأصبح لا يطيق بقاء سولييه وبريمون
فى بلاده .

ثامنا : كان من نتيجة إرسال الأسلحة والذخائر لمنليك أن غضب يوحنا
الرابع ملك الأمبرا وإمبراطور الحبشة ، فأصبح بدوره لا يرغب فى إقامة علاقات
مستمرة مع فرنسا . ولذلك فإن أحسن طريقة تتبع ستكون هى قصر كل
علاقات فرنسية مع الحبشة على تلك يقوم بها نائب القنصل الفرنسى فى مصوع .

وهكذا نرى أن فرنسا كانت ترغب فى القيام بنشاط فى بلاد الصومال فى الوقت

الذى عملت فيه بريطانيا على إجبار مصر على إخلاء سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وبدأت توسعها هي في تلك المناطق . وكان إرسال لاجارد إلى أوبوك يهدف لإثبات ملكية فرنسا لتلك الأراضي ، وتوسعها منها ، وخلق محطة فحم للسفن الفرنسية ، مستقلة عن عدن .

وكان هذا المشروع يحمل في طياته محاولة إجتذاب تجارة جنوب الحبشة صوب أوبوك ، ولضئكن لى ماى أشار إلى قلة أهمية موقع أوبوك بالنسبة لطرق القوافل مع الداخل ، وإلى أن الفرنسيين المقيمين هناك قد أغضبوا منليك ، وأن التجارة لا تبشر بازدياد الأهمية . ولقد نصح بالاحتياط والحذر والمحافظة على الوضع القائم ، فى الحبشة ، أى بالدخول فى علاقات مع يوحنا الرابع عن طريق مصوع ، وبعدم الدخول مع منليك الثانى فى علاقات تتضارب مع هذه المعاملات الأولى ، أو تكون حتى مجرد موازية لها ، وتبدأ من أوبوك .

ولكننا سنرى كيف أن نصائحه لن تلقأ أذنا صاغية فى باريس ، خصوصا وأن الأحداث قد تتالت فى تلك المنطقة ، منا أجبر فرنسا على النزول إلى الميدان لى تنشئ مستعمرة لها فى شرق إفريقيا ، مستعمرة لها إتصال بجنوب الحبشة عن طريق هرر ، وذلك فى الوقت الذى كانت بريطانيا تحاول فيه فرض سلطتها على خليج عدن .

الفصل الخامس عشر بريطانيا واحتلال بربرة

(١) التعليمات الصادرة لهنتر :-

أرسلت الحكومة البريطانية بالتعليمات التالية إلى الميجر هنتر في يوم ١٨ من يونيو سنة ١٨٨٤ : يجب عليه أن يعمل عمل الترتيبات الخاصة بانسحاب الإدارة المصرية من ساحل الصومال وأن يعمل على مواجهة كل إمكانية للاخلال بالنظام المحلي أو لاحتلال أجنبي؛ وذلك بتنفيذ الاتفاقيات مع مشايخ القبائل المحلية، (١) وكان الجزء المقترح لكي يكون ميدانا لنشاط هذا الضابط على الساحل الأفريقي يمتد من شرق زيلع حتى رأس حافون . أما بقية المنطقة الساحلية ، وهي التي تمتد من باب المندب إلى زيلع ، فكان على هنتر ألا يتدخل فيها ، وذلك على الأقل إلى حين صدور أوامر أخرى ، إذ أن الحكومة البريطانية قد رأت أنها قد تضطر إلى قبول بجهودات الباب العالي لإعادة سلطته عليها تحت شروط خاصة . ولكن بريطانيا كانت قد قررت مع كل تدخل تركي في المنطقة الواقعة بين زيلع ورأس حافون .

وكان على هنتر أن يسرع في بدء مفاوضات مباشرة مع القبائل المحلية، وأصرت تعليماته بنوح خاص على الموانئ الرئيسية التالية : بلهار، بربرة، ميت، بندر قاسم ، بندر بنور ، ، بند مريّة ، وحافون . ولكن هذا التعديد لم يكن تحديدا ، ولم يكن يهدف إلى إجبار هنتر على التفاوض بشأن كل منها على حدة ، إذ أن المسألة كانت

(١) Mr. Grant au Secrétaire du Gouvernement de Bombay, le 18 juin 1884. annexe III à; Mr. Walpole à Sir J. Panucefote. le 11 Septembre 1884 (C 4417), No. 69.

قبل كل شيء هي الحصول ، قبل الانسحاب المصريين من هناك ، على تعهدات بمائلة لتلك التي وقع عليها سلطان سوقوطرة في شهر يناير سنة ١٨٧٦ والتي وقع عليها المشايخ المحليون في سنة ١٨٣٧ وسنة ١٨٥٦ . وكانت المعاهدة مع سوقوطرة قد قيدت السلطان وورثته وخلفائه بتعهد يقضى بعدم التنازل أو البيع أو التسليم لاحتلال أجنبي لأى دولة أجنبية أخرى عن أى جزء من جزيرة سوقوطرة وملحقاتها ولكن بينما كان سلطان سوقوطرة حراً ومستقلاً في وقت توقيعه على هذه المعاهدة لم يكن مشايخ ساحل الصومال يتمتعون بحقوق سيادة . وعلى أى حال فإن بريطانيا قد ادعت أن الانسحاب المقبل للإدارة وللحمايات المصرية سيؤثر في السيادة على سواحل بلاد الصومال ، رغم عدم وجود أى علاقة بينها . وكان من المحال قانوناً تسوية هذا الموضوع دون موافقة الباب العالي ، لأنه كان صاحب السيادة الشرعية على مصر ، وعلى ملحقات مصر .

وحاولت بريطانيا أن تجدد غزرجا للتمويه على تلك المسألة ، فبينما نفذت المعاهدة المعقودة مع سوقوطرة في يوم توقيعها ، رأت بريطانيا عدم تنفيذ التعهدات التي سيوقع عليها مشايخ الصومال المحليين إلا في اليوم الذي ستنهى فيه الإدارة الفعلية للسلطات المصرية على ساحل الصومال (١) ، رغم أن هذا كان تلاعباً واضحاً بالنسبة للقانون الدولي ، وإنا لننساء عما إذا كان في سلطة هؤلاء المشايخ أن يتنازلوا عن أى حق قبل أن يتسلبوه ويتمتعون به ، ومن البديهي أن هؤلاء كانوا رعايا عثمانيين ، تحت سلطة حكومة القاهرة ، مادامت الإدارة المصرية موجودة على السواحل ، والعلم المصري يخفق عليها ، ولم يكن لهم أى حق بالتالي في التوقيع على

(١) Mr. Grant au Secrétaire du Gouvernement de Bombay. le 18 juin, 1884. annexe III à: Mr. Walpole à Sir J. Pancefote, le 11 Septembre 1884 (C. 4417.). No. 69.

معاهدات أو حتى الدخول في مفاوضات أو محادثات مع ممثلي دولة أجنبية ، دون تصريح من الباب العالي أو على الأقل من مصر ، بعد أن توافق تركيا على ذلك . وأخيراً فإن إخلاء الحاميات والإدارة المصرية لم يكن إلا عملاً إدارياً ، ولا يمكنه أن يؤثر على حقوق السيادة بأي شكل ما ، مادامت تركيا لم تذكر كليتها في الموضوع . وكانت الحكومة البريطانية تعرف ضعف حججها ، ولذلك فإنها كانت تسعى إلى التهرب حتى من هذه المبادئ القانونية ، وذلك باحتلال فعلي لبلاد الصومال ، ولكنها كانت تحاول أن تعطى لونا شبه قانوني لهذه العملية ، تمهدا لتسهيل إعراف الدول الاستعمارية الأخرى بها .

ولم تهتم حكومة الملكة بمصير بربرة بشكل خاص ، وذلك نظراً لأهمية هذا الميناء الحيوية بالنسبة لعدن . وكان من الواجب أن يتم انسحاب المصريين من هذا القطاع دون وقوع حادث يذكر . وحولت بريطانيا للبيجر هنتر حق استخدام قوة مسلحة تبقى على تمام الأمانة والاستعداد في عدن ، ولكنها أمرته بعدم استخدامها دون تصريح تلغرافي من حكومة الهند ، إلا في حالة الضرورة القصوى . وعلى أي حال فإن هنتر كان يعتقد أن عمل الترتيبات الخاصة ، مع المشايخ المحليين سيجعله يستغنى عن كل تدخل عسكري من هذا النوع (١) .

ووصلت هذه التعليمات لهنتر وهو على ساحل بلاد الصومال ، فأبرق ذاكرة أن الأهالي سيقبلون توقيع كل إتفاقية مقترحة ، لأنهم كانوا يرحبون بأقامة إدارة بريطانية في بربرة ، ولكنه طلب في نفس الوقت موافقة الحكومة على تعيين

(١) Hunter à Sir J. Fergusson; le 5 juillet 1884. annexe 1 a Mr.

Godley à Sir J. Pauncefote, le 27 Juillet 1884. (C. 4417).

No. 34.

«حرس شخصى» له يتألف من أربعين جندياً (١)، وأوصى اللورد كمبرلى حكومة الهند بالإسراع فى إرسال الحرس الشخصى المطلوب (٢).

(٣) الاتفاقية مع حبر اول :

كان هنتر قد زار زيلع وبربرة وهرر تمهيدا للاحتلال البريطانى لسواحل الصومال ، ثم عاد إلى عدن . وفى يوم ١٤ يوليو أبحر إلى بربرة على ظهر سفينة حربية تابعة للهند ، حضرت له خصيصا من بمباى ، وذلك بعد أن سبقته سفيتين حريتين بريطانيتين آخرتين منذ يومين ، وإنتظرت وصوله إلى هذا الميناء الأفريقى . وكانت السلطات البريطانية فى عدن قد أرسلت منذ أيام قافلة تتكون من خمسين بغل ومائة رجل إلى بربرة (٣)، وكان الرجال من الأعراب والصوماليين ، وإستخدمتهم سلطات عدن ، وتعهدوا بخدمة الحكومة البريطانية ، وأن يحملوا السلاح أن لزم الأمر ، ويتطوعوا فى الجيش البريطانى ، (٤)

ودعا هنتر كل مشايخ القبائل المحيطة ببربرة للتفاهم معهم قبل الاحتلال النهائى . ولقد حدث كذلك توزيع جنسيات استرليني ، على حد ما يقال (٥) . وكانت السلطات البريطانية قد إنتارت الحاكم الجديد لبربرة وهو والش Walsh المساعد الثالث للمقيم البريطانى فى عدن ، وقررت له خمسين من رجال البوليس الذين سيقع إختيارهم

(١) الوثيقة السابقة ملحق ٣ ، ٤ — اللورد كمبرلى النائب الملك فى الهند فى ٢٧ يوليو

واللورد كمبرلى إلى هنتر فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٤ .

(٢) M.Bertrand, Vice-Consul de France à Aden à M Jules Ferry.

Aden, le 15 juillet, 1884.

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) المسيو برتران نائب قنصل فرنسا فى عدن إلى جول فيرى فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨١

من بين قوات عدن ، إلى أن تصل قوات هندية ، وترسل الى سواحل الصومال ،
كحاميات في زيلع وبربرة (١)

وكانت اقامة هنتر في بربرة قصيرة اذ أنه لم يبق فيها إلا يومين ، وحضر في
يوم ١٦ يوليو إلى عدن من جديد . وكان قد استدعى مشايخ الناحية الرئيسيين
بمجرد وصوله ، وعددهم خمسة ، لكي يبلغهم القرارات التي اتخذتها حكومة المملكة
بالنسبة لاهالي ذلك الجزء من الساحل الافريقي ، قرارات كان من واجب كل منهم
أن يظهر إغتيباطه بها ، لأنها تدل على عهد جديد من العدالة والرفاهية ، وقد وافق
المشايخ بعد إستلامهم البعثيش على حديث الميجر هنتر ، وأعلنوا بأسم قبائلهم التي
يمثلونها أنهم سعداء لحضور الانجليز في بلادهم . (٢)

توصل هنتر إذن الى جميع توقيعات بعض من مشايخ قبيلة « حبر أول » على
الاتفاقية التي جزمها في عدن قبل حضوره . ولقد قبل هؤلاء المشايخ التوقيع على
نص يهدف إلى « المحافظة على إستقلالهم والمحافظة على النظام العام (٣) وذلك نظراً
لقرب انسحاب الحاميات الهندوية من بلادهم . وتعهدوا علاوة على ذلك ألا
يبيعوا أو يتنازل أو يتركوا لإحتلال أي دولة أخرى أي جزء من أراضيهم .
وضمنوا حرية التجارة لكل السفن التي تحمل العلم البريطاني ، وكذلك سلامة
رعايا حكومة جلالة الملكة . وأعلنوا إلغاء تجارة الرقيق ، وأعطوا السفن البريطانية

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) المسيو برتران إلى المسيو جول فيري ، عدن في ٢١ من يوليو سنة ١٨٨٤ .

(٣) أنظر الاتفاقية Agreement الموقعة بين الميجر هنتر ومشايخ « حبر أول » ، في

١٤ من يوليو سنة ١٨٨٠ ملحق ٢ بقرار .

Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 1^{er} Aout, 1884: (C 4417) No. 42.

الحق في مصادرة الرقيق سواء في البحر أو على البر ، وإستخدام القوة لذلك أن
لزم الأمر ، وقبلوا أن يعاملوا الممثلين والمندوبين الذين ستهينهم الحكومة
البريطانية بكل اعتبار ، وسمحوا لهم بالاحتفاظ وبحرس شخصي (١).

وستحتفظ هذه الاتفاقية بشكلها المؤقت الى أن تصدق عليها وزارة الهند
ووزارة الخارجية البريطانية في لندن ، ولن يكون تطبيقها إلا في يوم جلاء
المصريين .

وبقي على هنتر أن يأخذ الضمانات ويعمل الترتيبات اللازمة لحماية فنار بربرة
وإنزال المياه فيها . وكان من الواجب إرسال المندوب البريطاني وقوة البوليس
البريطانية اليها في نفس وقت انسحاب المصريين : أما هذا المندوب فسيكون
خاصما خضوعا مباشرا لعدن ، وأما رجال البوليس فسيقع اختيارهم من بين حامية
هذه القاعدة البحرية البريطانية ، وسيصير استبدالهم بغيرهم من هناك من وقت لآخر .
ولقد عزم هنتر على عقد إتفاقيات مماثلة مع القبائل الأخرى التي تسكن
بلاد الصومال ، وكتب لوزارة الهند في لندن . والآن بعد أن غدتنا بربرة وأصبحت
سياستنا معروفة ، سيصبح بقية الصوماليين مستعدين للتفاوض معناه (٢) . ولكن
ذلك الجزء من الساحل الممتد إلى الشرق من بربرة لم تكن به أي ميناء بمعنى الكلمة ،
ولذلك فإن هذه الاتفاقيات ستقتصر على عدم التعرض للسفن الغارقة ، وعلى
إلغاء الرقيق ، وبطبيعة الحال على عدم التنازل عن أي جزء من أراضيهم إلا لبريطانيا ،
وعدم الدخول في محادثات إلا مع مندوبي بريطانيا .

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الميجر هنتر الى اللورد كمبرل في ٢٥ من يوليو سنة ١٨٨٤ — ملحق ١ تقرير .

Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 1er Août, 1884. (C. 4417).

(٣) مسألة اخلاء هرر : —

تنبأ برتران Bertrand نائب القنصل الفرنسي في عدن ، منذ منتصف شهر يوليو سنة ١٨٨٤ بأن البريطانيين سيكتفون في ذلك الوقت باحتلال ذيلع وبربرة على الأقل ، مع ما يحيط بهما من أراضى ، ولكنه كان يعتقد أنهم سيتمنعون عن إجتهال هرر .

وكان على السلطات والحاميات المصرية أن تخل إقليم هرر وعاصمته التي تحمل نفس الاسم ، وتترك هذه البلاد لحكم الأمراء المحليين : وسيكون هناك كثير من غير الراضين عن تنفيذ هذا الأمر ، فها قيل عن سوء الإدارة المصرية ، فانها كانت على الأقل تمنح نوعا من الأمن للتجار من كل الجنسيات ، بينما سيصبح دخول هذه البلاد ممنوعا على كل تاجر أجنبي في ظل رؤساء القبائل المحليين ، إلا إذا أراد أن يقتل أو تنهب متاجره . إن أصحاب المؤسسات التجارية الموجودة في عدن ولها فروع في هرر قد ذكروا . بالأسوأ أنهم سيصدرون أمرهم الى وكلائهم — في حالة تحقق هذا الخبر — بتصفية أعمالهم وترك البلاد مع السلطات المصرية (١) .

ولقد كان هناك أيضا بعض المبشرين الكاثوليك من جماعة الكابوسين ، وكلهم من الفرنسيين برئاسة المنسيور توران كاهان ، وكان من الطبيعي أن يجبروا مثل التجار على ترك البلاد ، رغم المصروفات الطائلة التي أنفقوها لإقامتهم في هرر . ولذلك فان نائب القنصل الفرنسي في عدن قد حاول أن يجد جلا للمسألة ، وكتب لحكومته : «سيكون علاج هذا سوء هو دفع الملك منليك الثانى الى الاستيلاء على ذلك الاقليم ، واذا مارغبت حكومة فرنسا فى العمل فى

M. Bertrand. Vice-Consul de France a Aden à M. Jules Ferry. (١)
le 15 Juillet. 1884.

هذا الاتجاه فانها ستجد في شخص الانسنيور توران كاهان ، الذي أقام في شوا لمدة خمسة عشر عاما ، مساعدا كبير الدماء ويستمتع له الملك جيدا . (١) ولكن أنباء إخلاء هرر نفسها كانت لانزال تحتاج إلى تأكيد رسمي .

وفي نفس الوقت الذي كتب فيه نائب القنصل الفرنسي في عدن هذا التقرير لحكومته إتصل الميجر هنتر برقيا بحكومته لندن . وذكر أنه كان مستعدا للبدء في مفاوضات مماثلة لما عمله بخصوص بربرة ، وذلك لتسهيل إجلاء المصريين عن هرر (٢) . ولذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية قد إقترحت على القاهرة أن يقوم هنتر بمساعدة السلطات المصرية في هذه العملية ، (٣) ، وطلبت من الباب العالي في نفس الوقت «أن يتخذ الاجراءات اللازمة، نظراً لانسحاب القوات المصرية وذلك للحفاظ على سلطته في تاجورة وزيلع طبقا لمذكرة ٢٩ من مايو سنة ١٨٨٤» . (٤) ولكن الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية رفضا الاجابة قبل عرض الامر على مجلس الوزراء وبحثه فيه (٥) . وشعرت الحكومة البريطانية أن تركيا ترتب مناورة لربط مصير بربرة بمصير كل من زيلع وتاجورة ، ولذلك فانها صممت على ألا تترك أى أمل لتركيا في هذا الشأن . وأعلن اللورد آدموند فيتز موريس في مجلس العموم البريطاني أن نعترف بسيادة سلطان تركيا على بربرة . ولما طالب السفير التركي توضيحا من وزارة الخارجية البريطانية بهذا

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) Major Hunter à Lord Kimberley. le 15 juillet, 1884-annexe à Mr. Godley à Sir J. Pauncefote. le 1^{er} Aout, 1884. (C. 4417,) No. 42.

(٣) جرانفيل، إلى الميجرتون في ١٧ من يوليو سنة ١٨٨٤. F.O, 141/190. No. 345.

(٤) اللورد جرانفيل إلى اللورد دافرن في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٤ .

(٥) اللورد دافرن إلى اللورد جرانفيل في ٢١ يوليو سنة ١٨٨٤ .

الشأن لم يقيم اللورد جرانفيل إلا باعادة ترديد نفس الإدعاء (١) .

وكان نوبار باشا قد بدأ ويعارض أشد المعارضة ، (٢) في فكرة فتح مسألة جلاء القوات المصرية عن هرر — تلك المسألة الشائكة — خصوصا وأن ميزانية تلك الحكمدارية كانت ترسل إلى الخزانة المصرية فائضا سنويا يبلغ ١٥٠٢٨١ جنيه . أما الأهالي والتجار وحتى الأجانب فكانوا لا يرغبون في جلاء قوات الحكومة المصرية ؛ ولم تكن الترتيبات التي عقدتها هنتر في بربرة تقلل من مخاوفهم وعلاوة على ذلك فما أن ترك هنتر بربرة عائدا إلى عدن حتى قام ثلاث شيوخ من الخمسة الذين تحدثوا معه وبالذهاب إلى القلعة وأنزلوا العلم البريطاني الذي كان رفع عليها أخيرا ، وأعلنوا أنهم لن يقبلوا ولن يوافقوا أبدا على رؤية الأجانب في بلادهم ، (٣) ثم وصلت باخرة شركة البوسنة الخديوية التي كانت مكلّفة باحضار حامية بربرة المصرية إلى عدن في يوم ٢٨ يوليو إلى هذه القاعدة البريطانية ودون أن تحضر هذه الحامية ، . وكان هذا بدون شك فشلا ذريعا لهنتر ، الذي كان يأمل في أن يقابل الأهالي رجاله البريطانيين وكأنهم محررين لهم من المصريين (٤) .

ولم يكن هناك أي داع للتمويل في أهمية هذه المسألة ، خصوصا وأن نائب القنصل الفرنسي كان يعتقد في أن حركة المشايخ الوطنيين يمكن أن تقف بسيل جديد من الروميات ، وكان من المعقول أن يجد البريطانيون مقاومة شديدة في إحتلال المدن الداخلية ، ولكنه لم يكن من السهل على المدن الساحلية والموانئ ، بما لديها من وسائل الدفاع الخاصة المحدودة ، أن تقاوم الانجليز ، وأن تقفل

(١) اللورد جرانفيل إلى اللورد دافرين في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣ .

(٢) ابجرتون إلى جرانفيل في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/194. No. 740.

(٣) المسيو برتان إلى المسيو جول فيري في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٤ .

(٤) المسيو برتان إلى المسيو جول فيري في ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

أبوابها فترة طويلة أمام مدفعية الأسطول البريطاني . ثم أن الاستعدادات اللازمة لإحتلال سواحل الصومال كانت مستمرة في عدن ، فأعلن رسميا تعيين والش Walsh مندوبا سياسيا في بربرة ، ولم يبق على هذا الضابط إلا إستلام الأمر بالذهاب إلى مقر عمله الجديد . وقام البريطانيون باستخدام أربعين شخص جدد ، بنفس الشروط التي استخدم بها من سبقهم ، ووقفت سفينة حربية بريطانية وعلى جانبها «السقالات» لشحن النخيول والرجال (١). ولكن الحكومة البريطانية أصدرت تعليمات دقيقة ومفصلة لهنتر ، حتى لا يقوم بمضايقتها في أثناء إنعقاد مؤتمر لندن . فكان عليه أن يرتب الأمر بحيث لا يصادف مقاومة على الساحل الصومالي ، وبحيث لا يظهر أنه يميل سياسته على حكومة القاهرة .

(٤) إدعاءات هنتر الجديدة :-

كان وجود السلطات المصرية في هرر ، وهي مقر الحاكم العام الذي يشرف على محافظات تاجورة وزيلع وبربرة ، يمنع البريطانيين من كل إدعاء أو تبرير لإشرافهم على ميناء بربرة ، إذ أنه كان في إستطاعة الحاكم العام أن يرسل الممدد من هرر ، في حالة قيام خطر يهدد الحماية المصرية في هذا الميناء . ولهذا فإن التاويح بخطر على هرر نفسها كان هو الطريقة الوحيدة التي تساعد البريطانيين على تبرير نصيحتهم باخلاء البلاد ، ومحاولتهم لإحتلال بربرة بجنودهم ، ووضعها تحت تصرف عدن ، وفي خدمتها . ولذلك فإن هنتر أرسل تقريرا رسميا جديداً . ولما كان لا يستطيع أن يذكر أن بقاء الإدارة المصرية في هرر هو عبارة عن عبء مالي يقع على كاهل خزانة القاهرة ، فإنه أصر في هذه المرة على الأخطار التي ستعرض لها الحاميات المصرية الموجودة في هذا الإقليم ، وذكر أن العلاقات أصبحت مقطوعة

(١) الوثيقة السابقة .

بين الحاكم العام لهرر وبين قبائل العيسى صومال الكبيرة القوية وقال : « إذا لم يعالج الأمر بسرعة فإن المواصلات مع الساحل ستصبح مهددة » (١). وفي اليوم التالي إقترح هنتر أن تقوم بريطانيا باحتلال زيلع احتلالاً مؤقتاً مع وافقة الخديو على ذلك ، و تقوم بامضاء معاهدة مع العيسى صومال . وكان هذا الاحتلال البريطاني لا يتعارض مع بقاء الحماية المصرية في ذلك الميناء (٢) . ولكنه كان يتطلب نصف بطارية مدافع تحمل على الجمال ونصف سرية من عدن و ١٥٠ من المشاة من الأهالي ، وأضاف هنتر أن كل وسائل المواصلات مع هرر كانت موجودة . ووصلت برقيات هنتر إلى وزارة الهند وأرسلت في نفس اليوم إلى وزارة الخارجية لإتخاذ « قرار سياسي » .

ويمكننا أن نشك ونطعن في بلاغات هنتر وبرقياته ، إذ أنه لا يوجد لدينا ما يدل على أن حاكم عام هرر كان مهدداً من قبائل العيسى صومال أو من غيرهم . وحتى إذا ما مهدته هذه القبائل فلم يكن من « أولاء » أن تقوم بريطانيا بعقد معاهدة معهم . وكانت هذه القبائل الإسلامية الموجودة على الإقليم الممتد بين الساحل وهرر تعيش في سلام تحت الإدارة المصرية ، وكان يقيم بها بقاء هذه الإدارة ، إذ أن معظم رجالها كانوا يمولون في القوافل ، ويعيشون من مرور القوافل في بلادهم ، ولم يكن جلاء المصريين يبشر إلا بوقف التجارة المذكورة . ولقد إعتترف هنتر نفسه بذلك ضمناً حين ذكر أن كل وسائل المواصلات مع هرر كانت موجودة ، إذ أن معنى ذلك هو أن العيسى صومال كانوا يعيشون في هدوء . كما

(١) Major Hunicr à Lord Kimberley, le 30 juillet 1884—annexe à .
Mr. Godley à Sir J. Paunceforte, le 30 juillet 1884. (C. 4417). No. 42.
Major Hunter à Lord Kimberley. le 31 juillet 1884—annexe à (٢)
Mr. Godley à Sir J. Paunceforte, le 31 juillet 1884 (C. 4417). No. 39.

أننا لانجد السند القانوني الذي يسمح لهتتر بالمفاوضة مع القبائل المحليين . حقيقة أن بريطانيا كانت قوية في مصر، وفي كل المالحقات المصرية بعد عام ١٨٨٢ وينطبق هذا على المناطق القريبة من عدن. ولكن هتتر لم يكن في حقيقة الأمر الاالقنصل البريطاني في بلاد الصومال حتى رأس حافون ، أى أن أوراق اعتماده قد قدمت لمصر وللدولة العثمانية ، فكيف يحق له التفاوض مع رعايا تلك الحكومة الذي يعمل لديها، والذي تدل وظيفته على اعتراف دولته بسلطانها وسيادتها على تلك الأقاليم ؟ وذلك في الوقت الذي تعتبر فيه بريطانيا إحدى الدول التي تضمن استقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها ؟ وعلى أى سلطة يستند عندما يتحدث عن إخلاء الحاميات المصرية أو يقدم النصائح ويشترك في تنفيذ العملية؟ خصوصا اذا كان ذلك تمهيدا لإحتلال بلاده لهذه الأقاليم ؟

(٥) الجدل بين بريطانيا وتركيا :

واصلت وزارة الخارجية البريطانية الترحيب ببرقيات هتتر ، واتخذتها تكسسه لتنفيذ سياستها في بلاد الصومال رغم عدم صحة الاستعلامات التي كان هتتر يرسلها لحكومته (١) .

فأرسلت إنذاراً إلى الباب العالي بشأن المحافظة على النظام في خليج عدن وذلك في أول أغسطس ، حين أ برق اللورد جرانفيل إلى اللورد دافرين في القسطنطينية : « ما لم تكن الحكومة التركية مستعدة لاتخاذ الإجراءات السريعة لإحتلال زيلع طبقا لإقتراحنا في ٢٩ من مايو ، فسيكون من الضروري لحكومة صاحبة الجلالة [البريطانية] أن ترسل قوة للمحافظة على النظام هناك » (٢) . وفي نفس الوقت

(١) هارنج الى جرانفيل في أول يناير سنة ١٨٨٤ . F. O. 141/192. No. 5.

(٢) (C. 4417). No: 40,

(٢)

صرخت وزارة الخارجية البريطانية لهنتر بعمل الاستعدادات اللازمة لتقوية حماية
زيلع بقوات من عدن كما اقترح ، وأن د يحتل المكان ، (١) في حالة الضرورة ،
دون الرجوع للندن .

وهكذا وجد الباب العالي نفسه في موقف شاذ بسبب السياسة البريطانية التي
عملت على إخلاء سواحل الصومال من الحاميات المصرية ، ووضعت شروطا لا يمكن
قبولها على رجوع تلك الاراضي إلى الإدارة المباشرة للدولة العثمانية . وعلى أي
حال فإن مجلس الوزراء التركي قد درس الموضوع وإتخاذ قراراً بشأن إحتلال
القوات التركية لزيلع ، وأرسل به إلى السلطان لإصدار إرادة ، خاصة (٢) .

وفي أثناء ذلك الوقت وصلت أنباء تدل على مقاومة السلطات المصرية في
بربرة لقوات الميجر هنتر . ففي ٤ أغسطس سافر مساعد المقيم السياسي في عدن
إلى تلك الميناء ، وبصحبه والش وخمسين من رجال البوليس (٣) . وفي اليوم التالي
عاد هنتر إلى عدن بعد أن درفض باشا بربرة رسمياً أن يسلم سلطاته دون صدور
أمر بذلك ، ليس من القاهرة فقط ولكن من القسطنطينية . أما والش الذي كان
قد تعين ... نائبا سياسيا في بربرة فإنه بقي على ظهر السفينة الحربية Woodlark
الراسية في الميناء ، (٤) .

ورأى البريطانيون ضرورة إستخدام القوة أمام مقاومة المصريين والأهالي
لسياستهم ، فقام هنتر — بعد رحلته الفاشلة — بجمع دسريتين من المشاة الهنود
وبطارية مدافع ميدان محمولة على ظهر الجبال ، ومائة من الخيالة ، منع قافلة كبيرة

(١) Sir J. Parncefote à Mr. Godløy, le 1^{er} Août, 1884 (C. 4417,) No. 41.

(٢) Lord Dufferin à Lord Granville, le 4 Août, 1884 (C. 4417,) No. 48

(٣) M. Bertrand à M. Jules Ferry, le 4 Août, 1884.

(٤) M. Bertrand à M. Jules Ferry, le 12 Août, 1884.

من الذخائر والمهمات ، وعسكرت هذه القوات على ساحل البحر مستعدة لركوب السفن بمجرد صدور الأوامر بذلك ، (١) . ولم يكن من السهل معرفة الجهة التي سترسل إليها هذه القوة البريطانية ، إذ أن البعض كان يقول بأنها سترسل إلى بربرة ، ويذكر الآخرون بأنها ستزول في زيلع لتسير من هناك إلى هرر وتخرج المصريين إلى ساحل البحر ، وتجليهم نهائياً عن داخلية البلاد ومن المدن الساحلية . ولقد أشار الممثل القنصلي الفرنسي في عدن إلى أن بقاء هذه القوات منذ أسبوع دون أى عمل ، خصوصاً بعد تصريحات الانجليز ورحلات نائب المقيم السياسى ذهاباً وإياباً بسرعة ، يدل على أنها كانت تنتظر أوامر من لندن ، ويدل على تردد البريطانيين وخشيتهم من أن يلقوا مقاومة شديدة . وكان في استطاعة الانجليز أن يعملوا بعد تمهل ، وأن يستخدموا كل الوسائل اللازمة ، ولكن أحداً لم يتوقع منهم أن يتخذوا عملاً رسموه من خطط (٢)

ولقد جاء جواب الباب العالي لبريطانيا يذكر لها استعدادده لإرسال قوات عثمانية إلى زيلع وإلى تاجورة وإلى سواكن في نفس الوقت (٣) ، وطلب من بريطانيا تقديم تفسيرات سريعة عن الاجراءات التي اتخذتها في بربرة وعلى طول سواحل بلاد الصومال . ولكن بريطانيا لم ترد في هذه المرة على المذكرة التركية إلا بارسال حملاتها المستعدة من عدن إلى ساحل الصومال ، ثم أدلى اللورد جرانفيل بعد ذلك بتصريح لم يأت فيه بجديد ، إذ أنه ردد ما ذكره من قبل ، وادعى أن حكومته كانت مستعدة - في حالة ما إذا وافق الباب العالي على اتخاذ الإجراءات اللازمة أمام السحاب المصريين وذلك للحفاظ على سلطته في تاجورة وزيلع - أن

(١) الوثيقة السابقة ،

(٢) الوثيقة السابقة ،

(٣) دافرين إلى جرانفيل في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٤ . No. 53. (C. 4417).

تعترف بسيادة السلطان على هذا الجزء من الساحل الممتد الى زيلع ويشتمل عليها ،
أما فيما يخص الساحل الواقع الى شرق زيلع فانها تحتفظ بحريتها في عمل الترتيبات
التي تراها نافعة للمحافظة على النظام وضمان المصالح البريطانية في هذه المنطقة الحيوية
بالنسبة لعدن. ولما كان الباب العالي لم يقم حتى الآن باتخاذ أى إجراء عملي لإحتلال
تاجورة وزيلع فإن بريطانيا تخشى من أن تجد نفسها مضطرة إلى المحافظة بنفسها
على النظام في هذا الجزء من الساحل أيضا (١). وفي اليوم التالي أصدرت وزارة
الخارجية البريطانية أمرها إلى هنتر بإجلاء الحامية المصرية من بربرة بمجرد إنتهاءه
من عمل الترتيبات اللازمة (٢). وأبلغت بريطانيا الحكومة الخديوية أنها لا تقبل
أى تأخير في تنفيذ العملية ، وأنه على السلطات المصرية نفسها أن تكلف الميجر
هنتر بمهمة إجلاء حامية بربرة (٣).

ورفضت الدولة العثمانية الادعاء البريطاني ، وأصرت على أن بربرة تعتبر
جزءاً من الأقاليم الصومالية التي وبقيت ملكيتها ثابتة للحكومة الإمبراطورية (٤)
العثمانية ، وإستند قاسم باشا وزير خارجية تركيا إلى حجج قانونية ثابتة ، وذكر
أنه الاتفاق الذي عقده الحكومة البريطانية في ١ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ مع الخديو
يعترف رسمياً بحقوق سيادة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان على بلاد الصومال ،

(١) جرائد لومبوروس باشا في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٤. No. 58. (C. 4417).

(٢) Sir J. Pauncefote à Mr. Walpole, le 23 Aout 1884 (C. 4417).

No. 59, et Lord Kimberley au Major Hunter le 25 Aout 1884—annexe
à Mr. Walpole à Sir J. Pauncefote, le 25 Aout, 1884. (C. 4417), No 60.

(٣) جرائد الى ابجرتون في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٠. No. 392. F.O. 141/191.

(٤) قاسم باشا الى موصوروس باشا في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ مرفقة بملكرة موصوروس

باشا الى جرائد في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤. (C. 4417), No. 67.

التي تعتبر بربرة جزءا منها ، وعلاوة على ذلك فان الخديو السابق اسماعيل قد قام في أثناء جولة تفتيشية على بلاده المصرية ، بزيارة هذا الميناء ورفع العلم المصري على رأس حافون. ولقد قام الباب العالي - ردأ على مكاتبات السفارة الإنجليزية بهذا الخصوص - بأن أعلن في مذكرة له في شهر أغسطس سنة ١٨٧٩ أنه قد أرسل برقية للخديو يوجه فيها إلى أن يرسل إلى تلك الأماكن السلطات الضرورية اللازمة للحفاظ على حقوق الامبراطورية ، وأن يمنع كل سلطة أجنبية من الإقامة هناك ، مهما كانت الدوافع ، (١) .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية أعادت القول بأن المادة الخامسة من الاتفاقية المصرية الانجليزية لسنة ١٨٧١ قد ذكرت أن هذه المعاهدة لن تنفذ إلا عندما يؤكد السلطان للحكومة البريطانية أنه لن يتنازل عن أي جزء من أراضي ساحل الصومال لأي دولة أجنبية (٢) وأن السلطان لم ينفذ هذا الشرط رغم طلبات إنجلترا المتعددة ، ولذلك فان اللورد جرانفيل يرفض الاعتراف ، بصلاحيه أي مطالب تستند إلى نصوص إتفاقية بقيت دون تنفيذ ، (٣) .

وإضطرت الحماية المصرية وأجبرت على ترك بربرة. وما أن عاد السير إيفيلين بارنج إلى القاهرة بعد رحلته في إنجلترا حتى رتب لها الأمر بحيث تبحر في يوم ٢٥ سبتمبر على ظهر الباخرة « مصر » التابعة لشركة بواخر البوسنة الخديوية وتأتي للسويس (٤) . وفي يوم ٥ أكتوبر عاد الميجر هنتر من بربرة إلى عدن مرة جديدة ،

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) جرانفيل إلى مودروس باشا في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ . No 79. (C. 4417).

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) Major Hunter an Général de brigade Blaire, le 15 Sept. 1884

annexe II à ; Mr. Godley à Sir J. Parncefote, le 10 Octobre

1884 (C. 4417.) No. 83.

وأرسل منها الحامية البريطانية إلى الميناء المصرى، وأبرق الجنرال Blaira المقيم
السياسى فى عدن إلى لندن ، د كل شى هادى ، تم ترتيب كل شىء ، (١) .

Le Général Blaire à Lord Kimberley le 5 Octobre 1884—annexe à (١)

Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 10 Octobre 1884.

(C. 4417). No. 82.

الباب السادس

هرر وتاجورة وفرنسا

الفصل السادس عشر

هرو والحماية الفرنسية على تاجورة

(١) - أمر الإخلاء -

ظل نوبار باشا يعتقد - رغم برقية الميجر هنتر في ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٤ والتي تدعى تهديد قبائل العيسى صومال لهر - أنه ليست هناك ضرورة ملحة لإخلاء تلك المنطقة أو إخلاء زيلع . وفي ٣١ يوليو أكد مونج ، القائم بأعمال القنصلية العامة الفرنسية في القاهرة ، إعتقاده وإيمانه بأن الخديو قد ورفض رفضا باتا إخلاء إقليم هرو الذي كان قنصل المملكة في مصر قد نصحه إياه ، (١) .

ولسكنه كان من الواضح أن نوبار باشا لن يعارض طويلا في إخلاء إقليم هرو وحده ، بعد أن قبل التصيحة الخاصة بإخلاء السودان كله ، خصوصا وأن الإنجليز كانوا يصرون على ذلك . وكان إيجرتون القائم بأعمال القنصلية العامة البريطانية في غياب السير إيفيلين بارنج ، قد أشار بأنه يمكن لوزارة الخارجية أن تقوم ببعض الضغط في سبيل إعطاء هنتر - كما حدث مع غردون في السودان - وسلطات من الحكومة المصرية للاشراف على إخلاء هرو وساحل الصومال ، وأيضا لإتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى والقتل في البلاد عند سفر القوات المصرية ، (٢) .

(١) مونج Monge إلى جول فيري - الاسكندرية في ٢٥ من أغسطس سنة ١٨٨١ .

(٢) إيجرتون إلى جراففيل في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، F.O. 141/149. No. 788.

ولقد خشيت وزارة الخارجية من أن يكون سبب مما طلة نوبار في إخلاء
هرر نتيجة الآمال التي يعلقها على قرب حضور اللورد نورثبروك لمصر في بعثته
الحكومية . ولذلك فإنها وضعت نوبار أمام الأمر الواقع ، وحرمته من كل أمل
قد يعلقه على تلك المسألة ، وأبلغته رسميا أن بعثة اللورد نورثبروك ليس لها أى
علاقة مع الترتيبات المقبلة الخاصة بهرر وبموانى الصومال ، وأعلنت وزارة
الخارجية البريطانية أنها ستدهش لآى تأخير جديد فى المسألة ، وعبرت عن رغبتها فى
أن يقوم نوبار باشا بإرسال الأوامر العامة فى الحال للسلطات المصرية فى هذه
الموانى وذلك لتأييد أعمال الميجر هنتر فى كل ما يتعلق بإخلاء هرر وفى كل
مسألة أخرى ، (١) .

وإضطر نوبار باشا إلى الرضوخ وإلى إرسال الأوامر المطلوبة منه (٢) .
ولكن الحالة فى شرق إفريقيا كانت على غير ما يرغب الإنجليز . إذ أن الحاكم
العام فى هرر والموظفين والضباط والجنود والتجار والأهالى كانوا يعارضون
فى سياسة جلاء السلطات المصرية عن ذلك الإقليم . ولقد شرح الحاكم العام
لنوبار باشا المصاعب التى تقف أمام هذه العملية ، وأصر على وجهة نظره ، فذكر
أن الموظفين المدنيين والعسكريين قد أقاموا فى هذه البلاد منذ سنوات ، وقد استقدم
بعضهم أسرته من مصر ، وتزوج الآخرون من بين أهالى البلاد ، ولكل منهم
مسؤوليات عائلية ، وسيترتب على إجراءات الإخلاء نتائج سيئة ... إذ أن
عاصمة الإقليم تقع على بعد خمسة عشر يوما من زيلع ، وهذه المسافة تمثل عبئا ماليا
ونفقات طائلة للنقل أمام كل الموظفين المدنيين والعسكريين ، ثم أن للحكومة

(١) جرانفيل إلى ميجرتون فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ . F.O. 141x191, No. 377.

(٢) ميجرتون إلى جرانفيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ . F.O. 141x194, No. 796.

مبانى وأراضى ومباني كثيرة حقيقة أنه لم يكن للحكومة العامة ميزانية كبيرة ،
ولكن مخازنها كانت مملوءة بالحبوب ، ولها من المواشى ما يكفي لأطعام رجالها (١).
ومن ناحية أخرى قام تجار هرر من المسلمين والأجانب بالكتابة إلى الحكومة
الخديوية أيضا ، فذكروا أن البلاد ستقع فى الفوضى بمجرد خروج السلطات
المصرية منها . وإذا كان قرار الحكومة الخديوية نهائيا فانهم سيضطرون
إلى الهجره ويخرجوا مع الجنود المنسحبة ويتركوا أملاكهم للنهب والسلب .
ولا يمكن للحكومة أن تقبل ذلك مع شعورها الفائق بالعدالة ، (٢) وإنتهز الحاكم
العام هذه الفرصة لكي يؤيد طلب التجار ويعيد المكرة على الحكومة الخديوية ،
فذكر أن كل الرجال من ضباط وموظفين وجنود يحتاجون للبال ، لانهم قد
وأنفقوا كل ما إقتصدوه فى بناء المنازل التى أمرتهم الحكومة ببنائها ، وذلك لإعطاء
المثال للأهالى الآخرين ويجعلهم يحاولوا التشبه بهم ، (٣) .

ولكن الفرصة كانت قد أفلتت . وأصرت الحكومة الخديوية على إخلاء البلاد
رغم التقارير التى تثبت لها . إن إحتاج الأمر إلى إثبات — أن الجنود كانوا مندجين
مع الأهالى ، وأن إقامتهم فى تلك البلاد لم تكن مجرد إحتلال عسكرى ، أو إدارة
لشئون الإقليم .

(١) حاكم عام هرر الى نوبار باشا - ترجمة ملحقه بتقرير :

إيجرتون الى جرانفيل فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/194. No. 816.

(٢) الثوار الأوربيين والوطنيين فى هرر الى نوبار باشا - ترجمة - ملحق ٢ - بتقرير .

إيجرتون الى جرانفيل فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/194. No. 857.

(٣) حاكم عام هرر الى نوبار باشا - ترجمة ملحق ١ - بتقرير .

إيجرتون الى جرانفيل فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/194. No. 857.

(٢) الترتيبات البريطانية الخديوية : -

وكانت ترتيبات الحكومة الخديوية تتلخص فيما ياتى:

أولا : أبلغ نوبار باشا رئيس مجلس الوزراء أبو بكر باشا حاكم زيلع بخطاب سرى أن قرار إخلاء هرر من القوات المصرية هو قرار قديم ، ولكن الحكومة كانت قد احتفظت به سريا حتى لا يتسبب نشره فى سريان الفوضى بين القبائل التى تسكن هذه المنطقة . وفى نفس الوقت كلفت حكومة القاهرة الميجر هنتر بالاشراف على انسحاب هذه القوات ، وإتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتأكيد وضمان هدوء البلاد فى المستقبل ، وبعد سفر الجنود . وكانت تعليمات نوبار إلى أبو بكر باشا تكشف عما يدور فى فكرة ، ومن أنه يتوقع عدم إطاعة الأوامر التى يصدرها ، فطلب من أبو بكر باشا أن يستخدم سلطته ونفوذه المحليين فى تلك المنطقة ، وأن يساعد الميجر هنتر فى المهمة التى عهدت له بها حكومة الملكة ، أما فيما يخص انسحاب القوات من هرر فكان على أبو بكر أن يحتفظ به سرا لأنه كان وعلى هنتر نفسه أن يقرر الوقت المحدد لهذا الانسحاب والطريقة التى سيتم بها^(١) .

ثانيا : وضع نوبار باشا اللواء على باشا حاكم عام هرر تحت أوامر الميجر هنتر ، وأبلغه أن الخديو قد كلف هذا الميجر بالاشراف على كل ما يتعلق بزيلع وهرر . وكان على هنتر أن يذهب إلى زيلع للاشراف على عملية المحافظة على النظام والأمن بين رجال القبائل . ولذلك فإنه سيتصل باللواء على باشا ، وستكون على هذا اللواء — طبقا لأوامر الخديو — أن ينفذ جميع التعليمات التى سيصدرها الميجر هنتر اليه (٢) .

(١) نوبار باشا إلى حاكم زيلع فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ ملحق بتقرير إيجرتون إلى جراتفيل فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194; No. 807.

(٢) نوبار باشا إلى حاكم عام هرر فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ ملحق ٢ بتقرير إيجرتون إلى جراتفيل فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194; No. 816.

ثالثاً : تؤيد القوات البريطانية سلطنة الميجر هنتر ، وفي نفس اليوم الذي صدرت فيه التلميحات السابقة أبحرت الحملة البريطانية من عدن إلى زيلع (١) .

رابعاً . كاف رضوان باشا الحاكم العام السابق لهرر بتنفيذ عملية إخلاء هرر ووضع تحت إمرة الميجر هنتر (٢) .

خامساً : صرحت الحكومة البريطانية للميجر هنتر بوقف صرف مرتب كل موظف مصري لا يحترم الأوامر ، أو يعمل على خلق المصاعب أمامه (٣) . وأعطت نفس هذه السلطة للميجر هيث Heath قائد الحملة البريطانية التي نزلت في زيلع .

وكان الميجر هنتر من أنصار فكرة عقد معاهدات تشبه تلك التي حصل عليها من رجال قبيلة حبر أول بجوار بربرة مع حاكم هرر الجديد ، ومع القبائل القريبة من هذه المدينة . وكان يسعى بذلك إلى وضع هذه المناطق تحت الحماية البريطانية قبل أن تتم عملية جلاء المصريين عنها . ولكن السير إيفيلين بارنج عارض في عقد مثل هذه المعاهدات (٤) ولم يؤيد عقد المعاهدات إلا مع الرؤساء والشيوخ القريبين من الساحل . ودرست وزارة الخارجية البريطانية الموضوع ، وأيدت رأي بارنج ، فمنعت الميجر هنتر من إقامة حمايات على القبائل الساكنة في الداخل (٥) ولكنها

(١) جرانفيل إلى إيجرتون في ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ (C. 4417. No 55.)

(٢) إيجرتون إلى جرانفيل في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (C. 4417. No. 71.)

(٣) جرانفيل إلى بارنج في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O 141/194. No. 806
وبارنج إلى جرانفيل في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ولاحقاً F.O. 141/194. No. 889.

(٤) بارنج إلى جرانفيل في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 897

(٥) بارنج إلى الميجر هنتر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، رفق بقرار بارنج إلى جرانفيل

في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 909.

سمحت له في نفس الوقت بعمل الترتيبات والانفاقيات التي يرى أنها ضرورية ولازمة لنجاحه في المهمة المكلف بها .

ولم يتأخر الميجر هنتر عن العمل، فكلف رضوان باشا بكل الأعمال والعمليات العسكرية والإدارية، ولكنه احتفظ بالمسائل السياسية ، في أيدي أحد البريطانيين وهو الملازم بايتون Payton الذي عينته بريطانيا نائبا للقنصل في زيلع . وكان على رضوان باشا بمجرد وصوله إلى هرر أن يستلم سلطات وإختصاصات على باشا الحاكم العام للأقاليم ، وأن يسرع في إرسال على باشا وأركان حربه ورجال الإدارة من مدنيين وعسكريين إلى الساحل في أقرب وقت ممكن ، ثم يرسل في أثرهم رجال القوات العسكرية والحامية في مجموعات تبلغ كل منها حوالي ألف نفس ، بما في ذلك النساء والأطفال ، وكان عليه أن يرسل مع كل مجموعة إحدى بطاريات المدفعية وخمسين من الفرسان يختارهم من بين الجنود النظاميين أو غير النظاميين ، وأخيراً فقد كان على رضوان باشا أن يحول كل المسائل السياسية إلى الملازم الانجليزى بايتون الذى سيذهب إلى هرر في أقرب وقت ممكن ، كممثل رسمى للميجر هنتر . فكان على رضوان باشا أن يحجز له أحد المباني اللائقة يحول إلى قنصلية بريطانية بمجرد وصول هذا الملازم .

وكلف الميجر هنتر من ناحية أخرى الملازم بايتون بأبلاغ عبد الله عبد الشكور أنه « سيعين » أميراً على مدينة هرر ، وأنه سيحصل على الأسلحة والذخائر اللازمة لإحتفاظه بسلطته ، فكان عليه أن يبدأ في إعداد حرس أهلى من حوالى مائة رجل يكون عليهم أمر حراسة أبواب المدينة (١) .

(١) الميجر هنتر إلى الملازم بايتون نائب القنصل في زيلع في ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ -

ملحق ٢ بتقرير هارنج إلى جرانفيل في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/195.No 959

ولكن هنتر حذر بايتون من إستلام هذه القوة لعملها قبل وصوله هو
— هنتر — شخصيا إلى هرر. ولم يكن هذا التحذير لجرد الاحتياط مادام بايتون
موجوداً في المدينة ، ولمكنه كان يهدف إلى إعطاء شكل رسمي لتولى الأميرالسلطة
من أيدي مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن .

وأخيرا فان هنتر قد أمر الملازم بايتون بالإشراف على مجهودات رضوان
باشا ، فشرح له أنه سيحصل على أسماء بعض الأشخاص الذين يعارضون فى جلاء
المصريين عن الإقليم . فكان على بايتون أن يطلب من رضوان باشا جمعهم وأن
يشرح لهم فى حضوره وفى حضور مترجمه أن الخديو قد وافق على سياسة الاخلاء،
ثم يطلب من رضوان باشا أن يقرأ عليهم الفرمان الخديوى الخاص بذلك (١) .

(٣) - موقف الحكومة الخديوية -

لم تعلن صحف الإسكندرية تأكيد خبر إخلاء هرر إلا فى النصف الثانى من
شهر أغسطس سنة ١٨٨٤ . وكان مونج القائم بأعمال قنصلية فرنسا العامة فى مصر
قد قابل الخديو كما ذكرنا فى يوم ٣١ يوليو ، وخرج من هذه المقابلة وهو واثق
من معارضة الخديو التامة لمشروع التخلّى عن هذا الإقليم . ثم طلب مقابلة جديدة
فى يوم ٢٦ أغسطس ، وسرعان ما إندش من أن الخديو إجابة ببساطة ووبرود،
غير عاديين أن ليحرتون مندوب بريطانيا كان قد إقترح عليه عدة مرات أمر
إخلاء هرر وبربرة وتاجورة ، ثم نصحه باتباع آراء الميجر هنتر فى هذا الشأن ،
وأخيرا فان الحكومة قد قررت أمر هذا الاخلاء . وأضاف الخديو أن السلطان
قد رفض إستلام هذه البلاد ، وأن مصر لم تعد بحجرة على إستمرار إدارتها لهذه

(١) الوثيقة السابعة .

المناطق ، وأنها بدأت في عمل الترتيبات لاختلاؤها (١) .

وحاول موننج أن يتأكد من الحديو من أن مصر قد قررت مجرد إخلاء هذه المناطق وأنها لم تتنازل عنها لإنجلترا ، ثم نصح لجول فيري « بانتهاز الفرصة السانحة لتوسيع حدود ... أراضى أوبوك ، وذلك بإدخال تاجورة وكل الجزء الشمالى من خليجها ، (٢) داخل هذه الحدود . وذكر أن الاستيلاء على تاجورة سيكون له فائدة مؤكدة لفرنسا ، وأنه يعتقد في إمكانية نجاح هذا المشروع التوسعى في ذلك الوقت ، خصوصا إذا إعتدلت فرنسا فيه على صداقتها لأبى بكر باشا ، وعلى مساعدته لها ونصح بعدم ترك حرية العمل لبريطانيا في هذه المناطق بشكل يسمح لها بالاستيلاء على كل هذه الأقاليم الواسعة ، بل بمحاولة إنتهاز الفرصة والحصول على أحد أجزاء هذه الأقاليم ، بعد أن قررت الحكومة الحديوية أن تنسحب منها (٣) .

وإستعدت الحكومة الفرنسية لاحتلال تاجورة ، وفتحت إعتمادا ماليا خاصا باسم لاجارد لتنفيذ هذا المشروع ، وأبرق وزير البحرية إلى قائد أوبوك في يوم ٧ سبتمبر عن طريق قنصل فرنسا في عدن : « أرجو أن تتأكد سرا مما إذا كان مشروع تاجورة قد بدأ في التنفيذ ، وأن تتفاوض إذا إقتضى الأمر مع الشيوخ المحليين الذين سيصبحون سادة البلاد ، وذلك لإغرائهم على وضع أنفسهم تحت حماية فرنسا . إن السلطان أحمد بن محمد كتب إلى رئيس الجمهورية بهذا الشأن مرات متعددة . ويمكنك أن تدرك الأهمية التى ستكون للاستيلاء على تاجورة بالنسبة

(١) موننج إلى جول فيري من الاسكندرية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) الوثيقة السابقة .

للعلاقات مع الداخل، وليست المسألة إلا منع إنجلترا من النزول إليها دون المجازفة بالأخطار معها . ولذلك فإن رئيس الوزراء قد فتح تلك اعتماد خمسين ألف فرنك لتسهيل المفاوضات الدقيقة التي قد تضطر إلى الدول فيها ، (١) .

(٤) مفاوضات فرنسا بشأن تاجورة :

وكانت العقبة الرئيسية أمام الفرنسيين في ذلك الوقت هي أبو بكر باشا نفسه، رغم تأكيد مونج القائم بأعمال القنصلية العامة الفرنسية في مصر إمكانية الاعتماد على صداقته لفرنسا في هذه المناطق . ذلك أن أبو بكر قد وصل إلى تاجورة ، وحاول إغراء السلطان أحمد على العمل لصالح إنجلترا . وكان الانجليز يأملون في أن يحصلوا منه على معاهدة حماية رغم فشلهم المتكرر في هذه المحاولة . فما أن سمع لاجارد بمجيء أبو بكر باشا حتى خلق مسألة لإفساد مناورات البريطانيين . فاعتد على مسألة تافهة أثارها شيخ إحدى القرى وأمر بحبس أفراد أسرته وطلب إلى السلطان يأتي إلى أوبوك لكي يسوي هذا الخلاف الذي إشتبك فيه أحد أقربائه . ودعا لاجارد كل الشيوخ الآخرين بما فيهم أبو بكر للاشتراك في هذا الكلام ، أو هذا المجلس . وترأس أبو بكر المعارضة لفرنسا ، ورفع الاعتراف بحقوق هذه الدولة على رأس على وأنجار . وعمل لاجارد على تهديده سرا ، وعرض عليه إتهاما تقدم به سولييه — أحد الأغامرين الفرنسيين — يدعي فيه أنه قد حاول قتله . وقرر الباشا أن يعود في مساء نفس اليوم ، وأعد مكانا في سفينته لسلطان تاجورة . وعرف لاجارد أنه يرغب في تقديم السلطان إلى مساعد المقيم السياسي البريطاني وأن يحصل منه — ولو بالقوة — على طلب الحماية التي رفضها حتى

ذلك الوقت (١). فأسرع لاجارد بإرسال مساعده هنرى إلى السلطان ، وكلفه بتقديم هبة له ، وبأن يحصل منه على وعد بعدم ترك أبو بوك قبل إنهاء المسألة التي جاء من أجلها . ولم يكن ذلك إلا لتفويت فرصة إصطحاب أبو بكر لسلطان تاجورة معه بعيدا عن الفرنسيين .

وما أن أقلع الباشا حتى دعا لاجارد سلطان تاجورة ووزيره إلى العشاء معه ، وأعلمها أنه يريد تقديم هدايا جديدة لهما . وفي اليوم التالي سويت مسألة شيخ القرية المفتعلة ، وإنتهز لاجارد الفرصة وقدم للسلطان هدية نظير قيامه بالحكم فيها حسب العرف السائد هناك . وفانتهى التحفظ الذي ساد السلطان حتى ذلك الوقت تجاه قائد أبو بوك الفرنسي ، وإنتهز الأخير هذا الجو الودى وجعل وزيره يفتحه في المسألة . ولكن اليوم إنتهى دون الوصول إلى نتيجة إيجابية . وفي اليوم التالي بدأ لاجارد نفسه المفاوضات بطريقة حذرة ، وبعد ساعات عديدة من المحادثات أعلن السلطان أنه يقبل ويرغب في وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية ، ولكنه أفهم لاجارد ضرورة تطبيق هذه الحماية بطريقة فعالة ، خصوصا في حالة تدخل إحدى الدولة الأجنبية ، وضرورة إغطائه مبلغا شهريا من المال يعادل المرتب الذي كان يتقاضاه من الحكومة المصرية ، وذلك لكي يحافظ على مكانته بعد إنقطاع صرف هذا المرتب له . وتقدم بنفس الطلب بالنسبة لمرتب وزيره . وقبل لاجارد وكتب إلى وزير البحرية والمتتبعات ذاكرا عدالة ووجاهة هذا الطلب ، مما دفعه إلى أن ينص في المعاهدة على دفع مبلغ ١٠٠ تالير (ريال) للسلطان ومبلغ ٨٠ تالير لوزيره . ولا يمكن اعتبار هذا المبلغ إلا شيئا تافها نظرا لأهمية البلاد التي أعطيت

(١) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات - أبو بوك في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وثيقة

لنا ، وسيكون من الضروري علينا أن نزيد عليه في شكل منح ومدايا بمجرد احتلالنا لهذا الإقليم ، (١) .

(٥) الحماية الفرنسية على تاجورة :-

وعقد لاجارد معاهدة مع سلطان تاجورة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وهي المعاهدة التي أعطى بها هذا السلطان لفرنسا بلاده الممتدة من رأس على حتى قبة الخراب ، وتعهد فيها بعدم إبرام أى معاهدات مع دولة أجنبية دون موافقة قائد أوبوك . ويظهر نجاح لاجارد ومهارته من أنه سبق الإيطاليين والبريطانيين في الوصول الى اتفاق مع السلطان أحمد ، ومنح لفرنسا إقليما يكمل مستعمرة أوبوك ويعطيها مفتاح الطريق التجارى الذى تستخدمه القوافل للوصول إلى شوا ، وكان أقصر الطرق التى تصل إلى شوا وأقلها صعوبة . وكان من السهل على الفرنسيين إستلام وشحن المنتجات الأفريقية فى داخل خليج تاجورة — تلك المنتجات التى تصل بها القوافل من الداخل . وكان من السهل الحصول على الماء والحشائش اللازمة للقوافل من الداخل فى سبجالو . وكان لسلطان تاجورة نفوذا كبيرا على رجال المنطقة ، وسيطرة فعالة على مجاهم وقوافلهم . ويكن من السهل على أى قائدة أن تسافر بدون أمر منه ، ذلك أن السلطان لم يسطر سلطان الدفاقل لم يكن يصرح لها بالمرور فى أراضيه مالم يتأكد من عدم معارضة سلطان تاجورة فى سفرها .

ولكن المسألة لم تكن قد سويت نهائيا بالنسبة لفرنسا . إذ أنها كانت قد عادت المعاهدة مع سلطان تاجورة فى الوقت التى كانت فيه القوات المسلحة المصرية لاتزال موجودة فى هذه المحافظة . وكانت فى إستطاعة بريطانيا أن تؤخر أو تلغى

(١) لاجارد الى وزير البحرية والمستعمرات أوبوك فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

أمر سحب هذه القوائم . ولذلك فإن لاجارد قد أبقى إلى باريس طالبا تدخل
القنصل العام الفرنسي في القاهرة لكي يحصل على أمر من الوزارة الخديوية توجه
فيه سلطاتها في الصومال إلى عدم معارضة الإحتلال الفرنسي لتاجورة (١) . وكان
لاجارد يعتقد في إمكانية نجاح هذه الخطة، ولكنه لم يكن يستطيع التصرف، خصوصا
وأنه لم يستلم أى أوامر من حكومته بأحتلال تاجورة إحتلالا عسكريا . فنصح
الوزارة في باريس بالحصول على تصريح شفهي من الخديو ، أو على خطاب خاص
من أحد الوزراء، وذكر أن ذلك يكفي للاستناد إليه وإحتلال تاجورة، خصوصا
وأن بريطانيا لم تحتل بربرة وزيلع إلا بكلية خاصة وأرسلها نوبار باشا إلى أبوبكر، (٢)
حقيقة أن هذه الكلية لم تقض على كل المصاعب التي كانت تواجه بريطانيا ، وقام
أهالى بربرة بالإحتجاج على وصول البريطانيين الذين لم يجدوا حلا أفضل — لإعادة
النظام — من أن يخطفوا المعارضين ويحضروهم سجناء إلى عدن (٣) . ولكن
لاجارد كان لا يخفى حدوث نفس الشيء في تاجورة ، خصوصا بعد أن نجح في
شراء بعض الرؤساء ومعرفة بمعارضة الأهالى لنسليم بلادهم لبريطانيا بعد إحتلالها
لهم .

(١) برقية لاجارد إلى وزارة البحرية في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٨٨٤ . F.O.M. 1022.

(٢) البرقية السابقة .

(٣) البرقية السابقة .

الفصل السابع عشر

المصاعب أمام بريطانيا

(١) طرق القوافل مع الداخل :

أصبح الفرنسيون — بعد عقد معاهدة الحماية على تاجورة — يسيطرون على طريق من بين الطريقين الهامين التي تستخدمهما القوافل للتجارة مع الداخل. وبقى طريق العوصا الذي كان لاجارد لا يزال يفاوض من أجله مع السلطان المحلي .

ووصل إلى لاجارد خطابا من محمد حنفلي سلطان العوصا يبلغه فيه إستلامه للهدايا التي كانت للبواخر الحربية الفرنسية لانفرنال « L' Infernal » قد أرسلتها إليه . ولكن هذا الخطاب لم يكن يشبه الخطابات التي إعتاد السلطان أن يرسلها إلى قائد أو بوك ، إذ أنه كان مكتوبا بعبارات « مؤدية » ، ولكن تعبيرات الصداقة والود كانت قد إختفت منه . وكان السبب في هذا يرجع إلى نشاط إيطاليا في هذه المناطق في تلك الفترة ، ووجود الكونت أنتونيلى مع عبد الرحمن ، معاونه العربي طرف هذا السلطان . ولذلك فإن كل مفاوضات فرنسية معه قد أصبحت غير مجدية . ولكن لاجارد انتظر بعض الوقت ثم أرسل إليه أحد العملاء ، المفاتيحة في الموضوع من جديد ، رغما عن أنه يسكن في إقليم يبعد خمسة عشر يوما عن الساحل . وعلى أى حال فإن لاجارد قد قنع بحصول فرنسا على أحد الطرق التجارية التي تسير من تاجورة وسجالو صوب شوا ماراً في بلاد سلطان لهيطة ، وسعى إلى الحصول على بورد الحياذ الودى من طرف السلطان حنفلي ، وذلك عن طريق إرسال بعض الهدايا والكتابات الودى إليه من وقت لآخر .

وكما كانت إيطاليا ترغب في توسيع نفوذها في هذه المناطق فإن بريطانيا لم

تكن لترضى بترك الميدان خاليا أما فرنسا — كما أن المصريين لم يرغبوا في ترك سواحل الصومال بسهولة. وكان عدم إحتلال الفريسيين لتاجورة يسهل على بريطانيا الاستيلاء عليها في أقرب فرصة . فزاد قلق لاجارد حينما أبلغه سلطان تاجورة في يوم ٢٤ سبتمبر أن العلم المصرى قد رفع على رأس على، وطلب منه إرسال بعض الجنود الفرنسيين إلى سجالو لإفساد خطط الإنجليز وأبوبكر باشا (١) .

ولكن حكومة باريس لم تكن ترغب في الإصطدام مع القوات البريطانية في بلاد الصومال. أو تظهر بمظهر المعدى على حقوق الدولة العثمانية قبل ثبوت ذلك على بريطانيا أولا — رغما عن أنها لم تكن مستعدة للتنازل عن الإمتيازات والحقوق التى حصلت عليها من إتفاقها مع السلطان أحمد . فأبرقت إلى قائد أبوبوك فى يوم ٢٧ سبتمبر عن طريق السفينة الحربية سينيلاى Seignelay . وإذا وقعت معاهدة مع السلطان تضيع تاجورة تحت الحماية الفرنسية وفى حالة انسحاب القوات المصرية فاتفق مع قائد سينيلاى على الإحتلال . أما إذا جاء الإنجليز فى تو المصريين فلتحتج ضد هذا الإحتلال وابتعد عن أى صدام (٢). وفى ٣٠ سبتمبر عاد وزير البحرية والمستعمرات الفرنسى الى تذكير لاجارد بضرورة تحاشي أى صدام مع الإنجليز فى حالة احتلالهم لتاجورة بعد انسحاب الحاميات المصرية . وكان على لاجارد أن يقتصر على الإحتجاج على هذا الإحتلال ، وأن يرسل صورة احتجاجه الى حكومة باريس (٣) تمهيداً لتولى الأمر بالطرق الدبلوماسية بين الدولتين الإستعمارييتين المتنافستين .

(١) لاجارد الى وزير البحرية والمستعمرات فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم

F.O.M. 1022.

٥٢ - سنة ١٨٨٤ .

F.O.M. 1022.

(٢)

F.O.M. 1022.

(٣).

(٢) إخلاء زيلع :

ولكن لا جارد لم يبق ساكننا بدون حركة ، فأمر برفع العلم الفرنسى على رأس على وأنجار فى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١) . فازداد قاتن الميجر هنتر من نتائج تدخل وتوسع الفرنسيين فى الوقت الذى كان مشغولا فيه بإجلاء المصريين وإحلال البريطانيين مكانهم . ولكن حكومة لندن نظرت إلى المسألة نظرة أخرى عملية ، فرأت أن التوسع الفرنسى حول أوبوك سيبطل إمكانية أى معارضة قد تقوم بها حكومة باريس ضد إستيلاء البريطانيين على زيلع وبربرة . وإذا ما أرضت إيطاليا طموحها ورغبتها فى التوسع الإقليمى حول عصب فإن حقوق السيادة العثمانية فى خليج عدن وحتى فى شمال مضيق باب المندب ستصبح إسمية وغير ذات قيمة أمام إنكار ثلاث دول عظمى لها فى نفس الوقت . وأرادت بريطانيا إذن أن تستفيد من توسع الفرنسيين حول أوبوك ، وتوسع الايطاليين حول عصب ، حتى لا تظهر وحدها بمظهر المعتدى على حقوق السلطان . ويمكن لبريطانيا فى حالة إثارة مسألة الحقوق الدولية والإقليمية للإمبراطورية العثمانية فى هذه المناطق أن تستند الى سياد كل من فرنسا وإيطاليا إن لم تحظ بتأييدهما . ولهذا فإن اللورد جرانفيل أعلن أن فى استطاعة القبائل الساكنة بالقرب من عصب أن تستفيد من توسع إيطاليا ومن إمتداد نفوذها الحضارى ، فى تلك المنطقة بعد تنفيذ سحب الإدارة المصرية من شرق السودان ، ومن السواحل الأفريقية للبحر الأحمر . وكان على هنتر أن يبتعد تماما — فى أثناء مفاوضاته مع الشيوخ المحليين — عن كل ما قد يودى إلى خلق المصاعب أمام إمتداد السلطة الإيطالية من عصب صوب الداخل ، (٢) .

(١) بارنج الى جرانفيل فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/195 Tél. No. 617.

(٢) جرانفيل الى بارنج فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 14 0/191. No. 424.

وقرر الميجر هنتر في منتصف شهر أكتوبر الترتيبات اللازمة لإجلاء الحاميات والقوات المصرية عن زيلع وسجاول . فقرر سفرها في يوم ٢٩ صوب السويس ، في نفس الوقت الذي أعطى فيه السلطات البريطانية حق إستلام رسوم الجمارك في زيلع إبتداء من أول شهر نوفمبر . ونظراً لتأخير بايتون في هزر فان الميجر هنتر أمر بتعيين الملازم كنجميل Kingsmill نائباً قنصلياً لبريطانيا في زيلع . ولكن هنتر أوصى بالاحتفاظ بأبي بكر باشا في منصبه في زيلع - وهو منصب المحافظ - وأن تدفع له بريطانيا معاشاً شهرياً قدره ألف روية من إيرادات الميناء ، على أن يضمن الخديو في القاهرة إستمرار دفع هذا المبلغ له ، حتى في حالة توصل الباب العالي إلى إستلام زيلع (١) . ولقد بحث السير إيفيلين بارنج هذا الاقتراح الأخير ، ورأى فيه خطر إستمرار الصلة الرسمية بين محافظ زيلع وبين حكومة القاهرة أكثر من ضمان دفع الراتب في حالة عجز ميزانية زيلع . فرفض مبدأ ضمان الحكومة الخديوية لمرتب أبو بكر ، حتى يقطع كل صلة رسمية بينهما ، وأحال الأمر إلى تحكيم حكومة بمباي (٢) حتى تقرر مصالحها السياسية في تلك المنطقة قبل إعتبار أحقية أحد المحافظين السابقين في صرف معاشه من القاهرة ، أو ضمان وزارة المالية المصرية لاستمرار صرف هذا المعاش .

ولقد عهد الميجر هنتر إلى الملازم كنسجميل بأمر الإدارة المدنية في زيلع ، وقرر الجنرال بلير Blaire المقيم العام السياسي في عدن ، إرسال حامية من المشاة والمدفعية البريطانية لاحتلال هذا الميناء ، وصدرت التعليمات بضرورة تعاون قائد

(١) هنتر الى بارنج في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ - ملحق ١ بتقرير بارنج الى جرانفيل

F.O 141/195. No. 983

في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤

(٢) بارنج الى هنتر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ - ملحق ٣ بتقرير بارنج الى جرانفيل

F.O 141/195 No. 983.

في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ .

هذه القوة مع الملازم كنسجيميا في جميع الميادين. وأخيرا فإن الميجر هنتر قد أمر بعدم سحب العلم المصري من زيلع حتى صدور أوامر أخرى (١) وذلك خوفا من رفع علم دولة أوربية أخرى على هذا الميناء الهام .

(٣) مقاومة حامية هرر :

ورغما عن هذه الاحتياطات فإن القوات المصرية لم توافق على إنسحابها من شرق إفريقيا بسهولة . وأظهرت حامية هرر بالذات معارضتها الرسمية في تنفيذ الأمر الصادر إليها . وإستندت في ذلك إلى حجج منطقية ، لاعتقادها في إمكانية تدخل الحكومة الخديوية لتصحيح الأوضاع . وكان المصريون موقنين من أن النوضى ستسرد الاقليم بعد إنسحابهم منه ، وقبولهم للنصيحة البريطانية ، خصوصا وأن بريطانيا قد أعلنت أنها لا ترغب في إحتلال هرر . وسيؤدي هذا العامل إلى قيام التنافس بل والتطاحن بين أهالي هرر وشعوب الجالا ، مما قد يقضى على بذور المدنية ، ويخدم أطماع الأجانب . أما إذا أعلن رجال الحامية رفضهم النهائي للجلاء فيكون معنى ذلك حرمانهم من قوادهم الذين سيتهمون بعصيان أوامر الخديو . ولقد إرتبط رجال الحامية المصرية والقوات المسلحة والموظفين بأهالي الاقليم بروابط مختلفة ، منها ازواج ، علاوة على وحدها اللغة والدين ، وكان في استطاعتهم الاتحاد مع الأهالي ، وتكوين كتلة وطنية تمنع الأجانب من الاستيلاء على الاقليم . وأصبح الموقف في هرر حرجا إلى درجة أن البريطانيين لم يخفوا قلقهم (٢) . ولقد ذكرنا أنه كان على رضوان باشا أن يحضر إلى هرر ليعطى

(١) هنتر إلى الجنرال بلير في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ملحق ٤ بتقرير جودلي Godley

إلى السير جوليان بونسفوت Pauncefote في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وثيقة رقم ٩٦ (C. 4417).

(٢) رافاي ، فصل فرنسا في هدل إلى جول فيري في ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، F.O.M.1022

للسلطات البريطانية تأييد الخديو، ولكن هذا التأييد لم يعد كافيا، وإلضطر الأميرال هيويت إلى الذهاب بنفسه إلى بربرة في أوائل شهر أكتوبر على سفينة القيادة البحرية في شرق إفريقيا . وظهر لإزدیاد المصاعب أمام البريطانيين في تنفيذ مشروعهم ، لأن عملية الانسحاب كانت تتطلب حوالى ستة أشهر على الأقل ، بعد أن يوافق المصريون على الجلاء ، وكان من الممكن أن تقع بعض الحوادث في أثناء هذا التمهيد ، مثل هجوم الأهالى على المهاجرين أو على البريطانيين. ورأى نائب القنصل الفرنسى فى عدن أنه يمكن لهذا الموقف الدقيق الذى وضعه البريطانيون أنفسهم فيه ، أن يسهل عمل الحكومة الفرنسية ، (١).

كانت بريطانيا إذن فى موقف عسير ، نتيجة لرفض المصريين الجلاء عن شرق إفريقيا ، وتوقعت مقابلة صعب جديدة ، أما فرنسا فإنها أرادت الاستفادة من هذه المصاعب لزيادة توسعها فى هذه المناطق .

حقيقة أن بريطانيا كانت تستطيع أن تتدخل عسكريا فى هرر لإبتداء من زيلع أو بربرة (٢) ، ولكن هذا التدخل لم يكن فى مصلحة بريطانيا ، إذ أنه سيظهرها بمظهر الدولة المعتدية على حقوق مصر ، وحقوق الدولة العثمانية . ولذلك فإن الميجر هنتر أعلن رغبته فى إتمام الخطة البريطانية دون خلق مصاعب وتعقيدات ولكنه أرسل الميجر هيث Heath لمساعدة رمنوان باشا وبايتون Peyton فى هرر، وزوده بقوة من الحرس، وأعطاه سلطات تامة لفصل أى ضابط أو موظف مصرى لا يخضع للأوامر (٣) .

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) وافرأى إلى جول فبرى فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ . F. O. M. 1022.

(٣) الميجر هنتر إلى الميجر هيث فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ملحق ٢ بتقرير هارنج

إلى جرانفيل فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/195. No. 990.

(٤) استمرار التوسع الفرنسي :

وفي أثناء ذلك الوقت استمر التوسع الفرنسي في بلاد الصومال . وبعد رفع العلم الفرنسي على سيجالو انتظر الفرنسيون جلاء القوات المصرية عن تاجورة ، ذلك الميناء الذى كان يفوق كل من سيجالو ورأس على في الأهمية «وزار القائد الفرنسي تاجورة وجمع الأعمالي واقترح عليهم وضعهم تحت الحماية الفرنسية وإعطائهم العلم الفرنسي » (١). ثم علم هنتر من نائب القنصل الفرنسي في عدن أن حكومة باريس قد ضمت قبة الخراب (٢).

وخشى الحديو من نتيجة ذلك التنافس الانجليزى الفرنسى في بلاد الصومال المصرية ، لارغبة منه في الاحتفاظ بها ، أو منعا للأجانب من الاستيلاء عليها ، ولكن من النتائج الدولية التى قد تترتب على هذا التنافس ، ووصول المسألة الى علم السلطان . وكان موقف الحديو دقيقا بالنسبة للسلطان ، علاوة على عدم ثقة السلطان فيه ، أو حبه له . وشعر الحديو بخطئه في عدم إبلاغه أمر إخلاء زيلع الى الباب العالي ، ابلاغ يشهد بخضوعه للسلطان ، ويعتبر كدعوة له لإرسال قوات تركية الى ذلك الميناء الهام (٣) . وتحدث نوبار باشا في هذه المسألة مع اللورد نورثبرك ، ولكن المندوب السامى البريطانى أجاب بأن الحكومة البريطانية ستنتظر إلى هذا التصرف «بعين غير ودية» (٤) .

ولم يكن هذا الموقف من جانب الحكومة البريطانية يهدف إلى إحتلال زيلع

(١) بارنيج إلى جرانفيل في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤. F O. 141/195. No. 986.

(٢) بارنيج إلى جرانفيل في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٤. F.O. 141/195. No. 988.

(٣) بارنيج إلى جرانفيل في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤. F.O. 141/195. No 1000.

(٤) Verrait une telle demarche d'un œil très défavorable.

ورغم أنف السلطان ، أو منع تركيا من إحتلال هذا الميناء ، ولكنه كان يهدف إلى تقليل أهمية الصلة القائمة بين الخديو والسلطان ، ومنع التقرب بينهما من ناحية ، وإلى إرغام الباب العالي على قبول شروطها التي فرضتها عليه ، لإعادة ترك زيلع له دون أن تمر المسألة بطريق القاهرة ، بل تسوى بين لندن والقسطنطينية رأسا ، وبطريقة تسمح للحكومة البريطانية بتقليل الخطر العثماني في شرق إفريقيا ، وتثبيت أقدامها في تلك المناطق ، وإستخدام ذلك النفوذ العثماني البسيط في عرقلة التوسع الفرنسي في بلاد الصومال . ذلك أن الحكومة البريطانية قد أعلنت رغبتها في استمرار إحتلالها لزيلع خبي يقوم الباب العالي باتخاذ الوسائل اللازمة لاستلامها منها ، ولن تقبل تسليمه زيلع إلا إذا وافق على شروطها . وأسّرت في نفس الوقت إلى إعلان وضع كل ساحل الصومال المصري وإقليم هرر تحت إدارة وزارة الهند (١) .

ولكن الخديو ونور بار باشا وجدوا وسيلة أخرى للتظاهر بعدم التفريط في حقوق الدولة العثمانية . فأعلنوا قلقهم من النشاط في تاجورة (٢) . واستند نور بار إلى بقاء العلم العثماني مرفوعا على زيلع ، رغم وجود القوات البريطانية ، لعدم التحدث عن ذلك الميناء (٣) وحاول استغلال تبليغ الباب العالي أمر النشاط الفرنسي في تاجورة ورفع العلم الفرنسي عليها لكي يظهر مع الخديو بمظهر غير المفرط في أقاليم الدولة . وكان هذا هو الاعتذار الوقح ، إذ أنه كان يحمل معنى التبرير ويساعد بريطانيا على تبرير سياستها .

(١) جرانفيل إلى بارنج في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/191 No. 455.

وفي نفس اليوم برقية : F.O. 141/189. Tél No. 335.

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/195. No. 1011.

(٣) بارنج إلى جرانفيل في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/195. No. 1043.

وأمر الميجر هنتر القوات المصرية في زيلع بالجللاء عنها في يوم ٤ نوفمبر ،
واتفقت السلطات البريطانية مع شركة بواخير البوسنة الخديوية على أن تتعاون
مسفنها المحلة ، ودمهور ، ووالقازيتي ، في عملية اجلاء القوات والسلطات المصرية
عن هرر ، تلك العملية التي كان كل من الميجر هيث والملازم بايتون يبذلون جهودهم
في سبيل انمامها . فأقلمت أولى الفصائل في يوم ١٤ نوفمبر ، وإطمأن السير
ايفيلين بارنج الى نجاح خطته (١) وهنا الميجر هنتر بمجموداته (٢) ، التي بذلها في
نسبيل قاعدة عدن ، وفي سبيل الامبراطورية البريطانية .

(١) بارنج الى جرانفيل في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/200. Tél No. 717.

(٢) بارنج الى جرانفيل في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 1053.

الفصل الثامن عشر

فرنسا واحتلال منطقة تاجورة

(١) ضم تاجورة :

كتب رافراى من عدن بعد مضى يومين على توقيع معاهدة ٢١ من سبتمبر عام ١٨٨٤ مع سلطان تاجورة، وفي الوقت الذى رفضت فيه السلطات المصرية فى هرر تنفيذ الأوامر البريطانية الخاصة باجلائهم عن هذا الاقليم : « إن تاجورة لا تدخل فى نطاق مشروعات التوسع [البريطانية] ويترك الانجليز ذلك الميدان لنا فى الوقت الحاضر » (١) وكتب هذا التعليق عند تحدته عن إحتلال بريطانيا لكل من بربرة وزيلع ، وإمكانية وقوع تصادم بين الدولتين الاستعمارييتين فى بلاد الصومال .

ولا يمكننا تفسير النخلة البريطانية العامة لإجلاء المصريين عن هذه المناطق إلا فى ضوء المعاهدات المختلفة التى جهزها الميجر هنتر مع شيوخ قبائل الصومال . ولم يحصل الإنجليز على هذه المعاهدات إلا بالنقود، وإعتمدوا على النقود أيضا لضمان تنفيذها ، وهو ما يعادل إقامة حماية بالفعل ، (٢) على طول هذه السواحل . وشعر الفرنسيون بازدياد النفوذ البريطانى فى بلاد الصومال . وأصبح من الصعب عليهم البقاء مكتوفى الأيدى أمام التوسع البريطانى الواضح المعالم . وإعتمد لاجارد على معاهدة ٢١ سبتمبر التى وضع بها سلطان تاجورة بلاده تحت الحماية الفرنسية، وقرر إحتلال هذا الميناء بمجرد سفر القوات المصرية عنه. وأبرق الميجر هنتر فى ١٧ من

(١) رافراى إلى جول دبرى - عدن فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤ . F.O.M. 1022.

(٢) الوثيقة السابقة .

نوفمبر معلنا إزدیاد الدسائس الفرنسية، وتمريضهم الدناقل على إخراج حامية تاجورة منها بالقوة .

وبدأ سلطان تاجورة في جمع الضرائب والرسوم في المدينة ، أما المحافظ فانه أسرع في طلب إرسال المد إليه، أو السماح له بالانسحاب مع رجاله (١) . وكان نوبار باشا من أنصار الحل الأول ، الذي كان من السهل تنفيذه، نظرًا لتوفر الجنود المنسحبة من زيلس ، ولكن القنصل العام البريطاني في القاهرة عزز الرأي الثاني القاضي بالانسحاب حتى يتجنب أى صدام مع فرنسا (٢) . ثم أبرق إلى هنتر بتوصيل قرارات الحكومة الخديوية إلى محافظ تاجورة على شرط ألا يتدخل بنفسه بأى شكل من الأشكال ، (٣) . ونجح الدناقل في يوم ٢٥ نوفمبر في إجبار الحامية المصرية الصغيرة على الخروج من تاجورة إلى زيلس (٤) . وتمكن ابن الباشا من مواصلة إحتلال القلعة لمدة يوم ، ولكن السلطان كان هو السيد الفعلى للمدينة (٥) . وفى اليوم التالى قام الفرنسيون بضم تاجورة رسميا وحيوها باطلاق المدافع (٦) .

(١) بارنيج إلى جرانفيل في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/200. Tél. No. 715.
(٢) البرقية السابقة .

(٣) بارنيج إلى جرانفيل في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/200. Tél. No. 715.

وجرانفيل إلى بارنيج في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/198. Tél. No. 343.
(٤) بارنيج إلى جرانفيل في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤

F.O. 141/195. No. 1073. et F.O. 141/200. Tél. No. 730.

(٥) الوثيقة السابقة .

(٦) بارنيج إلى جرانفيل في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤

F.O. 141/195. No. 1073 et F.O. 141/200. Tél. No. 732.

وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ .

F.O. 141/195. No. 1076. et F.O. 141/200. Tél. No. 734.

وإننا لتأسف أشد الأسف على فقرة مصادر التاريخ القومى فى هذه الفترة ، ذلك الفقر الذى يحرمنا من فهم الدور الذى قام به الأهالى فى إخراج حامية تاجورة إلى زيلع . أكان ذلك لمجرد الحصول على المال من الفرنسيين ؟ أو لعدم رغبتهم فى الانتظار وتسليم مدينتهم للانجليز ؟ أم ثورة واحتجاجا على سياد الروح الرجعية التى تمكن الخديو توفيق من فرضها على بلاده بعد القضاء على الثورة العرابية ؟ أكان هذا دليلا على وجود بعض الوعى وبعض الإستجابة لموقف فرنسا الذى إدعى أنه يعمل مع الأهالى لإخراج بريطانيا من وادى النيل ؟ أم إستجابة لوعود الفرنسيين بالعمل على إزدهار الحالة فى شرق إفريقية ، واستخدم قوافل الأهالى فى نقل منتجات هرر والحبشة إلى خليج عدن ؟ لا يمكننا أن نحكم بألوية أحد هذه العوامل على العوامل الأخرى ، وبازدياد أهميته على أهمية غيره ، ولكن من المنطقى أن نذكر أن هذه العوامل قد تكاثفت سويا فى الإبعاد بين الأهالى وبين السلطات الخديوية ، خصوصا وأنها ظهرت مساوبة السلطة ، لا تقدر لنفسها على نفع ولا ضرر ، بعد سيطرة البريطانيين على شئون مصر .

وكان السفير التىكى فى باريس قد إشتكى منذ أسبوعين لجول فيرى من «محاولات» الفرنسيين فى تاجورة . وأجاب فيرى « بطريقة عامة وبشكل يدل على أنه لا يعير الموضوع كبير أهمية . فلقد زادت هذه المحاولات ووضحت وإنتهى الأمر بتحقيقها فى صورة تلك المعاهدات التى أمضاها بعض السلاطين المحليين وتنازلوا بها لفرنسا عن الأراضى التى يدعون سيادتهم عليها . ولكن هذه الإجابة غير المحددة لم تمنع السفير التىكى من الإحتجاج ، ورفض الاعتراف لهؤلاء السلاطين المزعومين بأى حق يخول لهم التصرف فى الإقاليم التى تنازلت تركيا عنها لمصر ، والتى إعترفت مصر دائما بسيادة سلطان القسطنطينية عليها . ولقد إعترض الوزير الفرنسى بأن إنجلترا قد قامت بنفس العمل فى نقط متعددة من سواحل [الصومال] وفى زيلع

نفسها . ولكن السفير التركي أجاب أن إنجلترا تحتلها في هذا الوقت باسم مصر، وأن احتلالها بشكل نهائي هو أمر يسوى فيما بعد . ثم جدد السفير احتجاجه (١).

وقع احتلال الفرنسيين لتاجورة في نفس وقت تعيين هنري نائباً لقنصلها لفرنسا في هرر (٢) . وكان هنري من مساعدي لاجارد ، ولكنه خضع في نفس الوقت لبارير ، الوزير المنوخ والقفصل العام الفرنسي في القاهرة . وهكذا ظهر أن تعيينه في منصبه الجديد هو تأكيد رسمي من حكومة فرنسا بأن هرر تعتبر دائماً جزءاً لا ينفصل عن الأراضي أو المالحقات المصرية ، رغم أن إجلاء بريطانيا للقوات المصرية عنها . ولقد خشي الميجر هنتر من تدنيل هذا المندوب الفرنسي في شؤون هرر . وأوصى حكومته بأوصول إلى إتفاق رسمي مع فرنسا وإيطاليا بخصوص شؤون هذا الأفليم ، ولعمل إشراف دولي على حركة دخول الأسلحة النارية والذخائر إليه . ولم يكن هنتر يسعى إلا إلى تقليل خطر تزويد الفرنسيين للاهالي بالأسلحة ، مما قد يهدد وجود البريطانيين في زيلح وبربرة ، ولم يقترح إشراك إيطاليا في هذا التعمد إلا لكي يضمن لفرنسا أن إيطاليا لن تحتكر بيع السلاح في شرق إفريقيا بعد امتناع كل من الانجليز والفرنسيين عن هذه التجارة وعزز بارنج موقف هنتر ، وكان م . تمعدا لدفع الثمن لفرنسا ، فاقترح «أن أحسن ضمان لطلب عدم تدخل فرنسا في هرر هو الامتناع [البريطاني] عن التدخل في تاجورة ، (٣) ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك . وصرحت لقنصلها العام في القاهرة ببحث هذا الموضوع مع بارير (٤) . وأكد القنصل العام الفرنسي لبارنج أن الهدف

(١) الجنرال منابري إلى مانشيني في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . أرشيفات إفريقية : إيطالية
A.I. 5/1-1. Tél. No. 1598.

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 14 /195. No. 1067.

(٣) بارنج إلى جرانفيل في ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/195 No. 1093.

(٤) جرانفيل إلى بارنج في ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/198 No. 360.

الوحيد لتعيين منى لم يكن إلا لتسهيل تجارة القوافل بين هرر وأوبوك ، وتعهد بأن يأمر منى بالامتناع عن التدخل فى شئون هرر ، بأى شكل من الأشكال (١).

(٣) امكانية التدخل الالمانى :-

وفى نفس الوقت الذى إحتلت فرنسا فيه تاجورة قام القنصل العام الالمانى فى القاهرة بالاستفسار من نوبار باشا عن حقوق الباب العالى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن (٢). وأظهر هذا الإستفسار قلق الدول الأوربية على مصير الأراضى المصرية فى بلاد الصومال ، ومصير سيادة الدولة العثمانية وسلامة أراضيتها بعد أن ضمنتها معاهدات لندن ١٨٤٠ وباريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨ . وأظهر علاوة على ذلك إهتمام ألمانيا ببلاد الصومال ، وبنشاط كل من بريطانيا وفرنسا فى تلك الأقاليم وكانت ألمانيا قد نزلت إلى الميدان الاستعمارى فجأة منذ بضعة أشهر ، وفرضت نفسها على بريطانيا فى غرب إفريقيا. وكانت ألمانيا قد بدأت نشاطها فى شرق إفريقيا فى أملاك سلطان زنبار ، وهددت المشروعات البريطانية الخاصة بالمحافظة على سواحل المحيط الهندى كمنطقة لنفوذها ، تمهيدا للتوغل فيها صوب الداخل وأعالى النيل ، مستترة وراء صداقتها لسلطان زنبار ، وعاملة بالفعل على السيطرة على حوض النيل كله مع مخارجه على البحر الأحمر عند سواكن ومخارج هضبة البحيرات وأوغندا على المحيط الهندى عند ممبسة. وشعرت السلطات البريطانية أن الاستفسار الالمانى عن حقوق الباب العالى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن يعنى إستعداد ألمانيا لمنافسة بريطانيا وفرنسا فى تلك الأقاليم ، وبشكل يسمح لها بالحصول على جزء من الساحل تعمل منه على تهديد عدن عند اللزوم ، أو فى حالة

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 1099

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195 No. 1069. Secret.

قيام أو نشوب حرب دولية خصوصا وأن الاوساط السياسية الألمانية كانت قد بدأت في التحدث عن ضرورة التقرب إلى فرنسا، وفي إنتقاد شراعية الامبراطورية البريطانية الاستعمارية. وكان هذا الاهتمام يحمل في طياته معنى تأهب ألمانيا لمعارضة سياسة بريطانيا في مصر ، ومساومتها عليه للحصول على تعويضات من الأسلاب الإفريقية الأخرى على الأقل (١) .

واضطر السير إيفلين بارنج إلى إتباع سياسة الحذر في بلاد الصومال بشكل عام ، وفي زيلع بشكل خاص . ذلك أن وقوع زيلع في أيدي ألمانيا كان يعنى القضاء على أهمية عدن في حالة قيام إشتباك مسلح بين الدولتين، وكانت المراسلات الخاصة بهذا الأبناء بين حكومتى لندن والقنصلية تثبت إعتراف الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت بحقوق الباب العالي وسيادة الدولة العثمانية عليه . فاتفق القنصل العام البريطاني في القاهرة مع وزارة الخارجية في لندن على ضرورة الاحتفاظ بأحدى الفصائل المصرية — أى بثلاثين جنديا — في ميناء زيلع. وقررت وزارة الخارجية البريطانية أن موقف بريطانيا الدبلوماسي لن يزداد إلا قوة إذا ما هوجمت هذه الفصيلة (٢) ثم أبقى بارنج إلى هتتر بالآ يتدخل في تقرير مصير زيلع في ذلك الوقت (٣) خصوصا وأن القنصل العام الألماني كان قد قدم إستفساراً جديداً عن زيلع ، وأشار فيه إلى أن سلطة أبو بكر باشا المحافظ « المصرى » لم تعد إلا إسمية في هذه المنطقة . واضطر بارنج الى أن يأمر هتتر أمرا جديدا بعد يومين ،

(١) أنظر : التنافس الدولى فى شرق إفريقيا ، للمؤلف دار المرفة ١٩٥٩ —

ص ١٧٠ — ١٨٤ .

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٤ نوفمبر سنة ٤ .

F.O. 141/198. Tél. No. 352 Chypre.

(٣) بارنج إلى جرانفيل فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ . ١٠٩٨ No. 141/195. F.O.

يُنص على ضرورة احتفاظ الحاكم أو المحافظ المصرى بمنصبه فى ذلك الوقت، وبأى
ثمن (١) .

وهكذا يمكننا أن نقرر أن مسألة احتفاظ بريطانيا بالمحافظ المصرى السابق فى
زيلع لم تكن بقصد الاحتفاظ بهذه المدينة لمصر ، أو استعدادا لتسليمها لتركيا ،
كما يدعى من لم يقوم إلا بدراسة الوثائق التى لإختارتها إنجلترا ونشرتها فى كتبها
الزرقاء ، اذ أن البحث فى الوثائق التى لم تنشر ، والوثائق السرية منها بنوع خاص
يثبت أن بريطانيا لم تبق على أبى بكر باشا فى زيلع إلا ابعادا للخطر الفرنسى ،
ثم خوفا من استيلاء ألمانيا على هذا الميناء ، بشكل يهدد سلامة القاعدة البريطانية
فى عدن ، ويضطرها الى الالتحام مع ألمانيا عسكريا ، إن أرادت منعها من النزول
هناك .

(٣) قلق بريطانيا :

وظهر قلق بريطانيا من النتائج التى قد تترتب على سحب القوات المصرية من
قبة الخراب ، ومن التهديد الفرنسى لجزر موسى وأباض . وتوقع هاتين الجزيرتين
بالقرب من الساحل ، وتمحكن بالفعل فى مدخل قبة الخراب ، ذلك الخليج الطبيعى
الذى بنيت على ساحله قلعة مسجاو . كان احتلال فرنسا لسجاو يسمح لها باحتلال
هاتين الجزيرتين ، وبتحويل قبة الخراب الى ميناء تصعب مهاجمته ، ولكن استيلاء
بريطانيا عليها كان يقلل من القيمة الحربية لهذه القلعة فى أيدي الفرنسيين ، ويبعد
امكانية تحويل قبة الخراب الى ميناء وقاعدة بحرية فرنسية فى شرق إفريقيا . لذلك
فان اللورد كمبرلى طلب إلى نائب الملك فى الهند تأكيد حقوق بريطانيا على هذه

(١) بارنيج الى جراففيل فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/195. No. 1104.

الجزر (١) ، مستندا في ذلك الى المعاهدات التي عملها الكابتن مورسبي في عام ١٨٤٠ . (٢)

ووصلت الأوامر بذلك الى عدن ، وساعد احتلال الفرنسيين لتاجورة على سرعة تنفيذها . وعهد الجنرال بلير المقيم السياسي البريطاني في عدن الى الملازم كنجميل نائب القنصل في زيلع بأمر تنفيذها . وقام هذا الملازم في يوم ٣٠ نوفمبر بنصب ثلاث ساريات على جزيرة موسى ، وأحضر خمس رجال من زيلع لحراستها وزودهم بالأعلام البريطانية وبكمية من المياه لأن الجزيرة كانت خالية تماما من السكان ثم نصب سارية علم جديدة على جزيرة أباض في يوم ٣ ديسمبر وترك رجلين لحراستها (٣) . وأبرق هنتر الى بارنج في القاهرة بأن الحقوق البريطانية قد تأكدت بشكل نهائي على جزر موسى وأباض ، (٤) .

وأخيراً فإن احتلال فرنسا لتاجورة قد دفع بريطانيا الى تعميم فكرة الحصول على معاهدات بالحماية على الساحل وتوسيع نفوذها في الصومال وإثبات أقدمية حقوقها على هذه المناطق أمام الدول الأخرى . فما أن طلبت الميجر هنتر التصريح له بعتد معاهدة مع قبيلة القضا بورسي صومال في خور كالنجالات تنبه بقية

(١) اللورد كمبرلي إلى نائب الملك في الهند ، برقية مرفقة بتقرير سكرتير وزارة الهند إلى

سكرتير وزارة الخارجية في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (C. 4417. No. 92.)

HURTSLET. Sir. Edward. The Map of Africa by treaty. (٢)

London, 1894. Vol. I. p 275 et Vol. II, pp. 832—823; et

S. P. Vol. LXI. pp. 195—197.

(٣) كنجسميل الى بلير في ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ مرفق ٣ بالوثيقة رقم ١١٨ (C. 4417)

(٤) بارنج الى جرانفيل في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٤

F.O. 141/200. Tél. No. 751, et F.O. 141/195. No. 1105.

المعاهدات التي عقدها مع القبائل الواقعة الى شرق زيلع (١) حتى أعطاه اللورد جرانفيل هذا التصريح في نفس اليوم (٢). وتم عقد المعاهدة نهائيا بعد ثلاثة أيام (٣) وقرب نهاية شهر ديسمبر عقد هنتر معاهدة مع قبيلة حبر تلجعله طبقا للبواصفات والشروط التي طلبتها حكومة بمباي في ١٨ يونيو سنة ١٨٨٤ . واشتملت هذه المعاهدة الجديدة التي اختصت بالساحل الإفريقي بين بربرة وحاميس على فقرة تطابق ما جاء في المعاهدة السابقة (٤) . وتعهد فيها الشيوخ المحليون ألا يتنازلوا أو يبيعوا أو يسلبوا أي جزء من أراضيهم أو الأراضي الخاضعة لهم لأي دولة أجنبية غير بريطانيا (٥) .

وعقد هنتر معاهدة أخرى مع قبيلة العيسى صومال في ٣١ ديس: برعام ١٨٨٤ بمجرد استلامه تصريح . حكومة لندن بالبدء فيها (٦) . وكانت أراضي هذه القبيلة تمتد من زيلع حتى هرر ، وتجاور الأراضي التي ضدها الفرنسيون أخيراً . ثم عقد معاهدة جديدة في ١٣ من يناير سنة ١٨٨٥ تخص آخر جزء من ساحل الصومال وهو الذي تسكنه قبيلة حبر جرهاجيس Habr Gerhajis ويقع بين أراضي قبيلة حبر تلجعله في الغزب وأراضي قبيلة وارسنجالي في الشرق (٧) .

(١) هارنج الى جرانفيل في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤. Tél. No. 757. F.O. 141/200.

(٢) جرانفيل الى هارنج في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤. Tél No. 364. F.O. 141/198.

(٣) S.P Vol. LXXVI. p. 99.

(٤) بلير الى حكومة بمباي في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٤ - مرفق ٢ بالوثيقة رقم ١٤٠ (C. 4417)

(٥) أنظر المعاهدة مرفق ٣ بالوثيقة السابقة .

(٦) هارنج الى جرانفيل في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٤. Tél. No. 788. F.O. 141/200.

وجرانفيل الى هارنج في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٤. Tél No. 376. F. O. 141/198.

(٧) هنتر الى هارنج في ٥ يناير سنة ١٨٨٥ - ملحق ٧ بالوثيقة رقم ١٤٠. (C. 4417).

وهكذا نرى أن المنافسة الفرنسية قد عجلت الحوادث (١) . وكانت هذه المنافسة منافسة سياسية في هذه الفترة ، إذ أن المصالح الاقتصادية ، لكل من الدولتين لم تكن تتعارض مع مصالح الدولة الأخرى. ذلك أن بريطانيا كانت تفكر في السيطرة على بربرة حتى تضمن تموين قاعدتها في عدن ، بينما عملت فرنسا على إنشاء قاعدة بحرية مستقلة في شرق إفريقيا تمهيدا للسيطرة على تجارة حرر وشوا . ولكن بريطانيا لم تنظر إلى مسألة إنشاء قاعدة بحرية فرنسية في بلاد الصومال نظرها إلى عمل تسعى به هذه الدولة إلى تحررها من الاعتماد على عدن في وقت اشتبكت فيه في حروب إستعمارية في الشرق الأقصى ، بل إلى خطة تسعى إلى تقليل أهمية عدن ، والتسبب في الأضرار بها في حالة قيام حرب بين الدولتين . وزادت مناورات بسمرك للتقرب من فرنسا وفرضه لألمانيا على بريطانيا في ميدان التوسع الاستعماري من قلات بريطانيا ، ودفعتها إلى محاولة الاحتفاظ بحسن علاقاتها مع ألمانيا من ناحية أخرى ، رغم إضطرارها إلى القيام ببعض التوضيحات (٢) .

(٤) ازدياد النشاط الفرنسي :

أما فرنسا فانها صدقت بمرسوم ٥ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ على معاهدة الحماية التي عقدها لاجارد في يوم ٢١ من سبتمبر مع سلطان قاجورة . وكان قائد المستعمرة أوبوك يخشى دسائس البريطانيين وتوسعهم ، ففضل أن يحتل بسرعة كل المناطق التي أشارت إليها هذه المعاهدة ، وطلب إلى حكومة باريس أن تسمح له بأحتلال قبة الخراب وأمبابو إذا إقتضى الأمر . ولم يمانع جول فيري في أمر أمبابو ، خصوصا وأنها كانت تدخل ضمن الأراضي التي وضعتها معاهدة ٢١ من سبتمبر

(١) ملحق ١٠ بالوثيقة السابقة .

(٢) أنظر التنافس الدولي في شرق إفريقيا للمؤلف . دار المعرفة ١٩٥٩ ١٧٠-١٨٤ .

تحت الحماية الفرنسية . أما قبة الخراب فقد ذكرت إفتتاحية هذه المعاهدة أنها آخر حدود بلاد ، سلطان تاجورة ، وظهر أن لها أهمية تجارية كبيرة . ولذلك فإن وزير الخارجية الفرنسية قد صرح بأحتلال قبة الخراب في حالة ما إذا اعتقد لاجارد أنها جزء من أملاك سلطان تاجوره (١). وفي اليوم التالي أصدر الوزير أمره بأحتلال قبة الخراب ، وبأحتلال الساحل الممتد بينها وبين أمبابو ، إذا ما وافق السلطان لهيطة على التنازل عنه لفرنسا (٢) .

وكان مستقبل المستعمرة الفرنسية في بلاد الصومال يتوقف إلى حد بعيد على التسهيلات التي يقدمونها فيها لتجارة داخل القارة . وإذا ما نفذ البريطانيون مشروعاتهم في بلاد الصومال من ناحية ، ونجح الايطاليون في تدعيم علاقاتهم مع سلطان العوصا من ناحية أخرى ، فإن المستعمرة الفرنسية ستجد نفسها مكتومة الأنفاس بين الأراضي التي تسيطر عليها قوات تنافس فرنسا . ولذلك فإن لاجارد قد إنتهز فرصة وجود وفورات لميزانية ١٨٨٤ (١٠٠٠٠٠ فرنك) لمحاولة البدء في التوغل صوب الداخل ، ووقع على معاهدة في ٥ من يناير سنة ١٨٨٥ مع بعض شيوخ الأهالي ، تفتتح أمام فرنسا المنطقة الواقعة بين سلطنة العوصا وبلاد الصومال . وسمح هذا الشريط الضيق من الأرض للفرنسيين بأن يصلوا إلى أبواب شوا ، دون أن يطلبوا تصريحاً بالمرور من أى أحد . وقرر لاجارد هذا الأمر بنفسه ، وإدعى أمام حكومة باريس أن الفرصة كانت سانحة ، وأنها فلا تتجدد مرة أخرى (٣) ثم طالب زيادة ميزانيته السنوية إلى ١٥٠٠٠٠ فرنك . ووضع لاجارد الحكومة الفرنسية أمام الأمر الواقع ، في الوقت الذي كانت مشغولة فيه بالمنافسة البريطانية

(١) وزير الخارجية الى وزير البعثة والمستعمرات في ٢ يناير سنة ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

(٢) وزير الخارجية الى وزير البحرية والمستعمرات في ٣ يناير سنة ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

(٣) وزير الخارجية الى وزير البحرية والمستعمرات في ٢١ من فبراير ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

على الساحل ، ولم تفكر في طرق القوافل صوب الداخل . واضطرت حكومة باريس إلى الموافقة على المعاهدة ولكنها حرمت على لاجارد أى توسيع جديددون إذن منها .

ولقد تسبب نشاط الفرنسيين في خليج عدن ونشاط الإيطاليين في البحر الأحمر واحتلالهم لمصوع في يوم ٥ من فبراير سنة ١٨٨٥ في أن أسرع البريطانيون بتنظيم أملاكهم الجديدة في بلاد الصومال . فقرر كل من اللورد كمبرلى وزير الهند واللورد جرانفيل وزير الخارجية في يوم ٦ من فبراير أن يهدوا بأدارة ساحل بلاد الصومال الممتد من رأس حافون حتى زيلع إلى سلطات حكومة بمباى (١) التي سيكون عليها تصريف كل أموره التي لا تتعلق بمصر مباشرة . وإمتد هذا الإشراف وتلك الإدارة حتى زيلع نفسها ، وإشتمل عليها ، مع الاحتفاظ بإمكانية تغيير وضعية هذه المدينة الأخيرة في حالتهما إذا قبل الباب العالي الاقتراح البريطاني والشروط البريطانية المتعلقة بأستلام هذا الميناء . وكانت زيلع هي الحد الأقصى للاراضى والسواحل التي وضعت تحت إشراف وإدارة حكومة بمباى . وإحتفظت وزارة الخارجية البريطانية بكل المسائل المتعلقة بالمنطقة التي وضعتها فرنسا تحت إشرافها وبالمسائل المتعلقة بهرر (٢) ، مما أظهر رغبة الحكومة البريطانية في عدم الاعتراف بتوسع فرنسا في هذه الأقاليم ، أو إستعدادها لإستخدام هذا التوسع كأساس للساومة على إعتراف فرنسا بسلطة بريطانيا على الساحل الممتد شرقا حتى رأس حافون .

ولقد ذكرنا أن بعض المندوبين الفرنسيين بشكل عام ، ونائب القنصل هنرى

(١) جرانفيل إلى باونج في ٦ فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/210. No. 44.

(٢) الوثيقة السابقة .

بشكل خاص ، كانوا قد أظهروا نياتهم تجاه هرر في ذلك الوقت . ولكن رغما
عن أن وزير الخارجية الفرنسية كان يرحب بمشروع فتح طريق للقوافل يتجه
صوب الداخل من قبة الخراب ، وبأعناء المنتجات الأفريقية التي تصل إلى المستعمرة
الفرنسية من رسوم الجمارك ، إلا أنه كان لا يشجع نيات هنري السياسية تجاه هرر .
ورغب هنري في أن يدفع حكومته إلى الاستفادة من جلاء الحماية المصرية لكي
يعلن الحماية الفرنسية على هرر ، (١) . ولكن الحكومة الفرنسية قرأت أن هذا المشروع
سوف يتطلب مجهودات ونفقات لا تتناسب مع المصاعب الدبلوماسية التي ستنشأ ،
أو مع مسؤولية المحافظة على الأمن في المناطق المضطربة . ولذلك فإن وزير الخارجية
الفرنسية اعتقد أنه من الحكمة القنوع بالإحتفاظ بهود الأمازي ، وإفساد خطط
ودسائس الدول المتنافسة في هذا الأفليم ما أمكن ذلك (٢) .

وكان لهنري طموح آخر يتصل بزيلع . وظهر أبو بكر باشا وكأنه قد حصل
على إستقلاله السابق بعد سفر المصريين من زيلع . وكان هذا الشيخ الصومالي قد
إشتهر بعدائه لفرنسا في الفترة الأخيرة ، ثم ظهر وكأنه يتشدد التقرب من فرنسا ،
وكانه يرغب في عمل التوازن بينها وبين بريطانيا في هذه المناطق . ودفع هذا
الاستعداد من جانب أبو بكر نائب القنصل الفرنسي — هنري — إلى أن يطلب من
حكومة باريس تصريحا بمفاوضته ، وبعقد معاهدة حماية معه . ولكن وزارة
الخارجية الفرنسية رأت ضرورة الإحتراس في مسألة أبو بكر حتى بدرجة أكثر
من الإحتراس في مسألة هرر ، خصوصا بعد النشاط الذي قامت به بريطانيا أخيرا

(١) وزير الخارجية الفرنسية الى وزير البحرية والمستعمرات في ١٩ فبراير ١٨٨٥

F.O.M. 1024

(٢) الوثيقة السابقة .

على سواحل الصومال . ولم تصرح الحكومة الفرنسية لهنرى إلا بتعريضه ومعاونة
أبو بكر والآهالى، ومحالة جديهم إلى صداقة فرنسا (١) وكان فى مقدور هنرى القيام
بهذا الدور خصوصا وأنه كان نائبا قنصليا فرنسيا فى كل من زيلع وهرر .

(١) وزير الخارجية الفرنسية الى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٩ فبراير سنة ١٨٨٥

الباب السابع

العلاقات بين الدول الاستعمارية

الفصل التاسع عشر

العلاقات الفرنسية - الإيطالية

(١) إيطاليا واحتلال فرنسا لتاجورة :-

تبادل كل من لاجارد والقوميسير الإيطالي في عصب عبارات الود فيما بينهما (١) منذ شهر أغسطس سنة ١٨٨٤ أى منذ بدء النشاط الفرنسي في بلاد الصومال . وتعتبر هذه المراسلات على الأقل إعترافا شبه رسمى بالمستعمرة الفرنسية في أو بوك .

ولكن سرعان ماظهر تضارب بين المصالح الفرنسية والإيطالية في فترة جلاء القوات المصرية عن بلاد الصومال ، ونافس كل منهما الآخر في آرائه التوسعية لمصلحة بلاده .

وأخذت الحكومة الإيطالية ترقب باهتمام الفرنسيين في تاجورة في شهر نوفمبر . وسأل الكونت نيجرا السفير الإيطالي في لندن اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية عن هذا الموضوع . ورفض جرانفيل إعطاء جواب رسمى يقيد حرية تصرفه في المستقبل ، رغمًا عن أنه ذكر لنيجرا - بطريقة سرية - أنه يمكن للإيطاليين أن يفرضوا بشكل قاطع أن الحكومة البريطانية لا تهتم بهذه الامكانية (٢) - أى إمكانية إستيلاء الفرنسيين على تاجورة أو وضعها تحت حمايتهم .

(١) قائد أو بوك الى قوميسير عصب فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ - ورد القوميسير الى

A.I. 5/1-1. fol. 3669.

القائد فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٢) نيجرا الى مانشيني فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ A.I. 5/1-1. Tél. No. 1486.

وكانت تاجورة تقع في المنطقة الممتدة إلى غرب زيلع ، ولم تكن الحكومة البريطانية ترغب في إحتلالها ، بل كانت قد عرضت على تركيا أمر إستلامها لهذا الجزء من الساحل ، أملا في الوقيعة بين تركيا وفرنسا ، أو تحديدا للتوسع الفرنسي ، أو إظهارا لفرنسا بمظهر المعتدى على أراضي الدولة العثمانية . ولقد أوبرق الباب العالي في يوم ٢٦ من نوفمبر إلى سفيره في باريس ، وكلفه بطلب تفسيرات سريعة خاصة بتاجورة من الحكومة الفرنسية (١) . وأسرع مانشيني وزير الخارجية الإيطالية بالأبراق إلى سفيره في باريس : « سيكون من الضروري لنا أن نعرف ما إذا كانت الحكومة الفرنسية ستقوم بالرد ، وأن نعرف في هذه الحالة نفس الألفاظ التي سيصاغ فيها الرد ، (٢) . و لكن جول فيري كان مشغولا بمسألة المناقشات البرلمانية الخاصة بتونكين ، وإعترض الجنرال منابريا — السفير الإيطالي في باريس — أن يحصل على معلوماته في هذه المسألة من زميله التركي . كما أن الجنرال منابريا لم يتمكن من الحصول على معلومات تخص تاجورة من زميله الإنجليزي . وفي اليوم نشرت جريدة ديبا (Débats) (٣) خبر ضم تاجورة ، وأسهمت في الطرق التي إنخذتها فرنسا لتحقيق هذه الغاية ، فأبرق الجنرال منابريا إلى مانشيني بأن هذه الحالة تستدعي عرض المادة الخاصة ، التي كان قد كلف بها الكونت دي لوني de Lounay ، على المؤتمر المنعقد في برلين ، تلك المادة « التي تخص حالات ضم الأراضي إستنادا على إتفاقيات تعقد مع أشخاص يدعون السيادة ، وهم ليسوا إلا أنصاف متوحشين » (٤) . وإعتقد السفير الإيطالي في باريس إذن أن حكومته

(١) نيجرا الى مانشيني في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . A.I. 5/1-1. Tél. No. 1588.

(٢) مانشيني الى منابريا في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . A I. 5/1-1. Tél Chiff. No. 781.

(٣) في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ .

(٤) منابريا الى مانشيني في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . A.I. 5/1-1. Tél. No. 1598.

ستعارض ضم فرنسا لتاجورة ، وتستخدم هذه الحالة لتنظيم عمليات ضم الدول الاستعمارية للأراضي الأفريقية ، وذلك بالنص عليها في مادة بعينها من مواد الاتفاقية العامة. أوتمر برلين . ولكن وزارة الخارجية الإيطالية لم تفكر في القيام بهذا العمل ، أو في استخدام هذه المسألة بالذات لوصول إلى تلك النتيجة. وأسرع مانشيني بالأوراق إلى منابريا محاولا تخفيف إحتقاره وإستياءه من العمل الفرنسي: ولما كنت أرغب في إظهار فكري ومساعدتك على أن تكون محادثتك مع المسيو فيري تتطابق تماما مع وجهات نظرنا في هذه الأمور البالغة الدقة ، فاني أود أن أضيف أنه ليس لدينا أية رغبة حتى في التدخل بأية طريقة كانت في الخلاف القائم بين باريس والقسطنطينية ، فما بالك من اوقوف إلى جانب تركيا وتعريضها ، أن ما يهمنا هو مجرد معرفة نص الرد الذي سترسله فرنسا لتركيا ، إذ يمكن لهذه السابقة أن تفيدنا في أي موقف مماثل ، إن لم يكن متطابق ، وهو الذي يمكن أن يقع لنا في يوم من الأيام بخصوص بعض النواحي الماطلة على البحر الأحمر، (١) .

وهكذا نرى ان إيطاليا كانت تحاول الاستناد الى ضم فرنسا لتاجورة لكي تسمح لنفسها بالتوسع في سواحل البحر الأحمر، وترتب لتركيا نفس الرد الذي سترده فرنسا عليها في حالة إحتجاجها على النشاط الاستعماري الإيطالي. وكان هذا بالنسبة لتاجورة ، أي بالنسبة للأراضي الواقعة إلى الجنوب من أوبوك ، والتي لم تكن إيطاليا تفكر في التوسع فيها ، أن تفكر في ضمها إلى مستعمرة عصب . ولكن موقف إيطاليا كان يختلف عن ذلك تمام الاتفاق بالنسبة للأراضي الواقعة إلى الشمال من أوبوك ، والتي كان يمكن لإيطاليا أن تتوسع فيها ابتداء من عصب .

(١) مانشيني الى منابريا في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ A.I. 5/1-1. Tél. No. 738.

(٣) مسألة خور أنجار :

ما أن إحتل الفرنسيون خور أنجار حتى أسرع الجنرال منابريا بارسال مذكرة الى جول فيرى ظهرت فيها نيات ايطاليا بالنسبة لهذه الأراضى ، والموقف الذى ترغب فى اتخاذه من فرنسا. وإدعت هذه المذكرة أن مشايخ رهيطة قد اتصلوا بالقومسيير الايطالى فى عصب ، وشرحوا له أن العقد الذى منح أوبوك لفرنسا لم ينص إلا على قطعة صغيرة من الأرض لا يدخل فيها خور أنجار بأى شكل من الأشكال . وادعت أنهم قد طالبوا بالاطلاع على عقد البيع الذى يثبت حقهم فى المطالبة بهذا الجزء من الساحل ، ثم طلبوا من الحكومة الايطالية حمايتهم طبقا لاتفاقيات المعقودة بين إيطاليا وبين هذه السلطنة . وذكر القومسيير الايطالى فى عصب ، عند تبليغه طلبات الأهالى الى حكومة روما ، أن احتلال فرنسا لخور أنجار قد تسبب فى إثارة النفوس فى رهيطة ، وأنه قد اضطر الى التدخل بنفسه لتهدئة المشايخ ولخصمهم على الامتناع عن أعمال العنف التى هددوا بالقيام بها ضد القوات الفرنسية المسلحة التى جاءت لاحتلال خور أنجار مع العلم الفرنسى (١). وطلبت الحكومة الايطالية من الحكومة الفرنسية بحث الموضوع بحياء على الطبيعة واقترحت أن تتفق الحكومتان على أن تعهدا بهذه المهمة الى قائد أوبوك الفرنسى وقومسيير عصب الايطالى، وعلى أن تكون قراراتهما هى الأساس اللازم لتحديد الحدود بين مستعمرة أوبوك وسلطنة رهيطة (تحت الحماية الإيطالية) مما يمنع أى طعن من جانب أو من آخر فى المستقبل (٢) .

(١) مذكرة Pro-memoria من السفارة الإيطالية فى باريس الى وزير الخارجية .

A.E.; Italie. Vol. 72

الفرنسية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ .

(٢) الوثيقة السابقة ،

ولاشك أن الحكومة الإيطالية أرادت الاحتواء وراء «حقوق المشايخ المحليين»، لكي تتأكد من نصوص عقد البيع الذي أعطى أراضى أوبوك لفرنسا تمهيدا للطعن في هذا العقد باسم المشايخ المحليين ، أو منعاً لفرنسا من التوسع من أوبوك صوب الشمال وصوب رهيطة وعصب . ولم تخف نيات إيطاليا عن الحكومة الفرنسية التي ذكرت أنها لا تعلم تفاصيل الحوادث التي تشغل بال المستعمرة عصب الإيطالية ، ولكنها أكدت أن قائد أوبوك لم يتعد اختصاصاته باحتلاله لخور أنجار ، إذ أن هذه الناحية تقع الى الجنوب من رأس دميرة التي هي الحد الشمالي على الساحل للأراضي التي منحها العقد المبرم مع شيوخ الدناقل لفرنسا في ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ . وعلى أي حال فإن الحكومة الفرنسية لم تمنع في إشراك قائد أوبوك مع كوميسير عصب في بحث الموضوع ، والتمهيد لتحديد الحدود بين الأراضي الخاضعة لفرنسا والبلاد الخاضعة لسلطان رهيطة (١)؛ واتفق وزير الخارجية الفرنسية مع وزير البحرية والمستعمرات على أن يرسل بتعليمات مفصلة لقائد أوبوك بهذا الخصوص (٢) .

(٣) المحدثات :

ولم تصل مندوب الدولة في شرق إفريقية كل منهما بالآخر ، وأعلن بستاوza القوميسير الإيطالي في عصب لقائد أوبوك أنه لا يمكن القيام بعملهما إلا على الطبيعة ، وفي أوبوك بنوع خاص (٣) . ولكن لا جارد حائل الوصول إلى القواعد العامة

(١) حول في الى الجنرال منايربا في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ملحق بتقرير الجنرال منايربا إلى مانشيني في نفس اليوم .
A I. 5/1-1. No. 460.

(٢) جول فيري الى دوباي Dobail - الدائم بامعمال السفارة الفرنسية في إيطاليا في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .
A.E.; Italie. Vol. 72. No. 95.

(٣) القوميسير Postalozza الى قائد أوبوك في ٣ فبراير ١٨٨٥ .
A.I. 5/1-1.

لتخطيط الحدود قبل بدء المعاينة على الطبيعة . ولم تكن تعليقات حكومته التفصيلية قد بلغت في ذلك الوقت . ولم يكن يعارض في فكرة المفاوضة ولكنه إستند إلى «الحقوق» التي أعطتها إتفاقية سنة ١٨٦٢ لفرنسا على خور أنجارو وقرأ أنه لا يمكن المناقشة إلا في النقطة المعينة التي تنتهى فيها الممتلكات الفرنسية شمالا عند رأس دميرة ، وفي خط سير الحدود الوهمية النظرية التي تصل هذه النقطة بقمم المرتفعات ، وهي التي يمكن إعتبارها كحدود طبيعية ، ومنها إلى رأس على ، وهي الحدود الفرنسية القديمة قبل إحتلال الفرنسيين لمنطقة تاجورة . وذكر لاجارد أن الضباط الفرنسيين الذين رافقوا الشيخ ذى أحمد أبو بكر في عام ١٨٦٢ قد أصدروا بلاغا يخص وضع علامات عند رأس دميرة ، وأرسل بنسخة من هذا البلاغ إلى زميله الإيطالي ، وأعلن أسفه لرفع هذه العلامات من مكانها ، وأعرب عن رغبته في الإيفاق مبدئيا مع باستالوزا على النقط التي ستجرى حولها المفاوضات، وإقترح أن يقوموا سويا بأعداد مشروع يخص تحديد الحدود الخاصة بدميرة يرفعوه بعد ذلك إلى حكومتيهما . وأبلغ لاجارد زميله الإيطالي أنه لا يهدف إلا إلى توطيد صلات الود والصداقة التي تربط بين أوبوك وعصب ، حتى تساعد كل من المستعمرتين الأخرى بإخلاص في «عملهما الحضارى» الذى بدأه وأكد له أنه سيجندل كل ما فى وسعه للوصول إلى هذه الغاية (١) .

وهكذا نجد أن لاجارد قد أظهر استعدادا للتفاهم مع الإيطاليين ، حتى ينفي عن نفسه صفة حاكم إحدى المستعمرات الذى يهدف إلى توسيع حدود مستعمرته بكل الوسائل . ولكن هذا الاستعداد للتفاهم لم يكن يحمل معنى التقهرة أمام المناورة الإيطالية ، فلك أن لاجارد وافق على رسم الحدود بين المناطق الفرنسية والإيطالية

على أساس عدم الاعتراف للايطاليين بأى مطالب إقليمية الى الجنوب من رأس دميرة من ناحية ، وعدم مناقشة معاهدة سنة ١٨٦٢ من ناحية أخرى . والحقيقة أن مطالب «سلطان رهيطة» ، على الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من رأس دميرة بنوع عام ، وعلى خور أنجار بشكل خاص ، لم تكن تستند إلى أى حق «شرعى» . ذلك أن هذا «السلطان» لم يكن فى حقيقة الأمر إلا «شيخ رهيطة» ، وكان قبل ذلك موظفا يتقاضى راتبا شهريا من الحكومة المصرية ، ولم يعلن نفسه سلطانا على الأقاليم إلا بايعاز من الايطاليين عند مفاوضات معهم منذ بضعة سنوات ، مما اضطر الحكومة المصرية إلى فصله من الخدمة فى عام ١٨٨١ خصوصا بعد أن تجنس بالجنسية الايطالية . فلم يكن لهذا «السلطان» إذن أية حقوق إقليمية ، ولم يكن تحدث إيطاليا باسمه فى عام ١٨٨٥ إلا تحدث باسم التوسع الإيطالى فى بلاد الصومال .

وصرح وزير البحرية والمستعمرات لقائد أوبوك بتحديد الأراضى الساحلية مع زميلة الايطالى حاكم عصب فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٥ . ووصل هذا التصريح إلى أوبوك فى نفس الوقت الذى وصل فيه خطاب من بستانوزا بتاريخ ٢٠ من مارس . وبدأ أن إدعاءات القومسيير الإيطالى كانت تقل عن مطالب حكومة روما الأخيرة ؛ التى ظهر طابعها المتطرف وسوء نيتها بشكل يهدد العلاقات بين المستعمرين .

وكان لاجارد يعرف منذ شهر ديسمبر السابق أن إقتراح الجنرال منابريا الخاص بتحديد الحدود لم يكن يسع إلا الى الطعن رسميا فى شرعية اتفاقية عام ١٨٦٢ وقانونيتها (١) . ولم يكن لاجارد يقدر على التنازل عن أى جزء من الأراضى

(١) لاجارد الى وزير الحربية والمستعمرات فى أول أبريل سنة ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

الواقعة إلى الجنوب من رأس دميرة ، بينما حاولت حكومة روما مد منطقة نفوذها حتى خليج بوريه Buret الواقعة في ميناء أوبوك نفسه ، فرأى لاجارد أن أحسن وسيلة لتسوية الخلاف هي إحتلال رأس دميرة نفسها إلى أن تعترف الحكومة الإيطالية رسمياً وبحقوق ، فرنسا ، خصوصاً وأن سلطان رهيطة كان يسعى إلى إثارة الأهالي والقبائل القاطنين في المنطقة الفرنسية بايعاز من الإيطاليين .

(٤) - تقوية مستعمرة أوبوك :

وانتهز لاجارد هذه الفرصة لتقوية مستعمرة أوبوك وطلب إلى الحكومة الفرنسية الإسراع بإرسال سرية من الجنود لاستخدامهم في بناء الاستحكامات ، وفي زيادة قوة الحامية التي كانت لا تقدر على مواجهة المواقف التي قد تنشأ في أي وقت من الأوقات وذكر لاجارد أن الفرنسيين لا يخشون أي حوادث في جنوب مستعمرتهم ، ولكنهم كانوا مضطرين إلى الانتباه إلى أوبوك نفسها ، والاقليم الواقع إلى الشمال منها ، حتى يتمكنوا من أن يصدروا أي هجوم قد يقوم به سلطان رهيطة ، الذي كان يتمتع بتأييد الإيطاليين ، ويقبل أن يدفعوه إلى مهاجمة المستعمرة الفرنسية (١) .

وضاق لاجارد بالنشاط المستمر الذي قام به بعض صغار المشايخ المحليين والذين كانوا قد استؤجروا لخلق المصاعب أمام فرنسا ، (٢) . ولذلك فإنه طلب مدداً يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جندي ، وزيادة قطع المدفعية (٤ أرطال) الموجودة في المستعمرة إلى اثني عشر قطعة . وما أن نشر خبر وصول الامدادات إلى أوبوك حتى اندهش الأهالي وأوقفوا مظاهراتهم العدائية لفرنسا . واجتمع الرؤساء

(١) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات في أول أبريل سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024

(٢) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات في أول أبريل سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024.

وقرروا عدم القيام بأى شيء فى تلك الفترة . وبقى أمام لاجارد أمر أخير، وهو موقف سلطان تاجورة الذى نجح عملاء رهيطة فى الوقعة بينه وبين الفرنسيين ، وفى ضمه لجانب الايطاليين . وكانت الدول الاستعمارية قدسابق إلى شراء الاتفاقيات من الأعمال ، ولم يكن هؤلاء المشايخ يعلمون معنى بيع أراضيهم فى القانون الدولى ، أو بيع بعض الحقوق ، خصوصا وأن هذه الاتفاقيات كانت ترضى غورهم الشخصى ، وتلقبهم بألقاب السلطنة ، وتمنحهم السيادة . وكان من الطبيعى أن يسير هؤلاء المشايخ مع من يدفع أكثر من الآخر . وحاول عملاء رهيطة إغراء سلطان تاجورة على بيع بحيرة عسل مع قطعة من الأرض الواقعة بين رأس على وموندو Mundo إلى الحكومة الإيطالية ، مستندين إلى أن إتفاقية عام ١٨٦٢ غير ذات مفعول . وكان لاجارد يأمل فى أن يؤثر وصول الامدادات العسكرية على سلطان تاجورة ، خصوصا بعد أن إتخذ لإحتياطاته لعزل هذا السلطان والقضاء على نفوذه . ولقد استطاع لاجارد أن يحصل على تأييد أبو بكر باشا ووزير تاجورة ، وهما من أقوى الشخصيات فى شرق إفريقيا ، ولم يبق لسلطان تاجورة أن يعتد إلا على تأييد بعد أفراد من أسرته . كما أن لاجارد قد نجح فى ضم سلطان لهيطة إليه فترة تردد فيها أمام النفوذ الإيطالية . وهكذا أصبح لاجارد لا يخشى أى شيء فى المستعمرة (١) .

وفى أثناء ذلك الوقت سار الفرنسيون بخطى ثابتة لإنشاء مستعمرتهم فى بلاد الصومال ، وبدؤوا فى إستخدام الأدوات الإنشائية التى وصلت إلى أوبوك، فأخذت معامل تكرير المياه فى تنقية كمية تتراوح بين ١٥٠٠ و ١٦٠٠ لترا يوميا، كما أن مشاه الأسطول ساهموا فى بناء مقالة بحرية فى الميناء تكفى للخدمة العادية .

وتغير شكل أوبوك التي لم يكن بها أكثر من ثلاثين نفس في أوائل الاحتلال الفرنسي في عام ١٨٨٤ إذ أن عددهم زاد إلى ما يبلغ سبعمائة أو ثمانمائة نفس ، وحضر اليها بعض الأهالي من الدناقل طلبا للعمل ، علاوة على بعض الأهالي من الصوماليين والعرب والأحباش من المناطق المجاورة . وبدأ التجار الأهالي يظهرون في أوبوك ، وأصبح لهم حق قائم بذاته ، وعملوا على تزويد السفن التي تمر على أوبوك ببعض المأكولات ، وأخذوا يبيعون الأطعمة للعمال في المستعمرة . وأخذت بعض قوارب صيد اللؤلؤ تتوافد على الميناء من وقت لآخر ، ولما لم يحالوا فتح سوق لتخارتم فيه . وأخذت مؤسسة Mesnier تزود السفن بالفحم والأطعمة اللازمة لها . وبدأ إختيار الهضبة الموجودة عند رأس أوبوك لإقامة ثكنات الجند مرفقا . وبالاختصار أخذت السلطات الفرنسية تعقد آمالا كبيرة على نجاح مستعمرة أوبوك وإزدهارها (١) . وكان على الفرنسيين أن يسرعوا في إستغلال الإمكانيات قبل أن تدور الحوادث ، ويتطور الموقف ، وتظهر إمكانية جديدة ، أو قوى معارضة .

(١) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

الفصل العشرون

العلاقات الفرنسية البريطانية

(١) التنافس على أمبادو :

بينما كان الايطاليون يطعنون في حقوق فرنسا على الجزء الساحلى الواقع إلى الشمال من أوبوك ، وخصوصا على خور أنجار ، أخذ الانجليز يعدون وثائقهم للقيام بعملية مماثلة خاصة بالمنطقة الساحلية الواقعة إلى الجنوب من تاجورة .

ولاحظ لاجارد منذ أول أبريل سنة ١٨٨٥ أن نية الانجليز تهدف إلى إحتلال أمبادو ، وطلب إلى باريس أن تبلغ الدول العظمى إعلان حمايتها على الساحل الواقع إلى الجنوب من قبة الخراب . وكان هذا الجزء الأخير في غاية الأهمية بالنسبة للمستعمرة الفرنسية ، وكانت إتفاقية سنة ١٨٦٢ قد منحت فرنسا بعض الحقوق والامتيازات في عيرو Eiro وأمبادو ، خصوصا بشأن المراعى وإستخدام العشب . وكان من المهم للفرنسيين أن يسيطروا تماما على قبة الخراب وسواحلها إذا ما رغبوا في فتح التجارة مع إقليم مرر في الداخل . ولسكن القنصل الانجليزى في زيلع أرسل عملاء له إلى النقطة الجنوبية لمدخل قبة الخراب ، فقاموا بانزال العلم الفرنسى الذى نصبه الفرنسيون هناك ، مما إضطر لاجارد إلى التفكير فى ضرورة العمل بسرعة .

وكانت أمبادو فى غاية الأهمية بالنسبة للتجارة الفرنسية إذ أنها كانت رأس الطريق الوحيدة الذى يمكن لقوافل الدناقل أن تسلكه تحت إشراف الفرنسيين ، ودون أن يحتكوا بحيرانهم من قبائل العيسى ، أعداءهم اللدودين . وكانت دسائس القنصل الانجليزى فى زيلع تسعى منذ بعض الوقت إلى التفرقة بين قبائل الدناقل

وقبائل العيسى ، وإنتهى الأمر برجال الدناقل إلى الإمتناع عن تمييز القوافل ،
نظراً للاخطار التي تعترضها (١) .

وبدأ لاجارد محادثاته مع شيخ العيسى ، الذين كانوا في حروب شبه مستمرة
مع السلطان لهيطة . وتدخل القنصل الانجليزى فى زيلع ، ولم يخش على نفسه ،
وحضر شخصيا إلى أمبادو لتوزيع النقود على الشيوخ ، ولكن لاجارد نجح
بالرغم من ذلك فى مصالحه هؤلاء الشيوخ مع الدناقل ، وجعلهم يطلبون الحماية
الفرنسية ، وأعطاهم فى الحال . وهكذا إستندت « حقوق » فرنسا فى أمبادو
إلى الأسس التالية : أولا : إتفاقية سنة ١٨٦٢ ، وثانيا : تنازل السلطان لهيطة
عن كل حقوقه على هذه الناحية لفرنسا ، وثالثا : شهادة شيوخ العيسى على هذا
التنازل ، وإعترافهم بالحماية الفرنسية عليهم .

ورفع لاجارد العلم الفرنسى على سارية منصوبة على هرم صغير من الأحجار .
ولكن رجال الانجليز حضروا بعد أيام ونزعوا ذلك العلم ، فأمر لاجارد بنصب
سارية أخرى أقوى من الأولى ، ورفع علم جديد عليها . فأمرع القنصل
الانجليزى بالحضور إلى أبوك ، وإستفسر عما إذا كانت فرنسا قد أعلنت حمايتها
حقا على أمبادو . وأكد له لاجارد أن « حقوق » بلاده على هذه المنطقة قائمة بلا
جدال (٢) . فوجد الانجليز أنهم لا يستطيعون رفع العلم الانجليزى على هذه
المنطقة دون الإحتكاك بفرنسا ، فأرسلوا بعض الرجال من زيلع لكي يرفعوا
الأعلام المصرية على هذه القرية . وأسرع أبو بكر نفسه بإبلاغ الحادثة إلى
لاجارد ، شارحا أن الانجليزى يسيئون إستعمال العلم المصرى ويرفعونه دون أى

(١) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O.M.1024

(٢) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O.M.1024.

سلطة رسمية بذلك (١). فاضطر لاجارد هذه المرة إلى أن يترك إحدى السفن الحربية الفرنسية *Metéore* أمام هذه القرية بدعوى أنها تعمل في قياس أعماق المياه قرب الساحل .

(٢) معاهدة الحماية الفرنسية على زيلع :

ولم تقف السلطات الفرنسية مكتوفة الأيدي أمام نشاط الإنجليز في أمبادو ، بل أنها بدأت في القيام بمناورات متشابهة في زيلع ، ولم يكن تقرب أبو بكر باشا من فرنسا إلا أحد مظاهر هذا النشاط الفرنسي . وأخذ هنري القنصل الفرنسي في هرر وزيلع يرسم خطته بإحكام ، فاستند إلى اتفاقية إدعى أن القبودان سالمون Salomon قد عقدها بعد مقتل لامبير في عام ١٨٤٩ وأن هذه المعاهدة قد وضعت كل بلاد الصومال الممتدة من بلهار إلى خليج تاجورة ، بما في ذلك زيلع وبلاد أبو بكر باشا ، تحت الحماية الفرنسية . واستطاع هنري أن يحصل على موافقة هذا الباشا ، والمحافظ المصري السابق ، نظير مبلغ من المال دفعه له من حساب المصاريف السرية ، كما يحدث في كل اتفاق مماثل .

ووافقت الوزارة الفرنسية في باريس على هذه الخطة ، بشرط أن تنفذ بطريقة تحتفظ للحكومة الفرنسية بكل حرية للعمل في المستقبل . وأبرق دي ران في يوم ٢٩ من يوليو سنة ١٨٨٥ إلى القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا في الاسكندرية ليأمره بإعطاء تعليماته إلى دهنري بأن يعقد مع أبو بكر اتفاقية بالشكل المذكور ... ، (٢) وأمره بأن يوصيه بأن يرتب الأمر بشكل يظهر هذا العقد

(١) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024

(٢) دي ران إلى سان رينيه تاياندييه في ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٥ مرفق ١ بتقرير

F.O.M. 1024.

دي ران إلى الامبرال جالبييه في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥

وكانه جاء من طرف الباشا ، حتى تتمكن الحكومة الفرنسية من التبرؤ منه إن
لزم الامر . وأبلغه أن الحكومة ستقدر له حكمته ونشاطه في تلك المهمة (١) .

وعقد هنري المعاهدة في يوم ٢٠ من أغسطس مع أبو بكر ، ووصفه فيها
بأنه « أمير ، زيلع » (٢) . وإدعت إفتتاحية المعاهدة أن زيلع كانت قبل الاحتلال
المصرى عام ١٨٧٠ تخضع للأمير أبو بكر ، مثلها في ذلك مثل بقية الإقليم المحيط
بها ، وأن هذه المدينة لم تخضع خضوعا فعليا لاي دولة أجنبية ، وأن الباب العالي
قد أجاب على فرنسا — حينما اتصلت به بشأن مقتل قنصلها لامبير في عام ١٨٥٩ —
بأن مدينة زيلع وإقليمها لا تخضع لسلطته ، مما يبعد كل مسؤولية عن الدولة
العثمانية في هذا الشأن . وإذا كان الباب العالي قد احتفظ بزوع من النفوذ الرسمي
على زيلع فان العلاقات التي ربطت هذه البلاد بالباب العالي لم تكن إلا علاقات
أدبية ، وأن أميرها لم يعترف بالخضوع إلا لخليفة المسلمين ، وليس له بصفته
سلطان الدولة العثمانية ، وصاحب السيادة على أراضيها ، وأن الباب العالي قد تنازل
عن نفوذه الأدبي على زيلع إلى حكومة مصر في أثناء إحتلال المصريين لسواحل
الصومال ، كما أنه قد تنازل بالفعل عن الاستمتاع بحقوق سيادته على زيلع عندما
ترك جنود أجناب تحتل المدينة (كذا) ... ولذلك فإن أبو بكر قد إستند ،
تحت حماية فرنسا إلى حقوق سيادته على زيلع ، وأعلن وضع مدينة زيلع
وأراضيها ، التي خضعت لها قبل الاحتلال المصرى ، تحت الحماية الفرنسية ، (٣) .

(١) الوثيقة المصاحبة .

(٢) أنظر المعاهدة ... نسخة مرفق ٢ بتقرير : —

F.O.M. 1024.

دى ران إلى الأميرال جالبييه في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

(٣) أنظر المعاهدة ... نسخة مرفق ٢ بتقرير : —

F.O.M. 1024.

دى ران إلى الأميرال جالبييه في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

أما فرنسا فانها أعلنت الموافقة على بسط سيادتها على د الأمير ، أبو بكر وعلى زيلع وأراضيهما .

ووعدت هذه المعاهدة أبا بكر بتزويده بالأسلحة والم ذخائر اللازمة لحرسه الخاص ولقوات البوليس وقوات المجندين من الأهالي الذين سيعملون في إمارته ، على أن يدفع تكاليف هذا التسليح من دخل الجمارك وإيراداتها ، وعلى أن يضع هذه القوات تحت قيادة ابنه برهان أبو بكر . ووعدت فرنسا الأمير بإعطائه ٥٠٠ فرنك شهريا وإعطاء ابنه ٦٥٠ . وأصبح لفرنسا الحق في تعيين مقيم سياسي في زيلع ، وأن ترسل ضابطا فرنسيا لتدريب وتنظيم قوات المجندين من الأهالي ، واحتفظت لهذا الضابط بمنصب القيادة العليا . وتعهد الأمير بأن يستغل نفوذه ومكانته في البلاد لكي يحاول كسب شيوخ القبائل المقيمين في داخل الأقليم ، ويضمن سلامة الطرق التجارية الموصلة إلى هرر وبلاد الجالا والحبشه . ومنحت فرنسا كل من إبنيه ، كمال وإبراهيم أبو بكر ، مبلغ مائة ريال ماري تريزا شهريا ، في نظير إستخدامهم في تنظيم القوافل في المنطقة الساحلية الخاضعة لها . وأخيرا فان أبا بكر قد تعهد برفض أى إقتراح بالتحالف أو التعاقد مع أى دولة أو دول أجنبية (١) .

(٣) - تراجع فرنسا :

لم يكن من المعقول أن يظل أمر عقد هذه المعاهدة سرا لمدة طويلة ، وما أن علم به كنجسميل ، القنصل الانجليزى في زيلع ، حتى أمر بالقبض على أبي بكر . ولما كان هنرى قد سافر إلى عدن فان أبا بكر قد اتصل بلا جارد بعد أن إحتفى بالقنصلية الفرنسية في زيلع ، وأرسل اليه ابنه أحمد مع خطاب يشرح فيه تطورات

(١) الوثيقة السابقة .

الحوادث ، والأمر بالقاء القبض عليه . وتفاهم لاجارد مع قبودان [السفينة الحربية الفرنسية] *Metéore* الذى أفلح فى التو الى زيلع ، وإستفسر عن الموضوع ، ثم طلب من القنصل الإنجليزى ، إلغاء أمر القبض على الباشا ووعد بحمايته ، (١) . وبالاختصار فان ، الأمير قد أصبح طلبق السراح بصفته حماة فرنسية ، (٢) *Protegé français* .

وما أن وصلت هذه الأخبار إلى باريس حتى إعتقد فرايسينيه أن أبا بكر قد طلب من القبودان الفرنسى منحة حماية فرنسا إستنادا إلى المعاهدة التى وقع عليها مع هنرى ، فاستعد للدفاع عن حقوق الحماية الفرنسية على زيلع ، وأمر بالبحث عن أى شىء قد يوجد فى دور المحفوظات ويمكنه أن يدعم أقوال وأفعال الفرنسيين فى شرق إفريقية . وإعتقد أن العثور على مثل هذه الوثائق سيدعم الرأى النهائى لوزارة الخارجية التى كانت لاتشجع تماما فكرة بسط النفوذ الفرنسى على زيلع حتى ذلك الوقت (٣) ولكن سرعان ما شرحت بوقيات جاسبارى من عدن أن أبو بكر قد إكتفى بطلب حمايته « شخصا » — تلك الحماية التى منحتها فرنسا إياه منذ عام ١٨٦١ (٤) ، كما أن البحث فى دور المحفوظات للعثور على أصول تستند فرنسا اليها فيما إدعت أنها معاهدة عام ١٨٥٩ قد أثبتت لفرايسينيه الأخطار التى ستنشأ عن بعض النصوص التى تسرع هنرى فى صياغتها ، والتى ظهر أنها ستكون هدفا للاعتراض والمهاجمة . وأخيرا وليس آخرا ، فان

-
- (١) جاسبارى إلى فرايسينيه — عدن فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٥ نسخة مرافقة بتقرير — وزير الخارجية الفرنسية إلى وزارة البحرية فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٥ . F. O. M. 1024.
- (٢) فرايسينيه إلى الاميرال جالبيه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ . F. O. M. 1024.
- (٣) فرايسينيه إلى جالبيه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ . F. O. M. 1024.
- (٤) فرايسينيه إلى جالبيه فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٥ . F. O. M. 1024.

إحتجاجات إنجلترا كانت حادة ومهددة لفرنسا ، إذ أن السيرجون والشام قد طلب الإسراع في إرسال أوامر محددة في التو إلى القائد الفرنسي البحري في مياه زيلع لكي « يمتنع عن كل عمل يؤدي إلى صدام مسلح » (١) .

أما الأميرال جالبييه وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي فانه كان يعادى كل محاولة لاتستند إلى أساس متين ، وذلك منذ أن وضعه لاجارد في موقف سيء بعقده معاهدة مع « سلطان » جوباض ، فكتب إلى زميله وزير الخارجية ذاكرة أنه يستحسن عدم الاستناد إلى هذا العقد الذي يدعى بأن القبودان سالمون قد وضع كل أراضي الصومال الممتدة من بلهار إلى خليج تاجورة تحت الحماية الفرنسية. وشرح أن بسط الحماية الفرنسية على كل الساحل الممتد من أوبوك حتى أمبادو ، والذي يشتمل على قبة الخراب ، كان في حقيقة الأمر تنفيذا لتعهدات قبلتها فرنسا تجاه هذا الاقليم الافريقي ، ولكن وزارة البحرية تجد صعوبة في القيام بها بتلك الميزانية المحدودة التي وافق عليها البرلمان ، وبالقوات التابعة لهذه الوزارة — وهما أمرين أساسيين للحفاظ على سلطة فرنسا وإحترامها في تلك المناطق . ولذلك فانه أشار إلى المعاهدة المعقودة مع سلطان جوباض ، والتي رفض التصديق عليها ، ورفض كذلك الموافقة على التصديق على المعاهدة التي وقعها هنري مع أبوبكر (٢) وضم بذلك صوته إلى صوت فرايسينيه في الاعتراض على إستغلال هذه المعاهدة ، بما قد يؤدي إلى صدام مع إنجلترا .

(٤) معاهدة العيسى صومال :

وأرسلت وزارة البحرية والمستعمرات أوامرها إلى لاجارد بضرورة إتباع

(١) السيرجون والشام إل فرايسينيه في ٣ و٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ مرفق بتقرير

فرايسينيه إلى الأميرال جالبييه في ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٥ F. O. M. 1024.

(٢) الأميرال جالبييه إلى فرايسينيه في ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ F. O. M. 1024.

الحذر في نشاطه في بلاد الصومال . ولكن لاجارد استند إلى تصديق رئيس الجمهورية في ٢١ أغسطس على تنازل سلطان تاجورة لفرنسا عن رأس على ومسجاليو وقبه الخراب ، وتنازل سلطان جوباض لها عن ساحل قبه الخراب وأمبادو — وأصر في برقية في يوم ٢٥ من أكتوبر ، ثم في تقرير سرى في يوم ٢٩ منه ، على ضرورة التصديق على معاهدة أخرى كان قد وقعها في ٢٦ من مارس مع شيوخ العيسى المقيمين بالقرب من الساحل الممتد من قبه الخراب إلى أمبادو . وشرح أن هذه المعاهدة الأخيرة متوازية مع المرسوم الجمهوري الصادر في ٢١ من أغسطس (١) . ذلك أن كل من السلطان لهيطة وشيوخ العيسى كانوا يتنازعون السيادة ، على تلك المنطقة التي عقدت المعاهدة من أجلها ، إذ أنها كانت منطقة مراعى مشتركة إعتاء من يصل إليها قبل الآخر أن يعتبرها أرضا له يرى فيها قطعانه طوال الموسم . وكان هذا هو السبب الذي دعا لاجارد إلى عقد معاهدتين مع سلطان جوباض ومع شيوخ العيسى بخصوص نفس الإقليم ، بشكل يسمح بوضعه تحت الحماية الفرنسية ، ويمنع أى احتجاجات أو طعون في المستقبل ، إذ أنه من المستحيل معرفة الحدود الحقيقية لكل جماعة في هذه المنطقة من بلاد الصومال . وكان لإحتلال الفرنسيين لإقليم أمبادو مستنديين إلى المعاهدة المعقودة مع لهيطة فقط ، يهدد باغضاب العيسى ، وهي قبيلة أشد قوة من جماعة سلطان جوباض ، وسيكون ذلك فرصة قد يستغلها الإنجليز في هياجم على النشاط الفرنسي في بلاد الصومال ، ومهاجمتهم له . أما الاستناد إلى التصديق على المعاهدتين ، فإنه يسمح لقائد مستعمرة الصومال الفرنسية بالقيام بأعماله دون خشية أى حادثة (٢) .

(١) أنظر دور محفوظات وزارة المستعمرات الفرنسية - فرنسا فياورد البحار . F.O.M. 1024.

(٢) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

ولكن حكومة باريس لم تكن تفكر إلا في تلافى خلق المصاعب مع إنجلترا. واذك فان وزير الخارجية الفرنسية قرر الاحتفاظ « بالوضع القائم » ، إنتظارا لتسوية المسألة بالطرق الدبلوماسية مع حكومة الملكة فيما بعد . وطلب من سفيره في لندن أن يطلب الى الحكومة البريطانية إصدار أوامرها الى سلطانها في شرق إفريقيا بالتزام تطبيق التوصيات التي انفقت كل من حكومتى باريس ولندن على توجيهها الى سلطاتها في بلاد الصومال ، منعا لحدوث أى تعقيدات جديدة ، ووعده وكيل الخارجية البريطانية بأن حكومته ستنفذ ما تعهدت به من الاحتفاظ « بالوضع القائم » ، (١) .

وأخيراً فان وزير الخارجية الفرنسية قد لفت نظر زميله وزير البحرية والمستعمرات الى ضرورة مراعاة الحفاظ في علاقة سلطاته في بلاد الصومال بشيوخ الأشكال القريبيين من المستعمرة ، وعلاقتهم بوكلاء الدول الأجنبية المقيمين هناك ، وطلب منه أن يبلغ لاجارد ضرورة التقليل من زيارته لزيباح (٢) .

واضطر لاجارد الى تنفيذ هذه الأوامر ، واعتذر بأنه لا يتدخل في شؤون الأقاليم المجاورة ، أو يسعى الى التوسع ، ولكنه يحاول الاحتفاظ لأوبوك بمخارجها الضرورية على الساحل . وذلك بالنسبة للقوافل وبالنسبة لضمان الحصول على التموين اللازم لأوبوك نفسها (٣) . وظهر أن لاجارد يرسم سياسة بلاده في شرق إفريقيا ، ويدفع الوزارة الى الموافقة على هذه السياسة والدفاع

(١) وزير الخارجية الى وزير البحرية والمستعمرات في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

(٢) وزير الخارجية الى وزير البحرية والمستعمرات في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

(٣) لاجارد الى وزير البحرية والمستعمرات في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٥ . F.O.M. 1024.

عنها في أوروبا ، إذ أنه طلب من الوزير ألا يأخذ قراراً نهائياً في شأن معاهدة شهر مارس إذا وجد أن الفرصة غير سانحة للتصديق عليها في الوقت الحاضر ، بل يحتفظ بها مؤقتاً للاستفادة منها في حالة ما إذا تطلبت المفاوضات مع إنجلترا (١) أمر عرضها مع بقية الأوراق والمستندات الفرنسية .

الفصل التجاري العشريون الاتفاقية البريطانية الفرنسية

(١) الخلافات البريطانية الفرنسية :

اتفقت حكومتا لندن وباريس ، في أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، على المحافظة على الوضع الراهن في ممتلكاتهما المطلة على خليج عدن . وكانت فرنسا ممثلة في زيلع عن طريق هنري نائب القنصل الخاضع لقائد أوبوك ، أما إنجلترا فانها كانت ممثلة في المحميات الفرنسية وهرر عن طريق كنجسميل نائب القنصل الخاضع للمقيم السياسي في عدن . ولكن هاذين الممثلين إمتازا بالحماس والذشاط ، وتسبب ذلك في خلل مشاكل على الحدود بين الدولتين الأوربيتين .

وكان هذا هو سبب صدور أوامر نائب القنصل الانجليزي قرب نهاية عام ١٨٨٦ برفع العلم البريطاني مكان العلم الفرنسي على دنجارييتا ، وإحتجاج فرنسا لدى حكومة لندن على هذا العمل . وكانت هذه الناحية مهمة بالنسبة لبريطانيا التي أدعت أن فرنسا لم تبلغها رسميا حين الاتفاق في أكتوبر سنة ١٨٨٥ عن وجود العلم الفرنسي إلا في أمبادوا ، وأن هذه الناحية الأخيرة كانت وحدها مشار الخلاف بين الدولتين ، وموضوع إعتماها دون غيرها . ولكن فرنسا ردت بأنها قد رفعت عليها على دنجارييتا وعلى حلو ، في نفس الوقت تقريرا الذي إرتفع فيه عليها على أمبادوا منذ شهر مارس سنة ١٨٥٥ نتيجة للاتفاقيات التي عقدتها هناك ، ثم رفعت على دنجارييتا في ٨ أبريل تنفيذاً لتصريح ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ الذي وضعت به قبيلة جبريل أبو نور تحت حمايتها . كما أنها رفعت عليها يوم ١٤ أبريل من نفس السنة على حلوفى أراضي القضا بورسي (١).

(١) فلوران وزير الخارجية الفرنسية الى وادنجتون - سفيره في لندن في ٢٩ من يناير

فما كان من السير جوليان بونسفوت ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلا أن أظهر للسفير الفرنسي في لندن رغبته في إنهاء التوتو بين الدولتين عن طريق سحب كل من هنري وكنجسميل ، ووافق وادنجتون ، السفير الفرنسي على هذه الفكرة بشروط خاصة ، وإعتقد أن الوقت قد حان لوقف هذا التنازع الدولي والوصول إلى تسوية للمسألة . وعاد إلى إقترحة السابق الخاص بارسال مندوبين عن كل من الدولتين إلى بلاد الصومال ، خصوصا وأن الأسباب التي منعت اللورد روز برى في الماضي من قبول هذا الاقتراح كانت قد زالت مع الزمن . وكان الاقتراح يهدف في الأصل إلى بحث قيمة إتفاقيات ومعاهدات كل جانب ، والحكم على أفعال رؤساء السلطات الاستعمارية والقنصلية في هذه المنطقة . وكانت هذه النقطة الأخيرة سبب إعتراض اللورد روز برى الذي رفض إخضاع موظفي إنجليزى لحكم لجنة لا تتكون كلها من الانجليز . ولكن سحب كل من كنجسميل وهنري سيقضى على هذه الصعوبة ، ولن يبقى أمام اللجنة إلا بحث المشاكك المادية (١) . وأبلغ وادنجتون هذه الفكرة لوكيل وزارة الخارجية البريطانية في يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٧ ، وأظهر هذا الأخير رغبته في الوصول إلى حل للمسألة (٢) .

ثم تباحث اللورد سالسبرى رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع وزير الهند واقترح أن تقوم الحكومتان بالاتفاق على تقليل وحصر نقط الخلاف القائمة الى أبعد درجة ممكنة ، قبل إرسال مندوبين الى بلاد الصومال ، وذلك عن طريق تبادل الاتفاقيات التي عقدت مندوبيهم مع الرؤساء المحليين ، للاطلاع عليها وبحثها (٣) . وأرسلت فرنسا نسخة من اتفاقياتها مع قبائل العيسى صومال وجبريل أبو خور والقضا بورسى إلى لندن .

(١) فلوران الى وادنجتون في ٦ يناير سنة ١٨٨٧. Tél. 6-7. A.E. Angl. Vol. 821.

(٢) وادنجتون الى فلوران في ٧ يناير سنة ١٨٨٧. Tél. No. 5. A.E. Angl. Vol. 821.

(٣) فلوران الى وادنجتون في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٧. Tél No. 22. A.E. Angl. Vol. 821.

وكانت فرنسا قد أمرت قائد السفينة الحربية متيور Météore — بعد يومين من إصدار أمرها بسحب سلطة هنرى من زيلع — بالذهاب إلى دنجاريتا وبإعادة رفع العلم الفرنسى عليها . وأمرته بالامتناع عن كل ما قد تعتبره انجلترا عملا إستفزازيا . فرفع العلم الفرنسى هناك فى ٣ من يناير ، وفى أول فبراير حضرت سفينة بريطانية تحمل المقيم البريطانى فى بربرة ، وإحتج هذا الأخير على عمل الفرنسيين ، وهدد برفع علم دولته بالتالى . وعند الظهر جاء بعض الأهالى من بلهار ورفعوا العلم البريطانى على هذا المكان . فتبادلت حكومتا لندن وباريس مذكرات تعلن عن التأثير السىء الذى وقع لـكل منها نتيجة لما حدث (١) .

وكان أمبادوا تقع بين رأس جيوتى وزيلع ، أما دنجاريتا فانها تقع بين زيلع وبلهار ، وكانت فرنسا تحاول الحصول عليهما حتى تتمكن من إبعاد نفوذ بريطانيا شرقا عن بداية طريق القوافل الذى سيسير من جيوتى صوب هرر وشوا ، أو حتى تتمكن من السيطرة على الإقليم المحافظ برأس جيوتى بسيطرتها على أمبادوا وحدها وكان إصرارها على خضوع هاتين الناحيتين لها تمهيدا لاستخدامهما فى المقايضة مع بريطانيا فى أثناء المفاوضات إن لزم الأمر . أما بريطانيا فانها كانت تحاول أن تضمن السيطرة على كل الإقليم لتكوين عدن ، وعدم ترك مجال حيوى لفرنسا بشكل قد يساعدها على التفوق يوما من الأيام فى خليج عدن ، والتأثير على علاقاتها مع الهند . وعلى أى حال فإن كل من فرنسا وبريطانيا قد أظهرت فى ذلك الوقت إستعدادها لتسوية المسألة فيما بينهما .

(٢) - المفاوضات :

ولم يكن وزير الخارجية الفرنسية يرغب فى ترك الفرصة التى سنحت له

(١) مراسلات وادنجتون وفلوران فى ٣ و ٤ و ١٦ فبراير ١٨٨٧ A.E. Angl. Vol. 821

لتنظيم المصالح المتبادلة مع بريطانيا ، ما دامت هذه التسوية ترضى حاجات مستعمرة أوبوك ، وتحفظ لفرنسا بمدخل إلى هرر . وكان مستعدا للبدء في المحادثات وسمح لوادنجتون أن يظهر عند مقابلته للورد سالسبرى إمكانية الوصول إلى إتفاقية تضمن لفرنسا ملكية كل الساحل الجنوبي لخليج تاجورة من قبة الخراب حتى ، وبما فيها ، رأس جيبوتي (١) . ولم يكن أمام فرنسا أن تختار إلا بين مثل هذه التسوية وبين إرسال لجنة تحقيق إلى بلاد الصومال . فاقترح وادنجتون على سالسبرى وديا أمر الاتفاق على مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في بلاد الصومال . وشرح أن حكومته مستعدة للتنازل عن حقوقها ، على الاقاليم والقبائل الموجودة إلى شرق زيلع ، على شرط أن تعترف بريطانيا بالحماية الفرنسية على الاقاليم والأراضي الواقعة إلى غرب من هذه المدينة . وبهذا سيصبح العيسى صومال الذين يحتلون المنطقة الممتدة حتى أبواب زيلع تحت الحماية الفرنسية ، بينما يصبح الاقليم الواقع بين زيلع وبربرة مع قبائل القضا بورسي وجبريل أبو خور التي تسكنه تحت الحماية البريطانية . وذكر وادنجتون أن فرنسا ترغب قبل أي شيء في الاحتفاظ بمدخل حر صوب هرر يخدم مصالحها في حالة قيام علاقات تجارية مع هذا الاقليم الأخير . وبالاختصار فإن وادنجتون قد اقترح خطاً مستقيماً يمتد على الخريطة من زيلع إلى هرر كأساس لحدود المحميتين (٢) الفرنسية والبريطانية .

وتمكن مجلس الهند قدم اعتراضات على المشروع الفرنسي ، فاقترح سالسبرى في ٢ أبريل سنة ١٨٨٧ خطاً يمتد من رأس جيبوتي حتى هرر . وطابت الحكومة البريطانية علاوة على ذلك تعهدات متبادلة لمنع الاتجار بالرقيق واستيراد الأسلحة

(١) فلوران الى وادنجتون في ١٥ مارس سنة ١٨٨٧ . A.E ; Angl. Vol, 822. No. 32.

(٢) وادنجتون الى فلوران في ٢٢ مارس سنة ١٨٨٧ . A.E.; Angl. Vol. 822. No. 9. Conf.

النارية والذخائر^(١) . ورأى وادنجتون الاقتراحات البريطانية مقبولة في جوهرها ووافق وزير الخارجية الفرنسية على ذلك ، وفي ١٣ أبريل كتب وادنجتون مذكرة رسمية لسالسبري تحتوي على شروط الاتفاقية^(٢) .

وإنفق كل من اللورد سالسبري وواذنجتون بعد ذلك على حرية كل من الدولتين والأهالي في استخدام طريق القوافل من زيلع إلى هرر ، ذلك الطريق الذي يقع عليه خط التقسيم . وأرسل وادنجتون بمذكرة جديدة إلى سالسبري في ١ مايو ، تشتمل على النصوص التي ستصبح موضوع الاتفاقية بين الحكومتين^(٣) . ثم أثار اللورد سالسبري مسألة جديدة ، وطلب تغيير الفقرة الخاصة بحرية التجارة بطريق القوافل من زيلع إلى هرر ، وإعطاء هذه الحرية لكل الدول دون قصرها في الشكل على فرنسا وبريطانيا . ولم يعارض وادنجتون في هذا التغيير ، بحرصا وأنه كان من المستحيل على فرنسا أن تمنع تجارها أخرى من استخدام هذا الطريق ، تقع في مادامت بدايته تقع في المنطقة البريطانية . وعلى أي حال ، فإن سالسبري قد غض النظر عن هذا الطلب الذي تقدم به بنفسه ، بعد أن وافقت وزارة الخارجية الفرنسية على هذا التغيير .

وأصبحت الاتفاقية إذن في حكم المتهية^(٤) ، وأبلغ سالسبري وادنجتون موافقته على كل البنو ، كما وافق مجلس الوزراء الفرنسي من ناحيته عليها كما جاءت في مذكرة ١٠ مايو . وطلب وادنجتون من سالسبري أن تأخذ هذه الاتفاقية شكل بيان

(١) وادنجتون إلى سالسبري في ٢ أبريل سنة ١٨٨٧ ، A.E. ; Angl. Vol. 822. No. 12. Conf.

(٢) النص مرفق بتقرير إلى فلوران في نفس اليوم . A.E. Angl. Vol. 822 No. 47. Protect.

(٣) وادنجتون إلى فلوران في ٣ و ١١ مايو سنة ١٨٨٧ - نفس المصدر برقية رقم ٣٧

وتقرير رقم ٥٧ .

(٤) وادنجتون إلى فلوران في ٢١ مايو سنة ١٨٨٧ . A.E. ; Angl. Vol. 823. Tel. No. 43.

يوقع عليه كل منهما ، ولم يعترض سالسبرى على ذلك ، وأتموا سويا وفي نفس الجلسة جميع الاجراءات اللازمة (١) .

(٣) - الاتفاقية :

واستعدت الحكومة البريطانية لإعلان حمايتها على ذلك الجزء من ساحل الصومال المواجه لعدن. ثم أرسل سالسبرى في ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ خطابا دوريا إلى سفراء بلاده في الخارج ، يعرض فيه وضع هذا الجزء الممتد من رأس جيبوتي على الشاطئ الجنوبي لخليج تاجورة حتى بندر زيادة عند خط طول ٤٩° إلى شرق جرينتش تحت الحماية البريطانية (٢) . وطلب منهم إبلاغ ذلك للحكومات التي يعملون طرفها طبقا للمادة ٣٤ الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين .

وعاد وزير الخارجية الفرنسية وشرح أنه عندما قبل رأس جيبوتي كحد وفاصل بين المحميتين ، كان يسعى إلى الحصول على إقليم رأس جيبوتي نفسه ، وليس مجرد الرأس التي تحمل هذا الاسم (٣) . وتطلب ذلك تأخير كتابة المادة الأولى من البيان الذي كان معدا للتوقيع. وإلحظ وادنجتون إلى مواصلة التحدث والكتابة إلى سالسبرى حتى يحوله عن موقفه الذي إتخذه عن رفضه إدخال أى تعديل على النص المتفق عليه (٤) . وكان الفرنسيون يحاولون الاحتفاظ بأحدى مخرج الطريق الموصل إلى هرر تحت سيطرتهم ، خصوصا وأن هذا الطريق كان مشتركا، وشعرت فرنسا بضرورة الحصول على هذا المخرج للطريق لأن بريطانيا كانت

(١) وادنجتون إلى فلوران في ١٢ يونيو سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol 821, No. 70 Protect

(٢) فلوران إلى وادنجتون في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol 823, Tél. No. 85.

(٣) سالسبرى إلى كندى في ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٧ F O. 170/386, No. 216

(٤) وادنجتون إلى فلوران في ١٢ أغسطس ١٨٨٧ A.E; Angl Vol. 824, No. 24. Protect.

تحتفظ من ناحيتها بزيلع (١) .

وقبل سالسبرى التغير على شرط إضافة فقرة يعلن فيها كل من الطرفين إمتناعه عن ضم هرر أو محاولة فرض حمايته عليها (٢) . ورأى فى هذا منعا لنشوء أى مشاكل فى المستقبل نتيجة لزيادة حماسة السلطات المحلية . ولم يجد وادنجتون ما يمنع بلاده من قبول هذه الفقرة وذلك التعهد ، خصوصا وأنها تضمنت لنفسها إستخدام كل الطرق التجارية . ولكن فوران وجد أن هذه المادة تضمن لفرنسا عدم تدخل بريطانيا فى هرر ولكنها تهدد بسلبها كل حق للتدخل أمام أى دولة أخرى تحاول الاستفادة من عدم تحرك فرنسا لكي تحصل على مركز خاص فى بلاد منليك ، دون أن تقدر أى من الدولتين المتعاقدين على التدخل . ولذلك فإنه إقترح إتمام المادة بفقرة تعهد فيها الدولتان بعدم الاعتراف بوضع هرر تحت حماية دولة ثالثة ، وببذل كل مجهوداتهم لمنع وقوع هذا الشيء (٣) .

وقبل سالسبرى الجزء الأول من هذه الفقرة ، ولكنه لم يستسغ الجزء الأخير منها ، خصوصا وأنه كان لا يرغب فى إعطاء تعهد صريح لإمكانية قد لا تحدث ، فاقترح فقرة أخرى تنص على أن الدولتين لا يتنازلا عن حقهما فى منع أى دولة أخرى من الحصول على حقوق فى هرر أو فرضها عليها (٤) . ووافق الفرنسيون على هذا النص وإتفقت الحكومتان كذلك على ألا تعين فرنسا خلفا لهنرى فى زيلع وأن تعهد إلى لاجارد برعاية مصالحها فى هذه المدينة .

(١) فلوران إلى وادنجتون فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol. 826. No. 156

(٢) وادنجتون إلى فلوران فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol. 826. Tél. No. 96.

(٣) فلوران إلى وادنجتون فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol. 826. No. 186.

(٤) وادنجتون إلى فلوران فى ٩ يناير سنة ١٨٨٨ A.E., Angl. Vol. 827. Tél No. 7.

وفي ٢ من فبراير سنة ١٨٨٨ سلم وادنجتون لاساليسبرى خطابا بالاتفاق المبرم بين الدولتين بشأن مصالحهما في بلاد الصومال ، ثم استلم الرد منه في يوم ٩ معددا قبوله للقرارات التي ذكرها وادنجتون في خطابه (١) . وبعد ثلاثة أيام أكد السفير الفرنسي في لندن لوزير الخارجية البريطانية أن بلاده ستتنازل عن حقها في تعيين وكيل خاص لها في زيلع .



وأنهت إتفاقية فبراير سنة ١٨٨٨ صفحة من صفحات التنافس الدولي في شرق إفريقيا ، خصوصا بين بريطانيا وفرنسا في بلاد الصومال ، ولمكن العلاقات الفرنسية الإيطالية ستزاد توترا يوما بعد يوم ، نتيجة لعدم وجود حدود مرسومة بين مناطق نفوذ هاتين الدولتين من ناحية . ونتيجة لتضارب مصالح كل منهما مع مصالح الأخرى من ناحية أخرى . وسينتقل التنافس الدولي في بلاد الصومال صوب الغرب في داخل القارة ، صوب إقليم هرر الذي أخلته مصر في نفس الوقت الذي أخلته فيه السواحل .

(١) الخطا بان مرتقان بتقرير وادنجتون الى فلوران في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٨

البَابُ الثَّامِنُ

هرر وإيطاليا والحبشة

الفصل الثاني والعشرون

زيلع قاعدة لغزو وهرر

إذا كانت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا قد اشتدت على سواحل الصومال، فإن إيطاليا كانت ترغب كذلك في الحصول على قاعدة على هذه السواحل، وخاصة زيلع. وإذا كانت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا قد إرتبطت بالملاحة والسفن، وإنفقت مائتان الدولتان على عدم التدخل في هرر، فإن المحاولات الإيطالية كانت على العكس من ذلك تهدف هرر وداخل القارة. وفي الوقت الذي إستندت فيه كل من بريطانيا وفرنسا على قرانها والأمر الواقع والمعاهدات مع الأهالي للتوسع على هذه السواحل، قصرت إيطاليا نشاطها على الميدان السياسي، وتقدمت للتفاهم بالطرق الدبلوماسية مع حكومة لندن. وكانت هذه الوسيلة من أسباب فشلها في هذا الميدان.

(١) حماية ايطالية في زيلع :

كان مانشيني يفكر منذ بداية العمليات الإيطالية في مصروع في إرسال حملة عسكرية صوب هرر. ولقد شرح أمام مجلس الشيوخ أن إحتلال القوات الإيطالية لسواحل البحر الأحمر يقدم للبريطانيين خدمات كبيرة، وشرح أن إيطاليا يمكنها تبعاً لذلك أن تتقدم بمطالبها بكل ثقة فيما بعد، وسينما يتطلب الموقف تسوية المسألة المصرية. وذكر أن الحملة الإيطالية لن تبقى في مصروع، بل إن الجنود الإيطاليين سيحتلون الأماكن التي تخليها القوات المصرية، وربما يذهبون إلى هرر إستجابة للرغبة التي أظهرها تجار هذه المنطقة، والذين يطالبون بحماية فعالة، (١).

(١) ديكريه اني جول فيري في ٢٥ مارس ١٨٨٥، A.E., Italie, Vol. 73: No. 43.

ولقد كلف مانشيني السفير الايطالى فى لندن بأبلاغ اللورد جرانفيل أن احتلال
هرر كان تقريبا غير ممكن بدون إقامة حامية إيطالية أو [حامية] إنجليزية —
إيطالية فى زيلع ، (١) وعبر مانشيني فى نفس الوقت عن دهشته وأسفه من فكرة
التخلى عن زيلع للباب العالى ، (٢) وذلك لأنه كان يعتبرها د النقطة الوحيدة على
الساحل التى يمكن منها الوصول الى منطقة هرر ، (٣) وإن مثل هذا العمل سيتعارض
بشكل واضح مع البرنامج الذى قامت الحكومة الإيطالية من أجله بأخذ مواقع
لها فى البحر الأحمر ، وفى حالة تنفيذ التخلي عن زيلع للباب العالى فإن نتائج هذه
العملية على رأى العام وعلى البرلمان فى إيطاليا ستكون مؤسفة للغاية ، وستضايق
الحكومة الإيطالية . ولم ينس مانشيني أن يشير إلى أنه يمكن لفرنسا أن تستخدم
مراكزها فى تاجورة لغزو هرر ، (٤) . وطلب الى الحكومة البريطانية أن توجّل
قراراتها الخاصة بأعادة زيلع إلى الباب العالى وحتى الوقت الذى تتمكن فيه الحكومتان
[البريطانية والإيطالية] من الاتفاق على هذا الموضوع ، (٥) . وأيد الكونت
نيجرا هذا الطلب الذى قدمه للورد جرانفيل وأضاف أن احتلال إيطاليا لهرر
سيبرر الحملة الإيطالية لمصوع ، خاصة وأنها [هرر] منطقة كبيرة وخصبة ، وتصلح
تماما لكى يستعمرها الإيطاليون ، (٦) . هذا علاوة على أن نزول القوات الإيطالية
فى زيلع كان يعنى محاصرة المستعمرة الفرنسية من الشمال والجنوب ، وقطع خطوط
مواصلاتها مع داخل القارة .

(١) جرانفيل الى لوملى فى ٢٢ أبى ١٨٨٥ F O. 170/362, No. 121.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) الوثيقة السابقة .

(٦) جرانفيل الى لوملى فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٨٥ F.O. 170/362 . No 121.

وأجاب اللورد جرانفيل أن الحكومة البريطانية قد أكدت لتركيا، عند إحتلال القوات البريطانية لزيلع ، أنها كانت مستعدة لكي تتركها لها إذا مارغبت تركيا في ذلك. وأنه قد أبلغ حس فخري بك في نفس اليوم بكل ما حدث ، وأنه أضاف أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن ترتبط بأحتلال ميناء زيلع بشكل نهائي ، وأنها ترغب في الحصول على رد سريع من تركيا في هذا الموضوع . ولكنه لم يكن من عادة تركيا أن تجيب بسرعة . ولذلك فإن اللورد جرانفيل كان يجهل ما إذا كان الباب العالي يرغب أولا في زيلع . وذكر اللورد جرانفيل للكونت نيجرا بأنها كانت بالنسبة للحكومة البريطانية ، آلة شرف من الواجب تقديرها، ولكنه سيكون مسرورا إذا ما سمحت له الظروف بأجابه رغبات الحكومة الإيطالية (١) . وأكد اللورد جرانفيل للكونت نيجرا أن الحكومة البريطانية قد لن تخلى زيلع قبل أن تكون قد إستشارت الحكومة الإيطالية ، (٢) .

وبعد ثلاثة أيام من هذه المقابلة ، أى في يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٨٨٥ ، سلم الكونت نيجرا إلى اللورد جرانفيل برقية من مانشيني خاصة بنفس الموضوع ، وسلمها له بصفة شخصية. وذكر مانشيني في برقيته أنه قد فهم أن وعد الحكومة البريطانية بإعادة زيلع لتركيا لم يكن محمدا بأى زمن، وأنه من المحتمل ألا يطالب الباب العالي بتنفيذه بسرعة . ولذلك فإنه من المستحسن الوصول إلى ترتيب ، لا يتعارض مع الذبوية المنتظرة . وكان من الواضح أن وجود تركيا في زيلع سيغير تماما الموقف الذي بدأت إيطاليا عملها في البحر الأحمر من أجله. وإذا ما منعت القوات الإيطالية من إحتلال هرر، فإن هذا الاقليم سيظل معرضا للمطالب الفرنسية

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة .

عن طريق تاجورة (١). وفي مثل هذه الحالة فإن الحكومة الإيطالية قدرت أن أحسن ترتيب يعمل هو د أن تتمكن إيطاليا من إرسال حامية صغيرة وتركها إلى جانب الانجليز [في زيلع] وتستخدمها كقاعدة للمواصلات مع الحامية التي ستسير صوب هرر . وإن تقدم الحكومة الإيطالية أية صعوبة في الانضمام إلى الحكومة البريطانية في العهد الذي أخذته حيال تركيا ، وهو الذي سيستند منذ اللحظة التي يتفق فيها سويا على أن الوقت قد حان لتسوية كل هذه المسائل ، (٢) .

وكر الكونت نيجرا زيارته للورد جرانفيل ، وفي ٤ من مايو كرر له اللورد جرانفيل ما ذكره له من قبل ، وهو أن بريطانيا د فيما يخص زيلع ، كانت مرتبطة بوعد شرف مع تركيا ، (٣). وأنها لم تكن ترغب في الاحتفاظ بهذا الميناء بشكل نهائي ، وأنه كان يستعجل ممثل تركيا في لندن لكي يحصل على رد من الباب العالي عن هذا الموضوع . فإذا كانت بريطانيا لم تواجه إيطاليا برفض صريح لمطالبها ، فإنها في نفس الوقت لم توافق على تقديم أي تسهيلات للايطاليين .

(٢) نائب قنصلي ايطالى في هرر :

وكانت فكرة وجود نائب قنصلي ايطالى في هرر تساعد على تقليل نشاط الفرنسيين في هذا الاقليم ، وبشكل يساعد السياسة البريطانية في ذلك الوقت . ولقد ناقش السفير البريطاني في روما مع مانشيني هذه الفكرة ، وعلى أساس أن يكون للممثل القنصلي ايطالى في هرر نفس اختصاصات الميجر هنتر بالنسبة لانجلترا و هنري بالنسبة لفرنسا . وإقترح السير جون لوملى على مانشيني السنيور زاكوني Zacchoni لهذا

(١) جرانفيل الى لوملى في ٤ مايو سنة ١٨٨٥ F.O. 170/362. No: 132.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) الوثيقة السابقة .

المنصب. ولكن مانشيني أجاب بأنه مادام الموقف لا يزال غير واضح في هذا الاقليم فان مثل هذا التعيين سيكون عديم الجدوى، إن لم تترتب عليه نتائج خطيرة، (١). وكرر مانشيني السفير البريطاني أنه إذا ما اتفق مع بريطانيا ، وإذا ما تمكنت القوات الإيطالية من أن تجد نفسها جنبا إلى جنب مع القوات البريطانية في زيلع، فإنه سيكون من الممكن لإيطاليا أن تقوم بشيء ما في هرر، أما إذا ما حرمت إيطاليا من القاعدة الرئيسية للمعاملات نتيجة لوجود قوات عثمانية في زيلع، فإنه سيكون من غير المجدي القيام بأى شيء هناك ... إن تعيين زاكوفى الذى لا يعدو كونه تاجرا بغير أى نفوذ أو سلطة سيزيد بلا شك من غيرة الفرنسيين، ويمكنه أن يؤدي إلى عمليات أكثر اتساعا من جانبهم ، (٢).

وهكذا رفضت الحكومة الإيطالية أن تبدأ توسعها في هرر عن طريق تعيين ممثل قنصلى لها هناك، وتعيين شخص يقصر نشاطه على الأعمال التجارية. وكانت إيطاليا ترغب فى الحصول على قاعدة عسكرية . وإلى جانب البريطانيين ، ودون أى وجود ، أو إمكانية وجود أى قوات عثمانية ، خاصة وأن هذه القوات كانت تمثل الدولة عاصمة السيادة الشرعية على كل الاقاليم المصرية فى افريقية ، حتى بعد جلاء القوات المصرية عنها . ولم تكن إيطاليا تبحث عن مجالات جديدة لبلادها اازدحة بالسكان ، بل كانت تبحث عن أراضى تضمها وتحتلها بقواتها العسكرية وترفع عليها العلم الإيطالى . ووضعت إيطاليا بذلك أهمية وألوية إنشاء إمبراطورية إستعمارية قبل المكاسب الاقتصادية التى مستعود عليها من هذه العملية الإمبريالية .

(١) لوملى الى حزانفيل فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٥ ، F. O. 170/358. No. 115.

(٢) الوثيقة الساوثة .

ولقد قام الكونت نيجرا بمحاولة جديدة بشأن زيلع وهر مع اللورد جرانفيل يوم ٢١ من مايو سنة ١٨٨٥. واجابه اللورد جرانفيل، أن حكومة صاحبة الجلالة قد أبلغت الباب العالي أنها لا تعتبر نفسها مسئولة عما قد يحدث إذا إنتهزت دول أخرى فرصة التأخير الطويل للرد الخاص بنيات تركيا في هذا القطاع، (١) ومن ناحية أخرى فإنه لم يكن في وسع بريطانيا أن تجيب على مطالب إيطاليا في هذا الموضوع إلا بنفس الإجابة التي ذكرتها قبل إرسال القوات الإيطالية لمصوع، (٢) أى أنه لم يكن لديها أى اعتراض على الإحتلال الإيطالي، ولكنها كانت مسألة بين إيطاليا وتركيا، وأنه ليست لديها النية لإعطاء مالا تملك. وحينما سأل السفير الإيطالي في لندن لورد جرانفيل عما سيكون عليه موقف بريطانيا في حالة ما إذا وجدت الحكومة الإيطالية أنها محتاجة لقاعدة للواصلات في زيلع تنزل فيها قوات حملتها الموجهة إلى هر، (٣) أجاب اللورد جرانفيل بأن بريطانيا لن تعارض بلاشك مثل هذه العملية بالقوة، (٤)

وفهم مانشيني من طهجة لورد جرانفيل أنها كانت في جوهرها موافقة لإمكانية إحتلال القوات الإيطالية لزيلع، (٥) ما دامت تذكر أنه لا يعطى إجابة مخالفة عن تلك التي أعطاهما بشأن مصوع. ولما كانت حكومة جلالة الملكة إعترفت رسميا عند إحتلال إيطاليا لمصوع بأنها تنظر إلى ذلك بعين الإرتياح، فقد فكر مانشيني في أن تصريح مماثل يمكن الإدلاء به أمام البرلمانيين الإيطالي والانجليزي إذا ما إحتلت

(١) جرانفيل الى لوملي في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥. F.O. 170/363. No. 157.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) الوثيقة السابقة.

(٤) الوثيقة السابقة.

(٥) جرانفيل الى لوملي في ٣ يونيو سنة ١٨٨٥. F.O. 170/363. No. 160.

القوات الإيطالية زيلع ، وإذا ما فتحت مناقشة برلمانية حول هذا الموضوع ، (١) وأعلنت الحكومة الإيطالية عن شدة حرصها على ألا تقوم بأى شيء قد يكون في غير وفاق مع وجهات نظر الحكومة البريطانية ولذلك فإنه كان من اللازم ، أن تحصل على صورة واضحة لوجهات النظر هذه قبل أن تناقش اوزارة مسألة احتلال زيلع وهرر . (٢) واعتبر مانشيني أن التعبير الذى استخدمه لورد جرانفيل ، والذى ذكر أن السلطات البريطانية فى زيلع لن تعارض بالقوة عملية نزول الجيئة الإيطالية ، لا يتفق كثيراً مع العلاقات الودية الموجودة بين البلدين . « وكان يرغب فى أن يتكلم من أن يعلن أن الحكومة البريطانية ، تنظر بعين الارتياح الى امكانية احتلال القوات الإيطالية لزيلع . (٣)

ولاشك أن اللورد جرانفيل قد شعر بأن إيطاليا تحاول أن تعامل زيلع نفس معاملتها لمصوع ، رغم اختلاف المصالح البريطانية فى هاذين المينائين ، واختلاف القوى فى المنطقة المحيطة بكل منهما . ولذلك فإن اللورد جرانفيل قد أوضح للسفير الايطالى فى لندن أن هذه العبارة المذكورة قد استخدمت فى أثناء الحديث ، وأنها لا تدل على أى تفكير سابق أو نيات لتقليل قيمة الصداقة التى أظهرها فى كل المحادثات التى وئعت بشأن مسألة مصوع ، (٤) . وأضاف أنه ليس لديه أى اعتراض اذا ما وجد الكونت نيبرا أنه سيكون من الأفضل بالنسبة لمانشيني ، أن يلغى من محضر اادثانها هذه الجملة التى تذكر أن الحكومة البريطانية لن تعترض بالقوة على وصول القوات الإيطالية . (٥) .

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) الوثيقة السابقة .

ورغم أن اللورد جرانفيل قد رفض الأدلاء بتصريح عن نزول القوات الإيطالية في زيلع ، بنفس طريقة بيانه عند نزول القوات الإيطالية في مصوع ، إلا أن نياته كانت واضحة. وكان في وسع إيطاليا أن تعتمد عليها . إلا أن إيطاليا كانت ترغب في الحصول على إذن ، وعلى تصريح رسمي من بريطانيا قبل قيامها بأية عمليات في زيلع .

(٣) موقف حكومة المحافظين - :

ولقد ضاعت هذه الفرصة من أيدي إيطاليا بشكل نهائي مع التغيير الوزاري الذي حدث في لندن، وقبول الملكة فيكتوريا استقالة اللورد جرانفيل من منصب وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٥ وإسنادها هذا المنصب للورد سالسبرى .

وعند نهاية شهر يوليو من هذه السنة تحدث السفير الإيطالي في لندن مع اللورد سالسبرى بشأن موانئ البحر الأحمر، وقام أمامه بعرض شامل للوضوح ، وذكر له أن الإيطاليين قد ذهبوا إلى مصوع بتوجيه من الحكومة البريطانية، وأن الوزارة السابقة قد أوصت لإيطاليا بأحتلال هرر التي كانت تقوم بأجلاء القوات المصرية عنها. ولكنه كان من الصعب احتلال هرر بطريقة فعالة ، حتى إذا كانت إيطاليا قد قررت ذلك ، بدون الاستناد إلى قاعدة ، وكانت زيلع هي القاعدة الوحيدة، وكانت القوات البريطانية تحتلها في ذلك الوقت . وكان الكونت نيجرا يرغب في أن يعرف بطريقة عامة، وجهات نظر حكومة صاحبة الجلالة تجاه السياسة الإيطالية الخاصة بأحتلال موانئ البحر الأحمر، وإذا كانت ترغب أو لا ترغب في تحقيقها ، وأصر السفير الإيطالي بشدة على أن تكون هذه الإجابة واضحة ومحددة ، وشعر اللورد سالسبرى من السفير الإيطالي أن رأيه الشخصي هو أن سياسة الاستعمار الإيطالي في البحر الأحمر لم تكن محددة تماما ، كما أن

السفير لم ينقطع عن ترديد أن إيطاليا ترغب في أن تعرف قبل أى شئ فى هذا الموضوع الوجهات المحددة لنظر حكومة صاحبة الجلالة ، (١) .

وجاء رد اللورد سالسبرى مختلفا كل الاختلاف عن رد اللورد جرانفيل . ذلك أنه تحدث عن حقوق تركيا ، وعن المعاهدات والإرتباطات الدولية التى تضمن سلامة أراضى الدولة العثمانية . وأعلن للكونت نيجرا أنه إذا لم تكن هناك الأهمية الخاصة بحقوق الامبراطورية العثمانية ، فانه لم تكن هناك أى دولة تنظر ... (بريطانيا) بارتياح لإقامتها على سواحل البحر الأحمر أكثر من إيطاليا ، ولكنه كان من المستحيل البت فى هذا الموضوع دون الرجوع الى الارتباطات الدولية التى تخضع لها كل الدول الموقعة على معاهدة باريس ، (٢) . وطلب اللورد سالسبرى مهلة بضعة أيام للتفكير قبل أن يتمكن من إعطاء أى رد نهائى .

وهكذا يمكن اعتبار أن المسألة قد أصبحت منتهية ، وعلى الأقل فى ذلك الوقت . وكان معنى ذكر حقوق السلطان والارتباطات والمعاهدات الدولية هو أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تغيير الوضعية الدولية ، لهذه الأراضى ، التى لم يكن من حق إيطاليا أن ترسل بجنودها اليها ، سواء أكان ذلك الى هرر ، أو الى زيلع . ولقد واصلت إيطاليا نشاطها عن طريق الوكلاء السريين ، ورجال البعثات الخاصة ، وطبقا لخطة ربطت فيها بين مسألة هرر ، وبين شواو ، وكل الامبراطورية الحبشية .

(١) سالسبرى الى لوملى فى ٣٠ يوليئ ١٨٨٥ . F O. 170/354. No. 202. A.

(٢) الوثيقة السابعة .

الفصل الثالث والعشرون

النشاط حول هرر

كان نشاط الإيطاليين حول هرر يعنى فى نفس الوقت إزدياد التنافس بينهما وبين فرنسا ، التى كانت قد وضعت الأسس الأولى فى ذلك الوقت لمستعمراتها على ساحل الصومال ، وأخذت أنظارها تتجه نحو الداخل ، أى نحو هرر . ولقد استمر هذا النشاط وتلك المنافسة عن طريق الوكلاء السريين ورجال البعثات وحتى المخامرين ، وإن كان تأثير مثل هذا النشاط على الحكومات مختلفا عنه على الرأى العام ، وخاصة الأوساط الاستعمارية منه .

(١) التنافس الإيطالى - الفرنسى :

كان لاجارد ، القائد الفرنسى لمحطة أبوك يواصل شكاياته— فى الوقت الذى كانت إيطاليا تطالب فيه بالمرور من زيلع إلى هرر — من المؤامرات التى كانت إيطاليا تدبرها وتثيرها ضد المستعمرة الفرنسية . ولقد شرحت تقارير لاجارد أن كل القطاع المحيط بالمستعمرة الفرنسية كان مليئاً بالعملاء والوكلاء الإيطاليين ، الذين حاولوا عرقلة عمل الفرنسيين بكل وسيلة ممكنة (١) .

وكانت معاهدة سنة ١٨٦٣ قد أعطت لفرنسا الأراضي الممتدة من رأس دميرة فى الشمال حتى رأس على الواقعة على خليج تاجورة ، ثم أضيف إلى هذا الساحل سلطنة تاجورة نفسها ، التى إشتهملت على بقية الساحل الغربى للخليج حتى قرية الخراب ، وإن كانت هذه السلطنة قد خضعت « للحماية الفرنسية » وليس بصفتها من « الممتلكات » الفرنسية . وعلاوة على ذلك فإن معاهدة أخرى كانت قد عقدت فى

(١) فرايبينيه إلى ديكرية فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٥ . A.E., Italie, Vol. 74, No. 66.

ذلك الوقت ، وإن كان رئيس الجمهورية لم يصدق عليها بعد ، ووضعت تحت حماية فرنسا أراضى لهيطة سلطان أوبانغ ، والتي كانت عبارة عن شريط عريض من الأراضى تبدأ من قبة الخراب وتنتهى عند مشارف شوا نفسها . وأخيراً فإن وزير الخارجية الفرنسية كان قد كلف هنرى ، نائب فرنسا القنصل فى زيلع وهرر ، بالتفاهم مع رؤساء وشيوخ قبائل هذه البلاد الأخيرة وتلك التى تقع فى المنطقة الواقعة بين هرر وقبة الخراب ، لى يدفعهم — إن أمكن ذلك — إلى التعهد بعدم التنازل عن أى جزء من أراغيمهم لاية دولة أوروبية غير فرنسا . وكان هدف فرنسا هو الحصول على طريق تجارى مأمون يوصل خليج تاجورة بالداخل ، (١) .

أما إيطاليا فإنها كانت تمتلك خليج عصب ، ثم مدت حمايتها على بعض المشايخ المحليين ، وأهمهم سلطان رهيطة وسلطان العوصا . وكان هذا الأخير يحتل منطقة هامة وتتحكم فى المواصلات بين الساحل وداخلية البلاد . وكان قد طلب مراراً إلى فرنسا أن تمنحه حمايتها ، ولكن الظروف لم تسمح لها بأن تجيبه إلى طلبه بسرعة ، وسبقت إيطاليا فرنسا فى هذه العملية فى سنة ١٨٨٤ .

وكان فرايسينيه مستعداً لعدم إثارة د الحقوق السابقة ، الناتجة عن العروض التى إستلمتها فرنسا من محمد حنفل ، ولكن على أساس ألا تسمح حكومة روما — فى نظير ذلك — بأية مؤامرات مثل تلك التى يقوم بها صغار عملائها ، وبإسمها ، وفى تلك المناطق التى لا تسمح فرنسا فيها بمعارضة ما حصلت عليه هناك . وطلب فرايسينيه من سفير فرنسا فى روما أن يتحدث فى هذا الموضوع مع وزير الخارجية الإيطالية ، وذكر له أنه هناك مكان كاف لإيطاليا وفرنسا فى بلاد الدناقل ، وأن من مصلحة الدولتين أن تظهرتا متضامتين لفتح هذه البلاد للمدنية وفتحها

(١) الوثيقة السابقة .

للتجارة (١). و كلف ديكره بأن يطلب إلى مانشيني إرسال أوامر حتى لا يقوم قومندان عصب ، أو الرؤساء الذين يخضعون لحمايته ، برفع أى إدعاء على النقط التى تعود شرعا إلى فرنسا منذ ما يقرب من عشرين عاماً قبل أن يشتري روباتينو خليج عصب ، أو على الأراضى الموضوعة تحت الحماية الفرنسية .

وذكر ديكره لمانشيني أنه لم يبق لفرنسا إلا أن تستخدم نفس الوسائل لتعجيز المنشأة الإيطالية فى عصب وما يجاورها ، ولكن فرنسا تفضل الإحتفاظ بعلاقات حسن الجوار ، وعلى أساس أن تحظى بنفس المعاملة ونفس الإستعداد من جانب السلطات الملكية (٢) . ولقد أكد مانشيني لديكره أنه متفق معه فى رأى ، ويقدر المزايا التى تعود على الدولتين من المعيشة سوياً على سواحل البحر الأحمر بدون حرب مستمرة ، ولكن فى تعاون متبادل ، وذكر أن جميع التعليمات المرسلة إلى القوميسير الملكى فى عصب كانت مصاغة حول هذا المعنى ، وأنه قد نصحه دائماً بالإحتفاظ بعلاقات ودية وتفاهم مستمر مع قائد أوبوك ، وكان يحذره دائماً من الحالة التى أشار إليها السفير الفرنسى ، وأعلن مانشيني أنه ذكر للقوميسير هذه المقابلة ، ويحول إليه شكايات حكومة الجمهورية ، ويطلب منه أن يلتزم بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه ، وذلك رغم إعتقاده بأن السلطات الإيطالية لم تبتعد عن التعليمات الصادرة إليها ، وأن المؤامرات المذكورة لم تكن ثابتة عليها (٣) .

(٣) بعثة لوبوا وأنتونيللى :

ورغم هذه الجولات ، الدبلوماسية ، و « الإدعاءات » و « التصريحات »

(١) فرايسينييه الى ديكره فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٥ . A.E. Italie, Vol. 74. No. 66.

(٢) ديكره الى فرايسينييه فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٥ . A.E. Italie, Vol. 74. No. 70.

(٣) الوثيقة السابقة .

فان كل من فرنسا وإيطاليا قد واصلت إرسال المبعوثين والوكلاء لدراسة إقليم شوا وللدخول في علاقات مع منليك . وكان على الكابتن لونيوا ، الذي حصل على مهمة عليية ، في شوا و « دون أى صفة سياسية » أن يحمل لهذا الأمير « خطابا من رئيس الجمهوريّة مع بعض الهدايا » (١) . وفي نفس الفترة كان الكونت أنتونيلى موجوداً في نفس المنطقة . ومكلفاً بمهمة من الحكومة الإيطالية . ولقد أبلغ أنتونيلى وزير الخارجية الإيطالية عن المرقف العدائي الصريح تجاه إيطاليا والذي إدعى أن الكابتن لونيوا قد إتخذة . ورصف أنتونيلى لونيوا بأنه « مبعوث فرنسي » . وذكر أن الخطابات التي قدمها لونيوا لمنليك كانت مليئة بالتهم الموجهة ضد إيطاليا ، وأن أحدها ، وكان بتاريخ ٣ من مايو ، ومرسل من أنكوبار قد ذكر فيه للملك أنه قد علم من باريس أن « عبد الرحمن » قد باع العوصا للحكومة الإيطالية ، وذلك في أثناء زيارته لإيطاليا ، وكان يذكر في بعض المرات أن الإيطاليين سيطردون من مصوع لأن إنجلترا وفرنسا تحتجان على إحتلالهم لهذا الميناء ، ويذكر في غيرها أن إيطاليا ترغب في غزو الحبشة . أما وصفه لحالة إيطاليا المالية والاقتصادية فلم تكن أكثر كرمًا . وأكد الكونت أنتونيلى أنه قد قرأ بنفسه خطابات الكابتن لونيوا (٢) .

ولقد إدعت الحكومة الفرنسية أنها غير مسؤولة عن نشاط لونيوا ، ذلك النشاط الذي لم تأذن به . وكان لونيوا قبوداناً في البحرية التجارية ، وحصل من وزارة التربية على مهمة عليية عند نهاية سنة ١٨٨٣ . وكان على هذا المستكشف أن يذهب إلى شوا فانتشر وزير الخارجية هذه الفرصة وكلفه بأن يحمل إلى منليك

(١) فرايسينيه الى ديكره في ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ . A.E., Italie, Vol. 75. No. 2. Conf.

(٢) مذكرة سفير إيطاليا الى فرانسييه في ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٥ . A.E., Italie, Vol. 75.

الثاني، مع الهدايا التقليدية، رد رئيس الجمهورية على الخطابات السابقة لهذا الملك، وقام الأميرال بيرو Peyron بعلى الترتيبات اللازمة لنقله ونقل الهدايا الموجودة معه .

ورغم أن وزير الخارجية الفرنسية قد أفهم هذا الضابط أنه ليست له أى صفة رسمية ، فإن لونها قد سمح لنفسه بالدخول فى علاقات سياسية مع منليك ومع غيره من الشخصيات ، الأمر الذى إضطر فرايسينيه إلى تقديم كل تحفظات ممكنة . وكان لونها قد أوصى وزير البحرية والمستعمرات بتقديم أحد الأوسمة لملك شوا . فوجد فرايسينيه من الضرورى فى هذه الظروف إجابة مثل هذه الترسية (١)، رغم أنها كانت قد جاءت من زميله ، وزير البحرية والمستعمرات .

(٢) المتكشفون والغامرون :

وفى أوائل سنة ١٨٨٥ تألفت « جمعية الإستكشافات التجارية فى إفريقيا » ، وكان مركزها فى ميلانو . وكانت الحكومة الإيطالية تشجع هذه الجمعية ، وتعطيها إعانة . وتمكنت هذه الجمعية من تنظيم حملة للذهاب إلى منطقة هرر ، وذلك لإنشاء بعض المؤسسات التجارية هناك أو للقيام على الأقل بعقد بعض الصلات مع أهالى المنطقة . وتركت هذه الحملة نابولى قرب نهاية شهر يناير سنة ١٨٨٦ ، وكانت بقيادة الكونت بورو Pietro Pogro رئيس الجمعية . وذكرت الصحف أن هذه الحملة تتجه صوب زيلع (٢) ، ولكن الظاهر أن كل من الكونت بورو ومساعدته الكونت تريشى Trecchi كان مكلفاً بمهمة خاصة ودقيقة ويصعب معرفة أبعادها (٣) .

(١) فرايسينيه الى الاميرال جالييه Galiber وزير البحرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٥ .

F. O. M. I024.

(٢) أنظر جريدة Diritto فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٦ .

(٣) ديكريه الى فرايسينيه فى ٢٠ يناير و ١٨ مارس سنة ١٨٨٦

A.E ; Italie, Vol. 76. Nos. 23-47.

وإستلمت جريدة راسينيا Rassegna من الجمعية في شهر مارس تقريراً أولياً عن رحلة الحملة ، وظهر منه أن هذه الحملة لم يصادفها نجاح كبير . ذلك أنه بعد ذهابها إلى عدن وصلت إلى مصوع ثم عادت إلى زيلع . وكان عليها أن تواجه صعوبات كثيرة . وكانت العقبات الأساسية د من صنع الميجر هنتر ممثل بريطانيا في عدن وقائد كل الساحل الإفريقي من زيلع حتى بربرة . وكان أى عملية يقوم بها أى فرد غير بريطاني تلقى منه كل معارضة (١) . وبعد شهر وصلت الأنباء بأن هذه الحملة قد قتلت قرب جلديسة على طريق هرر .

وفي نفس هذه الفترة تقريباً قتل أحد الفرنسيين المسمى Léon Barrel مع سيدة فرنسية كانت تصطحبه ، وذلك في المنطقة الواقعة بين أوبوك وسوا . وقام هنري نائب القنصل الفرنسي في زيلع بالكتابة إلى فرايسينيه ، وقال أنه يعتقد أن أسباب هذا القتل ودوافعه كانت مرتبطة بالمسمى د عهد الرحمن ، والذي وصفه هنري بأنه «شديد الإخلاص لعلاء الإيطاليين وخاصة للكونت أنتونيللي» (٢) .

وبعد فترة من الوقت حاول أحد المغامرين الإيطاليين المسمى فرانزوي Franzoy أن يقوم برحلة علمية ، في قلب القارة الأفريقية ، وأن يصل إلى منطقة البحيرات الاستوائية . وكان يرغب مثل بورو في بدء رحلته من زيلع . ولكن الحكومة البريطانية عارضت هذا المشروع ، فذهب إلى أوبوك (٣) . وأعلن لاجارد لحكومة باريس نبأ وصول فرانزوي وقرب سفره محوب الداخل مع إحدى القواغل الفرنسية ، وعلى مسؤوليته الخاصة . وإتفق فرايسينيه مع قائد أوبوك على ضرورة إخلاء فرنسا من كل مسؤولية تجاه الحكومة الإيطالية وتجاه أى حادثة

(١) لوملي إلى روزبري في ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٦ . F.O. 170/374. No. 6. Africa.

(٢) فرايسينيه إلى ديكره في ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٦ . A.E., Italie, Vol. 76. No. 7.

(٣) ديكره إلى فرايسينيه في ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ . A.E.; Italia, Vol, 77. No. 89.

مؤسفة قد تحدث له ، وخصوصاً في وقت سادت فيه الفوضى والاضطراب أمام
الأوربيين الذين يسافرون في هذه المناطق. ولما اتصل فرايسينييه بالسفير الفرنسي في
روما وطلب إليه أن يبلغ الحكومة الإيطالية أن حكومة باريس تحاول في كل
فرصة ، ومنذ مقتل قافلة باريل وحملة بورو ، أن تثنى المستكشفين من عزمهم ،
ولا تشجع إبتعادهم عن الساحل (١) .

ولقد وافق وزير الخارجية الإيطالية على تحفظات الحكومة الفرنسية في هذا
الموضوع ، خاصة وأن الكونت دي روييلان كان لا يرغب في ربط الحكومة بكل
مشروع فردي أو مغامرة شخصية في إفريقيا . وأعلنت الحكومة الإيطالية أن
الوزير قد رفض مقابلة فرانزوي حين طلب المقابلة ، وجعله يفهم بطريقة رسمية
أنه لن ينتظر أو يتوقع أي شيء من الحكومة (٢) ، ووصفت الكونتسو لنافرانزوي
و بالجنون ، (٣) وأعلنت أنها لا تؤيد حملته ، ولا توافق عليها .

وكانت مسألة مقتل حملة الكونت بورو هي التي تشغل بال إيطاليا . وكانت
نتائجها من الأهمية بشكل أنها قد أثرت في مستقبل هرر .

(١) فرايسينية إلى ديكرية في ١٩ يونيو سنة ١٨٨٦ . A.E.; Italie, Vol. 77. No. 10.

(١) ديكرية إلى فرايسينية في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٦ . A.E.; Italie, Vol. 77. No. 89.

(٣) الوثيقة السابقة.

الفصل الرابع والعشرون

توسع الأحباش في هرر

لعبت الحبشة دوراً كبيراً في تاريخ الصومال ، وشاركت في تقسيم هذه البلاد بعد انسحاب المصريين منها . وكانت المنطقة التي عملت فيها الحبشة هي منطقة هرر ، المجاورة لشوا ، والتي تمتاز بخصوبتها وبأهمية مواردها وإمكانياتها الاقتصادية . وكانت إيطاليا قد حاولت ، بعد نزولها في مصوع سنة ١٨٨٥ ، أن تركز إلى زيلع وتصل منها إلى إقليم هرر . ولكن إنجلترا رفضت السماح لها بالنزول في هذا الميناء . فواصلت إيطاليا ألاعيبها حول هذا الإقليم وأخذت في إرسال البعثات لدراسته وتقرير امكانية الاستفادة منه ومن ظروفه . ولقيت إحدى هذه البعثات الإيطالية ، التي اتخذت لنفسها صفة العلم ، مصرعها بالقرب من جلديسة في سنة ١٨٨٦ . فقامت الحكومة الإيطالية وقعت واتهمت الأمير عبدالله ، سلطان هرر ، بترتيب قتل هذه البعثة . وطالبت إنجلترا مرة جديدة بالسماح لها بالتدخل العسكري من زيلع ولتأديب أهل هرر ، خصوصاً وأن إنجلترا كانت هي التي سلمت عبدالله حكم سلطنة أجداده بعد خروج المصريين منها . ولكن إنجلترا أصرت على رفضها . فلم تجد إيطاليا طريقاً غير دفع منليك ، رأس شوا ، وصديقها في جنوب الحبشة إلى إحتلال هذا الإقليم ، وكانت في حقيقة الأمر ترسم فرض سيطرتها على شوا وملحقاتها الجديدة ، وإخضاع كل الأقاليم لحماية روما .

(١) إحتلال منليك لهرر :

وظهرت هذه السياسة الإيطالية واضحة المعالم منذ شهر مايو سنة ١٨٨٦ - حين ذكر

قبردان السفينة الحربية الإيطالية Amerigo لايفر فرنسا في روما وامكانية عقد تحالف مع منليك لاشتراكه في عملية حربية ضد سلطان هرر ، (١) .

وأرسلت إيطاليا مندوبا خاصا إلى منليك لتسهيل إتمام هذه الخطة ، وهو الكونت أنتونيللي صديق منليك وزوجته التي كلفته تكلفة بشراء أدوات الزينة والبلور واللوحات الدينية لها من روما (٢) .

وفي يناير سنة ١٨٨٧ وصلت الأنباء الأولى لغزو شوا لهرر إلى العالم الخارجي . فاستلم السير إيفيلين بارنج برقية من الميجر هنتر تذكر له أن منليك قد وصل إلى مسيرة ثلاثة أيام من هرر ، وأن الأمير قد خرج مع قواته لصد الأحباش ، وأن الإشاعات قد سرت بوجود بعض الإيطاليين مع الأحباش ، مما لم يستبعده هنتر نفسه (٣) . ثم أبقى المقيم السياسي البريطاني في عدن بعد يومين بأن الأخبار قد وصلت إلى زيلع معلنة هزيمة أمير هرر ، الذي اضطر إلى الفرار مع أهله إلى الأوجادين ، وإحتلال الأحباش لهرر (٤) .

وكانت هذه الحملة قد وقعت على قسمين . فلقد وقف منليك على بعد يومين من هرر للاحتفال بالجنة ، وهو عيد الميلاد عند الأحباش . وكان منليك على رأس عشرين ألف من رجاله ، نصفهم مسلحين بالبنادق من جميع الماركات . وإدعى الأحباش أن الأمير عبدالله قد إختار هذا اليوم للهجوم عليهم ومفاجأتهم

(١) ديكريه إلى فرانسينييه في ٢ مايو سنة ١٨٨٦ A.E., Italie. Vol. 77. No. 67.

(٢) جيران إلى فرانسينييه في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٦ A.E.; Italie. Vol. 77 No. 90.

(٣) بارنج إلى سالسبري برقية رقم ٢٢ بحولة إلى الومل في ٢٢ يناير سنة ١٨٨٧ F.O. 170/385. No. 15

(٤) بارنج إلى سالسبري . برقية رقم ٢٤ بحولة إلى الومل في ٢٤ يناير سنة ١٨٨٧ F.O. 170/385. Tél. 7.

وهم يحتفلون بالعيد . ولم يذكروا السبب الذى دفعهم إلى الاحتفال به، عسكريا،
بالقرب من أسوار هذه المدينة .

وظهر الأمير على رأس إحدى المرتفعات القريبة، فجاءه الأحباش صفوفهم،
وكان الأمير قد وضع مدفعين فى إحدى القطاعات المكشوفة، ولكن هذه البطارية
لم تتمكن من إطلاق أكثر من ثلاث طلقات . ذلك أن الأمهرا هجموا على أبناء
هرر وقتلوا رجال المدفعية ، وكانوا من الجنود المصريين الذين رفضوا ترك هرر
عند انسحاب السلطات المصرية منها . ولم تستمر هذه المعركة أكثر من ربع ساعة
إنتهت بتعقب الأحباش لأهالى هرر وقتلهم معظم من خرج للدفاع عن المدينة .
وسقطت خمسمائة بندقية ومنجوتون فى أيدي الأحباش غنيمة . وإحتفى الأمير
داخلى المدينة . ولكن منليك وصل فى صبيحة اليوم التالى أمام أبوابها وطلب
تسليم العاصمة وإلا فإن الأحباش سيقومون بتخريب كل الإقليم . ووعد الأمير
بالذهاب إلى معسكر منليك لتقديم فروض الولاء ، ولكنه خرج من المدينة ليلا
والتجأ إلى الأوجادين (١) .

(٢) حكم الأحباش :-

أرسل منليك أحد ضباطه وكلفه بإبلاغ سكان مدينة هرر أنه لن يفرض
عليهم أى عقوبة إذا ما تركوه يدخل مدينتهم دون مقاومة . ولقد حافظ منليك على
وعده ، ودخل المدينة دون أن يعترض أحد طريقه . ولكنه وضع جرسا على
الأبواب لمنع الأهالى من الدخول أو الخروج دون أى إذن خاص .

وفى بداية هذا الاحتلال حرم منليك على قواته دخول المدينة ، ولكن ذلك لم

(١) BORELLI, Jules; L'Ethiopie Méridionale, Paris, 1890 p 200.

يمنعه من زيارتها زيارات شخصية من وقت لآخر . وكان يصحبه فيها حرسه الملكي تمهيدا لعمليات المصادرة ، المنزلية . وكان الأهالي لا يجدون في منازلهم ، بعد هذه الزيارات الملكية ، أى سجاجيد أو أثاث ، كما كانت أفقال الأبواب وزجاج النوافذ تختفي بنفس الطريقة ، مثلها في ذلك مثل كل ما قد يروق منليك أو يعتقد أن له قيمة ما (١) .

ثم فرض منليك ضريبة قدرها عشرة آلاف ريال على كل باب من أبواب مدينة هرر الخمسة . وكان الملك قد وجد فيها ستمائة ألف خرطوشة وثلاث آلاف قذيفة للدفعية . فترك فيها أربعة مدافع وعين ابن عمه رأس ماكونين حاكما عليها وعلى الإقليم . وأخيرا فان ملك شوا قد أعلن ضم كل الإقليم الواقع بين هرر وسواحل البحر إلى مملكته . وظهر سرور منليك وغبطته من هذا الانتصار في أنه أعلنه من المدينة نفسها في خطابات دورية إلى كل معارفه ، خصوصا من الأوربيين .

وإحتل رأس ماكونين سراى المحافظة التى أقام فيها نادى باشا منذ ثلاث سنوات ، واتخذ من سلامك قصر الحاكم العام السابق مقرا له ، كاشغل وحرملك ، هذا القصر أيضا .

ويمكننا أن نقول إن إحتلال الحبشة لهرر كانت صدمة عنيفة ، بل ونكسة كبيرة لهذا الإقليم . وأجمع على هذا رأى كل من كتب تاريخ هرر فى نهاية القرن التاسع عشر .

(٣) نهاية المدنية :

كان منليك قد نصب معسكره إلى جوار مدينة هرر . فما أن عاد إلى شوا حتى هجر معظم الغزاة الجدد معسكرهم ، وطردها الأهالي من مساكنهم وإحتلوها

(١) BORELLI, Jules; L'Ethiopie Méridionale. Paris, 1890. p. 238.

بدلاً عنهم . وكم من أسرة لم تتمكن من حمل أدواتها الضرورية . وفتجمع في المدينة أربعة آلاف مقاتل (حبشي) مع ألفين من التابعين أو العبيد ومن الجنسين ، (١) . وأخذ هؤلاء الغزاة يعيشون بمخازن الحبوب ويستولون على ما فيها . واضطر بعض الأهالي إلى الشكوى إلى ماكونين ، فحصلوا على وعود بالتعويض ، وليس هناك داع للاصرار على أنهم لم يحصلوا على أى شيء . وأصبح من المتوقع أن تنتشر المجاعة خصوصاً وأن الأحباش عملوا ، في كل يوم ، على الاستيلاء على ما تركوه للأهالي في اليوم السابق .

وألقى الأحباش العملة المصرية وأبدروا بعملياتهم النحاسية . ولكن الأهالي رفضوا قبول هذه القروش النحاسية ، فأجبرهم ماكونين على ذلك . وكم من صعوبات أخرى نشأت ، وفي كل يوم . وقضى الأحباش بجلد التجار الذين ضبطت لديهم قطع النقود الفضية ، واضطر الكثيرون إلى تصفية متاجرهم . وكتب بوريللي في مذكراته : إن اللحم قد إختفى من السوق . إن هذه الفوضى ستنتهى حتماً في يوم من الأيام ، ولكن الموقف سيظل لا يطاق إلى أن تنتهى هذه الأزمة . سأترك هذا هذه المدينة البائسة التي حوّلها الأمهرا إلى حفرة للقاذورات ، (٢) .

وكان في استطاعة هرر أن تصبح تحت إدارة جيدة من أرقى أقاليم شرق إفريقيا ، وذلك بالنسبة لأهميتها التجارية وجودة وخصوبة أراضيها . وكان الذهب والعاج والقطن والبن والصمغ والعطور تصل إليها من مناطق وأقاليم الجبال والكاف والأوجادين وبقية بلاد الصومال . ولكن الأحباش طبعاً وسياسة مختلفة تمام الاختلاف في إداراتهم لهذا الإقليم . فرغما من أن القرى القريبة كانت قد دفعت ما عليها من ضرائب ، إلا أن الأحباش واصلوا الإغارة عليها ونهبها .

(١) المرجع السابق - ص ٢٣٧ .

(٢) المرجع السابق - ص ٢٤٢ .

وزارت قوات الأحباش قبيلتين كانتا قد دفعتا الضرائب منذ بضعة أيام ، واستولت على النساء والأطفال والبهائم ، فاشتكى رجالها إلى ماكونين ، الذى أعطاهم حقهم . فأعيدت إليهم النساء والأطفال ، ولكن الباقي كان قد بيع أو أكل ، (١) .

كان هذا هو ما أصاب المدنية فى هذا القطر الإفريقى بعد فصله عن إخوانه فى مصر والسودان . ويقول الدكتور محمد صبرى صراحة : « ليس فى مقدور الحبشة ... ولا فى مقدور أية دولة أوربية أن تفعل ما فعلته فى هذه الأقطار . ذلك لأن المدنية المصرية العربية لا تبقى على السطح بل تذهب إلى الأعماق ، وتعنى بالبناء الصحيح لا بالطلاء إذ تجد فى البيئة واللغة والدين والقلوب أساسا ترتكز عليه . وهذه الحقيقة يعترف بها كل كاتب منزه عن الهوى ، (٢) . بل لقد أجمع كل الكتاب دون إستثناء .

وكان من الطبيعى أن يشعر البريطانيون على الضفة الأخرى لخليج عدن بالحسرة والندم بعد إحتلال الأحباش لإقليم هرر : فلقد كان من السهل على مصر ، وبالتالى على إنجليترا ، الاحتفاظ بهذا الإقليم بدلا من إخلائه . ولكن الموقف الآن تغير تغيرا كليا . إذ أن منليك لن يتراجع أمام التهديد ولن يجرؤ أحد على إرسال حملة لطرد رجاله من هرر .

وعلى أى حال فإن الإنجليز كانوا يعلمون باشتراك الإيطاليين ، والكونت انتونيللى فى هذه الحملة ضد هرر . بل وكانوا يعلمون أن الكونت انتونيللى قد

(١) BORELLI, Jules; L'Ethiopie Meridionale. Paris- 1890, p. 239.

(٢) الدكتور محمد صبرى : مصر فى افريقيا الشرقية - القاهرة ، ١٩٣١ ، ص ٤٦ .

شارك فيها (١). ولكن ظروف انجلترا لم تكن لتسمح لها بمعادة إيطاليا في ذلك الوقت الذي استعدت فيه كل من الدولتين للتوقيع على اتفاقية البحر المتوسط. وظلت هرر تحت الاحتلال الحبشي الذي إمتد الى مناطق أخرى من بلاد الصومال ، الى مناطق الجبال والأوجادين نتيجة ، لاتفاقيات الدولية التي عقدتها الحبشة مع الدول الأوروبية بعد هزيمتها للإيطاليين حلفائها بالأمس ، في موقعة تدوة سنة ١٨٩٦ .

الفصل الخامس والعشرون

إيطاليا والصومال

(١) - بداية النشاط الإيطالي :

كان القسم الأخير من بلاد الصومال من نصيب إيطاليا ، وحصلت عليه في وقت تقسيم الأسلاب الإفريقية وفي الفترة الواقعة بعد إبعاد المصريين عن هذه البلاد ، وبعد عقد مؤتمر برلين .

ولقد بدأ النشاط الإيطالي على سواحل بلاد الصومال المطلة على المحيط الهندي، في ممتلكات سلطان زنجبار، ومع الشيوخ المحليين إلى الشمال من هذه الممتلكات في نفس الوقت تقريبا. ولكن إيطاليا كانت قد وصلت إلى تلك الجهات متأخرة عن غيرها، فكان عليها أن تحسب حسابا للنفوذ البريطاني الذي كان قد ثبت أقدامه على الشاطئ الشرقي لإفريقية، والنفوذ الألماني الذي كان يستعد لإنشاء مستعمرة تنجانيقا (١).

ولم ينشغل بال الحكومة الإيطالية بسواحل بلاد الصومال المطلة على المحيط الهندي إلا في عام ١٨٨٥ ، وهو العام الذي بدأت فيه هذه الدولة الأوربية في التوسع في البحر الأحمر من مصوع . فأرسلت بعثة برئاسة الكابتن تشكي Cecchi على السفينة الحربية بار باريجو Barbarigo إلى مصب نهر الجوبا ، وكلفتها بالصعود في هذا النهر إلى أقصى نقطة صالحة للملاحة، وبزيارة مناطق الصومال الغنية، وكتابة تقرير عن هذه البلاد وعن التجارة مع شعوب تلك المنطقة التي يمكن للإيطاليين الاستفادة منها. وكان على الحملة بعد ذلك أن تعبر بلاد الجالا وتحاول العبور على طريق يوصل

(١) أنظر : التنافس الدولي في شرق إفريقية ، للمؤلف ، مطبعة المعرفة ، ١٩٥٩ .

بين منطقة الكافا ونهر الجوبا. وكانت هذه المناطق غنية وخصبة، وراود الإيطاليين الأمل في الحصول على أرباح طائلة من إستغلالها. وبعد رفع العلم الإيطالي على مصب نهر الجوبا، (١).

شعرت السلطات القنصلية البريطانية في زنجبار أن الإيطاليين يحاولون الحصول عن بورت درنفورد أو قسمايو، أو أى ميناء آخر يقع على سواحل الصومال ويكون قريبا من مصب نهر الجوبا. فعارضوا في هذا النشاط الذى يهدد خططهم الاستعمارية في هذه المنطقة. وكانت ألمانيا تستعد لتقسيم سواحل زنجبار مع إنجلترا، فانضمت بالتالى إلى هذه المعارضة. أما فرنسا فان علاقاتها كانت قد ساءت مع إيطاليا بعد إحتلال تونس، وكانت تتأعب في نفس الوقت للحصول على إعراف كل من إنجلترا وألمانيا بحدايتها على جزر القمر، في نظير تركها سواحل شرق إفريقية لهاتين الدولتين، فوقفمت إلى جانبهما.

فأبطلت حملة الاستكشاف الإيطالية في منطقة الجوبا والجالا ولم تعط أى نتيجة (٢). ولكن الإيطاليين استمعوا إلى نصيحة القنصل البريطانى في زنجبار وعقدوا معاهدة مع السلطان في ٢٨ من مايو سنة ١٨٨٥، أعطتهم كل حرية في شرق إفريقية، دون أن يخضعوا لأى سلطة أو قانون سوى رغبة قنصلهم، وذلك حتى في حالة ارتكابهم للجنايات (٣)، وتمتعوا بالإمتيازات الأجنبية التى كانوا يتمتعون بها في كافة البلاد الشرقية.

(١) أنظر جريدة ايتالى L'Italie في ٣١ من مارس سنة ١٨٨٥.

(٢) لوملى الى روزبرى في ٢٤ من ابريل سنة ١٨٨٦ F O. 170/374. No. 4 Africa

(٣) HURTSLET, Sir Edward; The map of Africa by Treaty. .

London. 1894. No 210. Vol. 11. pp. 945-947.

ولقد حاول الإيطاليون القيام بعملیات « جس نبض » للحكومات الأوروبية الأخرى ، فأطلقوا الإشاعات من وقت لآخر ذاكرة أنهم سيحصلون على قسمايو ، أو أن السلطان قد وافق على منحهم هذا الإبقاء . ولكن النتائج كانت سالبة ، إذ أن كل من لندن وبرلين عارضت هذا المشروع . وظهر أن إنجلترا كانت لا ترغب في الاعتراف حتى بمجرد وقوع أى إقترح لحصول إيطاليا على ميناء عند مصب الجربا ، أو على أى جزء آخر من أملاك سلطان زنجبار في بلاد الصومال .

أسرعت إنجلترا وألمانيا بتحديد مناطق نفوذهما في شرق إفريقيا ودعوا فرنسا للمشاركة في اللجنة المختصة بذلك ، نظير حصولها على جزر القمر (١) ومنح السلطان خليفة عقد إمتياز لألمانيا على طول الجزء الجنوبي من سواحله . فعملت إيطاليا على إعادة فتح مسألة قسمايو . وكان كريسبى هو رئيس الوزارة الإيطالية (١٨٨٨) مما جعل الإنجليز يتوقعون تطور الحوادث بسرعة وبخصبية مفتعلة .

كلفت الحكومة الإيطالية قنصلها في زنجبار بفتح مفاوضات رسمية مع السلطان للحصول على نهر الجوبا وإقليم قسمايو وكل ما يمكن الحصول عليه من الـ ٦٠ ميل من السواحل التي تقع إلى الجنوب من خط الاستواء مباشرة ، وذلك بنفس الشروط التي حصل بها ماكينون على عقد إمتياز شركته البريطانية . وتحدث القنصل مع السلطان وديا ، ولكن السلطان لم يخف معارضته لفكرة إعطاء عقد إمتياز جديد . فحاول القنصل الإيطالي الضغط عليه ، وحاول خلق حادثة إدعى فيها أنه قد هدف إلى إهانة ملك إيطاليا ، مما يعطى لهذه الدولة الأوروبية الحق في المطالبة بقسمايو وكتعويض لها عن هذه الإهانة .

(١) أنظر : التنافس الدولي في شرق افريقية ، للمؤلف ، مطبعة المعرفة ، ١٩٥٩ .

أصبحت الحكومة البريطانية موزعة بين صداقتها لإيطاليا من ناحية ، وبين
الرأى العام البريطانى ورغبته فى حماية المصالح البريطانية فى شرق إفريقيا من ناحية
أخرى . ولكن الحكومة البريطانية لم تتردد لوقت طويل ، إذ أنها كانت غير مجبرة
على تضحية مصالحها الاستعمارية فى سبيل صداقة إيطاليا (١) . ولكنها حاولت الاحتفاظ
بهما معا . فعملت على تجنب تعقد هذه المسألة بين الدول العظمى ، وحاولت أن تمنع
قطع العلاقات بين إيطاليا وزنجبار .

ولكنها وزارة الخارجية الإيطالية أصرت على موقفها ، وأصرت على ضرورة
تنازل السلطان لها عن قسمايو . فاضطرت إنجلترا إلى التدخل رسميا فى المسألة ، وعملت
فى توافق مع ألمانيا ، وأعلنت مما تان الدولتان لإيطاليا أن السلطان كان « تحت
حماية ألمانيا وإنجلترا » (٢) ، وأنها لا ترغب فى رؤيته مرغما على إعطاء ما لا يرغب
فى إعطائه . ثم عادت وذكرت أنه « حليف » لها .

وقامت ضجة فى الصحافة البريطانية إتهمت الحكومة بالتفريط فى مصالح
الإمبراطورية ، وإستندت إليها حكومة لندن فى إجبار إيطاليا على التنازل عن مطالبها
فى ذلك الوقت .

وقام بسمارك من ناحيته بالضغط على إيطاليا ، وأفهمها أنه سيقف إلى جانب
السلطان : « وكيف تستطيع ألمانيا أن تبقى غير مكترثة أمام عمل يهدد كل مشروعاتها
الاستعمارية فى شرق إفريقيا ؟ » .

واضطرت حكومة روما إلى التراجع ، مؤقتا ، ولم تحصل إيطاليا على أى

(١) ايفان سبيث إلى سالسبرى فى ٤ من يونيو سنة ١٨٨٨ وسالسبرى إلى كندى فى

٩ من يوليو سنة ٨٨٨ وملحقاتها . F.O 170/404. No. 16 Africa

(٢) سالسبرى إلى كندى فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٨ F.O. 170/403 Tél. No. 11 Africa

شيء جديد من الأسلاب الاستعمارية في شرق إفريقيا سوى وعد من إنجلترا بأن هذا الجزء الساحلى الذى يحيط بقسمائو لن يقع فى أي دولة أوربية أخرى فى فترة ثلاث سنوات (١) .

ولكن إيطاليا انضمت بعد ذلك إلى إنجلترا وألمانيا وشاركتها فى حصار سواحل شرق إفريقيا، مما سمح لها بالعمل فى موانئ زنجبار الشمالية . وفى سواحل الصومال المطلّة على المحيط الهندى .

(٢) - الحماية على أويا والمجرنين :

ولم يأت شهر سبتمبر سنة ١٨٨٨ حتى كان ساحل إفريقيا الشرقية فى ثورة مسلحة ضد تدخل الأجانب فى بلادهم وضد محاولة حكمها واستغلالها واستنزاف مواردها . وشعر رجال الاستعمار بأن مصالحها قد أصبحت مهددة فدفعوا حكوماتهم الى العمل ، متذرعين باسم الإنسانية ، متشدقين بأنهم يحاولون إبطال تجارة الرقيق فى شرق إفريقيا . ولم تكن هذه المسألة فى حقيقة الأمر إلا مسألة سياسية واضحة ، رغم إعطائها لونا إنسانيا ، (٢) ولم تكن الادعاء يسمح للدول الاستعمارية باستخدام العنف لتثبيت أقدامها فى هذه المناطق ، والقضاء على كل مقاومة يستطيع الشعب أن يقوم بها .

اشتركت كل من إنجلترا وألمانيا فى هذه العملية ، وأعلن الحصار البحرى على السواحل الشرقية للقارة . ودعا بسمارك إيطاليا للتعاون مع ألمانيا وإنجلترا فى هذا العمل الإنسانى ، وانتهزت إيطاليا هذه الفرصة السانحة وقبلت الدعوة ، وأرسلت

(١) سالتسبى الى كندى فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٨٨٨ F.O 170/404. No. 26 Africa

(٢) وادنجتون إلى جوبليه فى ١٢ من يوليو سنة ١٨٨٨ .

A.E.; Angl. Vol, 832. No. 118, Protect.

تعليماتها إلى السفينة الحربية ، دوجال ، بالاشتراك في عملية الحصار .

ولقد حاول قبودان هذه السفينة الحربية وضع سفينته فيما وراء قساير ، ولكن الانجليز رفضوا قيام الإيطاليين بأى نشاط فى هذه المنطقة . فحاول الإيطاليون نشاطهم الى الشمال ، وإلى سواحل الصومال المطلة على مياه المحيط الهندى والتي تقع بين نهاية أملاك سلطان زنجبار شمالا ، وبداية الصومال البريطانى المطل على خليج عدن . ونجح الإيطاليون فى جمع توقيعات الشيوخ والسلاطين المحليين على معاهدات الحماية نظير دفع مبالغ من المال لهم .

وقعت أولى العمليات الإيطالية مع يوسف على يوسف ، سلطان أويا ، الذى إدعى الإيطاليون أنه قد أرسل مندوبين يطلبون الى السلطات الإيطالية وضع بلاده تحت حماية حكومة روما . ولم تمنح الحكومة البريطانية فى إعلان الحماية الإيطالية على الساحل الإفريقى من نفس النقطة التى تنتمى فيها المحمية البريطانية فى بلاد الصومال ، أى عند خط الطول ٤٩° شرقا . ووصل الإيطاليون على توقيع سلطان أويا على الاتفاقية الرسمية فى يوم ٨ من فبراير ١٨٨٩ ورفع فياوتاردى العلم الإيطالى على الساحل ، بينما وقفت السفينة الحربية الإيطالية على مرأى من الجميع . ثم أبلغت الحكومة الإيطالية إلى الدول الأوروبية وضعها لسلطنة أويا تحت حمايتها ، منعا لنزول أى دولة أخرى منافسة على السواحل .

وبعد انتهاء هذه العملية وجهت إيطاليا نشاطها صوب سلطنة الميجرتين ، وأمرت الحكومة قبودان السفينة الحربية ستافيتا Stafetta بجمع توقيعات المشايخ المحليين ورفع العلم الإيطالى على الساحل . وكان عثمان محمود سلطان الميجرتين هو صهر يوسف على يوسف ، سلطان أويا . وقام الإيطاليون بتحديد أراضى كل من الشينخين المحليين ، ووضعوا الأراضى الواقعة بين أملاكهما تحديد الحماية الإيطالية . وكانت هذه الأراضى تمتد من رأس غوض الى رأس بدوين الواقعة الى الشمال من مصب

نهر النقل Nogal. ثم أعلن الايطاليون حمايتهم على سلطنة الميجرتين في ٧ من أبريل سنة ١٨٨٩ .

وقامت الحكومة الإيطالية بأبلاغ الدول في ٢٠ من مايو بحمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال البريطاني وأراضي سلطان زنجبار، ذاكرة أن سلطنة أويا تصل جنوباً إلى وورشيخ التابعة لسلطان زنجبار عند خط عرض ٣٠ / ٥° شمالاً ، وتمتد حتى رأس عوض الواقعة عند خط عرض ٥٢ / ٥° شمالاً ، وأن أراضي جراد ووادي نقل تمتد من حدود أويا حتى خط عرض ٢ / ٨° شمالاً حيث تبدأ سلطنة الميجرتين التي قبلت الحماية الإيطالية ، والتي تمتد حتى حدود الصومال البريطانية عند خط طول ٤٩° شرقاً (١) .

وكانت هذه المنطقة داخلة في نطاق أراضي الصومال التي توحدت مع مصر والتي إعترفت إنجلترا بها في إنفاقية سنة ١٨٧٧ .

(٣) الامتياز والاعتراف الدولي :

سارت إيطاليا في توسعها في بلاد الصومال مع إنجلترا، وأخذت في استئذانها قبل القيام بأي عمل ، نظراً لأن النفوذ البريطاني كان متفوقاً في خليج عدن وفي مياه المحيط الهندي ، كما كان أسطولها قوياً مرهوب الجانب في البحر المتوسط نفسه. ونصحت إنجلترا لإيطاليا بالتريث في مسألة قسمايو حتى تنهى أساطيل الدول المجتمة في مياه المحيط الهندي على ثورة أهالي شرق إفريقيا ومقاومتهم لتدخل الأجانب ، وحتى تنتهى إنجلترا نفسها من إنشاء الشركة الامبراطورية البريطانية لشرق إفريقيا .

HURTSLET, Sir Edward, The map of Africa by Treaty. (١)
Vol. II No. 192. pp. 774-775.

وما أن رضى السلطان في زنجبار للضغط البريطانى في ٢١ من مارس سنة ١٨٨٩ ووافق على منح امتياز للشركة الإمبراطورية لاستغلال بلاده حتى قامت المفاوضات بين هذه الشركة وبين وزارة الخارجية الإيطالية ، عن طريق القائم بأعمال السفارة الإيطالية في لندن ، واتفقتا على أنه بمجرد أن يعطى السلطان عقد الامتياز للشركة البريطانية لاحتلال موانئ براوة ومركا ومقديشو وورشينج ، وهى التى تقع إلى الشمال من مصب نهر الجوبا ، سيحتفظ بالجزء الواقع إلى الشمال من هذا النهر لإحدى الشركات الإيطالية ، والجزء الواقع إلى الجنوب منه للشركة البريطانية ، أما قسمايو فسيكون إحتلالها إحتلالا مشتركا ، وسيكون لكل من الشركتين نفس الحقوق فى الملاحة على نهر الجوبا . ولكن انجلترا تركت الحكومة الإيطالية تتفق مع الشركة البريطانية على هذا الموضوع ، إذ أنها كانت تخشى من أن تطلق ألمانيا يدها فى الموانئ الجنوبية لسلطان زنجبار . وتم هذا الاتفاق فى ٣ من أغسطس سنة ١٨٨٩ ، وكان عبارة عن إيجار د من الباطن ، إذ كان على الإيطاليين أن يتسلموا هذه الموانئ من الشركة البريطانية ، وهذه الشركة هى التى تحصل على عقد الامتياز من سلطان زنجبار . وتم عقد التسليم بين الإيطاليين والبريطانيين فى ١٨ من نوفمبر من نفس السنة .

وإستندت إيطاليا إلى هذا الاتفاق وأعلنت حمايتها على كل أجزاء الساحل الشرقى لإفريقية ، من الحدود الشمالية لأراضى قسمايو حتى خط ٣٠ / ٢ ° من خطوط العرض شمالا ، وهى أجزاء بلاد الصومال الموجودة بين النقط والمراكز التى إعترف بملكية سلطان زنجبار لها . وكان الحد الشمالى لهذه المحمية الإيطالية الجديدة يتطابق مع النهاية الجنوبية لسلطنة أوبيا ، والى كانت موضع البلاغ السابق الصادر فى ٢١ من شهر مايو . وهكذا أصبحت الموانئ التى حصلت إيطاليا على امتياز من الشركة البريطانية باستغلالها ، محاطة من الداخل بأراضى تحت الحماية الإيطالية مباشرة .

ثم أخذت إيطاليا في تحديد منطقة نفوذها في شرق إفريقيا ، من البحر الأحمر في الشمال حيث توسعت من مصوع ، وأعلنت حمايتها على الحبشة ، حتى أقصى بلاد الصومال في الجنوب عند مصب نهر الجوبا . واقترحت إيطاليا على إنجلترا خطا يسير من سواحل البحر الأحمر في شمال الارتريا متجها نحو الغرب ثم يتجه جنوبا بشكل يفصل الحبشة عن السوادان ، ثم شرقا لكي يفصل بين الصومال الإيطالي ، وبين منطقة نشاط شركه شرق إفريقيا البريطانية ، التي ستتحول بالتالي إلى مستعمرة كينيا . كما اقترحت إيطاليا على إنجلترا خطا آخر يحدد منطقة الحماية البريطانية في بلاد الصومال ، حول زيلع وبربرة ، بشكل يترك المساحة الواقعة بين هذين الخطين للنفوذ الإيطالي ، وتترك الأقاليم الواقعة فيما وراءها للنفوذ البريطاني ، في السودان وأوغندا وكينيا والصومال .

واستمرت المفاوضات بين روما ولندن لمدة أشهر ، ولكنها تمت بالتوقيع على اتفاقيات ٢٤ من مارس و ١٥ من أبريل سنة ١٨٩١ ، وهي الاتفاقيات التي رسمت الخط الأكبر الممتد من سواحل البحر الأحمر حتى مياه المحيط الهندي . أما الخط الثاني الذي يفصل الصومال البريطاني عن الصومال الإيطالي فقد تم الاتفاق عليه في ٥ مايو سنة ١٨٩٤ .

وهكذا تم التقسيم الاستعماري لبلاد الصومال بين كل من إنجلترا وفرنسا والحبشة وإيطاليا ، بعد أن عملت القوى الاستعمارية على فصل هذه البلاد عن إخوانها في مصر والسودان ، واستعدت هذه الدول لاستغلال الأقاليم الصومالية ، والتحكم في أهلها واستنزاف مواردها ، وتسخيرها لخدمة الأجانب .



وصلت مصر الإفريقية في هذه المرحلة الى حالة تقسيم كامل ، وأصبحت

مناطق النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي والإيطالي . وأصبحت هذه الدولة القوية التي وجدت البحيرات العظمى وكل حوض النيل ، مع سواحل البحر الأحمر ، وسواحل خليج عدن والمحيط الهندي ، مع مصر تخضع لإحتلال بريطاني في عاصمة هذه الامبراطورية ، وأبي الأنصار في السودان المهدي إلا الإستقلال ، وكانهموا المنع للجيش البريطاني من الدخول في بلادهم . وعجزت الدول الاستعمارية — رغم دفعها للحبشة — من أن تنال من السودان أو أن تتوغل فيه . ولكن السواحل المطاة على طريق المواصلات العالمية ، وخاصة على البحر الأحمر وخليج عدن تم إفتسامها بين إيطاليا وفرنسا وبريطانيا ، وأنشئت فيها مستعمرات الإريتريا ، وماسل الصومال الفرنسي ، ومستعمرة الصومال البريطاني ، وإنضم الجزء الأخير منها إلى الصومال الإيطالي .

وبقيت من هذه الدولة الكبيرة منطقة هضبة البحيرات التي رفض المصريون الخروج منها بعد أن إتحدوا مع أهلها ، وعاشوا في الإقليم ، وتزوجوا من الأهالي ، وأعطوا صفاتهم العربية والإسلامية إلى كثير من أبناء هذا الإقليم . ويمتلىء تاريخ هذا الجزء من أجزاء هذه الدولة الإفريقية بعمليات تدخل البريطانيين ، ومحاولات إخلائهم للمصريين ، تمهيداً لضربها إلى مناطق نفوذهم في شرق إفريقيا ، وخاصة مع مستعمراتهم في كينيا ، والتي كانوا قد بدأوا في التوغل فيها من زنجبار صوب جبل كينيا ، والمرتفعات الخصيبة وجنـه هضبة البحيرات اليانعة .

وتم بهذا تقسيم مصر الإفريقية . وبقيت بريطانيا تحتل القاهرة ، ووضعت حماياتها على ضفاف قناة السويس . وعملت بريطانيا على تثبيت أقدامها في مصر ، وعلى أن تصل من الناحية القانونية إلى نفس مستوى النفوذ العثماني في هذا الإقليم ، رغم أنها كانت تتفوق عليه من الناحية الفعلية باحتلالها للبلاد . وتفاوضت بريطانيا مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٨٥ ثم في سنة ١٨٨٧ ، للوصول إلى هدفها . وجاءت

لإتفاقية الملاحة في قناة السويس سنة ١٨٨٨. لكي تدعم من الصفة الدولية لهذا الممر الملاحي الهام ، والذي يكون جزءا لا يتجزأ من الأراضي المصرية. وثبتت أنغام بريطانيا في مصر وتشرغت لعملية الاستغلال الإقتصادي فيها ، وجاءت مشروعات الري الدائم لكي تزيد من تخصص المصريين في زراعة القطن ، وتخصص المستعمرون في شرائه وصناعاته ، وإعادة بيعه في كل مستعمراتهم ، ومناطق نفوذهم ، ومنها مصر .

ورغم التنافس الدولي الموجود بين الدول الاستعمارية في ذلك الوقت فان مصر الإفريقية كانت مادة خصبة لتبادل المصالح والمنافع بين بريطانيا وكل من إيطاليا وفرنسا وبلجيكا ، وحتى الحبشة ، وإذا كانت بريطانيا تسيطر في ذلك الوقت على مصر فانها كانت تخشى من ثوار السودان ، وتخشى منهم حتى على بقائها في مصر نفسها .

وما أن انهزمت القوات الإيطالية أمام الأحباش في موقعة عدوة في سنة ١٨٩٦ وكانت تشغل جزءا كبيرا من المهديين في شرق السودان عن مهاجمة البريطانيين في مصر ، حتى قررت بريطانيا إعادة غزو السودان ، والإستيلاء على دنقلة ثم الخرطوم . وكانت بريطانيا تخشى من نشاط الفرنسيين في ذلك الوقت ، خاصة وأنهم كانوا يحاولون قطع القارة الإفريقية من الشرق إلى الغرب ، ومن ساحل الصومال الفرنسي حتى إفريقيا الإستوائية الفرنسية ، وبشكل يقطع مشروع البريطانية ، عند أعلى النيل ، عند فاشوده .

وإذا كانت بريطانيا قد رفعت العلم المصري إلى جانب العلم البريطاني على السودان ، فان هذا لم يكن إلا للتخلص من مشكلة قانونية دولية ، هي مشكلة السيادة وإرتباط السودان بمصر ، وبالتالي بالدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، من الناحية القانونية . وبعد أن استغلت بريطانيا الجنود المصريين في إعادة غزو

السودان إستعانت بالعلم المعمرى هناك لإخفاء أطماعها وذهبا وعملياتها الإستغلالية . وحكمت بريطانيا السودان ، وبجنود مصر ، وبميزانية مصر ، وباسم الحكم الثنائى من لندن وعبر القاهرة ، ولكن عن طريق قصر الدوبارة ، ومقر المعتمد السامى البريطانى ، الذى كان يتحكم فى مصر ، ويدعى أنه أنشأ مصر الحديثة . أما القرن الأفريقى ، أو بلاد الصومال ، التى تم تقسيمها بين كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، وتوسعت الحبشة فى أقاليم هرر ، والأوجادين والكافا والجالا ، وكما صومالية فإنه سيشهد حركة جهاد ونضال من أجل حرية ووحدة شعبه وأراضيه . وبدأت هذه المرحلة فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولا تزال قضية شعب الصومال مطروحة حتى اليوم .

القسم الثالث

جهاد الصورة وال

البَابُ النَّاسِعُ

النفوذ الاستعماري وبداية الجهاد

الفصل السادس والعشرون

منطقة النفوذ الإيطالي

بعد توسع إيطاليا من البحر الأحمر في عصب ثم مصوع ، وعقدتها لإتفاقية أوتشالي مع منليك ، إمبراطور الحبشة ١٨٨٩ ، وفرضها الحماية على سلطنتي أوبيا والميجرتين ، أصبح لها منطقة نفوذ ضخمة تمتد من سواحل البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، وذلك في الوقت الذي كان فيه النفوذ الفرنسي محصوراً بين أوبوك وتاجورة وجيبوتي ، والنفوذ البريطاني موجوداً فيه على ساحل الصومال المواجه لعدن ، في زيلع وبربره ، كما كان موجوداً في ممتلكات سلطان زنبار إلى جنوب نهر الجوبا . وكانت أحوال إيطاليا في هذا الوقت تضطرها إلى السير مع بريطانيا العظمى ، وبخاصة أمام المنافسة الفرنسية لها ولنفوذها من خليج عدن ، ومع إنتشار الإضطرابات بين الأهالي الأفارقة الذين رفضوا تقسيم بلادهم بين الدول المستعمرة . ومنطقة النفوذ الإيطالي هذه تربط بين أقاليم أرتيريا الحالية وبين أقاليم الصومال . وإذا كان النفوذ الإيطالي غير فعال وغير مباشر في ذلك الوقت ، إلا أن إيطاليا إهتمت قبل كل شيء بمنع أية مشكلات سياسية قد تنشأ مع الدول الإستعمارية كخطوة أولى قبل مواجهتها للأهالي . وظهر ذلك في البنادر ، وفي إنشاء الشركة الإيطالية لأفريقية الشرقية ، وفي الصعوبات المتعلقة بمنطقة الجوبا ، كما ظهر فيما يتعلق بعقود الامتياز ، وبإتفاقيات وبروتوكولات تحديد مناطق النفوذ .

١ - إيطاليا والبنادر :

بعد أن حصلت إيطاليا على حمايتها على سلطنتي أوبيا والميجرتين أخذت تفكر

فى الاستيلاء على قسمايو . وفى ذلك الوقت ، أى فى شهر نوفمبر عام ١٨٨٨ ، كانت حكومتى لندن وبزلىن مشغولتين بإعداد خطط لحصار سواحل إفريقية الشرقية ، والقضاء على ثورة العرب التى نشبت هناك ، ولقد رأت بريطانيا أن هذه المحاولة من جانب إيطاليا فى ذلك الوقت ستعمل على زيادة هياج المشاعر عند العرب ، وستؤجل عودة السلم إلى الساحل الأفريقى ، الأمر الذى يضر بمصالح إيطاليا نفسها .

وجاء إعلان الحصار على سواحل شرق إفريقية ، وشاركت إيطاليا فى عملية الحصار ، وبشكل جعل سلطان زنبار تحت رحمة الأساطيل البحرية ، وقناصل الدول الأوروبية . وكان شعبه فى ثورة مسلحة ، وكانت سواحله محاصرة بأساطيل ثلاث دول كبرى ؛ هذا علاوة على أن قسمايو ، التى كانت إيطاليا ترغب فيها ، لم تكن أهم مما فقدته على طول الساحل ، وكانت بريطانيا قد أقسمته مع ألمانيا . ولذلك فإنه أستجاب إلى نصيحة البريطانيين ، وكتب خطاباً ودياً إلى ملك إيطاليا ، فى ١٥ يناير ١٨٨٩ ، أبلغه فيه تأكيد الوعد الذى كان أخوه قد أعطاه من قبل لماكينون ولشركة شرق إفريقية البريطانية ، وأنه لن يعارض فى أية إتفاقية بشأن إحتلال مشترك لإنجليزى إيطالى لمنطقة قسمايو .

وحين حصلت شركة شرق إفريقية البريطانية على عقد امتياز خاص بالموانى الواقعة إلى الشمال من لامو ، من سلطان زنبار ، فى شهر مارس ١٨٩٨ ، تم التفاهم بين ماكينون ، مدير شركة شرق إفريقية البريطانية ، وبين كتلتانى ، القائم بأعمال السفارة الإيطالية فى لندن على أن إحتلال موانى براوه ، ومركا ، ومقديشيو ، وورشىخ ، وهى التى تقع إلى الشمال من مصب نهر الجوبا سيحتفظ بها لأحدى الشركات الإيطالية ؛ أما الجزء الواقع إلى الجنوب من مصب هذا النهر فيحتفظ به

للشركة البريطانية ؛ وأما قسم مايو فسيكون إحتلالها إحتلالاً مشتركاً ، وسيكون لكل من الشركتين نفس الحقوق في الملاحة على نهر الجوبا .

ولقد نصحت الشركة البريطانية الإيطالية بعدم البدء إلا بإحتلال قسم مايو فقط ، وذلك بمساعدة أحد المندوبين ، من الأهالي ، والذي يمكنه الثقة فيه . وأقترح مدير الشركة لإسم سليمان بن حامد ، حاكم ميناء مركا ، وشقيق حاكم لامو وماليندي لهذه المهمة . وأوصى به ، ووصفه بالذكاء ، وبأنه صديق شخصي له . ولم ينصح الحكومة الإيطالية بتقديم ددايا للحكام وموظفي السلطان في هذه الموانئ ، بل بأرسال هدية قيمة لسلطان زنبار نفسه . ولا يخفى من هذا أن الشركة البريطانية كانت ترغب في وقف التوسع الإيطالي جنوباً ، وذلك بإقامة إحتلال مشترك في قسم مايو ، كما أنها كانت ترغب في إستخدام هذا النهر في التوغل في داخل القارة .

ولقد حاولت إيطاليا الاتفاق مع بريطانيا لأصدار بلاغ بشأن بنود هذه الاتفاقية ، وبخصوص تلك الأقاليم ، ولكن بريطانيا لم تر الدخول في إرتباطات دولية مع إيطاليا قبل تسوية الوضع مع ألمانيا بشأن الموانئ الجنوبية من سلطنة زنبار ، ورأت أن كل ما حدث هو مجرد تفاهم بين الحكومة الإيطالية وبين الشركة البريطانية ، ودون أى مسؤولية على الحكومة البريطانية . وأنتهى الأمر بتوقيع كتلاني ، وبإسم الحكومة الإيطالية ، على عقد الاتفاق مع ماكينون ، مدير الشركة على ظهر يخته كورنيليا في يوم ٢ أغسطس ١٨٨٩ .

ولقد تعهدت الشركة البريطانية في المادة الأولى من هذا الإتفاق بأن تسلم مندوبي الحكومة الإيطالية الممتلكات والأراضي والبلاد الممتدة على طول الساحل ، والمشملة على قسمي مايو وعلى موانئ برايه مركا مع المناطق التي تحيط بها لمسافة

عشرة أميال إلى الداخل ، وورشيوخ مع منطقة تبلغ خمسة أميال ، وذلك بعد أن يعطيها لها السلطان ؛ وستحتلها إيطاليا بنفس الشروط التي أعطاها عقد الإمتياز للشركة البريطانية . اما قسمايو فقد تولت أمرها المادة الثالثة ، التي أعلن فيها الطرفان اتفاقهما على أن يحتلا منطقتهما بالإشتراك وبالتساوى في الحقوق . فكان على الطرفين أن يحتلها ، ويديرا أمورهما ، وأن يتحملا ويدفعا نفس النصيب في مصاريف إدارتها ، ويقتسما بالتساوى صافي إيراداتها . وكان على مندوبي الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية أن يصلوا إلى إتفاق مؤقت لتنفيذ هذه الإدارة المشتركة ، بعد إعطائها لهم من السلطان .

وحددت المادة الرابعة بوضوح مناطق النفوذ الإيطالية والبريطانية ، وذكرت أن الحكومة الإيطالية ستمتنع عن التدخل السياسي وغيره ، ولن تقبل الحماية أو الحصول على أملاك أو تعارض النفوذ البريطاني لدى القبائل وفي الأقاليم الواقعة إلى الغرب وإلى الجنوب من خط يبدأ من الضفة الشمالية لمصب نهر الجوبا ويسير مع الضفة الشمالية والشرقية لهذا النهر إلى نقطة تقابل خط ٨° شمالا من خطوط العرض مع خط ٤° من خطوط الطول شرقا ؛ ومن خط ثان يبدأ من هذه النقطة الأخيرة ويسير نحو نقطة تقاطع نفس خط العرض مع خط ٣٥° من خطوط الطول شرقا . وتعهدت الشركة البريطانية في نفس المادة بعدم تعدى هذه الخطوط إلى الشرق أو الشمال الشرقي .

وأعترفت كل من الحكومة الإيطالية والشركة الإنجليزية في المادة الخامسة بمساواة حقوقهما في الملاحة على نهر الجوبا وفروعه ؛ وأعطت المادة السابعة للحكومة الإيطالية الحق في إعطاء إمتيازاتها وسلطاتها لشركة إيطالية تسمى « الشركة الملكية الإيطالية لأفريقية الشرقية » ، أو أى إسم مشابه ، وتعهدت بأن تنفذ هذه الشركة الإيطالية الإلتزامات الواقعة على الحكومة الإيطالية نفسها ، بما

يبقى على مسؤولية الحكومة الإيطالية ، بالتضامن ، مع هذه الشركة في تنفيذ تعهداتها وإلتزاماتها .

ولقد أعطى سلطان زنبار عقد الإمتياز ، في ٣١ أغسطس ١٨٨٩ لشركة شرق أفريقية الإمبراطورية البريطانية ، وكان العقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، على أن تسلم كل الجمارك لهذه الشركة بعد فترة خمس سنوات ، وهي المدة التي ستقتسم بعدها هذه الشركة مع السلطان زيادة صافي الأرباح. ووقعت الشركة البريطانية يوم ١٣ نوفمبر ١٨٨٩ على عقد رسمي مع الحكومة الإيطالية لتسليمها كل المذن والاملاك والممتلكات الساحلية (فيما عدا قسمايو) وذلك من مصب نهر الجنوب شمالا ، وبما فيه برايه ومركاومقديشو وورشيج ومروقي ، وذلك طبقاً لشروط وإلتزامات عقد الإمتياز الذي أصدره السلطان في ٣١ أغسطس ١٨٨٩ ، وللشروط الموقع عليها من الحكومة الإيطالية والشركة الإمبراطورية في ٣ أغسطس ١٨٨٩ .

وفي اليوم التالي تم إبلاغ وزراء خارجية الدول الأوربية بفرض حماية الحكومة الإيطالية ، منذ يوم ١٥ نوفمبر ، على كل أجزاء الساحل الشرقي لأفريقية ، من الحدود الشمالية لأراضي قسمايو حتى خط ٢٠° ٣٠' من خطوط العرض شمالا ، وهي الأجزاء الموجودة بين المحطات التي أعترف بملكية سلطان زنبار لها في عام ١٨٨٦ . وأن الحد الشمالي لهذه المحمية الإيطالية الجديدة يتطابق مع النهاية الجنوبية لسلطنة أوبيا ، والتي كانت موضع البلاغ الصادر في ٢١ من شهر يونيو الماضي .

وكانت هذه الأراضي غير ذات كبير قيمة . وعلق اللورد سالسبري مستهزئاً :
" يجب أن نكون أثرياء مثل الإيطاليين حتى نستطيع أن نقبل أعباء جديدة من

هذا النوع ، . أما فرنسا فأنها كانت تفضل أن يستمر إتجاه إيطاليا صوب الصومال بدلا من أن تتجه صوب تونس .

وحين تمكنت الشركة البريطانية في ٤ مارس ١٨٩٠ على تغيير عقدها لمدة خمسين سنة ، وافقت على منح شروط نفس العقد في الموانئ الشمالية للشركة الإيطالية .

٣ - الشركة الإيطالية لشرق أفريقيا :

ولقد وصل برانكي ، مندوب الحكومة الإيطالية ، إلى زنجبار يوم ١٢ مارس ١٨٩٠ ، على ظهر الباخرة الحربية فولتا . وكانت له إختصاصات القنصل العام ، وكان عليه أن يعمل مع ممثل الحكومة البريطانية في زنجبار ، ويقوم بالتفتيش على موانئ الشمال تمهيدا لتسليمها للشركة الإيطالية التي ستديرها بدلا من الحكومة الإيطالية . وكان على ماكنزي ، مدير الشركة الإمبراطورية البريطانية في شرق إفريقيا أن يصاحبه في زيارته للبنادر الواقعة إلى الشمال من مصب نهر الجوبا .

ولقد زود السلطان ماكنزي بخطابات توصية إلى الحكام والشيخ المحليين ، وعزم ماكنزي على أن يقدم المندوب الإيطالي إليهم ويشرح لهم موقف كل من الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية . وكانت رحلة ماكنزي مع برانكي تهدف إبعاد أي فكرة بين الدولتين في هذه الأقاليم ، وتسمح للأهالي بمعرفة أن إيطاليا ستنفذ سياسة تشبه سياسة الشركة البريطانية في جمعه . ولكن الأهالي رفضوا الخضوع للإيطاليين ، وتحدثوا في براوه عن الإحتلال الإيطالي لمصوع ، والنتائج التي حدثت للأهالي ولتجار ذلك الميناء . وكان نجاح الإيطاليين يتوقف إلى حد كبير على الطريقة التي يرغبون في معاملة الأهالي بها ، وفي تطبيقها لإدارة تلك

المناطق الجديدة . ولذلك فإن ماكنزى نصح الإيطاليين بالألا يحتل الأوروبيون في بداية الأمر سوى قسمايو ومقديشو ، وأن يختاروا الرجال الذين سيعاونونهم في شغل مناصب الإدارة ، خاصة وأن الصوماليين كانوا حائقين على تسليم البريطانيين لهم إلى الإيطاليين ، الأمر الذى يتطلب حسن السياسة منعا لظهور المشاكل والاضطرابات ، كما يتطلب تطمين سياسة حذرة وبخاصة في بداية الاحتلال .

ولكن الإيطاليين أصموا آذانهم عن سماع هذه النصائح البريطانية . ووقع حادث مؤسف يوم ٢٤ أبريل ١٨٩٠ في ورشيخ : فكان قائد الباخرة الحربية فولتا قد أرسل أحد الزوارق إلى الساحل وبه أحد الضباط وأربعة بحارة وأحد المترجمين ، فهاجمهم الأهالى ، وقتلوا الضابط وأحد البحارة . وقامت السفينة بضرب المدينة بمدفعيتها ، ثم واصلت رحلتها إلى عدن .

ولقد طلب القنصل الإيطالى فى زنجبار من زميله البريطانى عدم إبلاغ ذلك للسلطان . ولكن الأنباء وصلت إلى روما . وأتهمت الحكومة الإيطالية السلطان بترتيب الحادث ، وفى حقيقة الأمر لم يكن الأهالى يعرفون جنسية البحارة حتى وقت الاعتداء ؛ وكان من الصعب إتهام السلطان ، وهو بدون حول ولا طول ، علاوة على أنه كان ينصح دائما بإتباع الحذر مع الأهالى ، وكانوا فى ثورة عارمة ضد الاحتلال الأجنبى . وكانت نتائج ما حدث للإيطاليين تقع عليهم ، رغم أن الحماية الصغيرة الموجودة فى ورشيخ كانت خاضعة لأوامر الجنرال ماتيو ، الإنجليزى ، الموجود فى زنجبار . وظهر أن قائد الباخرة الإيطالية كان على جمل بطريقة معاملة الأهالى . ونصح ماكنزى الحكومة الإيطالية ، وحذرهما من استمرار السفينة الحربية فولتا من عملياتها فى تلك المناطق ، مما سيتسبب فى قيام اضطرابات فى جميع موانئ الصومال ؛ وذكر أن مصالح الأجانب فى هذه المناطق كانت مركزة قبل كل شيء فى أيدي الهنود والبريطانيين

ورغم ذلك فإن الحكومة الإيطالية أخذت في المطالبة باستلام موانئ ساحل البنادر ، فما كان من البريطانيين إلا أن أبلغوها بعداء الأهالي في مراكا للأوربيين ، وقيام ثورة عامة على طول الساحل نتيجة لتدخل الأوربيين في البلاد . ولقد نصح القنصل العام البريطاني في زنجبار السلطان بأرسال إحدى سفنه تحمل إمدادات للقضاء على الثورة ؛ وظل القنصل الإيطالي قلقاً على مستقبل المشروع الإيطالي .

ولقد أنجلى الموقف ، دبلوماسياً ، باتفاق كل من إنجلترا وألمانيا على إعلان الحماية على أراضي سلطنة زنجبار . وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية إيطاليا أنها ستحترم حقوقها كل الإحترام .

وأسرعت إيطاليا بتكوين شركتها الخاصة بشرق إفريقية ، وحاولت أن تشبه في ذلك بشركة الهند الشرقية البريطانية ، وتصل عن طريقها إلى إدارة كل المناطق الواقعة في منطقة نفوذها ، وذلك من النواحي التجارية والسياسية ، إنتظاراً للنميد لاستلام الحكومة الإيطالية نفسها لتلك المناطق حين تسمح الظروف بذلك .

وكان ميدان عمل الشركة الإيطالية يمتد على طول الساحل من رأس بدوين إلى مدينة قسمايو ، قرب مصب نهر الجوبا ، أي مسافة طولها ١٢٠٠ كيلو متر من الساحل الأفريقي ، وتشتمل على بعض المدن والبنادر الهامة التي كانت في حقيقة الأمر عبارة عن موانئ تبسط نفوذها على مساحة تقرب من مليون كيلومتر مربع من الأراضي ، وتشتمل على مناطق زراعية وثروات معدنية ، خصوصاً وأن ثلاثة نهيرات كانت تقطعها متجهة نحو الساحل .

وبدأت الشركة الإيطالية تكوينها برأس مال يبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات .

وكان معنى هذا أن إيطاليا حاولت تطبيق النظم الإستعمارية البريطانية ، بعد أن ظهر لها إنفلاس تجربتها في مصوع . فعزمت على أن تبقى بعيدة ، وتفتقر إزدهار حالة الأقليم قبل التدخل . ويبدو أن حكومة روما كانت على علم بأن نجاح هذه المحاولة يتطلب الخبرة ، ويتطلب رؤوس الأموال . ولما كانت الخبرة تعود الإيطاليين في هذا الميدان ، فكان أمل إيطاليا هو الإعتماد على رؤوس الأموال للتعويض عن نقص الخبرة .

ووصل نبأ إنشاء الشركة الإيطالية لشرق إفريقية إلى زنجبار في أوائل شهر نوفمبر ١٨٩٠ . فأسرع السلطان وأعلن أن نزول الإيطاليين على ساحل البنادر سيذهب في قيام حركة مقاومة وجهاد ؛ وستسيل الدماء . وكان السلطان يعرف شعور الأهالي والمشايخ في هذه المنطقة تجاه التدخل الأوربي في شئون البلاد ، وأعلن عزيمته على مقاومة إستيلاء الإيطاليين على تلك المناطق ، شارحاً أن الأهالي سيقاومونهم بكل ما يملكون من قوة . وجاء هذا التحذير من جانب السلطان في نفس الوقت الذي أبلغ فيه القنصل البريطاني حكومة لندن أن هناك مصاعب وأخطار حقيقية تنتظر كل محاولة إيطاليين للإستيلاء على الساحل . ولم يكن هذا القنصل قد أخفى هذا الرأي منذ عام ١٨٨٨ . ولذلك فإن إيطاليا حفظت أمر تنفيذ مشروعها مؤقتاً ، وأجلته حتى عام ١٨٩٢ . وكانت هناك صعوبات تتعلق بمنطقة الجوبا ، وحاولت إيطاليا في تلك الفترة أن تحدد مناطق نفوذها في شرق إفريقية مع مناطق النفوذ البريطانية .

٣ - المصاعب الخاصة بمنطقة الجوبا :

أبدت الحكومة الإيطالية رغبتها للحكومة البريطانية لتحديد منطقة نفوذها في شرق إفريقية ، وذلك للحصول على إعراف دولي بقيام سيادتها على تلك

المناطق ، منعاً لتوغل الفرنسيين من خليج عدن غرباً ، وإفسادهم عليها خططها في إمبراطوريتها الإستعمارية الأفريقية . وأقرحت إيطاليا على إنجلترا رسم خط يسير إلى الشمال من إرتيريا وإلى الغرب من الحبشة ثم يتجه صوب المحيط الهندي عند مصب نهر الجوبا ، وخطاً ثانياً يرسم حدود الصومال الإنجليزى المطل على خليج عدن ، بشكل يترك الأراضي الواقعة بينهما للنفوذ الإيطالي ، ويمهد لتحديد منطقة النفوذ الفرنسي في الصومال .

ولقد بدأت هذه المفاوضات بالمحادثات عن الخط الذي يبدأ من سواحل البحر الأحمر ، ولكنها انقطعت نتيجة لرغبة إيطاليا في إدخال كسلا داخل منطقة نفوذها ، وإصرار كريسي على تلك المسألة . ولذلك فإن كريسي أقترح البدء بالنهاية الجنوبية لذلك الخط من سواحل المحيط الهندي ، تفادياً للمصاعب . ولكن مصاعب أخرى كانت قائمة بين الإيطاليين والإنجليز في ذلك الجزء من أملاك سلطان زنبار .

فمع حصول الشركة البريطانية على تغيير عقد الإمتياز في الممتلكات الشمالية لسلطنة زنبار من مدة خمس سنوات إلى خمسين سنة ، نجحت هذه الشركة في الحصول على شروط أكثر فائدة . وشعرت الشركة البريطانية بأنها حصلت على تلك الإتفاقية الجديدة بمجهودها ، وحاولت إستغلال ذلك في الضغط على الحكومة الإيطالية ، وعدم إعطائها كل ما تطلب إلا بعد تساهلها في مسألة الإحتلال المشترك والتعاون في إدارة قسمايو .

وأرادت الحكومة الإيطالية أن تقطع خط الرجعة على الشركة البريطانية ، وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية مشروع بلاغ رسمي يرسل إلى الدول العظمى ، ويذكر أن إمتياز الشركة البريطانية قد تحول إلى إيطاليا ، وأن الحكومة

الإيطالية ستقوم بدون تأخير ، وبأسم سلطان زنجبار ، بإدارة موانئه الموافقة إلى الشمال من قسمايو والأراضي المحيطة بكل منها ، وذلك في براوة ومركا ومقديشو وورشيخ ، وطبقاً للاتفاقية الموجودة ستقوم الحكومة الإيطالية باحتلال قسمايو مع الشركة البريطانية ، وسيكون لها نفس الحقوق والإمتيازات التي تتمتع بها هذه الشركة في هذا الميناء ، وفيما يخص الملاحة على نهر الجوبا .

ولقد أحتجت الشركة البريطانية ضد هذا البلاغ الإيطالي ، وعلى أساس أن عقد الامتياز الجديد في ٣ مارس ١٨٩٠ لا يؤكد العقد السابق ، ولكنه يلغيه كلية ، ويضع الشركة البريطانية في موضع المالك بالنسبة لهذه المناطق ، ولمدة خمسين سنة ؛ كما أنه لم يذكر أى حق للإيطاليين . وطالبت الشركة البريطانية الحكومة الإيطالية ، بعد إتهامها لها بالتصرع في إصدار بلاغها ، بتعويض الشركة البريطانية رسمياً ، ومكافأتها على المزايا الجديدة التي يحملها عقد ٤ مارس ١٨٩٠ . أما مسألة قسمايو والجوبا فقد ظلت كما هي ، ولكن الشركة البريطانية أشارت إلى أنه قد يكون من غير العملي الوصول إلى إحتلال مشترك لهذه المدينة ؛ كما أنها طالبت بتحديد حقوق الإيطاليين في الملاحة على الجوبا ، وقصرها على إضطرارهم للوصول عن طريقها إلى بعض مناطق معينة . وإذا ما وجد أن هذا النهر يسير صوب الجنوب أكثر مما كان مثبتاً على الخريطة ، فيجب حرمان الإيطاليين من كل حق للملاحة عليه . وهددت الشركة البريطانية الحكومة الإيطالية بأن المصاعب التي تعترض عملية الإستلام والتسليم لا تزال قائمة ، ولا يمكن حلها قبل البت في مسألة الجوبا وقسمايو .

أما إيطاليا فأنها إدعت أن هذا الخط الجديد المقترح قد يتعارض مع حقوقها في حماية ملاحقات الحبشة ، خصوصاً وأن أفليم الكافا كان يدخل فيها . ولكن

الشركة البريطانية رفضت هذا الادعاء ، وذكرت أنه إذا كان من غير الممكن تعديل إتفاقية شهر أغسطس فلن يكون هناك أى مجال لبحث هذه المسألة أو مسألة قسمايو ، وستنفذ الإتفاقية الإنجليزية الإيطالية على ما هى عليه . فأقرحت الحكومة الإيطالية ترك مسألة التحديد الإقليمى جانباً ، ولكن الشركة البريطانية رفضت هذا الاقتراح ، فطلبت الحكومة الإيطالية اتباع خط يسير مع نهر الجربا حتى النقطة التى يدخل فيها فى البلاد التابعة للإمبراطورية الحبشية ، دون ذكر أى تحديد لهذه البلاد ، ولكن الشركة واصلت رفضها ، وقطعت المفاوضات ، وأبدت استعدادها لتنفيذ الاتفاق الذى قبله الطرفان والذى يسرى لمدة خمس سنوات .

ولم تكن الحكومة البريطانية تقبل أن تتذرع الحكومة الإيطالية بحمايتها على الحبشة لى تمد نفوذها بشكل قد يعرقل لشاط البريطانيين . فذكرت أنه من غير المتوقع أن تمتد أملاك منليك الثانى وملحقات بلاده إلى الجنوب من الخط المتفق عليه فى شهر أغسطس ١٨٨٩ ، بل أنها لا تمتد بعد خط عرض ٩° شمالاً ، وهى بعيدة عن ذلك الخط المذكور . ثم أن مبدأ إعتبار كل المناطق التى يغزوها هذا الملك الأفريقى فى حملاته ضد قبائل الجالا وتوغله فيها على أنها إمتداد لمنطقة الحماية الإيطالية كان أمراً يهدد المشاريع البريطانية . وأصرت وزارة الخارجية البريطانية على عدم الاعتراف بامتداد سلطة منليك إلى الجنوب من نهري أياى والحواش ، رغم حروبه فى مناطق الجالا وفى اتجاه قبائل الكافا . وذكرت أن ما يدعى عكس ذلك هم من الإيطاليين الذين لا يمكن الوثوق فى حياد كتاباتهم وأغراضهم ، خصوصاً بعد إعلان الحماية الإيطالية على الحبشة .

ولقد ذكر سمالسبرى أن إدعاءات منليك على بعض قبائل الجالا ليست من القوة بحيث تصرف إيطاليا عن الاستفادة من المزايا الرئيسية التى ستحصل عليها

بمجرد إتمام اتفاقية شهر أغسطس ، خصوصاً وأن إلغاء هذه الاتفاقية سيفقد إيطاليا السيطرة على موانئ الصومال ، ولن يؤدي إلا إلى مناقشة حول معرفة ما إذا كانت هذه الأراضي تخضع أو لا تخضع للحبشة . أما المحافظة على هذه الموانئ فيمكن أن يؤدي إلى خط تقسيم مناطق النفوذ بشكل مرفق لكل من إيطاليا وإنجلترا . ولذلك فإن سالسبري أشار على اللورد دافرين ، سفيره في روما ، بأغراء كرسي على رسم خط لتحديد مناطق النفوذ في هذه المناطق ، ويمهد لتسليم الحكومة الإيطالية موانئ الصومال من الشركة البريطانية ، دون التحدث بينها عن مناطق النفوذ . ووافق كرسي على هذه الفكرة التي ستسمح بالاعتراف الدولي بمنطقة النفوذ الإيطالي في شرق إفريقية .

٤ - اتفاقية تحديد مناطق النفوذ:

مع تشكيل وزارة دي روديني في شهر فبراير ١٨٩١ نصحت بريطانيا إيطاليا التآني في دراسة مشروعات التوسع في إفريقية ، من الناحية الاقتصادية حتى تبعد عن المفاجآت الآتية . وكان منليك الثاني قد أعلن إلغاء معاهدة أوتشالي وقطع كل علاقاته مع حكومة روما ، فأظهر دي روديني إستعداده لقبول موقف إنجلترا في مسألة كسلا وغيرها ، وأعلن أن صداقة إنجلترا تزيد في أهميتها على أهمية أي إقليم يجاور حدود المناطق الإيطالية .

وفي ٥ مارس ١٨٩١ حصلت شركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية على عقد امتياز جديد ، من سلطان زنبار حصلت فيه على كل الحزام الساحلي ، وغير الامتياز الخاص بقسمييو من خمسين سنة إلى حقوق امتياز دائمة . وخشت الحكومة الإيطالية من أن تكون الشركة البريطانية قد حصلت على عقد امتياز لكل الساحل الواقع إلى الشمال من قسمييو لصالحها ، كما خشيت من حصول هذه الشركة

على الموانئ الواقعة إلى الشمال من مصب نهر الجوبا . وأبلغ السفير الإيطالي في لندن وزارة الخارجية البريطانية أن السلطان لا يمتلك في تلك المناطق إلا بعض الموانئ وما يحاورها من الأراضي ، أما بقية الشريط الساحلي فهو موضوع تحت الحماية الإيطالية ، مما يحرم الشركة من « حق » مفاوضة السلطان بشأن تلك المناطق . وطلب من حكومة لندن التدخل لمنع الشركة البريطانية من القيام بأى عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القائم في تلك المناطق قبل أن تتفق الحكومتان على مصالحهما المتبادلة . ولقد ظمأت وزارة الخارجية البريطانية حكومة إيطاليا على أن مفاوضات الشركة البريطانية مع السلطان لا تؤثر على علاقات حكومة روما مع السلطان ولا على علاقاتها مع الشركة نفسها .

وبعد ذلك أعلنت الشركة البريطانية استعدادها للتساهل مع إيطاليا ، وقبول ادخال تعديلات على اتفاقية كتلاني ؛ وأقرحت الاحتفاظ بمصالحها في قسمايو ، ورسم الحدود عند مصب نهر الجوبا في نظير تنازلها عن كل المناطق القريبة من بلاد الكافا الموجودة إلى الشمال ، وذلك بأنزال خط الحدود من خط ٩° من خطوط العرض شمالا إلى خط ٦° ، ثم يسير إلى النيل الأزرق مع خط طول ٢٥° شرقاً . وكان عدم التأكد من حدود بلاد الكافا يجعل وضع أسمها في العقد مهدداً للمصالح البريطانية ، فرأت الشركة عدم ذكره حتى لا تفتح الباب لمطالب إيطالية جديدة . وأخيرا فإن الشركة البريطانية رجحت في أن تتعهد الحكومة الإيطالية ، قبل استلامها لموانئ السلطان الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا ، بأن تعطى لها الأولوية في الحصول على هذه الموانئ إذا ما رغبت يوما في التخلي عنها .

ووافقت الحكومة الإيطالية على وجهة النظر البريطانية ، مع بعض التعديلات الطفيفة ، مما سمح بالتوقيع على إتفاقية من كل من الماركيز دي روديني واللورد دافرين في ٢٤ مارس ١٨٩١ ، وذلك لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في

شرق إفريقية . وسار الخط الفاصل بينها في وسط مجرى نهر الجوبا إلى أن يقابل هذا النهر الخط ٢٠ من خطوط العرض شمالا ، ثم يسير مع هذا الخط غرباً حتى نقطة تقاطعه مع خط ٣٥ من خطوط الطول شرقاً ، فيسير مع هذا الخط شمالاً إلى أن يتقابل مع النيل الأزرق . أما قسميها فأنها بقيت في أيدي إنجلترا . ولقد أعطى هذا العقد لإيطاليا بعض المزايا في قسمايو ، وذلك في المادة الثالثة منه ، التي نصت على المساواة في المعاملة بين رعايا كل من الدولتين ، والأشخاص الموضوعين تحت حمايتها ، وفيما يتعلق بأشخاصهم وممتلكاتهم وحقوقهم في مزاولة التجارة والصناعة في منطقة قسمايو والمنطقة المحيطة بها .

ولدينا وثيقتان عن رد فعل سلطان زنبار عندما أبلغه كل من القنصل العام البريطاني والقنصل العام الإيطالي بناء توقيع هذه الاتفاقية . وهاتان الوثيقتان كتبتا في نفس اليوم وتحملان رقمين متتاليين ، إحداهما عادية ، والثانية «سرية» . كتب القنصل الإيطالي في الأول : «لقد ذكرنا فقط لسموه أن الجوبا سيكون خط التحديد ، وأن قسمايو ستبقى في أيدي الانجليز . ولم نجد ضرورة لشغله بتفاصيل لأن كل ذلك لن يكون مفهوماً لسموه . ولقد قبل السلطان بلاغنا دون أن يعطى أى جواب» . وكتب القنصل الانجليزي في الثانية . «... أظهر سموه كل دهشة وغاية تألمه . ولقد أطلعت سموه على خطابه الخاص في ٥ مارس ١٨٩٠ . الذي أظهر فيه إستعداده لكي يسمح للشركة الانجليزية لكي تؤجر موانئ الشمال للحكومة الإيطالية . وأجاب السلطان بأنه كان قد كتب هذا الخطاب فعلاً ، ولكن السير تشارلز ايفان سميت كان قد أكد له أن الإيطاليين لن يحضروا أبداً إلى الساحل . وأجبت على سموه بأنه قد أساء فهم ما أراد السير تشارلز أن

يقوله ولا محالة في ذلك، (١).

وبجلى أى حال فإن هذه الاتفاقية كانت أساس إتمام عملية تحديد مناطق النفوذ بين إيطاليا وأتجلترا من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر . وأعترفت لإيطاليا بنفوذها على المناطق الواقعة إلى الشرق وإلى الداخل من ذلك القوس في نظير الاعتراف بالأراضي الواقعة إلى الجنوب وإلى الغرب وإلى الشمال من هذا القوس كمنطقة نفوذ بريطاني ، وهي الأراضي التي تشتمل على كينيا وأوغندا وأعلى النيل والسودان . وكانت أيضا أساسا لسيطرة إيطاليا على الجزء الشمالي من سواحل سلطنة زنجبار والموانئ الواقعة عليه ، وهي الأساسية لإنشاء الصومال الإيطالي .

٥ - عقد إمتياز ١٢ أغسطس ١٨٩٢ :

بعد التوقيع على الاتفاقية الانجليزية الإيطالية في ٢٤ مارس ١٨٩١ دخلت الشركة البريطانية في محادثات مع تورييلي السفير الإيطالي في لندن لتسليم موانئ زنجبار الشمالية للحكومة الإيطالية . ثم أنتقلت المفاوضات بعد ذلك إلى كل من القنصل الإيطالي والقنصل الانجليزي في زنجبار ، وكان هذا الأخير بصفتة ممثلا للسلطة صاحبة الحماية . ووصل بسهولة إلى عقد امتياز يضمن المصالح الإيطالية في الموانئ الواقعة إلى شمال مصب الجوبا .

(١) بورتال إلى سالسبري في ٢٩ أغسطس ١٨٩١ وثيقة رقم ٢٣٤ و ٢٢٥ سرى .
مرفقة بقرار سالسبري إلى دافرين في ٧ أكتوبر ١٨٩١ .

F.O. 170/440. No. 11 Africa.

وأنظر كذلك :

و خلال محبي ، التنافس الدول في شرق إفريقيا . القاهرة . ١٠٥٦ م ٢٧٥-٢٢٤

ولقد أعطت حكومة زنبار بالمادة الأولى من هذا العقد للحكومة الإيطالية كل سلطاتها التي تمتعت بها في مدن وموانئ البنادر ، وهي براوة ومركا ومقديشو مع منطقة تبلغ عشرة أميال تحيط بها ، وورشينخ من منطقة تبلغ خمسة أميال فقط ، وكذلك الجزر الصغيرة القريبة من الساحل ، وذلك لكي تديرها وتشرف عليها سياسياً وقانونياً باسم سلطان زنبار وفي ظل عليه ، ويخلى ذلك حكومة السلطان من مصاريف الإدارة والتمويضات التي قد تنشأ عن هذه العملية. وأصبح للحكومة الإيطالية وحدها حق شراء وإملاك الأراضي وغيرها ؛ ولكنه لم يمنحها حقوقاً على رعايا السلطان ، ورعايا إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا وألمانيا وكل دولة أخرى ترتبط مع السلطان بمعاهدة قائمة أو بالتزامات مرتبة على إتفاقية برلين ١٨٨٥ وإتفاقية بروكسل ١٨٩٠ .

وسمحت المادة الثانية لحكومة إيطاليا بأن تعهد بأدارة مدن وموانئ البنادر لشركة إيطالية ، على ألا يخلى ذلك الحكومة الإيطالية من المسؤولية تجاه حكومة زنبار . وأصبح لإيطاليا الحق في جمع الضرائب والرسوم ، بما في ذلك الضرائب على الاستيراد والتصدير ، وأن تقوم بكل ما يلزم اللاتفاق على الإدارة المحلية والمحافظة على النظام وإدارة القضاء ، وبناء الطرق والموانئ والأشغال العامة علاوة على حقها في نصيب الحكم والوظفين القضائيين وبقية الموظفين ، نظير دفع رواتبهم .

ومنحت المادة الرابعة لإيطاليا حق فرض الضرائب على الأهالي ، وتنظيم شئون التجارة والملاحة ، والإشراف على المصايد وإنشاء السكك الحديدية ومد خطوط التلغراف ، وفرض الرسوم على استخدام المنشآت العامة ، والإشراف العام على استيراد الأسلحة النارية والذخائر والخنزير ، وكل ما ترى الحكومة

الايطالية أنه يتعارض مع الأخلاق العامة. أما المادة الخامسة فأنها أعطت لإيطاليا الحق في إقامة الجمارك وأستلام الرسوم على البضائع والسفن التجارية والقضاء على التهريب .

وأما المادة السادسة فأنها أعطتها حق إنشاء مصرف وأصدار أوراق النقد وسك العملة الفضية والنحاسية . وكانت كل هذه الحقوق والامتيازات الممنوعة للحكومة الايطالية تسرى لمدة ٢٥ سنة تبدأ من يوم التصديق على هذا العقد من كل حكومتى روما ولندن ، وذلك طبقاً للمادة السابعة ، ويمكن تجديدها لمدة ٢٥ سنة أخرى بنفس الشروط . وبعد هذه الفترة ، سواء أكانت ٢٥ أو ٥٠ سنة ، تعود ملكية كل المنشآت العامة ، بما في ذلك السكك الحديدية والمباني والموانئ إلخ لحكومة السلطان إذا ما رغب في ذلك ؛ ويقوم أحد المحكمين بتقدير قيمتها . وأصبح لإيطاليا حق احتكار الجمارك في هذه الموانئ نظير دفع مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ر.و.و. روية عند أستلامها لها ، ثم نفس هذا المبلغ كل مدة ثلاثة أشهر وكان على إيطاليا أن تباشر سلطاتها الممنوحة بإسم السلطان ، وفي ظل عليه ، وأن تعهد بالألا تغير نظام الدفع المتفق عليه إلا بناء على طلب السلطان أو موافقة ، أو بناء على طلب الحكومة البريطانية .

وكانت بنود هذا العقد منسوخة طبق الأصل من عقد الامتياز الذي منحه السلطان لشركة شرق إفريقية الإمبراطورية البريطانية ، رغم أن بعض البنود قد عدلت ، وبعضها حذف ، خصوصاً وأن أملاك السلطان على ساحل البنادر لم تشتمل إلا على بعض الموانئ وإقليم صغير يحيط بكل منها ؛ كما أن نصيب السلطان في أسهم التأسيس في الشركة البريطانية قد تغير إلى تعهد من الحكومة الايطالية بدفع مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ر.و.و. روية له يوم أستلامها لتلك المناطق .

وبعد إتفاق القنصلين الانجليزى والايطالى على شروط هذا العقد يوم ١١ أغسطس ١٨٩٢ ، أبلغاها إلى حكومتيهما ، اللتين وافقتا عليها. وتم التوقيع عليها فى اليوم التالى فى زنجبار .

وكانت الحكومة الايطالية فى أزمة مالية ، وخشيت من ثورة البرلمان إذا ماطلبت إليه إعتماد مبلغ ١٦٠.٠٠٠ روبية فى الميزانية لتلك المغامرة الأفريقية الجديدة. ولذلك فأنها فضلت أن تقوم بتجربة لمدة ثلاث سنوات فقط حتى ترى كيفية سير الأمور ، وذلك بنفس شروط عقد الامتياز السابق ، وحتى تعطى نفسها فرصة تهيئة رأى العام وطلب الميزانية من البرلمان .

ولقد وافق البريطانيون على هذا الاقتراح الايطالى ، وفرضوا على إيطاليا فى نفس الوقت بعض الشروط ، مثل إجبارها على دفع ٥٠.٠٠٠ روبية للسلطان إذا ماقامت بإخلاء هذه المناطق بعد ثلاث سنوات ، حتى يسمح له ذلك بإعادة إقامة إدارته فى تلك المناطق ؛ ويزاد هذا المبلغ إلى الضعف إذا ماقامت إيطاليا بعمليات شبه عسكرية هناك فى الشهور الثلاثة السابقة للاخلاء. وكان على الايطاليين أن يتعهدوا بعدم مطالبتهم بأى تعويضات عن أى أعمال عامة وأشغال المنافع التى يكونوا قد أقاموها .

ووافقت إيطاليا على هذه الشروط ، ووقعت على إتفاقية جديدة يوم ١٥ مايو ١٨٩٣ تعطىها حق إدارة موانئ السلطان الشمالية لمدة ثلاث سنوات فقط. ووافق البرلمان الايطالى على هذا العقد ، وعهدت الحكومة الايطالية لهذه المهمة إلى شركة فيلوناردى V. Filonardi وأعطتها معونة سنوية قدرها ٣٠.٠٠٠ ليرة إيطالية .

وفى ٣ أكتوبر ١٨٩٣ تركت السفينة الحربية الايطالية «ستافنا» ميناء زنجبار،

تعمل القنصل الايطالى ومعظم شيوخ المدن والموانى الشمالية ، متجهة بهم صوب ساحل البنادر لى يتم تسليم هذه المناطق لحكومة إيطاليا ، بعد أن أفهمهم السلطان أنه قد تنازل عن إدارتها للإيطاليين ، وأمرهم بإطاعة أوامر نمثلى الحكومة الإيطالية فى بلادهم .

٦ - إتفاقية ٥ مايو ١٨٩٤ :

وفى أوائل عام ١٨٩٤ بدأت المحادثات بين أنجلترا وإيطاليا من أجل تحديد الخط الفاصل بين مناطق نفوذ كل من الدولتين عند خليج عدن ، أى حول منطقة النفوذ البريطانى فى الصومال . وكانت إيطاليا فى ذلك الوقت قد بدأت فى مواجهة الصعوبات مع منليك ، وأخذت تفكر فى الاستيلاء على ميناء زيلع ، حتى تتمكن من الاتصال عن طريقها بهرر وجنوب إثيوبيا . ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذه الفكرة رفضاً كاملاً .

وبدأت المفاوضات يوم ٧ مارس ١٨٩٤ ، فى وزارة الخارجية البريطانية ، وعرض الايطاليون فيها تنازلهم عن إقليم الميجرتين لإنجلترا ، نظير حصولهم على زيلع . ورفض الممثلون البريطانيون هذه المناقشة ، وكانت الحكومة البريطانية ترفض فكرة أخذ بلاد الميجرتين ، والتي لم تكن لها أهمية كبيرة ، وكان فى وسعها أن تحصل عليها قبل إيطاليا ، أما زيلع فكانت لها قيمة كبيرة بالنسبة لإنجلترا ، وكان التنازل عنها يشير مشاكل كبيرة ، خاصة وأنها كانت إحدى المحافظات المصرية ، وخاضعة للسيادة العثمانية .

وأنقلت المناقشات بعد ذلك إلى طبيعة الحماية الإيطالية على إثيوبيا ، وهجمات الاحباش على الاشخاع الخاضعين من الصومال للحماية البريطانية ، وإمكانات إيطاليا لمنع ذلك . ولقد اعترف المندوب الايطالى بضعف نفوذ بلاده فى هرر ،

وأرجع ذلك إلى الدسائس الفرنسية . وأشار إلى أمل إيطاليا في بدء إشرافها على الحبشة ، وجعل حمايتها هناك فعالة ؛ وذكر أن أفضل طريقة لذلك هو السماح لإيطاليا باحتلال زيلع وظهيرها حتى هرر ، إذ أن ذلك سيجعلها تمارس ضغطاً على إثيوبيا . ولكن أحداً لم يرد عليه على هذه النقطة .

وكانت الإراضى غير معروفة تماماً في المناطق الداخلية في هذا الأقليم . وكانت قبائل الصومال تتعرض لهجمات شبه دائمة من الاحباش ، دون أن تتمكن السلطات البريطانية من إبلاغ ذلك إلى السلطات الموجودة في هرر ، رغم أنها كانت رسمياً تحت الحماية الإيطالية . وبدون تناسى حقوق الحماية الإيطالية، كانت الحكومة البريطانية ترغب في الاتصال مباشرة بالاحباش بشأن هجماتهم على الصوماليين . ولذلك فإن وزير الخارجية البريطانية أقترح عقد جلسة مباحثات أخرى في شهر مارس . ولقد تم عقد هذه الجلسة يوم ٢٢ مارس . لما كانت إنجلترا قد أتفقت مع فرنسا في عام ١٨٨٨ على خط الحدود الفاصل بين مناطق نفوذهما في بلاد الصومال ، أرادت إيطاليا أن تبعد النفوذ الفرنسي عن هرر . وذلك عن طريق زحزحة خط النفوذ البريطاني صوب خليج عدن ، وحتى قرية مل مل إلى جنوب جلديسا ، وتحتفظ بالتالي لنفسها بالمنطقة الداخلية مع منطقة نفوذها الكبيرة والتي تمتد من سواحل البحر الأحمر حتى سواحل المحيط الهندي وتشتمل على الحبشة مع غيرها من المناطق الداخلية ، ولكن بريطانيا تمسكت بموقع مل مل ، نتيجة لوجود الآبار بها ، وأهميتها بالنسبة لطريق المواصلات صوب هرر .

وأخيراً تم التوصل إلى خط تحديد مناطق النفوذ ؛ ووضع في شكل اتفاقية تم التوقيع عليها يوم ٥ مايو ١٨٩٤ بعد أن أرسلت إلى روما من جانب كرسي والسفير البريطاني في روما . وحددت المادة الأولى من هذه الاتفاقية أن الخط

يبدأ من جلديسا ويتجه صوب خط ٨* من خطوط العرض شمالاً ، ويسير مع الحدود الشمالية الشرقية لأراضي قبائل جريس وبرتيري ودير على ، تاركا إلى يمينه قرى جلديسا ، ودارمي ، وجيجيجا ، ومل مل . وبعد أن يصل إلى خط عرض ٨* شمالا يسير مع هذا الخط تقاطعه مع خط ٤٨* من خطوط الطول شرق جرنتش ثم يتجه بعد ذلك صوب تقاطع خط ٩* من خطوط العرض شمالا مع خط ٤٩* من خطوط الطول شرق جرنتش ويتبع هذا الخط حتى وصوله إلى البحر . وأختصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية في المساواة في المعاملة بين الرعايا البريطانيين والرعايا الإيطاليين في زيلع ، وفي كل ما يتعلق بأشخاصهم ، وأملأهم ، أو ممارسة التجارة والحرف .

ومع هذه الاتفاقية كان هناك تصريح إضافي سري ، تعهد فيه الحكومتان أنه حتى الوقت الذي تتمكن فيه إيطاليا من إقامة إشراف فعال على السكان الموجودين داخل منطقة النفوذ الإيطالي ، وقرب خط الحدود ، يكون من حق السلطات البريطانية أخذ كل الإجراءات المؤقتة التي تكون ضرورية لجعل هؤلاء السكان يحترمون التعهدات الموجودة في هذا البرتوكول ، والمحافظة على النظام في منطقة النفوذ البريطاني . وسيكون من حقها كذلك الاتصال المباشر مع سلطات هرر في وقت تراه ضروريا للوصول إلى هذه الأهداف أو لضمان أمن الحدود البريطانية . وكان من المفهوم أن كلمات إجراءات مؤقتة ، لا تنطبق إلا على إجراءات استثنائية ، ولمدى قصير ، وأن الاتصال المباشر مع سلطات هرر لا تؤثر على موقف إيطاليا كدولة صاحبة حماية على أثيوبيا وأقاليمها (١) . وكانت التنازلات التي أعطتها إنجلترا لإيطاليا

(1) Galal YEHIA; *La Grande Bretagne, La France, et l'expansion italienne en Afrique Orientale avant Adoua*, Paris, 1957. pp. 1026—1036.

مضخمة، إذ أن الاقاليم التي تركت لإيطاليا كانت تمتد من صخور رأس جاردافوى حتى صحارى الصومال . كما أن أنجراتا كانت قد تركت لإقليم هرر والاولجادين بأكمله داخل منطقة النفوذ الإيطالى . وكان هذا تنازل كبير فى نظير تحديد بريطانيا لمنطقة نفوذها فى الصومال البريطانى ، والحصول على إعتراف دولى بوجودها الفعلى فى زيلع وبربرة ، رغم حقوق مصر ، وسيادة الدولة العثمانية على هذه السواحل .

وبأعتراف بريطانيا بدخول الاولجادين وهرر فى منطقة النفوذ الإيطالى ، أصبحت الممتلكات الإيطالية تمتد لهذه الطريقة من الارتيريا ، على ساحل البحر الأحمر ، حتى جاردافوى والبنادر ، مارة بأثيوبيا، وهرر، والاولجادين، والكافا، والجالا . وأخيراً علينا أن نذكر أن هذه الاتفاقية عملت على محاصرة ساحل الصومال الفرنسى ، وفى مصلحة إيطاليا ، فلانمجب من أن فرنسا تعمل من أجل مضايقة إيطاليا فى منطقة نفوذها ، وتحاول ، رغم هذه الاتفاقية أن تصل إلى الداخل ، وإلى هرر ، وحتى إلى أديس أبابا .

الفصل السابع والعشرون

معركة عدوة ونتائجها .

كان النفوذ الايطالى فى منطقة شرق أفريقيا قد امتد وأشتمل على المنطقة الواقعة بين ارتيريا ، المطلة على البحر الأحمر ، وبين سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى . ولكن سرعان ما نشبت الصعوبات بين إيطاليا وبين منليك ، إمبراطور الحبشة ، وتدهورت العلاقات بينهما حتى وصلت إلى معركة عدوة ، والتي كانت معركة فاصلة فى تاريخ أفريقية . وكانت لهذه المعركة نتائج واضحة على كل من السياسة البريطانية ، والسياسة الفرنسية .

١ - المصاعب مع منليك :

بدأت المصاعب مع منليك فى شهر ديسمبر ١٨٩٣ ، وحين حصل ملك إثيوبيا على مرافقة الحكومة الفرنسية على سك العملة له فرنسا بأسمه ، وتزويده بالأسلحة والذخائر . وعجز علم الايطاليين بذلك أصروا على أن إثيوبيا تقع داخل منطقة النفوذ الايطالى ، وأن وضعيتها السياسية مازالت كما هى ، طبقاً لمعاهدة أوتشالي المعقودة فى شهر أكتوبر ١٨٨٩ .

وكانت إيطاليا قد أمنت إلى إحدى مواد هذه المعاهدة التى ذكرت فى النص الإيطالى إلزام منليك بالتعامل مع الدول الأجنبية عبر إيطاليا ، الأمر الذى بنت عليه أنها حصلت على حق الإشراف السياسة الخارجيه لإثيوبيا ، وبذلك تكون إثيوبيا تحت الحماية الإيطالية ، وذلك فى الوقت الذى شرح فيه منليك أن النسخة الموجودة لديه من المعاهدة تذكر أنه " يمكن ، له أن يستعين بإيطاليا فى ذلك ، أى أنه أمر اختياري ، وللمعاونة ، ودون أن يتعرض أحد لحقوقه وسيادته .

وفي شهر يناير ١٨٩٤ ، أبلغ منليك الحكومة البريطانية أن حقه مؤكد في إلغاء معاهدة أوتشالي . وأرسلت إيطاليا الكولونيل بيانو إلى أديس أبابا في مهمة سرية لتهدئة منليك ، ولمحاولة الحصول منه على فقرة جديدة مختلفة في ألفاظها ، وإن كان من الممكن الاستناد إليها في نفس الهدف بدلا من المادة ١٧ من معاهدة أوتشالي . ولقد فشلت هذه المهمة .

لقد سارت إيطاليا بعد ذلك على سياسة خطيرة تتلخص في الدخول في مفاوضات مع رأس تيمره ، في شمال الحبشة ، في نفس الوقت الذي كان هذا الرأس يخضع لسلطة منليك في شوا ، الأمر الذي زاد من حنق منليك على إيطاليا . وسرعان ما رجحت إيطاليا أن رأس منجاشا في تجرة قد واصل خضوعه لمنليك ، ففشلت في سياستها الخاصة بضرب رؤساء الحبشة الواحد بالآخر .

ونتيجة لقلّة عدد الجنود الإيطاليين في الارتيريا ، بدأ حاكم هذه المستعمرة في تنظيم عدة كتائب من الوطنيين ، ساهم بالعسكر . ولنفس الأسباب عهد لبعض الأقاليم المتطرفة لإدارة بعض رؤساء الأجباش الذين أظهروا إخلاصاً للإيطاليين وزودتهم ببعض الأسلحة والذخائر ، علاوة على الأموال . ولكن بعضهم أنقلب على إيطاليا في شهر ديسمبر ١٨٩٤ مثل باتا أجوس الذي قبض على المقيم الإيطالي ، ودعا الأهالي لحمل السلاح ، وأعلن تحالفه مع رأس منجاشا وعداوته لإيطاليا ؛ كما أعلن استقلاله بالأفليم ، وتجميعه القوات في أديجرات وقام بقطع خطوط التلغراف ، وهاجم المواقع الإيطالية . ورغم القضاء على هذه الحركة فإن إيطاليا أخذت تشعر بالصعوبات المتزايدة أمامها . وجاءت الأنباء بأن رأس منجاشا قد أخذ في تجميع قواته ، للهجوم على الإيطاليين . وجمع الجنرال براتيبيري ٣٥٠٠ جندي وتقدم بهم ، إلا أن هذه المظاهرة لم تعطى نتيجة ، خاصة وأنه تردد في عبور نهر مارب ، وكان هجومه على قوات تفوق

فواته عدداً ينذر بكارثة ، ولذلك فأن الجنرال الإيطالي قرر ضرورة التراجع ،
واكتفى من العملية بمجرد مظاهرة عسكرية .

وزادت المخاوف في إيطاليا إذ سرعان ما وصلت أخبارها على أن مستعمرة
إريتريا مهددة بالغزو ، وأرتفعت الأصوات في إيطاليا بأن موقف فرنسا ، التي
زودت أثيوبيا بالاموال ، والأسلحة والذخائر ، هو الذي كان يشجع الأحباش
على انتهاج هذا الطريقة .

ورغم أن الإيطاليين قد انتصروا على الأحباش في موقعة سينافي ، التي فقد
الأحباش فيها ما لا يقل عن ٣٠٠٠ رجل ، إلا أن المستعمرة الإيطالية ظهرت تماماً
أنها أصبحت في خطر . ومع هذا الشعور بالخطر زادت حدة الصحافة الإيطالية
في اتهاماتها لفرنسا ، وفي كل ما يقع لإيطاليا في مستعمراتها ، وأتهمتها بوجود
ضباط لها في جيش أثيوبيا ، لإدارة العمليات ضد الإيطاليين ، كما أنهجت بأنها
سلحت الأحباش بآلاف البنادق التي أخذوا يستخدمونها ضد الإيطاليين ، وبأن
السفن الفرنسية تواصل إرسالها الأسلحة إلى إيبوك ، لكي تنقل بعد ذلك إلى
الداخل ، إلى الأحباش .

وكانت فرنسا قد توصلت إلى عقد معاهدة مع روسيا في عام ١٨٩٣ ، في
الوقت الذي كانت فيه إيطاليا لا تزال عضواً في التحالف الثلاثي . فأمتدت
اتهامات إيطاليا من فرنسا إلى روسيا كذلك ، وبدعوى أنها أخذت تعمل مع
الأحباش ضد إيطاليا ، وأنها يحاولان معاً نسف النفوذ الإيطالي في شرق إفريقيا
وفي شهر يناير ١٨٩٥ ، عادت إيطاليا من جديد إلى مشروعها السابق بضرورة
تواجدهما في زيلع ، وحتى عن طريق رفع العلم الإيطالي على هذا الميناء إلى جوار
العلم البريطاني ، مدعية أن هذا سيكون معناه عند الأحباش أنه سرعان ما تقع

هرر وشرا تحت النفوذ الايطالى ، وأعلنت إيطاليا رغبتها فى إعادة النظر فى
فى إتفاقية ٥ مايو ١٨٩٤ حتى تصل إلى أهدافها ، وكانت مستعدة
للدخول فى أى ارتباط آخر من أجل ذلك يمكن قبوله من جانب بريطانيا .
وأكدت إيطاليا أن مسألة وجود عليها مرفوع على زيلع لن يمس مصالح إنجلترا
وحكومة الهند ، وأنه يدل على التعاون ووحدة المصالح بين البلدين ، وأكدت
أنها لن ترسل حمة عسكرية إلى هرر أو تقطع مواصلات منك مع جيپوتى .
أو تبحث عن خصومه مع الفرنسيين بشأن نشاطهم فى أثيوبيا . واضطرت
الحكومة البريطانية إلى أن تكون جائة فى رفضها لتوسلات الحكومة الإيطالية ،
خصوصاً وأن الأنباء كانت قد وصلت عن قرب مجيء بعض قطع الأسطول
الإيطالى أمام تاجورة ، فى ساحل الصومال الفرنسى ؛ وحدثت إيطاليا من
النتائج التى قد تترتب على قيامها بأى عمل متسرع ، تكون نتائجه وخيمة .

وفى شهر مارس ١٨٩٥ ، طلب رأس ماكونن من السلطات البريطانية تصريحاً
باستيراد ٥٠٠٠ رء بندقية إلى هرر عن طريق زيلع ، واستشارت وزارة
الخارجية البريطانية الحكومة الإيطالية قبل أن تقوم بالرد . وأجاب الجنرال
باراتيرى أن القنصل الإيطالى فى عدن قد ذكر أن هذه الشحنة تصل على سفينة
فرنسية ، وطلب أن يتم التسليم عن طريق الحكومة الإيطالية . ولكن منك
أجبر على ضرورة إرسال الأسلحة فوراً . وأستمر فى إستعداداته الحربية ضد
الإيطاليين . وذعب السفير الإيطالى فى باريس وتحدث مع جابريل هانوتو ، عن
شحنة ١٥٠٠ رء بندقية جراس نقلتها الشركة الفرنسية الأمر الأفريقية إلى جيپوتى ،
وهى من صناعه الإيطالية ، وطلب عدم تسليمها للأجباش . وكانت تجارة الأسلحة
تم فى موانئ بلجيكا المانيا وإنجلترا والولايات المتحدة ؛ وكانت فرنسا قد
منعت تصدير الأسلحة إلى القبائل الوطنية الموجودة عند الساحل ، ولكنه كان

يصعب عليها مد هذا الخطر إلى منليك ؛ الذى كان قد انضم إلى الميثاق العام لمؤتمر بروكسل . ومع ذلك فقد وعدت فرنسا بأن تأخذ موقفاً كريماً مع إيطاليا فى هذه المسألة ، وعلى أساس أن تكون العلاقة متبادلة .

ورغم ذلك فإن إيطاليا لم تهدأ . واستمرت هجماتها على فرنسا ، كلما زاد شعورها بزيادة الصعوبات التى تواجهها فى أثيوبيا ، الأمر الذى دفع وزارة الخارجية الفرنسية إلى أن ترد بأن انتقال الأسلحة يتم عن طريق سفن من جنات متعددة ، وموانئ كثيرة ، ولا يمكن لفرنسا وقف التعامل فى السلاح فى الوقت الذى تستمر فيه هذه التجارة فى صالح الآخرين ؛ وأنه من الواجب على الآخرين كذلك أخذ إجراءات مرائلة . وأخيراً وافقت فرنسا على منع استيراد الأسلحة عن طريق إوبوك وجيبوتى ، وعلى أن تقوم بريطانيا العظمى بالمثل ، وعلى أن يفيد الإيطاليون من هذا التفاهم من أجل تسهيل استيراد الأسلحة من جهات أخرى ، وذلك قرب نهاية شهر مايو ١٨٩٥ ، ووافقت ألمانيا كذلك على نفس الشيء فى شهر يوليو ، من نفس السنة .

وكانت إيطاليا تسير صوب اصطدام فى إثيوبيا ، صوب معركة ، صوب كارثة .

٢ - المعركة :

تدهور الموقف العسكرية بالنسبة للإيطاليين فى شكل سريع فى عامى ١٨٩٥ حتى أوائل عام ١٨٩٦ ، رغم أن إيطاليا بذلت مجهوداً ضخماً فى مستعمرة إريتريا لغرض نفسها بالقوة على الوضع فى أثيوبيا الشمالية ، أى على المناطق القريبة من مستعمرة إريتريا . وفى هذا المجال فرج الإيطاليون بين آمالهم وبين أهدافهم ، فاعتقدوا أنهم سادة الموقف . وأستند كرسبى إلى معركة سينا فى ،

لكي يعتقد أن إقليم تيغره قد أصبح مفتوحاً أمام الإيطاليين ، وتم إرسال أربعة كتائب إيطالية إلى إرتيريا ، وطلبوا إلى الجنرال بارتيري أن يقترح من أجل الاستفادة من نجاحه في سينافى .

ولقد تردد براتيري بعض الوقت ، فرغم الميزات التي يحصل عليها في حالة احتلاله لمنطقة تيغره ، كان عليه أن يحسب حساب زيادة قوامة اللازمة للعمليات . وكان الأحباش يتجمعون في شوا ؛ وكان على براتيري أن يحسب حساباً كذلك للمهدين بالنسبة لأقليم كسلا السودانى ، وإمكانية عودتهم للاغارة عليه . وفى آخر الأمر ، أندفع براتيري مع عملية السيطرة ، وترك سياسة الحذر ، دون أن يدرس نتائجها .

وفكر براتيري فى فرض السيطرة الإيطالية على إقليم تيغره ، ووجد أن عملية احتلال أديجرات تعطيه ميزات استراتيجية، إذ أنها قامت النقطة التى تسيطر على مفارق الطرق التى تمر من إرتيريا إلى قلب الحبشة . وكان احتلال إديجرات يجعل الإيطاليين يسيطرون على ككسوم المدينة المقدسه عند الأحباش ، والتى تبعد عنها بمسافة ١٣ كيلو مترا . وهكذا قرر احتلال أديجرات وبشكل يجعل منها الموقع الأمامى لمستعمرة إرتيريا ، يراقب منه حركات منجاشا ، ويقوم منه بعمليات هجومية رادعة ، فى حالة الضرورة . ولقد أحتل براتيري إديجرات يوم ٢٥ مارس ١٨٩٥ ، دون مقاومة . وأعتبرت إيطاليا هذه العملية كنجاح قومى ، وكمهمة استراتيجية أبعدت عن مستعمرة إرتيريا كل تهديد بالغزو . وبدأت الصحافة تتحدث عن تنمية التجارة والصناعة ، ورغم أنف الجيران المتعيبين . وفى يوم ٣ أبريل وصل براتيري إلى عدوة ، وهملت له الصحف الإيطالية . واعتقد الرأى العام فى إيطاليا حتى أن الإقاليم التى تم غزوها سوف تدفع نفقات الغزو . ولاند حاول الجنرال بارتيري بعد ذلك أن يحصل من

الحكومة على تصريح بأحتلال كل مقاطعة تيجره ، ولكن الحكومة خشت من نشأة تعقيدات عسكرية وسياسية وظهور صعوبات مالية جديدة ؛ وكانت الأوضاع الإيطالية الداخلية ، مع قرب الانتخابات ، والازمة المالية ، تجبر الحكومة على أن توجه قائد قواتها في إرتيريا على أن يحافظ على الأقاليم التي تم غزوها ، وتعلمه في نفس الوقت أنها قد تضطر إلى تخفيض عدد القوات المسلحة الموجودة في إرتيريا . وكانت الأقاليم التي أحتلها الجنرال بارتيري ، رغم قلة عدد قواته ، تزيد في مساحتها على نصف مساحة إيطاليا . فن كسلا إلى أديجرات ، كانت المسافة تزيد على ستمائة كيلومترا ، الوقت الذي كان فيه عدد القوات ٣.٠٠٠ من الجنود الإيطاليين ، و ٩.٠٠٠ من الجنود الوطنيين . وكان موقفاً عسكرياً صعباً بالنسبة لاية قيادة . ولذلك فإنه طلب المدد ، وحين رفض هذا الطلب اضطر إلى تقديم استقالته . وبعد إستدعائه إل روما ظهر أن الحكومة لاتوافق له حتى على ٨.٠٠٠ ليره إيطالية لزيادة عدد المجندين الوطنيين .

أما وزارة الخارجية الإيطالية فأنها أصرت على أن السبب الأساس في الصعوبات التي تواجه إيطاليا في أثيوبيا فإنه يتمثل في عدم حصولها على مدخل من خليج عدن صوب الحبشة . ورغم ذلك ، ورغم طلبات بارانيري لأعطائه الوسائل اللازمة للمحافظة على ماتم غزوه فإن الصحف تحدثت عن بدء حملة دفاعية نشطة في الحريف مع ٢.٠٠٠ جندي و ٤٦ مدفع ؛ وذلك في الوقت الذي أصرت فيه وزارة الخارجية الإيطالية على أن سياسة حكومتها هي مجرد سياسة دفاعية ؛ وفي حالة الهجوم ستتمكن هذه القوات من دفع الهجوم ؛ وفي حالة الضرورة سترسل القوات من إيطاليا .

ورغم أن الصحف الإيطالية أخذت تتحدث عن الانشقاقات التي كانت موجودة بين الرؤساء الأثيوبيين ، فإن الواقع العسكري كان يمثل حقيقة أخرى .

ولقد تمكن الجنرال باراثيري من إحتلال دبر إيلات يوم ٩ أكتوبر ١٨٩٥ ، وأخذت ٢٠٠ أسير وما يقرب من ألف من رؤس البهائم ، وأعتقدت إيطاليا أن هذا كان نصراً حاسماً . ونسبت الصحافة الإيطالية أن منليك كان يستعد في الجنوب ، . وأن الموقع التي يحتلها الإيطاليون ، رغم قيمتها الاستراتيجية ، لم تكن كافية لحمايتهم من زحف أثيوبي ضخم تتضاءل فيه أعداد الإيطاليين أمام جحافل الأثيوبيين . وإذا كانت إيطاليا قد شخصت عملية الدخول في محادثات مع رأس ماكونن لوضعه في موقف ضد منليك ، فإن حساباتهم كانت قصيرة المدى . ولقد تسدهور الموقف بعد ذلك للوصول إلى الهجوم على أنبسا ألاجي التي جمع فيها الحاكم العام معظم القوات الموجودة تحت قيادة الجنرال أريموندي ، وكانت تتمثل في خمس كتائب مع إحدى بطاريات الجبال ، وكانت القوات المواجهة لها تصل في عددها إلى ١٠٠٠٠ مقاتل . وهاجم الأثيوبيون مواقع الإيطاليين في أنبسا ألاجي . ورغم ضراوة المعركة مدة سبع ساعات زاد إطباق الأثيوبيين على الإيطاليين ، وتم القضاء على القوة الإيطالية بعد أن أُنهت ذخائرها ، ولم ينبج من المعركة سوى بضع مئات من الإيطاليين . إنها بداية الكارثة .

ومنذ هذا الوقت بدأ التفكير جدياً في الدفاع عن مستعمرة أرتيريا ضد الغزو الأثيوبي ، الذي يحدث قبل نهاية شهر يناير ١٨٩٦ . لقد تحول تاريخ الإيطاليين ودخل مرحلة المواجهة الساخنة والحاسمة ، والعسكرية ، مع الأثيوبيين . وإذا كانت حكومات أوروبا قد أخذت في تعزيز إيطاليا في هذه الكارثة ، فإن الشعور بالمفاجأة وبالصدمة كان عذيقاً في كل أنحاء إيطاليا ، وكنتيجة لعدم معرفة الرأي العام الإيطالي بما كان يحدث في شرق أفريقيا . وإذا كانت بعض اتجاهات الرأي العام قد واصلت حملاتها ضد فرنسا ، فإن ذلك كان

لا يغير شيئاً من طبيعة الأوضاع، وإذا كانت صحافة بريطانيا قد أثمرت في تقديم العزاء لإيطاليا ، فإن ذلك أيضا كان لا يغير شيئاً من طبيعة الأوضاع . أنها مواجهة يبين توغل الاستثمار الإيطالي في شمال أثيوبيا ؛ وأستناده إلى الموقف القانوني للحماية الإيطالية على أثيوبيا ، بناء على معاهدة أوتشالي ١٨٨٩ ، وبناء على تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري ، وأعتراف الدول الأوروبية بهذه المناطق ، دون أن يدخلوا في الحساب أن تعزيز أثيوبيا رفض هذه الحالة ، وبقوة السلاح لتقرير سيادتها على أرضها .

ولقد أثمر تدهور الحالة بعد ذلك ، وبشكل مستمر . ولقد أثمرت إيطاليا في توجيه طلباتها لبريطانيا بالسباح لها بالعمل من زيلع ؛ للتأثير على جنوب أثيوبيا ، وصبوب هرر وشوا ، في الوقت الذي كانت فيه قواتها تحاول التوغل في منطقة تيجره في شمال الحبشة . ولقد سارت إيطاليا في هذا الطريق على نفس الأسلوب السابق ، بالتوسل ، والالحاح ، وكانت تفرق أن بريطانيا تعلم أنها في مأزق . ولم تكف إيطاليا عن إلقاء كل الأسباب والدوافع على فرنسا . وعلياً ، كانت تستجدي ، وتضع رأسها في الرمال ، ودون أي حسابات علمية ، أو عملية . وكانت ع ليات إيطاليا قد أجبرتها على تضحيات كبيرة ، مالية ، وعسكرية ، وخارج حدود إيطاليا نفسها . وكان الاستمرار في هذه السياسة يخفض عدد القوات الإيطالية في المملكة نفسها ، ويؤثر على الدول العظمى الأوروبية .

وبعد أيام من ذلك وقعت معركة عدوة ، التي كانت هزيمة كاملة للقوات الإيطالية . ففي أول مارس ١٨٩٦ ، وقعت كل المدفعية الإيطالية في أيدي أما حة إرتيريا فأنها خسرت ٥٠ ٪ من قواتها أي ما يقرب ٦٠٠٠ قتيل بينهم

• . ره من الجنود الايطاليين مع ٢٦٨ من الضباط ، علاوه على الجرحى والاسرى . ولا داعى لذكر أن الاحباش فقدوا ٧٠٠٠ من القتلى و ١٠٠٠٠ من الجرحى ماداموا يتفوقون عددياً .

لقد كانت حركة حاسمة فى تاريخ إفريقيا ، وبالتالى فى تاريخ التوسع الإيטالى فى شرق إفريقيا ، وفى تاريخ المصادك العسكرية بين الأوربيين والوطنيين فى إفريقيا . إنها نقطة تحول خطيرة فى التاريخ بين الوطنيين والمستعمرين ، ولا تؤثر فقط على مجرد العلاقات بين الإيطاليين والاثيوبيين ، بل تؤثر كذلك على علاقات كل المستعمرين بالأقاليم الإفريقية ، وتؤثر كذلك على علاقة الوطنيين ، بشكل عام بالقوى الاستعمارية . ولنبداً بالقوى الاستعمارية ، نتيجة الصدمة التى أصابتها ، لى نستمر بعد ذلك فى شرح عملية رد فعل القوى الوطنية وخاصة فى هذه المنطقة ، منطقة القرن الأفريقى .

٣ - السياسة البريطانية :

كانت الاتفاقيات التى عقدها بريطانيا العظمى مع كل من إيطاليا وألمانيا وبلجيكا تهدف كلها الاحتفاظ بمناطق السودان وأعالى النيل وهضبة البحيرات كمناطق نفوذ بريطانية . وكانت بريطانيا على علم بما يحدث فى السودان نتيجة لحرب بعض الأسرى من المهديين ، ووصولهم إلى مصر . وكانت على علم كذلك بأن مصر لم تنازل عن حقوقها ومصالحها فى السودان ، رغم تنفيذها لأوامر إخلاء هذه المناطق . وكان وجود القوات الإيطالية المؤقتة فى إقاليم كسلا يشغل المهديين إلى ناحية الشرق ، ويبعدهم عن الحدود المصرية .

وجاءت هزيمة الإيطاليين فى عدوة لكى تهدد بإمكانية إستمرار هجوم الحبشة على المستعمرة الإيطالية . كما أن سحب القوات الإيطالية من إقليم كسلا

صوب إريتريا كان يحرر قوات المهديين الموجودة في شرق السودان ، لاحتلال هذا الاقليم ، أو للعمل في أى اتجاه آخر . كما كانت إمكانية التعاون ، وربما التحالف ، بين المهديين وبين الحبشة مطروحة للبحث ، وكأمكانية خطيره تهدد الوجود الاستعماري الأوربي في منطقة وادي النيل .

وكانت الحكومة البريطانية تفكر في ذلك الوقت في ضرورة ربط مناطق نفوذها في وادي النيل بمستعمراتها ومناطق نفوذها في جنوب القارة الأفريقية ، وذلك عن طريق القاهرة . رأس الرجاء الصالح ، وبشكل يؤكد السيطرة البريطانية على هذه القارة .

وكان هذا المشروع يتطلب البدء في زحف القوات البريطانية جنوباً من مصر إلى السودان ، في أقرب وقت ممكن ، وقبل أن تنسحب القوات الإيطالية من كسلا . ولقد أبلغت بريطانيا ذلك للحكومة الإيطالية ، بعد وصول أنباء معركة عدوة بأيام ، وطلبت إليها ضرورة بقاء القوات الإيطالية في كسلا لكي تحمي مسيرة القوات الزاحفة من مصر لإعادة غزو السودان . ولم يكن لبريطانيا في مصر العدد الكافي من القوات الذي يسمح لها بالقيام لهذه العملية الحربية ، ولذلك فأنها استخدمت القوات المصرية ، وعلى أن تكون القيادة للبريطانيين .

وكانت بريطانيا تخشى كذلك من قيام فرنسا بعملية للتوسع الاستعماري من ساحل الصومال الفرنسي صوب الحبشة متجهة صوب الغرب ، ولكي تتقابل مع المجهودات الفرنسية في غرب إفريقيا للتوغل في القارة صوب الشرق . وكان هذا المشروع الفرنسي قد أخذ يتبلور منذ عام ١٨٩٥ ، وكان يهدد بإقامة منطقة نفوذ فرنسية تقطع القارة الأفريقية في وسطها بين الشرق والغرب ، وبشكل يتعارض مع السياسة البريطانية التي كانت تحاول مد منطقة نفوذها من القاهرة إلى رأس

الرجاء الصالح . وكان هذا أيضاً سبباً قوياً يدفع بريطانيا إلى الإسراع في عملية إعادة غزو السودان .

ولقد أرادت السلطات البريطانية في القاهرة أن تتصل برأس منجاشا ، في منتصف شهر مارس ١٨٩٦ ، وتبلغه أمر الزحف على السودان ، وتطلب إليه القيام بمهاجمة المهديين في شرق السودان ، وكانت تهدف من ذلك على الأقل ، وحتى في حالة عدم قيام الاحباش بهذه العملية ، عدم قيامهم بالتعاون مع المهديين ضد الأوربيين .

وكانت حملة إستعادة ونقله قد أتمت المرحلة الأولى من عملية إعادة غزو السودان ، وتمكنت القوات المصرية بعدها ، وفي يوم ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ ، من الدخول إلى كسلا ، وإستلامها من الإيطاليين . هذا فيما يتعلق بعملية الزحف على السودان .

ورأت بريطانيا في نفس الوقت ضرورة الاتصال بمنليك ، والمحافظة على العلاقات الودية معه ، وإفهامه أن مصر تستعيد الأقاليم التي كانت قد أخلتها ، وليست لها أية نيات عدوانية تجاه الحبشة وأراضيها . وكانت هذه فرصة كذلك لتحديد الحدود بين الحبشة وبين السودان ، وبخاصة فيما بين خطى عرض ١٠° ، ١٥° شمالاً ، وأن كانت لا ترغب في التعاقد على أية شروط تضر بمصلحة إيطاليا . وكانت بريطانيا مستعدة كذلك للتباحث مع منليك بشأن حدوده الجنوبية ، أي في منطقة الصومال . وإقامة علاقات ودية بين السلطات البريطانية والسلطات الحبشية هناك . وأخيراً فإن بريطانيا كانت مستعدة أن تضمن للحبشة تقديم تسهيلات بشأن تجارتها مع خليج عدن ، وعبر زيلع ، وتضمن لها ، كدولة أنضمت إلى قرارات مؤتمر بروكسل ، تقديم كل التسهيلات من أجل إستيراد

الأسلحة والمخازن؛ كما أن بريطانيا كانت مستعدة على وجود ممثل حثي في زيلع .

وكانت هذه السياسة إيجابية ، وتضمن المصالح المتبادلة بين بريطانيا وأثيوبيا، وفي جميع القطاعات ، بدلا من ترك فرنسا تنفرد بالنفوذ الأول في بلاد منليك . ووقع إختيار بريطانيا على المستر رنل رود من القنصلية العامة البريطانية في القاهرة بالقيام بمهمة مندوب خاص لصاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا إلى منليك ؛ وكان عليه أن يتفاوض مع ملك أثيوبيا على أساس الموقف العام الذي قرره الحكومة البريطانية ، وأن يعقد إتفاقية ، وفي أبسط صورة ، لكي تحصل بريطانيا على معاملة الدولة الأكثر ودا . وكانت البعثة البريطانية للحبشة تضم الميجر ونجت ، كمستشار من أجل تحديد خط الحدود مع وادي النيل ، والكابتن جليشن من المخابرات العسكرية ، والكابتن سواين من المندوبية البريطانية في الصومال ، والكابتن هارنجتون الملحق السياسي في زيلع . ولقد سافر رنل رود إلى عدن ومنها إلى زيلع التي وصلها يوم ١٨ مارس ١٨٩٧ ، ثم بدأ سفره صوب الداخل . وفي هرر إستقبل رأس ماكونن البعثة البريطانية إستقبالا رسميا وعسكريا .

وأخيرا ، وبعد المفاوضات مع منليك تم التوقيع على المعاهدة البريطانية الأثيوبية يوم ١٤ مايو ١٨٩٧ . وهكذا ضمنت بريطانيا مصالحها من هذا الجانب ، سواء من ناحية وادي النيل أو من ناحية أثيوبيا الجنوبية في حدودها مع الصومال البريطاني . وهذا علينا أن نذكر الميزة الكبيرة التي حصلت عليها أثيوبيا بامتداد حدودها على هرر ، والأوجادين ، وبلاد الكافا والجالا ؛ أي أنها حصلت على كل ما كانت إيطاليا تحتفظ به لنفسها ؛ وجاءت بريطانيا وأعترفت بهذه الأقاليم داخل نطاق الحبشة ، نظير إعتراف الحبشة بالصومال البريطاني . وكانت

هذه الأقاليم الصومالية التي أقرت بها بريطانيا داخل نطاق أثيوبيا تبلغ مساحتها ضعف مساحة الحبشة نفسها منذ عشرين عام مضت وتناست بريطانيا ، وقت محاولتها التفاهم مع أثيوبيا ، وفي مناخ إنتصار الأثيوبيين على الإيطاليين. الفوارق الاجتماعية واللغوية والدينية الموجودة بين الأهالي الصوماليين الموجودين في هذه المنطقة ، وبين الأثيوبيين الذين أسلمتهم إليهم . وهكذا ظهر إتفاق بريطانيا والحبشة على حساب الشعب الصومالي وأراضيه .

٤ - السياسة الفرنسية :

كان من نتائج معركة عدوه على السياسة الفرنسية في إفريقية زيادة أهمية فرنسا بالنسبة لأثيوبيا ، ووضعها مشروعات للتوسع الإقتصادي من ساحل الصومال الفرنسي صوب الحبشة ، وكذلك محاولة مد النفوذ الفرنسي في منطقة الجزام الأوسط في القارة الأفريقية بين الشرق والغرب ، وهو المشروع الذي عارض مشروعات بريطانيا للوصول بين القاهرة ومدينة الرأس. وسيكون لساحل الصومال الفرنسي بشكل عام ، ولجيبوتي بنوع خاص أهمية كبيرة ، كبداية للخط عند الساحل الشرقي لأفريقية .

وكانت فرنسا قد دخلت في علاقات مع منليك ، إمبراطور الحبشة ، منذ رحلة الكابتن لاجارد إلى أديس أبابا في عام ١٨٩١ ، ثم سهلت على هذا الإمبراطور أمر الحصول على الأسلحة والذخائر ، التي لم يكف عن طلبها ، وبخاصة عندما تآزمت الأمور بينه وبين الإيطاليين . وسارت قوافل الأسلحة من الصومال الفرنسي إلى منليك ، وكانت الحكومة الفرنسية قد «خزنت» هذه الأسلحة في ساحل الصومال ، ولما قامت ضجة حول إمداد فرنسا لمنليك بالأسلحة ، أمرت هذه الحكومة بإجراء حصر للأسلحة ، -وأثبتت هذه العملية فقدان أكثر من

٨٠٠٠ بندقية ؛ ولم تقم الحكومة الفرنسية بعد ذلك بأى عمل سوى توجيها إدارى إلى لاجارد بضرورة وضع الأسلحة فى مخازن أمينة فى المستقبل .

وظهر ميل منليك إلى فرنسا فى هذه الفترة السابقة لمعركة عدوة ، تعامله معها . وكان أحد مستشاريه ، وهو إيج السويسرى ، من أصل فرنسى يساعد كثيرا على تنفيذ هذه السياسة ، وعلى زيادة النفوذ الفرنسى فى الحبشة وبخاصة فى الأقاليم الجنوبية منها . وتم ذلك فى الوقت الذى إزداد فيه العداء الحبشة وبين إيطاليا . وكانت الدبلوماسية الفرنسية ، والشخصيات الفرنسية تعمل فى هذه المشروعات ، وإمكانات فرنسا المادية والأدبية ، تتفوق على إياها وإمكاناتها ورجالها .

ولقد عمل الفرنسيون على وضع مشروع لإنشاء سكة حديدية تمتد جيپوتى إلى هرر ثم أديس أبابا ، عاصمة الحبشة ، وتمتد بعد ذلك حتى الأبيض . ووضعوا هذا المشروع فى عام ١٨٩٤ ، وأخذت الشركة الإمبراطورية للسكك الحديدية الأثيوبية ، وهى شركة مركزها باريس ، فى دراسة المشروع .

وبدأ الفرنسيون فى تنفيذ الجزء الأول من مشروعهم ، وهو الخاص بالجزء الذى يمتد من جيپوتى إلى ديرداوا منذ عام ١٨٩٧ ، أى بعد إنهزام الإيطالي أمام الأحباش فى موقعة عدوة ، وبعد زيارة لاجارد لمنليك مباشرة . ولقد واصل هذا الخط فى عام ١٩٠٠ إلى حدود ساحل الصومال الفرنسى مع الحبشة ، ثم واصل إمتداده صوب الغرب (١) .

ولقد كان من الطبيعى أن يثير هذا المشروع مخاوف الدول الإستعمارية

الأخرى ، مثل إنجلترا ، التي كانت لها مصالح موازية لمصالح فرنسا في هذه المنطقة . وكانت جيپوتى قد زادت أهمية في ذلك الوقت ، وزاد عدد سكانها ، وأصبحت عاصمة ساحل الصومال الفرنسى . وخشيت إنجلترا من أن تتخذها فرنسا قاعدة للتوغل منها إلى داخل بلاد الحبشة ، والوصول إلى حوض النيل إقتصادياً ، إن لم يكن سياسياً وإدارياً . وكانت فرنسا قد عينت لاجارد منذ عام ١٨٩٨ وزيراً مفوضاً لها في الحبشة ، وفي بلاد منليك ، صديقه الشخصى . وعمل هذا الفرنسى من أديس أبابا على تأييد السياسة الفرنسية في التوغل داخل القارة غرباً ، . وحتى بعد أن أخذت بلاده في التراجع أمام إنجلترا في أعالي النيل ، في فاشودا .

وحتى في فاشودا كانت إنجلترا وفرنسا قد اتفقتا على الجزء الداخلى من القارة إتفقتا على أعالي النيل والمنطقة التي تفصله عن المستعمرات الفرنسية في الغرب ، ولكنهما لم يتفقا على الأطراف الخارجية لهذا الخط . ولم تكن فاشودا إلا بداية لتصفية المشكلات الفرنسية الانجليزية ، وكان من الضرورى إتمامها باتفاقيات وتسويات تمتد من هذه المنطقة شرقاً وغرباً ، للقضاء على كل أوجه المنافسة . التي هى العامل الأول لخلق النزاع .

ولقد شعر لاجارد بأن الانجليز قد أخذوا في منافسة فرنسا في مشروع مد سكة حديد جيپوتى ، وبأنهم يسعون بذلك إلى القضاء على تفوق النفوذ الفرنسى الذى يمتد غرباً في الحبشة مع هذه السكة الحديدية ، ويسعون إلى مشاركة فرنسا في إستغلال حاصلات الأقاليم الجنوبية في الحبشة ، وهى أكثر أقاليمها ثروة .

ورأى لاجارد أن الحبشة قد أصبحت محصورة بين الإيطاليين والانجليز ، وأنه ليس لها أي منفذ بحر سوى الصومال الفرنسى وجيپوتى . وأراد إستغلال

هذه النقطة . وشرح لحكومته أن كلا من إنجلترا وإيطاليا حاولت ، لمدة سنوات طويلة محاصرة الصومال الفرنسي نفسه ، ولكن فرنسا إحتاطت للأمر حينها فأوضت إنجلترا لتحديد الحدود معها . ثم شرح أنه لم يقبل خط الحدود بين الصومال الفرنسي والحبيشة إلا بعد أن قبل منليك التعهد بمنع كل الدول الأجنبية من الوصول إلى داخل البلاد مهما كان شكل هذا التدخل ، ومهما كانت الدوافع إليه . و كان هذا نوعاً من الإعتراف الضمني بالإحتفاظ بمنطقة نفوذ فرنسي فيما وراء حدود مستعمرتها من ناحية الغرب ، يمكن لفرنسا أن تتدخل فيها إذا ما أجبرتها الظروف على ذلك ، أي في حالة تدخل أى دولة أخرى في الحبيشة .

وكان لاجارد قد عمل لفترة سنوات لكي يترك لفرنسا، وبعدها ، حق التدخل في هذه المنطقة من شرق إفريقية حينما تحين الفرصة . وكان خط سكة حديد جيبوتي يسير في هذه المنطقة ويواصل تنفيذ هذه السياسة ، رغم أنه يسير في أراضي الصومال وهرر ، ويسعى إلى الإفادة من موارد هذه الاقاليم الصومالية ، التي كانت الإتفاقات الدولية قد وضعتها في نطاق الحبيشة .

الفصل الثامن والعشرون

الإعداد للجهاد في الصومال

كانت عملية الإحتكاك الإستعماري ، التي وقعت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، ومحاولة فرض الدول الاستعمارية نظمها وسلطانها على بلاد القرن الإفريقي ، سبباً في قيام حركة رد فعل وطنية ، لوقت هذه العملية ، ومنعها من الإستمرار . ولقد كانت موقعة غدوة حركة رد فعل كذلك ، في عام ١٨٩٦ ، على عملية محاولة سيطرة إيطاليا على الحبشة . ومع بدء بريطانيا في عملية إعادة غزو السودان ، وزيادة عملية الإحتكاك في الصومال بين القوى الاستعمارية والقوى الوطنية ، ساعدت الأوضاع الموجودة على ظهور ، وعلى تبلور ، حركة صومالية ، عملت على الجهاد .

١ - أحوال الصومال وظهور محمد بن عبد الله حسن :

كانت بلاد الصومال ، ولا تزال ، تمتد من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، عند باب المندب ، وتمتد إلى الجنوب مع سواحل المحيط الهندي ، وهي المناطق التي تم تقسيمها إستعماريًا بين كل من فرنسا ، وبريطانيا ، وإيطاليا . وكان تمتد إلى الداخل صوب الغرب ، إلى مرتفعات هرر ، وبلاد الجالا ، أي أصحاب الجبال ، ومناطق الكافا ، أي بلاد البن ، وإلى الجنوب لكي تضم أقاليم الأوجادين ، والهود ، وتصل إلى نهر شبيلى ونهر الجوبا .

وإذا كان الشريط الساحلي يتميز بوجود الموانئ ، والبنادر ، التي تعمل في التجارة ، مع عدن ، وبشكل يجعلها المورد الرئيسي للبواد الغذائية لهذه القاعدة

البريطانية ، ومع جنوب الجزيرة العربية ، وبلاد الهند ، وبلاد شرقي إفريقيا ،
فإن حجم هذه التجارة قد تأثر إلى حد كبير بمجيء الدول الاستعمارية ، وعملها
على فرض نفوذها . وكانت عملية محاربة تجارة الرقيق قد بدأت في أساسها كحرب
إقتصادية ، وبين نظامين إقتصاديين مختلفين : الواحد يقوم على رصد جزء من
رأس المال لعملية شراء الأيدي العاملة ، وبشكل يوفرها ، ولا يحتاج بعدها صاحب
رأس المال إلا لإطعام هؤلاء الذين يستخدمهم في الزراعة ، والرعي ، والعمل
مع القوافل . وهو نظام قديم ؛ والنظام الثاني حديث ، وأكثر صراحة ، لا يشتري
الأيدي العاملة ، ويوفر رأسماله ، ويؤجر العمل لليوم أو للأسبوع أو حتى الشهر .
وكانت الطريقة التي استخدمتها الدول الاستعمارية في منع تجارة الرقيق ، ومن
أجل تحرير العبيد ، ضربة إقتصادية لأصحاب الرقيق ، بعد أن رصدوا جزءا من
رؤوس أموالهم ، في هذه العملية ، أصبح مهددا بالضياخ عليهم ، مع تحرير الرقيق .
كما أن الإجراءات التي اتخذتها القوى الاستعمارية من أجل منع الاتجار في الرقيق ،
وتبتيش السفن ، للتأكد من عدم قيامها بالتجارة في الرقيق ، ومصادرتها ، وإتبارها
غنيمة ، تقضى على سفن الوطنيين ، وهي التي كانت لازمة للتجارة ، وضرورية
من أجل الدفاع عن البلاد .

ولقد استمرت قوة الضغط بعد ذلك من جانب الأساطيل الاستعمارية على
السفن والسواحل الوطنية مع عملية منع تجارة الأسلحة والذخائر ، ووصولها
إلى القارة الإفريقية .

ولاشك في أن كل هذه العمليات أثرت في قوة التجار وأصحاب رؤوس
الأموال ، الموجودين على السواحل ، وفي الموانئ ، والبنادر ، وأعدت الحالة
لسيطرة الأوربيين . هذا فيما يتعلق بالسواحل .
أما في الداخل فإن بلاد الصومال تشتمل على مناطق صحراوية ، جرداء ،

أو شبه جرداء . كما أن فيها أيضاً مناطق رعى ، ومناطق أخرى زراعية ، كان الأوربيون يهتمون السيطرة عليها ، وعلى منتجاتها . وكانت بلاد الصومال تصدر الجمال والمواشى والأغنام إلى ميناء عدن ، وكذلك الجلود . أما الزراعة فكانت تمثل صفة النشاط الأول في مناطق هرر ، والجالا ، والكافا ؛ كما كان بين هرر ينافس البن النقي في الأسواق . وفي الجنوب ، كانت مناطق نهر شيبيل ونهر الجوبا مناطق زراعية ، وفكر الإيطاليون في استخدام هذه الأراضي في زراعة القطن ، وبخاصة القطن طويل التيلة ، جريا وراء الربح من هذه السلعة النقدية ، ولللازمة لصناعة المنسوجات .

وفي هذه البلاد الواسعة ، بلاد الصومال أو القرن الأفريقي ، كان الأهالي بسطاء ، ولهم جاد عن العمل في الرعى والزراعة ؛ كما كانت لهم أنفة ، وشخصية قائمة بذاتها . فلقد كانوا في مجموعهم مسلمين ، ويرفضون ولاية غير المسلم عليهم . فكيف تستقر الأوضاع وقد سيطرت الأحباش المسيحيون على إقليم هرر والأوجادين ، واحتل الفرنسيون والانجليز والإيطاليون السواحل ، وساعدوا الأحباش على مد حكمهم على المناطق الإسلامية ، وحتى حدود مستعمراتهم ؟ لقد كان من الطبيعي أن يكون رد الفعل نابعا من الشخصية الصومالية ، التي تفصلها عن المستعمرين الأحباش والأوربيين وأن يكون في شكله الطبيعي أي الإسلامى ، ويأخذ شكل الجهاد .

ولأنه سي أن عملية إعادة غزو السودان ، أوجدت عطفاً على ثوار السودان ، المهديين ، وروحاً من التضامن معهم ، ورغبة في الإستمرار في إتيانهم ، بعد أن ظهر إحكام البريطانيين لضغطهم على السوادنيين .

وكانت هناك عوامل محلية ، أوجدها الأوربيين في الصومال ، تساعد على زيادة قوة الحركة الإسلامية ، مثل إنتشار شرب الخمر في الموانئ ، وتزايد أعداد

بعثات التنصير ووجود الآباء وإنتشارهم بمؤسساتهم صوب الداخل .

وفي هذا المناخ البسيط ظهر قائد الجهاد . وهو محمد بن عبد الله حسن .

أما الأحوال الاقتصادية فكانت بسيطة كذلك ؛ وكان البيع والشراء في الداخل يقوم على أساس المقايضة ، ولم تكن العملة كبيرة الانتشار بعيدا عن الموانئ .

وكان أبناء الصومال يعيشون في قبائل ، وتحت سيطرة رؤساء القبائل ، ولم يكن من السهل عليهم التخلي من مناطق رعيهم أو مناطق زراعتهم ، التي يعيشون فيها ، أبأ عن جد . وجاء فرض الضرائب من المدن الساحلية ، أمر أغريبا عليهم ، فإذا الحال مع هجمات الأحباش التي كانوا يغيرون بها على المناطق ، ويسلبون ويسبون ، كل ما ينفعهم فيها ؟

ولذلك فإن حركة جهاد الصومال ستكون عامة ، وموجهة ضد كل القوى الاستعمارية ، بما فيها الحبشة ؛ كما أنها ستكون رافضة لتجزئة الصومال . وستكون على أناس ثوري ، وتحرري ؛ ولذلك فإنها ستحرم على نفسها ، وعلى الصوماليين أمر التعامل مع الأجانب ، والعمل عندهم أو في صفوفهم . وكان محمد بن عبد الله حسن هو الذي عمل على بلورة هذه المصالح والمشاعر ، وقام بالأعداد المعنوية والحربية للصوماليين ، وقاد جهادهم من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢١ .

وكان محمد بن عبد الله حسن قد ولد في بلاد الصومال وفي وسط يميل إلى الدين ، ويميل إلى البساطة ، ويعشق الحق والحرية . وكان منذ صباه يرتاد مجالس العلماء والقضاة والشيوخ ، وزيادة في العلم . وكانت دراسته دراسة بسيطة على أيدي هؤلاء الشيوخ ، وأكملها في بداية شبابه بالمران على الفروسية والرياضة ، حتى إكتبها بدنه في نفس الوقت الذي زادت فيه معارفه .

ولقد سنجت له الفرصة لزيارة بلاد الصومال ، ثم منحت له فرصة أخرى

في من الخامسة والعشرين ، للسفر إلى مكة ، الأمر الذي وُسِّعَ سن أفاقه ، وساعده على الاحتكاك بعدد من علماء المسلمين من أكثر من بلد واحد . وكان الحجاز يجمع في ذلك الوقت عددا من علماء بلاد إسلامية مختلفة ، وعدداً من المجاهدين الذين كانوا قد شاركوا في الحركات الإسلامية والتحريرية في السودان وفي شمال إفريقيا ، وفي آسيا . وساعد ذلك على التأثير في شخصية محمد بن عبد الله حسن ، وعلى انتهاز الطريق الذي رأى صلاحه من أجل أحوال الصومال .

ولقد تأثر وهو في مكة بالشيخ محمد صالح السوداني ، الذي كان يث فيه روح الإمام محمد أحمد في السودان ، ومعنى حركة عرابي في مصر ، وكيف أن هاتين الحركتين كانتا تهدفان تخليص وادي النيل من الأجنبي ، والكفاح ضد النفوذ الأجنبي ؛ الذي كان يرغب في حكم البلاد .

وبعد أن عاد إلى بلاد الصومال في عام ١٨٩٥ ، استقر به المقام في ميناء بريوة ، كخليفة للشيخ محمد صالح ، صاحب الطريقة الصالحية ، وأخذ في نشر تعاليم هذه الطريقة ، وفي تعليم الأهالي أصول العبادة والتقرب إلى الله . ثم أخذ بعد ذلك في الانتقال بين مدن الصومال الصغيرة ، ناشراً هذه الدعوة بين الأهالي ، وأنشأ عدداً من المساجد ، وعمل على نشر التعليم حتى سمي الوداد ، وهو لفظ يجمع في معناه بين القاضي وبين المعلم .

ومع زيادة الاحتكاك بين الأجانب الوافدين من الساحل وبين الأهالي ، وجد محمد بن عبد الله حسن ضرورة توحيد كلمة الصوماليين ، وإعدادهم من الناحيتين المادية والمعنوية ، لكي يتمكنوا من مواجهة قوة الغزو ، في حركة واحدة تحمل شخصية الصومال الإسلامية ، خاصة وأنه كان يواجه كلام الحبشة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وهي قوى مسيحية .

٢ - الاعداد المعنوى :

عمل محمد بن عبد الله حسن ، مع مجموعة من الرجال ، من أتباعه المخلصين لتوصيل الآراء الجديدة إلى الصوماليين ، مع إعدادهم الأعداد المعنوى اللائكى يكونوا أمناء على هذه الدعوة الجديدة ، ويتمكنوا من تنفيذها بالجهاد .

وكان يجيء الاعداد الضخمة من رجال التبشير إلى بلاد الصومال ، خطراً واهداً على أهالى البلاد ، يؤثر على معنوياتها ، ويفرس فى نفوسهم السلام ، والإنصرا عن أمور الدنيا ، ويشكل يسهل على المستعمرين نططهم للسيطرة والتسلط . و نفس هذا العامل سلاحاً قوياً ، بدأ به الزعيم الصومالى لى يظهر خطورته الاسلام والمسلمين . وأخذ فى جميع رأى الأهالى من حوله على ضرورة التصدي لهذه الحركة ، والدفاع عن حرمة دينهم وحرية بلادهم . وأخذ يطالب بضرو وقف يجيء هذه البعثات ، ووقف نشاطها ، وإتصل برجال الادارة البريطانى فى عام ١٨٩٧ ، وطلب منهم ضرورة إقصاء هذه البعثات ، التى تشكل خطر كبيراً الاسلام ، وتؤثر على عقائد المسلمين السمحة . وحاول رجال الاستعمار تهدئة المولى وإعطائه بعض الوعود ، ولكنه كان مصراً على مراقبة تنفيذ هذه الوعود ، واستوثق من صعوبة الوفاء بها .

وفى نفس الوقت عمل محمد بن هبة الله حسن على توحيد الصفوف بين أبناء الصومال ، والقضاء على الشقاق الموجدة بين مجموعاتهم ، وبين قبائلهم إذا الاتجاه الجديد كان يتطلب العمل الموحد من أجل التمكن من القيام بالمسؤولية الضخمة التى كانت تنتظرهم ، وكانت هناك مجموعة من الصوماليين تتعامل مع الأجانب ومع مندهويهم ، وتعاون معهم ، تحت مغريات المال والجاه . وكان

بعض شيوخ الصومال قد ساروا في هذا الاتجاه ، وبخاصة قرب السواحل ،
ووصل الحال ببعضهم إلى الموافقة على وضع أنفسهم وبلادهم تحت الحماية
الأجنبية . ولقد أوضح محمد بن عبد الله حسن أن المال والجاه مصيروهما إلى زوال ،
ولاتبقى بعد ذلك سوى السيرة الحسنة والأعمال الصالحات ، وأكثر من ذلك ،
سيحاسب أصحابها حساباً عسيراً في الدنيا والآخرة .

ولقد ظلت مسألة توحيد الصفوف تشغل بال هذا الزعيم الصومالي منذ أول
حركته ، حتى آخر أيامه ؛ وكان الإستعمار يرى فيها سلاحاً قوياً يحاربه به ،
محاولاً تفتيت الصفوف ، وتفتيت القوى ، لكي تثبت له الغلبة .

وكان هذا الخط السياسي يتكامل مع الأعداد الفردى للشخص ، وتكوينه من
الناحية الدينية الإسلامية ، حتى يتحول إلى مناضل وجاهد في سبيل دينه ، ويقبل
الشهادة في سبيل الله . وهكذا جاء العامل السياسي لكي يتكامل مع العامل الديني
في خلق المجاهدين الصوماليين ، وإعدادهم من أجل مواجهة الأعداء .

٣ - الأعداد الحربية :

وعمل محمد بن عبد الله حسن بعد ذلك على إعداد المجاهدين حربياً ، ويروى
لنا ذلك بقوله . « فشرعت في الاستعداد ، سريع سرى من جهة ، وخطب ومواعظ
مؤثرة من جهة أخرى . وكنت أدعو القبائل الصومالية للتحرر من الشك والتكاسل
إلى التعيين والعمل ، ومن التخالف والتخاذل إلى التعاون والتكاتف ، ومن الخوف
والهلع إلى الجرأة والإقدام ، ومن الاستسلام والذلة إلى الإستبسال والعزة .
فاجتمع لدى عدد كبير من القبائل الصومالية ، وإلتفوا حولي وغرست في نفوسهم
حبة دينهم ووطنهم ، وبعض عدوهم من الكافرين ومن يساندهم ، وإنطبع
معاني الآيات القرآنية في نفوسهم ، وفهموا المقصد منها ، وتعاهدوا على الجهاد

والدفاع عن الدين والوطن والشرف ، وأخذوا في الاستعداد بالزماح والسيوف
والبنادق القليلة .

وعمل محمد بن عبد الله حسن بعد ذلك على تجميع عدد من الأسلحة وشراء
بعض الأسلحة الأخرى ، وبخاصة الأسلحة النارية ، التي كان من السهل أمر وصولها
إلى بلاد الصومال في ذلك الوقت ، وبخاصة بعد مرحلة معارك خزيية ، ووجود
مناقشة بين تجار الدول الأوربية المختلفة لبيع السلاح للأمازي ، ماداموا يدفعون
الثمن . وإذا كانت الحكومات الأوربية تمنع رسمياً عمليات تصدير الأسلحة
والذخائر إلى إفريقية طبقاً لقرارات مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠ ، إلا أن
هذه القرارات كانت غير ملزمة تماماً للتجار الأوربيين ، الذين كانوا يعملون
في هذه المناطق ، نظر لكون هذه التجارة مريحة للغاية ، وكانوا يمارسونها في
شكل التهريب .

وأقام محمد بن عبد الله حسن عدداً من مخازن الأسلحة والذخائر في الداخل ،
وفي مواقع مختلفة من البلاد . وأخذ أعوانه وأنصاره في تدريب النخبة من المجاهدين
على هذا السلاح الناري واستخدامه . أما بقية المجاهدين فكانوا يزودون أنفسهم
بالسيوف والحراب ، وحتى بالخنابجر .

وكان الرجل الصومالي دائماً مخيفاً ، سريعاً في حركته ، حاداً في ذكائه ، وفي
سلامة بصره وجسده ، رغم دقته ، فكان من أصلح جنود الهجوم ، الأمر الذي يزيد
من فاعليته أمام القوات التي أتت بها المستعمر أما من الهند ، أو من أبناء البلاد ،
وجنوب شبه الجزيرة العربية ، وقام بتجهيدهم كمسكر يعيشون من أجورهم
الشهرية .

ومع هذا الإعداد المعنوي والحربي ، قرر محمد بن عبد الله حسن أن ينال ،

وبتأثير ، من قوات الاستعمار ، دون أن يمكنهم في أن ينالوا منه . فلم يتخذ لنفسه عاصمة ، ولم ينشئ لنفسه حكومة ؛ بل كان قائداً وزعيماً لحركة تنتشر في كل البلاد وتنتقل بسهولة من مكان لآخر ، توجه ضرباتها ، دون أن يتمكن العدو من أن ينال منها في مدينة معينة ، أو حتى في قبيلة بذاتها . وسيكون هذا التنظيم الثوري المتحرك من بين أصعب الأمور التي واجهت الإدارات والقوات الإستعمارية رغم خبرتها الطويلة في تثبيت أقدامها في المستعمرات .

وكان أول إحتكاك بين محمد بن عبد الله حسن وبين الإدارة الاستعمارية في بربرة في عام ١٨٩٩ ، حين تم استدعائه ووجهت إليه تهمة الاستيلاء على بعض الأسلحة . ومنذ هذا اليوم ، أعلن محمد بن عبد الله حسن الجهاد ، وكان قد أتم إستعداداته ، وبدأ ذلك الطريق الطويل من الجهاد لتخليص البلاد من الغزاة الأجانب .

وهكذا نجد أن عملية النفوذ الاستعماري الأجنبي من السواحل صوب الداخل وعملية مد النفوذ الاستعماري الأثيوبي من الحبشة صوب هرر والأوجادين وبلاد الجالا والكافا ، وبخاصة بعد معركة عدوة ، قد أعطت رد فعلها الطبيعي من جانب شعب الصومال في حركة تحمل سمات شخصيته ، وتتخذ الجهاد الإسلامي خير وسيلة للرد على المستعمرين .

البَابُ العَاشِرُ،

الجهاد

الفصل التاسع والعشرون

بدء الجهاد

بدأت أول الصدامات بين المجاهدين الصومالين ، وبين القوى الاستعمارية مع بريطانيا العظمى وأثيوبيا ، وذلك في عام ١٩٠٠ ؛ ومستمر بعد ذلك في شكل حملات متتالية تقوم بريطانيا بإعدادها من أجل القضاء على هذه الحركة ، وتدخل في مفاوضات مع الحكومة الإيطالية من أجل السماح لها بالعمل في أراضي مستعمرة صوماليا أو الصومال الإيطالي . ورغم تحسين عمل السلطات البريطانية ، وإعدادهم للحملة بعد الحملة ، إلا أن ذلك لن يكون كافيا لإثبات تفوق القوى الاستعمارية على القوى الوطنية ، وسيجبر الإستعمار على إخلاء المناطق الداخلية والبقاء على السواحل ، وفي حماية الأسطول . ونرسم بتلخيص كبير الخطوط العامة لهذه العمليات العسكرية في الفترة الأولى من جهاد الصومال ، خطوة بخطوة .

١ - الحملة العسكرية الأولى :

كان الإشراف على ساحل الصومال البريطاني قد إنتقل في عام ١٨٩٨ من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية ، الأمر الذي إستتبع تغير القوات الموجودة في المحمية البريطانية بعد ذلك مباشرة . وتم تكوين كتائب جديدة في شرق إفريقيا بإسم كتائب المشاة الملكية . وكانت القوات السابقة قد شاركت في بعض العمليات التي وقعت إلى الداخل شيئا ما ؛ في السنوات السابقة ، قرب مارجيسا ، وأثبتت كفاءتها . ولكن حركة الجهاد لم تكن قد ظهرت بعد .

وسرعان ما وصلت الأنباء أن محمد بن عبد الله حسن كان قد سيطر على

داخلية البلاد، وبشكل يزيد الضغط على الشريط الساحلي؛ ثم إحتل قرية براو، التي كانت لا تبعد كثيراً عن مواقع البريطانيين . ووصلت الأنباء بأنه كان على رأس خمسة آلاف رجل منهم ١٥٠٠ من الفرسان ، ويحمل ما يقرب المائتين من بينهم البنادق . وبعد سيطرته على براو ، سيطر على قرية شينج ، ثم إستمر في تحركه صوب الغرب .

ولقد إنتشر الزعر في بربرة ، وإستمر الحال كذلك حتى مجيء سفينتين حربيّتين بريطانيّتين ، وقفتا أمام هذا الميناء . وبعد بضعة أيام أخرى ، وصلت الأنباء بأنه قد هجم على إقليم الأوجادين ، وأن قبائل وير عبد الله ، ووير هارون قد إنضمت إليه ، الأمر الذي جعل الأحباش يرسلون جيشين لمعاينة أبناء هذه القبائل . إنها الحرب ضد البريطانيين ؛ ولقد إنضم الأحباش إلى هؤلاء الآخرين . ولقد قام محمد بن عبد الله حسن بمهاجمة موقع جيجيجا ، وفشل الأحباش في تعقبه وتعقب قواته ، وأعلنوا أنهم صدوه وقتلوا ما يقرب من ٢٦٥٠ من أنصاره . ولكن الأحباش تركوه مسيطراً على إقليم الأوجادين ، وكانت قيادته في موقع مليل . ورغم هذه الأنباء ، فلقد إزدادت أعداد المجاهدين ؛ وزادت الأسلحة في أيديهم . ثم مجحوا في الهجوم على منطقة الهود، وأخذوا منها ما يقرب من ألفي جمل ، ومن القبائل التي كانت قد أعلنت خضوعها للبريطانيين . ثم تحول محمد بن عبد الله حسن سريعاً إلى مواجهته جديدة مع الأحباش ، وأخذ العديد من الجمال والمهات . وكان إنتشار الملاريا في هذا الوقت يحرم الأحباش والبريطانيين من أماكنات العمل ضد الصوماليين . ولكن السلطات البريطانية أخذت في التفاهم مع الأحباش من أجل القيام بعمل مشترك ضد الصوماليين . وبدأ ذلك في شهر نوفمبر ١٩٠٠ ، الأمر الذي سيأخذ شكل الحملة البريطانية الأولى ، والتي سيجبها تقدم قوات إثيوبية ضخمة للعمل مع البريطانيين .

ولقد أخذ الكولونيل سواين في إعداد قوامه في كل من بربرة ، وبلهار ، وزيلع ، وأخذ في تجنيد عدد من الأهالي للمساعدة في هذه الحرب ، كما إستقدم عدداً من الضباط البريطانيين لقيادته . ووصلت البنادق من إنجلترا ، وكذلك عدد من المدافع السريعة الطلقات المختلفة الأحجام والأنواع . كما تم إعداد فرقة صغيرة من المشاة الراكبين ، التي تصلح للعمليات في المناطق الداخلية في الصومال ، وفي مناطق المرتفعات . وتلاحظ منذ ذلك الوقت أن الكثير من قبائل الصومال قد بدأت ترقص لإرسال الرجال ، والبغال والجمال إلى السلطات البريطانية الموجودة عند الساحل .

ومع ذلك فقد تم تكوين الحملة الأولى ، وقسمت إلى وحدتين ، في شهر يناير ١٩٠١ . وكان بجى القوات الأثيوبية ، يهدد بالضغط على المجاهدين ، ويدفعهم أكثر من ذلك صوب الشرق ، وكانت هذه المنطقة مترددة في إعلان ولائها للبريطانيين . وكانت التعليمات الصادرة للكولونيل سواين توجهه إلى ضرورة أسر محمد بن عبد الله حسن أو هزيمته ، والقضاء على حركته في مهدها ، ولكن السلطات البريطانية خشيت من زيادة إمتداد نفوذه ، ومن إزدياد انضمام الكثير من القبائل إليه ، الأمر الذي يحرم البريطانيين من كثير من الموارد التي كانت لازمة لهم ولحلتهم ، ويزيد من أعداد المجاهدين ، ومن مساحة الأقاليم التي يسيطرون عليها . وكان الرأي السائد هو أن قبائل الميجرتين كانت معادية لحركة الجهاد ، ولكن سرعان ما ظهر أنهم كانوا على علاقات بمندوبي المولا ، الأمر الذي يوصل منطقة نفوذه ، وقوة حركته ، إلى سواحل المحيط الهندي . ومع ذلك ، فلقد طلب البريطانيون من القنصل العام الإيطالي في عدن أن يحرك قبائل الميجرتين بقيادة السلطان عثمان محمود والسلطان يوسف على لقطع الطريق على المولا ، في حالة محاولته الهروب جنوب الساحل عبر أقاليمها . فهل كانت الأمور ستتطور في هذا

الإتجاه؟ لقد فكر البريطانيون حتى في طلب محمد بن عبد الله حسن التسليم، وإشترطوا أن يكون هذا التسليم بدون قيد أو شرط .

وفي هذا المناخ إنتقل الكولونيل سواين إلى ميدان العمليات ، بعد أن قام بتخزين المهمات والم ذخائر والتموين في براو ، وأنشأ عدداً من الزرائب ، وعدداً من الواقع المحصنة التي تحميها الأسلاك الشائكة . وصدر بلاغ للأهالي بعدم التعاون مع المولا محمد بن عبد الله حسن . وإقتسمت القيادة بين الكولونيل سواين ، والكابتن ماكنيل ، يقود كل منهما فسماً من القوة . وهكذا كانت القوات ، التي كان عليها أن تتعامل مع المجاهدين ، تتمثل في ثلاث وحدات وحدتين بريطانيتين بقيادة سواين وماكنيل ، ووحدة ثالثة إثيوبية ، يقرب عددها من عشرة آلاف رجل ، جاءت بالتعاون معها .

وكانت قوة الاحباش بقيادة أحد الجنرالات الذين إشتراكوا في موقعة عدوة ضد الإيطاليين . ولكن هذا القائد رفض منذ البداية الإستماع إلى نصائح الضابطين البريطانيين الذين أرسلها الكولونيل سواين إلى قيادته ، للتنسيق وإعطاء النصح ، وأظهر غيرة على الإحتفاظ بإستقلاله في حركاته ، وكان في حقيقة الأمر يرغب في التوقف عند بعض القبائل الصومالية لتأديبها ، أو بمعنى أصح للإنتقام منها ، نتيجة لأنها لم تكن طيبة مع الاحباش . وكان القائد الحبشي يرغب في التوجه مباشرة بصوب نهر شبيلى ، الأمر الذى كان يهدد بإثارة مشكلة جديدة مع الإيطاليين . ولقد إحتاج أمر إقناعه بتعديل خط سيرة إلى مجهود كبير من جانب البريطانيين . وكان الاحباش يفضلون الغارات والهجمات على العمليات الحربية المنظمة . وكان تقدم هذا الجيش الكبير قد إزداد عدواً على طول الطريق ، نتيجة لإنضمام الكثير من الاحباش إليه ، رغبة في الإنتقام من الصوماليين ، وإعمال

النهب والسلب في أقاليمهم ، وكأنها مباحة لهم . وكان هذا العامل يعطى القوة الإثيوبية وضعية خاصة ، تهدد بإثارة المشاكل ، دون فعاله عسكرية صحية . وظهر ذلك في مشكلة التموين بشكل عام ، ومشكلة المياة بنوع خاص ، فبعد أن كانت تكفي الحملة الإثيوبية لمدة شهر ، أصبحت لا تكفيها إلا لمدة أقل وبكثير ، نتيجة لتضايف أعداد من يتبعون الحملة . وفي الوقت الذي كان الأحباش يعملون فيه في منطقة قبائل رير إبراهيم ، وصلت الأنباء بإقترب قوات المجاهدين ، فكان على الأحباش أن يغيروا عملياتهم من السلب والنهب . ويحاولوا مواجهة قدوم المجاهدين .

وأخيراً ، وافق الأحباش على سماع نصيحة الضباط البريطانيين بتقسيم قواتهم إلى ثلاث طوائير ، ولكن الروح المعنوية عند الأحباش كانت قد انخفضت نتيجة لانتزاعهم من أعمال السلب والنهب ، وتوجيههم إلى المعركة . وزادت إدعاءاتهم بأن ما يأكلون لا يلائم مع ما تعودوا عليه في بلادهم . وحاول القائد الإثيوبي إرسال وحدات سريعة للإستيلاء على القمح في منطقة وأدى تشيلي ، ولكن البريطانيين أبلغوه بأن المولا كان قد إستولى على كل ما كان هناك . فاستقر رأى الأحباش على العودة إلى هرر .

وفي ذلك الوقت ، قام المجاهدون بهجوم عنيف على وحدة الكولونيل سواين . ولقد أثبتت هذه العملية فشل إعتداد البريطانيين على العناصر الصومالية كمسكن في مواجهة مجاهدي الصومال . ولقد وقع الهجوم يومى ٢ ، ٣ يوليو ١٩٠١ على الزريبة التي كان البريطانيون قد أقاموها في سمالا . وقدر البريطانيون عدد المجاهدين بثلاثة آلاف في اليوم الأول ، وخمسة آلاف في اليوم الثانى ، وذكروا أن القوة البريطانية كانت حوالى ٥٠٠ جندي ، وإن كانت الحملة وحدها قد بلغت ٣٥٠٠ رجل . وكانت القوات في إحدى الزرائب ، وهو معسكر تحيط به أفرع الأشجار

والأشواك ، فى الوقت الذى كانت فيه الجمال فى الزريبة الثانية . ولقد كان لدافع المكسيم دورها الفعال فى هذه المعركة ، رغم ضراوتها ، ورغم وصول المجاهدين الصوماليين إلى قرب الزريبة . ولقد تمكن البريطانيون من إدخال الجمال فى زربتهم ، ومنعوا بذلك الفوضى التى تنتج عن مهاجمتها ، ولمنتشارها فى ميدان المعركة ، كما منعوا المجاهدين من لاستيلاء عليها .

ولقد تكرر الهجوم فى اليوم التالى ، وروى البريطانيون كذلك أنه انتهى بخسائر كبيرة للمجاهدين ، بلغت ما يقرب من ثلاثمائة قتيل وجريح . وعلى أية حال ، فإن معركة أخرى نشبت بعد ذلك مباشرة عند قرية فرض الدين ، بين الوحدة المقاتلة البريطانية الثانية وبين المجاهدين ، وانتهت كذلك ، وكما ذكر البريطانيون ، بانسحاب قوات المجاهدين . ولقد وقعت هاتين المعركتين فى مواقع لا تبعد بأكثر من خمسين ميلا عن القواعد البريطانية ، وعادت القوات البريطانية إلى هذه القواعد ووراءها طابور طويل من الجرحى ، ومع عمل كل حساب لكمية المياه التى بقت لها . وهكذا انتهت الحملة العسكرية الأولى ، والتى كان من المفروض فيها التعاون بين البريطانيين والأحباش ، ودون الوصول إلى نتيجة حاسمة .

٢ - الحملة الثانية ، وفشلها :

بعد نهاية الحملة الأولى وفشلها ، تمركزت القوات البريطانية فى براو، وكذلك فى بربره . وطالبت السلطات البريطانية فى الصومال بتكوين فرقة جديدة من المجندين . وفى ذلك الوقت جاءت الأنباء بوجود المولا فى أقصى شرق المحمية ، وأن قواته كانت لا تقل عن ١٢٠٠٠ مقاتل من بينهم ألف مسلحين بالبنادق ؛ وأن عملية الانضمام إليه كانت شبه جماعية . وجاد الكولونيل سواين من بريطانيا لى يستعد لقيادة الحملة الثانية .

ولقد وصل الكولونيل سواين إلى براو في شهر فبراير ١٩٠١ ، واقترح تجنيده ما يقرب من ألفي جندي جديد ووحدة من الهجائن ، وخاصة أمام تزايد أعداد المجاهدين . وأنفذت الحملة البريطانية الثانية تضاف شرقاً لمواجهة المجاهدين ، بعد أن كان المولا قد انسحب صوب إريجو ، التي تبعد مسيرة يوم إلى الشمال من مدني . وعبر سواين إقليم الهود ، ولكن سرعان ما علم بأن المجاهدين قد استولوا على قائله من الجمال كانت آتية بالقموين صوب براو يوم ١١ يونيو ، الأمر الذي دفع الكولونيل سواين إلى الانتظار بضعة أشهر . ثم بدأ تقدم البريطانيون من جديد يوم ٣ أكتوبر ، ولم تسمع بربرة بأي أخبار عن هذه الحملة حتى وصول الأنباء بوقوع معركة عنيفة عند أريجو ، وإضطرار البريطانيين إلى الانسحاب السريع .

وكانت القوى البريطانية قد سارت في وادي أريجو ، ودخلت في إحدى الغابات ، دون أن تعلم بأن قوات المجاهدين كانت قريبة منها . وفي صبحية يوم ٦ ، وبعد أن بدأت الحملة إستئناف سيرها في الصباح الباكر ، فوجئت بوجود المجاهدين أمامها ، وعلى بعد يقل عن ميلين . وكانت واجهة الحملة قوية ، ويزيد عدد رجالها عن ١٢٥٠ جندي ، وكانت المؤخرة تضم ما يتراوح ٥٠٠٠ ره و ٦٠٠٠ جمل . وبدأت المعركة . وحين اعتقد البريطانيون أنهم كسبوا المعركة ، فوجئوا بهجمة غوية من المجاهدين على ميمنتهم . وفقد البريطانيون عدداً من المدافع الرشاشة ، الأمر الذي قلل من كفاءتهم القتالية . كما دخل المجاهدون بين جمال الحملة ، واستولوا على ما يزيد على نصفها . وكان عدد من المجاهدين متمركزين في حفر أعدوها قبل المعركة ، وعملت بفاعلية كبيرة أثناء المعركة . وظلت صفوف المجاهدين تتوالى في هجماتها على البريطانيين ، وهم يكبرون ، الأمر الذي أثر إلى حد بعيد على قوات المجندين التي تعمل مع البريطانيين .

ولقد ذكر البريطانيون أن المجاهدين فقدوا ما يقرب من ١٥٠ قتيل و ٢٠٠ جريح ، ولكنهم أعتزفوا بعد ذلك بأن موقعه أريمو كانت كارهة للقوات البريطانية ، ولهيبة بريطانيا في بلاد الصومال .

ولقد حاول البريطانيون أن يخطوا لإنسحابهم ، وهم عائدون ومعهم الجرحى . وبعد أن تم تبادل البرقيات بشأن هذه الموقعة ، تقرر سحب الحملة الثانية ، والبداة في العمل من أجل أعداد حملة ثالثة .

٣ - انشاء الطابور المتنقل :

ولقد شعرت بريطانيا بصعوبة الموقف في الصومال مع زيادة إنتصارات المولا محمد بن عبدالله حسن ، ومع عجز القوات البريطانية على التعامل معه . ولم يكن أمام هذه القوات هدفا معينا يمكنها أن تهاجم نية المجاهدين ، بل كان عليها أن تتبعه ، حتى تتمكن من منازاته ، وقد لا تكون هي التي إختارت أرض المعركة . وكانت بلاد الصومال شاسعة ، ومن الصعب السيطرة عليها ، وأصعب من ذلك أمر العثور على القوات المجاهدين فيها . وكان على السلطات البريطانية أن تحافظ على الخط الممتد من ساحل البحر إلى حدود المحمية البريطانية ، وتحاول ضمان أمن القوافل هناك وتنتظر تطور الأحداث حتى تتمكن من القيام بالهجوم ، وهي سياسة سلبية وضعيفة ؛ وإما أن تقوم ، بموافقة ايطاليا ، بإختيار أحد الموانى الواقعة في منطقة النفوذ الإيطالي ، كقاعدة للطابور الثاني الذي سيعمل مع الحملة الأولى التي تخرج من بربرة . وناهذه الحالة الأخيرة كان من الضروري إقامة سلسلة من المراكز عبر القرن الأفريقي .

ولقد وافقت الحكومة البريطانية يوم ٨ أغسطس ١٩٠٢ على هذه السياسة ، وكتب اللورد لانسدون إلى وزير الخارجية الإيطالية شار حانيات الحكومة

البريطانية بالنسبة لتنظيم حملة صغيرة من الساحل الشرقى للبحرية الإيطالية ،
لمهاجمة المجاهدين من ناحيتين . وطلب إليه التصريح المبدئى لإنزال بضعة مئات
من الجنود على ساحل إلبج ، كمجرد عملية خاصة بالتسهيلات ، وللحصول على
معلومات . الأمر الذى يسبق القرار النهائى بإرسال حملة ، وتقديم طلب رسمى
للحكومة الإيطالية فى هذا الوقت بهذا الخصوص . ولكن الحكومة الإيطالية أعلنت
شكوكها فى إمكانية نجاح إنزال القوات إلى إلبج ، وعدم فاعلية هذه الاجزاء أمام
تزايد إنتشار الثورة فى بلاد الصومال . وكانت الحكومة الإيطالية تفكر فى مسألة
تزايد أعداد الأسلحة فى أيدي المجاهدين ، ولكنها كانت تعتقد أملاكها على إنتشار
الهدوء فى إقليم البنادر ، والذى لم تظهر فيه الثورة حتى الآن . ولذلك فإنها
اقترحت عقد مؤتمر فى روما فى شهر سبتمبر للتشاور فى الأمر ، وفى دراسة
المقترحات البريطانية الخاصة بالقضاء على ثورة المجاهدين ، وفى علاقته فى نفس
الوقت بالمصالح الإيطالية فى بلاد الصومال . وذكرت الحكومة الإيطالية أنه لم
تثبت إدانة سكان بنسدر زيادة وبنسدر قاسم فى عملية تهريب الأسلحة ، كما أن
قبائل الميجرتين كانت تشكو من الأضرار التى نزلت بهم نتيجة لحملة الكولونيل
سواين الأخيرة .

ولم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد ، وخصوصا بعد أن وصلتها أنباء
كارثة إريجو يوم ١٧ أكتوبر ، وأحدث على رأيها فى أن أمر تسهيل العمليات
العسكرية التى تقوم بها فى الصومال يحتاج إلى إنزال قوة على الساحل الشرقى فى
إلبج أو أوبيا أو غيرها من المواقع . وأصرت على أهمية هذا الموضوع بالنسبة
لمصالح الدولتين فيما يتعلق بالقضاء النهائى على حركة المجاهدين ، ومد الهدوء إلى
المناطق الخاضعة للحماية الإيطالية ، وهى التى تتجاوز المحمية البريطانية .
واقترحت إرسال سفينة حربية بريطانية صغيرة لهذا الساحل ، وذلك لدراسة

امكانيات النزول هناك ، والحصول على المعلومات التي ستفيد القوات البريطانية وتضع أسس التعاون المقبل بين الحكومتين .

وأمام هذا الموقف الدقيق ، وافقت الحكومة الإيطالية على إرسال إحدى سفن الأسطول الإيطالي لصحبة السفينة البريطانية عند زيارتها لهذا الساحل . وعلقت أمر إنزال القوات البريطانية إلى مرحلة قادمة ، ويعد أن يتم إتفاق الدولتين على هذا الموضوع .

وفي هذا الوقت كانت بريطانيا قد تأكدت من أن التخطيط للعمليات الجديدة في بلاد الصومال كان يفوق إمكانيات الكولونيل سواين ، ونوعية الجنود الموجودة معه . وأخذت الحكومة في إعادة دراسة تنظيم العمليات في بلاد الصومال ، لمواجهة عملية إنتشار الثورة ، وعدم إمكانية لاعتماد على المجندين الصوماليين بعد ذلك . وتردت الحكومة البريطانية تسريح الكثير من المجندين الصوماليين ، ونزع سلاح الباقين ، وإستقدام قوات من الهند ، ومن السودان ، ومن أوغندا ، ومن شرق أفريقيا لإنشاء قوات جديدة تتمكن من القيام بالعمليات في الصومال ، وفي يوم ٤ أكتوبر ١٩٠٢ تم تعيين الجنرال ماننج لقيادة هذه القوات ، وإستدعى الكولونيل سواين إلى لندن ، يدعوى التشاور معه ، ثم إرسل إلى جهة أخرى ، وفي هذا الوقت تغير الشكل العام لميناء بربرة . فلقد زاد عدد السفن الرأسية أمام الساحل ، وبخاصة السفن التجارية الخاصة بالنقل ، والسفن الحربية البريطانية ؛ وقل إلى حد كبير ورود وسفر السفن الصغيرة الخاصة بالاهالي ، والتي كانت تعمل في التجارة بين ساحل الصومال البريطاني ، وعدن وغيرها من الموانئ . وزادت كميات التموين التي إنزلت إلى الساحل ، وكذلك عدد القوات البريطانية ، وزاد عدد الصبية من الاهالي الذين يبيعون

الحليب وبعض ما يلزم جنود الحملة ، أنها ضرورات الحرب ، التي غيرت الكثير من شكل الميناء .

وكانت سيطرت المجاهدين على الاقليم الداخلى قد أسهمت إلى حد كبير في تغيير الحياة الإقتصادية ، والمظهر الخارجى للحياة الإجتماعية ، عند السكان الذين يعيشون على الساحل ، وأصبحت هناك جماعات من الفقراء تتجول حول الجنود ؛ وكانت فرصة لرجال بعثات التنصير كي يدعوا أهميتهم في المشاركة في تقليل معاناة الأهالى ، بعمليات البر والإحسان . ولكنها كانت الحرب ، وبين نظامين مختلفين .

وبمجرد وصول الجنرال ماننج ، أخذ في اعداد طابور متنقل ومتحرك ، وقام باختيار الضباط بنفسه ، كما أشرف على عمليات تدريب الجنود . وكان هذا الطابور مترودا بوحدة من المدفعية الخاصة بالميدان ، والمدفعية المحمولة ، على ظهور الجمال والبغال ، وكذلك المدفعية السريعة الطلقات ، أو المدافع الرشاشة .

وبدأ المجندون في اعداد بعض الطرق وتوسيعها ، من بربرة صوب الداخل ، تسهيلا لعمليات النقل ، وسير القوافل . وكان هذا الطابور مستعد للتحرك في أى وقت تصدر إليه التعليمات بذلك ، ووافقت الحكومة الإيطالية على استخدام الحملة البريطانية لسواحل أوريا ، في الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تأمل في مشاركة منليك بحملة ثالثة ، الأمر الذى يسهل العمليات ضد الانصار .

ولقد عمل هذا الطابور المتحرك على الخروج من بربرة إلى شيخ ، وبعد ذلك من شيخ إلى جاريرو ، التي أصبحت قاعدة عمليات متقدمة بالنسبة للحملة ثم أصبحت مركزا لقيادة الطابور المتحرك . ولقد تمكن هذا الطابور بعد ذلك من إنقاذ قرية هواتلة ، ثم عاد بعد ذلك إلى بربره .

٤ - التسهيلات للبريطانيين في أويا :

بعد دراسة السفينتين الحربيتين الإيطالية والبريطانية لسواحل الصومال ،
إنختمت الفكرة عند الحكومة البريطانية لإرسال حملة إلى أويا ، تنزل على
الساحل ، وتتجه غربا صوب الداخل ، وتشقى لها قاعدة في مدق ، حتى يتم
الاتصال بين ساحل المحيط الهندي وبربرة عن طريق هذه القاعدة الأخيرة .
واقترحت الحكومة البريطانية علاوة على ذلك تدعيم موقف السلطان يوسف
على ، وتزويده بكمية من الأسلحة والذخائر حتى يتمكن من معاونتهم ضد المولا
وكان عقد اجتماع في روما بين المختصين البريطانيين زملاءهم الإيطاليين يمثل
ضرورة لوضع النقاط على الحروف .

ولقد بدأت هذه الاجتماعات إبتداء من يوم ٩ ديسمبر ١٩٠٢ . وظهر فيها
خطورة تزايد قوة المجاهدين في الصومال ، في ظهر المحمية الإيطالية ، وعلى
الصومال البريطاني ، وكذلك على محمية شرق إفريقية البريطانيون أنهم سوف
يأخذون موقف الدفاع داخل حدود محييتهم ، ويتركوا المولا حرا في مد سلطته
إلى الداخل ، أى في منطقة النفوذ الإيطالي ؛ وأنهم من جانب آخر يرون أن أمر
إرسال طابور قوى من مدق إلى أويا أمر أساسي في حالة التفكير في توجيه ضربة
قوية للمجاهدين . وكانت مدق إحدى القواعد الرئيسية للمجاهدين ، يحصلون
منها على ما يلزمهم من بهائم ومواد تموين .

وفي يوم ١٦ ديسمبر اقترح البريطانيون تقديم تسهيلات لهم في أويا . وتم
الاتفاق على ترك قائد القوة التي تنزل في أويا حرا في أخذ قراراته طمأن للحالة
التي توجد أمانة ، على أن يعمل على منع المولا من التوغل صوب الجنوب . وهي
أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة بالنسبة للجانبين . وكانت أساسا لموافقة
الحكومة الإيطالية على نزول القوة البريطانية في أويا ، حتى تحتفظ بالعمليات

الحربية ، وبمنطقة نفوذ المولا بعيدا عن أفليم وادى نهر شيبلى ، خاصة وأن وصوله إلى هذه المنطقة الأخيرة كان يهدد مناطق جوبا ، كما يهدد شرق أفريقية البريطانية .

ووافقت الحكومة البريطانية على أن يقوم أحد الضباط البريطانيين بمصاحبة القوة التى ستسير من أويا صوب مدق ، حتى يعمل على تنظيم إدارة محلية هناك قد يعهد بها إلى السلطان يوسف على . وأرسلت هذه البيانات إلى الجنرال ماننج للبدء فى تنفيذها ، فى الوقت الذى كانت تأمل فيه الحكومة البريطانية فى أن تقوم قوة حيشية بإحتلال منطقة حدود أثيوبيا الشرقية ، حتى تتمكن من منع المولا من مواصلة زحفه نحو الغرب . كما تم إرسال التعليمات لجميع مجموعة من القوات الهندية ، وقرات جنوب إفريقية اللازمة لصومال ؛ وأرسلت التعليمات كذلك إلى القائم بالأعمال البريطانى فى أديس أبابا كى يطلب تعاون الإمبراطور منليك فى هذه العملية الحربية . وكانت هذه الترتيبات الإعدادات تمثل الحملة الثالثة ضد مجاهدى الصومال .

وفى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر ١٩٠٢ ، بدأ الإعداد فى بربرة من أجل إرسال الحملة إلى أويا . وكان عدد جنودها يضرب من ٧٥٠ مقاتل ، حملتهم السفينة حيدرى صوب أويا ، وفتش عليهم الجنرال ماننج قبل سفرهم . وكان عليهم لمجرد وصولهم إعداد قاعدة لاستقبال ١٥٠٠ جندى جديد يأتون من الهند . ولم تكن هناك لانشات تسمح بعمليات الإنزال فى أويا ، وخاصة انزال البهائم والمعدات ، والتموين . كما لم يكن هناك أى ميناء ، ولذلك فإن عملية النزول إلى الساحل كانت صعبة للغاية . كما كانت منطقة أويا منطقة جرداء ، تحيط بها الرمال والكشبان . وكان من الضرورى على المياه هناك قبل إستخدامها . وسرعان ما ظهر أن هذه الحملة تحتاج إلى أعداد أخرى من حيوانات النقل أكثر مما أحضرت

معا ، وكان على قائدها أن يقوم بشراءها من الأهالي .

وكانت أويا خاضعة للسلطان يوسف على الذى كان يسيطر على الساحل فيما بين قرية ألولا ورأسى عسير . وكان هذا السلطان مسالما ، ويعمل فى التجارة . وكان قد بدأ حياته ملاحاً على السفن العربية الصغيرة ، وكون لنفسه ثروة ضخمة . ويقال أنه وجد صندوق خزانة السفينة ميكونج التى تحطمت قرب ساحلة ، الأمر الذى زاد من ثروته وجعله يسيطر على الساحل بأكمله حتى مصب نهر الجوبا .

ومن ناحية أخرى لم تكن الحكومة الإيطالية تمارس على سلطان أويا ، ولا على سلطان الميجرتين سيطرة كبيرة ، وكانت تدفع لكل منها مبلغ ١٢٨٠٠ ريال فى العام كمعونة ، وذلك عن طريق القنصل البريطانى فى عدن .

وعلى أى حال ، فلقد وصل الجنرال مانتج بنفسه إلى أويا يوم ٣ يناير ١٩٠٣ ، وأشرف بنفسه على بقية عملية انزال المقاتلات إلى الساحل .

وفى النصف الثانى من شهر فبراير بدأت هذه القوة البريطانية الموجودة فى أويا تتحرك صوب الداخل ، وذلك فى نفس الوقت الذى صدرت فيه الأوامر للطابور المتنقل ، بأن يتحرك كذلك ، حتى يتقابلا فى منتصف الطريق . وكانت عملية إستطلاع ، وإن كانت قد وقعت أثناءها بعض الاشتباكات البسيطة مع بعض الأهالي . ووصلت القوات البريطانية من هذا الطريق إلى جالكايو ، بعد مسيرة ١٢ يوما ، قطعت فيها ١٥٩ ميلا .

واعتقدت القوات البريطانية بوجود قوات المجاهدين قريبا منها ، فأسرع الجنرال مانتج بإرسال طابور متحرك صوب المكان الذى اعتقدوا وجود المجاهدين فيه ، قرب بوهوتس . وعسكر الجنرال مانتج فى الموقع التالى ، وأخذ فى إستكشاف المنطقة ، ولكن سرعان ما جاءت الأنباء من الأحباش بأن قوات

المجاهدين كانت تتقدم صول وال وال ، على بعد ٧٠ ميلا إلى الشمال الغربي من هذا الموقع . وعلى أى حال فإن وصول الجنرال ماننج إلى موقع بالادى كان إحدى مراحل هذه العمليات ، الخاصة بالحملة الثالثة ضد مجاهدى الصومال .

وهكذا تركت قوات المولا منطقة مدن ، وسارت صوب وال وال . وتقدم طابور البريطانيين من جالادى فى بداية شهر ابريل ، وعبر منطقة غابات ، وأقام بعض المواقع أثناء تقدمه . وكانت الغابات تعوق تقدم القوات ، خاصة وأن بعض المناوشات وقعت فيها . ثم حاول القائد البريطانى أن ينسحب خارج الغابة ، ويقيم إحدى الزرائب قرب جانبور ، ولكن سرعان ما اصطدم بثلاث مائه من الرماة الصوماليين ثم وقع الاشتباك مع القوة الرئيسية للمجاهدين ، والى كان عدد رجالها يقرب من ألفى فارس ، وعشرة آلاف مجاهد . وهجم المجاهدون وهم يكبرون ، وكانت ملحمة ، وكانت كارثة للطابور البريطانى . وقتل فيها القائد الثانى للطابور وعدد كبير من الضباط ، وعدد ضخم من الجنود .

أما طوبور الكونيل كوبه ، فإنه تقدم للبحث عن طابور بوهوتل ، وسار صوب دانوت . ولكنه اصطدم بعد ذلك بقوات من المجاهدين ، ووقعت موقعة عند دار عطوله ، انسحبت بعدها قوات المجاهدين ، بعد أن كانت الخسائر فادحة عند الطرفين .

ولم يبق من هذه الحملة الثالثة سوى القوة الأثيوبية . وكانت هذه المرة تبلغ ٠٠٠ رجل ، ومجهزة بالأسلحة الحديثة . وكان الإمبراطور منليك قد إختار رجال هذه القوة بنفسه . وبدأت فى الزحف عبر إقليم الأوجادين ، وفى إتجاه نهر شبيلى ، حيث إشتبكت يوم ٤ أبريل ١٩٠٣ مع مجموعة من المجاهدين ، وسقط القتلى من الجانبين . تم اضطرت هذه القوة الإثيوبية إلى العودة إلى هرر ، نتيجة

لنقص المياه ، دون أن تبلغ البريطانيين بعملية الإنسحاب ، ولا يخطط سيرهم .
وفي الشهر التالي ، تم تخريب خط التلغراف الذي كان يمر في هذه المنطقة ، وتمكن
المولا من أن يعبر بقواته وأنباعه دون أن يتمكن أحد من تتبعه .

وهكذا ظهرت ضرورة سحب الحملة البريطانية ، وتجهيز حملة رابعة ، على
نطاق أكبر ، تحت قيادة الجنرال السير تشارلز إيجرتون ، خاصة وأن المجاهدين
كانوا يعبرون منطقة الهود بأعداد كبيرة ، للانضمام إلى قوات محمد بن عبد الله حسن .

٥ - الحملة الرابعة :

بعد تعيين الجنرال السير تشارلز إيجرتون للقيادة مباشرة ، بدأت الإمدادات
تصل من الهند ، عن طريق عدن . وكان على القائد العام أن يبلغ إنجلمترا مباشرة
عن الأوضاع العسكرية والسياسية الموجودة في بلاد الصومال . ولقد أفهمته الحكومة
البريطانية أن القوات الأثيوبية كانت تعيش على الاقاليم التي تمر فيها ، ونصحته
بعد السماح لها بالدخول في أراضي الصومال البريطاني .

وكانت الأنباء قد وصلت في ذلك الوقت بأن المولا محمد بن عبد الله حسن كان
موجودا في وادي نوجل ، يرتب قواته ، ويعمل على تزويدها بالأسلحة والذخائر ،
من الموانئ الشمالية الصغيرة في منطقة الصومال الإيطالي . وكانت أمام الجنرال
البريطاني خطتان : الأولى تقوم على أساس مهاجمة المولا في وادي نوجل ، وكانت
هذه العملية تتطلب تعاونا أكثر من جانب الإيطاليين ، لجعل حمايتهم على أراضيهم
أكثر فاعلية ، وتطلب معاونته القوات الإثيوبية بالتكوين وبكل ما يلزمها ، حتى
تقوم بدور فعال في المعركة ؛ وكانت الخطة الثانية تقوم على أساس طرد المولا
والمجاهدين خارج حدود المحمية البريطانية ، وفي هذه الحالة لا تحتاج بريطانيا
لمعاونة الإيطاليين ، ولا الأحباش .

وفي منتصف شهر يوليو، دخلت الحكومة البريطانية في مفاوضات مع منليك من أجل إعداد حملة ثانية، بشروط مختلفة عن حملة السابقة، وتكفلت فيها الحكومة البريطانية بدفع نفقات الحملة، وكل ما يلزمها من معدات كما أرسلت بريطانيا بعض الضباط لمصاحبة هذا الجيش الإثيوبي. وزادت أعداد القوات البريطانية في الصومال إلى ٦٠٠٠ كما زادت أعداد الجبال التي تستخدم في النقل. وتم الاتفاق على تنفيذ العملية الخاصة بضرورة الوصول إلى وادي نوجل، على أن تقوم وحدات البحرية البريطانية، والبحرية الإيطالية، بإعطاء كل معونة ممكنة أمام أويا. وقام الجنرال إيجرتون بتقسيم القوات الخاضعة له إلى لواءين، الأول في براو، والثاني في قرية شيخ.

ولقد بدأ التحرك يوم ١١ نوفمبر. وكانت هذه الحملة الرابعة تتميز على الحملات السابقة من حيث التنظيم والتجهيز وإدارة العمليات. وقرب نهاية شهر ديسمبر، علمت القوات البريطانية بوجود المرلا مع رجاله عند جيدبالى؛ فأسرع الجنرال إيجرتون في أوائل يناير ١٩٠٤ بإصدار أوامره لوحداته بالإستعداد للمعركة. وفي يوم ١٠ يناير، بدأت عملية الزحف الأخيرة، وبدأت المعركة. وتميزت هذه المعركة بإعتماد البريطانيين إلى حد كبير على مدفعية الجبال، الأمر الذي أثر تأثيراً كبيراً على المجاهدين. ولقد أبدى كل من الفرسان والمشاة شجاعة كبيرة، حتى إبتعد المجاهدون عن مدى طلقات البريطانيين. وفي الوقت الذي إستعد فيه البريطانيون للإنسحاب، ظهرت أعداد ضخمة من الخيول، التي تقدمت صوب ميمنة البريطانيين؛ وكانت وراءها أعداد ضخمة من المجاهدين؛ وتم الإشتباك من جديد. وكان المجاهدون يلقون بأنفسهم على النيران، رغم أنهم لا يتسلحون إلا بالسيوف والخراب. وإنتهت المعركة، دون أن تكون حاسمة، وبعد سقوط الكثيرين من القتلى والجرحى من الجانبين.

وبعد هذه العملية كتب الجنرال إيجرتون إلى المولا يطلب إليه تسليم مدفعي

المكسيم ، وكذلك الألف وخمسمائة بندقية ، ويعدده نظير ذلك بعدم التعرض له من جديد ؛ بل ويتركه يختار محل إقامة مناسب له ولأسرته . وإقتصر هدف القوات البريطانية بعد ذلك على دفع المولا ورجاله خارج حدود المحمية البريطانية .

ولقد وقعت عمليات حربية بسيطة بعد ذلك ، ومناوشات ، كما أرسلت بعض القوات البريطانية إلى موقع إليج ، ووقفت السفن الحربية البريطانية أمام الساحل . ولقد قامت هذه القوات بتطهير قرية إليج ، وتحصينها ، حتى لا تقع في أيدي المجاهدين .

وفي ذلك الوقت ، وصلت برقية إلى السير تشارلز إيجرتون ، في يوم ١٢ أبريل ١٩٠٤ ، بوقف العمليات الحربية وتوزيع القوات المحاربة ، وبعودة الإدارة المدنية إلى حيث كانت في المحمية البريطانية .

ولقد أثبتت هذه الحملات الأربع أن بريطانيا لم تتمكن من الوصول إلى أية نتائج عملية ، رغم تكاليف هذه الحملات ، وخسائرها الكبيرة في الأرواح والمعدات ، ولقد ألقى البعض اليوم بالنسبة الوصول إلى هذه النتائج على الغير ، وذكر أنه كان من اللازم تعاون كل من إيطاليا وإثيوبيا ، تعاوناً كاملاً مع البريطانيين في هذه العمليات . وأظهر البعض الآخر حكمة أكثر ، وقارنوا بين الصومال وبين السودان ، وذكروا أن الحملات المتتالية ضد السودان في أوائل عهد المهديين ، أدت إلى زيادة حماس الانصار ، وأن الأمر كان يحتاج إلى ترك السودان لعدة سنوات ، حتى تقل حرارة هذه النيران ، ويمكن للقوات البريطانية إستعادة الإقليم ؛ وفسروا بذلك عملية وقف الحملة البريطانية الرابعة على الصومال ، إستناداً إلى إتخاذ نفس السياسة . ولكن هذا التبرير لا يجد ما يؤيده في الوثائق الرسمية . ولا في تصريحات رجال الدولة المسؤولين ، سواء أمام مجلس العموم البريطاني ، أو البرلمان الفرنسي ،

أو أمام مجلس النواب في روما . وهكذا يظل هذا التبرير مجرد تبرير ، ولا أكثر من ذلك . والمهم أنه مع بدء عملية الجهاد في الصومال ، ومع إرسال أربع حملات عسكرية ضد المجاهدين ، فشلت هذه المجهودات الإستعمارية كلها في توجيه ضربة قوية للصومالين ، كما فشلت في الإبقاء على مواقع لها داخل الإقليم ، وإضطرت إلى الإلتسحاب صوب المدن والموانئ والقرى الساحلية ، حتى تكون في حماية مدفعية الأسطول . أما الداخل ، فقد أصبح بأكمله لا يعترف إلا بطريقة الحياة الجديدة ، طريقة الجهاد ، ومنع الأجانب والمستعمرين من الوصول إليها .

الفصل الثلاثون

مواقف الدول الاستعمارية

اختلفت مواقف الدول الاستعمارية من حركة الجهاد التي قام بها المولا محمد بن عبد الله حسن، من ذوة لأخرى . وكانت بريطانيا قد قامت بإرسال أربع حملات عسكرية صوب الداخل ضد المجاهدين، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٤؛ ولم تنته إلى وقف العمليات داخل أراضي الصومال؛ أما إيطاليا فقد كانت لها مواقف من العمليات العسكرية التي قامت بها بريطانيا، ورغم تقديمها للتسهيلات للبريطانيين، فإنها لم تدخل في عمليات عسكرية ضد المجاهدين في هذه الفترة الزمنية، وقامت بعدها بعقد إتفاقية مع المولا في عام ١٩٠٥ . وإذا كانت فرنسا لم تشارك حتى الآن في العمليات العسكرية، إلا أن مصالحها في إثيوبيا جعلتها تتفق في العام التالي مع الإنجليز والإيطاليين بشأن الحبشة . وكانت إيطاليا تفكر في ذلك الوقت في بدء إستغلال وإستعمار منطقة الصومال الإيطالي، وحتى بريطانيا رأت، في عام ١٩٠٨، ضرورة الانسحاب من الداخل، وبشكل يترك داخلية الإقليم بأكمله لسلطة أهاليه .

١ - إيطاليا والحملات البريطانية ضد المولا :-

في الوقت الذي إتصلت فيه بريطانيا العظمى بإيطاليا، في عام ١٩٠٣، لإرسال قوة بريطانية صغيرة إلى إحدى نقط ساحل الصومال الإيطالي، كان الرأي العام في إيطاليا يعارض مثل هذا المشروع . وكانت إيطاليا تخشى من ناحية على موانئها التي حصلت عليها بالإيجار من الشركة البريطانية لشرق إفريقيا، ولم تكن هذه الشركة قد بدأت في إدارة هذه الموانئ بشكل فعال؛ كما كانت تخشى من أن تجبرها

هذه العملية على التعرض لموائف عدائية من جانب الأمازيغ، وبنوع أدق من جانب المجاهدين الصوماليين . كما أن وجود قوة بريطانية في أحد الموانئ التابعة لإيطاليا، كان يظهر إيطاليا على أنها دولة من الدرجة الثانية ، وأن بريطانيا هي الدولة التي تفرض كليتها وسياستها بالقوة العسكرية . هذا علاوة على أن أي إتخاذ لسياسة زعزلة في الصومال الإيطالي كانت ستكلف إيطاليا الكثير من النفقات . وهي في أزمة مالية .

وفي المناقشات التي دارت حول ميزانية وزارة الخارجية ، في مجلس الشيوخ في روما ، أثارت مسألة العلاقات بين إيطاليا وإنجلترا ، بالنسبة للحملة البريطانية ضد المولا ؛ وإتهمت الحكومة الإيطالية بأنها لم تقدم معونة كافية للبريطانيين . ولقد كان من السهل على السفيرة تيتوني أن يجيب على ذلك ، الأمر الذي قام به أمام مجلس النواب ، في جلسة ١٤ مارس ١٩٠٤ .

وكان النائب كيسى قد إتهم الحكومة من جانب آخر بأنها مستسلمة لإنجلترا . والواقع أن الحدود بين الصومال البريطاني والصومال الإيطالي لم تكن قد رسمت على الأرض نفسها ؛ وكانت قد ذكرت فقط في بروتوكول ٥ مايو ١٨٩٤ ، مع خطوط الطول وخطوط العرض . وخط الحدود هذا كان يقسم وادي نوجل إلى قسمين ؛ وفي القسم الثاني منه كان يقيم المولا ، الذي كان يقوم بعملياته الحربية في بعض الأحيان في الجانب البريطاني من الوادي ، وفي أحيان أخرى في الجانب الإيطالي . وإذا كانت إنجلترا ، في عملياتها ضد المولا ، قد إحترفت تماماً هذا الخط الوهمي المرسوم بين أملاك الدولتين الأوربيتين، فإن عملياتها كانت ستفشل . ولذلك فإن واجب الإيطاليين كان يتمثل ، وبدون ربط أنفسهم بالحرب التي يقوم بها الانجليز (ولم يقوموا بذلك أبداً) في إعطاء الانجليز كل التسهيلات التي كانت تسمح بمنع المولا من أن يستخدم الإقليم الإيطالي كقاعدة لعملياته . وذكر

وزير الخارجية الإيطالية أن هذا كان هو واجب الصداقة ، وأنه كان واجباً شمر به الإيطاليون الذين لا يمكنهم إتخاذ مواقف غير ودية تجاه إنجلترا في إفريقية ، وينظرون من بريطانيا أن تقوم حيالهم بنفس الشيء في أوروبا . وأشار إلى أن هذه المشكلة كانت على درجة كبيرة من التعقيد ، ولا يمكن معالجتها بشكل منفصل ، في إفريقية من جانب ، وفي أوروبا من جانب آخر .

ولم تكن إيطاليا راضية عن الطريقة التي كانت تسير بها العمليات العسكرية في بلاد الصومال ، خاصة وأن الأخبار كانت تصل إلى الحكومة الإيطالية ، التي كانت عندها أنباء محددة ، نتيجة لوجود أحد الضباط الإيطاليين في القيادة البريطانية هناك ، وإرساله الأنباء إلى روما .

وفي الوقت الذي كانت الحكومة الإيطالية تأمل فيه في أن تصل الحملة العسكرية ضد المولا إلى نتيجة مرضية في وقت قريب ، كانت غير راضية عن الأوضاع الموجودة في الصومال الإيطالي : إذ في هذه المنطقة ، لدينا بحمية ظلت إسمية ، ولقد إفتصرنا على دفع سنوية لسلطاني أويا والميجرتين ، وعلى إرسال بعض السفن الحربية لكي تقوم ببعض عمليات الردع .

وإذا ما كانت إيطاليا ترغب في القيام بأي إجراء ضد ثورة الأهالي ، فأنها ستكون مضطرة إلى إرسال إحدى الحملات العسكرية ، التي تثير قلق الجميع . ولقد أكد تيتوني أن إيطاليا لم تقم بأي شيء من ذلك ، ولم ترسل أي جندي ، وأنه إذا كانت السفن الحربية تقوم بدوريات أمام ساحل الصومال ، فإن ذلك لم يكن من أجل إستهلاك الفحم فقط ، ولكن للوفاء بتعهدات إيطاليا الدولية ، مثل منع تجارة الرقيق ، وتهريب الأسلحة والذخائر .

وكانت إنجلترا قد إعترفت ، وعلى لسان لورد لانسدون نفسه ، وزير الخارجية البريطاني ، بتأييد إيطاليا لها ، وذلك في تصريح في مجلس اللوردات ،

وكانت إيطاليا في ذلك الوقت قد دخلت في مفاوضات مع بريطانيا من أجل تقرير بعض المسائل الحيوية بالنسبة لممتلكاتها في البنادر ، وبالنسبة لمسألة ميناء قسمايو . وكانت إيطاليا ترغب في إنشاء محطة لها ، للفحم ولتموين السفن ، في هذه المدينة ، وداخل مصب نهر جوبا . وكان هناك إتجاه في الرأي في إيطاليا يخشى من أن يؤدي ضغط البريطانيين على المولا إلى أن يترك الإقليم الموجود فيه ويتحول إلى إقليم البنادر . ولكن وزير الخارجية الإيطالية كان يرى أن هذا الخوف ليس له مبرر : فالإنجليز كانوا قد تفاهموا مع الإيطاليين في وقت تقرير العون الذي يقدمه الإيطاليون للأنجليز ، في وقت حملتهم ضد المولا ، وتعهدوا بالقيام بعملياتهم بشكل يمنع المولا من الوصول إلى الجنوب ، وفي حدود الممكن . كما أن قواعد المولا كانت موجودة في وادي نوجل ، الذي يوجد فيه أنصاره ، ويتراجع إليه ، ومن الصعب إخراجه منه . ولم يكن من المتوقع أن يتخلى عن أنصاره ويتخلى عن قاعدته ، ويذهب إلى إقليم مثل البنادر ، البعيد عن مركز سلطته ، والذي يصبح فيه لا يدري بما قد ينزل به .

أما فيما يتعلق بمد سلطة الإيطاليين صوب الداخل ، فلم تكن هناك وسيلة أمام الحكومة الإيطالية سوى الاختيار بين طريقتين : العمل العسكري لفرض إرادتها وسلطانها على القبائل الموجودة في الداخل ، ولم يكن أنصار هذا الاتجاه يمثلون سوى أقلية بسيطة في البرلمان والرأي العام ؛ والطريقة الثانية كانت تتمثل في طريقة الإقناع والمفاوضات الودية مع الأهالي ، وهي الطريقة التي سارت عليها إيطاليا . وكانت الحكومة الإيطالية ترى أهمية مستعمرات البنادر بالنسبة للمستقبل ، وبخاصة مع خصوبة الإقليم الذي يشتمل على السهول الواقعة بين نهر شيبلي وبين الجوبا ، والذي كانت تزرع فيه محاصيل كثيرة ، تصل إلى ثلاث محاصيل في العام ، ويمكن فيه زراعة القطن والمنتجات الزراعية الأخرى . ولكن الإهتمام

بالتنمية الاقتصادية ، وبعملية توطين الإيـاليين ، كان يحتاج قبل كل شيء إلى أمن المناطق ، والوصول إلى تفاهم مع القبائل الموجودة في الداخل .

وكان على الحكومة أن تعنى بتنظيم فرقة العسكر ، وتجهيزهم ، حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم ، ومن حماية القوافل . وكان الإيطاليين قد استخدموا بعض العسكر من إريتريا في الصومال ، ولكنهم لم يتوسعوا في هذه التجربة .

وكانت هناك مخاوف بشأن أخذ الحكومة الإيطالية الإدارة المباشرة لساحل البنادر ، من الشركة الإيطالية ، شركة فاوناردى وساحل البنادر ؛ ومن أن هذه السياسة ستجبرها على إرسال الحملات والقيام بعمليات الغزو . ولكن وزير الخارجية لم يرى في ذلك أى ضرورة خاصة وأن منطقة عمل إيطاليا في الصومال والبنادر كانت منطقة محدودة ، إلا في اتجاه أثيوبيا . وأعلن أن إيطاليا كانت في ذلك الوقت على أحسن علاقات ودية مع إثيوبيا ، وأن عليها أن تقوم ، وبكل طريقة ودية ، بتحديد خط الحدود بينها في منطقة ظهير البنادر . وكان يرى أن الإدارة المقبلة في إقليم البنادر ستكون إدارة مدنية ، وبدون حملات عسكرية وعمليات غزو . وفي الوقت الذي طمأن فيه وزير الخارجية الأعضاء بمجلس النواب في روما على أن الحكومة لن تهذر أموالها ، أكد فيه ، وبشكل واضح ، على أنه ليست لديها أية نية للتخلي عن مستعمرات البنادر .

وفي جلسة ١٤ مايو ١٩٠٤ ، في مجلس النواب الإيطالي أعلن وزير الخارجية ، تيتوني ، أنه يصعب على الحكومة الإيطالية أن تتخذ خطة في بلاد الصومال تتلطفة عن الخطة التي شارت عليها بريطانيا . وكان من الصعب على إيطاليا أن تقوم باتفاقات مالية لتجهيز حملة ضد المولا ، وكذلك لكي تحتل ظهير بلاد الصومال ، لأن ذلك سيكلفها مثليا كلف انجلترا ، التي أنفقت ٦٠ مليون جنيه على هذه الحملات . حسب تصريحات المستر أرنولد فورستر في مجلس العموم ، علاوة

على ما تكلفته الخزائنة الهندية . ومن جانب آخر كانت النتائج التي وصلت إليها لا تتناسب مع ضخامة هذا الاتفاق .

ومع ذلك فإنه كان يصعب على إيطاليا أن ترفض لإنجلترا السماح لها بالقيام بالعمليات في الأراضي الخاضعة لإيطاليا في أثناء حملتها ضد المولا . وكانت إيطاليا لا تمثل هذه الأقاليم . وكانت تمارس عليها حماية إسمية . وكان من حق إنجلترا في حالة إعلان إيطاليا وقفها على الحياد أن تطلب أنه في حالة مرور المولا من أراضي إلى الأراضي الإيطالية ، ضرورة نزع سلاحه ، وطرده أعوانه بعيداً عن الأراضي وكانت قاعدة عمليات المولا موجودة في وادي نوجل ، المقسم بواسطة خط الحدود الإيطالية البريطانية ، والذي يترك جزءاً من هذا الوادي داخل المحمية الإيطالية ، وجزءاً آخر داخل المحمية البريطانية . ولم يكن في وسع الحكومة الإيطالية أن تجيب على ذلك ، مادامت لا تمثل هذا الأقليم ؛ ولذلك فإن إيطاليا قد تصرف طبقاً للالتزامات الدولية ، وطبقاً لروح التضامن والصداقة تجاه إنجلترا .

وكانت إنجلترا من جانب آخر قد عبرت عن شكرها للإيطاليين بسماحهم للقوات البريطانية بالعمل داخل الأراضي التابعة لها بشروط معينة . وعبر اللورد لانسدون عن هذه المشاعر في مجلس اللوردات ، كما عبر عنها اللورد بيرس في مجلس العموم ، وذكر أن قرارات إيطاليا بعدم الدخول في أية عمليات بقواتها على البر قد أبلغت في وقتها للحكومة البريطانية ، وأن كان ذلك لم يقلل من قيمة الخدمات التي قدمتها الحكومة الإيطالية لإنجلترا ، بالسماح لها بحرية العبور في أراضيها من أجل عمليات عسكرية لم يكن من الممكن القيام بها بدون ذلك . أما مسألة فقد الحكومة الإيطالية ، نتيجة لوجود البحارة الإيطاليين أمام ميناء إلبج الصغير ، ومشاهدتهم عملية عسكرية لم يشاركوا فيها ، فإن ذلك كان يرجع

إلى وجود السفينة الحربية الإيطالية وفولتورنو ، أمام هذا الميناء ، شعدة للعمل . وكانت التعليمات الصادرة إلى قائدها بشأن التعاون من البحر في منتهى الوضوح ، وهي أن تصل إلى إلبج لكي تعمل من البحر ضد المولا بكل الوسائل التي تؤدي إلى هذا الهدف .

وكانت الحكومة الإيطالية ترى أنه مادامت بلاد الصومال في حالة حرب ، فلا يمكنها أن تفعل أى شيء . ومع بداية فصل الأمطار ، ووقف العمليات الحربية من جانب البريطانيين ، رأت إيطاليا إمكانية إعطاء محمياتها ، إن لم يكن حالة الأمن الكامل ، الأمر الذي لا يتوفر بدون إحتلال هذه الأراضي ، فعلى الأقل إعطائها الأحوال المرضية التي كانت موجودة فيها قبل ظهور المولا ؛ وأن تبحث مسألة المولا في شكلها الجديد . ولذلك فإن الحكومة الإيطالية قررت أن ترسل إلى بلاد الصومال أحد الموظفين المسؤولين الذي يعرف هذه المناطق ولغتها ، وتكون مهمته وضع تقرير عن أحسن الوسائل لتهدئة هذه المنطقة ، ولجعل حمايتها والتي كانت دائما مجرد إسمية ، حماية فعلية . وكان ذلك يسمح للحكومة بأن تقوم بعد ذلك بدراسة الإقتراحات من أجل السماح بعمليات تجارية في بلاد الصومال ، وربما تنفيذ خطة تعيين مقيمين إيطاليين في بندر قاسم ، وألولا ، وجرادفوى ، ورأس حافون ، والتي كانت من السهل حمايتها من البحر بواسطة سفن الأسطول . وكانت التجارة مع هذه السواحل تتم عن طريق الموانئ . وكان في وسع الزوارق المسلحة أن تصل إلى أية نقطة من الساحل ، وبشكل يضمن الأمن عن طريق البحر ، ويسمح لإيطاليا بمنع حركة تهريب السلاح ، وبمساعدة التجارة ويجعل السلاطين المحليين يفهمون بطريقة فعالة أن وجودهم في أيدي السلطات الإيطالية ، وأن من مصلحتهم البقاء متخلصين لنظام الحماية الإيطالية .

وكانت هناك نيات عند الحكومة الإيطالية لبناء إحدى المغارات في جاردافوى ،

وأخرى عند أولاً ، وثالثة عند رأس حافون ، وكذلك تمديد خط الملاحة البحرية الذى يصل إيطاليا بمصوع وعدن ، حتى بندر قاسم ، وأولاً : وجعل الرحلة شهرية .

وهكذا كان برنامج الحكومة الإيطالية متواضعاً ، ولا يكلف ميزانيات ضخمة ، ويدل على أن الحكومة لم تكن تفكر إلا فيما كان فى وسعها أن تنفذه ، بأمن وبطريقة عملية ، ودون أن تدخل فى عمليات عسكرية ضد مجاهدى الصومال .

٢ - إيطاليا وإتفاقية نوجل (١٩٠٥) :

استعدت إيطاليا ، بعد نهاية العمليات الحربية فى الصومال ، عام ١٩٠٤ ، لكي تأخذ بنفسها أزمة الموقف فى منطقة الصومال التابعة لها ، من الشركة الإيطالية ، وتتفاهم فى نفس الوقت ، وتتفق مع مجاهدى الصومال .

ولقد إقترح وزير الخارجية الإيطالية فى جلسة مجلس النواب الايطالى ، فى ٨ أبريل ١٩٠٥ ، أمر تخيير إدارة البنادر من الشركة التى أظهرت عجزها عن إدارة المستعمرة إلى الحكومة ، التى أصبح من حقها وحدها ممارسة سلطات الدولة هناك .

وكانت إدارة الشركة قد ضعفت وفقدت كل سلطة لها ، وتركت البنادر فى حالة إهمال كامل .

وكانت آخر الإنباء التى وصلت إلى إيطاليا قد جاءت من القنصل العام الايطالى فى عدن ، وهو الذى توقف أثناء مروره حتى ز نزار ، فى موانئ مقديشيو ، وبروا ، وأعلن أن الحالة كانت مادية فيهما ، وكانت هناك بعض الإضطرابات ، حول ميركا نتجت عن عمليات محاربة تجارة الرقيق .

وكانت إيطاليا قد بدأت في أخذ الاجراءات من أجل إعادة تنظيم العسكر ، الذين كانوا لا يصلحون حتى ذلك الوقت للقيام بأية عملية مكشوفة ، وكانوا قد تعودوا على أخذ ذخائرهم ، والحرب من الميدان في مجموعات . وعينت إيطاليا بعض الضباط الإيطاليين لتدريبهم ، ومن أجل إعدادهم للدفاع عن المستعمرة .

وأما فيما يتعلق بالتفاهم مع المولا ، فإن هذه المسألة كانت تتأثر بحالة الحرب الموجودة بين المولا وبين البريطانيين من ناحية ، وكذلك بعداثة للإيطاليين ، نتيجة لتأييدهم لإنجلترا . ولما كانت إيطاليا ترى أنه ليس في وسعها أن تدفع مثل إنجلترا . نفقات حرب ، وأن ترسل عدداً كبيراً من القوات إلى هناك ، فإنها أرسلت بعثة خاصة إلى الصومال الشمالية لكي تدرس إمكانية الوصول إلى تفاهم مع المولا محمد بن عند الله حسن .

وكلفت إيطاليا السنيور .بستالوزا بهذه المهمة . ولقد تمكن من مقابلة المولا ، وبمح بعد مفاوضات صعبة في عقد إتفاقية معه بشأن السلام . وكانت إيطاليا في هذه العملية قد سارت وهي على إتفاق تام مع إنجلترا ، التي وافقت ، فيما يخصها ، على ما جاء في هذه الاتفاقية ، كما وافق عليها سلطانى أوبيا والميجريتين ، اللذين كانا تحت الحماية الإيطالية . وتم التوقيع عليها بتاريخ ٥ مارس ١٩٠٥ .

وكانت شروط هذه الإتفاقية تتضمن :

الموافقة على السلم العام في صالح إيطاليا وإنجلترا بالنسبة لكل المناطق الواقعة تحت حماية إيطاليا ؛

وتعرض أية خلافات قد تنشأ بين المولا وبين موظفي الحكومة الإيطالية ، أو بين المولا وموظفي الحكومة البريطانية ، لكي تحل بواسطة لجنة مشتركة ، يرأسها مندوب إيطالى ؛

وتمتد الحماية الإيطالية على المولا ؛

ومن حق المولا أن يبني لنفسه مقراً دائماً في نقطة معينة من الساحل ، بموافقة
سلطان أويسا والميجرتين ، واللذان يحكمان الأراضي الداخلية الواقعة
وراء ذلك ؛

وتكون هناك حرية للتجارة في الأراضي التي يديرها المولا ؛

ويقوم المولا بمنع إستيراد الأسلحة ، والتحریم الكامل لتجارة الرقيق ؛
ويكون من حق الحكومة الإيطالية أن تعين ممثلاً لها في أراضي المولا . وتضع
هناك بعض الجنود ، وتنشئ نقطة جمارك .

وكانت الحكومة الإيطالية قد عملت بالنسبة لهذا التفاهم مع المولا ، باتفاق تام
مع الحكومة البريطانية ؛ ولذلك فإن الحكومة البريطانية ضمنت ، من جانبها ، الوفاء
بالشروط الموجودة بين إيطاليا والمولا .

ولقد رأت الحكومة الإيطالية أنها وصلت ، بصعوبات بسيطة ، إلى حل من
أجل السلام ، ومنعت بذلك صدامات كانت قد كلفت إنجلترا الكثير من الأرواح
والأموال . ورأت أن عقد السلام مع المولا قوى من العلاقات الودية الموجودة
بين إيطاليا وبين إنجلترا .

ولقد رأت الحكومة الإيطالية في هذه الاتفاقية أنها قد أتمت السلم مع المولا ؛
بعد أن كانت قد قامت بإستلام الإدارة المباشرة للبنادر . وأنها بذلك قد وفّت
برنامجها الذي كانت قد وضعت من قبل .

وفي جلسة يوم ٩ يونيو ١٩٠٥ ، في مجلس النواب الإيطالي ، إعترض بعض
النواب على هذه الاتفاقية التي عقدت مع المولا وأعتبروا أنه من الخطر جعل المولا
أحد المحمين الإيطاليين ، وأنهم غير واثقين من مدى تنفيذ هذه الإتفاقية .

وكذلك كانت الحكومة الإيطالية بدون ثقة كبيرة في تنفيذ بنودها ؛ ولكنها كانت تعقد أهمية كبيرة عليها لأنها كانت تحررها من الموقف الصعب الذي كانت تضعه فيها الحرب الدائرة بين إنجلترا وبين المولا . وكانت هذه الاتفاقية تهدف في المقام الأول بالنسبة للإيطاليين الوصول إلى الصلح مع المولا ، وفتح طريق العمل أمام إيطاليا في بلاد الصومال .

وكان هناك إعتراض آخر بأن إيطاليا قد أعطته الكثير ، وسمحت له بأن يكون مقر على الساحل عند إليج . والواقع أن إليج لم تكن سوى مجموعة من الأكواخ ، بناها الأهالي ، وكانوا يتركونها ويفرون صوب الداخل عند اقتراب السفن الحربية ، حتى يكونوا بعيدين عن مرمى المدفعية . وإذا لم تكن إيطاليا قد عقدت الصلح مع المولا ، فقد كان في وسع كذلك أن يبقى في إليج ؛ وبدون حاجة لمثل هذه الموافقة ، وينسحب إلى الداخل حين تظهر السفن ، ويعود بعد إبتعادها من جديد .

وهكذا ظهر بوضوح أن خط السياسة الإيطالية في بلاد الصومال ، كان أكثر حكمة ، وأكثر واقعية من السياسة البريطانية هناك ؛ وأنها قد وفرت على نفسها الكثير من الأموال ، ومن الرجال .

٣ - الاتفاق الانجليزي الفرنسي الإيطالي بشأن إثيوبيا (١٩٠٦) :

بعد أن قامت إيطاليا بتسوية علاقاتها بالمولى محمد بن عبد الله حسن ، باتفاقية نوجل عام ١٩٠٥ ، كانت العلاقات مع بريطانيا وفرنسا تسير صوب تسوية بقية المشكلات الموجودة بينها في بلاد القرن الأفريقي ، وبخاصة بالنسبة لإثيوبيا . وكانت منطقة نفوذ الممتلكات الإيطالية ، والمحميات الإيطالية في إفريقيا قد تحددت بالبروتوكولات التي عقدت بين إيطاليا وإنجلترا في ٢٤ مارس ١٥ أبريل عام ١٨٩١ ، وفي ٥ مايو ١٨٩٤ .

ومنذ ذلك الوقت وجدت إيطاليا بعض الصعوبات من جانب فرنسا، والتي كانت قد احتفظت من جييوتي وأوبوك بالطريق مفتوحا للتوغل تجاه هرروشوا. وأكثر من ذلك، جاءت أحداث الحرب بين إيطاليا وإثيوبيا، والتي تم بعدها التوقيع على معاهدة الصلح في أديس أبابا في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦، والتي تنازلت لها إيطاليا، وبشكل نهائي، عن معاهدة أوتشالي، فأعترفت بالسيادة الكاملة والاستقلال التام لدولة إثيوبيا.

وكان من النتائج الطبيعية لهذه الأحداث عدم إمكان تطبيق بروتوكولات عامي ١٨٩١، و١٨٩٤ بشأن تلك الأقاليم التي إعترفت الحكومة الإيطالية رسمياً فيها بسيادة دولة أخرى مستقلة وذات سيادة عليها. هذا علاوة على أن هذه البروتوكولات كانت تمثل إتفاقات ثنائية بين إيطاليا وإنجلترا، لم يتم إلغاؤها في وقت من الأوقات، وظلت تحتفظ بفعاليتها في العلاقات بين هاتين الدولتين. والواقع أنه إستناداً إلى هذه البروتوكولات، ثم رسم الحدود إلى غرب وإلى جنوب إريتريا؛ كما وضعت مجموعة من الحدود الجزئية لكي تحدد محلياً خط الحدود النهائي بين إريتريا والسودان. وهكذا نجد أن الحدود بين الصومال البريطاني والصومال الإيطالي ظلت محددة طبقاً لبروتوكول عام ١٨٩١.

وفي مذكرات متبادلة بين إنجلترا وإيطاليا، في شهر يناير ١٩٠٣، تعهدت إنجلترا بالقيام باتفاق مع إيطاليا، بالتفاوض من أجل وضع بقية الحدود الانجليزية الإثيوبية، وبلا تربط نفسها بأية إتفاقية قد تكون مضرّة بالمصالح الإيطالية.

ولم يكن في وسع إيطاليا، بعد الاعتراف بإستقلال إثيوبيا، إلا أن تواصل مجهوداتها صوب منع أية دولة أخرى من إنتهاك سلامة وسيادة حقوق إثيوبيا، ومن الحصول على تفوق مطلق في هذه المنطقة.

وكانت هناك مصالح هامة قد وضعت فرنسا بشكل مباشر في معارضة واضحة لانجلترا ولايطاليا. وكان المندوبون الفرنسيون قد نجحوا في الحصول من النجاشي وفيما بين عامي ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ على إمتياز من أجل إنشاء خط سكة حديدية على ثلاث مراحل : من جيبوتي إلى هرر ، ومن هرر إلى أنتوتو ، ومن أنتوتو إلى الكافا وإلى النيل الأبيض . كما شرح ذلك.

وفي عام ١٩٠٢ تدخلت الحكومة الفرنسية ومنحت إعانة سنوية رسمية قيمتها ٥٠٠.٠٠٠ فرنك لمدة خمسين عاماً . بشرط أن يعود عقد الإمتياز إلى الدولة . ولقد أعلن النجاشي أنه قد منح هذا الإمتياز لشركة خاصة وأنه من الضروري أن يبقى مشروعاً خاصاً ، وأن يكون خط السكة الحديدية الذي يبنى له طابع تجاري بحت .

وطلت الأمور عن هذه المرحلة ، إلى أن بدأت بعض الاشاعات عن إمكانية قيام تفاهم ، بين إنجلترا وفرنسا . وكانت أهم مصلحة لإيطاليا تتمثل في المشاركة في هذا التفاهم ، وألا تظل بعيدة عنه ، خاصة وأن عقود الإمتياز التجارية والصناعية الأخرى ، التي كان النجاشي قد منحها في أقاليمه الواسعة ، كانت تميل إلى إبعاد إمكانية النشاط الإيطالي . وكان من مصلحة إيطاليا على المدى البعيد أن تتعاون مع الدول الأخرى ، وخاصة تلك التي كانت أعمالها مدعمة بقوة رؤس الأموال الخاصة ، والتي كانت أكثر شجاعة في مثل هذه المشروعات من رؤس الأموال الإيطالية . وكان على إيطاليا ، أكثر من ذلك ، أن تحصل على تأكيدات بالنسبة لانتظار التغيرات المقبلة والمفاجآت ، في حالة تغير الجالس على عرش إثيوبيا . ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تأخذ فكرة التفاهم الصريح مع إنجلترا شكلها بالنسبة للمسائل الحيوية التي ترتبط بتنمية الممتلكات الإيطالية في إفريقيا .

وقرب نهاية عام ١٩٠٣ ، وصل إلى روما المستر هارنجتون ، الوزير البريطاني المفوض في إثيوبيا ، ومعه السير رنل رود ، القائم بالأعمال ، وتباحث معهم رئيس إدارة المستعمرات الإيطالية ، الكومانداتورى أنيسا ، ووضع معها مسودة لاتفاقية خاصة بشئون إثيوبيا ، يرفعانها إلى حكومتيهما .

وكانت هذه الاتفاقية مؤسسة على المصالح المشتركة للدولتين العظمتين في المحافظة على سلامة إثيوبيا ، وفي وضع ضمان متبادل لكل تغيير ممكن في هذه المنطقة وفي حماية مصالحهما في مناطق الحدود وفي إثيوبيا نفسها ، وبناء على شروط هذه المودة ، بدأت المفاوضات في لندن ، لكي تحوّلها إلى إتفاقية نهائية ؛ وكانت مفاوضات صعبة وطويلة .

وفي ذلك الوقت . وبينما كان المندوبون الإيطاليون والانجليز مجتمعين في روما ، كانت المفاوضات قد بدأت في لندن ، بين فرنسا وإنجلترا ، من أجل إيجاد حل لكل المشكلات الاستعمارية الكبيرة ؛ حتى أنه في نفس الوقت الذى كادت فيه إيطاليا أن تصل إلى تفاهم مع إنجلترا ، وكانت « الاتفاقية الانجليزية الفرنسية بشأن المستعمرات » قد تمت في شهر أبريل ١٩٠٤ ، وهى التى غيرت العلاقات الموجودة بين هاتين الدولتين بشكل راديكالى ، والى كانت بداية « للوفاق الودى » .

وكنتيجة لهذا الموقف الجديد ، اقترحت إنجلترا أمر عرض « الإتفاق بشأن إثيوبيا » ، وقبل التوقيع عليه ، على فرنسا ، حتى يتم الحصول على موافقتها . وكانت موافقة فرنسا ، مع نتائجها المثلثة في الاعتراف بالمصالح الفرنسية ، تعتبر عنصرا مائنا للمستقبل بالنسبة للإيطاليين ، إذ أن إيطاليا كانت ستصبح على إتصال بأفاليهم واقعة تحت النفوذ الفرنسي ، وذلك في الوقت الذى تصبح فيه

بريطانيا على اتصال بالأقاليم الواقعة تحت النفوذ الإيطالي. ولذلك فإن إيطاليا وافقت. وبعد فحص فرنسا للإقتراحات الإنجليزية الإيطالية ، تقدمت باقتراحات معارضة . وكانت تتمثل في ضرورة الاعتراف بحق فرنسا في خط السكة الحديدية الذي يسير من جيبوتي إلى هرر وأديس أبابا صوب النيل الأبيض ؛ وعلى أن تعدل إيطاليا مشروعاتها لإنشاء طرق برية تصل بين مسعمرتي إراتيريا والصومال الإيطالي ، بحيث لا تتعرض هذه الطرق لخط السكة الحديدية التي تقوم فرنسا بإنشائه. ولقد أصرت إيطاليا على ضرورة الاعتراف بحقها في إنشاء مثل هذه الطرق ، خاصة أن إنشاء خط السكة الحديدية الفرنسية كان لا يزال في بدايته . وإقترحت إيطاليا تعديلات في هذا الشأن . ولقد استمرت المفاوضات بين الحكومات الثلاث حتى نهاية ١٩٠٥ ، دون الوصول إلى أية نتيجة .

وفي ذلك الوقت ترك السنيور تيتوني وزارة الخارجية الإيطالية ، وأخذ مكانه فيها سان جوليانو ، ثم جيوكارديني ، واللذان استمرا في المفاوضات ، ولم يتمكنوا من قبول الإقتراحات الفرنسية ، رغم أن إنجلترا كانت قد أعلنت أنها لا تمنع فيها . ولقد قام هذان الوزيران الإيطاليان بأخذ رأي تيتوني ، الذي وافق على وجهة نظرهما : فبينما كان الاتفاق في مجموعه مفيداً للمصالح الإيطالية ، ظهر أن مادتين من مواده كانتا لاتعطيان حماية كافية لهذه المصالح الإيطالية ، وأن مادة ثالثة قد ينتج عنها نشأة صعوبات مع بعض الدول . وظلت الأوضاع عند هذا الحد إلى أن تم تعيين تيتوني سفيراً لإيطاليا في لندن ؛ فبدأ المفاوضات من جديد . وكان الإقتراح يتمثل في مد الخط الفرنسي حتى أديس أبابا ، دون أن يستمر بعد ذلك إلى مناطق الكافو إلى النيل الأبيض ؛ أما الطرق البرية الإيطالية فكان عليها أن تسير إلى غرب بحيرة تانا وغرب أديس أبابا ، وبشكل

يجعلها لا يتقاطع مع السكك الحديدية الفرنسية ، وتسمح في نفس الوقت بعمل
الاتصال البرى بين المستعمرتين الايطاليتين . وهكذا ثم ماعو أساسى بالنسبة
لعقد الاتفاقية فى شهر يونيو ١٩٠٦ ؛ وتم التوقيع عليها فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ .
ولقد تم نشر هذه الاتفاقية ، وتقدمت بها الحكومات الثلاث للحصول على
موافقة البرلمانات عليها ؛ وكان عرضها أمام مجلس النواب الايطالى بتاريخ ١٥
مارس ١٩٠٧ .

وكان المادة الرابعة تتعلق بمصالح بريطانيا بالنسبة لمياه النيل وروافده .
وكانت الفقرة (١) من هذه المادة تنص على : « أن مصالح بريطانيا العظمى
ومصر فى حوض النيل وبشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم مياه ذلك النهر وروافده
تعطى الإعتبار اللازم للمصالح المحلية ، وللصالح الايطالية المذكورة فى
الفقرة (ب) ، . »

وهذه الفقرة واضحة ، وتظهر فى نفس الوقت الذى تعطى فيه الاعتبارات
اللازمة للمصالح البريطانية ، أنها تعطى ضمانات كبيرة للمصالح الايطالية ، فيما
يتعلق بتوزيع المياه .

وكانت طبيعة وأهمية المصالح التى ترغب بريطانيا فى أن تحميها بالنسبة
لتوزيع المياه قد وضحت فى المراسلات الرسمية ، ووضحت كذلك فى التصريحات
التي أدلى بها لورد لاسندون ؛ وأن الأمر لا يتعلق بمطالب إقليمية ، ولكن
بمنع أى تخيير فى سريان المياه التى تصب فى النيل ؛ وكان من الواجب عدم نسيان
أن د الاتفاقية الإنجليزية الإثيوبية ، لعام ١٩٠٢ ، كانت قد أعطت بريطانيا
كل التأكيدات بشأن النيل الأزرق والسوبات ؛ وبحيرة تانا . ومثل هذا التأكيد
يهيئ بالنسبة لحياة مصر نفسها ، وكانت إنجلترا قد نصت عليه فى اليروتوكول

الانجليزى الإيطالى لعام ١٨٩١ ، فيما يتعلق بنهر العظيرة .
وعلى أى حال فإنه فيما يتعلق بالمناطق المجاورة لإريتريا ، فإن المصالح
الإيطالية المتعلقة بالمياه ليست محمية فقط بصراحة ووضوح فى إتفاقية عام ١٩٠٦
وحدما ، ولكن كذلك فى الإتفاقيات السابقة بين إيطاليا وبريطانيا بشأن
أنهار جاسك وستيت ، والى نص فيها على أن سريان المياه ينظم طبقاً لقواعد
حسن الجوار .

أما فيما يتعلق بالمصالح الإيطالية ، فإن الفقرة ب من المادة الرابعة تحدها
كالتالى : د أن مصالح إيطاليا فى إثيوبيا ، وفى علاقته بإريتريا والصومال ، والى
تضم البنادر ، وبنوع خاص فيما يتعلق بظهير هذه الممتلكات ، والاتصال
الإقليمى بينهم إلى الغرب من أديس أبابا ، وكان هذا النص فى أول
الأمر يتعلق بمجرد طريق يمتد من إريتريا حتى البنادر ، ثم زاد وضوحه
ووضوح المصالح الإيطالية فيه بعد ذلك ، وكضمان للمستقبل بالنسبة
للمستعمرتين الإيطاليتين .

ولاشك فى ان هذه الفقرة كانت تمثل مصلحة واضحة لإيطاليا داخل
إثيوبيا ، وهى مصلحة حصلت بالنسبة إليها على حق إقليمى للعبور فى الحبشة ،
الأمر الذى ينقص من السيادة الكاملة لإثيوبيا على أراضيها ؛ خاصة وأن إثيوبيا
لم توقع على هذه الإتفاقية مع كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا . ولقد حصلت
إيطاليا على هذا الحق ، فى إتفاقية دولية ، كبديل لحصول فرنسا على حق إنشاء
السكة الحديدية من جيموتى إلى هرر وأديس أبابا . ويظهر الفارق بين المصلحتين
الفرنسية والإيطالية من أن فرنسا كانت قد حصلت على حق إمتياز إنشاء خط
السكة الحديدية من إمبراطور الحبشة نفسه ، أما الحق الذى إحتفظت به إتفاقية

١٩٠٦ لإيطاليا فقد حصلت عليه هذه الدولة الأخيرة بموافقة كل من بريطانيا وفرنسا ، دون تصريح بذلك من إثيوبيا . ولذلك فإن وزير الخارجية الإيطالي لم يقف طويلا عند هذه النقطة وقت عرضه المشروع الخاص بالاتفاقية على مجلس النواب في روما يوم ١٥ مارس ١٩٠٧ .

وكانت فرنسا قد حصلت في عام ١٨٩٤ على امتياز إنشاء خط السكة الحديدية من جيبوتي إلى النيل الأبيض ؛ ودعاها منليك ، عام ١٩٠٤ ، إلى الاستمرار في إنشاء الخط من ديرادوا حتى أديس أبابا . وكان من حق فرنسا أن تحتفظ بكل ذلك حتى بدون عقد إتفاقية ١٩٠٦ ؛ ولكن هذه الاتفاقية الأخيرة نتج عنها وقف مد السكة الحديدية عند أديس أبابا ، في الوقت الذي أكدت فيه لفرنسا ضمانات الدولتين العظميين الآخرين ، بريطانيا وإيطاليا ، لما كانت قد حصلت عليه . ومن ناحية أخرى حصلت إيطاليا على ضرورة أن يكون لمشروع السكة الحديدية الفرنسية طبيعة المشروع الخاص ، وأنه سيكون هناك على طول الطريق الذي تسير فيه السكة الحديدية مساواة في المعاملة بالنسبة للجميع ، وأن يكون هناك أئمة الايطاليين بين أعضاء مجلس إدارة هذه السكة الحديدية .

ولاشك في أن إتفاقيات الحدود لعام ١٨٩١ كانت لاتربط سوى إيطاليا وبريطانيا العظمى ؛ أما فرنسا فإنها لم تعترف بها ؛ وكذلك إثيوبيا ، وبخاصة بعد معركة عدوة وعقد معاهدة أكتوبر ١٨٩٦ .

أما الاتفاقية الجديدة فإن إيطاليا حصلت بها على ضمان ضد أية مفاجئات ممكنة ، كما حصلت بها على نصيب عادل من الميزات التي حصلت عليها الدول الثلاث الكبرى . ولقد جاء هذا الاتفاق لعام ١٩٠٦ لكي يعترف ببروتوكولات ١٨٩١ ، ويجعلها أساس الوضع الراهن في إثيوبيا ، مع الاتفاقيات الأخرى التي كانت موجودة معها . وسنتي فرنسا التي لم تكن قد اعترفت بهذه البروتوكولات ،

وافقت عليها ضمناً في إتفاقية عام ١٩٠٦ . وحتى منليك ، فإنه أعلن عندما أبلغه ممثلي الدول العظمى الثلاث بأمر هذه الإتفاقية ، قبل التوقيع عليها ، أنه يشكر هذه الدول العظمى على هذا الإبلاغ ، وكذلك على الاعتراف باستقلاله . وأن كل شيء يجب أن يخضع لسلطة سيادته .

وأخيراً فقد كان أمام إيطاليا إختيارين : فإما أن تشارك في الإتفاقية مع فرنسا وإنجلترا ، وإما أن تتصرف بمفردها ، وتعتمد على نفسها . وفي هذه الحالة الأخيرة ، كانت ستزى إثيوبيا تقسم ، كمناطق نفوذ سياسية وتجارية ، بين فرنسا وإنجلترا ، وستجد نفسها في ظروف لا تسمح لها بإعطاء شيء وتجبرها على طلب كل شيء ، وعاجزة عن الحصول على أي شيء بقوتها وحدها .

وبدون مشاركة إيطاليا في الإتفاقية الخاصة بإثيوبيا ، لم يكن من السهل الحصول على موافقة فرنسا على الإتفاقية الخاصة بمنع تهريب السلاح في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، والتي يعتمد مستقبل أمن الممتلكات الإيطالية في الصومال والبنادر على تنفيذها ؛ وهذه ميزة لها قيمتها .

ولقد وقع على هذه الإتفاقية كل من السير إدوارد جراي ، والميوكامبون ، والسنينور تيتوني .

أما الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة مع سلطان لوخ ، وسلطان رهيطه ، والدنافل ، بشأن مسائل الحدود ، فإن إيطاليا كانت توى التفاوض بشأنها من جديد مع إثيوبيا ، وأن كانت قد أبلغتها لحكومتى لندن وباريس وقت التفاوض على هذه الاتفاقية .

ولم تقوم الحكومة الإيطالية بنشر التصريح الذي يعطى فاعلية أكثر لحماية المصالح الإيطالية ، والذي يتعلق بإيطاليا وحدها ، مع هذه الإتفاقية ، حتى لا تأخذ

حكومة إثيوبيا موقفاً معارضاً للاتفاقية .

وكانت هذه الاتفاقية ، التي تم التوقيع عليها في لندن ، تفتح ميداناً جديداً أمام الإيطاليين . وأعلن وزير الخارجية الإيطالية أنه إذا ما عرفوا كيف يتصرفون معهم ، فإن الإيطاليين سيكونوا قادرين على إعداد مستقبل سياسى وتجارى ، لمستعمراتها ، في إثيوبيا ، وفي الصومال .

٤ - إعداد إيطاليا لاستعمار ساحل الصومال :

بعد أن أتمت إيطاليا إتفاقها مع إنجلترا وفرنسا بشأن إثيوبيا تهيأ الجو بدرجة أكثر للإتفاتات إلى منطقة الصومال الإيطالى ، ولكى تستعد لإستعمارها . وكانت حدود الصومال الإيطالى مع جنوب الحبشة تحتاج إلى إتفاق بين الحكومتين ، خاصة وأنه كانت هناك بعض نقاط الخلاف بشأن هذه الحدود .

فكانت هناك محطة لوخ ، التى أنشأها الكابتن بوتيجو فى رحلته الثانية إلى شرق إفريقيا ، فى شهر ديسمبر ١٨٩٥ . وكان بوتيجو قد بنى هناك حصناً صغيراً لحماية المحطة ، وترك فيه بعض العسكر ، مع الذخائر والتوطين ، وواصل رحلته إلى أعالي نهر الجوبا . وقام فى فراندى بإدارة هذه المحطة لحساب الجمعية الجغرافية الإيطالية ، لمدة ست عشر شهراً ، وقام فى شهر ديسمبر ١٨٦٩ بصده هجوم الأحمش عليها بقيادة ولد جبريل .

وحتى ذلك الوقت ، لم تكن الحبشة قد تقدمت بأية مطالب بشأن لوخ ، وكان منليك قد أبلغ الدول فى ٢١ أبريل ١٨٩١ أن حدود إمبراطوريته محددة بحدود بلاد الصومال ، بما فيها أفاليم الأوجادين . وكانت هذه الحدود بين مناطق الجالا والمناطق الصومالية عند خط عرض ٤° شمالاً ؛ أى إلى الشمال الغربى من لوخ بمسيرة عدة أيام ، وبشكل يترك موقع لوخ داخل أراضي الصومال الإيطالى ، وبعد معركة

عدوة ، بدأ منليك في المطالبة بهذا الموقع ، وبعد التوقيع على المعاهدة الإيطالية مع الحبشة ، الخاصة بالصلح بين البلدين ، في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ ، كلفت الحكومة الإيطالية الميجر نيرازيني بتسوية مسألة الحدود هذه . وبعد رحلته إلى شرق أفريقيا ، عاد نيرازيني إلى إيطاليا في شهر يونيو ١٨٩٧ ومعه خريطة أعطاه له منليك ، ومحدد عليها خط الحدود الذي يرغب فيه . وكان هذا الخط يتطابق مع الخط الذي اقترحه نيرازيني . وكان هذا الخط يبدأ من نقطة التقاء حدود المستعمرة الإيطالية مع حدود الممتلكات البريطانية في شرق إفريقيا ، ويعطى إيطاليا منطقة موازية للساحل ، بعرض ١٨٠ ميلا من الساحل نفسه ، وتصل إلى مجرى نهر الجوبا في مكان جنادل فون دير ديكن . وطبقا لهذا الخط ، كان موقع لوخ يخرج عن نطاق الممتلكات الإيطالية . ولكن نيرازيني أصر على هذه النقطة ، وعلى أساس أن سلطان لوخ كان قد تعهد للكابتن بوتيجو ، ووقع على معاهدة معه ، وإن كان بعد ذلك قد كتب تعهدا يعلن فيه خضوعه للإمبراطور منليك . ولقد رفض منليك الاعتراف بملكية إيطاليا لموقع لوخ ، ولكنه تعهد بالاعتراف بالإنشاء الإيطالية التجارية في هذه المحطة ، وتعهد بحمايتها من غارات الأمراء . ولقد وافقت وزارة الخارجية الإيطالية على هذا الخط للحدود بتاريخ ٣ سبتمبر ١٨٩٧ ، وأعلن منليك رغبته في إستمرار العلاقات الودية بينه وبين إيطاليا .

وفي ١٩ أكتوبر ١٨٩٧ ، طلبت وزارة الخارجية الإيطالية من ممثليها في أديس أبابا تأكيد موافقة الحكومة الإيطالية على خط الحدود الذي اقترحه منليك ، ولكنها أضافت : « إن الاعتراف بإنشاء المحطة الإيطالية التجارية في لوخ ، ليست ضمانا كافيا لهذه المحطة ، وكلفته بأن يقترح وضع إتفاقية تجارية خاصة بموقع لوخ ، مع ضمانات لكل من المحطة ، والطرق التي توصلها بالساحل . وطلبت إليه الإصرار لدى النجاشي على إدخال لوخ في الأقاليم الإيطالية ، مادامت تقع في منطقة لم تحدد ، ولم يتم الاعتراف بها على أنها تدخل في نطاق الإمبراطورية

الاتيوية . ولقد أصرت إيطاليا أكثر من مرة على أهمية إدخال هذا الموقع في المنطقة الإيطالية . وأجاب منليك متسائلا عن سبب الرغبة في العودة إلى إثارة مسألة الحدود ، بعد أن أبلغته الحكومة الإيطالية أنها وافقت على الخط الذي اقترحه . ونتيجة لذلك أصدر وزير الخارجية الإيطالي تعليماته لمكي تظل لوخ خاضعة لإحتلال وإدارة إيطاليا وحدها ، وطبقا لبعض الشروط التي يتم الاتفاق عليها . وأصر منليك من جانبه على المحافظة على الوضع القائم بالنسبة لمحة لوخ ، والافليم المحيط بها ، الطرق التي توصلها إلى الساحل .

وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٠٣ صدرت الأوامر لممثل إيطاليا في أديس أبابا بأن يتفاوض مع منليك على تحديد المناطق والأهالي التي لم تحتل ولم تقع غارات عليهم . وتكررت هذه الطلبات في شهر أكتوبر ١٩٠٥ ، ثم في شهر فبراير ومارس ١٩٠٦ ، مع التساؤل عما إذا كان الوقت لم يحن بعد للتفاوض بشأن مسأله لوخ مع منليك ، وعلى أساس إيجاد حل لها بإنشاء منطقة محايده ، دون التحدث عن تحديد الحدود . ولكن منليك أصر على أن الحدود هي عند بداريدا . وفي نفس الوقت أكد منليك رغبته في المحافظة على الوضع القائم ، وعدم إقلاق لوخ .

ولكن سرعان ما وقعت بعض الأحداث في هذه المنطقة ، وإقترح الإيطاليون تحديدها ، وكذلك إنشاء منطقة محايده حول لوخ تضمن لأيطاليا الطريق من دولو إلى لوخ ، وكذلك لوخ نفسها مع إقليمها ؛ وفي نفس الوقت اقترح منليك دفع تعويض مالي له ، مشيرا إلى سابقة عام ١٩٠٠ مع حدود إريتريا . ووافقت الحكومة الإيطالية على ذلك ، وعلى نفس الأساس الذي كانت قد تعاملت به معه في عام ١٩٠٠ بشأن حدود إريتريا . وكانت إيطاليا ترغب في تغيير الوضع القائم ، الذي كانت تتمتع به ، إلى وضع ملكية قانونية ، مضمونة باتفاقية بين الدولتين ،

وبشكل يمنع هجمات الأنهباش جنوب خط بارديرا . وكان هذا هو أساس الاتفاق الايطالى الاثيوبى فى عام ١٩٠٨ بشأن الحدود بين صوماليا وبين منطقة الاجادين .

ولقد سمحت هذه العلاقة الودية بين الدولتين للحكومة الايطالية فى أن تفكر فى إستعمار وإستغلال مستعمرة الصومال الايطالى .

وكانت تجارة ساحل البنادر قد زادت فى السنوات الأخيرة، وبعد أن وصل حجم التبادل ، أى مجموع الصادرات والواردات ، فى عام ١٨٩٦ — ١٨٩٧ ، إلى ٩٤٥٠٠ ريال ماريا تريزا، زاد فى عام ١٩٠٤ — ١٩٠٥ إلى ١٧٢٧٠٠٠ ريال ماريا تريزا ، ثم إرتفع فى عام ١٩٠٥ — ١٩٠٦ إلى ٢١١٢٠٠٠ ريال ماريا تريزا ، وكان هذا يدل على تحسن الأحوال فى المستعمرة الايطالية . وإذا وجدنا أن حجم التبادل وصل فى عام ١٩٠٦ — ١٩٠٧ إلى ٢٤٤٠٠٠ ريال ماريا تريزا ، أى إلى ٦٣٤٤٠٠ ليرة إيطالية ، لوجدنا أن هذا التبادل قد زاد بنسبة ١٥٠٪ فى عشر سنوات ، الأمر الذى كان يبشر بنوع من الازدهار .

وكانت موانئ البنادر تتعاون مع زنجبار ومع جنوب الجزيرة العربية ومع الهند ، وتتعامل فى الجلود ، وفى البهائم ، وكانت تستورد المنسوجات بنوع خاص ، والسكر الطباق والعسل الأسود والكبروسين .

وكانت هناك صعوبات كثيرة تواجه التنمية تتمثل أولا فى عدم وجود الطرق التى تصل بين الساحل ، وبين مراكز التوزيع الداخلية ، مثل لوخ ، التى كانت توزع السلع فى الجزء الجنوبى من إثيوبيا ، وتستورد منتجات أخرى من هناك ، وتتمثل بعد ذلك فى عدم صلاحية نهر شيبلى للسلاحية ، الأمر الذى يزيد من أسعار النقل ، وبالتالي من أسعار السلع . وهناك بعد ذلك نقص رؤس الأموال ،

وصعوبة وجود موانئ صالحة . وكان هذا يدفع الحكومة إلى التفكير في إحتلال منطقة نهر شيبلى ، الأمر الذى كان يحتاج إلى زيادة عدد العسكر فى الصومال الإيطالى إلى ٣٠٠٠ عسكرى . وكان على الحكومة الإيطالية فى نفس الوقت أن ترافق وتمنع تهريب السلاح لمناطق الصوماليون ، خاصة وأن قبائل بيمال كانت فى ثورة ، كما كان المجاهدون الصومال يحتاجون دائما إلى السلاح . وبعد أن كانت إيطاليا تجند العسكر اللازمين لها فى الصومال من بين المسيحيين فى إريتريا ، فضلت عليهم المجندين من البلاد العربية ، واليمن ، وحضرموت . وأخذت فى بناء المعسكرات لهم فى ميركا ، وبرأوا ، وأنشأت لهم مستشفى مقديشو .

وفكرت الحكومة الإيطالية فى إنشاء خط للسكة الحديدية ، يسير من الساحل من ميناء برأوا ، ويصل إلى بارديرا ، ثم يستكمل فيما بعد إلى لوخ . وكان الأمر يحتاج كذلك إلى زيادة الاهتمام بتجهيز الموانئ على ساحل البنادر ، مع ضرورة البدء فى إنشاء الفئارات ، وتسيير خط ملاحى بين إيطاليا وساحل البنادر ، مع رحلة شهرية تبدأ فى أحد الشهور من جنوا ، والشهر التالى من البندقية ، مع محطات فى مصوع ، وعدن وجيبوتى ، وزيلع ، ومقديشو ، ومركا ، وبرأوا ، وقسمايو ، وزنزبار .

أما المشكلة العويصة بالنسبة لإيطاليا ، فكانت تتمثل فى توطين بعض الإيطاليين فى الصومال الإيطالى . ورغم أن المناخ هناك كان يصلح للتوطين ، كما أن خصوبة الأرض فى منطقتى نهر شيبلى ونهر الجوبا كانت ثانية ، علاوة على قلة كثافة الأهالى فى هذه المناطق ، فإن مسألة الهجرة إلى هناك كانت لاتزال تحتاج إلى دراسة . وحتى من وجهة النظر الاقتصادية ، كانت عمليات التوطين تحتاج إلى رؤس أموال ضخمة نسبية ، يصعب على الأفراد من الإيطاليين ، الذين يرغبون فى الهجرة ، الحصول عليها ؛ ذلك أن كل مهاجر كان يحتاج على الأقل

إلى مبلغ ٧٥٠ جنييه ، ولم يكن من السهل عليه العثور على مثل هذا المبلغ .
ولذلك فإنه كان على الحكومة أن تفكر كذلك في مسألة دعم صندوق الهجرة .
وكانت هناك مشروعات لزراعة القطن ، وبخاصة الطويل الثيلة ، في
الصومال الإيطالية ، نتيجة للأرباح ، علاوة على العائد المملووظ لهذه السلعة
النقدية . ولكن الأمر كان مرتبطاً كذلك برؤوس الأموال . ولذلك فإن الدولة
كانت تفضل إعطاء منح كبيرة من الأراضي للشركات ، لكي تقوم باستغلالها
حسب طاقتها ، وتدعمها الحكومة ، وتزيد من إعفائها لها ، كلما زادت هذه
الشركات من استخدام العمال الإيطاليين ، وكلما زادت من توطيئهم مع أسرهم في
الصومال الإيطالي .

لقد كان الاستعداد موجوداً لدى الحكومة الإيطالية لاستعمار منطقة الصومال
الإيطالي ، ولتشجيع توطن الإيطاليين فيه ، ولكن المسألة كانت تحتاج إلى
رؤوس أموال ، ووضع نظام تمويل يتلاءم مع أحوال إيطاليا ، ويكون له
تأثيراً ونجاحاً في الصومال الإيطالي ؛ أي أن الأوضاع لم تكن تسمح بالاستعمار
والتوطن بعد .

وعلى أي حال ، فإن هذا الموقف من جانب إيطاليا بالنسبة للصومال كان
محكوماً في المقام الأول بعدم الرغبة في الإصطدام بقوات المجاهدين الصوماليين ،
وبضرورة تسوية العلاقات مع كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذلك مع الحبشة ،
دون المجازفة بالتوغل صوب الداخل ، وبالإحتكاك العسكري مع الأهالي . وكانت
هذه سياسة حكيمة من جانب إيطاليا في ذلك الوقت ، وتتمشى مع إمكانياتها ،
ومع ظروف البلاد .

٥ - انسحاب البريطانيين إلى الساحل :

في أواخر عام ١٩٠٨ سامت العلاقات شيئاً ما بين السلطات الإيطالية في

الصومال ، وبين المولا محمد بن عبد الله حسن . هذا من جانب ؛ ومن جانب آخر . كانت الأنباء تصل عن تزايد حجم السلاح والذخائر التي كانت تهرب إلى سواحل شرق إفريقيا ؛ الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد في إمكانية تأزم الموقف من جديد في منطقة القرن الإفريقي ، مع إمكانية نزول المجاهدين من مرتفعاتهم صوب الأقاليم الساحلية ، ومهاجمة قوات الدول الأوروبية الموجودة هناك . وهذا من ناحية ثانية . وأخيراً فإن بريطانيا كانت تنظر بعين الاعتبار إلى السياسة التي كانت الحكومة الإيطالية ، قد انتهجتها في مناطق الصومال الإيطالي ، والخاصة بالبقاء في أراكنز الساحلية ، دون استخدام للوسائل العسكرية ضد الأمازي في الداخل ، وممارسة ما كانت تسميه « سياسة التوغل السلمي » ؛ مع التجارة ، صوب الداخل . ولذلك فإن بريطانيا رأت ضرورة إرسال بعثة لدراسة الأوضاع الموجودة في الصومال ، وكتابة تقرير عنها . يمكن الاستناد إليه في وضع السياسة البريطانية الجديدة في بلاد الصومال .

أما فيما يتعلق بسوء العلاقات بين السلطات الإيطالية في الصومال ، وبين المولا محمد بن عبد الله حسن ، فإنه كان مجرد حدث طارئ ، تطور سريعاً ، دون أن يصل إلى حجم الحرب . ذلك أن إيطاليا كانت قد قامت في عام ١٩٠٨ باتخاذ بعض الإجراءات العسكرية ضد قبائل البياني ، وخشيت من تحرك المولا محمد بن عبد الله حسن في نفس الوقت ، وإقترحت فرض حصار إقتصادي على منطقة الصومال . ولكن السلطات المحلية البريطانية في الصومال الإنجليزى لم تشجع فكرة القيام بحركة كبيرة ضد المجاهدين ، وفي شكل عمليات متكاملة تجمع بين الإيطاليين ، والبريطانيين ، والأبشاش . ومرعان ما تحرك المولا محمد بن عبد الله حسن ، وهو لا يعترف للمستعمرين بحدود ، في إتجاه الصومال البريطاني ، وقام باحتلال واحة مدق ، وتفاهم مع قبائل الوارسنجالي ، التي كانت داخل منطقة

النفوذ البريطاني ، وبدأ في شن بعض الهجمات على بعض القبائل الأخرى الموالية للبريطانيين ؛ فبدأت السلطات المحلية البريطانية في الصومال تفكر ، وبجدية ، في إمكانية التعاون بين أكثر من دولة ، للقيام بعمليات مشتركة ضد المجاهدين .

وكان على سلطات لندن أن تقرر الأمر ، خاصة مع تزايد ورود الأنباء عن النشاط في تهريب الأسلحة والذخائر إلى شرق أفريقية في ذلك الوقت . وكانت مسألة تهريب السلاح تحتاج إلى إتفاق يتم بين الدول الأوروبية ذات المصلحة في هذه التجارة ، حتى لا تفيد إحدها من إمتناع بقية الدول عن بيع السلاح .

وأما مسألة إرسال بعثة لدراسة الأوضاع الموجودة في الصومال ، فإن الحكومة البريطانية إختارت لها السير ريجينالد ريجنت ، حاكم السودان في ذلك الوقت ، ومعه اللواء رودلف سلاتين باشا ، مدير المخابرات في السودان في ذلك الوقت . ولقد وصلت هذه البعثة إلى الصومال البريطاني في أواخر شهر إبريل ١٩٠٩ . ولقد كانت مهمة هذه البعثة تتلخص في ضرورة دراسة الأحوال في الصومال . وإقترح الحول بشأن المشكلات التي تنتج عن نشاط المجاهدين الصوماليين على الأحوال في الصومال البريطاني .

ولقد كتبت هذه البعثة تقريرها عن الأحوال التي سادت منطقة الصومال في الفترة الأخيرة ، وشرحت سياسة إيطاليا تجاه المجاهدين ، وإتفاقها معهم ، ومع المولا منذ عام ١٩٠٥ . ورأت البعثة أن طريق الإيطاليين في العمل يختلف عن طريق البريطانيين ؛ ولذلك فإنها رأت ضرورة عدم جبر بريطانيا مرة أخرى للمسألة الصومالية إلى الميدان العسكري ؛ ولا مواقف القوة ضد الصوماليين . وكانت السياسة التي سار الإيطاليون عليها في السنوات الأخيرة توضح أن بريطانيا هي التي تأخذ موقفاً معادياً للصوماليين . في الوقت الذي تمنح فيه إيطاليا حقي

الإلتجاء لهم في أراضيها ؛ وكان معنى إشراك بريطانيا معها الآن ضد مجاهدى الصومال ، الوصول إلى أهدافها ، والمحافظة على مصالحها ، وإظهار البريطانيين على أنهم معادين للصوماليين ، وبشكل دائم : ولقد كانت هذه حركة بارعة من الإيطاليين ، أعطتهم الحرية في إستغلال المولا كما يرغبون ، وضمنت لهم منعه من إزعاج القبائل الصومالية في ظهير منطقة البنادر ، فى الوقت الذى حافظوا على روح العداء سائدة بينه وبيننا . وفى نفس الوقت عملت إيطاليا على الإستعداد لتنمية الصومال الإيطالى ، وأعلنت ذلك ، دون أن تتخذ أية خطوة لتدعيم سلطاتها الفعلية فى هذه البلاد . وكانت النتيجة أن أوصى السير ريجنالد ونجت بالتمتع فى المصالح البريطانية وحدها ؛ ونصح بعدم القيام بأية عمليات عسكرية جديدة داخل بلاد الصومال ، كما نصح بسحب قوات محمية الصومال البريطانى من داخل الإقليم إلى المدن والمواقع الساحلية .

ولقد ظل هذا التقرير لمدة شهرين تحت الدراسة فى وزارة الخارجية البريطانية . وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٠٩ ، وصلت التعليمات من حكومة لندن إلى الصومال البريطانى بتنفيذ سياسة تجميع قوات المحمية فى المواقع الساحلية .

وكانت هذه مرحلة جديدة من مراحل عمل الدول الإستعمارية ضد مجاهدى الصومال . ولم يكن سحب القوات الرسمية من داخل الإقليم يعنى تركه لتصرف المجاهدين ؛ ذلك أن بريطانيا ستحاول ، ومنذ ذلك الوقت ، شراء بعض الشيوخ فى الداخل ، وتزويدهم بالأموال ، وحتى ببعض الأسلحة والذخائر ، للوقوف فى وجه المولا محمد بن عبد الله حسن . وهكذا إعتمدت بريطانيا على سياسة تفرقة العناصر الوطنية ، وضربها ببعضها ، حتى تضمن الفائدة لنفسها . ولكن قوة حركة الجهاد ، مدعمة بالأحداث العامة ، أعطت لحركة الجهاد فى الصومال حياة جديدة إمتدت إلى وقت إعلان الحرب العالمية ، وما بعدها .

الفصل الثاني والثلاثون

الجهاد في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها

امتدت حركة الجهاد الإسلامي في الصومال ، معتمدة على قوة إيمان المجاهدين ، وعلى الإعداد من أجل محاربة أعدائهم ؛ وجاء إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في عام ١٩١١ ، وهجومها على ولايتي طرابلس الغرب وبرقة ، لكي يدعم من قوة حركة المجاهدين في الصومال ضد إيطاليا ، كدولة مستعمرة ، وفي حرب ضد دولة الخلافة الإسلامية ، وضد محاولة للسيطرة على إقليمين عريين مسلمين . ومع الحرب العالمية الأولى ، تطور الموقف في منطقة الشرق الأدنى بأكملها ؛ ومرة جديدة وجد مجاهدي الصومال أنهم لم يكونوا بمفردهم في المعركة ، التي كانت تمتد إلى مناطق أوسع في الشرق الأوسط وفي شمال شرقي إفريقيا. وهكذا استمر الجهاد ، وحتى في سنوات ما بعد هذه الحرب ، وحتى النهاية .

١ - تجدد الجهاد عام ١٩١١ :

لم يمض وقت طويل على قرار السلطات البريطانية في الصومال الانسحاب من الداخل صوب الساحل ، حتى وصلت العلاقات بين الأوربيين والوطنيين إلى تأزم جديد في عام ١٩١١ . وخلال هذه الفترة كان الإعداد للجهاد مستمرا من جانب المسلمين، رغم المحاولات العديدة من جانب الدول الاستعمارية الموجودة في المنطقة ، وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وبالتعاون مع ألمانيا، التي كانت لها مستعمراتها في تنجانيقا ، لإحكام حصار أساطيلهم على سواحل الصومال ، ومنع وصول الأسلحة والذخائر إلى هذا الأقليم . وكان المجاهدون يجدون التجار ، من بين زعماء هذه الدول الأوربية ، لتزويدهم بما يلزمهم من أسلحة وذخائر . رغم حصار الأساطيل الأوربية المفروضة على السواحل . .

حقيقة أن الأسلحة التي كانت تصل إلى بلاد الصومال في ذلك الوقت كانت في غالبيتها العظمى من البنادق وغيرها من الأسلحة الصغيرة التي كانت تعتبر أسلحة للدفاع الشخصي، ولكن طبيعة بلاد الصومال، والحركة الدائمة للمجاهدين، كانت تتطلب هذه الأسلحة بنوع خاص؛ كما أن طبيعة الحصار البحري المفروض على السواحل كان من الصعب إحكامه على شحانات صغيرة من هذه الأسلحة الخفيفة، تصل إلى السواحل في الزوارق الصغيرة. ولقد حاولت الدول العظمى ذات المصلحة الأولى في هذه العملية، وبخاصة كل من بريطانيا وإيطاليا، الوصول في إتفاق فيما بينها من جديد، مع ضم فرنسا كذلك إلى هذا الاتفاق، لمنع تهريب السلاح إلى كل من مناطق البحر الأحمر وخليج عدن؛ ولكن هذه المفاوضات كانت طويلة، وكانت كل دولة من هذه الدول تشك، سرّاً إن لم يكن علناً، في أن الدولة الأوربية الأخرى هي التي كانت تتعامل مع مهربي السلاح.

وفي هذا المناخ، عرضت بريطانيا على المولا محمد بن عبد الله حسن أمر التفاوض، من أجل ضمان عدم قيام المجاهدين بأية عمليات في منطقة الصومال البريطاني. وفشلت هذه المفاوضات، وقام قائد القوات البريطانية في الصومال بإرسال تهديد إلى المولا، زاد عن حده: «سوف نذسفك نفساً إذا لم ترجع عن غيبك، وإذا لم تخمد ثورتك الجنوبية؛ وإعلم أن حكومة صاحبة الجلالة عظيمة جداً... ولا يستطيع مجنون مثلك أن ينال منها شيئاً، فارجع عما أنت فيه، وعد إلى صوابك، قبل أن تقع المصيبة عليك، وتندم على أعمالك السيئة». ورد المولا محمد بن عبد الله حسن، قائد القوات الإسلامية الصومالية على الجنرال كوفل «قائد الشيطان: لقد إطلعت على رسالتك، وفهمت منها جميع أغراضك الدنيئة، وأغراض حكومتك الزمنية. وأعلم أن قواتكم التي تفانرون بها لا تساوي لدى شيئاً... وأعلمك أيضاً أنكم إذا كنتم تحاربونني بقواتكم الكثيرة العدد فاني

أقاتلكم بنيتى الصالحة وبايماني القوي وبعزيمتي التي لا تعرف الملل . ومهما تكن الظروف ، فلن أستسلم ، ولن أكون للشرك عبداً .

ولقد إعتبر الجنرال كوفل هذا الرد على أنه إهانة وتحدى ، وقرر ضرورة العمل على تأديب هذا المتعرد ، وأعد حملة عسكرية للقيام بهجوم شامل على المراكز التابعة لمهدي الصومال . وقام المولا من ناحيته بمحشد قوات المجاهدين ، وتنظيم صفوفهم ، وعمل على رفع روحهم المعنوية بخطبه الحماسية ، ونداءاته لصون الوطن والكرامة . ووقعت المعركة في موقع طليح ، وكانت عنيفة وشرسة . وكانت القوات البريطانية مزودة بالمدافع السريعة الطلقات ، وبكمية ضخمة منها ، بعد أن ثبتت قوتها في حصد صفوف الوطنيين في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، والسعرات الأولى من القرن العشرين ، سواء في أراضى السودان وادى النيل أو في غيره .

ولقد إستمرت هذه المعركة لمدة عدة أيام ، وفي ضراوة وشراسة ، وظهرت فيها صلابة المقاتلين الصوماليين ، وكثر فيها عدد القتلى وإرتفع فيها عدد الشهداء . وساد القلق حكومة لندن لتتبع أنباء هذه المعركة . وكانت كارثة بالنسبة للبريطانيين الذين غطت جثث قتلاهم أرض المعركة ؛ كما أن الجنرال كوفل قتل فيها ، ووقع تحت سنابك الخيول ، ووقع الكثير من الضباط البريطانيين أسرى في أيدي المجاهدين .

ورغم الخسائر التي نزلت بالمجاهدين ، فإن أعدادهم كانت تتزايد باستمرار بمجاهدين جدد ، يأتون متطوعين ، ولا يرغبون إلا في النصر أو الشهادة .

ووصلت أنباء هذه المعركة لى يسود الوجوم عاصمة الامبراطورية البريطانية لأنباء الهزيمة ، وقتل القائد ، وتشيتت قواته بين قتيل وجريح وأسير وهارب .

وإهتزت سمعة الإمبراطورية البريطانية، في الوقت الذي أصبحت فيه معركة خليج أسطورة يرويها الآباء للأبناء، تشحنهم همهم، وتقوى من عزيمتهم من أجل استمرار الجهاد.

وإنقسم الرأي العام البريطاني على نفسه، وكذلك الرأي العام الأوروبي؛ فأخذ البعض ينصحون بمهادنة محمد بن عبد الله حسن حتى تتمكن القوات البريطانية من المحافظة على خط الموانئ والمدن الساحلية أي بضرورة التفاوض مع مهدي الصومال، والإعتراف بسلطته على الأقاليم الداخلية من البلاد، نظير إعترافه بالوجود البريطاني على السواحل؛ ورأى البعض الآخر ضرورة استخدام القوة لتدعيم المصلحة البريطانية، حتى وإن كان ذلك بعد فترة تسمح بالإعداد لمعركة جديدة.

ولم يكن من السهل على بريطانيا أن تستمر في تنفيذ سياسة العنف بعد هذه الكارثة، خاصة وأن عملياتها السابقة هناك، وضد نفس المجامعين، كانت قد تمت دون إعطاء نتائج إيجابية، ودون أن تحقق الهدف منها. وكانت أية حملات جديدة تهدد بالوصول إلى كوارث جديدة، خاصة وأن الزملاء الأوروبيين لبريطانيا في الصومال لم يكونوا مستعدين في ذلك الوقت للتعاون معها؛ أما إثيوبيا فلم تكن ظروفها تسمح في هذه الفترة بتقديم معونة لها قيمتها، كما كانت السلطات البريطانية نفسها لا ترحب بتدخلها من جديد في بلاد الصومال.

وأخيراً فعلينا أن لا ننسى الموقف الدولي في ذلك الوقت، مع تأزم العلاقات الفرنسية الألمانية بشأن المغرب، ومحاولة ألمانيا الحصول على نصيب هناك، في وادي سوس، في جنوب المغرب؛ وإرسالها سفينة المدفعية الألمانية بانتير إلى ميناء أغادير، لفتح المناقشة؛ الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة دولية. أما

إيطاليا ، فإنها كانت قد إنتهزت فرصة هذه الأزمة . التي شغلت كل من فرنسا وألمانيا ، وأسبغت لتحقيق أطماعها في ولايتي طرابلس الغرب وبرقة ، وذلك بارسالها إنذاراً للدولة العثمانية ، وإرسالها أساطيلها مع الحملة الإيطالية لإحتلال مدن طرابلس وبنغازي وبقية المدن الساحلية . وبالتالي ، لم يكن في وسع إيطاليا كذلك ، في هذه المرحلة ، أن تتعاون مع البريطانيين في الصومال ، وهي مشغولة بحرب طرابلس الغرب ، بعد أن كانت قد تملصت دائماً من الإشتراك مع البريطانيين في عمليات حربية في الصومال في أوقات أقل حرجاً بالنسبة إليها .

وهكذا كان على بريطانيا أن تقرر ما تتبعه تجاه مجاهدى الصومال بمفردهما ، أو في تعاون مع جيش كبير ، ينزل من إتيوبيا ، لتخويف الصوماليين مما يقوم به من عمليات السلب والنهب أكثر من فاعليته في المعارك الحربية . وجاء تطور أحداث الحرب الإيطالية التركية ، مع العمليات الحربية الإيطالية للإستيلاء على جزر بحر إيجه لكي يزيد من خطورة هذه الحرب ، الموجهة إلى دولة الخلافة الإسلامية . وقامت إيطاليا بعد ذلك بضرب موانئ بيروت الجديدة ، في البحر الأحمر ، بمدفعية الاسطول ، كما أنها كانت تساعد محمد على الإدريسي ، في منطقة العسير ، على القيام بثورة ضد الدولة العثمانية . وتمده بالأسلحة والم ذخائر والأموال ، لكي يستمر في ثورته ضد الدولة العثمانية . ولقد أدت هذه الأزمة ، وهي الحرب ، إلى عملية فرز بين الأفراد والجماعات والحركات ، التي كانت تتعامل أو تتعاون مع الدول الإستعمارية وضد الدولة العثمانية ، وبين غيرها من الأفراد والحركات التي كانت تعمل في ظل الجامعة الإسلامية ، ومع دولة الخلافة الإسلامية ؛ وكان على رأسهم المجاهدون في كل مكان . ولذلك فإن موقف المولا محمد بن عبد الله حسن قد إزداد من جانبه تصلباً تجاه البريطانيين ، وأضاف إليهم بقية الدول الإستعمارية ، التي ظهر تعاونها فيما بينها من أجل تقسيم العالم الإسلامى . وعلى أية

حال تقه بدأت المفاوضات، بالقرب من مدينة لاس عانور، وحاول البريطانيون فيها بكل الوسائل، وحتى عن طريق تقديم الهدايا، الوصول إلى أحسن الشروط مع الصوماليين. وعرض البريطانيون على الصوماليين وقف القتال، نظير إعتراق بريطانيا وبقية الدول بالمولا محمد بن عبد الله حسن سيداً على البلاد.

وكانت المفاجأة أن قائد القوات الإسلامية الصومالية رفض هذا الملك، خاصة وأنه جاء مقترحاً من الأجانب؛ ووصف المفاوضات بأنها رشوة وخيانة، وأبلغهم أنه لم يفكر في الملك، وأن هدفه الوحيد هو طرد المستعمرين من البلاد، وأعيد إليها حقوقها المقتصبة، وأطهرها من الشرك والنفاق، ولست أبالي بعد ذلك أن أحيأ أو أموت.

وهكذا كان على الجهاد أن يستمر، وعلى المجاهدين أن يعدوا عدتهم، وما استطاعوا، وإنتظاراً ليوم موعود.

٢ - إعلان الجهاد في الدولة العثمانية :

ومع إعلان الحرب العالمية الأولى، ودخول الدولة العثمانية هذه الحرب، ظهر واضحاً الانقسام الكبير الموجود بين أهالي وأقاليم البلاد العربية والإسلامية، ومحاولة كل من المعسكرين الدوليين الاستفادة من هذه الوضعية لصالحه. وكان هذا الانقسام يعود إلى ثقل الشعور بأعباء الوجود التركي في أقاليم المشرق العربي، ومحاولة قيادات هذه المناطق التخلص من هذا الوجود التركي؛ وكانت ثقافتها الحديثة، مع الاتجاه العلماني الذي فضج لديها من الاحتكاك بالثقافة الغربية يجعلها تفضل السير على أساس الدين لله والوطن للجميع. أما في بلاد وأقاليم شمال إفريقية، وكذلك في الأقاليم الأفريقية، وفي المناطق التي إمتد إليها الاحتلال الروسي في آسيا، فإن شعوب هذه المناطق أخذت خطاً مختلفاً للغاية، فكانت

شعوب شمال إفريقيا ليست لديها أفليات مسيحية ، الأمر الذي كان يساعد على الاستناد إلى الإسلام كدعامة أساسية لشخصيتها ، دون حدوث أى خلافات داخلية . وكانت هذه الشعوب قد رأت إحتلال الفرنسيين والإيطاليين والإسبانيين لبلادها ، وهى دول مسيحية ، وأثار هذا الاحتكاك قوة الشعور الدينى مع قوة الشعور الوطنى فى حركة واحدة ، تهدف لمحاربة الاستعمار ، وتساهم بالتالى تلقائياً بحركة الجامعة الإسلامية ، وتحاول أن تأخذ شكل وجوه حركية الجهاد . وكان نفس الشعور موجوداً فى أقاليم آسيا التى توسعت فيها روسيا ، وكذلك فى الأقاليم الإفريقية التى خضعت للإحتلال البريطانى ، والفرنسى ، والإيطالى ، وحتى الأثيوبى .

ولقد حاولت الدولة العثمانية ، بإعلانها الجهاد ، أن تستند إلى حركات الجهاد الموجودة فى العالم الإسلامى ، لى تعمل على تحرير الأقاليم الخاضعة لنفوذ الدول الاستعمارية ، وهى إنجلترا وفرنسا وروسيا ، وكانت هى دول الوفاق . وكانت هذه السياسة فى إستراتيجيتها تنفذ الأهداف البعيدة للإستراتيجية الألمانية ، والتى كانت تمثل التقيض الثانى فى هذا الصراع الدولى الخطير .

وكان إعلان الجهاد من جانب الدولة العثمانية يستند إلى تدعيم سلطة الدولة العثمانية ، التى كانت تصل إلى الحجاز عبر سكة حديد دمشق - المدينة المنورة ، ومحاولة مدها بعد ذلك إلى اليمن ، التى كانت بها فرقتان عثمانيتان ، وبشكل يسمح لها بالضغط على عدن ، وفى تعاون من هناك مع السلطات الألمانية الموجودة فى تنجانيقا . وكان هذا الأمر يسهل على الدولة العثمانية أمر الاتصال عبر خليج عدن بمجاهدى الصومال ، الذين يمكنهم القيام بدور فعال فى شرق إفريقيا ، وذلك فى الوقت الذى يمكن فيه إستخدام كل من سلطان دارفور فى غرب السودان ، والسيد أحمد الشريف السنوسى ، فى برقة ، للضغط على البريطانيين فى السودان .

وفي مصر ؛ وفي الوقت الذي تتقدم فيه قوات الجيش الرابع التركي من الشام صوب قناة السويس ، لاخذ البريطانيين ، بين نارين .

وكانت لهذه السياسة ركائز أخرى في شمال إفريقيا . ووسطها ، تصل حتى المحيط الأطلسي . ولاشك في أن المجاهدين المسلمين قد وجدوا في هذه السياسة وعمالهم من الناحية المعنوية . أكثر من الناحية المادية نظراً لقلة إمكانيات الدولة العثمانية العسكرية والمادية في ذلك الوقت . ولكن من الواضح أن هذا الخط ، أو السلسلة من مجموعات المجاهدين ، كانت مفصولة عن بعضها ، بمناطق أخرى أقل حماساً للجهاد ، وأكثر ارتباطاً في مصالحها وإتجاهها الفكري بالدول الأوروبية، عنها بفكرة الجهاد الإسلامي : فكانت هناك الحركة العربية في دمشق ، والشريف حسين ابن علي في مكة ، ومحمد علي الإدريسي في عسير ؛ وكان في وسع بريطانيا ، ذات المصلحة الأولى في العبور في منطقة الشرق الأوسط ، أن تجهز ضرباتها ضد المخطط الإسلامي الخاص بإعلان الجهاد في هذه النقاط الضعيفة من الخطة العثمانية ، المهادية لها . ولقد قامت بريطانيا بذلك بالفعل ، وعلى أساس تصور جديد للوقف : فوجدت أن الدولة العثمانية تتمثل في دائرتين ؛ الأولى قرب المركز ، وهي عربية ، والثانية أوسع منها وتضمها وتشملها ، وهي إسلامية . وعملت بريطانيا على جعل الدائرة الداخلية العربية ، والمتمثلة في الحركة العربية في سوريا ، وقيادة الشريف حسين بن علي في مكة ، تقف إلى جانبيها هي ، وفي مواجهة الدائرة الأوسع الإسلامية .

ولقد بذلت الدولة العثمانية ما وسعها من جهد و طاقة من أجل تحقيق إستراتيجيتها . ولاشك في أن هذا الإتجاه كان أكبر دعم للمجاهدي الصومال في حركتهم . خاصة وأن جميع الدول الإستعمارية كانت قد تكالبت وتعاونت فيما

يلتهم على منطقتهم ؛ وكانت لديهم عينات من الإستعمار الفرنسى ، والبريطانى ، والإيطالى . على سواحل بلادهم ، وفى توافق مع إستعمار إثيوبى يمتد جنوباً فى أقاليم هرر والأوجادين والجالا والكافا الصومالية .

٣ - إستمرار الجهاد فى بلاد الصومال :

فى الوقت الذى إعتمدت فيه الدولة العثمانية على حركات الجهاد فى العالم الإسلامى ، دون أن تتمكن من تقديم المعونة الكافية لها لى تتمكن من الانتصار على القوات الإستعمارية الموجودة فى المنطقة ، إعتمدت الإستراتيجية البريطانية على إمكانيات أكبر وبكثير ، تجاه القيادات المحلية ، وفى نفس الوقت الذى ركزت فيه قوات خنخمة لمواجهة تحركات المجاهدين فى كل مكان .

ذلك أن بريطانيا أعدت حملة فى منطقة الخليج ، أنزلتها إلى منطقة فاو ، للزحف شمالاً فى العراق ؛ وحين وصلت قوات جيش جمال باشا إلى قناة السويس ، كانت هناك القوات اللازمة لمنعها من عبور القناة . وبعد وصول قوات السنوسيين إلى إحتلال الواحات المصرية وإقليم الفيوم ، تعقبتهن القوات البريطانية ، فى أول حملة من سيارات الرولز رويس ، لإخراجهم من الحدود المصرية . وكذلك أعدت بريطانيا حملة من الخرطوم والأبيض ، وجهتها غرباً ضد على دينار ، سلطان دارفور ، وإحتلت إقليمه ؛ وذلك بعد أن كانت بريطانيا قد إستخدمت ميناء بورسودان قاعدة لتزويد الشريف حسين بن على فى الحجاز بما يلزمه من مدفعية وذخائر ، وحتى بعض الجنود والضباط .

وهكذا نجد أن حركات الجهاد الإسلامى فى مجموعها ، وفى المنطقة المحيطة بوادى النيل ، أو بالبحر الأحمر . قد تم توجيه ضربات قوية إليها . ولم تبقى مستمرة على جهادها إلا حركات الجهاد الإسلامى فى شمال إفريقيا من ناحية ،

وحركة الجهاد الإسلامى فى الصومال ، مع المولا محمد بن عبد الله حسن ، من ناحية أخرى .

ولقد إستمرت حركة الجهاد الإسلامى فى الصومال ، وزادت قوة فى أثناء فترة الحرب العالمية الأولى . ومدت من ميادين عملها . حتى سيطرت على كل بلاد الصومال ، وبلا إستثناء . ولم يتمكن البريطانيون ، والفرنسيون ، والايطاليون ، إلا من البقاء ، وبحذر شديد ، فى المدن والموانى الساحلية . وكان تفوق أساطيل هذه الدول وقواتها هى الوسيلة الوحيدة للإحتفاظ بهذه المدن الساحلية ، دون التمكن من الابتعاد عنها صوب الداخل . هذا من ناحية البحر . أما من ناحية البر ، فإن إمبراطورية الحبشة كانت قد دخلت فى مرحلة تفكك كامل ، بعد زيادة ظهور ضعفها ؛ ووصل الأمر فى عام ١٩١٦ إلى أن يعلن إمبراطور الحبشة الشاب ليج يسوع إسلامه ؛ وأرسل إلى الدولة العثمانية يبلغها بذلك ، ويعلمها أنه سوف ينضم إلى حركة الجهاد الإسلامى ، وطلب إليها إرسال قنصل عثمانى إلى أديس أبابا .

ويمكننا أن نتصور وقع ذلك على الإمبراطورية البريطانية ، مع إمكانية قيام تعاون كبير بين إثيوبيا والصومال . كما يمكننا تصور تأثير ذلك أيضاً على القيادات الاقطاعية الاثيوبية المتحجرة ، وعلى رجال الدين الأحباش ، الذين كانوا يسيطرون على الأوضاع فى الحبشة ، وعلى أساس نخط تفكير معادى لذلك . ولقد إنتهى الأمر بإتهام الإمبراطور الشاب ، والحجر عليه ، حتى تعود المصالح فى إثيوبيا إلى توازنها السابق .

وفى ذلك الوقت ، إستمرت حركة الجهاد فى الصومال على أشدها ، دون أن تتمكن أى من الدول الأوروبية من التعرض لها . وحين إنتهت الحرب العالمية

الأول ، كانت بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، هي الدول المنتصرة ، وخرجت من هذه الحرب لكي تترك أملاك ومتلكات المنهزمين ، وتقسّم المستعمرات الألمانية ، وتقسّم مناطق النفوذ ، في شكل مناطق إنتداب ، في الأقاليم التي كانت تابعة للدولة العثمانية . ومع ذلك ، فلقد استمرت حركة الجهاد الإسلامي في الصومال ، ودون توقف . وقررت الدول الإستعمارية ، التي كانت قد استخدمت المدافع الرشاشة لإثبات تفوقها على الوطنيين ، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، أن تستخدم الطائرات سلاحاً جديداً لضرب القوى الوطنية من الجو بفاعلية أكبر . إنه تطور الوسائل الحربية في أحد الجوانب المحاربة ، دون وصولها إلى الجانب الآخر .

وبدأت القوات البريطانية والإيطالية والفرنسية ، كل في منطقة لها ، تعمل على الزحف من الساحل صوب الداخل ؛ وكانت الطائرات تهاجم مجموعات المجاهدين قبل أن تصل إلى الاشتباك مع القوى الزاحفة .

وكانت السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى قد شهدت جفافاً كبيراً في منطقة الصومال ، مع غزوات الجراد ؛ وانتشرت الكوليرا في أعوام ١٩١٩ و ١٩٢٠ في مناطق الصومال ، نتيجة لوجود قوات هندية كبيرة في منطقة خليج عدن . وقل الإمداد والتموين عند المجاهدين ، كما قلت ذخائرهم . ولكنهم واصلوا الجهاد ، كحاضنات بقيت من مجموعات ضخمة ، تتسلّم بأقوى سلاح لديها ، وهو السلاح المعنوي ، والرغبة في الجهاد والإستشهاد . وظهر واضحاً في هذا الوقت أن العملية قد أصبحت عملية وقت ، أمام حرب الإبادة المستمرة ، التي واصلها المستعمرون .

ولقد ظل المولانا محمد بن عبد الله حسن حتى آخر وقت في جهاده ، إلى أن

أصيب في إحدى المعارك إصابة بالغة في عام ١٩٢٠ . وأثر ذلك على استمرار العمليات . ولقد توفي في العام التالي ١٩٢١ ، بعد أن استنفد كل أساليب المقاومة والتضحية والفداء .

ورغم بحث المستعمرين عن قبر مهدي الصومال ، فإنهم لم يصلوا إليه . وكانت حياته ، وقصة جهاده ملحمة وطنية ، ودرس يستفيد منه الجميع في الجهاد حتى الإستشهاد . إنها مرحلة خاصة في تاريخ الصومال ، تبدأ بعدها مرحلة جديدة ، تظهر فيها عوامل مختلفة : إنها مرحلة تأتي بعد الجهاد ، وتمر عبر الإستعمار ، لكي تصل إلى الإستقلال .

الباب الحادى عشر
من الجهاد إلى الاستقلال

الفصل الثاني والثلاثون

فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها

ظل الصومال مقسما بين الدول الإستعمارية ، وهي إيطاليا وبريطانيا وفرنسا ، علاوة على خضوع الجزء الداخلى منه ، وهو إقليم الأوجادين ، لسيطرة إثيوبيا ، فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى ، وشهدت نهاية حركة جهاد المولا محمد ابن عبد الله حسن ، وحتى وقت إعلان الحرب العالمية الثانية ، عملت إيطاليا على إستعمار المناطق التى كان يمكنها إستعمارها فى الصومال الإيطالى ؛ كما قامت بعد ذلك بعملية غزو إثيوبيا ، وضمت هذين الإقليمين ، مع إقليم أريتريا ، داخل مأسمة الإمبراطورية الإيطالية فى شرق إفريقيا . كما قامت بعد دخولها الحرب العالمية الثانية بغزو إقليم الصومال البريطانى . ولكن القوات البريطانية تمكنت بعد ذلك من إسترجاع هذا الصومال البريطانى ، كما تمكنت من طرد القوات الإيطالية من صوماليا ، ومن الحبشة . وظلت الصومال خاضعة للسلطة البريطانية حتى عام ١٩٥٠ ، حين وضعت تحت نظام الوصاية .

١ - الإستعمار الإيطالى :

خففت جذوة الجهاد الإسلامى الصومالى ، فى الوقت الذى كان الشيوخ بنينى موسولينى يستعد فيه للزحف على روما ، والإستيلاء على السلطة ، وإنشاء دولة قوية ، على أسس من الكرامة الوطنية فى أوروبا ، وزيادة قوة الدولة ، وتدخلها فى الأوضاع الإقتصادية ، كحكم بين المنتجين والمستهلكين ؛ وهو نظام تعاونى ، وفى تحالف مع رجال الدين . وكان وصول الفاشستين إلى الحكم يعنى ضرورة غزو الأقاليم التى وضعت تحت النفوذ الإيطالى ، كما حدث فى ليبيا ؛ ويعنى البدء

بمشروعات ضخمة ، حتى وإن كانت مكلفة للدولة ، ولكنها تخدم الاتجاه الجديد الذى ساد إيطاليا . وهكذا أوضع الصومال الإيطالى لعملية إستعمار ، وبقوة لم يشهدا من قبل ؛ وحملت معها سمات الحكم الفاشيستي فى علاقاته بالاهالى الوطنيين .

وفى هذه المرحلة ، شهد الصومال الإيطالى حكماً مستبدأ ، فى صالح الأقلية الإيطالية ، وفى صالح النظام الإيطالى ؛ أى فى صالح الرأسماليين ، والمعمرين ، ورجال الإدارة . وإحتكر الإيطاليون التجارة ، وتركوا الصوماليين يعملون بالرعى ، وتجارة المواشى ، والزراعة البدائية . وكانت السلطات الإيطالية لا تمتد الطرق إلا فى المناطق التى بها مزارعون إيطاليون ، وقصرت عمليات الإقتراض والإئتمان على الإيطاليين ، وذلك فى الوقت الذى سيطروا فيه على التجارة . وحتى الضرائب ، كانت فى صالح الإيطاليين : فهى منخفضة على الكماليات اللازمة للمعمرين الإيطاليين ، ومرتفعة على الواردات التى يحتاج إليها الصوماليون . ولقد بلغت ضريبة ١٢٥ ٪ على السكر حماية لمصنع السكر الذى كان ملكاً للإيطاليين . وكانت الضرائب منخفضة على الموز ، إذ أنه كان ينتج فى مزارع الإيطاليين ، ويحتاج إلى تسهيلات فى التصدير ، فى الوقت الذى زادت فيه ضرائب التصدير على السلع التى ينتجها الصوماليون ، مثل الجلود والحبوب .

ولقد قصرت الحكومة الإيطالية الهجرة على كبار المزارعين الإيطاليين ، وأعطت التسهيلات للشركات والجمعيات الزراعية الإيطالية ، وقدمت لها قروضاً ومعونات كبيرة . وأدى ذلك إلى أن يعتبر الإيطاليون أنفسهم طبقة من السادة ، تستخدم الصوماليين . ولم يبدل المعمرون الإيطاليون أية محاولة جدية لتحسين أحوال الاهالى ؛ بل كان من الامس المقررة فى الاستعمار الإيطالى الإبقاء على الاهالى على

حالتهم البدائية ، ضمانا لعدم احتجاجهم على الأوضاع الموجودة . وإستتبع ذلك إهمال التعليم كل الإهمال .

وقامت الإدارة الإيطالية فى صوماليا بتبويب الأراضى إلى خمسة أنواع :
الأراضى البور الصحراوية ؛ وأملاك الدولة، وهى التى تمتلكها السلطات الإيطالية؛
والأملاك الخاصة التى هى فى حوزة المزارعين الإيطاليين ؛ وأملاك الكنيسة التى
تمتلكها بعثات التنصير الكاثوليكية ؛ والمملكية الجماعية لأراضى القبائل . وكان الحاكم
العام هو الذى يتصرف فى الأراضى . ومنذ عام ١٩٢٦ ، خضعت الأراضى التى
يملكها الأهالى لعملية إصدار تصاريح حكومية سنوية ، نظير دفع ضريبة معينة،
حتى يتمكن الأهالى من زراعة أراضيهم ، أو الإلتفاع بها . وأفادت سلطات
المستعمرة من ذلك بالموارد الضرائبية ، وبمحاولة لتثبيت المملكية الجماعية على
أسماء أفراد ، لفترة عدد من السنوات ، الأمر الذى يمهّد لتحويل المملكية الجماعية
إلى ملكية فردية .

وزاد عدد المتوطنين الإيطاليين من ١٢٣٠ فى عام ١٩٣١ إلى ما يقرب من
٨٠٠٠ فى عام ١٩٤١ ، وكان نظام الضرائب ، ونظام الجمارك ، وتفوق وضعية
الإيطاليين والشركات الإيطالية ، تعمل فى غير صالح أبناء البلاد، وحتى الجاليات
العربية والهندية ؛ مما أدى إلى تدهور أوضاعهم ، وبخاصة بعد إصدار قانون منع
الأجانب من الإشتغال بتجارة الإستيراد والتصدير .

وكان هذا النظام بأكمله يهدف لحماية ويميز الإيطاليين ، وصدرت سلسلة من
التشريعات لمنع الإختلاط بين الإيطاليين وأوطنيّين ، وفرضت عقوبات صارمة
على من ينبج إبنا من إفريقية ، مع النص على أن هذا الإبن لا يرقى إلى مستوى
الإيطالى . أما من ناحية الإدارة ، فإن السلطات الإيطالية طبقت نظام العقوبات

الجماعية على أية قبيلة قد يرتكب أحد أفرادها أية جريمة ، مثل السرقة وقطع الطريق . وكانت تفرض على كل أفراد هذه القبيلة عقاباً شاملاً ، مثل الاستيلاء على بعض الأراضي ، أو أعداد من الماشية ، أو تخريب القرية .

ولاشك في أن هذا النظام من الإستعمار كان قاسياً على الأهالي ، الذين لم يجدوا فرصة للرد عليه . و كان إستغلالاً في أساسه ، وحتى آخر درجة . وكان يمثل أوج سلطة الفاشستين في شرق إفريقيا في ذلك الوقت .

٢ - إزدیاد النفوذ الإيطالي :

وكان وصول الفاشستين إلى السلطة في روما قد اتخذ لنفسه هدفاً يتمثل في بناء الهيبة الكبيرة لإيطاليا . وكانت أمجاد روما القديمة مجالاً نخباً يستمد منه الفكر الفاشستي رغبته في السيطرة ، وفي القوة ، التي شهد بها التاريخ ، منذ آلاف السنين . ولكن هذه الكرامة الوطنية كانت قد خدشت ، وبعمق ، على جبال إثيوبيا ، وفي موقعة عدوة عام ١٨٩٦ . ولذلك فإن هذه الكرامة كانت تحتاج لجولة جديدة ، تثبت عظمة إيطاليا في إفريقية ، كمرحلة أولى الوصول إلى عظمة إيطاليا في البحر المتوسط ، الذي أسماه موسوليني والفاشستيون «بحرنا» Mare Nostrum . وأخذ موسوليني في إعداد القوات المسلحة الإيطالية من أجل حرب إستعمارية ، في إفريقية ، بعد أن كانت هذه القوات قد عجزت عن إثبات جدرانها في أوروبا . أما عن الذرائع فكانت كثيرة ، خاصة وأن خط الحدود بين مستعمرة الصومال الإيطالي ، وبين إثيوبيا كانت منطقة منازعات .

ولقد زادت عمليات إختراق الحدود الفاصلة بين الصومال الإيطالي وإثيوبيا ، ثم تحولت هذه العمليات إلى هجمات . وأسرعت السلطات الإيطالية بإحتلال هذه المناطق ببعض قواتها من العسكر ، ولإقترب وقت الحرب .

وأخذت إيطاليا في إعداد ميناء عصب ، في جنوب إريتريا ، وبنت به السقالات اللازمة لعمليات الإنزال من السفن إلى الساحل . وزاد وصول الجنود الإيطاليين إلى شرق إفريقية ، وكذلك الإمداد والتزوين ، والأسلحة والذخائر . وبنت المخازن في عصب ، وتم إعداد طريق منها صوب الداخل .

وإنتهزت إيطاليا حادث صغير وقع في قرية وال وال ، على خط الحدود بين الصومال الإيطالي وإثيوبيا ، والتي فتحت فيه الإثيوبيون النيران على بعض العسكر الصوماليين ، وبدأت عملية غزو الحبشة . وتقدمت القوات الإيطالية من الصومال الإيطالي ، ولكن الخط الأساسي للهجوم جاء من مستعمرة إريتريا ومن عصبيا ومن مصوع صوب الداخل . وكانت هذه الحرب تمثل لقاء بين مرحلتين مختلفتين من التطور الحضاري . دولة أوربية حديثة ، ودولة إفريقية عريقة ، ذات نظام إقطاعي متجمد ، وله خواصه الإقليمية .

وكانت نتيجة المعركة معروفا سلفاً ، خاصة وأن إثيوبيا كانت قد تمزقت داخلياً وتفككت منذ وفاة الإمبراطور منليك ، وقيام الصراعات على عرشه وبقاء علاقات الإنتاج والعمل ، وكذلك الإوجناع الاجتماعية والمعنوية على ما كانت عليه منذ أقدم العصور . أما من الناحية الدولية ، فإن هذه الحرب الإيطالية الإثيوبية كانت عبارة عن عملية تحدى لنظام الأمن الجماعي ، الذي حاولت عصبة الأمم أن تتخذه وسيلة لاستمرار السلم . وكانت تمثل حادث اعتداء أحد أعضاء عصبة الأمم ، على عضو آخر في نفس العصبة .

وتم إخماد الجيش الإثيوبي سريعاً ، وكثرت العصابات في الحبشة ، ولكنها لم تصمد طويلاً أمام عمليات القوات الإيطالية المنظمة . وفر الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى أوزبا ، واستنجد بعصبة الأمم ، التي أسقطت في يدها ، وإن كانت قد قررت

في شهر نوفمبر ١٩٣٥ فرض العقوبات الاقتصادية على إيطاليا . وعجزت بقية الدول الأعضاء عن تطبيق هذا القرار . وإستمر الغزو الإيطالي لإثيوبيا حتى نهايته ، وأعلنت موسكو في أول مايو ١٩٣٦ وقف الحرب ، وضم إثيوبيا إلى إيطاليا ، وعودة منطقة الأوجادين إلى صوماليا .

وهكذا أصبحت هناك ثلاث وحدات ، أو مستعمرات ، إيطالية في شرق إفريقيا: الاريتريا ، وصوماليا ، وإثيوبيا ، تجمعت كلها في الامبراطورية الإيطالية في شرق إفريقيا ، تحت تاج فيكتور إيمانويل الثالث ، ملك إيطاليا الامبراطور . وكانت هذه الزيادة في النفوذ الإيطالي في شرق إفريقيا تزداد خطورتها مع سيطرة إيطاليا الكاملة في ذلك الوقت على ليبيا ، إذ أنه أصبح في وسع إيطاليا أن تفرض نفسها وتهدد من ليبيا مصر ، ومن الحبشة السودان ، ومن صوماليا الوجود البريطاني ، والفرنسي في الصومال البريطاني وساحل الصومال الفرنسي ، وتخليج عدن .

٣ - الإدارة البريطانية :

ومع إعلان الحرب العالمية الثانية وانضمام إيطاليا إلى ألمانيا ، هجمت القوات البريطانية على صوماليا في عام ١٩٤١ ، واحتلتها ، ثم دخلت القوات البريطانية كذلك إثيوبيا ، وتمكنت من طرد الإيطاليين منها . وفي عام ١٩٤٣ ، تم التفاوض بين بريطانيا وبين ميلاسيلاسي على وضعية الأوجادين ، وعلى أنها جزءاً منفصلاً عن إثيوبيا ، وتتولى القوات العسكرية البريطانية إدارة هذا الاقليم ، وذلك طبقاً لاتفاقية ٣١ يناير ١٩٤٣ . ولقد تجددت هذه الاتفاقية في ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ ، وعلى أساس استمرار الاحتلال العسكري ، والإدارة البريطانية لهذا الاقليم .

ثم فشلت فكرة عند البريطانيين بأن تحمل بريطانيا محل إيطاليا في حكم الاقاليم

الايطالية السابقة في الصومال ، حتى ولو كان ذلك تمت إسم نظام الوصاية ، من جانب الأمم المتحدة . وكان هذا المشروع يهدف إمكانية توحيد أقاليم الصومال في تنظيم جديد مشترك ؛ . يمكنه أن يضمن المصالح البريطانية ، وحتى أن يدخل وينظم إلى الكومنولث البريطاني .

ولقد حاول البريطانيون إحلال اللغة الانجليزية محل اللغة الايطالية في مدارس صوماليا ، وإستعانوا في ذلك ببعض المدرسين السودانيين والهنود ، وتم تخريج عدد من المتعلمين ، الذين عملوا كموظفين في الادارات الحكومية في ذلك الوقت . وغدت بريطانيا فكرة الدعوة لمشروع صوماليا الكبرى ، داخل نطاق الكومنولث ، وساعدت الأمل على توحيد الأقاليم الصومالية الثلاث ، صوماليا مع الصومال البريطاني والصومال الفرنسي ، في دولة واحدة . ووجدت هذه الفكرة قبولا غامئا ، وخاصة مع نشأة الأحزاب السياسية في بلاد الصومال في هذه الفترة .

وأخذت الحركة الوطنية في الظهور ، ثم التبلور ، منذ هذا الوقت . وسمحت السلطات البريطانية بتشكيل الأحزاب منذ عام ١٩٤٣ ، فبدأت الطلائع الأولى في الظهور .

ولقد سمحت السلطات البريطانية لثلاثة عشر عضواً صوماليا بتشكوين نادي لهم في مقديشو عام ١٩٤٣ ، باسم نادي الشباب الصومالي ، ولأخذ هذا النادي لنفسه أول الأمر أهدافا إجتماعية وثقافية ، مثل توثيق الروابط بين الشباب الصومالي ، ومنع التفرقة بينهم ، ومحاربة النزعات القبلية ، والخلافات الإقليمية ، ونشر التعليم ، والاراء المتحررة بين الشباب ، وإنشاء المدارس والجمعيات الثقافية ، ثم زاد نشاط هذا النادي ، وتم تحويله في عام ١٩٤٦ إلى حزب سياسي ، وذلك في الوقت الذي ظهرت فيه رغبة بريطانيا في الإبقاء على سيطرتها على الصومال ، وكانت تأمل في أن يؤيدها هذا الحزب في هذا المجال .

ولقد أعلن هذا الحزب بعد تكوينه ، وباسم حزب وحدة الشباب الصومالي أن أهدافه ، علاوة على كونها إجتماعية وثقافية ، تتضمن المبادئ التالية :-

١ - توحيد جميع أجزاء الصومال ، وإستقلالها التام ، ومعاوضة عودة الايطاليين إلى السلطة ؛

٢ - تحطيم الموانع التي تفرق بين أبناء الشعب الصومالي ، والقضاء على التفرقة العنصرية ؛ وحماية مصالح الصوماليين بالطرق الدستورية ؛

٣ - العمل على رفع المستوى السياسى والاجتماعى والثقافى للشعب الصومالى؛

٤ - ضرورة وجود لغة رسمية لصوماليا ؛

وكان هناك اتجاهان بشأن هذه النقطة الأخيرة : الأول يحبذ إستخدام اللغة الإبرية كلغة القرآن ، فى بلاد إسلاميه ؛ والثانى يحبذ اللغة الصومالية ، على أن تكتب بحروف لاتينية .

ولقد أنشأ هذا الحزب لنفسه لجنة مركزية ، وهيئة تنفيذية لها ؛ وأخذ فى فتح الفروع له فى مناطق البلاد ، وأخذ كل فرع ينشئ اللجان المحلية . ولقد نما هذا الحزب فى فترة وجيزة ، وانتشر نشاطه فى أقاليم الصومال المختلفة ، والتي كان من بين أهدافه العمل على توحيدها ؛ وانضم إليه الكثيرين من الأعضاء . وكانت أهدافه الرئيسية فى بدء تكوينه تتمثل فى وحدة الصومال ، أى فى ضم صوماليا وصومال الأوجادين ، إلى الصومال البريطانى لتكوين الصومال الكبير . ولقد تلاقى هذا الاتجاه مع الاتجاه البريطانى ، الذى كان يهدف ضم الصومال إلى الكومنولث البريطانى . وكانت نوايا بريطانيا قد ظهرت منذ أن أعلن بيفن ، وزير الخارجية البريطانية ، فى عام ١٩٤٦ ، أنه يؤيد إنحداد صوماليا مع الصومال البريطانى والأوجادين تحت الوصاية البريطانية ، من أجل إتاحة الفرصة للصوماليين فى العيش الكريم .

الفصل الثالث والثلاثون

الوصاية

من الصومال بتجربة لتقرير مصيره ، تمت بوضعه تحت الوصاية الإيطالية لمدة عشر سنوات . ووضع نظام دولي للوصاية ، تحت إشراف الأمم المتحدة . ولقد بذلت كل من إيطاليا وإثيوبيا وسائل ضغطها من أجل الحصول على أكبر الميزات في الصومال . واستخدمت كل منها وسائل الدعاية ، وأنفقت عليها ، غلاوة على تشجيعها لبعض الاتجاهات التي ظهرت في شكل أحزاب سياسية ، تنادى بسياسة معينة من أجل مستقبل البلاد .

١ - نظام الوصاية :

بعد أن ظهرت نوايا بريطانيا واضحة منذ إعلان المستر بينن، في عام ١٩٤٦ أنه يؤيد قيام اتحاد بين صوماليا ، والصومال البريطاني وصومال أوجادين ، تحت الوصاية البريطانية ، بدأت الأفكار تتجه إلى مناقشة مستقبل الصومال ، وبخاصة صوماليا ، وباعتبارها مستعمرة إيطالية سابقة ، أي مستعمرة لإحدى الدول المنهزمة في الحرب .

وفي عام ١٩٤٨ ، أثير موضوع تقرير مستقبل صوماليا ، وأوفدت الأمم المتحدة لجنة مكونة من مندوبي الدول الأربع الكبرى ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا ، إلى صوماليا . ولكن هذه اللجنة اجتمعت في لندن ، وظهر أن اتجاهها يسير نحو منح الوصاية على صوماليا لإيطاليا . وفي نفس هذا الاجتماع استمعت اللجنة إلى آراء حكومتى إيطاليا وإثيوبيا . ولقد عارضت إثيوبيا أمر عودة صوماليا لإيطاليا ، وطالبت في نفس الوقت بضم

الصومال إلى إثيوبيا . وبعد إجتماع آخر لأعضاء اللجنة ، في شهر ديسمبر، فشلت اللجنة في إعطاء توجيه ، نتيجة للخلافات الوجودية بين الأعضاء . فتقرر عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومنذ ذلك الوقت ، بدأ ظهور تيارات مختلفة في الرأي العام ، كان بعضها يؤيد وصاية بريطانيا ، والبعض الثاني يؤيد وصاية إيطاليا . وفي ذلك الوقت طالب حزب وحدة الشباب الصومالي بضرورة أخذ موقف يتمشى مع مصالح الصوماليين . وأرسل الحزب وفداً من أعضائه ، برئاسة السيد عبد الله عيسى ، إلى مقر الأمم المتحدة ، للدفاع عن قضية صوماليا . وزادت أهمية هذا الحزب ، وأهمية السيد عبد الله عيسى ، وتمكن الحزب من إنشاء فروع كثيرة له في مختلف الأقاليم ، ومد دائرة نشاطه إلى الصومال البريطاني كذلك .

ولقد دفع هذا الحزب ثمن ذلك بعد أن تم ، في عام ١٩٥٠ ، الاتفاق بين إيطاليا والأمم المتحدة ، على وصاية إيطاليا على الصومال ، وبخاصة في الفترة الأولى من عهد الوصاية .

ولقد قام نظام الوصاية بإنشاء المجلس الاستشاري للأمم المتحدة ، للإشراف على أعمال الإدارة الإيطالية في تطوير صوماليا ، والبلوغ بها مرحلة الاستقلال التام ، في التاريخ المحدد ، طبقاً لاتفاقية الوصاية . وتألف هذا المجلس من مندوبي ثلاث دول محايدة ، تمثل قارات إفريقية وأمريكا وآسيا ، ووقع الاختيار على كل من مصر وكولومبيا والفلبين ، كشغل مسؤولية هذا المجلس .

وكان على هذا المجلس الاستشاري أن يطلع على جميع الأمور التي تتعلق بتقديم السكان في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم . ويبدى الملاحظات والتوصيات التي تحققي أهداف الاتفاقية . وكان على السلطة القائمة بالإدارة أن

تستفيد برأى المجلس الاستشارى فيما يودى إلى قيام الحكم الذاتى ، وفى كل ما يتعلق بإنشاء دوائر الحكم الذاتى ، والتقدم الإقتصادى والمالى، وفى ميدان التربية والتعليم، وفى الشؤون الإجتماعية وشؤون العمال ، وفى إنتقال الإدارة إلى حكومة وطنية دستورية مستقلة .

وكان على الإدارة الإيطالية الوصية أن تلتزم بأحكام مواد إتفاقية الوصاية ، وأن تكون مهمتها الأولى هى إعداد صوماليا سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا للحكم الذاتى .

وفى أثناء هذه ، الفترة . حاولت إيطاليا ، وبصفتها دولة وصية ، إلغاء المجلس الاستشارى ، وعلى أساس تكوين جمعية تشريعية . وتأليف وزارة فى الصومال . وإدعت إيطاليا أن الهدف من نشأة المجلس الاستشارى كان هو ضمان نوع من الرقابة على الإدارة الإيطالية فى صوماليا ، خاصة وأن إيطاليا لم تكن عضوا فى الأمم المتحدة عندما بدأت الوصاية ؛ ولكنها أصبحت بعد ذلك عضوا فيها ، وأصبح من حقها بالتالى أن تطلب معاملتها على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين ، المنتدبين لإدارة أقاليم أخرى ، موضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة ، دون أن تكون لها مجالس إستشارية. ورأت إيطاليا أن الجمعية التشريعية الموجودة فى صوماليا تعرض عليها كل مشروعات القوانين ، فعلا معنى لوجود المجلس الاستشارى لكي ينظر فى هذه الوسائل ، التى يتولى الصوماليون أنفسهم بحسبها .

والواقع أن المجلس الاستشارى كان جزءاً من نظام الوصاية ، الذى وضعته الأمم المتحدة ؛ كما أن المجلس التشريعى كانت له سلطات محدودة ؛ وكانت كل الوزارات تضم مستشارين إيطاليين يتمتعون بسلطة كبيرة ؛ الأمر الذى يدل على أن السلطة لم تنتقل بالفعل من أيدي الإدارة الإيطالية إلى أيدي الصوماليين .

ورأت الأمم المتحدة ضرورة استمرار المجلس الاستشاري إلى أن يتم تحقيق استقلال صوماليا في عام ١٩٦٠؛ وأن مهمته ليست مجرد الموافقة أو عدم الموافقة على ما تعرضه الإدارة الإيطالية ، بل كذلك تقديم المشورة والعون . طبقا للمادة الثانية من إتفاقية الوصاية . وكان من الأولى ، في حالة الاعتقاد في أن صوماليا لم تعد في حاجة إلى مشورة أحد ، أن تنسحب الإدارة الإيطالية نفسها ، وتسلم الأمور إلى الصوماليين أنفسهم ، ودائما تحت إشراف الأمم المتحدة ، والمجلس الاستشاري .

ولاشك في أن هذا الاتجاه الإيطالي كان يسعى إلى إبعاد النفوذ المصري من صوماليا ، خاصة وأن مصر كانت قد وقفت أمام مشروعات الإيطاليين لتمديد فترة الوصاية الإيطالية على صوماليا ، رغم بجهودات إيطاليا في هذا السبيل . وإنتهى الأمر بما يمكننا أن نسميه « الاتجاه الإيطالي » ، إلى القيام بعملية إغتيال مندوب مصر في المجلس الاستشاري ، وهو كمال الدين صلاح ، أمام باب القنصلية المصرية في مقديشو ، يوم ١٧ مارس ١٩٥٧ . وكانت وضعية مصر قد تغيرت في فترة العامين السابقين ، من مؤتمر باندونج ، إلى صفقة الأسلحة التشيكية ، ومؤازرة مصر لثورة الجزائر ، وموضوع تمويل السد العالي ، والعدوان الثلاثي على مصر ، مع كل ما ترتب على ذلك من نتائج .

وعلى أية حال ، فإن صوماليا كانت تخضع في ذلك الوقت لضغوط من الإيطاليين ، وضغوط أخرى من إثيوبيا ، لزيادة مصالحها في هذه البلاد .

٣ - الضغوط الإيطالية والإثيوبية :

وإستندت إيطاليا في فترة وصايتها على الصومال إلى الرأي العام ، وحاولت مساندة بعض الحركات فيه ، لكي تعمل بطريقة مواتية للمصالح الإيطالية . ووصل

الامر إلى تسهيلها أمر لإنشاء الأحزاب ، كوسيلة للتأثير على الرأي العام .

وظهرت أحزاب متعددة ، وبطريقة متتالية ، حتى قبل عقد إتفاقية الوصاية على صوماليا بين إيطاليا وبين الأمم المتحدة . ثم تجمعت هذه الأحزاب الموالية للإيطاليين في حزب يسمى والحزب الديمقراطي ، وكان رئيسه مواطنا صوماليا ، يدعى إدموندو ، بعد أن كان اسمه في الأصل محمد شيخ عثمان . وكان قد درس في مدارس بعثات التنصير ، وإن كان قد رجع بعد ذلك إلى الإسلام . وكان هذا الحزب من أنصار إيطاليا والإيطاليين .

ولقد شهد الصومال في نفس الفترة ظهور أحزاب أخرى كانت تهتم بالمشكلات الداخلية والإقليمية ، وإن كانت في أهدافها تتفق مع أهداف الإيطاليين . فكان هناك حزب الدستور المستقل ، الذي كان قد تأسس منذ عام ١٩٤٨ . وكان يعتمد على نفوذ بعض القبائل التي تتركز في المناطق الزراعية . وكان رئيسه جيلاني شيخ ابن شيخ يرى ضرورة إنشاء حكومة فيديرالية ، ووضع دستور لامركزي ، يكفل حكما ذاتيا للأقاليم الصومالية المختلفة . إنه يفتت الحركة ، ويفتت المعركة ، وكان طبعاً إلى حد كبير مع الإيطاليين .

كما كان هناك أيضا حزب الاتحاد القومي ، والذي كان يعرف منذ إنشائه في عام ١٩٤٦ بإسم حزب شباب البنادر ، ثم تغير إسمه بعد ذلك في عام ١٩٥٩ . وكان حزباً محلياً ، ولم تكن له أهمية خارج إقليم البنادر ، ولا حتى في مقديشو نفسها . وكان كذلك موالياً للإيطاليين .

وكانت إيطاليا تستخدم هذه العمليات في محاولة الحصول على نفوذ لها في صوماليا .

وفي نفس الوقت نشأت اتجاهات أخرى ، إلى جانب حزب وحدة الشباب

الصومالي، وأخذت لنفسها خطأ وطنياً مثل حزب « صوماليا الكبرى » ، الذى أنشئ فى عام ١٩٥٨، بعد فصل الحاج محمد حسين حامود من حزب وحدة الشباب الصومالى . وكانت مبادئ هذا الحزب هى نفس مبادئ حزب وحدة الشباب الصومالى ؛ وطالب بإجراء إستفتاء فى كل من صوماليا ، والصومال البريطاني ، وساحل الصومال الفرنسى ، وصومال أوجادين ؛ كما طالب بوضع دستور ديمقراطى يعرض على جمعية تأسيسية ، ثم يعرض بعد ذلك على الشعب . وطالب بأن يكون الخط السياسى العام هو الحياد الإيجابى ، وعدم الانحياز . ولقد انضم إلى هذا الحزب الكثير من الأعضاء فى مقديشو ، ولكنه لم ينضم إليه سوى عضو واحد زعماء حزب وحدة الشباب الصومالى .

وفى نفس الوقت الذى مارست فيه إيطاليا ضغوطاً على صوماليا ، عملت فيه، إثيوبيا على ممارسة ضغوط أخرى ، لزيادة نفوذها فى الصومال ، ولتحاوله الوصول إلى ضم الصومال إلى إثيوبيا .

وكان الحزب الذى أنشأته ، وأعلن أن هدفه توثيق العلاقات مع إثيوبيا ، وتكوين إتحاد يضم إثيوبيا والصومال ، هو حزب « شباب الأحرار الصومالى » . وكانت دعوته معارضة لسياسة صوماليا الكبرى . وأخذت إثيوبيا فى مساعدة هذا الحزب ، الذى تم إنشاؤه فى عام ١٩٥٦ ؛ وهو الحزب الذى عمد إلى إثارة النعرات القبلية . وعلى أية حال ، فإنه لم يصب نجاحاً كبيراً فى الصومال .

وكانت إثيوبيا قد أثارت مشكلة حدودها مع صوماليا منذ بداية نظام الوصاية على هذا الاقليم . وأوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، منذ ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بإجراء تخطيط لحدود صوماليا فى الأجزاء التى لم تكن قد خططت الحدود فيها بعد ؛ ولكن إثيوبيا عارضت فى ذلك لمدة خمس سنوات ، وعلى أساس أنها

غير مستعدة لقبول ممثلين للصومال في المفاوضات . وأصرّت على أن الحدود الحقيقية الوحيدة بين صوماليا وإثيوبيا هي الخط الإداري المؤقت .

ثم عادت إثيوبيا في شهر ديسمبر ١٩٥٥ ، وقبلت إشراك خبراء صوماليين ، ثم عادت بعد ذلك وطالبت بأن تضم مناطق واسعة من الأراضي الموضوعة تحت الإدارة الإيطالية ، والتي تقع على بعد مسافات بعيدة جنوب الخط الإداري المؤقت ، إلى الامبراطورية الإثيوبية . وفشلت المفاوضات نتيجة لذلك ، وزارت لجنة من الأمم المتحدة صوماليا في عام ١٩٥٧ . وكان من الضروري حل مشكلة الحدود في أقرب وقت ممكن ، حتى تقوم العلاقات بين إثيوبيا وصوماليا على أساس الصداقة وحسن الجوار . وكان بقاء المشكلة بدون حل يزيد من حدة التوتر الموجود بين الطرفين . وولقد نصحت اللجنة بضرورة المحافظة على حرية الانتقال للأفراد والماشية في منطقة الحدود ؛ كما أوصت بضرورة الوصول إلى حل عملي لهذه المشكلة . وأقرحت اللجنة إجراء عملية تحكيم ، وتشكيل لجنة تحكيم من ثلاثة من فقهاء القانون ، تعين إثيوبيا أحدهم ، وإيطاليا الثاني ، ويتفق الاثنان على تعيين الحكم الثالث ؛ وفي حالة عدم اتفاقها ، يقوم ملك النرويج باختياره .

وطالبت الجمعية العامة من الحكومتين الإثيوبية والإيطالية أن تتقدما بتقرير عن التدابير التي تتخذها الحكومتان لتنفيذ توصية الجمعية العامة ؛ وقبل ملك النرويج هذه المهمة . وأبدت حكومة صوماليا حسن نيتها ، ورغبتها في تسوية المسألة ، رغم أن جميع المفاوضات التي وقعت قبل ذلك أدت إلى إتفاقيات إستعمارية ، تصرفت في شؤون صوماليا دون نظر إلى مصالح شعب الصومال ورغباته . وكان قرار التحكيم سيصدر بطبيعة الحال على أساس المعاهدات الدولية التي توجد في مثل هذه الأحوال .

ولكن إثيوبيا أخذت في التسويف والمماطلة ، في نفس الوقت الذي أظهرت فيه رغبتها في ضم صوماليا إليها ، على اعتبار أنها أحد أقاليم الأراضى الإثيوبية ، مثلها في ذلك إريتريا .

وفي نفس هذا الوقت ، أخذت إثيوبيا في زيادة ضغوطها على صوماليا . وعمدت إلى تأليف حزب « شباب الأحرار الصومالي » ، الذي أخذ يدعو إلى تكوين إتحاد يضم البلدين ، على أساس أن الصوماليين والأحباش تربطهم روابط الجوار ، والإخاء . والواقع أن العداوة بين الجانبين كانت قديمة ، ومنذ أجيال عديدة ، ونشأت بسبب اختلاف الجنس واللغة والدين ، وكان اضطهاد السلطات الإثيوبية للسليين في أراضها ، وخاصة أهل أوجادين ، يزيد من العداوة بين الطرفين . ولم تكن مطامع إثيوبيا التي تهدف ضم صوماليا إلى إمبراطوريتها ، وإعتبارها مقاطعة إثيوبية تؤدي إلا إلى زيادة البغضاء بين الطرفين .

وتنفيذاً لهذه السياسة ، زار الإمبراطور هيلاسيلاسي منطقة أوجادين في عام ١٩٥٦ ، وكان يدعو لنفسه ولنظام حكمه بين أهالى المنطقة . ولقد أعلن عن تخصيص مبلغ ثمانية ملايين دولار لإثيوبى للإتفاق على أوجه الإصلاح في المنطقة ، ولتحسين أحوال الأهالى فيها ، وأشار إلى أنه في إتحاد إثيوبيا وصوماليا فيديرالياً تحت التاج الإثيوبى الإمبراطورى .

ولقد كانت هذه أول مرة يفصح فيها الإمبراطور عن أطماعه في صوماليا . ورداً على ذلك ، أعلن رئيس وزراء صوماليا ، فى الجمعية التشريعية ، رفض صوماليا فكرة الإتحاد مع إثيوبيا رفضاً تاماً ، وأعرب فى نفس الوقت عن أمل الصوماليين ، فى جميع أجزاء الصومال المختلفة والمقطعة ، فى الوصول إلى إتحاد دولة واحدة مستقلة . وأشار إلى رغبة صوماليا فى إقامة علاقات الود والصداقة

مع إتيوبيا ، بعد أن تحصل على الاستقلال . وكان هذا الموقف من جانب الجمعية التشريعية التي أيدت تصريح رئيس وزراء صوماليا ، ضربة أوقفت أنخلام إتيوبيا في أولها ؛ كما كانت دلالة واضحة على عدم وجود الود والإخاء بين البلدين .

٣ - الأوضاع في الصومال البريطاني :

أما الأوضاع الموجودة في ذلك الوقت في الصومال البريطاني ؛ فإنها لم تكن أسعد حالا من الأوضاع الموجودة في صوماليا .

وكان عدد سكان الصومال البريطاني يبلغ ٧٠٠.٠٠٠ نسمة ، غالبيتهم من المسلمين السنيين ، وعلى المذهب الشافعي . ولقد استمر الاستعمار البريطاني في هذا الإقليم ثلاثة أرباع قرن ، عانى فيها الأهالي كثيراً من التحكم والاستغلال ، الأمر الذي أجبر الكثيرين على الهجرة إلى الأجزاء الجنوبية والداخلية .

والصومال البريطاني فقير ، ومعظم سكانه من البدو . أو شبه البدو ، ويعتمدون على رعي الأغنام والماعز ، مع بعض المواشي والإبل . ويعتبر الرعي هي الحرفة الغالبة عندهم . أما الزراعة فهي بسيطة وفي جهات محدودة . ويقوم الأهالي في المناطق الساحلية بصيد الأسماك ، كما يقوم البعض في الداخل بصيد الحيوانات ، كالنعام ، والغزلان ، والفهود .

وكان الصومال البريطاني مقسماً إلى ست مديريات هي : بربرة ؛ وهرجيسا ، وبراو ، وبوراما ، وعير جابو ، ولاس عانود .

ولقد أهملت السلطات البريطانية التعليم في هذه المستعمرة ، ولم يبدأ التعليم هناك إلا في عام ١٩٣٧ ، وبعد مساعي شعبية طويلة . وساهمت بعض الهيئات الوطنية وبعض الأحزاب في نشر التعليم ، وإنشاء بعض المعاهد . وتم إفتتاح أول مدرسة ابتدائية في عام ١٩٤٠ ، وكانت تدرس بها اللغة العربية واللغة الانجليزية ؛ وبُنيت المدرسة المتوسطة في عام ١٩٤٥ . وتم إنشاء معهد لاعداد

المعلنين في عام ١٩٥٢ ، وفي العام التالي ثم إنشاء المدرسة الثانوية العليا .

وكان أهم الأحزاب السياسية الموجودة هناك هو حزب « الرابطة الصومالية الوطنية » ، الذي عمل على تنظيم الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني . وكان مقره في هرجيسا ، العاصمة ، وكان برنامجهم يهدف إلى إنهاء الاستعمار ، وتحقيق الوحدة الصومالية الشاملة ؛ كما كان يقوم بدور هام في نشر الوعي الوطني والثقافي . وأصبح هذا الحزب يقود رأياً شعبياً مستثيراً ضد الاتجاهاات الاستعمارية ، سواء الخاصة بالابقاء على السلطة الاستعمارية القديمة ، أو بمنع الصومال من الاتحاد مع بقية أجزاء الوطن الصومالي . وحين وجد هذا الحزب أن السلطات البريطانية كانت تحاول إنشاء مجلس تشريعي لتثبيت أقدامها في البلاد ، قاطع الانتخابات . وكذلك كان الحزب « وحدة الشباب الصومالي » ، الذي نشأ في صوماليا ، عدة فروع ، في الصومال البريطاني . وكانت مبادئه تتضمن الدعوة إلى اتحاد شعب الصومال ، داخل دولة الصومال الكبير . ولاشك في أنه كان لهذه الاتجاهاات السياسية الناضجة تأثيراً على موقف السلطات البريطانية هناك ، وبخاصة مع إقتراب فترة الوصاية على صوماليا ، وقرب إعلان استقلالها .

الفصل الرابع والثلاثون

الاستقلال والاتحاد

تم إعلان إستقلال الصومال البريطاني قبل بضعة أيام من إعلان إستقلال صوماليا . وكان ذلك من أجل إمكان قيام الاتحاد بين الصومالين ، البريطاني سابقاً ، والإيطالي سابقاً . أما السلطات الموجودة في ساحل الصومال الفرنسي فقد كان لها موقفها آخر . وهناك كذلك موقف الحبشة من صومال أوجادين ، وموقف كينيا من الصومال الكيني ، والتي هي الأقاليم المقتطعة من جسد الوطن الكبير ، رغم رغبة الشعب وأما نيه .

موعد استقلال صوماليا :

حاولت بعض الدول أن تعرقل حصول صوماليا على الإستقلال في الموعد المحدد ، خاصة وأن نجاح هذه التجربة ، التي قامت بها الأمم المتحدة ، كانت تمثل تهديداً للمصالح الإستعمارية في إفريقية ، وستكون دافعا للدول الأفريقية الأخرى الخاضعة لنظام الإستعمار لكي تطالب بإستقلالها .

وكانت هناك بعض الدول الأوروبية ذات المصلحة المباشرة في عملية عرقلة وصول المناطق الأفريقية بشكل عام ، ومناطق الصومال بشكل خاص ، إلى مرحلة الاستقلال . وكانت فرنسا من بين هذه الدول . ولذلك فإنها إقترحت مد فترة الوصاية على صوماليا لمدة عشرة سنوات أخرى ، وتغير أعضاء المجلس الإستشاري ، وتشكيله من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وإثيوبيا . ولكن هذا الاتجاه فشل . ووقفت الأحزاب الصومالية تطالب بتقديم موعد إستقلال صوماليا إلى أول يوليو ١٩٦٠ ، بدلا من أول ديسمبر من نفس السنة .

ووافق المجلس التشريعي في الصومال على ذلك بالاجماع . ورأت إيطاليا أن من مصلحتها كسب هذا الاتجاه ، فوفق برلمانها على قانون بإنهاء الحكم الإيطالي على صوماليا ؛ وأعلنت الحكومة الإيطالية إستعدادها للإنسحاب ، لتبني الفرصة للصوماليين لتسلم حكم بلادهم .

وعمل الصوماليون على تكثيف جهودهم في هذا الميدان ، ووقفت دول كثيرة معهم في هذه المعركة ، ومن بين أهمها مصر ، أو الجمهورية العربية المتحدة ، كما كانت تسمى في ذلك الوقت . ولقد ترتب على ذلك موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار بتقديم موعد إعلان إستقلال صوماليا . . وكانت هذه أول خطوة في سبيل إستقلال الصومال ، ووحدة أرضه وشعبه .

٢ - إستقلال الصومال البريطاني :

وفي نفس هذا الوقت ، إستجابت بريطانيا لمطالبة الصوماليين في الصومال البريطاني بالاستقلال . ولاشك في أن هذا الموقف كان يشبه إلى حد كبير موقف إيطاليا في الموافقة على إنهاء وصايتها على صوماليا قبل أوانها . ولاشك في أنه كان هناك ، في حسابات كل من الدولتين الاستعماريتين السابقتين ، نصيباً معيناً من الاعتراف بالحقوق الطبيعية للشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ؛ ولكنه كان هناك نصيباً آخر لعملية محاولة كسب الوطنيين من كل جانب ، تمهيداً لمد النفوذ المعنوي لهذه الدولة العظمى أو تلك ، داخل أراضي الصومال ، مع عملية الاتحاد المقبلة ، فيمتد النفوذ ، وربما المصالح ، البريطانية من شمال الصومال في الأقاليم الجنوبية ، أو يمتد نفوذ إيطاليا ومصالحها من صوماليا إلى الصومال البريطاني ، حتى في ظل الإستقلال والسيادة الكاملة .

ولقد أعلنت وزارة المستعمرات البريطانية في شهر مايو ١٩٦٠ إستعدادها

لمنح الصومال البريطاني إستقلاله قبل أول يوليو ١٩٦٠ ، أى بعد شهرين ،
ليتمكن من الإتحاد مع صوماليا ، التى تقرر أمر حصولها على الاستقلال فى
أول يوليو ١٩٦٠ .

وتم الإحتفاظ فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بحصول الصومال البريطانى عن الإستقلال،
وكان مندوب بريطانيا فى مجلس الوصاية هو أول من نادى بإتحاد الصومال
البريطانى مع صوماليا ، ولاشك فى أنه كان يأمل فى إنضمام الدولة الجديدة إلى
الكومنولث البريطانى .

وفى نفس هذا الوقت ، كانت فرنسا قد دعت لمنح ساحل الصومال الفرنسى
إستقلاله ، أسوة بما حدث فى الصومال البريطانى ، حتى يتمكن من الإتحاد مع
الأقليميين الشقيقين الآخرين . ولكن فرنسا تهربت من الإجابة بدعوى أن
ساحل الصومال الفرنسى لم يعد له وجود ، مادام إسمه قد تغير إلى الممتلكات
الفرنسية فى شرق إفريقيا .

وهكذا قررت فرنسا الإبقاء على الأقاليم الخاضع لها فى وضعية معينة ،
وأخرت عملية حصوله على الاستقلال ، وبالتالى عملية الإتحاد بينه وبين جيرانه
وأشقائه . وكان ذلك بناءً على عوامل ومعطيات مختلفة ، سيتم شرحها فيما بعد .

٣ - إتحاد الصومالين :

ولقد كانت فكرة إتحاد الأقاليم الصومالية موجودة فى الدوائر السياسية
والعالمية منذ نهاية فترة الحرب العالمية الثانية ، وطرحت فى اللجنة المشكلة لتصفية
الممتلكات الإيطالية ، وإن كانت هذه اللجنة الرباعية المشكلة من الدول العظمى
قد رفضتها فى ذلك الوقت ، وعلى أساس أنها تخرج عن نطاق عملها ؛ وحصرت
بحثها فى مستقبل صوماليا .

ولقد عملت بريطانيا من جانبها على تبني هذه الفكرة ؛ وكانت تأمل من وراء ذلك في إدخال الصومال الكبير والموحد في نطاق الكومنولث البريطاني . ولاشك في أن سيطرة بريطانيا على كل منطقة القرن الأفريقي ، بموقعها الإستراتيجي الهام ، والمسيطر على خليج عدن ومضيق باب المندب ، كان يمثل أهمية كبرى في الإستراتيجية الدولية .

أما الصوماليون ، فكانوا يؤمنون ، وبشكل طبيعي ، بوحدة بلادهم ، وبضرورة توحيد كل أقاليم الصومال ، التي لم ترسم فيها خطوط الحدود بين مناطق النفوذ الإستعمارية إلا منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ؛ والتي لم تتمكن حتى الدول الاستعمارية من السيطرة على الأراضي الموجودة داخل هذه الحدود سيطرة كاملة ، وإخضاعها لإدارة منظمة ، إلا منذ السنوات الأولى في العشرينيات ، من القرن العشرين . ولقد قامت أحزاب كثيرة ومتعددة ، وأخذت في الدعوة إلى الاتحاد ؛ حزب وحدة الشباب الصومالي في صوماليا ؛ وحزب الرابطة الوطنية في الصومال ؛ وحزب الاتحاد الديمقراطي في الصومال الفرنسي .

ولقد إتفق زعماء صوماليا والصومال البريطاني يوم ١٦ أبريل ١٩٦٠ على الاتحاد ، وعلى تكوين جمهورية ديمقراطية . وبعد حصول الصومال البريطاني على الاستقلال يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠ ، وإعلان إستقلال صوماليا في أول يوليو ١٩٦٠ ، أعلن ميلاد دولة الصومال الأولى ، وهي جمهورية الصومال ، في نفس الوقت .

وتم قبول الجمهورية الصومالية عضواً في الأمم المتحدة . وكان عليها الأزرق يرمز إلى السلم ، وإلى لون علم الأمم المتحدة ؛ أما النجم الخماسي الذي يتوسطه ، فإنه كان يرمز إلى الأقاليم الصومالية الخمسة التي يؤمن بضرورة إتحادها ؛

صوماليا مع الصومال البريطاني : ثم الصومال الفرنسي ، والصومال السكيني ،
وصومال الأوجادين .

وكان أول رئيس لجمهورية الصومال هو السيد آدن عبدالله عثمان ، وكان
محبوباً ، وله تاريخ طويل في الحركة الوطنية ، كما كان رئيساً لحزب الوحدة .
وكان قد تم إنتخابه رئيساً للمجمعية التشريعية ، ثم تم إنتخابه رئيساً للجمهورية
بعد الإستقلال ، لحين إجراء إستفتاء عام . ولقد عهد إلى الدكتور عبد الرشيد
على شير ماركي بتشكيل الوزارة الأولى للجمهورية الصومالية .

والدكتور شير ماركي مجاهد قديم ، وعضو هام في الحركة الوطنية ؛ وكان
يتمتع بإحترام جميع الزعماء في البلاد . وكان يمتاز بميله إلى الثقافة العربية
والإسلامية ، وبتمسكه بعلاقات وثيقة بالعرب . كما كان مستثيراً ، وكان قد
درس في جامعة روما ، وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية .

وكانت سياسة حكومة صوماليا تتأخص ، في ذلك الوقت ، في عدم
الإعتراف بإسرائيل ، والاعتراف بحكومة الجزائر ؛ أي الحكومة المؤقتة قبل
حصول الجزائر على إستقلالها . وكانت هذه السياسة تسير مع محاربة التفرقة
العنصرية ، وتأييد قرارات مؤتمر باندونج ، ولاتباع سياسة الحياد الإيجابي ،
ومساعدة حركات التحرر ضد الاستعمار . وكانت تؤمن بمبادئ الاشتراكية
الإسلامية ؛ وتهدف إلى إنشاء جيش قوى للصومال ، وإقامة علاقات دبلوماسية
وسلية مع كل الدول . وكان الرأي قد إستقر على أن يكون الإسلام هو الدين
الرسمي للدولة ؛ كما أن الاتجاه كان قوياً نحو الانضمام إلى جامعة الدول العربية .

٤ - موقف فرنسا من الوحدة الصومالية :

وكان الصومال الفرنسي في ذلك الوقت ، يسمى ساحل الصومال الفرنسي ؛

وكان أحد الأقاليم الموجودة في الاتحاد الفرنسي فيما وراء البحار . وكان يمثله في البرلمان الفرنسي عضوان : عضو في المجلس الوطني ، وآخر في مجلس الشيوخ . والموقع الإستراتيجي الساحل الصومالي الفرنسي كبير الأهمية ، وهو يطل على خليج عدن ، ويتحكم في مضيق باب المندب ، ويبدأ منه خط السكة الحديدية الوحيد الذي يتوغل عبر هرر حتى أديس أبابا ، عاصمة إثيوبيا .

وحتى وقت سيطرة إثيوبيا على إريتريا ، كانت معظم صادرات وواردات إثيوبيا تمر عن طريق خط السكة الحديدية الذي يبدأ من جيبوتي . وحتى بعد سيطرة إثيوبيا على إريتريا ، لن تتمكن الطرق البرية التي تبدأ من مصوع وعصب لكي تتوغل صوب الداخل من منافسه هذه السكة الحديدية . وهذا الموقع الإستراتيجي الهام جعل فرنسا تتمسك بساحل الصومال الفرنسي ، وتعارض في وحدته مع جمهورية الصومال ، أمام تزايد إمكانية التفوق البريطاني هناك ، وأمام زيادة التقارب بين مصر وبين جمهورية الصومال ، في ذلك الوقت .

وموارد إقليم ساحل الصومال الفرنسي محدودة . أما الأهالي فيقل عددهم عن ٥٠٠٠٠ نسمة ؛ وهم من المسلمين السنيين ، مع بعض الهنود .

وكانت فرنسا قد استخدمت نظاماً إستثمارياً صارماً في هذه المستعمرة ، وأعطت التعليم إلى جمعيات التنصير ، ومنعت أي حركة سياسية في البلاد .

ولكن الحركة الوطنية فرضت نفسها ، ابتداء من عام ١٩٤٥ ، حين إنتخب محمود حربي رئيساً لفرع حزب وحدة الشباب الصومالي في جيبوتي ؛ ثم نجح في عام ١٩٤٧ في إنشاء أول نقابة للعمال ، تحولت إلى قوة سياسية ، ثم تألف منها حزب « الإنقاذ الجمهوري » ، الذي طالب بوحدة جميع أجزاء الصومال تحت علم واحد . ونجح هذا الحزب في نشر قضية الاستقلال والوحدة بين الأهالي .

وأمام هذه الحركة الوطنية ، إنخضرت السلطات الفرنسية في عام ١٩٥٠ إلى السماح بقيام مجلس تشريعي ، يكون نصف أعضائه من الصوماليين ، والنصف الآخر من المواطنين . وفي هذه الانتخابات فاز جميع مرشحي حزب الاتحاد الجمهوري . وفي عام ١٩٥٦ فاز محمود حربي بإنتخابه عضواً عن ساحل الصومال في مجلس الشيوخ الفرنسي .

ولقد أعطت فرنسا مستعمراتها حق تشكيل حكومات محلية ، فتم حل المجلس التشريعي ، وأجريت الانتخابات التي فاز فيها حزب الاتحاد الجمهوري بجميع المقاعد ، وألف محمود حربي أول وزارة صومالية ، يكون جميع أعضائها من الصوماليين ، وعندما انتهت مدة عضوية نائب المستعمرة في مجلس الشيوخ الفرنسي ، وأجريت إنتخابات جديدة ، فاز أحمد فتحي قوضي ، أحد أعضاء حزب الاتحاد الجمهوري ، بهذا المقعد في مجلس الشيوخ الفرنسي . وأصبح هذا الحزب هو الذي يحكم الصومال الفرنسي ، مادام المجلس التشريعي لا يضم سوى أعضائه ، وتتكون الوزارة المحلية من أعضائه ، ويمثل المستعمرة في مجلس الشيوخ الفرنسي أحد أعضائه كذلك .

وحين أعلن الجنرال ديغول وضع دستور الجديد ، وكان من حق كل مستعمرة أن توافق عليه أو ترفضه ، قام محمود حربي بحملة دعائية واسعة النطاق ضد هذا الدستور . وكان محمود حربي رئيساً للوزارة المحلية ، الأمر الذي أدى إلى إنزعاج السلطات الفرنسية ، التي عملت على ضرب حزب الاتحاد الجمهوري قبل الإستفتاء على الدستور الجديد ، بمنع الاجتماعات والمظاهرات ، وبإلقاء القبض على عدد كبير من الوطنيين .

ومع ذلك ، جاءت النتائج الأولى للإستفتاء على أنها ضد دستور ديغول

بنسبة ٨٠ ٪ . وفي نفس الليلة ، تم تغيير حاكم المستعمرة ، وتمت إذاعة أنباء عن نتائج مختلفة للإستفتاء . وحين قامت المظاهرات ، قمعها رجال السلطة ، وجرح فيها الكثيرون ، ومن بينهم محمود حربى ، رئيس الوزارة ، الذى أضرط إلى تقديم إستقالته . وحل المجلس التشريعى ، وفى ظل مناخ سلطوى ، لإنتخاب مجلس تشريعى جديد .

وفى هذه المرحلة ، كانت العلاقات المصرية الفرنسية تسمح لإسرائيل بتسهيلات فى ميناء جيبوتى ، وركز للتعاون التجارى مع إسرائيل . وسمحت للحكومة الإسرائيلية بإنشاء مستودع كبير فى جيبوتى ، لتخزين المواد الغذائية التى تصل من إثيوبيا ، تمهيداً لشحنها بعد ذلك لإيلات ، على خليج العقبة . وكان هذا المستودع يستخدم كذلك فى تخزين السلع والمنتجات الاسرائيلية ، تمهيداً لشحنها إلى إثيوبيا .

٥ - الصومال الكينى وصومال أوجادين :

والصومال الكينى هو أحد الاقاليم الصومالية الخمسة المقسمة ، ويعيش فيه مايقرب من ١٢٠.٠٠٠ نسمة . ولقد إقتطعته السلطات الإستعمارية البريطانية ، منذ عام ١٩٢٦ ، من مديرية جوبا السفلى ، وضمته إلى كينيا .

والصومال الكينى أكثر مناطق الصومال تخلفاً ، إقتصادياً وسياسياً وفكرياً ، نتيجة لعزل السلطات الإستعمارية البريطانية له ، ومنع أى فكر تحررى أو وحدوى يأتى له من الشمال . ويعيش الأهالى فى هذا الإقليم فى فقر مدقع ويفتقرون إلى أساسيات الحياة ، حتى المدارس والمستشفيات . وعملت السلطات البريطانية هناك على فرض السخرة على الأهالى ، ومنعت أبناء القبائل من الخروج من مناطق قبائلهم والدخول إلى حدود قبائل أخرى . وحين قام حزب وحدة الشباب الصومالى فى عام ١٩٤٨ بفتح فرع له فى كينيا ، إتهمته السلطات

البريطانية بالقيام بنشاط معادى لها ، وإتهمت أعضائه حتى بالشيوعية ، وحلت الحزب ، واعتقلت أعضائه ، ونفت الزعماء خارج البلاد ، خوفاً من إنتشار أفكارهم بين أهالى المنطقة ، هؤلاء الأهالى الذين يحتاجون إلى كل عون وتكامل مع أشقائهم الصوماليين ، داخل الوطن الصومالى الكبير .

وأما صومال الأوجادين ، فهو ذلك الجزء الذى يمتد من هرر شرقا ويدخل فيما بين الصومال البريطانى السابق . وصوماليا السابقة . وكانت إثيوبيا قد حصلت على هذا الإقليم على مراحل متتالية ، وبمساندة الدول الإستعمارية . وتتخذ إثيوبيا هذا الإقليم رأس حربة ضد الصومال ، رغم أن أهله صوماليين . وتحفظ إثيوبيا بأهالى هذا الإقليم فى نفس المستوى الذى تسمح به حضارياً لجميع الأقاليم الإسلامية ، والتى تقع فى جنوب هذه الدولة ؛ وهى أقاليم هود والأوجادين وهرر والجالا والكافا .

ويمثل هذا القطاع الجنوبى من دولة إثيوبيا منطقة صومالية واضحة ، فى شخصيتها ، ولغتها ، وطريقة حياتها ؛ كما أنها تدين بالإسلام ، وعلى عكس بقية مناطق الدولة الإثيوبية . ويعتبر الأهالى فى هذه الأقاليم مواطنين من الدرجة الثانية ، على الأقل إن لم يكن أكثر من ذلك ؛ فهم محرومون من حمل السلاح ، ولا تقبل شهادتهم ضد الإثيوبى المسيحى ؛ وكثيراً ما يتطور أى موقف بين أحد الإثيوبيين وأحد مسلمى هذه المناطق ، إلى طعنه بخنجر وبكل بساطة تضييب الصومالى . أما الإدارة ، فإنها تميز دائماً بين الطرفين ؛ وحتى هيلاسيلاسى كان يتحدث عن أهالى هذه المنطقة بصفاتهم و رعاة جمالنا فى الجنوب ، ولأفل سبب أو حادث ، تأتى القراوات الإثيوبية و لتأديب ، المتمردين ؛ وهذه العملية تشتمل على الضرب وإستخدام الأسلحة البيضاء والنارية ، وحتى السلب والنهب والسبي ؛ ويقع هذا بشكل متكرر .

ولا تقتصر المشكلة هناك على مجرد مشكلة إدارية ؛ بل لها جانب معنوى .
ذلك أن السلطات الإثيوبية شجعت جمعيات التصدير في هذه المناطق ، وعلى
أساس تقديم العون المادى للمعوزين ، الذين يقبلون حضور حفلات القداس
وأكبر ما تشجع عليه هذه الجمعيات هو تزويج الشاب المسلم من فتاة إثيوبية ،
وتدفع معونات مالية لذلك ؛ وسيحدث الأبناء لغة الأم ، ويشبون على دينها .
ولذلك فإن هذا الصراع الموجود داخل صومال الأوجادين ، والذي تمتد فيه
سلطة الدولة والكنيسة في هذه الأقاليم الجنوبية من دولة إثيوبيا ، حتى مناطق
الكافا والجالا ، هو صراع حضارى ، وبشكل عتيق ، ومتجمد ، ودموى ،
ولا ينتمى للقرن العشرين .

وزاد الطين بلة حصول إحدى الشركات الأمريكية ، وهى شركة روجرز ،
على تصريح من شركة سنكلير ، بالقيام بأعمال التنقيب والبحث فى صوماليا ، بعد
أن كانت قد حصلت من إثيوبيا على إمتياز بالبحث عن البترول فى منطقة
الأوجادين . وهى قضية أخرى ، إقتصادية ، ولها علاقة بمنتجات إستراتيجية ،
فى الوقت الذى تزايد فيه التواجد الأمريكى الإقتصادى فى كل من إثيوبيا
والصومال ، وزاد فيه إنتشار الآراء المتطرفة والمناهضة للإستعمار .

أما القضية الأساسية ، فلا تزال هى قضية شعب الصومال ، الذى لا يزال
حتى الآن يعيش وبلاده مقسمة ، ويحتاج إلى كل دعم وعون .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً - المصادر :

- ١ - محفوظات وزارة الخارجية البريطانية F O.
- ٢ - محفوظات وزارة الحربية البريطانية W. O.
- ٣ - محفوظات الأميرالية البريطانية .
وكلها موجودة في دار المحفوظات العامة في لندن .
- ٤ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية A. E.
- ٥ - محفوظات وزارة فرنسا فيما وراء البحار (المستعمرات) F. O. M.
- ٦ - محفوظات وزارة إفريقية الإيطالية (المستعمرات سابقاً) A. I.
- ٧ - المحفوظات التاريخية المصرية — عابدين .

ثانياً - المطبوعات الرسمية :

- الكتب الزرقاء الانجليزية . S. P. State papers. (C)
الكتب الخضراء الإيطالية .
محاضر مجلس النواب الإيطالي .
الكتب الصفراء الفرنسية .

ثالثاً - كتب مراجع هامة

HILL, R L. ; A Bibliography of the Anglo - Egyptian Sudan
from the earliest times to 1937. London, 1939.

IBRAHIM HILMY (Prince) ; The literature of Egypt and the
Soudan from the earliest times to the year 1885 inclusive.
London, 1886-1888. (2 Vols).

MAUNIER, René; Bibliographie économique, juridique et sociale
de l'Egypte moderne (1798 - 1916). Le Caire, 1918.

رابعاً - بعض المراجع العامة

- إبراهيم فوزى : السودان بين يدى غردون وكتشنر. جزءان . (١٣١٩ هـ)
أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار ... الجزء الأول (١٩٣٢)
إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار. ثلاث أجزاء (١٣١٢ هـ)
أمين سامي : تقويم النيل . الجزء الثالث . في ثلاث مجلدات (١٩٣٦)
بنولا بك : كتاب مصر والجغرافيا ... تعريب أحمد زكي (١٨٩٢)
توفيق أحمد البكري : مهدى الله . (١٩٤٤)

جبرائيل حداد : تاريخ الحرب السودانية (١٨٨٨) .

د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان .

النهضة (المكتبة التاريخية) ١٩٥٩ .

• التنافس الدولى فى بلاد الصومال .

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

• التنافس الدولى فى شرق إفريقيا .

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

• العلاقات المصرية الصومالية .

الناهرة ، المكتبة الإفريقية ، ١٩٦٠ .

- سعد الدين الزبير : الزبير وجل السودان (١٩٥٢) .
- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على .
- : عصر إسماعيل (جزءان) .
- : الثورة العربية والاحتلال الانجليزى .
- : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال .
- عبد الصبور مرزق : أضواء على الصومال . القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٥٩ .
- : ثائر من الصومال ، محمد بن عبد الله حسن . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٢ .
- عبد بدوى : شخصيات إفريقية . القاهرة ، الأنجلو ، ١٩٦١ .
- عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك (١٩٣٣) .
- : الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم (١٩٣٦) .
- : تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ — ١٨٨٩) ثلاث أجزاء (١٩٣٧) .
- محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . ١٩٤٧ .
- د. محمد المعتصم سيد : مهدى الصومال ، بطل الثورة ضد الاستعمار . القاهرة .
- د. محمد صبرى : مصر فى إفريقية الشرقية هرد ، زيلع وبربرة . ١٩٣٩ .
- : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . ١٩٤٨ .

- د. محمد فتواد شكرى : مصر والسيادة على السودان . ١٩٤٧ .
- : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية في
القرن التاسع عشر (١٨٢٠ — ١٨٩٩) . القاهرة
دار المعارف ، ١٩٥٨ .
- محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه . ١٩٤٧ .
- محمود فهمى : البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر
(١٣١٢ هـ) .
- مكى شبيكة : السودان في قرن ١٨١٩ — ١٩١٩ . (١٩٤٧) .
- نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته . ثلاثة أجزاء
(١٩٠٢) .

خامسا - بعض المراجع الأوربية

- ALFORD, Henry S.L. and SWORD, W. Dennistoun; the
Egyptian Soudan, its loss and recovery. London, 1898.
- ALLEN, B. M, Gordon and the Sudan. London, 1931.
- ALTIMARE, Arnaldo Nicoletti; Da Assab a Cassala. [Riv. Mil.
ital]. Roma, 1895.
- BIOVES, Achille; Français et Anglais en Egypte 1881 — 1882.
Paris, 1910.
- BLUNT W S.; Secret history of the British occupation of Egypt.
London, 1907.

BONOLA, F. ; Les Explorations Italiennes dans les pays des
Somalis.

[Bull. de ... Géographie] Le Caire, 1896.

BORELLI, Octave Bey; Le chute de khartoum, 26 Janvier 1885.
Paris. 1893.

BORELLI, Octave Bey; Choses politiques d'Egypte. 1883-1895.
Paris (s.d).

BRITISH Somaliland and Socotra. London, 1920

BURNS, Elinor; British Imperialism in Egypt. London, 1928.

BURTON, Cap. Sir Richard F. ; First footsteps in East Africa,
or an exploration of Harrar. London, 1894.
(2 Vols).

CAGNASSI, E. ; I nostri erroni, tredici anni in Eritrea.
Torino, 1898.

CAROSELLI, Francesco Saverio; Ferrote fuoco in Somalia
Roma, 1931.

CECCHI, Antonio ; Spedizione italiana nell' Africa Equatoriale
de Zeila alle frontiere del Caffa.
Roma, 1886 — 87. (3 Vols).

CESARI, Cesari; Come e perche andammo a Massaua.
[L'Oltremare] Roma, 1930.

CHIALA Luigi; La spedizione di Massaua; narrazione docum-
entata. Torino, 1888.

CHIALA, Luigi ; Da Assab al Mareb, storia documentata sulla
politica italiana nell'Eritrea. Roma, 1891.

CHIESI, Gustavo; La colonizzazione Europa nell'Est Africa.
Roma, 1909.

CHURCHILL, Winston S.; The River War. London, 1949.

COLVIN, Sir Auckland ; The making of modern Egypt.
London. 1906.

CONFERENZA MESSAGEDAGLIA; "L'Esploratore". Milano, 1885.

CRABITES, P. ; Gordon, the Sudan and slavery, London, 1931:

CROMER ; Modern Egypt. London, 1908 (2. Vols).

DECHAMPS, Hubert; Côte des Somalis. Paris, 1948.

DELEBECQUE, Jacques ; Gordon et le drame de khartoum.
Paris, 1935

DELLA VEDOVA, G.; La spedizione Bianchi. [Bull. Soc. Géo.
ital] Roma, 1885.

DE RIVOIRE. Denis ; Les Français à Obock. Paris, 1904.

DRAKE BROCKMAN, Ralf E. ; British Somaliland.
London, 1912.

DUJARRIC, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.

DYE; Conférence . . . 25 Mai 1900.

DYE; Afrique Française. [Bull. Com. Afr. Fr.] Janv. 1903.

ESME, Jean d'; La côte française de Somalis. (La Domaine
Coloniale Française. Vol. VIII.) Paris. 1930.

FERRAND, Gibril ; Les Somalis. Paris. 1913.

FITZMAURICE, Lord Edmond ; The life of Granville, 1815—
1892. London, 1950. (2 Vols).

FULLER, F. W.; Egypt and the hinterland. London, 1903.

GAIBI, A.; Manuale di storia politica — militare delle colonie
italiane. Roma, 1928.

GAFFAREI, Paul ; Notre expansion coloniale en Afrique, de
1870 à nos Jours. Paris, 1918.

GEORGES — BARTHELEMY; Les colonies Françaises. 1928.

GHIKA, N.D.; Cinq mois au pays des Somalis Genève, 1898.

GIANNI, Angelo; Italia e Inghilterra alle porte del Sudan,
La Spedizione di Massaua 1885. Paris, 1940.

GLEICHEN, (Lieut. col. Caunt.) Ed. ; The Anglo-Egyptian
Soudan. London H. M. S. O., 1950. (2 Vols).

GORDON; Journal, siège de Khartoum. Paris 1886.

GUILLOTEAUX, Eriqne ; Madagascar et la côte des Somalis.
Paris, 1922.

HAMILTON, Angus; Somaliland. London, Hutchinson, 1911.

HOLYNSKI, Alexandre; Nubar Pacha devant l'histoire.
Paris, 1885.

JACKSON, H. C. ; Osman Digna. London, 1926.

JARDINE, Douglas J.; The Mad Mullah of Somaliland
London, 1923.

JAMES, F. L. ; The unknown horn of Africa, London, 1888.

JENNINGS, J.W. and ADDISON, Christopher; With Abyssinians
in Somaliland,

- KAMMERER, A.; La Mer Rouge à travers les ages. (Revue de Paris). 1er Mars, 1925.
- LA JONQUIERE, C. de; Les italiens en Erythrée, Quinze ans de politique coloniale. Paris, 1896.
- LE ROUX, Hugues; Ménélik et nous, les carrefour d'Aden. Paris, 1901.
- MACMICHAEL, Sir Harold; The Anglo—Egyptian Soudan. London, 1934.
- ; The Sudan. London 1954.
- Mc NEIL, (Cap); In Pursuit of the Mad Mullah.
- MONTEGAZZA, Vico ; Da Massaua à Saati Milano, 1888.
- MARTINEAU, Alfred; La cote des Somalis. (Hist. Col. Fr. Tome IV.). Paris, 1931.
- MELLI, B.; La colonia eritrea della Sua origine al 1^o maggio 1899. Torino, 1899.
- MESSEDAGLA, G. B ; L'Italia in Egitto. (La Riforma). 30 Janv 1887.
- MILNER, Viscount; England in Egypt. London, 1904.
- Ministere de La France d'Outre—Mer; La Cote Française des Somalis. Paris, 1950.
- MIN STERO DEGLI AFFARI ; Beilul, Zula, Massaua Sudan. Roma, 1885.
- MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI ; Notizie sulla provincie egiziane del Sudan, Mar Rosso ed Equatoria. Roma, 1885.
- MINISTERO DEL A GUERRA ; Commando del Capo di Stato Maggiore, Ufficio storico ; Somalia. Roma, 1938.
- MINISTERO DELLA GUERRA ; Storia militare della colonia Eritrea. Roma, 1935.

- MORLEY, Sir John ; The life of William Ewart Gladstone.
London, 1903. (3 Vols).
- PAIOLA, Ulderigo; La spedizione italiana nel Mar Rosso.
(Rivista Militare italiana). Roma, Juin, 1885.
- PENVAZZI, Luigi; Dal Po ai due Nili, Massaua, Keren, Cassala,
Ghedarf, Kartum, Suakin. Modena; 1887. (2 Vols).
- REVOIL ; La vallée du Darror ; Voyage au pays des
Somalis 1882
- SABRY, M. ; Les Soudan Egyptian, 1821 — 1898. Ee Caire,
1947.
- SKINNER, Robert; Abyssinia to-day.
- SOLEILLET, Paul ; Voyage en Ethiopie, Janv. 1882 — Oct.
1884. Rouen, 1886.
- SOLEILLET, Paul.; Obock. Le Choa et le Kaffa. Paris, 1885.
- THEDOBALD, A. B. ; The Mahdiya, a history of the Anglo—
Egyption Soudan 1881 — 1899. London, 1951.
- WILSON, Sir Charles ; From Korti to Khartoum.
Edinburgh, 1886.
- WINGATE Francis R. ; Madisime and the Egyptian Soudan.
London, 1891.
- WOOD, Evelyn : From midshipman to field — marshal.
London, 1906. (2 Vols).
- ZAGHI, Carlo : L'ultima spedizioni africana di G. Bianchi,
Milano, 1920.
- ZAGHI, Carlo : Le origini della colonia Eritrea.
Bologna, 1934.
- ZAGHI, Carlo: Nuovi documenti sul massacro della spedizione
Bianchi, 1936,

ZAGHI, Carlo Italia, Francia e Inghilterra nel Mar Rosso dal
1880 al 1888; in una memoria inedita di C. Nerazzini
a F. Crispi. in (Annali dell' Africa Italiana) 1940.
Vol. IV, pp. 379-400.

ZETLAND, The Marquess of : Lord Cromer. London, 1931.

القسم الرابع
شبكة القرن الأفريقي المعاصرة

للدكتور محمد نصر مينا

الباب الثاني عشر

الملاح الرئيسية الماصرة

لمشكلة القرن الافريقي

الفصل الخامس عشر : التلوث

القرن الأفريقي ومدخل البحر الأحمر .

١ - منطقة القرن الأفريقي : بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية :

تعتبر منطقة القرن الأفريقي حلقة الاتصال بين أجزاء الوطن العربي في قارتي آسيا وأفريقيا ، وقد سميت المنطقة بالقرن الأفريقي لأنها تشكل ذلك النفوذ البارز في الجانب الشرقي من وسط القارة الأفريقية ، كما تطل المنطقة على بحر العرب شمال غرب المحيط الهندي ، وتشكل مع جمهورية اليمن الشعبية الجنوبية ومع الصومال وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يقف عند مدخله باب المندب . ويحدد جغرافيا من الغرب بخط وهمي يمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال إلى حدود جيبوتي الغربية . وتندورت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي باعتبارها تتحكم في طريق البترول بين منطقة الخليج ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (١) ، كما تتحكم هذه المنطقة في الطرق الدولية للتجارة العالمية إلى المحيط الهندي أو عبر البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس ثم البحر المتوسط ومضيق جبل طارق ، وكذا مضيق موزمبيق ورأس الرجاء الصالح ثم المحيط الأطلنطي . وترتب على تلك الأهمية للقرن الأفريقي أن أصبح منطقة صراع بين القوى

(١) راجع في تفصيل ذلك :

- John H. Spencer, Ethiopia, The Horn of Africa and U. S. Policy (Cambridge : Institute for Foreign Policy Analysis, Inc.) September 1977 pp 17 - 33 .

المعظمى فالكل يتسابق على فرض نفوذه عليها للاستئثار بمزاياها الجغرافية والاستراتيجية دون غيره وذلك لتحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى بتأمين السيطرة على طرق الامداد بالبتروول .

وتشمل منطقة القرن الافريقي من الناحية السياسية على الدول والمناطق التالية :

الصومال :

ومساحتها حوالى ٦٢٠ ألف كيلو متر مربع ؛ وتقع الصومال عن منطقة القرن الافريقي وقد حصلت الصومال على إستقلالها عام ١٩٦٠ (١) وكانت قبل ذلك مقسمة إلى الصومال الايطالى ويمتد من حدود كينيا ويشتمل على جنوب الصومال ، والصومال البريطانى ويمتد من حدود جيبوتى إلى رأس الاحتراس (جاردافوى) ويشتمل على المنطقة الشمالية من الصومال المشرفة على خليج عدن ويبلغ تعداد سكان الصومال حوالى ٣ ملايين نسمة معظمهم بدو رحل ونسبة التعليم قليلة ، والجزء الشمالى من الصومال يعتبر من أهم مناطقه الحيوية فهو يضم محور بربرة — هارجيسا ويشرف بساحله الشمالى على خليج عدن ويؤثر بحكم موقعه على مضيق باب المندب ومن أهم بلدانه : مقديشو العاصمة وبربرة وهى ميناء هام على خليج عدن وموقعه مؤثر بالنسبة لمضيق باب المندب وهناك أيضا قسمايو وهارجيا فى زيلع والجزء الشمالى من الصومال يعتبر من أهم مناطقه الحيوية فهو يضم محور بربره — هارجيسا ويشرف بساحله الشمالى على خليج عدن .

(١) راجع فى تفصيل ذلك

— John Drysdale. The Somali Dispute (New York, Praeger, 1964) , pp 21 - 28

جيبوتى :

مساحتها حوالى ٢٢٠.٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتقع جيبوتى على الشاطئ
الافريقى عند المدخل الجنوبى للبحر الاحمر جنوب غرب باب المندب ويحيط بها
الصومال واثيوبيا (الحبشة وأريتريا) ، وقد حصلت على إستقلالها فى مايو ١٩٧٧ .
بعد أن استمرت خاضعة للاحتلال الفرنسى لمدة ١١٥ عاما وبعد استقلالها أصبحت
الدولة العربية رقم ٢٢ بحامعة الدول العربية ، ويبلغ تعداد سكان جيبوتى حوالى
مائة ألف يعملون فى صيد السمك والخدمة فى الميناء وهم ينتمون الى قبيلتى العفر
ذات الاصول الاثيوبية والعيسى ذات الاصول الصومالية ويعتبر ميناء جيبوتى
الهدف الحيوى الهام الموجود على خليج تاجورا .

جنوب شرق اثيوبيا (غرب الصومال) :

ويطلق على هذه المنطقة اسم أوجادين وترتبط اثيوبيا كلها (بما فى ذلك
ارتيريا) ارتباطا سياسيا وعسكريا بالقرن الافريقى أكثر من ارتباطها به
جغرافيا .

— وأخيرا فان منطقة القرن الافريقى تشتمل من الناحية السياسية أيضا على
منطقة شمال شرق كينيا . وجدير بالذكر أيضا أن منطقة القرن الافريقى تشمل
بعض الموانئ وأهمها —

— جيبوتى وهى ميناء كبير على خليج تاجورا أحد الموانئ الفرعية
لخليج عدن .

— زيلع ميناء صغير شرق جيبوتى .

— بربرة ميناء كبير على خليج عدن وبها قاعدة بحرية .

١٠ - مقديشو (مقديشو) العاصمة وهي ميناء على المحيط الهندي .

١١ - قسايو ميناء على المحيط الهندي .

أما من الناحية الطبوغرافية الجيوبوليتكية فإن منطقة القرن الأفريقي تمتد شمالا إلى إريتريا وغربا إلى إثيوبيا على النحو التالي :

تقع إثيوبيا في شرق إفريقيا ولها ساحل يمتد على البحر الأحمر من الحدود مع السودان إلى حدودها مع جيبوتي ويحيط بها السودان من الغرب وكينيا من الجنوب والصومال من الجنوب الشرقي ، وهي إحدى الدول التي تشرف بشكل مباشر على مضيق باب المندب (راجع الخريطة) ، وتعتبر إثيوبيا المدخل الشرقي لإفريقيا بسبب موقعها ولوجود موانئها . إريتريا (مصوع وعصب) على ساحل البحر والتي تربط الساحل مع المناطق الأخرى في إثيوبيا بواسطة الطرق وخطوط السكك الحديدية وتكون إثيوبيا من هضبة الحبشة وسهول إريتريا ، وبعد خروج إيطاليا من تلك المناطق بعد الحرب العالمية الثانية صدر قرار من الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ بمنح الحكم الذاتي لإريتريا وإقامة اتحاد فيدرالي بينهما بين الحبشة على أن يكون امبراطور الحبشة هو رئيس هذا الاتحاد ، وعلى الرغم من أن سكان إريتريا قد عارضوا في صدور هذا القرار إلا أن الامبراطور هيلسلاسي أصدر قرارا بتمويل إريتريا إلى مقاطعة تتبع إثيوبيا وذلك لتأمين المنافذ التي تربطها بالعالم الخارجي .

وهضبة الحبشة عبارة عن سلاسل جبلية مرتفعة يصل إرتفاع بعضها إلى أكثر من ٤٠٠٠ مترافوق سطح البحر وتنحدر جبال الهضبة تجاه البحر الأحمر والصومال والسودان . وتقسم الخنادق العميقة جبال الهضبة إلى كتل جبلية منفصلة ويصل عمق بعض هذه الخنادق إلى ١٥٠٠ كيلو مترا . ويبدأ الأخدود الشرقي من باب المندب وينتهي عند بحيرة رودلف وهو بذلك يشطر الهضبة إلى شطرين كبيرين ،

وينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا باسم نهر آباي ويمر النهر في أنحدود عميق
وشديد الانحدار .

أما ساحل إريتريا فانه ذو طبيعة رملية وشديد الحرارة والرطوبة ، وتصل
الحرارة في ساحل إريتريا إلى ٤٠ درجة مئوية والرطوبة عالية والمطر قليل نسبياً
ويسقط شتاء بمتوسط ١٩٠ مم على مصوع والمنطقة الساحلية وينداد إلى ٣٢٠ مم
على المناطق الجبلية غرب إريتريا .

ويبلغ عدد سكان إثيوبيا حوالي ٢٥ مليوناً منهم حوالي مليون ونصف في إريتريا
ونسبة المتعلمين قليلة والتدريب المهني غير متطور . ومن أهم مدن إثيوبيا أديس أبابا
العاصمة وجندار العاصمة الروحية للامهرين ومصوع الميناء الرئيسى على ساحل البحر
الأحمر وعصب وهى مرفأ طبيعى هام وبها معمل لتكرير البترول وأسمرة المدينة
الرئيسية في إريتريا وهرر وهى مركز تجمع ثم دير داوه وتقع على الخط الحديدى
الذى يربط بين جيبوتي وأديس أبابا .

وتعكس الأوضاع الجغرافية السابقة على استراتيجية القرن الأفريقى في اعتباره
أيضاً محورا عبريا هاما حيث تقع على ساحل ميناء عصب وميناء مصوع فضلا عن
الاهداف الحيوية لهذه المنطقة التى تشمل أديس أبابا باعتبارها المركز السياسى
والادارى للدولة ؛ كما أن إريتريا تعتبر ؛ بالنسبة لموقعها على ساحل البحر الأحمر
وبما يتوفر فيها من موانئ هامة وموارد اقتصادية هى المنطقة الحيوية في إثيوبيا ؛
كما أن هذه المنطقة — تشرف على حوالي ٩٠ فى المائة من طول الساحل الغربى للبحر
الأحمر حيث تقع عليه بعض الموانئ مثل القصير وبور سودان ومصوع وعصب
وجيبوتي ؛ كما تقع الجديدة على جنوب الساحل الشرقى . ويشرف الصومال على
الساحل الجنوبي للخليج عدن حيث تقع ميناء بربرة كما تسيطر على جزء من الساحل

الشرقى لأفريقيا - حيث تقع مقديشو عاصمة الصومال وتقع عدن على الساحل الشمالى لخليج عدن فى مواجهة بربرة . ويعنى ذلك أن تلك الدول بحكم موقعها تستطيع التحكم فى خطوط الملاحة التى تمر فى البحر الأحمر من خلال باب المندب .

وقد تغيرت الأدوار الدولية فى تلك المنطقة مع تعاقب الزمن بين القوى القوى الكبرى ؛ وهذه الظاهرة تكاد تكون ملبوسة بالنسبة لدول إفريقيا عامة وبالنسبة لإثيوبيا والصومال — وهما من دول القرن الأفريقى — بصفة خاصة . وإذا تتبعنا أحداث التاريخ المعاصر فى تلك المنطقة نجد أن الاتحاد السوفيتى وهو قوة عظمى منذ الحرب العالمية الثانية ؛ فإنه كان يقوم بدور القوة المؤتممة فى الصومال فى الستينات وبدايه السبعينات ، ودرب السوفيت القوات المسلحة الصومالية وأمدوها بالأسلحة والمعدات فى مقابل تسهيلات بحرية قدمتها الصومال للسوفيت فى ميناء بربرة الذى يقع على خليج عدن وهو ميناء له أهميته الاستراتيجية الكبيرة لقربه من باب المندب، غير أن الانقلاب العسكرى فى إثيوبيا الذى وقع فى سبتمبر ١٩٧٤ وماتج عنه من نجاح ما نجستو فى الاستيلاء على السلطة وخلع الامبراطور هيلاسلاسى ثم ما أعقب ذلك من تصفية دموية لعناصر الجناح الصينى فى الثورة ؛ هذه التطورات جعلت الاتحاد السوفيتى يدعم من علاقاته بإثيوبيا على حساب الصومال ، وفى نفس الوقت فإن الولايات المتحدة التى كانت تتمتع بمركز قوى فى إثيوبيا إلى ما قبل حدوث الانقلاب العسكرى بها ؛ قد فقدت هذا المركز بعد أن طرد الكولونيل ما/جستو بعثتها للدبلوماسية وخبرائها العسكريين واقنضت طبيعة الأمور أن تسارع الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها بالصومال وتقديم المساعدات لها بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك فى محاولة تهدف إلى إبعاد الصومال من دائره النفوذ السوفيتى ، ونفس الشئ بالنسبة لفرنسا فقد كانت تتعاون مع إثيوبيا خلال حكم الامبراطور هيلاسلاسى خلال استعمارها لجيبوتى وكانت

تشجيع سيطرة العفر في جيبوتي - وهي الأقلية ذات الاصول الاثيوبية ضد الاغلبية من العيسى ذات الاصول الصومالية ، وفرنسا - بهذا الاسلوب - كانت تعمل في الاتجاهات المضادة للصومال لأن هذه الاخيرة كانت تدور في تلك الاتحاد السوفيتي وتمنحه تسهيلات بحرية في بركة ، وعندما كانت الصومال تطالب باستعادة إقليم أوجادين - الذي يقع في جنوب شرق اثيوبيا - وبعض الأراضي في شمال شرق كينيا اقتضت متطلبات التوازن الدولي أن تقف بريطانيا ومعها الولايات المتحدة الأمريكية وراء تدعيم كينيا في مواجهة مطالب الصومال وقتئذ ، ولكن الادوار الدولية بدأت في التغير مع تغير الموقف الداخلي بين دول القرن الافريقي فعادت فرنسا إلى تدعيم علاقاتها مع الصومال ومساعدة الاغلبية من قبائل العيسى على الوصول إلى السلاطة في جيبوتي المستقلة بعد أن كانت تقف ضد رغباتها في الوقت الذي بدأت فيه علاقاتها تفتر مع اثيوبيا نتيجة لتحويلها إلى الخط الماركسي .

٢ - القوى العظمى والصراع على مدخل البحر الاحمر :

شكل المدخلان الشمالي والجنوبي للبحر الاحمر مطمعا للدول الكبرى بصفة عامة على طول التاريخ الحديث والمعاصر؛ غير أن المدخل الجنوبي قد شكل أهمية استراتيجية في الوقت الحالي ويمكن القول أن أطراف الصراع الدولي الحالي على البحر الاحمر هم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا وفرنسا. وقد احتدم الصراع الدولي البحري بصفة خاصة على شواطئ المحيط الهندي بين القوتين العظميين في السنوات الاخيره ؛ ويفسر دارسو الصراع الدولي محاولات سيطرة القوتين العظميين على اليمن الشمالية واليمن الجنوبية والمدخل الجنوبي للبحر الاحمر بشكل جزءا من اهتمام العملاقين ؛ فالسياسة الأمريكية تركز على نظرية «جوام» التي أفصح عنها الرئيس الأمريكي الأسبق «نيكسون» في يوليو ١٩٦٩ وهي تركز على التمسك بالمراكز التي حصلت عليها الولايات المتحدة في الدول التي تطل على

المحيط الهندي والتي تشكل العناصر الأساسية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، تلك الاستراتيجية التي تنتج للولايات المتحدة الحفاظ على اشرافها على الانتاج البترولي في الجزيرة العربية والخليج العربي وتعريفه عبر قناة السويس ورأس الرجاء الصالح واليابان والدفاع عن افريقيا وخاصة شرق القارة في مواجهة التسلسل الشيوعي السوفيتي والصيني على السواء ، ومن بين وسائل التحرك الأمريكي الاعتماد على الدول الصديقة ومحاولة الاتفاق مع السوفيت لضمان استقرار الأوضاع الراهنة في الجزيرة العربية بهدف تحييد البحر الأحمر وإخراجه من دائرة الصراع الجاري في المحيط الهندي .

أما السياسة السوفيتية فقد سارت منذ سنة ١٩٥٦ على التوغل البطيء والمنظم في المحيط الهندي حيث يتيح الوجود السوفيتي العسكري البحري إبرام اتفاقيات جديدة تشمل برامج عمل وتعاون والحصول على تسهيلات ملاحية عسكرية وتحويل البحر الأحمر بالتالى إلى طريق مرور خاضع للسيطرة السوفيتية أو على الأقل جعله طريقا دوليا مفتوحا للجميع ، ويعتبر السوفيت البحر الأحمر بمثابة عامل أساسى لتقدمهم في اتجاه المحيط الهندي كما يتيح لهم إحكام إحتوائهم على الجزيرة العربية والتحرك في اتجاه الخليج العربي . ويعنى موقف الدولتين العظميين إنها تتخذان إتجاها متشابهها من حيث الجوهر فكل منهما تفضل حرية الملاحة في مضيق باب المندب نظرا لما للضيق من أهمية استراتيجية رئيسية مرتبطة بقدرة العملاقين على تحريك أساطيلهما على امتداد البحر المتوسط والمحيط الهندي وفقا لما تمليه مصالحهما الاستراتيجية .

أما الوجود الصيني في المنطقة فانه رغم محدوديته إلا أنه قائم على بذل الاموات بهدف محاربة الوجود السوفيتي وقد تركزت المساعدات الصينية لليمن مثلا في مجال إنشاء الطرق وبناء مصانع النسيج ؛ في حين لم يعد لبريطانيا سوى قاعدة بحرية

جوية أقامتها في «مصيرة» وتشرف بها على طريق خليج عدن والبحر الأحمر وطريق السويس ؛ وهذه القاعدة العسكرية البريطانية هي القاعدة الوحيدة لها منذ انسحابها من عدن . وتبقى السياسة الفرنسية وهي تعد سياسة نشطة في المنطقة فقد وافق الرئيس الفرنسي ديستان على استقلال جيبوتي الذي تم بالفعل في عام ١٩٧٧ ولكن مع استمرار الوجود العسكري واستمرار المعونة الاقتصادية لجيبوتي والتي تصل إلى حوالي ٦٠ مليون دولار سنويا ، لذلك تعتبر فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتواجد قواتها على سواحل مضيق باب المندب ، وتُنظر فرنسا نظرة تتسم بالواقعية بشأن مضيق باب المندب حيث يركز المسؤولون الفرنسيون على ضرورة التوفيق بين المصالح الأجنبية المشروعة للدول الساحلية المطلة على المضيق ومصالح المجتمع الدولي التي تتمثل في حرية الملاحة .

ومرة أخرى تتضح أهمية تنافس القوتين العظميين على المنطقة — نظرا لأن التواجد الصيني أو البريطاني أو الفرنسي هو تواجد محدود — في حين أن العملاقين الكبيرين يتنافسا على المنطقة وأيضا على المحيط الهندي منذ بداية الستينات تقريبا في إطار المواجهة النووية بينهما ، وقد تأكدت أهمية المحيط الهندي في هذا التنافس الجديد استنادا إلى التطور الهائل الذي حدث في أسلحة الصواريخ الموجهة التي ينطلق بعضها من قواعد ثابتة ويحتاج إلى قواعد أرضية عسكرية ثابتة أو من غواصات تنقل بحرية ومرونة داخل مياه المحيط وقد وصلت هذه الأسلحة من التطور إلى الحد الذي أصبح في إمكان الولايات المتحدة مثلا أن توجه صواريخها العابرة للقارات من غواصاتها في المحيط الهندي إلى قلب آسيا ومراكز الصناعة السوفيتية في وسط آسيا ، وفي هذا الصدد تتيح مياه المحيط مزايًا هامة لهذا النوع من المواجهة بسبب عدم وجود كثافة سكانية في القواعد التي يتم اختيارها لهذا الغرض وهو ما يفسر التطلب الأمريكي السوفيتي على القواعد العسكرية التي

تركها الاستعمار البريطانى مثل قاعدة ديوجارسيا والجفير فى البحرين ومسيرة فى عمان ، وقد ركز الاتحاد السوفيتى استراتيجيته حول الاقتراب من المواقع الأمريكية فى المحيط الهندى وذلك بفرض إجهاض التهديدات الأمريكية؛ وهذا بدوره جعل الولايات المتحدة تكثف من وجودها العسكرية فى المنطقة .

أن هذه السلسلة من التواجد العسكرى والاقتراب من المواقع الأمريكية من جانب الاتحاد السوفيتى هذه السلسلة من التواجد العسكرى والاقتراب المضاد من التواجد العسكرى — يعنى أيضا عنصر ضغط على الأطراف الإقليمية المناوئة كما أنه فى نفس الوقت يعنى عنصر دعم للعناصر الصديقة بما شكل صورة جديدة للاستعمار والتبعية فالدول التى تقبل حماية أجنبية من المفترض ضمنا أنها سوف تدفع ثمن تقبلها لهذه الحماية والذى يعنى فى الحقيقة مزيد من التبعية وتهديدا الاستقلال الوطنى يضاف إلى أن البحر الأحمر يعتبر الطريق الرئيسى للغواصات والقطع البحرية للدول الكبرى التى تأتى من البحر المتوسط إلى المحيط الهندى فضلا المزايا التى تتيحها مناطق معينة يتجه إليها التنافس الدولى وتقع ضمن منطقة البحر الأحمر مثل قناة السويس وباب المندب أو على الساحل الشرقى الأفريقى أو على الجزيرة العربية والخليج العربى باعتبار أن هذه المناطق برمتها تشكل أهمية إستراتيجية كبيرة. ومن الثابت أن استمرار الصراعات الإقليمية التى تعدد وتختلف أسبابها مع تصاعد درجة التنافس الدولى على مياه البحر الأحمر والمحيط الهندى — سيؤدى ذلك إلى أن تتحمل الدول الإقليمية الجانب الأكبر من الآثار السلبية لهذا الصراع الدولى خاصة إن القدرات العسكرية البحرية لهذه الدول لا ترقى إلى حد التصدى لغواصات وأساطيل الدول الكبرى ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الدول الإقليمية متجهة إلى تغيير بعض الأسس التى أعتمدها

القانون الدولى بخصوص تحديد المياه الاقليمية وحقوق استخدام أعالي البحار والجرف القارى وذلك بهدف الاستفادة من الثروات البترولية أو المعدنية أو السمكية فى المستقبل ، وبالتالى فان استمرار الصراع الدولى وتهديدات الدول الكبرى ومحاولاتها السيطرة على المياه الدولية فان ذلك سوف يشكل عقبات أمام الدول الاقليمية وطموحاتها فى تحقيق الرفاهة لشعوبها .

الفصل السادس والثلاثون

مشكلات الحدود

عكست المشكلات الناجمة عن الحدود السياسة لمنطقة القرن الأفريقي - عكست أهمية استراتيجية دولية لهذه المنطقة وخاصة من جانب دارسي السياسة والمهتمين بالصراع الدولي الذين يقصدون بالقرن الأفريقي أساسا الصومال وأثيوبيا وجيبوتي كوحدات سياسية قائمة تشكل رقعة إستراتيجية على خريطة القارة تهددها صراعات الحدود . وقد بدأت إثيوبيا تنمو بالتوسع على حساب السلطنات والامارات والشعوب الإسلامية واوثنية في الجنوب والجنوب الشرقي خلال حكم الإمبراطور « منليك » ١٨٨٩ - ١٩١٣ حيث أكتدات صورة الخريطة السياسية لأثيوبيا المعاصرة باستثناء الوضع الخاص بأريتريا (١) التي ضمت لأثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم إتحدت معها عام ١٩٦٢ . والمناطق المتنازع عليها حاليا هي وليدة أحداث التنافس الاستعماري في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي وهي الأحداث التي سبق شرحها تفصيلا، الأمر الذي دفع لإثيوبيا إن تصطدم اصطداما مباشرا مع القوى الأوروبية المتنافسة على منطقة القرن الأفريقي ومع الدول والشعوب المجاورة لها ، وقد تمكن إثيوبيا بالفعل من أن تتقاسم السلطة والسيطرة معهم وأن تشارك في رسم الحدود السياسية التي أهملت بالطبع مبدأ القوميات أو حق تقرير المصير ، الأمر الذي جعل لإثيوبيا لا تخطى حدودها بالاعتراف الكامل والتبادل بينها وبين جيرانها باستثناء حدد مع السودان وكينا وجيبوتي .

(١) راجع في تفصيل تاريخ إريتريا قبل الحرب العالمية الثانية :

Stephen, A longrigg : A, Short History of Eritrea (oxford ; Clarendon Press, 1945) .

وسوف تستعرض الظروف التي أحاطت بالاتفاقيات التي طرأت على هذه الحدود وصولاً إلى التعرف على تطور مشكلة القرن الأفريقي وخاتمة فيما يتعلق بالصراع الإثيوبي الصومالي الذي يشكل تهديداً مباشراً للمستقبل المنطقتين برمتيهما .

١ - حدود إثيوبيا مع السودان وكينيا وجيبوتي :

كانت الحدود بين السودان وإثيوبيا غير محددة حتى عام ١٩٠٢ عندما وقعت معاهدة بين البلدين أقامت حداً مشتركاً معترفاً به يبلغ طوله ١٥٠٠ ميل باعتبارها أكبر خط للحدود في أفريقيا ، وكانت لدى إثيوبيا شعور بالتخوف من جييرانها في الشمال وهم مسلمون حتى أن محاولات إثيوبيا لتحديد تدفق مياه النيل الأزرق قد شاعت وتدخلت فيها بالطبع الأغراض السياسية ، وكان الشك المتبادل بين إثيوبيا والصومال عاملاً سائداً في تطور العلاقات الثنائية والإقليمية بين البلدين منذ التاريخ الوسيط حتى إستقرار الأمن نسبياً عبر الحدود منذ توقيع اتفاقية سنة ١٩٠٢ . أما الحدود السودانية الإثيوبية عند إريتريا فقد تعرضت هي الأخرى لحوادث عديدة (١) ، فالسودان أيد حق تقرير المصير لشعب إريتريا وقد لجأ أفراد من هذا الشعب إلى الأراضي السودانية ثم جاء تصاعد الاشتباكات على الحدود في الفترة الأخيرة لكي يجهد من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والذي إنعكس على إستدعاء السفير السوداني من أديس أبابا في أوائل يناير ١٩٧٧ . وفيما يتعلق بالحدود الكيفية الإثيوبية فهي بالفعل من رواسب الفترة الاستعمارية ؛ وقبل إستقلال كينيا عام ١٩٦٤ قامت بريطانيا وإثيوبيا بتعيين الحدود التي أثارت خلافات مضطردة على الجانب الإثيوبي حتى توقيع معاهدة الدفاع المشترك عام

١٩٦٣ التي لم يتم التصديق عليها إلا في عام ١٩٧٠ خلال الزيارة التي قام الامبراطور هيلا سلاسي لكينيا .

وخلافا لاراضي الصوماليين الأخرى فقد اتسم التاريخ الحديث والمعاصر لإقليم جيبوتي باستقرار أكثر عبر الحدود الاثيوبية الجيبوتية ، وكانت فرنسا قد إبتاعت منطقة على خليج تاجورا ، وقامت بتطوير تلك المنطقة بما فيها مدينة جيبوتي بهدف ممارسة دور كالذي تلعبه بريطانيا في عدن ، وقد رسمت الحدود الحديثة بين إثيوبيا وجيبوتي عام ١٨٩٧ ثم أعلن تأكيدها عام ١٩٤٥ ثم في بروتوكول ١٦ يناير ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٧٧ تأكدت هذه الحدود باستقلال جيبوتي وأعترف دول المنطقة بهذا الاستقلال .

٢ - الحدود الاثيوبية الصومالية :

تشكل قضية الحدود الاثيوبية الصومالية ومشكلة إريتريا أعقد مشاكل الحدود في منطقة القرن الأفريقي ، ويمكن القول إن بريطانيا الدول المستعمرة (بكسر الميم) كانت هي المحرك الأول لهذه المشكلات في حين أدت كل من إيطاليا وأثيوبيا دورا هامشيا ، أما فرنسا فقد إتخذت موقف الحذر بينما قنعت مصر بالانسحاب كما جاء تفصيلا . في موضع سابق من هذا الدراسة ويمكن التمييز بين عدة مراحل شهدت تغيرات في الحدود ، وسوف نتعرض في عجلة لهذه المراحل :

المرحلة الاولى :

وقد شهدتها الفترة ١٨٨٢ - ١٩١٣ التي بدأت مع بداية التوسع الإيطالي في إريتريا (١) عام ١٨٨٢ وإنتهت بوفاة منليك الثاني الذي أكتملت في عهده

(١) Stephen A. Longrigg, A Short History of Eritrea, op. cit

صورة الحدود السياسية لإثيوبيا المعاصرة باستثناء الوضع الخاص بأريتريا . وقد شهدت هذه الفترة الأحداث التالية :

- ١ — فرض الحماية البريطانية على الصومال عام ١٨٨٤ .
- ٢ — انسحاب مصر من المنطقة وقيام الصومال الإيطالي عام ١٨٨٩ .
- ٣ — إعلان إريتريا كمنطقة إيطالية عام ١٨٩٠ .
- ٤ — قيام الصومال البريطاني عام ١٨٩٧ والصراع حول الأوجادين بين كل من إيطاليا وإثيوبيا .

وتجدر الإشارة إلى أن التوسع الإيطالي في إريتريا كان قد بدأ منذ يوليو ١٨٨٢ رغم أن بريطانيا كانت قد عقدت مع مصر في سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة اعترفت فيها بسيادة مصر على كل سواحل الصومال حتى رأس جافون ، وبدأت إيطاليا أولا بوضع يدها على عصب ثم أسرعت ببسط نفوذها شمالا وجنوبا فاحتلت ديبول، في ٢٥ يناير ١٨٨٥ بعد انسحاب المصريين منها ثم احتلت مصوع في ٢٥ يوليو من نفس العام وتوغلت القوات الإيطالية إلى مصوع غربا ثم شمالا حتى وصلت إلى مائة ميل جنوبي شرق سواكن. أما في الجنوب فقد تجاوزت المناطق الإيطالية مع الممتلكات الفرنسية في أوبوك ومقابلة لبات المندب ، وتمكن الإيطاليون بذلك من تكوين مستعمرة لهم في إريتريا بمساعدة بريطانيا .

أما إثيوبيا فقد توسعت جهة الشرق (١) حيث استولى الملك د منليك الثاني، على أمارة هرر بعد غزوها في ٢٦ يناير عام ١٨٨٧ بمساعدة الإيطاليين ، كما ضمت

(٦) راجع في تفصيل ذلك :

Richard Greenfield, Ethiopia : A New Political History (New York : Praeger, 1965).

— أى إثيوبيا — لمنطقة الأجادين عام ١٨٨٩ بعد أن إشتكرت مع القوات البريطانية في قمع الثورة المهدية في السودان ؛ وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إثيوبيا أغضت عينيها عن التوسع الإيطالي في إريتريا نظرا لتحديات الانقسام الداخلي بين الأمراء فضلا عن تحديات الإسلام المجاور لإثيوبيا ، وأمام انشغال السلطة المركزية في إثيوبيا بهذه التحديات الداخلية والخارجية أخذ الإيطاليون يتحركون جنوب إثيوبيا نفسها عام ١٨٨٩ ؛ وعلى أثر الضغوط الإيطالية هذه تم توقيع معاهدة « أوتشالي » في عام ١٨٨٩ . وفي نفس الشهر قامت إيطاليا بهبوط نفوذها على بلاد الصومال ثم أعلنت في ١٥ نوفمبر ١٨٨٩ حمايتها على الساحل الشرقي لإفريقيا وكونت عام ١٨٩٠ الشركة الإيطالية لشرق إفريقيا لإدارة المناطق الداخلية للساحل الأفريقي وفي ٢٤ مارس ١٨٩١ تم توقيع إتفاقية إيطاليا بريطانية تحدد مناطق النفوذ الإيطالي فيها من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر .

وفي عام ١٨٩٤ توصلت بريطانيا وإيطاليا إلى إتفاق مشترك بشأن الحدود بين أراضي الصومال الخاضعة لهما فسيطرت بريطانيا على هود وإيطاليا على الأجادين ؛ وكان من نتيجة هذا الاتفاق أن أنتقد الإمبراطور « منليك الثاني » ما جاء في معاهدة أوتشالي بهدف توحيد إثيوبيا ، وشهد عام ١٨٩٥ انهيار العلاقات الإثيوبية الإيطالية ونشوب المواجهة المواجهة المسلحة في موقعة عدوة الشيرة ومزيمه القوات الإيطالية على أيدي إثيوبيا .

وقد كانت موقعة عدوة بمثابة كارثة عسكرية ، فقد نبذت إيطاليا في الفترة اللاحقة سياسة التوسع الاستعماري ، وذلك حتى قيام موسوليني بغزو إثيوبيا عام ١٩٣٥ ثم شهدت السنوات التالية لموقعة عدوة إتفاقيات بين القوى المتصارعة على الحدود في القرن الأفريقي . ففي ديسمبر ١٩٠٦ عقد الإتفاق الثلاثي (الإيطالي - الفرنسي - الإنجليزي) بهدف المحافظة على الوضع الراهن في إثيوبيا من

التاحيتين السياسية والإقليمية ؛ وأنه إذا ما طرأ أى إخلال بالوضع القائم فإن الدول الموقعة تتعهد بأن تبذل جهدها للمحافظة على المصالح الإثيوبية بالإضافة إلى مصالح كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذا مصالح إيطاليا فيما يتعلق باريتريا والصومال ؛ وفي ١٦ مايو ١٩٠٨ أبرمت معاهدة إثيوبية إيطالية وبمقتضاها ضمت منطقة الأوجادين لحدود إثيوبيا ولكن الطرفين لم يتمكنوا من الاتفاق على الحدود لصعوبة تحديد الخط الذى يفصل بين إثيوبيا عن الأراضي الساحلية (والتي تسمى بأراضي القبائل) .

المرحلة الثانية :

وقد شهدتها الفترة ١٩١٤ — ١٩٥٤ ؛ فعندما مات منليك الثانى عام ١٩١٣ ونشبت الحرب العالمية الأولى فى العام التالى — بدأت المرحلة الثانية من التغييرات التى شهدتها الحدود فى منطقة القرن الإفريقى والتى أمتدت حتى منتصف الخمسينات من القرن الحالى وابرز هذه التغييرات هو توقيع معاهدة الصداقة بين إيطاليا وإثيوبيا عام ١٩٢٨ ثم الغزو والاحتلال الإيطالى لإثيوبيا بين عامى ١٩٣٥ — ١٩٤١ ثم سيطرة بريطانيا تماما على الاقاليم الصومالية التى كانت مطعما بين القوى الإستعمارية المتنافسة والمتصارعة ؛ وهذه الاقاليم تشكل ٩٠٪ من الاقاليم التى يقطنها الصوماليون فى القرن الإفريقى فيما عدا جيبوتى وكان هذا يعنى انكماش إثيوبيا (١) مرة أخرى طوال السنوات (١٩٣٥ — ١٩٥٤) بعد التوسع الذى تحقّق فى عهد منليك الثانى .

وإذا انتقلنا إلى أحداث الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على التغييرات فى الحدود فقد سارت أحداث هذه الفترة على النحو التالى : هزيمة إيطاليا فى هذه

الحرب ثم دخول بريطانيا أديس أبابا في عام ١٩٤١ ثم وضع الأوجادين تحت الإدارة العسكرية البريطانية وسرعان ما خضعت أراضي الصوماليين - ماعدا جيبوتي - لنظام حكم واحد هو الاحتلال العسكري البريطاني ، وكان هذا من العوامل التي أيقظت الشعور القومي لدى الصوماليين جميعا بصرف النظر عن إلتئاماتهم السياسية إلى دول عديدة في المنطقة . كذلك فإن المفاوضات البريطانية الإثيوبية أثناء الحرب كانت قد أسفرت عن عقد إتفاقية ٣١ يناير ١٩٤٣ التي نصت على اعتبار منطقة الأوجادين جزءا منفصلا عن إثيوبيا تتولى القوات العسكرية البريطانية إدارتها. وحاولت بريطانيا أن تستغل فكرة الصومال الكبير (١) لكي تبسط نفوذها عليه ؛ ومن هنا جاء اقتراح إرنست بيغن وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٤٦ بتجميع كل الإقاليم التي يسكنها صوماليون ووضعها تحت الحماية البريطانية غير أن هذا الاقتراح واجه معارضة شديدة من القوى العظمى والمغربى على حد سواء وتراوحت المعارضة بين اقتراح فرنسا بعودة الحكم الإيطالى إلى الصومال الإيطالى وبين اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الصومال تحت الإدارة الدولية . وإستمر خضوع الصومال الإيطالى للإدارة العسكرية البريطانية حتى عام ١٩٤٩ حين خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا الوصاية على المنطقة لمدة عشر سنوات إبتداء من ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ؛ وكانت مهمة إيطاليا التمهيد لإستقلال المنطقة تحت إشراف مجلس إستشارى تابع للأمم المتحدة ؛ ونظرا لامتناع إثيوبيا عن التعاون مع إيطاليا فى تعيين الحدود بينها وبين الصومال ، فقد قامت بريطانيا باتفاق مع إثيوبيا برسم خط الحدود بين الصومال وإثيوبيا وأسمته بالخط الإدارى المؤقت ؛ ويلتقى بحدود الصومال

(١) راجع لى تفصيل ذلك :

Saadia Touval; Somali Nationalism (Cambridge; Harvard University Press 1963) ,

البريطاني سابقا عند خط طول ٤٨° شرقا وخط عرض ٨° شمالا وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندي ، وبينما قبلت بريطانيا هذا الخط بتحفظات فإن إثيوبيا لم تعترف به فيما بين ١٩٥٠ — ١٩٥٦ ، وذلك كحدود سياسية دائمة بينها وبين الإقليم الصومالي .

أما الصوماليون فقد تمسكوا (١) بخط طول ٤٧° شرقا وخط العرض ٨° شمالا لأن الخط الإداري المؤقت هو جزء من أرض الصومال الذي قسمها إلى قسمين وأرغم الكثير من الصوماليين ممن كانوا من الصومال الإيطالي السابق على الخضوع إلى الإدارة الاثيوبية .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وقعت السلطات البريطانية مع إثيوبيا إتفاقية في صالح إثيوبيا تعهدت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكري من منطقة هود وجزء من منطقة أوجادين على أن تتولى الحكومة الاثيوبية إدارتها اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ورغم ما أكدته الإتفاقية من حق القبائل في المراعى على جانبي الحدود فقد ثار الصوماليون وأحتجوا على وضع جزء من أراضى الصومال تحت سيطرة إثيوبيا ودون موافقة أصحابها الشرعيين .

المرحلة الثالثة :

وتتد من الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٢ ، فقبل أن تستعيد إثيوبيا مناطق توسعها السابقة في هود وأوجادين في منتصف الخمسينات — تمكنت الدبلوماسية الاثيوبية من إلحاق إريتريا كإقليم إداري لإثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم بالوحدة معها عام ١٩٦٢ ؛ وهكذا تمكنت إثيوبيا — باعتبارها دولة داخلية — أن تطل على السواحل للمرة الأولى في تاريخها الوسيط والحديث كله ، وتحولت بذلك إلى دولة مختلطة الأجناس وأصبح التنافر العرقي واللغوي والديني من السمات الرئيسية

(١) — Sa .dia Touval, Somali Nationalism, op, cit pp. 18-25.

في كيان الدولة وتشكلت بذلك حدود جديدة لمنطقة القرن الأفريقي برمتها ،
غير أن إثيوبيا قد قبلت في نفس الوقت الخط الإداري المؤقت الذي كانت بريطانيا
قد وضعت سنة ١٩٥٠ للفصل بين حدود إثيوبيا وأراضي الصومال التي تحت الوصاية
إلى أن تسوى مشكلة الحدود بعد ذلك وباستقلال الصومال (البريطاني
— الإيطالي) سنة ١٩٦٠ ؛ إعتبرت الدولة الجديدة أن واجبها القومي يقتضيها
مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادي والمعنوي ، في حين أعتبرت إثيوبيا
وكينيا وفرنسا هذه السياسة من جانب الصومال عملا عدائيا وتدخلًا في الشؤون
الداخلية لجاراتها ضد وحدتها الإقليمية بالرغم من أن هذه الحدود هي في الواقع
حدود غير طبيعية ؛ وغير بشرية ، أنها حدود هندسية في معظمها يتخطاها الرعاة
الصوماليون داخل جمهورية الصومال لأغراض الرعي الأمر الذي جعل منطقة
الحدود هذه تشهد تصعيدا في الحوادث والمواجهات المسلحة بين الصومال وإثيوبيا .

الفصل السابع والثلاثون

حوادث الحدود وأطراف الصراع

١ - حوادث الحدود منذ الخمسينات :

شهدت الخمسينات أكثر من نزاع على الحدود وذلك لأن الخط الفاصل المؤقت الذي أُنْتُفقت عليه كل من بريطانيا وأثيوبيا سنة ١٩٥٠ لم يكن يخص سوى جزء من الأراضي التي كان يطالب بها الوطنيون الصوماليون . وفي عام ١٩٥٥ استفادت أثيوبيا منطقتي هرر واورجادين من بريطانيا ؛ وقد زادت مدة المشكلة في مؤتمر شعوب إفريقيا الذي انعقد بأكرا عاصمة غانا في النصف الأول من ديسمبر ١٩٥٨ بسبب القرار الذي أُنْتُخذ والذي ينص على التأكيد بالحدود التي حلقتها الإستعمار في إفريقيا وعلى المطالبة بتعديلها على نحو يتوافق مع وحدة الشعوب والسلالات الإفريقية ؛ وفي مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي أُنْتُعقد عام ١٩٦٠ صدر قرار يعترف بحق الصومال (المقسم صناعيا) في الإستقلال والوحدة لكي تخرج الصومال الكبرى إلى خير الوجود .

وكان من الطبيعي عندما حصل الصومال على إستقلاله السياسي في يوليو ١٩٦٠ ان يتطلع إلى استكمال وحدة ترابه ؛ ولهذا نصت المادة السادسة من دستور الدولة الجديدة على « تحقيق وحدة الأراضي الصومالية » ، وكان هذا يعني مطالبة لإثيوبيا باقليم اورجادين ومطالبة كينيا بالاقليم الشمالى الشرقى ومطالبة فرنسا باقليم عفر وعيسى على أساس ان المناطق الثلاث تسكنها قبائل صومالية . وفي الوقت الذى تكون فيه ضرب صومالى فى الاقليم الشمالى الشرقى من كينيا يطالب بالإقليم وانفصاله عن كينيا وانضمامه لجمهورية الصومال فى هذا الوقت كانت

العلاقات بين الصومال وأثيوبيا آخذة في التدهور السريع وخاصة في المناطق المتنازع عليها ، ووصفت القوات الاثيوبية في حالة الاستعداد القصوى نتيجة لتحركات جرت على الحدود ؛ وطوال العامين التاليين ١٩٦١ ، ١٩٦٢ كانت المشكلة تزداد حدة وسط تصاعد حملات الإذاعة والصحافة من الجانبين غير أن الدول الإفريقية بدأت منذ أوائل عام ١٩٦٣ تتلمس مدى التعقيدات الناجمة عن مشاكل الحدود ، ولهذا عندما انعقد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية في ٢٦ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا وطرحت أمانه مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال من جهة وأثيوبيا وكينيا من جهة أخرى — لم يأخذ المؤتمر بوجهة نظر الصومال القائمة على حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية المتاخمة للصومال ؛ ولم يمض عام واحد حتى اصدر مؤتمر القمة الإفريقي في القاهرة قرارا نص صراحة على مبدأ عدم المساس بالحدود الإفريقية الراهنة وبذلك فشلت جهود الصومال السلمية في تحقيق مطالبها الإقليمية .

وأخذت الصومال تشكو من هذه الأوضاع التي قسمت الأراضي الصومالية وإنها تتسم بقومية تكاد تكون موحدة ، وإن منظمة الوحدة الإفريقية لم تحسم هذه الخلافات ؛ ووسط حملات الهجوم الإعلامية من الجانبين قامت الحرب على الحدود الصومالية الاثيوبية في يناير ، فبراير ١٩٦٤ وسط اتهامات من الطرفين المتنازعين بأن الآخر هو البادئ بالهجوم فبينما أفادت البيانات الاثيوبية أن القوات الصومالية الجوية قد اخترقت المجال الجوي الاثيوبي (١٤ — ١٦ يناير) كما جرت اشتباكات في جيجيما وبأن القوات الصومالية قد شنت هجوما (٧ — ١٠) فبراير على مدينة توجو وأهالي وديرا جوربال على الحدود — نجد أن حكومة مقديشيو تتهم إثيوبيا بشن هجوم بري على المدن الصومالية وبالدخول إلى مدينة فرفر واحتلال قرى قبل أن تصدهم القوات الصومالية . ولم تدم هذه

الحرب أكثر من شهرين ، وسرى قرار وقف إطلاق النار باستثناء بعض الانتهاكات على الحدود . وطلب وزراء الخارجية الأفارقة عقد مؤتمر في دار السلام في النصف الأول من فبراير ١٩٦٤ بين الحكومتين الصومالية والأثيوبية والشروع في اجراء مفاوضات من أجل تسوية سلمية للنزاع ولم تمض أيام حتى تم توقيع إتفاقية الخرطوم بفضل وساطة السودان ؛ ومضت الإتفاقية على انسحاب القوات من الجانبين وعلى بعد ١٠ - ١٥ كيلو متر من الحدود ؛ ومنذ ذلك التاريخ اتخذ الصومال أساليب التفاوض لتحقيق مطالبه الإفليمية .

وفي فبراير ١٩٦٨ تكونت لجنة أثيوبية صومالية مشتركة تجتمع كل ثلاثة شهور للعمل على حل مشاكل الحدود بين الجانبين ؛ وقد تمكنت منظمة الوحدة الإفريقية في هذه الفترة من احتواء هذه الأزمة جزئيا على الأقل بالرغم من ان بقاء الصومال متمسكا بحق تقرير المصير للسكان الصوماليين في منطقة القرن الافريقي ، كذلك فقد كانت هناك عوامل خارجية ساعدت منظمة الوحدة الإفريقية على احتواء الصراع لفترة ومن أهم هذه العوامل ان التغيرات الدولية التي سادت في الستينات لم تكن تسمح بشن أى صراع حول حدود من هذا النوع ، فقد جرت حرب الـأوجادين الأولى في الوقت الذي أصبحت فيه القوتان العظيمتان تتطلعان إلى كيفية ما للحد من الحرب الباردة القائمة في أوروبا ؛ ولهذا فعندما تقدم الصومال في فبراير ١٩٤٦ بشكوى ضد أثيوبيا بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ؛ رد الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة موجهة إلى الطرفين المعنيين يطلب منها العمل على تسوية الخلافات حول الحدود بالوسائل السلمية وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية . كذلك فقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية نداء إلى كل من أثيوبيا والصومال بوضع حد للحرب بينهما ؛ كما طالب الاتحاد السوفيتي الطرفين باتخاذ الاجراءات اللازمة لإقرار وقف إطلاق

النار فوراً مؤكداً أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد في العصر الحالي أى صراع إقليمي أو نزاع على حدود قائمة بين الدول تستوجب تسويته الالتجاء إلى القوة المسلحة .

وهناك عامل آخر يمكن أن يضاف إلى عدم تقبل المناخ الدول لتفشى أى صراع حول الحدود بين دولتين وقتئذ وخاصة في إفريقيا - وينحصر هذا العامل في أن الوضع العسكرى للصومال نفسه لم يكن يسمح بمواصلة الحرب إذ ابرزت ساحة القتال مدى تفوق الجيش الإمبراطورى من حيث التدريب والتسليح وبفضل المعونة الأمريكية له . وقد دفعت هذه العوامل مجتمع الصومال إلى انتهاج سياسة المصالحة مع الدولتين المعاديتين لفكرة الصومال الكبرى - وبحلول عام ١٩٦٧ وتفشى ظاهرة الركود في الاقتصاد الصومالى بسبب إعلان قناة السويس - فقد أدى هذا إلى نقص صادرات الموز الايطالى لأوروبا ، وكانت أول خطوة لدى تغيير الحكومة الصومالية وقتئذ هو إقامة علاقات مع كل من إثيوبيا وكينيا والتي نجح في انجازها رئيس زامبيا كيفيت كاوندرا حيث إسفرت المحادثات الصومالية الكينية عن عقد إتفاقية أروشا ؛ أما على صعيد إثيوبيا فقد جرت أيضا محادثات مماثلة أدت إلى قيام علاقات اقتصادية وتجارية بين الدولتين .

٢ - تأثير تغيير النظام السياسى فى الصومال (١٩٦٩) وأثيوبيا (١٩٧٤)

على حوادث الحدود :

جرى فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ انقلاب عسكرى صومالى أطاح بالرئيس شرمارك الذى أعتيل ، وتلى ذلك إعلان نظام حكم جديد على أساس الاشتراكية العلمية ، ويقوم على تعبئة جماهيرية عالية ؛ وقام الاتحاد السوفيتى . بمساعدة النظام الجديد فى الصومال وتدريب وتجهيز الجيش هناك ؛ وسرعان ما طرأت تغييرات فى توازن

القوى أدت إلى تصاعد الصراع في منطقة القرن الأفريقي ؛ ففي عام ١٩٧٤ أصبحت القوات الجوية الصومالية تمتلك أعلى قدرة قتالية بين دول افريقيا السوداء ، كذلك امتلكت الصومال قوات مدرعة بجهزة بتجهزا ممتازا ، وكان من نتائج هذا التعاضد في القوة العسكرية الصومالية أن إختل التوازن العسكري في المنطقة وفي نفس الوقت اكتسب الصومال مكانة دبلوماسية هامة بين الدول الافريقية .

أما على الصعيد الاثيوبي فقد تصاعدت عمليات القتال في أريتريا وافتقدت الحكومة الاثيوبية القدرة العسكرية على قمع الحركة الانتصالية الاريترية ، ثم جاء تعاقب الاحداث لتقليب الصورة تماما بالانقلاب العسكري الاثيوبي في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ والذي أدى إلى عزل الامبراطور ، وتولى مانيجستو ماريام زمام الامور في البلاد .

وكانت هناك نقطة أخرى ساعدت على صقيد حدة مشكلة الحدود ، وهي النقطة المتعلقة بالبترول ، فمنذ فبراير ١٩٧٣ شرعت شركة بترول أمريكية في أعمال حفر على الجانب الاثيوبي من الحدود في أفليم أوجادين ، وقد أسفر اكتشاف النفط بكميات هائلة في إحدى المدن ، التي تقع على بعد ٣٠ ميلا من الحدود الصومالية وضمانا لأمن هذه المنطقة حشدت الحكومة الاثيوبية قوات لها على الحدود وردت الصومال بالمثل ولم تنجح محادثات ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ في تهدئة الموقف بين البلدين خاصة وأن القوات الاثيوبية كانت قد حرمت البدو الرحل الصوماليين من التزود بالمياه في الافليم . وكان الامبراطور هيللا سلاسي لم يزل في الحكم وقتئذ ؛ فليجأ إلى الحليف الأمريكي لمساعدته ، لكن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنا حيث كانت لدى الصوماليين القدرة على تخطي الحدود وامتلاك شريط من الارض في إقليم أوجادين — ومن ناحية أخرى

فان الاثيوبيين ايضا كانت لديهم القدرة على حشد قواتهم في الجنوب وبالتالي فانهم يتمكنون من طرد القوات الصومالية خارج الحدود ، وعندئذ لن يتوقعوا بل انهم سيواصلون قهر القوات الصومالية حتى تصل إلى البحر ، وهكذا كان للولايات المتحدة حججها القانونية لكلا الطرفين ، والتي كان لها ما يبررها من الجانبين المتنازعين ، أى أن الحرب لم تندلع في ذلك الوقت ، وفي فبراير ١٩٧٤ كانت حركة التمرد العسكى التي اجتاحت اثيوبيا ، وفتح ذلك المجال أمام محكم الصومال لسكى يطرقوا آفاقا جديدة حول امكانية تسوية النزاع القائم بالوسائل السلمية .

هناك عامل آخر يضاف إلى العوامل السابقة وهو المقاطعة البترولية العربية التي حدثت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد أبرزت أهمية ضمان طريق البترول وبالتالي اكتسب إقليم إريتريا الذي لا يبعد عن ميناء مصوع وعن مضيق باب المندب بأكثر من ٢٠ ميلا - أكتسب أهمية استراتيجية جديدة ؛ ثم ان جزر درياك التي تمتلكها اثيوبيا شكلت هي الأخرى حجب الزاوية في الاشراف الدولى على طريق البحر الأحمر وباب المندب وسواحل المحيط الهندى التي تربط الدول الغربية بالخليج العربى . ومنذ عام ١٩٧٧ أدى انتصار الثوار الراديكالى داخلى الحكم العسكى الاثيوبى إلى تراجع النفوذ الأمريكى فى إثيوبيا وإلى دعم جديد للوجود السوفيتى فى المنطقة الذى كان قاصرا حتى الآن على اليمن الجنوبي والصومال . وهكذا نجح السوفيت فى الوصول إلى اثيوبيا التى ظلوا يتطلعون إليها طويلا باعتبارها تشكل حليفا أفضل بكثير من غيرها من أقاليم المنطقة حيث كثافتها السكانية كبيرة ، مساحتها واسعة ، وهذا العاملان لها أثرهما الاستراتيجى ، وقد حانت الفرصة للسوفيت فعلا بانتهاء حكم الامبراطور هيلا سلاسى واستيلاء القوات العسكرية الاثيوبية على زمام الأمور؛ ومن ثم فقد

ساند السوفيت النظام الجديد وأعلنوا إستعدادهم لاعادة تجهيز الجيش الأثيوبي بالسلح السوفيتى بعد ان تعثرت اتفاقيات السلاح المبرمة من قبل مع الولايات المتحدة بسبب الاتجاه اليسارى المتشدد لنظام الحكم الجديد فى اثيوبيا . ومع هذا ؛ وبالرغم من الخلاف على الحدود بين كل من الصومال واثيوبيا فقد حاول السوفيت أن يقيموا علاقات طيبة بين كل من اثيوبيا والصومال؛ فقام الرئيس السوفيتى بوجدورنى فى مارس ١٩٧٧ بزيارة إلى مقديشيو وأديس أبابا وحاول التنسيق بين الطرفين بأن طالب الصوماليين بتجميد طلباتهم على الصومال الغربى وخاصة منطقة أوجادين وان يقيموا اتحادا فيدراليا يضم كلا من اثيوبيا والصومال وعدن ، وبذلك يتم انتهاء صراع الحدود بين دول المنطقة من وجهة نظر الاتحاد السوفيتى ؛ وقد تكرر هذا الطلب مرة أخرى فى اجتماع ضم مانجستو ماريام وسياد برى وسالم ربيع على مع فيدل كاسترو فى عدن ، غير أن المؤتمر لم يصل إلى أية نتائج إيجابية بشأن خلافات الحدود ، ثم بدأ الصومال يطالب بحق تقرير المصير للصومال الغربى وأتجه الرئيس الصومالى سياد برى عدة مرات إلى الاتحاد السوفيتى طالبا تأييده ومساندته ، غير أن سياد برى لم يلق استجابة لمطالبه بالرغم من اشتعال الموقف على الحدود .

وقد أقام الاتحاد السوفيتى جسرا جويأ وآخر بحريا من ليبيا لتزويد اثيوبيا بالأسلحة ، لما أقام جسرا بحريا آخر لنقل القوات والمعدات والأسلحة الكوبية وكذا قوات من دول حلف وارسو واليمن الجنوبية ، ونتيجة لذلك قرر الصومال فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ طرد الخبراء السوفيت والغاء معاهد الصداقة الصومالية السوفيتية ، وهكذا وضعت هذه الخطوة طرفى الصراع على الصعيد الإقليمى وهما اثيوبيا والصومال - وضعتها وجها لوجه وكشف القناع عن الوجه السوفيتى فى تأييده ومساندته الفعالة لاثيوبيا ؛

٣ - الاطراف الاقليمية للصراع :

تشترك الاطراف التالية في لعبة المواجهة التي تدور في منطقة القرن الأفريقي ؛ فهناك اثيوبيا يساندها الاتحاد السوفيتى وكوبا ومعها دول المعسكر الشيوعى ؛ أما الطرف الثانى فى المشكلة منهم حركات التحرير الاريترية وجبهة تحرير الصومال الغربى التى يساندهم بعض الدول الافريقية والعربية ، وعلى الرغم من الهدوء النسبى الذى يسود مسرح الصراع إلا ان كافة التوقعات تشير إلى احتمال حدوث الانفجار فى أى وقت لأن بذور الصراع لاتزال كامنة فى منطقة القرن الأفريقي .

وعلى الصعيد الافليمى ؛ فان الصراعات الكائنة فى المنطقة يكن اجمالها فيما يأتى فى شمال المنطقة إلى جنوبها .

اولا : الصراع بين اريتريا واثيوبيا :

وقد نجمت هذه الشعلة من رغبة اريتريا فى الانفصال عن اثيوبيا ؛ والملاحظ ان لاريتريا منطقة ساحل البحر الأحمر الممتدة من جيپوتى إلى الحدود بين اثيوبيا والسودان ، كما ان لاريتريا موانئ على هذا الساحل أهمها مصوع وعصب وأهم مدنها أسمرة ، وترتبط مصوع مع كسلا بخط حديدى يمر بأسمرة وبلدة أجوردات . وترتبط عصب بأديس أبابا بطريق ممدىمر ببلدة ديسبى ، ومن ذلك يتضح ان ميناءى مصوع وعصب يعتبران من المنافذ التجارية الحيوية لاثيوبيا ، وقد ظلت اريتريا خاضعة للاستعمار الايطالى لمدة خمسين عاما ؛ وانعكست آثار هذا الاستعمار على تطوير مشروعات الطرق والسكة الحديدية وميناء مصوع .

ثانياً : الصراع الصومالي - الاثيوبي حول جيبوتي :

استقلت جيبوتي في يونيو ١٩٧٧ ، وقد أدت بوارد هذا النزاع الى موافقة معظم الاحزاب السياسية في جيبوتي على بقاء قاعدة عسكرية فرنسية في الاقليم بعد استقلاله ضماناً لاستقراره وحتى لا يترتب على اغلاق ميناء جيبوتي - الذي يرتبط بأديس أبابا بخط حديدي - في وجه الصادرات والواردات الاثيوبية حدوث شلل للاقتصاد الاثيوبي والحركة الاقتصادية في جيبوتي .

ثالثاً : الصراع الصومالي - الاثيوبي حول منطقة أوجادين التي تقع غرب الصومال (وجنوب شرق اثيوبيا) . ولهذا النزاع جذور تاريخية قديمة ، فعقب تقسيم دول القارة الافريقية بين الامبراطوريات الاستعمارية بعد مؤتمر برلين الشهير الذي عقد في الفترة ما بين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ كانت الاتجاهات السياسية لهذه الدول تسبب في بلورة التفرق Crysallization of Desunity بين دول القارة ، وعلى سبيل المثال ساعدت إيطاليا اثيوبيا على احتلال هرر عاصمة الصومال الغربي عام ١٨٨٧ (١) واتخذت اثيوبيا من هرر رأس جسر تنفذ منه الى داخل الصومال الغربي - وهو ما يسمى بأقليم أوجادين - وإلتفت الامر الى تقسيم الصومال الى صومال بريطاني وآخر إيطالي بعد انتزاع كل أقاليمها الغربية . وبعد أن استقل الصومال في يوليو ١٩٦٠ أخذ يطالب بالصومال الكبير ، وعلى مدى ستة عشر عاماً لم تتطور الأمور الى مرحلة الاشتباك المسلح ، غير أن قيام جبهة تحرير الصومال الغربي قد يهني هذا الموضوع ، وبالرغم من ذلك ثمان الغارات الاثيوبية تتجدد بصفة دورية تقريباً على هذا المنطقة ولا تكف الصومال عن بذل كافة المحاولات لاسترداد هذا الإقليم باعتباره أحد الاقاليم الخمسة التي يتكون منها الصومال الكبير والتي تمثلها النجوم الخمسة التي يردان بها غلته .

(١) راجع في مقبل ذلك القسم الاول من هذه الدراسة .

رابعاً : الصراع الصومالي - السومالي حول المنطقة الجنوبية الغربية من الصومال - الشمالية الشرقية في كينيا - وتطالب الصومال بضم هذه المنطقة إلى الصومال الكبير ؛ والملاحظ أن لعبة التوازن الدولي قد ساعدت فيما بعد على إحلال الهدوء النسبي بالنسبة لهذه المشكلة ويمكن إضافة عامل خامس يذكي من الصراع الإقليمي في هذه المنطقة وهو الحرب الكلامية المتبادلة بين إثيوبيا والسودان ، فبحر نهاية شهر يناير ١٩٧٧ ، وشب الجنرال « توري بدي » الرئيس السابق للمجلس العسكري الحاكم في إثيوبيا - مرحلة جديدة في المواجهة بين البلدين ، وهذه الحرب الكلامية بدأت شفوية من جانب إثيوبيا حيث « سحب الدسائس التخريبية التي تحركها حكومة الخرطوم » ثم جاء الرد السوداني على لسان الرئيس نميري بتقديم المساعدات للاتحاد الديمقراطي الإثيوبي والسماح له بالعمل من أراضي السودان ضد حكومة اديس أبابا ؛ كما بدأت السودان تؤكد علناً استعدادها لبذل قصارى جهدها لمساندة الجبهات التي تناضل من أجل استقلال إريتريا (١)

وعلى الرغم من أن هذه الصراعات ظلت تغلي تحت السطح لعدة سنوات إلا أنها وصلت إلى هذا المستوى الحاد نتيجة للعوامل الآتية

أولاً : التطورات اللاحقة للثورة الإثيوبية بعد استيلاء الكولونيل مايجستو على السلطة ؛ ومن أبرز هذه التطورات إعلانه طرد البعثة العسكرية الأمريكية من إثيوبيا في أبريل ١٩٧٧ ووقف صفقات السلاح الأمريكي إليها

(١) دكتور : عبد العزيز الرقاعي ، الصراع الدولي في القرن الأفريقي واستراتيجية البحر الأحمر في ندوة البحر الأحمر في التاريخ ، سطور الدراسات العليا للتاريخ الحديث بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ١٩٧٨ ص ١٥ - ١٦ .

الأمر الذي أكد من عملية إعادة التحالف التي أخذت تحدث في منطقة القرن الأفريقي ، ذلك أن إثيوبيا التي ظلت تابعة للمعسكر الغربي لمدة تزيد عن الثلاثين عاما ، إنتقلت سريعا إلى دائرة العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي ، وقد اقترن بذلك اتجاه مجموعة أخرى من دول المنطقة إلى الارتباط بالقرب .

ثانها : اتجاهات الاستراتيجية السوفيتية في إفريقيا وبصفة خاصة الاستراتيجية البحرية ومتطلبات السيطرة على الممرات المائية الدولية ، حيث يرغب الاتحاد السوفيتي في تعويض هزيمة سياسته في الشرق الأوسط وتدعيم الوجود السوفيتي في مناطق افريقية أخرى ، ويفسر هذا العامل سعي الاتحاد السوفيتي الى تشكيل كتلة من الدول التي تتبنى الاتجاه الاشتراكي عند مدخل البحر الأحمر باعتباره يشكل طريق البترول إلى أوروبا وفي نفس الوقت يشكل الطريق العكسي منه مدخلا إلى المحيط الهندي - وقد كانت لدى الاتحاد السوفيتي بالفعل علاقات وثيقة مع الصومال واليمن الجنوبي ، وبدأت إثيوبيا هي الأخرى في الاتجاه نحو السوفيت يتطلعون إلى تحييد أو إحتواء الخلافات الوطنية والعنصرية لاصدقاتهم القدامى والجدد وذلك في نطاق وحدة ايدولوجية يساندها الدعم العسكري .

وقد بدا أن الاتحاد السوفيتي (١) يضع في اعتباره العلاقات المميزة بينه وبين الصومال بهدف تعزيز سياسته في المنطقة ، وجاء ذلك بنتيجة عكسية -

(١) راجع : Colin Legum "The U.S.S.R. and Africa: The

African Environment. " Problems of Communism vol.

xxvii, No. 1 January - February 1978) pp 10-12.

أبى على حساب الصومال - فما أن انطلقت قوة اثيوبيا العسكرية حتى منارح السوفيت بتأييد اثيوبيا ونظامها الجديد ظنا منهم أنها أرض أنصب لانتشار الشيوعية بعد فشلهم في الصومال ، ويفسر هذا سبب التصادم بين الاتحاد السوفيتي والصومال . وهكذا انطلقت قوات جبهة تحرير الصومال في تصعيد الصراع المسلم مع القوات الاثيوبية ، وأعلنت الصومال معارضتها لسياسة السوفيت وأن أمن الصومال جزء من أمن الامة العربية ولم تخف المصادر المسؤولة ان الاتحاد السوفيتي كان قد بدأ في التفكير في التحكم في البحر الاحمر والمحيط الهندي لأمرين أساسيين : الانطلاق بالنفوذ السوفيتي إلى قلب أفريقيا - ثم مراقبة الممرات المائية التي تسلكها ناقلات البترول بهدف السيطرة على المنطقة العربية وخاصة مصر والسودان ، وقد جرت بالفعل محاولات لجعل الصومال إدارة للتخطيط السوفيتي كان من أبرزها تلك الزيارة التي قام بها بودجورين ورئيس كوبا للصومال في وقت واحد لاقتناع سياد بري بانضمام الصومال إلى اتحاد فيدرالي يضم اثيوبيا واريتريا واليمن الديموقراطية ؛ وكان قد عقد لهذا الغرض اجتماع سرى في عدن حضره سياد بري وما نجستو وسالم ربيع وفيدل كاسترو ، وقد رفض فيه سياد بري مشروع الاتحاد لأنه بانضمامه إليه مع اثيوبيا إنما يفوز الاستعمار الاثيوبي لمنطقة القرن الافريقي كلها .

ثالثا : وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتي (١) المؤيد الرئيسى لاثيوبيا بينما بدا وكأن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة هي التي ستصبح المؤيد الرئيسى للصومال ... وتوزع الادوار على هذا النحو جعل منطقة القرن الافريقي تشهد صراعات إقليمية حادة في النصف الثاني عام ١٩٧٧ من خلال الممارك الطاحنة التي دارت رحاها في اقليم أوجادين طوال شهر أغسطس بين ثوار جبهة تحرير

الصومال الغربى ، من ناحية والقوات المسلحة الاثيوبية من ناحية اخرى ،
والتي كانت على وشك أن تصل إلى مرحلة الحرب النظامية بين الصومال واثيوبيا .
وقد تجسدت المفارقة بين المساعدة العسكرية للدولتين العظميين لكل من
الصومال واثيوبيا في أن السلاح الصومالى هو سلاح سوفيتى فى الأساس موجه
للدولة التى تساندها موسكو - وهى اثيوبيا - بينما السلاح الاثيوبى وهو
سلاح أمريكى فى الأساس موجه ضد الدولة التى تساندها واشنطن . وهناك
دلالة أخرى أكثر خطورة وهى أن الإتحاد السوفيتى يؤيد « المنطق المحافظ »
الذى نادى به اثيوبيا بخصوص تنازع المبادئ التى تقوم عليها منظمة الوحدة
الأفريقية وخاصة التنازع بين مبدأ قدسية الحدود القائمة ومبدأ حق تقرير
المصير ، فى حين وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب « المنطق الثورى »
الذى نادى به الصومال ، وبالطبع كان هدف السياسة الأمريكية فى حقيقته هو
التشجيع على تفتيت هذه المنطقة و « بلقمتها » بحيث يتسنى تجزئة السودان من
ناحية وفك اثيوبيا من ناحية أخرى .

الباب الثالث عشر

تطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

الفصل الثامن والثلاثون

الصومال

١ - الصومال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

شهد القرن التاسع عشر فترة تمزيق أوصال القارة الافريقية وتقسيمها بين الدول الاستعمارية في أوروبا . وكان من الطبيعي أن تدخل الصومال في عملية التمزيق التي أشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ؛ ولم يقف الأمر عند هذه الدول الثلاث بل دخلت هي الأخرى في الميدان ، فتمكنت في عام ١٨٩٥ من الاستيلاء على هرر وشجعتها فرنسا كي تقطع الطريق على كل من إنجلترا وإيطاليا . ولما قامت إنجلترا بالاستيلاء على السودان تحت ستار استرجاعه ، وأرادت أن تضمن جيباد الحبشة فسمحت لها بالاستيلاء على إقليم أوجادين الصومالي .

وهكذا أصبحت بلاد الصومالين وهم شعب متجانس ذو عقيدة دينية مشتركة ويتكلم لغة مشتركة وله تاريخ مشترك وثقافة مشتركة وقد مزقت بطريقة تعسفية إلى مجموعات منفصلة تخضع لحكم أجنبي وأصبحت هذه المنطقة الشاسعة — وهي بمثابة جزيرة مثلثة الشكل في شرقي إفريقيا كان المستكشفون الأوروبيون يسمونها قرن إفريقيا الشرقي وما زالت تعرف باسم منطقة القرن الإفريقي إلى اليوم — ما زالت هذه المنطقة الشاسعة تضم الشعب الصومالي ولكنه موزع بين مختلف الأقسام السياسية في المنطقة وكانت تشغل الصومال الفرنسي والصومال البريطاني والصوماليا والصومال الكيني والصومال الذي يسميه الصوماليون منطقة الأوجادين — وهي

المنطقة الممتدة بين حدود صوماليا وبين الحبشة (١) وتسكنها جماعات من الصوماليين الرعاة يبلغ عددهم حوالى نصف مليون نسمة — وقد ظلت منطقة الأوجادين باستمرار مصدر نزاع بين الحبشة والصومال. والواقع أنها مشكلة قديمة بدأت عام ١٨٩٧ عندما ضمت الحبشة بمقتضى معاهدة عقدت في هذه السنة بينها وبين إيطاليا والحبشة سنة ١٩٠٨ نص على أن يكون خط الحدود بين الحبشة والصومال الإيطالى موازيا لساحل المحيط الهندى ويبعد عنه بمسافة ١٨٠ ميلا .

وقبل أن يخرج الانجليز من الصومال الإيطالى سنة ١٩٥٠ رسموا خطأ للحدود أسموه «الخط الادارى المؤقت»، وهو يحمل منطقة الأوجادين داخل حدود الحبشة ؛ وقد طالب شعب الصومال فيما بعد بضم منطقة الأوجادين إلى بلادهم وتنحصر وجهة نظرهم في ذلك أن جميع سكان منطقة الأوجادين من الصوماليين فضلا عن أنه لا يوجد بهذه المنطقة أقلية حبشية وأنها كانت جزءا من بلادهم ولم يكن لهم يد في فصلها عنها لأنهم لم يمثلوا في الاتفاقات التى سلختها من بلادهم ، في حين تمسكت الحبشة بمنطقة الأوجادين مستعدة إلى هذه الاتفاقات ؛ وقد أستفحلت هذه المشكلة ولم يوجد حل فيما بعد رغم توصيات الأمم المتحدة (٢) وجهودها بهذا الخصوص وهو ما يقتضى وقفه لتفسير وتعليل ذلك .

— Trimingham, J. Spencer : Islam in Ethiopia London, (١)
1952, p. 210.

وراجع أيضا :

— John Drysdale, The Somali Dispute (New York, Praeger,
1964).

(٢) United Nations, Rapport du Gouvernement Italien à
L'Assemblée Generale des Nations Unies sur L'Administration
de Tutelle de la Somalie, (8 Vols.) 1950 — 1957, Rome.

فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة دول المحور وتعين على الدول الأربعة الكبرى المنتصرة وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا أن تحدد مصير المستعمرات الإيطالية في إفريقيا . وعقدت المؤتمرات المتوالية لهذا الغرض دون أن تسفر عن نتيجة؛ وظهرت تيارات دولية متعارضة كما برزت أطماع سافرة ومستترة ؛ فإذا ببريطانيا تطمع في وصاية على الصومال الإيطالي وإذا بإيطاليا تسعى إلى إستعادة مركزها وتأييدها فرنسا ، بل أن اثيوبيا نفسها راحت تطالب بضم هذا الاقليم إلى أراضيها . وازاء هذه المناورات أعلن نادى الشباب الصومالى (الذى ظهر إلى الوجود لأول مرة فى أبريل ١٩٤٣) رسميا فى أبريل من عام ١٩٤٧ تحوله إلى حزب سياسى باسم « حزب الوحدة » الشباب الصومالى . - إذا به يعارض عودة إيطاليا بأى حال من الأحوال . وكان ذلك الحادث نقطة تحول بالغة الأهمية فى تاريخ الصومال المعاصر ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب الجديد يشغل مركز الأولوية فى النشاط السياسى ويتزعم الحركة القومية من أجل الاستقلال والوحدة . وتعرض الحزب للكثير من الاتهامات ، غير أن قيام الحزب قد شجع إنشاء عدد من الاحزاب والجماعات السياسية الأخرى وبعضها تسانده المصالح القبلية أو الإيطالية . ولم تستطع الدول الكبرى الأربعة أن تصل إلى اتفاق بشأن مستعمرات إيطاليا فقررت إحالة المسألة كلها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى أصدرت قراراً خاصاً بالصومال ينص على ما يأتى - :

أولاً : يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذاً فى نهاية عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية .

ثانياً : خلال الفترة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وتكون لإيطاليا السلطة القائمة بالإدارة .

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل مختلفة على الضميد المحلي ؛ فالأخزاب الوطنية ساء ما اتخذ بنظام الوصاية الفردية كما تملكها السخط بسبب اختيار إيطاليا لتتولى الإدارة ولكنها اضطرت إلى قبول هذا الوضع لأنه مؤقت أن يتجاوز عشر سنوات ، فكأنه بمثابة مرحلة إنتقالية يتم خلالها إقامة الهيئات التمثيلية في المستويات المختلفة (طبقاً للقرار) ووصولة الإدارة ونقل السلطة بالتدريج إلى أيدي أبناء البلاد . هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان هناك مبرر بالطبع للاوضاع السابقة وهو أنها انتزعت الاعتراف باستقلال البلاد الذي أصبح حقيقة واقعة ؛ فإذا إنتقلنا إلى الصومال البريطاني نلاحظ أنه صدر في ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ أمر الملك في المجلس ، ويقضى بأن يتولى الإدارة في المحمية حاكم عسكري في يد السلطات التشريعية والتنفيذية .

وفي ظل التطور الدستوري الذي بدأ بطيئاً ثم سار بخطى سريعة ومفاجئة نجد أن بريطانيا قررت في عام ١٩٥٩ تكوين مجلس تشريعي ووزارة وطنية وأجريت الانتخابات في فبراير سنة ١٩٦٠ وأعقبها تشكيل أول وزارة صومالية في الاقليم . وفي الوقت نفسه أبدت بريطانيا عزمها على الانسحاب ، كما أعلنت أنها لن تعارض في الوضع الذي يراه أهل الاقليم بالنسبة إلى الصومال (الإيطالي) ؛ وفي إبريل من السنة ذاتها صوت المجلس على الاتحاد مع صوماليا بمجرد حصولها على الاستقلال . هذا التحول من جانب بريطانيا والذي بدا مفاجئاً للكثيرين يفسره أحد الباثون كما يلي : كانت بريطانيا في الأصل تسعى إلى أن تتولى الوصاية على الصومال الإيطالي وبذلك يتسنى إقامة وحدة سياسية منه ومن صوماليا والأوجادين تحت إشرافها ويمكن أن تنضم إلى الكومنولث لكن هذه السياسة لم تلق أي تأييد ، فأهل الصومال الإيطالي لا يريدون إستعماراً جديداً ، ونظرت إيطاليا وفرنسا بعين الشك إلى محاولات بريطانيا السيطرة على القرن الأفريقي وعارضت إثيوبيا خوفاً على أوجادين من

جهة ولأنها كانت تريد أن ينضم إليها الصومال الإيطالي من جهة أخرى . ويفسر هذا كله الأسباب التي جعلت بريطانيا توافق على الوصاية المؤقتة (على الصومال الإيطالي) وتسليم منطقة أوجادين من جديد إلى إثيوبيا (١) .

وكان القرار الخامس باستقلال الصومال (الإيطالي) بعد عشر سنوات حافزا قويا لأهل الصومال البريطانى على المطالبة بوضع مماثل حتى يتسنى لهم الانضمام إلى أشقائهم ؛ وكلما اقترب موعد اعلان استقلال الاقليم الأول أدركت بريطانيا صعوبة البقاء فى منطقتها فرأت أن تكون هى البائدة فى كسب والصوماليين: ولكن أهمية الصومال (البريطانى) قد تضاعفت فى الواقع بعد استقلال الهند وباكستان؛ كما رأت بريطانيا أن إحتفاظها بعدن فيه ضمان كاف لمواصلاتها البحرية. وفى النهاية ينبغى عدم اغفال الاتجاه العام فى إفريقيا وخاصة بعد عام ١٩٥٨ مما وضع فى إستقلال ممتلكات فرنسا فى إفريقيا الغربية والاستوائية ومدغشقر وما تقرر من إعلان الكونغو والكاميرون ونيجيريا .

وعموما فقد -مقتت القومية الصومالية أول هدف كبير لها - وهو التخلص من السيطرة الأجنبية - فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بإعلان استقلال القسم الخاضع لبريطانيا . وفى أول الشهر التالى أعلن إنتهاء التفويض الذى سبق أن عهد به إلى إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية وإتحاد الاقليمان لتكوين جمهورية صومالية مستقلة ذات سيادة ما لبثت أن إحتلت مكانها فى الأسرة الدولية بعد إنضمامها إلى الأمم المتحدة ثم فى منظمة الوحدة الإفريقية عند قيامها . وتشكلت أول وزارة صومالية فى ١٢ يوليو ١٩٦٠ غير أن هذا الاستقلال - شأنه شأن استقلال دول العالم الثالث عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) بعد الحرب العالمية الثانية - هذا

(١) دكتور راشد البراوى . الصومال الجديد . القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية

الاستقلال لم يكن قائماً على أسس اقتصادية وإجتماعية راسخة بسبب إفتقار نصفي الدولة إلى الصلابة التي توفرها الوحدة الاقتصادية بمعنى أن التفاوت كان صارخاً والهوة كبيرة بين نصفي الصومال ، فالعهد الاستعماري خلف وراءه الكثير من معوقات التقدم وفي مقدمتها محاولته القضاء على القبلية التي كانت ولا تزال آفة العديد من المجتمعات الإفريقية ، كما سعى الاستعمار للحيولة دون تكوين شخصية صومالية واعية برغم قوافر أركانها ومقوماتها فحرم الشعب الصومالي من لغة نظامية مكتوبة وأخضع التعليم لما يخدم مصالح الاستعمار وأهدافه وأبقى على العناصر التي كانت توازنه إبان سيطرته لتظل تتطلع إليه بعد خروجه فيتخذ منها سند للحفاظ على ما كان له من مصالح متنوعة (١) .

كما تضمنت التركة التي ورثها الاستقلال مشكلة بالغة الخطورة تتمثل في أجزاء من التراب اقتطعت قسراً و ضد رغبة السكان الوطنيين وأدجت في بلاد أخرى مجاورة فكان الجسم السياسي الذي ولد في عام ١٩٦٠ مسوئاً وإنعكس ذلك على التطورات اللاحقة . ففي يونيو ١٩٦١ تم التصديق في استفتاء شعبي على أول دستور للبلاد يضمن الأمل في تحقيق الصومال الكبير، ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الخلافات مع كل من إثيوبيا وكينيا تتخذ مظهراً عنيفاً ، ففي أوائل عام ١٩٦٤ تطورت الأمور إلى نزاع مسلح على إثيوبيا وتدخلت منظمة الوحدة الإفريقية داعية الطرفين إلى التفاوض ، لكن هذه المفاوضات قد تمحطت لأن إثيوبيا إقترض إغلاق الحدود أمام البدو الصوماليين وأن تقوم أية مفاوضات بإراد إجراؤها في المستقبل على أساس معاهدة عام ١٩٠٨ التي عقدت بين إيطاليا وإثيوبيا وأن يتخلى الجانبان عن أية مطالب أو دعاوى إقليمية. وكان طبعاً أن يرفض الصومال

(١) المرجع السابق ص ٢٧ - وراجع أيضاً :

Saadia Touval, Somali Nationalism, op. cit. pp. 32 — 45.

مطالب إثيوبيا بما دعى إلى تجديد القتال ، وظلت العلاقات يشوبها التوتري حتى بعد أن بدا في الأفق حلها في مباحثات الخرطوم آنئذ .

والصومال الفرنسى هو الآخر كان باعثاً على الاختلاف والاحتكاك بين البلدين لأنه - من جهة - جزء من الأمة الصومالية ، ولكنه من جهة ثانية - وهذا هو الأهم - يضم ميناء جيبوتي الذى يشكل منفذاً بحرياً هاماً بالنسبة إلى إثيوبيا . وحتى عندما تمت زيارة الرئيس دييجول الى الاقليم فى أغسطس ١٩٦٦ فقد نشبت الاضطرابات فى جيبوتي وكان من نتيجة ذلك أن طرد عدد من الصوماليين ، غير أن التطور الأشد خطورة كان عندما أعلنت إثيوبيا فى سبتمبر ١٩٦٦ أن الصومال الفرنسى جزء لا يتجزأ منها وهنا تقدمت جمهورية الصومال بدعوى مماثلة .

أما عن العلاقات مع كينيا فانها تأزمت هى الأخرى بعد أن والاتصالات مع عمدت هذه الأخيرة فى يونيو من عام ١٩٦٦ . إلى قطع العلاقات التجارية والاتصالات مع الصومال - وكانت كينيا وإثيوبيا قد عقدتا دفاع بينهما منذ سنوات ؛ وهكذا جاءت كل هذه التطورات فى غير صالح الصومال فضلاً عن أنه لم يكن الصومال يستطيع تفاديها (١) ؛ وبالإضافة إلى هذه العلل والعقبات فقد واجه الصومال مامو أشد خطورة على الصعيد الداخلى ومنها تحديات تذويب الفوارق الطبقية وتحقيق الوحدة الوطنية وخلق التكامل الثقافى والاجتماعى والسكانى (٢) .

٣ - من إستقلال الصومال إلى النضال القومية :

سبق إيضاح أن الصومال ظهرت كنولة عام ١٩٦٠ وذلك عقب عمليات

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

Irving, Kaplan, Area Handbook for Somalia (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1977.

(2) Ibid, p. 28,

كفاح طويلة (١) . وعلى مدى التاريخ نلاحظ أن الشعوب التي تتحدث الصومالية في القرن الأفريقي وجدوا أنفسهم مشتتين . كما أن الأراضي التي يشغلونها كانت محتملة في البداية من سلاطين متعددين ثم تلا ذلك قدوم قوى أوروبية استعمارية مختلفة (٢) . ولم يبدأ الوعي الوطني في الظهور إلا في مطلع القرن العشرين ولم يأخذ الشكل الحقيقي الواقعى إلا في الحرب العالمية الثانية ففي عام ١٩٤٣ ظهرت في إقليم أوجادين - وكانت تقع تحت الاحتلال العسكري آنذاك - ظهرت حركة كرسست جهودها لتوحيد الصوماليين تحت حكومة واحدة . ومثل هذا الهدف يعنى عمليا قيام دولة تضم الصومال كله . سواء منه الواقع تحت الاحتلال البريطاني و الفرنسي أو الإيطالي هذا مع ملاحظة أطماع إثيوبيا في إقليم أوجادين والأجزاء الشمالية من كينيا ، ولكن هذا المخطط كان يسير ضد أطماع عدد من القوى الأوروبية كما أنه أثار معارضة شديدة من إثيوبيا . غير أن القوى الأوروبية قررت - بعد سنوات عديدة من الصراع وعدم الاتفاق - ، - ورغباً عن إثيوبيا - أن تنفى بمطالب الصوماليين ولوجزئياً وذلك بادماج الصومال البريطاني والصومال الواقع تحت الوصاية (والصومال الإيطالي سابقاً) وإعطائه كياناً جديداً مستقلاً ؛ وبهذا قامت جمهورية الصومال .

ومع ذلك فإن التوحيد الجزئي للشعب الصومالي لم يرض القوى الوطنية التي سيطرت على الحكومة الصومالية الجديدة . وفي ٣٠ أغسطس عام ١٩٥٩ - قبل قيام دولة الصومال رسمياً وحصولها على - أصدرت هذه القوى الوطنية - بياناً مرسوماً - يدعو إلى قيام دولة الصومال الكبرى وصدور دستور جديد يضم في

(1) Spencer, op. cit, pp. 17—22. & 25—6.

(٢) راجع في تفصيل ذلك - الجزء الأول من الدراسة .

مواده ضرورة استعادة الأراضي السامية، أى أوجادين وإقليم الحدود الشمالى فى كينيا وجيبوتى (الصومال الفرنسى) (١).

ولتنفيذ هذه الغاية وجهت حكومة الصومال نظرها إلى القوى الغربية على الرغم من تقوية الصومال وروابطها مع مصر التى تتصف بعدم الانحياز ، كما أن الصومال قبلت قروضاً من الاتحاد السوفيتى تبلغ ٦٣ مليون دولار لبناء الاقتصاد الصومالى (٢) ، ومع ذلك فإن خيبة الأمل فى الغرب ظهرت بسرعة فتمنحت بريطانيا كينيا الاستقلال عام ١٩٦٣ دون الموافقة على أى تعديل فى الحدود. ولكن الولايات المتحدة تدخلت فى أول عام ١٩٦٤ بعد حدوث اشتباكات الحدود منذ ١٩٦١ فنشب قتال على نطاق واسع بين الصومال وأثيوبيا أدى إلى هزيمة قاسية للجيش الصومالى ، وفرنسا من ناحيتها أوضحت موقفها من بقائها فى جيبوتى ؛ ويلاحظ أن الجميع أصغر آذانهم لمطالب مقديشو فى المساعدات العسكرية لبناء جيش حديث قوامه عشرون ألف جندي .

ونتيجة لذلك حدث تحول فى سياسة الصومال فى منتصف الستينات ولتخذ هذا التحول اتجاهين رئيسيين : أولهما اتجاه مقديشو إلى الاتحاد السوفيتى طلباً للمعونة العسكرية ؛ وفى عام ١٩٦٣ تلقت الحكومة الصومالية بعض المساعدات العسكرية من موسكو التى كانت حريصة على أن تجدها وجوداً فى القرن الأفريقى وفقدت الأمل فى الحصول على ذلك فى إثيوبيا . وقويت العلاقة بين الصومال وموسكو بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٦٤ على الرغم من احتفاظ الصومال ببعض الروابط العسكرية مع الغرب حتى عام ١٩٦٧ . وفى عام ١٩٧٠ مكنت المساعدة

(1) Spencer, op. cit, pp 27—30.

(2) Donald N. Levine, Greater Ethiopia, Chicago. University of Chicago Press, 1975 pp. 77—80.

السوفيتية مقديشيو في زيادة حجم جيشها من أربعة آلاف إلى عشرين ألفاً وزودته بالذبابات وأسراب من مقاتلات الميج .

وبعد الانقلاب العسكري الذي حدث في أكتوبر ١٩٦٩ الذي أتى بالعقيد (الأول فيما بعد) محمد سياد بري إلى السلطة ، ظل النفوذ السوفيتي قويا . وأول علامة على الطريق حدثت في فبراير ١٩٧٢ وذلك بزيارة وزير الدفاع السوفيتي أندريه جريتشكو لمقديشيو ، وقد التزم الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة بمساعدة الصومال في بناء جيش قوى وإشتمل ذلك على التسهيلات الجوية والبحرية القائمة ، وكان المقابل هو حصول السوفيت على تسهيلات بحرية في بربرة التي تقع على خليج عدن بالقرب من مضيق باب المندب مما يتيح فرصة الوصول إلى المحيط الهندي وكذلك استخدام المطارات الصومالية في أغراض الاستطلاع البحري . ونتيجة لهذه الترتيبات وفد إلى الصومال ٣٦٠٠ مستشار سوفيتي يبلغ العسكريين منهم ١٢٠٠ إلى ١٤٠٠ وذلك في يوليو ١٩٧٤ .

وقد شهد شهر يوليو ١٩٧٤ أكبر تصعيد تالي في التورط السوفيتي في الصومال . ففي أثناء زيارة الرئيس السوفيتي بوجدورني وقعت الدولتان معاهدة صداقة وتعاون والتي تعنى في جوهرها المزيد من التعاون العسكري القائم على أساس إتفاقيات غير محددة بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بالتدريب الإضافي وتجهيز القوات الصومالية ، ووافق الاتحاد السوفيتي ظاهريا على شطب الديون العسكرية والاقتصادية المترتبة على الصومال والتي قاربت ١٢٥ مليون دولار .

أما الاتجاه الثاني أو المظهر الثاني : في مراجعته الصومالية ، فقد بدأ في منتصف الستينات وذلك بتزايد الاهتمام بالدول العربية ، ووجدت مقديشيو أن معارضة العرب لإسرائيل ومن خلفها أمريكا كقوة عدوى يمكن إستغلالها ضد

إثيوبيا. عدو الصومال الأفليمي إلى جانب عمالاتها لأمريكا. وبصرف النظر عن منازلة الصومال للعرب فقد انضمت في النهاية إلى جامعة الدول العربية في فبراير ١٩٧٤ ؛ باعتبار أن الشعب الصومالي شعب عربي ومسلم رغم أن البعض يشكك في عروبة هذا الشعب (١). وفي أوائل الستينات — كما سبقت الإشارة — وطدت الصومال من علاقاتها مع مصر ثم استطاعت بعد ذلك أن تجذب إليها دولاً عربية تقدمية أخرى وعلى وجه التحديد سوريا والعراق. وفي المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عقد في مقديشيو في ديسمبر ١٩٦٤ حث ممثل سوريا في المؤتمر جميع المسلمين على تأييد حركة تحرير الصومال الكبرى ولكن المساعدة التي قدمتها تلك الدول كانت محدودة للغاية خاصة بعد حرب ١٩٦٧ العربية — الإسرائيلية.

وما أن وصل سياد بري إلى السلطة حاول أن يجعل الدول العربية الغنية بالبتروöl تتمدده بالمساعدة بالرغم من اختلاف انظمتها الاجتماعية عن تلك الدول العربية التقدمية؛ وقد أثمرت جهود سياد بري في هذا الشأن عن نتائج إيجابية ملموسة إذ قدمت السعودية ١٠ مليون دولار كمعونة إقتصادية ووعدت بتقديم عشرين مليون أخرى أو أكثر فيما بعد. وأيدت الكويت هي الأخرى إهتمامها. وبعد وصول القذافي إلى السلطة في ليبيا عام ١٩٦٩ أبدت طرابلس استعدادها لبعض الالتزامات الاقتصادية ولكن سياسة ليبيا تجاه الصومال تغيرت فيما بعد حتى اتخذت صورة دزئقية؛ ويرجع ذلك لأسباب ليست واضحة تماماً ولكنها في معظمها تعود إلى روابط

(١) يرى أحد الباحثين الأمريكيين أن الشعب الصومالي مع إسلامه قاذو ليس غريباً.

راجع :

David, E. Albright : The Horn of Africa and the Arab — Israeli Conflict, in : World Politics and the Arab — Israeli Conflict, Edited by Robert O. Freedman, New York 1979. pp. 147 — 177.

الصومال القوية مع الاتحاد السوفيتي وقتئذ : فنجد أن طرابلس قد علقت مساعدتها عام ١٩٧٢ التي كانت قد وعدت بها من قبل . وفي مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٣ أدان القذافي إثيوبيا نظرا لمعارضتها لآمال الصوماليين في إقامة الصومال الكبرى ؛ وفي أثناء زيارته للصومال في العام التالي وافق القذافي على مناقشة موضوع المساعدات المتعلقة وعرض تقديم فرض قيمته ثلاثة ملايين دولار لبناء مطار تجاري في قساو وأن تشارك ليبيا في بناء التنمية الليبي — الصومالي ؛ وأن تقيم ليبيا مشروعات مشتركة في الزراعة والنقل البحري . ومع ذلك فإن كل هذه الحالات أظهرت إستياءاً بسبب تزايد الروابط مع الاتحاد السوفيتي وهو الاتجاه كانت تفرزه مصر . وأبدى الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية عدم رضاه عن تقوية الروابط بين الصومال والاتحاد السوفيتي وذلك باستدعاء سفيره في مقديشو في أواخر ربيع ١٩٧٤ ؛ ونتيجة لذلك فإن جميع وعود المساعدات من الدول العربية البترولية قد وصلت إلى لاشيء في ذلك الوقت .

وهكذا فإن محاولات سياد بري في تنويع مصادر المساعدة جعلت الصومال في ظل حكمه يرتبط بأقوى الروابط مع بلدين تقدميين هما العراق وجمهورية اليمن الديموقراطية ، وساعدت العراق الصومال في بناء معمل تكرير صغير تبلغ طاقته ٥٠٠٠٠ طن في حين ركزت جمهورية اليمن الديموقراطية على تنسيق المسائل الدفاعية والأمنية ؛ وكلا البلدين كانتا تشكلان في ذلك الحين أقوى حلفاء الاتحاد السوفيتي في العالم العربي .

الفصل التاسع والثلاثون

إريتريا

١ - الجذور المعاصرة للثورة الإريترية :

تزايد عوامل الثورة الإريترية بعد الاجراءات التعسفية من جانب الإمبراطور السابق هيلاسلاسى فى ظل الدستور الامبراطورى الاثيوبى (١) الذى كان يقوم على السلطة والسكنيسة بنفسه (أى امبراطوار) ولم يكن متوقعا أن يتطور الاتجاه الفيدرالى إلا سلبيا ؛ فالجتماع الاثيوبى آنئذ كان فى إطار الكيان الامبراطورى القائم على الغزو والضم بدءا بيوهامش ومرورا بمنياك ووصولا بهيلاسلاسى بمضمونه الاقطاعى ووائمه الاقتصادى المتخلف ، ولم يتم ذلك لآى حركة وطنية أو ثورية أن تتبلور فى إثيوبيا لتشكل مركز حوار ديموقراطى .

وبالرغم من ذلك فقد تعاملت القوى الاجتماعية الإريترية المختلفة مع قضية الإستقلال حتى وصل بعضها إلى قرار الثورة عام ١٩٦١ فالبرجوازية الإريترية التى مثلت الشخصية الوطنية مبكرا قبلت نفوذ التطور الإريترى لبعض الوقت فى ظل الاتحاد الفيدرالى وبقائه على قمة الهرم الاجتماعى فى إريتريا وهو موقف له أصوله القديمة حينما قبلت الوطنية الإريترية ، أن تتعامل مع الانجليز أو مع إيطاليا أو مقابل أجنحة منها مع إثيوبيا مادامت تضمن المصالح ورغم الدور

(١) راجع على سبيل المثال :

- Green Field, R. Ethiopia, A New Political History. New York : Praeger, 1965.

- Fred Halliday "The Fighting in Eritrea," New Left Review (May - June 1971) pp. 57-67.

السياسى النشط لهذه القيادات فإنها قبلت بالتسليم فى قضية الاستقلال الكامل عندما تضمنت البقاء على قمة المجتمع بشروط جديدة هى شروط الديمقراطية الليبرالية التى كفلها دستور الأمم المتحدة المتحدة عاد ١٩٥٢ لاريتريا ؛ لقد كانت الفئات البروقراطية المسيحية - مثلاً - ترى أن (سوق العمل) سوف يمتد أمامها فى إريتريا ليشغل إثيوبيا إدارة وجيشاً وأن يجمعها بالتالى جهاز الكنيسة الدينى فى إثيوبيا وإريتريا على السواء . أما البرورجوازية الإسلامية فكانت ترى أن سوق التجارة ، يمتد عبر حدود آمنة من إثيوبيا السودان تحت رعاية الإدارة الإمبراطورية المتخلفة التى تقف على رأسها فئة ذات تركيب أقطاعى عسكرى لا تشغلها ولا تنافسها التجارة وكان ذلك فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية (١) التى دمرت الاقتصاد الاريتري حيث تدهورت أسواق العمال والفنيين والمتقنين وفقراء الفلاحين وتوقفت الاستثمارات والمشاريع التى كانت تقوم بها إيطاليا للتوسع فى إريتريا الأمر الذى يفهم منه مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى إريتريا عشية الإدارة الاثيوبية ثم إزداد الوضع سوءاً بعد تدخل إثيوبيا فى مصالح إريتريا .

وقد حاولت العناصر البرورجوازية الشكوى من الاجراءات التعسفية طبعاً لاسى ورفع الأمر إلى الأمم المتحدة ، ولكن المنظمة الدولية لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ أحد الوفود الاريترية سنة ١٩٥٧

Green Field R, Ethiopia op : cit. p 80

(١)

وراجع ايضا :

- Pank Hurst, E. S. & Pank Hurst, R : Ethiopia and Eritrea, The Last phase of the Reunion Struggle 1٩41-1952,

بعرض الأمر مباشرة على الأمم المتحدة أعتقلت السلطات الاثيوبية أعضاء الوفد لدى عودتهم؛ وتلى ذلك هروب عدد من الشخصيات الوطنية الاريترية إلى القاهرة وحصلوا على حق اللجوء السياسي عام ١٩٥٩؛ وبذلك لم يجد الشعب الاريتري فائدة من هذا الأسلوب، فتقدم وفد من أسيرة يفارض الادارة الاثيوبية كي تصدر قوانين جديدة لاصلاح الأوضاع في إريتريا، ولما كان هذا الوفد لا يمثل الطبقة العاملة في إريتريا فقد أدى هذا إلى حدوث اضطرابات عمالية في مارس ١٩٥٨ في أسمرة ومصرع وتكررت هذه الاضطرابات فيما بعد وطرحت لدى الجماهير إمكانات العمل الثوري ولم يكن هناك أى ثقافة سياسية منظمة طوال فترة الاضطرابات، ومع ذلك كانت الظروف الخارجية حول إريتريا تتيح لهذه القوى الشعبية أن تنطلق إلى الثورة من أجل تحريرها الوطنى، وكانت ثورة ٢٣ يوليو في مصر تصعد موقفها وتنادى بحق تقرير مصير شعب السودان المجاور لإريتريا حتى حصل إستقلاله في عام ١٩٥٦ والثورة الجزائرية هي الأخرى ألهمت حماس شباب إريتريا، وكانت الصومال شريكة إريتريا في الخضوع إلى الإدارة الاستعمارية توهل للحكم الذاتى لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠.

وكل هذه المؤثرات الخارجية دعمت قوة الرفض الاريترية (١) للاجراءات

Ibid.

(١)

ومن الثابت أن إريتريا قد شهدت طوال تاريخها تنوعا عثريا واجتماعيا وقد حدثت العديد من الهجرات والتحركات العرقية المختلفة من أهالى النيل وشرق إفريقيا وجنوب مصر والسودان والجزيرة العربية وتجمعت كلها في الأراضي الاثيوبية، وقد جعل الموضع الاستراتيجى لإريتريا على مدخل البحر الأحمر — جعل لها دافعا تاريخيا واجتماعيا متميزا. فاثيوبيا نفسها لم تشهد هذا التنوع العرقي فبقيت حبيسة المرتفعات وأسمرة امراة القبيلة. ولا يوجد أعدادا شامل حتى الآن من هذه السكان في إريتريا، وطبقا لتقديرات الادارة البريطانية =

التعسفية من جانب إثيوبيا ووضعت شعب إريتريا وجها لوجه أمام مطالب الثورة ليس في مواجهة الامبراطور هيلاسلاسي فحسب بل في مواجهة البورجوازية التعسفية، وقد حاولت بعض قطاعات البورجوازية الصغيرة أن تلعب دوراً معتدلاً في هذا الشأن فقامت ببعض عناصرها التي هاجرت للعمل في السودان بالعمل على تنظيم حركة معارضة لإريتريا في عام ١٩٥٨ وكان هذا التنظيم السري يقوم على أساس الخلايا التي تنظم العمال والموظفين الإريتريين في السودان متأثرين بالسياسة والاتجاهات اليسارية المتطرفة التي سادت السودان في هذه الفترة ثم إنتقلت إلى داخل إريتريا وقامت بعدة إنقلابات فيها ثم تأثرت ثقافة تلك التنظيمات بالتعقيدات القائمة في الواقع الإريتري حول وضع المسيحيين والمسلمين والخصائص الأفريقية والعروبة، الأمر الذي قرب عليه عدم الاستجابة الصحيحة لهذه الحركة من جانب الشعب الإريتري وبالتالي عدم تحقيق مطالبه .

٢ - جبهة تحرير إريتريا وتطورها:

ظهرت حركة تحرير إريتريا رسمياً في عام ١٩٦١، وذلك بقيام جبهة تحرير في القاهرة، ولكن جذورها السياسية ترجع إلى تلك السنوات هي التي أعقبت الحرب

كان عدد الشعب الإريتري عام ١٩٥٢ مبالغ ٣١٠٠٠ و ١٠ نسمة منهم ٥١٤٠٠٠ مسلمون، ٥١٠٠٠٠ مسيحيون، ٧٠٠٠٠ وثنيون وذلك بالإضافة إلى ٢٢٠٠٠ من الأجانب، أما الآن فمن الأرجح أن عدد السكان قد بلغ ٣ ملايين نسمة تقريباً وهذه الأرقام التقديرية غير دقيقة لعدم إجراء احصاء شامل ودقيق نظراً لصعوبة الحصول على أرقام حقيقية عن أفراد القبائل الرحل . راجع :

Richard Green Field, Ethiopia: A New Political History
(New York, Praeger, 1965) , op. cit. pp. 30-37.

العالمية الثانية (١) ، إذ كانت تلك السنوات هي التي تمثل توزيع ووضع المستعمرات الإيطالية وما أثير حولها من جدل . وبينما نجد أن الأراضي التي تعرف الآن باسم إريتريا كانت تقع اسمياً ضمن إمبراطورية الحبشة قبل القرن التاسع عشر فإنها لم تسلم كذلك من التجار والمستكشفين في إمبراطوريات مثل المصرية والافريقية والفارسية والعرب والأتراك ، ثم أتت إيطاليا في نهاية القرن الثامن عشر وتغلبت على إريتريا وأقامت نظاماً إستعماريّاً هناك ، وبهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية ، أصبح مستقبل إريتريا قضية يشوبها النزاع ، فترى بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي الوقت ما يتطلبون إليها ، وطلبت إيطاليا في بادئ الأمر بعودة إريتريا إلى سيطرة روما ولكنهما مع ذلك لم ينجحا بأسلوب الاستقلال. أما الحبشة (إثيوبيا) فقد ادعت بأن إريتريا جزء منها وطلبت بعودتها إليها ، ومصر هي الأخرى طالبت بذلك معتمدة على الروابط التاريخية مع إريتريا قبل استيلاء إيطاليا عليها هذا إلى جانب العدد الكبير من السكان المسلمين الذي شجع مصر (٢) على تأكيد سيادتها على المنطقة .

أما الوضع بالنسبة للإريتريين أنفسهم فقد أيدوا وجهات نظر متباينة حول هذه المشكلة — مشكلة إقليمتهم — بدءاً من الاستقلال التام إلى الانحداد مع إثيوبيا . فالمسلمون كان يميلون عموماً إلى الحلول التي تضع مسافة ما بين إريتريا وإثيوبيا أما المسيحيون فقد كانوا يؤيدون الحلول التي تقوى الروابط مع الحبشة . وفي عام ١٩٥١ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتحاد إريتريا مع الحبشة إتحاداً

(١) راجع :

— Robert L . Hess, Ethiopia : The Modernization of Autocracy
(Ithaca : Cornell University Press ١970) .

(٢) راجع القسم الأول من الدراسة

فيدراليا مع احتفاظها بحكم شبه ذاتي وكيان مستقل ، وحتى ذلك الحين نجد أن بعض الأحزاب كانت تلتزم بالاستقلال ولذلك عارضت الانتخابات الأولى التي أجريت عام ١٩٥٢ تحت إشراف الأمم المتحدة .

وما أن وصل ممثلو أديس أبابا إلى المستعمرة الإيطالية السابقة حتى بدأوا في قمع القوات الانفصالية ، وقد وجد كثير من الزعماء الانفصاليين أنفسهم يتعرضون للمضايقات ويقبض عليهم ويرسلون إلى المنفى ، وردا على هذه الحملة تبنت جمعية اريتريا قرارا تنهم فيه الحبشة بخرق الحقوق السياسية والمدنية في الاقليم (١) ، وقد جعل هذا الاجراء الامبراطور هيلاسلاسي يستبدل الحاكم العام ، ثم تلا ذلك قيام الحاكم العام الجديد بحظر قيام جميع الاحزاب السياسية التي تعارض الاتحاد مع الحبشة ، وبدأ الحاكم الجديد في بناء مرحلة إعادة تكامل اريتريا ضمن امبراطورية الحبشة ، وقد حدثت هذه الخطوة في سبتمبر عام ١٩٦٢ .

ونظرا لعدم قدره الأمم المتحدة أو القوى العظمى التدخل لايقاف مناورات حكومة إثيوبيا المركزية ؛ فقد قامت جماعة من الزعماء الانفصاليين بتأسيس جبهة تحرير اريتريا في القاهرة بهدف أن تشن الجبهة نضالا مسلحا من أجل الاستقلال ، وقبل أن ينتفضى عام ١٩٦١ بدأت هذه الجماعة أولى عملياتها العسكرية ضد السلطات الاثيوبية على الأراضي الاريترية (٢) .

وفي البداية نجد أن جبهة تحرير اريتريا كانت تركز على ضلعية اسلامية كبيرة يساعدتها في ذلك توجيه عربي — إسلامي ، ولكن شيئا فشيئا انضم كثير من

(١) — Robert L. Hess, op. cit pp 85-7.

(٢) — حول الانشطة العسكرية حركة التحرير الاريترية فيما بين ١٩٦٠-١٩٧٠ راجع:

— Hess, op. cit., pp 186 191.

المسيحيين إلى هذا النضال المسلح وأصبحت الصورة أكثر تشابهاً وأن شأها شيء من الماركسية . ونظراً لتجمع وتراكم الصراعات الايديولوجية الدينية والشخصية فقد أثر ذلك في النهاية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تصدع في الحركة عام ١٩٦٩ . وبسبب هذا التصدع والانشقاق نشأ المجلس الثوري لجبهة تحرير إريتريا إلى جانب جبهة تحرير شعب إريتريا . وكانت الجبهة الأولى تتكون من المحاربين القدامى في النضال من أجل التحرير كما كانوا يتمتعون بتأييد عربي أكثر منه ماركسي في حين كانت الجبهة الثانية تسم بالماركسية الصريحة .

وتمشيا مع التوجيه العام وجهت جبهة تحرير إريتريا وجهتها صوب الدول العربية للمساعدة والتأييد وكانت هذه الدول تنشل العمود الفقري لحركة تحرير إريتريا كعون خارجي لها وذلك حتى انهيار حكومة ميلاسلاسي في إثيوبيا خلال عام ١٩٧٤ . غير أن درجة التأييد قد تفاوتت من قطر إلى قطر ؛ ومن الأهمية بمكان في هذا الشأن الإشارة إلى أن درجة تأييد الدول العربية لحركة تحرير إريتريا قد مر بمنحنى متفاوت من السطوع والافول طول تلك السنين . ففي سنوات أوائل الستينات حصلت الحركة على مساعدة قوية قدمها عبد الناصر إذ أنه رأى فيها مطية ممكنة للارتقاء بنظرية العربية الشاملة ؛ وسمع المصريون لجبهة تحرير إريتريا بإنشاء معسكر تدريب قرب الإسكندرية ؛ كما كانت مصر هي التي تشرف فعلاً على تدريب أعضاء الجبهة في الاتحاد السوفيتي ؛ وعند تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦١ أقام ميلاسلاسي صداقة مع عبد الناصر . وقد أثنى الامبراطور هيلاسلاسي الزعيم المصري بأن يخفف من تأييده وأتزاماته تجاه الإريتريين . ومنذ عام ١٩٦٥ فصاعداً هبطت المساعدة المصرية لحركة التحرير لدرجة كبيرة وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حيث انشغلت مصر أكثر فأكثر بالمعركة ضد إسرائيل .

أما السودان فقد أسرع كذلك في تبني قضية جبهة تحرير إريتريا ولكنه بعد

ذلك حاول الحد من تورطه في مجازفات الجبهة . وفي أوائل الستينات سمحت حكومة الخرطوم لجبهة تحرير إريتريا بإنشاء قيادة ميدانية لها في كسلا على طول الحدود السودانية — الإريترية في أراضي قبائل بنى عامر وكانت الجبهة في الأصل تستمد منهم عوناً كبيراً . هذا بالإضافة إلى أن مدينة كسلا تصلح كنقطة عبور للأسلحة المتجهة إلى جبهة التحرير . إلا أن هذه المساعدة قد عرضت السودان لهجوم محتمل من جانب أديس أبابا خاصة وأن السودان كانت تواجه حركة تمرد في أقاليمها الجنوبية حيث السكان من السود وفيهم أغلبية مسيحية ، وإزاء حدة الصراع في جنوب السودان رأت الخرطوم أنه من الحكمة لها أن تضع جبهة تحرير إريتريا تحت سيطرتها ، بل أنه حدث في فترة أواخر الستينات أن حاولت حكومة السودان إيقاف التسهيلات التي تقدمها للجبهة في كسلا ، وعلاوة على ذلك فقد حاول السودان أن يلعب دور الوساطة بين أديس أبابا وجبهة تحرير إريتريا (١) وذلك بتشجيع قيام ترتيبات فدرالية جديدة تعطي إريتريا على الأقل معياراً للحكم الذاتي . ولم تقدم الخرطوم أي دور نشيط في إقرار أو حل الموقف منذ أوائل السبعينات .

وقد ظهرت سوريا والعراق في منتصف الستينات كأبطال لجبهة تحرير إريتريا وظلوا كذلك حتى عام ١٩٧٤ ؛ ويمكن تفسير هذا التأيد تفسيراً جزئياً بسبب وصول حزب البعث إلى السلطة في كلا البلدين إذ أن دستور حزب البعث ينص على أن أرض الوطن العربي تمتد من د. خلف ... جبال الحبشة ، أي بما في ذلك إريتريا . وبسبب التصدع الذي حدث في جبهة تحرير إريتريا عام ١٩٦٩ وتشكيل

(1) Rebert O. Freedman, World Politics and the Arab-Israeli Conflict, Pergamon Press, New York 1979 pp. 150-160.

بمجموعتي تحرير منفصلتين عام ١٩٧٠ فقد قامت سوريا والعراق بإدخال التغييرات في سياسات تلك الجبهات ؛ بل وفي تأييدها لهما ، فبينما احتفظت سوريا بروابط قوية مع جبهة تحرير شعب إريتريا ، نجد أن العراق قد احتفظت بروابط قوية مع جبهة تحرير شعب إريتريا ويلاحظ إن العداء بين نظام حزب البعث في كلا البلدين هو الذي شجع على قيام هذه الاختلافات .

وفي أواخر ومنتصف الستينات أثارت جبهة تحرير إريتريا — على الأقل — إهتماماً بسيطاً بقضيتها في عدد آخر قليل في الدول العربية ؛ والفوائد الملموسة التي استمدتها من هذا الإهتمام كانت محدودة ؛ وطبقاً لما ذكره الإريتريون أنهم حصلوا على وعد المساعدة من المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٢ ؛ ومع ذلك فقد غير الزعماء السعوديون رأيهم إزاء هذا الموضوع عندما بدأ كثير من المسيحيين في الانضمام إلى الحركة ، هذا إلى جانب إنشغال السعودية في الحرب الأهلية في اليمن . وعلى الرغم من أن المسلمين العرب في لبنان أظهروا شياً من التعاطف تجاه جبهة تحرير إريتريا إلا أن هذا التعاطف لم يسفر إلا عن فتح مكتب للجبهة في بيروت . وفي عام ١٩٦٣ قدمت الجزائر مساعدة رسمية لحركة التحرير وسمحت بإنشاء مكتب للمنظمة في الجزائر . ومع ذلك فإن مساهمة الجزائر في جهود حركة التحرير لم تخرج عن حدود متواضعة أي كانت في مستوى متواضع بسيط .

وقد حصل الإريتريون على بطلين جديدين في نهاية الستينات فبعد وصول معمر القذافي إلى السلطة في ليبيا عام ١٩٦٩ أصبحت طرابلس مركز إهتمام ؛ بل أن طرابلس هي التي تزعمت القضية الإريتريّة باعتبارها قضية عربية ومن هنا أسرعت ليبيا toward السلاح لحركة التحرير في إريتريا ، كما أن مجيء الراديكاليين العرب إلى السلطة في اليمن الجنوبي وبعد حصوله على الإستقلال عام ١٩٦٧ قد قدم

تعزيزاً جديداً للاريتريين ونتج عن ذلك أن أصبحت عدن نقطة عبور شحنات السلاح والمؤن المتجهة إلى إريتريا .

وعلى الرغم من أن الدول العربية كانت المطمح الرئيسى للمعونات الإريتريّة إلا أنهم لم يكونوا المطمح أو الهدف الوحيد ؛ إذ على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد استولت على قاعدة هامة في د كاجينو ، خلال الحرب العالمية الثانية واحتفظت بالسيطرة عليها وبالتسهيلات فيها بعد عام ١٩٥٢ في مقابل التزامها بتقديم السلاح لأديس أبابا إلا أن الثوار الاريتريين اعتبروا إندفاعهم نحو الإستقلال جزءاً من دكفاح عالمي ضد الإمبريالية ، ومن ثم وجهوا أنظارهم نحو القوى الشيوعية طلباً لمساعدتهم في جهود التحرير . وحيث أن وجهات نظر زعماء الحركة قد اتسمت بصبغة شيوعية صريحة فإن الإستمرار في هذا الاتجاه قد تزايد ، فنجد مثلاً أن جبهة تحرير شعب إريتريا على وجه التحديد قد مالت ميلاً شديداً طلباً للتأييد الشيوعي وذلك بعد انفصالها عن جبهة تحرير إريتريا في نهاية الستينات .

وقد تفاوتت ردود الفعل لدى القوتين الشيوعيتين الكبيرتين إزاء مطالب الإريتريين في المساعدة خلال عدة سنوات . فنجد الصين تقدم بعض المساعدة لوقت ما خاصة في نهاية الستينات ، ولكن عندما وافق هيلاسلاسى على إقامة علاقات سياسية مع الصين عام ١٩٧١ وجدت بكين نفسها في موقف حرج إذ بدأت تقلل تأييدها للفعال للاريتريين . ومن ناحية أخرى نجد إن الإتحاد السوفيتي كان يقوم بتدريب الكوادر العسكرية لجبهة تحرير إريتريا منذ أوائل الستينات ؛ إلا أن موقف موسكو تجاه المنظمة كان محمداً خلال السنوات الأولى من قيام تلك المنظمة . ويرجع هذا التردد السوفيتي وعدم تورطه بشدة في القضية الإريتريّة

إلى أمل السوفيت في إبعاد إثيوبيا عن الغرب وأضعاف روابطها معه . وقد عارض هيلاسلامي — كما سيأتي تفصيل ذلك في موضع لاحق من هذه الدراسة — عارض بشدة الإتفاقيات البريطانية — الأمريكية لعام ١٩٥٩ التي ينص على ضم الصومال البريطاني والصومال الإيطالي الواقع تحت وصاية الأمم المتحدة في دولة مستقلة وبذلك حاول أن يمد جسوراً مع الإتحاد السوفيتي ؛ ولكن في منتصف الستينات أصبح من الواضح عدم وجود ما يبرر إعادة توجيهه في سياسات الإمبراطور . وبعد ذلك خففت موسكو إتجاهات الحظر حول مساعدة الإريتريين . وفي الواقع كان الإتحاد السوفيتي عادة يستخدم الراديكاليين العرب كوسطاء وبالتالي فإن كم السلاح الكبير المتجه إلى الإريتريين كان يأتي بهذا الأسلوب .

وعلى الصعيد المحلي أي الثورة الأريتيرية وفصائلها يمكن تقسيم تطورها إلى مراحل زمنية كالآتي :

أولاً : الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٥ وتلسم هذه الفترة بقيام حركة تحرير إريتريا بتعبئة الأريتريين في الخارج وجمع التبرعات منهم لشراء الأسلحة .

ثانياً : الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٦٩ حيث اجتازت للثورة الأريتيرية مرحلة التعبئة العضوية إلى مرحلة الثورة المسلحة الشاملة وهي المرحلة التي شهدت إنتقال الثورة من حرب العصابات المحددة إلى الكفاح الجماهيري المسلحة مع تعبئة العناصر العمالية والمثقفين في الخارج وضم جميع الطوائف مسلمة ومسيحية ومحاولة إستخدام تقسيم الولايات إلى مناطق عسكرية ذات قيادات وأنشطة مستقلة وقد سبق إيضاح أن هذه الفترة قد اتسمت بتأكيد الثورة الأريتيرية لوجودها على الساحة الدولية بالاتصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث .

ثالثاً : وهي الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧١ حيث أخذت الانقسامات تظهر

بين فصائل الثورة وإستعدادا للمؤتمر الوطنى العام ، وقد بدأت القوى الثورية بالتخلص من القوى المعاصرة فى المجلس الأعلى للثورة التى يقودها من الخارج واختارت قيادة عامة فى الميدان تأكيداً لفكرة الوحدة وكانت المنطقتان الأولى والثانية فى غرب إريتريا لهما نفوذ أكبر ، وفى المقابل كانت هناك ، القيادات الثلاثية ، التى أحفظت بنفسها حتى انشقت باسم «قوات التحرير الشعبية» ، وتجدد الإشارة إلى أن الصراع فى الجبهة وداخل جناحيها بين الوطنيين من جهة والديموقراطيين اليساريين من جهة أخرى ، وهذا الصراع قد عطل إنعقاد المؤتمر الوطنى حتى آخر ١٩٧١ ، كما أن هذه الفترة قد تبادرت فيها الانقسامات ؛ وبالرغم من ذلك فقد تجسدت الثورة الأريتيرية وسط جماهيرها وحصلت على مساعدات خارجية كبيرة وتوفرت لها قوة عسكرية مدربة وبدأت تهتم بالتثقيف السياسى والايدىولوجى وأسهمت الحركة الطلابية فى هذه الفترة بمجهود ملحوظ .

رابعاً : الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ وتنقسم هذه الفترة بالصراعات الداخلية بين فئات وفصائل الثورة وسادت القطيعة بين جناحيها وأصبحت الثورة الأريتيرية بمثابة فى تنظيمين ، أما المجلس الثورى للجبهة فقد تمسك بقرارات مؤتمراتها ، فى حين أن قوات التحرير الشعبية لم تقبل هذا المفهوم أو تلتزم به ، وشهدت هذه الفترة أيضاً إقتتالا وطنيا ودمويا تحت شعار تصفية الثورة المضادة ، وقد تمسكت قوات التحرير الشعبية بموقفها الرافض للمجلس الثورى ، وهذه التناقضات بين قوى الثورة الأريتيرية قد أثرت على قدرتها فى مواجهة التحدى التاريخى لها بسقوط الإمبراطور هيلاسلاسى دون قدرة على حسم الموقف ؛ الأمر الذى اضطّر جناحى الثورة إلى المغامرة فى هجوم مشترك على أسمرة ، ورغم أن هذا الهجوم قد حقق أهدافاً اعلامية إلا أنه لم يحقق أبعاده المرجوة على الصعيد الداخلى .

خامساً : الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٧ . وقد ظهرت فى هذه الفترة محاولات

لحسم الخلاف الناشب بين أطراف الثورة ، وبدلاً من أن يؤدي الحوار الديموقراطي بين فصائل الثورة الأريتيرية إلى حل الخلافات فقد أدى إلى مزيد من الانقسامات ، وقد ذهبت بعض قوات التحرير الشعبية إلى حد بذل محاولات مع المجلس الثوري في السودان لتحقيق الوحدة ، ولكن قيادات التحرير بالداخل اعتبرت هذا الحوار لا يمثل وجهة نظرها ، وتنسم هذه الفترة أيضاً بضغط نظام الحكم الجديد في إثيوبيا لطرح القضية كمشكلة قومية داخلية وتزايد الصراع الدولي حول إثيوبيا نفسها وتعمد الموقف بالتالي أمام الثورة الأريتيرية وتعرضها للخطر . وبالرغم من هذه المعوقات فقد حققت الثورة الأريتيرية في هذه الفترة إنجازات هامة ، فالمجلس الثوري ضاعف من عمليات الميليشيا الشعبية ودعم التنظيم الجماهيري ودفع بقواته لاحتلال « تسينى » بمشروعاتها الزراعية وتكسر معسكر « على قدر » الحصين في غرب إريتريا ، ثم تقوم الجبهة الشعبية إلى « نفقة » في مديرية الساحل ثم إلى كرن وسط البلاد ، ثم تحرك قوات التحرير الشعبية هي الأخرى « كوة ثالثة » بما لديها من سلاح .

سادساً : أما في الفترة اللاحقة على عام ١٩٧٧ والفترة الحالية أيضاً فإن القوة الأساسية للثورة الأريتيرية تتمثل في جبهة معركة تحرير إريتريا بقيادة المجلس الثوري ثم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أو جبهة تحرير شعب إريتريا ، والجبهتان يعترفان لبعضهما بهذا الوضع ، أما قوات التحزير الشعبية فلا تزال تمثل « القوة الثالثة » ، ومن أهم نقاط الاختلاف بين فصائل الثورة الثلاث أن جبهة تحرير إريتريا - المجلس الثوري تقوم بتنشط المنظمات الجماهيرية ولذا فإن قواها تستقطب معظم أنحاء إريتريا كما يسودها التيار الاشتراكي ، أما الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أو جبهة تحرير شعب إريتريا فقد حملت اسم قوات التحرير الشعبية فإنها تضم قوى متنوعة خارج جبهة إريتريا مما جعل سلوكها الداخلي يتسم بالمسكينة فقط ، ويقوم برنامجها الاجتماعي على توفير الخدمات للمناطق المحررة وكذا للاجئين الأريتيرين .

الفصل الرابعون

« إثيوبيا »

١ - إثيوبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نجح هيلاسلاسى فى صد باعتباره مخططات القوى الأوروبية حول أراضى إثيوبيا وخاصة منطقتى اريتريا وأوجادين . وتمكنت إثيوبيا من الحصول على السيادة على هذين الاقليمين والى كانت تعتبرهما جزءا أساسيا من ميراثها الشرعى (١) وبالإضافة إلى ذلك فعندما أوضحت الحكومة البريطانية عام ١٩٥٢ أنها لن تستطيع ان تقدم السلاح أو البعثات العسكرية إلى إثيوبيا ؛ بدأت أديس أبابا التعامل مع الولايات المتحدة كي تحصل على احتياجاتها فى هذا المجال . فقد حصلت على مساعدة عسكرية وأسلحة لمدة ٢٥ عاما من خلال إتفاقية تنصر على ذلك فى مقابل حصول الولايات المتحدة على تسييلات فى ميناء كاجينزو الهام فى اريتريا والذي كانت تستخدمه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية (٢) . ومن هنا فقد كان لهيلاسلاسى ما يبرره من الشعور بالأمن بعيدا عن أى تهديدات خلال معظم الخمسينات .

ومع ذلك فان قرار القوى الغربية بضرورة تشكيل جمهورية الصومال على الرغم من مطالب الصومال فى أوجادين ، كل هذا حفز أديس أبابا كي تعيد تقييم الموقف . وقد سبب تأييد الولايات المتحدة لهذا الاقتراح غضب حكومة

(١) حول علاقات إثيوبيا بالقوى الخارجية للقرن الاخير . قبل عام ١٩٧٤ ، راجع

Bell, The Horn of Africa : Strategic Magnet in the
Seventies; Abir . cit : Conflict in Africa.
Donald N. Levine, Greater Ethiopia, op. cit. PP 80 - 5. (٢)

اثيوبيا ؛ مما حد بهيلا سلاسى ان يطلب السلاح من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وذلك بهدف زيادة القوات المسلحة الاثيوبية من ٢٢.٠٠٠ إلى ٤٠.٠٠٠ مقاتل كي يستطيع ان يواجه ما اعتبره تهديدا بسبب قيام دولة الصومال ، ولم تلتزم الولايات المتحدة بتقديم العون العسكرى والسلاح فحسب بل انها قدمت تأكيدا سريا بأنها لها مصالح دائمة في أمن اثيوبيا كما انها تعارض أى نشاط يهدد تكامل اثيوبيا الاقليمى ، وقبل موته بقليل كان هيلاسلاسى مقتنعا بهذا التأكيد .

وعلى الرغم من رضاه الامبراطور عموما عن الروابط الامريكية - الاثيوبية ؛ إلا انه كان يشعر فعلا بضرورة زيادة المساعدة عندما زحفت الستينات . وكان الدافع لذلك خشيته من انفصال إريتريا (١) وضرورة اعداد جيش قوى لمثل هذا الاحتمال . ولتحقيق ذلك اتجه عيدا إلى قوة صغيرة ولكن ذات أهمية في المجال العسكرى إلا وهى اسرائيل . ولقد استجاب له الاسرائيليون بسرعة . ثم حذم هذا التعاون العسكرى عدة أغراض منها إعطاء فرصة لاسرائيل للعمل داخل دولة كبرى وان تقوى مركزها في المنطقة الواقعة تحت الصحراء الكبرى إلى جانب تعزيز روابطها مع الولايات المتحدة من خلال الالتزام العسكرى كما ان هذا التعاون كان يسمح لهم بالعمل على عدم التعريب ، Arabization بلد غير عربى على البحر الأحمر ، ولقد اكتسب الاعتبار الأخير

(١) حول ثلاثة اثيوبيا باريتريا وتطورها وخاصة في الفترة السابقة واللاحقة للمعرب
المانية الثانية - راجع .

E. Sylvia Pankhurst & Richard K. P. Pankhurst, Ethiopia and Eritrea. The Last Phase of Eritrean Struggle 1941 - 1952 (wood ford green essex England laidola House, 1953).

مغزى كبير وذلك عندما حاولت مصر غلق مضائق تيران في حرب ١٩٦٧ إلى جانب غلق العرب لمضيق باب المندب في حرب ١٩٧٣ .

وإذا لم يحدث الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ فمن الجائز ان يكون هيلاسلاسى قد اختط له سياسة تختلف عن السياسة السائدة هناك الآن ، نفى رحلته إلى الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ اكشف هيلاسلاسى ان صانعى السياسة الأمريكية غير راغبين فى تزويده بالمزيد من السلاح الذى يريده خاصة وأن الموقف كان يتدهور فى اريتريا بصورة رهيبة ويمكن أيضاً ملاحظة أن الولايات المتحدة كانت تعكس رغبة فى عدم انقلاب الميزان العسكرى الهش بين اثيوبيا والصومال ، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الولايات المتحدة تقلل من أهمية ميناء كاجينو — ولقد أطاح العسكرون بالإمبراطور هيلاسلاسى قبل أن يتمكن من التعامل مع هذه الظروف .

٤ - من حكم هيلاسلاسى إلى الحكم الماركس :

وعبوما فقد غيرت الأحداث فى إثيوبيا من أوضاع منطقة القرن الأفريقى بصيغة عامة ، فى أوائل عام ١٩٧٤ أرغمت حركات التمرد داخل القوات المسلحة الاثيوبية ؛ أرغمت هيلاسلاسى على تغيير مجلس الوزراء وأن يعلق مراجعة الدستور جاعلاً رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مسؤولون (١) أمام البرلمان مباشرة — ومن هنا بدأ الانقلاب العسكرى يوحف جيشاً وأدى فى النهاية بالإطاحة بالإمبراطور ووصول القوة العسكرية إلى السلطة فى سبتمبر ١٩٧٤ . وفى خلال شهور قليلة من قيام المجلس العسكرى المؤقت فإنه قد سيطر تماماً

(١) Blair Thompson , Ethiopia : The Country that cut off its Head , London : Robson Books 1945 P 45.

وأكد عزمه على بناء الاشتراكية في أثيوبيا وقام بتأميم جزء كبير من الشركات الخاصة العاملة في أثيوبيا كما أصدر مشروع إصلاح زراعي كبير والتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية وهذه السياسات - مع وجود الخلافات بين العسكريين أنفسهم - أدت بسرعة إلى إنفضام في السلطة المركزية ثم أعقب ذلك قيام الثورات في عدد من الأقاليم المجاورة لأريتريا .

وبدأ في الأفق أن فرض المصلحة مع حركة تحرير اريتريا أصبحت فرصا قائمه ومثمرة ، كما تحدى الاريتريون من أن تقوم أديس أبابا بفعل عسكري لسحق الحركة ، ولهذا نجد أن جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا قد عقدا اتفاقا للتعاون معا في يناير ١٩٧٥ ، وبعد وقت قصير شنت الحركتان هجوما كبيرا على العاصمة الاريترية أسمرة ، وقد أوشك المجهود العسكري الكبير على طرد الاثيوبيين من المدينة ، وتفاديا لهذه الكارثة كان على المجلس العسكري ان يتنازل عن معظم المناطق الريفية والمدن الصغيرة والكبيرة للاريتريين ؛ بل أن الالم من ذلك هو أن هذا القتال قد أدى إلى هروب ١٠٠.٠٠٠ إريتري إلى السودان للاجئين ، كما ان القوات كما أن القوات العسكرية الاثيوبية تمكنت من تشريد معظم المدنيين الباقين وذلك بقطع الطعام وانائون الاخرى عنهم ؛ الأمر الذي جعل حركة تحرير اريتريا تبحث عن التأييد والمساعدات المادية بين الدول العربية (١) ، غير أن الانقسام المستمر داخل الحركة قد ازعج الدول العربية وبالرغم من ذلك فقد استجاب الكثير من الدول العربية لنداء الحركة (٢) ففي مارس ١٩٧٧ ذكرت المصادر الإريتريّة أن العراق

(١) راجع في تفصيل ذلك :

The New York Times (November 2, 1975.

. June 26, 1977) & Le Monde (March 16, 1977).

(2) The Washington Post (August 6, 1977).

وسوريا والكويت وقطر وأبوظبي من الدول التي تقدم مساعدات مملوكة ، كما ذكرت هذه المصادر أن السعودية قد وعدت بالمساعدة وان ليبيا قدمت مساعدة عسكرية من قبل ولكنها توقفت مؤخرا ؛ وفي الشهور الأولى من عام ١٩٧٧ قررت السودان تقديم المساعدة والتأييد للحركة ، أما الجزائر وتونس واليمن الجنوبي فقد قدمت تأييدا معنويا قويا .

ان السبب في اقبال الدول العربية على تقديم مساعداتها وتأييدها للحركة تحرير اريتريا وقتئذ — يرجع في معظمه على حد قول أحد الباحثين (١) — إلى منازلة السوفيت للنظام العسكري في أديس ابابا على حساب الأريتريين ؛ ففي ١٤ يونيو ١٩٧٦ مثلا أذاع راديو موسكو باللغة الأمهرية إقتراحات ابداءها المجلس العسكري الأثيوبي من أجل التسوية في إريتريا وهي دخطورة خاصة لايجاد حل سلمى للمشكلة في إقليم إريتريا ، (٢). ويرجع التأييد الاضافي أيضا وإلى حد ما — إلى ما يعكسه من اتجاه عام لتقديم المساعدة للقوى المناهضة للحكم العسكري الأثيوبي ، ويكفي أن نسوق مثالين : أولها سياسة المجلس العسكري الأثيوبي إزاء تأمين الأرض الزراعية الأمر الذي أثار التمرد في شعب عفار الذي يقطن الجزر المنخفضة بين هضبة أثيوبيا والبحر الأحمر ؛ وأدى هذا التمرد إلى قيام الحكم العسكري بهجوم تأديبي على أسايتا ومستعمرات عفار الأخرى في مايو ويونيو ١٩٧٥ مما نتج عنه خسائر كبيرة في الأرواح في كلا الجانبين ، غير ان نصيب عفار من الخسائر كان أكبر ؛ وقد قام سلطان عوسا Aussa على ميراهانفير وولد الذي تلقى تعليما أمريكيا بطلب المساعدة الخارجية من أجل

(1) David, E. Aldright : op, cit. P 156 .

(2) Dailg Report : Soviet Union, Hereafter FBIS Sov, (June 16 1976) : Hi 5. (Emphasis added).

أنفصال إقليم عفار ؛ وقد هرب السلطان إلى السعودية في حين هرب أبته إلى الصومال ؛ ونجح كل منهما في الحصول على العطف والتأييد الذي يريدونه .

اما المثال الثاني على مدى تقديم المساعدة لحركة تحرير إريتريا باعتبارها مناهضة للحكم العسكري الإثيوبي فإنه يتلخص في تجمع جماعات فدائيين في تايجر وولو وباجندر وجوجام خلال ١٩٧٥ - ١٩٧٦ لمناوئة الحكومة الجديدة في أديس أبابا وتنصيب الشخصيات الليبرالية في النظام القديم والذين كانوا في المنفى (١) وقد سبق إيضاح أن المجلس العسكري الإثيوبي أستبعد فكرة التفاوض من أجل التسوية في إريتريا ، كما أنه ركز إهتمامه على اتخاذ اتجاه عسكري أزاء المشكلة خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٥ ، وأدى هذا إلى حرب طويلة كانت تستنزف الموارد المالية المتواضعة في أديس أبابا بمعدل ٣٥٠.٠٠٠ دولار يوميا . ومع ازدياد الانقسام في السلطة المركزية في أجزاء أخرى من إثيوبيا وجدت الحكومة العسكرية نفسها في وضع يستلزم دمج الأسلحة والمستشارين كي تقوم بتدريب قوات إضافية لمعالجة الموقف .

وفي البداية رأى المجلس العسكري الإثيوبي ضرورة النظر في المصادر القائمة وموضوع الاستشارات . ولوقت ما كالت الولايات المتحدة هي المستشار العسكري الرئيس للحكومة هيلاسلاسي واستمرت في لعب نفس الدور مع خلفائه الثوريين ، ولمكن عندما ظهر عدم استقرار النظام العسكري إلى جانب اتباعه اساليب القمع والتوجيه الماركسي ؛ أصبحت واشنطن مترددة أكثر وأكثر في مسألة تقديم أسلحة إضافية خاصة إذا استخدمت تلك الأسلحة في قمع الإريتريين ؛ وفي البداية حاولت الولايات المتحدة ان تجعل تدفق السلاح يصل

(1) Spencer, op, cit, PP 35 - 7.

إلى الحد الأدنى بحيث تستطيع أن تمارس ضغطاً على النظام العسكرى وسياساته (١). وعلى الرغم من إنكار الرسميين الإثيوبيين اتصالاتهم بإسرائيل إلا أن التعاون الفعلى الذى كان سائداً على عهد هيلسلاسى استمر فى ظل النظام العسكرى. ومع تزايد الاهتمام العربى بمنطقة البحر الأحمر بصفة عامة وجدت إسرائيل أنه من الحكمة أن تقدم المساعدة العظمى لدولة تربطها بها روابط قوية فى الماضى . وعلى أية حال فقد قام المستشارون الإسرائيليون عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ بتدريب القوات التى خدمت فيما بعد كحراس طابجستو هايلي ماريام الذى ظهر كشخصية مهيمنة على المجلس العسكرى فى فبراير / ١٩٧٧ . هذا بالإضافة إلى وجود حوالي ١٢ معلماً يعملون بالفرقة الخاصة حتى عام ١٩٧٦ . وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٧ عاد إلى إثيوبيا ما بين ٢٠ إلى ٣٠ إسرائيلى لتدريب الإثيوبيين على حرب العصابات ؛ وعلى مدى سنوات أيضاً كانت هناك تقارير بأن الطائرات الإسرائيلية كانت تصل إلى أديس أبابا حاملة قطع غيار للمعدات الأمريكية الصنع التى لدى إثيوبيا إلى جانب حملها معدات سوفيتية الصنع حصلت عليها إسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ؛ كما أن الوحدات البحرية الإسرائيلية كانت تقوم بزيارات دورية لمينائى أساب وماساوا (٢) .

ومع توافر الاعتبارات السابقة فإنها - بالرغم من ذلك - لم تقف بمطالب النظام العسكرى الإثيوبى واحتياجاته المتصاعدة - ومن ثم فإن أديس أبابا بدأت فى البحث عن المساعدات فى مكان آخر ؛ وحيث أن سياسات الحكومة العسكرية اتسمت شيئاً فشيئاً بالطابع الراديكالى التقدمى ، وجد العسكرىون الإثيوبيون ضالتهم فى الإتحاد السوفيتى كبديل منطقى - وبالنسبة لموسكو فقد كانت إثيوبيا تحظى بكثير من المميزات إلى جانب تاريخها

(1) Washington Post (March 5, 1978)

(2) Spenoer op, cit, pp. 63 - 4

الطويل في مقاومة الاستعمار الغربي مما أعطاها وزنا كبيرا في المؤتمرات الأفريقية (١) ومن الناحية الاستراتيجية فهي تتمتع أيضا بكثير من الجاذبية فإذا استطاعت أن تسيطر تماما على إفريقيا ؛ فإن هذا يمكن السوفيت من الوصول إلى البحر مع استخدام القوات البحرية السوفيتية لتلك الموانئ ؛ ومثل هذا الظرف قد يخلق بعض المتاعب للدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية .

ومع ذلك فإن تورط الاتحاد السوفيتي مع الأريتريين بالإضافة إلى مركزه القوي في الصومال أدى إلى تردد القيادة السوفيتية لفترة من الوقت . وطبقا لما تسرب من معلومات كان رأي موسكو أن أفضل وسيلة لقيام السلام في القرن الأفريقي تكمن في إلغاء إتفافية السلاح المبرمة بين إثيوبيا والولايات المتحدة وأن يحل محلهما معاهدة مع الاتحاد السوفيتي ، وبهذه الطريقة تستطيع موسكو إن تضمن تعاون جميع الأطراف المتورطين في الصراع (٢) .

وفي النهاية قررت القيادة السوفيتية — وخاصة مع ملاحظته من تعليمات إثيوبيا — قررت ان تتخذ موقفا من جانبها . وطبقا للتقارير الغربية فقد توصل الاتحاد السوفيتي وإثيوبيا إلى إتفافية سرية في ديسمبر ١٩٧٦ تسمح بوصول شحنات الأسلحة إلى إثيوبيا وتتراوح قيمتها بين ١٠٠ - ٢٠٠ مليون دولار (٣) . وكما هو معروف لم يلتزم المجلس العسكري بقطع علاقاته العسكرية مع الولايات المتحدة ولكن القضية أصبحت قضية أكاديمية وقد نصب مانجستو نفسه في فبراير ١٩٧٧ كأقوى رجل في النظام العسكري وذلك خلال مواجهة دموية مع زعماء المجلس الآخرين . وإزاء هذا الموقف وجدت أمريكا أن هناك إعتداء على حقوق الإنسان فما كان مانجستو ماريام إلا ان أمر البعثة العسكرية الأمريكية

(1) The Washington post (February, 1978)

(2) The Washington Post (February 14, 1978)

(3) The uashington post (April 16 and May 7, 1977).

بالرحيل كما أغلق القنصلية الأمريكية في أسمره وأوقف ما كانت تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من أعمال وانجازات في كاجينو . وقد أدت هذه الخطوة إلى أن تجهد الولايات المتحدة جميع الروابط العسكرية مع أديس أبابا (١) - وقد سافر مانجستو إلى موسكو في أول مايو ١٩٧٧ في محاولة للتفاوض من أجل إتفاق تسليح سرى آخر يفوق كثيرا الاتفاق السابق ويقدر المحللون الغربيون أن هذه الامدادات قد بلغت ٤٠٠ مليون دولار (٢) .

ومع ذلك فإن المجلس العسكري الاثيوبي لم يضع كل بيضه في سلة السوفيت ونظرا لحشيته من إخطار التضامن العربى ضد إثيوبيا نجده يحاول ان يكسر هذا التضامن ؛ فوجد في ليبيا والسودان اللتان ساءت علاقتهما بمصر - فرصة سانحة للمغازلة ويبدو أنه منذ منتصف عام ١٩٧٦ أخذت أديس أبابا تقوى من علاقاتها بليبيا حيث هناك من الشواهد ما يدل على تقديم إثيوبيا العون للشور المهديين الذين تشرف عليهم ليبيا بقصد الإطاحة بحكم الرئيس نميرى في يولية ١٩٧٦ (٣) وبعد شهور قلائل أنتجرت الشائعات بأن مانجستو قام بزيارة سرية إلى ليبيا في يناير ١٩٧٧ وعقد محادثات مع القذافي (٤) ؛ وكما سبقت والاشارة فإن ليبيا أوقفت مساعداتها لريتريا في أوائل ١٩٧٧ ؛ وفي خلال عودته من موسكو إلى الحبشة توقف مانجستو في طرابلس ؛ ومن الواضح ان هدفه كان طلب المعونة المالية للمحافظة على نظامه . وفي أقل من شهرين عقب هذا التاريخ وصل وفد لبي إلى أديس أبابا ووقع ستة إتفاقيات إقتصادية وفنية وبروتوكول للتعاون التجارى وقد أتاحت هذه الإتفاقيات قيام شركة نقل بحرى مشتركة ثم كردت ليبيا وعودها بتقديم ٤٢٥ مليون دولار ، كما ضمننت تزويد

(1) The Woshington Post (Mag 7, 1977 and March) 5, 1978

(2) Ibid (March 5, 1978)

(3) The New York Times (Julg 7, August 5, and 8, 1976 and January 2 , 1977)

(4) The Washington Post (April 16, 1977)

اثيوبيا بالبتروول - وقد تكون ليبيا قد وافقت على تمويل شحنات السلاح السوقية إلى الحبشة .

وبالمثل حاولت أيس أبابا التقرب إلى اليمن الجنوبي وقد حصلت على شيء من النجاح . وعلى الرغم من ان اليمن الجنوبي كان من أشد أنصار الاريتريين ؛ إلا أنه بدأ يسهل وصول شحنات السلاح إلى اثيوبيا في ربيع ١٩٧٧ . وفي التاسع من يونيو ١٩٧٧ وصل وفد النوايا الحسنة الذي يضم ٢٢ فردا إلى أديس أبابا للزيارة . وعلى الرغم من هذه الاعتبارات إلا أن السلطات اليمنية لازالت تسمح بلاريتريين بالاحتفاظ بفتح مكتبهم في عدن .

وقد أدت جميع التطورات السابقة والتي طرأت على المسرح الدولي إلى قلب المعطيات التقليدية في اللعبة التي قامت بها الدول العظمى في منطقة القرن الأفريقي . وقد انعكس هذا التغيير على الصراع القائم في المنطقة على نحو سرعان ما أدى إلى اندلاع الحرب بين الجانبين . ففي بداية عام ١٩٧٧ أعلنت عن استعدادها منح الإستقلال لإقليم عفر وعيسى ، وأعربت حكومة أديس أبابا عن تخوفها من أن يغزو الصومال الإقليم بعد الانسحاب الفرنسي وكان هذا يعني إغلاق منفذ هام على البحر لاثيوبيا ممثلا في ميناء جيبوتي ، وقدرت حكومة مقديشيو بأنها ستحترم إرادة شعب الإقليم ، ومن جهة أخرى فقد تصاعد القتال في إقليم إريتريا إذ أصبح الثوار يسيطرون على جزء كبير من الإقليم وتؤكد مرة أخرى عجز حكومة أديس أبابا عن قمع الثورة الاريتيرية وفي مايو ١٩٧٧ عند عقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية في طرابلس ؛ طالب الوفد الصومالي بضم إقليم إريتريا إلى الصومال ويلاحظ أن وفد جبهة تحرير إريتريا لم يحضر المؤتمر .

وفي الأوجلاين اتسع نشاط رجال العصابات المنتمين إلى جبهة تحرير غرب

الصومال مما دفع حكومة إثيوبيا إلى إتهام الصومال بتحويل الحركات الانفصالية في الاقليم ، وفي نفس الوقت ووسط هذا التصاعد من الاندفاع نحو الحرب — كان الخبراء الكوبيون قد بدأوا يتوافدون على أديس أبابا بحجة تدريب القوات الإثيوبية ، وفي يوليو قرر الاتحاد السوفيتي وقف امداداته العسكرية للصومال .

وعلى صعيد آخر فان تصاعد الحرب في المنطقة قد جرى في ظل عاملين أستجداً في القرن الأفريقي وهما : الاختيار السوفيتي للورقة الإثيوبية على حساب الصداقة مع الصومال من جهة ثم التقارب الذي جرى بين الصومال العربية من جهة أخرى وهذان العاملان قد أضفيا سمات مميزة على الحرب وجعلا من ساحة القتال لأول مرة في تاريخ منطقة القرن الأفريقي مسرحا للتنافس بين الدولتين للعظميين ؛ وقد أنتقل هذا الصراع حقاً إلى منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها بسبب التدخل الأجنبي من القوى العظمى .

الفصل الحادى والأربعون

التقارب السوفيتى الإثيوبى

١ - عملية التقارب :

أن تحرك الاتحاد السوفيتى بصفته المورد الرئيسى للسلاح لاثيوبيا قد ترتب عليه أن أمسك السوفيت بخطوط العلاقات بينهم وبين الاريتريين والصومال ، ولكن السوفيت وصلوا إلى حد ضمان حصولهم على السمكة وأكلها فى نفس الوقت على حد تعبير أحد الباحثين (١) حيث قدم السوفيت صنيعه لحل الصراعات فى منطقة القرن الأفريقى من خلال الاعتبارات الرئيسية الآتية :

- ١ - قيام اتحاد فيدرالى بين إثيوبيا الماركسية يضم إريتريا وأقليم أوجادين.
- ٢ - أو قيام اتحاد فيدرالى أكبر يضم الدول الماركسية بحيث يشمل إثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي وحتى جيبوتى (تلك للمستعمرة الصغيرة على البحر الأحمر بين الصومال وإثيوبيا والتي كان متدرا لها الحصول على الاستقلال فى صيف ١٩٧٧ وقد تحقق ذلك بالفعل) .

وعندما بدأت الأسلحة تتدفق على إثيوبيا بدا أن الاتحاد السوفيتى حاول أن يخفف من كم وكيف هذا السلاح بحيث لا يشكل هذا السلاح تهديدا للصومال . وبعد أن طرد المجلس العسكرى الإثيوبى أعضاء السفارة الأمريكية فى إديس أبابا وما ترتب عليه من منع وتوقف شحنات الأسلحة فى أبريل وقد وجد السوفيت الفرصة سانحة لأعضاء وأعضاء الصفة الرسمية على العلاقات السوفيتية الإثيوبية

(1) Oavid E A¹ right, op. cit. pp 162-163.

وذلك من خلال الزيارة التي قام بها ما نجستو إلى موسكو في مايو ولكن تلك المفاوضات أسفرت عن إصدار بيان بدلا من عقد إتفاقية ومن ثم فقد حاول السوفيت التلبيح للصومال الذين تربطهم بهم إتفاقية صداقة وتعاون أنهم لازالوا يخطون بهذا التقدير السوفيتي. بل أن السوفيت تجاوزا حد التلميح إذ أن التقارير الصادرة عن الصومال في أواخر مايو أوضحت أن الاتحاد السوفيتي عرض زيادة المساعدات الاقتصادية وأن يبدأ فوراً في العمل بذلك في عدة مشروعات كان مقرراً تنفيذها في الخطة الخمسية الصومالية (١).

غير أن أن الاريتريين أو الصوماليين لم يكونوا راضين بتاتا من تلك الحالة الجديدة من الظروف ، وجميع أفرع حركة تحرير إريتريا مثلاً رفضوا المخطط السوفيتي من أجل إستعادة الوضع الفيدرالي لإريتريا مع إثيوبيا ؛ وعلاوة على ذلك فقد أبرمت جبهة تحرير إريتريا وجبهة تحرير شعب إريتريا في ٣١ مايو ١٩٧٧ إتفاقا يقضى بتوحيد حركة التحرير وأن يعملوا معا لرد العدوان الإثيوبي المرتقب. بل أن جبهة تحرير إثيوبيا قد تعهدت بادخال عثمان صالح صابى والقوة التي يتزعمها ضمن الحركة (٢).

وعلى صعيد الجهود الدبلوماسية بدأ الاريتريون من جديد يطلبون زيادة المساعدة والتأييد من الدول العربية خاصة تلك الدول التي يزعمها الوجود السوفيتي (٣). ويبدو أن الانطباع الذي تركوه كان قويا في كل من مصر والسعودية والسودان. وكان رد الفعل لدى الصومال يتسم بالحذر وليس التصميم،

(1) The Washington Post (May 26, 1977),

(2) Ibid (June 9, 1977) ,

(3) Ibid .

فمنجد سياد برى يرفض أى فكرة تجعل أوجدان فى أيدى الإثيوبيين (١) . وفى منتصف مايو/ ١٩٧٧ تحرك سياد برى أبعد من ذلك — فصرح علنا بأن إمدادات السلاح السوفيتى إلى إثيوبيا تشكل خطرا ، لا يمكن للحكومة أن تقف أمامه موقف اللامبالاه ، كما ألمح إلى أن ذلك قد يؤثر فى النهاية على العلاقات الصومالية السوفيتية . علاوة على ذلك فقد بدأ سياد برى فى البحث عن إمكانيات التأييد عن بدائل جديدة سواء فى الدول العربية أو الغربية (٢) .

وبالنسبة لتأييد الدول العربية . فإن ذلك له الأهمية القصوى ؛ حيث يأتى على القمة الدول الغنية بالبتروول وعلى الأنص السعودية التى كانت فى مركز يسمح لها بتقديم مساعدة كبيرة وخاصة فى مجال التسليم وإزاء الاهتمام السوفيتى المتزايد بأثيوبيا فى عامى ١٩٧٦ — ١٩٧٧ حاولت الرياض أن تبعد مقديشيو عن موسكو فى مقابل عروض بالمساعدة . وقد زودت السعودية الصومال بمعونة إقتصادية تقدر بحوالى ٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى جانب مساعدة أخرى تراوحت بين ١٦ — ١٨ مليون دولار خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٧ (٣) . وفى نهاية مارس ١٩٧٧ اشترك سياد برى فى إجتماع دعى إليه الرئيس السودانى جعفر نميرى وحضره زعماء شغال وجنوب اليمن وكان السعوديون يرقبون عن كشب . وأسفر هذا الاجتماع عن الدعوة لجعل البحر الأحمر « منطقة سلام » وذلك من خلال تعاون جميع الأطراف المعنية . وعموما فإن هذا الاقتراح كان يشير إلى قيام تحالف بمنع الدول الكبرى وإسرائيل من التخلخل فى المنطقة . فلو كانت الصومال قد انضمت لمثل هذا التحالف فإن السعودية قد وعدتها بمعونة تصل إلى ٣٠٠ — ٣٥٠

(1) FBIS — MEA (Ma. 27, 1977) . CI

(2) The Washington Post (May 17, 1977) . Ibid.

(3) The Washington Post (April 16, and May 21, 1977) .

مليون دولار ؛ هذا إلى جانب الاعتمادات المخصصة لشراء السلاح من الغرب . وفي شهر مايو يبدو أن السعوديين قد أعادوا تأكيد هذا العرض (١) .

أن الأمر الذي أثار الإهتمام لدى الصومال هو ضرورة الحصول على مصدر أكيد للسلاح ، وأن الدول الغربية هي الهدف في هذا الشأن وبدأت في الانصال بالولايات المتحدة مبعوثا إلى الصومال يؤيد رغبة الصومال في السلاح بشرط أن تتخلى الصومال عن مطالبها على حدود كينيا وجيبوتي . وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا بهذا المعنى دون ذكر الشروط المسبقة أو المفروضة على الطلب الصومالي ؛ وفي نفس الوقت أشارت بريطانيا وفرنسا إلى رغبتها في تزويد الصومال بالأسلحة (٢) .

ونتيجة لهذه التحركات التي قام بها سياد بري دون مساعدة موسكو ؛ فقد قرر في منتصف يوليو تحقيق أهداف الصومال في أوجادين وذلك قبل أن تتدفق الأسلحة السوفيتية على إثيوبيا . ومنذ عام ١٩٦١ نلاحظ أن جبهة تحرير الصومال الغربي التي تكونت من أفراد ولدوا في إثيوبيا ولسكنهم يتلقون العون والمساعدة من إثيوبيا قد قاموا بحرب العصابات في إقليم أوجادين . وقد صعدوا نشاطهم بصورة جوهرية في عامي ١٩٧٦ — ١٩٧٧ (٣) . وفي نهاية يوليو ١٩٧٧ صعد سياد بري من الصراع وذلك بدفع وحدات عسكرية صومالية نظامية إلى جانب جبهة تحرير الصومال الغربي (٤) . وقد أدى هذا الاجراء إلى أن تقطع إثيوبيا علاقاتها مع مقديشيو في أول سبتمبر ؛ كذلك فقد استمر الهجوم الصومالي ؛

(١) Ibid (May 24 and 26, 1977) .

(2) The New York Times (July 27 1977) .

(3) The Washington Post (May 24 and July 20, 1977) .

(4) News Week (September 26, 1977) .

وفي نهاية سبتمبر سيطر الصوماليون على كل إقليم أوجادين فيها عدا مدينتي هرر وديري داوا (١) .

أن نشوب الحرب على نطاق واسع بين الصومال وأثيوبيا جعل من التأكيدات الخارجية أمراً حيوياً لكلا الطرفين المتحاربين . وكان كل طرف يضغط على الاتحاد السوفيتي حتى ينحاز إلى جانبه في الصراع (٢) . ونفس الوقت أهابت مقديشيو بالولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى بأن تفي بوعودها بشأن إمدادات السلاح كما أن أديس أبابا على الطرف الآخر بذلت جهوداً كي تقلل التوترات القائمة بينها وبين الولايات المتحدة وأن تجعل نفسها صورة من دول عدم الانحياز وذلك بهدف استعادة تدفق السلاح الأمريكي على الأقل (٣) . كما طلبت نفس الشيء من إسرائيل بل وحتى طلبت قوات مدربة من كوبا (٤) . وقد وجه كل من الطرفين اهتمامه إلى الدول العربية ، وخاصة تلك الدول التي كانت تبنى شيئاً من الود في الماضي القريب . فقد أرسلت إثيوبيا — على سبيل المثال — وفداً إقتصادياً إلى اليمن الجنوبي في منتصف سبتمبر لمناقشة وسائل تقوية العلاقات بين البلدين (٥) . وفي نفس السياق سافر سياد بري إلى سوريا ومصر والامارات العربية وقطر والسعودية للتباحث مع زعماء تلك الدول (٦) هذا إلى جانب اجتماع السفير الصومالي في الخرطوم بالرئيس جعفر نميري أثناء

(1) FBIS - SSA (September 8, 1977) .

(2) The Washington Post (September 20, 27, 1977) .

(3) Ibid (September 8 and 23, 1977) .

(4) Ibid (August 12, 1977) .

(5) FBIS - SOV (September 19, 1977) .

(6) FBIS - MEA (September 15, 1977) .

جولة سياد برى وحتى بعد عودته إلى مقديشيو حيث بعث برسالة شخصية إلى
جعفر نميري (١)

وقد أدت جهود كلا الطرفين إلى نتائج مختلطة متشابكة ، فالاتحاد السوفيتي
من جانبه حاول أن يستقطب أطراف المحنة التي تواجهه هو بالدرجة الأولى .
وبعد تزايد حدة القتال في يوليو سحبت روسيا مستشاريها العسكريين العاملين
في الواحدات العسكرية الصومالية . وفي نفس الوقت بدأت ترسل أسلحة ثقيلة
إلى إثيوبيا ؛ وعلى الصعيد الدبلوماسي كانت روسيا تأسف للقتال وحاولت الوصول
إلى وقف إطلاق النار وبدأ المفاوضات بين الطرفين المتحاربين (٢). وعلى الجانب
الآخر أخبرت الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى - أخبرت الصومال بأنها
لن تقدم لها الأسلحة نظرا للنشاط الذي تقوم به في أوجادين (٣) وأما الوضع
بالنسبة للمساعدة من إسرائيل وكوبا ؛ فلم ترددا عن تقديم المساعدة لإثيوبيا (٤)
أما عن وضع الدول العربية فقد تلقت الصومال عبارات التأييد وخاصة من تلك
الدول التي تباحثت معها بشأن الوضع في أوجادين وقدمت مصر والسعودية
والمغرب والعراق وسوريا صورا ملبوسة من المساعدة . وكان السودان هو البلد
العربي الوحيد الذي أبدى تحفظا واضحا ؛ لأن السودان لم يكن متورطا في الصراع
الصومالي للاستيلاء على أوجادين خشية أن تفتح عليه مثل هذه الخطوة محاولات
تمرد وعصيان في الأقاليم المسيحية الجنوبية من السودان .

(1) Ibid (October 4, 1977) .

(2) The Washington Post (August 15, 1977) .

(3) Ibid (September 1, 1977) .

(٤) راجع في تفصيل ذلك خطاب موسى ديان وزير خارجية إسرائيل بتاريخ ٥

وبجحت أثيوبيا أيضا فى جذب اليمين الجنوبي إلى جانبها ، ولكنهما لم تنجح بنفس القدر مع ليبيا ، وبينما كانت ليبيا تساعد على تدفق السلاح إلى الحبشة خلال الصيف ولكن على أساس د أن الطرفين أصدقاء ، . فإنها كانت تهدف فى الواقع إلى إنهاء الصراع (١) علاوة على ذلك فقد أشار القذافى إلى أنه لا يؤمن بمسألة التعديل التى أعقبت الاستعمار ، إلا أن هناك حالات خاصة ، يجب تعديلها وإذا كان النزاع الصومالى - الإثيوبى أحدهما د فأننى على اقتناع ... بضرورة الوصول إلى حل وسط بين الصومال وأثيوبيا ، (٢) .

٢ - النتائج على الصومال :

غير أن رصد التطورات المختلفة على مستوى الأطراف المباشرين فى الصراع فى منطقة القرن الأفريقى وهما إثيوبيا والصومال - أوضح رصد تطور الأحداث صعوبة الموقف الذى تواجهه الصومال حيث وجدت الصومال نفسها فى مأزق حقيقى من جميع الوجوه خلافا لما أفتتح به الرئيس الليبى . فالصومال وجدت نفسها بدون حليف قوى يستند إليه فى الصراع سياسيا وعسكريا ، كما أن الأطراف الإقليمية قدرتها على المساعدة محدودة خاصة إذا وضع فى الاعتبار أن الدولتين العظيمين تعارضان صراحة منطق الصومال وحركتها فى الصراع حيث تقف كلتاهما - كما سبق إيضاح ذلك - بجانب مبدأ قدسية الحدود الأفريقية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية وهو المبدأ الذى تقيده فى نفس الوقت غالبية الدول الإفريقية .

من ناحية أخرى فإن جهد الصومال الذى يهدف إلى توحيد كل الشعب الصومالى

(1) The Washington Post (September 1, 1977) .

(2) Le Monde (September 25, 26, 1977) .

تجبت علم واحد مع مشروعيه هذا الجهد هو الذى فتح الباب لتدويل الصراع فى المنطقة فى حين أن قدرات الصومال وبحساباتها لم تكن كافية لحسم الأمر قبل إستفحاله ويفسر هذا سبب إعلان الصومال عن سحب قواتها من إقليم أوجادين بعد الضربة القاضية التى تلقتها على أيدي إثيوبيا بالمساعدة الجماعية التى تلقتها من موسكو ومافانا .

وفى ما يتعلق بإثيوبيا فإن المساعدات التى حصلت عليها من الإتحاد السوفيتى وكوبا واليمن الجنوبية قد جعلتها قادرة على إستعادة زمام المبادرة فى أوجادين كما سيأتى تفصيل ذلك ، ولكن أريتريا بالطبع وأحداثها تأتى فى المقدمة وقد تبعاً للنظام العسكرى الإثيوبى أن بإمكانه بالتالى كسب الصراع عسكرياً ضد الصومال والأريتيرين بمساعدة السوفيت والكوبيين وعموماً فقد تحول المد فعلاً ضد الصومال والأريتيرين وكانت مراحل هذه الفترة تاريخياً كالآتى : فى نهاية أكتوبر كان من الواضح أن التقدم الصومالى فى أوجادين قد توقف ؛ هذا إلى جانب توقف الإتحاد السوفيتى عن إمداد الصومال بالسلاح ؛ ويضاف إلى ذلك إرسال السوفيت لبعثة عسكرية على مستوى عالى إلى إثيوبيا لوضع خطة للزيد من السلاح السوفيتى لإثيوبيا (١) . وعلى ضوء هذه الظروف ؛ وفى محاولة ضمان فرص الحصول على الإمدادات العسكرية من القوى الغربية ؛ فقد طردت مقديشيو فى منتصف نوفمبر جميع المستشارين السوفيت فى الصومال بما فى ذلك التسهيلات فى ميناء بربرة (٢) وقد كان لهذا التصرف تأثيره النسبى على الصومال حيث رفضت الولايات المتحدة والقوى الغربية حتى مجرد التفكير فى تزويد الصومال بالسلاح طالما بقيت قواتها المسلحة فى

(1) The Washington Post (November 18, 1977) .

(2) News Week (February 13, 1978) .

أوجدان. وعلى الرغم من استعداد كثير من الدول العربية - خاصة مصر والسعودية - لتقديم بعض المعونة ؛ إلا أن الجميع وضعوا في إعتبارهم مشاعر الدول الأفريقية التي تقع وراء الصحراء الكبرى وإحتمال أن ينطبق عليهم موضوع تعديل الحدود الموروثة عقب الاستعمار . هذا إلى جانب وجود قيود عسكرية وسياسية واضحة على قدرة العمل العربي . وبينما كانت مصر تقدم بعض السلاح السوفيتي إلا أنها كانت تدخر لنفسها كميات كبيرة نظرا لصراعها المزدوج ضد كل من إسرائيل ولبنان ، أما السعودية فقد استطاعت شراء دبابات فرنسية ولكنها وجدت نفسها مقيدة بسبب قانون الولايات المتحدة الذي يمنع إنتقال أى أسلحة أمريكية إلى طرف ثالث . ومن ثم فقد إقسمت المساعدة العربية بالطابع المالي (١) .

وكانت النتائج السلبية لهذه الخطوة بالنسبة للصومال نتائج وخيمة لأن هذا المناخ أتاح للاتحاد السوفيتي أن يتحرر من القيود التي تحملها من قبل إزاء مقديشيو ؛ وحيث أن موسكو قد شعرت بأن نظام مانجستو نظاما هشا وأن هذا النظام العسكري لابد من بقاءه فالذي حدث هو أن موسكو اشتركت مع هافانا (كوبا) في إقامة بناء عسكري قوى في إثيوبيا (٢) .

وفي نوفمبر ١٩٧٧ أقام الزعماء السوفيت جئرا جويا يحمل إمدادات السلاح والمعدات إلى إثيوبيا لدرجة أن طائراتها كانت تخترق المجال الجوي لبعض الدول دون تصريح . وسار ذلك جنبا إلى جنب مع قدوم القوات السوفيتية والكوبية (٣) . وفي أول مارس ١٩٧٨ قدم السوفيت ما يعادل بليون دولار من الأسلحة للجبهة

(1) - The Washington Post (November 18, 1977).

(2) - FBIS - SOV (November 18, 1977) .

(3) - The New York Times (December 14, 1977) .

وقد رت المخابرات الأمريكية عدد الكوبيين ١١٠٠٠ وعدد السوفيت ١٠٠٠ رجل
بالإضافة إلى الكوبيين الآخرين القادمين في الطريق (١) . وكان الاثيوبيون قد شنوا
في فبراير ١٩٧٨ هجوما كبيرا تحت قيادة الفريق فاسيلي إيغانوفيتش بتروف
نائب القائد العام للقوات المسلحة السوفيتية إلى جانب القوات الكوبية بقيادة الفريق
أرنالدوا اتشو نائب وزير الدفاع الكوبي على أن تكون القوات الكوبية هي رأس
الحربة في هذا الهجوم (٢) . وقد برهن هذا الهجوم على الكثير بالنسبة للصومال
فعقب الهزيمة القاسية في جيجي Jigjiga أصبحت القوة الصومالية غير فعالة
وأعلن سياد بري في ٩ مارس ١٩٧٨ أنه سوف يسحب كل قواته النظامية من
أوجادين (٣) .

وعلى الرغم من الانسحاب إلا أن الصومال صرحت بأن الكفاح من أجل
التحرير سوف يستمر . وهكذا ألقى سياد بري العبء برمته عن كاهله (٤) ؛ إذا في
أبريل بدأ نشاط حرب العصابات في أوجادين وكان رد اثيوبيا بالتهديد باحتلال
الصومال إن لم يتوقف هذا النشاط (٥) .

ولقد شعرت الصومال بشيء من خيبة الأمل تجاه الدول العربية بسبب الفجوة
الكبيرة بين وعودهم وبين ما يقدمونه فعلا . فركزت مقديشيو على الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتي والصين (٦) . ولقد شعرت الصومال على الثور بأن الصين لن

(1) Ibid.

(2) Newsweek (February 13, 1978) .

(3) FBIS- SSA (March 10, 1978) .

(4) Washington Post (March 17, 1978) .

(5) The Washington Post (April 15, 1978) .

(6) Ibid (April 18, March 15, 1978) .

تستطيع أن تفي بمطالبها وهذا يعني أن السوفيت والأمريكيين هم البديل المتاح (١). وكلا الطرفين وضع شروطا مسبقة كي يستجيب لمطالب الصومال. فطلبت أمريكا تأكيدات بأن الصومال لن تخرق الحدود مع كينيا أو إثيوبيا (٢). أما الشروط الدقيقة التي وضعها السوفيت فلم يعلن عنها ولكن يبدو أنها كانت قاسية؛ غير أنها لم تكن ذات طبيعة محيطة وبالتأكيد كانت تلك الشروط تشمل على إحترام سيادة إثيوبيا الوطنية (٣) وفي النهاية رأى سياد برى أن شروط الولايات المتحدة أخف من شروط السوفيت لأنه في بداية يونيو ١٩٧٨ إستجابت واشنطن لطلب مقديشو وأعلنت الأولى أنها سوف ترسل بعثة عسكرية أمريكية إلى الصومال كخطوة أولى في سبيل تقديم أسلحة «دفاعية» تقدر بحوالى ١٥ مليون دولار.

٢ - النتائج على إريتريا :

وبالتخلص من التهديد الخطير في أوجادين في مارس ١٩٧٨ وجهت إديس أبابا اهتمامها إلى ساحة الصراع الأخرى في إريتريا . ولقد ألح مانجستو مرارا بأن تعترف إريتريا بالسيادة الإثيوبية عليها كجزء في أى تسوية للقضية الإريتريّة وكرر نفس الشئ عقب النصر في أوجادين . ومع ذلك فقد لاقى صعوبات شتى كي يرغب الإريتريين على قبول شروطه . وعلى الرغم من المساعدة السوفيتية له عام ١٩٧٨ لفرض سيطرته على الأقليم إلا أن السوفيت تراجعوا عن هذا الموقف وقد يرجع هذا التحول في السوفيتي إلى رأى الكوبيين في هذا الموضوع إذ أن هافانا كانت تعارض مخططات مانجستو في سحق الثوار (٤) . وقد تراوح عدد

(1) FBIS - SSA (May 3, 1978).

(2) The Washington Post (March 30, 1978) .

(3) FBIS - SOV (February 6, 1978) .

(4) The Observer, London (February 20, 1978) .

القوات الكويتية في إثيوبيا بين ١٦ ألف إلى ١٧ ألف ، إلا أنهم لم يتورطوا بصورة مباشرة في القتال في إريتريا (١) . هذا إلى جانب أن فيدل كاسترو كثيرا ماحث الطرفين إلى التفاوض من أجل الصراع (٢) .

وعلى الرغم من تعدد المصادر ؛ إلا أنها لم تكف ما نجستو لقمع الثوار الإريتريين ؛ بل أنه لم يعد يستطيع أن يحصل على أكثر مما حصل عليه من تلك المصادر . وتدل بعض الشواهد على أن اليمن الجنوبي قد أرسل في وقت ما عدد صغير من الطيارين وربما عدد من القوات البرية لمساعدة إثيوبيا في إريتريا غير أن ذلك كله قد توقف فيما بعد بسبب رغبة الرئيس اليمنى وقتئذ (٣) في تحسين علاقاته مع الدول العربية المحافظة . وبالتأكيد فإن الحكومات اليمنية الجنوبية التي جاءت في الفترة اللاحقة وضعت في إعتبارها موقف ما نجستو المتصلب تجاه الإريتريين .

أما ليبيا فقد رأت ضرورة إيجاد حل من خلال التفاوض وذلك في نهاية عام ١٩٧٧ (٤) — واسرائيل هي الأخرى كان من الممكن أن تقدم بعض المستشارين ومساعدات متواضعة أخرى من أجل العمليات ومع ذلك فإن الأحداث خلال أوائل عام ١٩٧٨ جعلت من الصعوبة بمكان بالنسبة لما نجستو أن يطلب هذه المساعدة . ففي أوائل فبراير صرح وزير الدفاع موسى ديان علنا بأن اسرائيل تتعاون مع إثيوبيا في الميدان العسكري وأدى هذا التصريح إلى إستياء السوفيت إلى الحد الذي

(1) Ibid

(2) The Washington Post , March 20, 1978 .

(٣) وكان وقتئذ سالم ريم على وربما كان ذلك من الأسباب التي أطاحت به في الفترة اللاحقة ومصرعه بواسطة الماركسيين التقدميين والجماعات المؤيدة للسوفيت وعلى رأسها عبد الفتاح إسماعيل الذي أطيح به هو الآخر وأعفى من مناصبه فيما بعد .

(4) Le Monde (September 25-26 March 1977) .

إضطر منه مانجستو إلى طرد المستشارين الاسرائيليين على الرغم من أنه لم يقطع علاقاته السياسية كلية مع إسرائيل .

وعلى الرغم من صعوبة المشكلة فقد قام المجلس العسكري الاثيوبي بحركات إستطلاع عسكرية ودجس نبض، متفاوتة الشدة في اريتريا خلال ربيع ١٩٧٨ . وفي يونيو شنت اثيوبيا هجوما شاملا على الثوار الاريتريين . ولم تحصل اديس أبابا على أى نصر جوهري إلا في أواخر يوليو . ومع ذلك فإن تلك الانتصارات كانت متواضعة في طبيعتها (١) . وقد أثارت هذه الاحداث عدة تساؤلات خطيرة حول قدرة مانجستو على فرض إرادته على الاريتريين بدون مساعدة عسكرية من قوى خارجية .

وبالرغم من أن الاريتريين لايزالون يخشون اشتراك الكوبيين والسوفيت في الوقت الحالى مع اثيوبيا بهدف سحقهم ؛ إلا أنهم — أى الاريتريون — وجدوا أن موسكو وهافانا تؤيدان الحل السلمى للصراع ؛ ولكنهم فى نفس الوقت يرون أن استقلالهم لن يكون تحت السيادة الاثيوبية كما إنهم لا يحبذون ما تراه موسكو وهافانا بقيام اتحاد فيدرالى (٢) . ونتيجة لذلك بدأ الاريتريون فى إعادة تنظيم أنفسهم كاختبار للقوة ونفذوا الفرقة فيما بينهم . وفى نهاية (٢٤) ابريل ١٩٧٨ كونت جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا قيادة موحدة سياسية وتعاهدوا أنه إذا ما أزال الخطر الذى يواجههم فإنهم سوف يعملون من الآن فصاعدا على شن هجوم عسكري مشترك . وقد تلى ذلك محاولة الاريتريين التأكيد

(1) The Washington Post (April 27, 1978) .

(2) The Observer, London (June 11, 1978) .

(3) FBIS - SSA (July 3, 1978) .

من وجود موافقة قوى خارجية وضماناتها وفي هذا الخصوص ركزوا على الدول العربية حيث أنهم وجدوا أنه لا السوفيت ولا الكوبيين يؤيدون وجهة نظرهم على الاستمرار في شن الهجوم على القوات الاثيوبية ومن ثم فقد ألقى الاريتريون باللوم على القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة على حد ما تراه أحد الباحثين^(١).

إن ما كان يطلبه الثوار الاريتريون من الدول العربية منذ هزيمة الصوماليين في أوجادين يختلف عما كانوا يطلبونه عام ١٩٧٧ . ومن الواضح أنهم بدأوا بعد ذلك في أن يقرنوا القول بالفعل وإن يوفوا بالفعل بوعودهم^(٢)؛ غير أن هذا الاتجاه اتسم بالتنوع؛ فنجد السودان مثلاً بعد إعلانها تأييدها لاريتريا في القتال من أجل الاستقلال في أوائل عام ١٩٧٧ تراجعت عن هذا الموقف وطالبت بوجود وسيط أو مصالحة خاصة عندما تفاقمت الحدود مع الحبشة^(٣) وعلى نطاق أوسع فقد قدم متحدث رسمي اريتري التماسا إلى جامعة الدول العربية طالبا اعتماد مبلغ ٣٠ مليون دولار في سبتمبر ١٩٧٧ بصورة عاجلة لشراء أسلحة خفيفة ومتوسطة لتسليح ٢٠٠٠ مقاتل ولكن الاستجابة المتواضعة التي تلقاها جعلته يحجب الدول العربية في مارس ١٩٧٨ للبحث وراء تلك بالرغم من حملات الدعاية التي تطلقها تلك الدول .

وعموماً فقد أسفرت هذه المحاولات عن بعض النتائج حيث أجيب الاريتريون جزئياً إلى طلبهم بالحصول على تلك المعونة ولكن على شكل أقساط . ففي أوائل أبريل ١٩٧٨ مثلاً أكدت الجزائر الليبرالية تأييدها لاريتريا على الرغم من زيادة

(1) David E. Albright. op. cit. pp 169-170.

(2) FBIS - SSA (March 17, 1978) .

(3) The Washington Post (April 9, 1978) ,

المحنة السوفيتية لاثيوبيا كما ربط عدد من الدول العربية بالقضية الاريترية (١)،
فقد حرض مصادر كويتية بأن الانتقادات الاريترية للعرب ترجع إلى العرب
أنفسهم وماقدموه (٢)، كما أدانت السعودية بشدة إثيوبيا لمحاولتها قمع الحركة
الاريترية عسكريا (٣). وعلى الرغم من إتباع السودان دور الوسيط، إلا أنها أيدت
مناقشة القضية الاريترية في منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الذي عقد في
الخرطوم في شهر يوليو ١٩٧٨ . (٤)

(١) FBIS - MEA (September 7, 1977) .

(٢) الرأي العام — الكويت ١٤ مارس ١٩٧٨ .

(٣) FBIS-SSA (April 10, 1978) .

(٤) Ibid (July 25, 1978) .

الباب الرابع عشر

مواقف الدول الكبرى ومنظمة الوحدة الافريقية
وتفسير عوامل التغير

الفصل الثاني والأربعون

الموقف السوفيتي وتفسير عوامل التغيير

مع بداية عام ١٩٧٥ انفصل محور الصراعات الدولية وما رافقها من حرب باردة وسماخنة إلى إفريقيا والشرق الأوسط حيث تركزت في هذه المرحلة أهمية طرق المواصلات في القرن الأفريقي بصفة خاصة والموارد الاقتصادية والبتروول وفوائض رؤوس الأموال والكثير من المواد الإستراتيجية في الشرق الأوسط وإفريقيا ، وبات واضحاً أن من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الفنية سوف يتحكم أيضاً في طرق الملاحة الدولية وبالتالي يؤدي دوراً أساسياً في صياغة جانب هام من التطورات السياسية العالمية ؛ وتمثلت الاتجاهات الرئيسية للتدخل السوفيتي في إفريقيا بصفة عامة في إن الاتحاد السوفيتي يهدف إلى تحقيق مصالحه القومية وأمنه القومي ، وأدخل السوفيت في حساباتهم عاملين رئيسيين : أولاً . أنهم يواجهون دولاً رأسمالية غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ثانياً : هناك الصين أيضاً . وهكذا تحرك الدور السوفيتي في إطار إستراتيجية عالمية تماماً مثل الدور الأمريكي حيث اعتبرت القارة الإفريقية بمثابة وحدة واحدة متكاملة بصرف النظر عن الإهتمام بمنطقة معينة ؛ ولكن الإهتمام السوفيتي بمنطقة القرن الأفريقي أخذ يتصاعد وخاصة في أوائل عام ١٩٧٨ عندما وصلت الاشتباكات بين الصومال وإثيوبيا إلى ذروتها في إقليم الأوجادين .

إن تحليل الدور السوفيتي في الصراع الدائر في القرن الأفريقي يمكن تتبعه في إطار الصراع بين الدول الكبرى وأيضاً في إطار تغير وتبادل الأدوار الدولية التي سادت المنطقة منذ عام ١٩٦٩ عندما نهضت الانقلابات العسكرية في كل من

السودان والصومال ، وهكذا بدأ الوجود السوفيتي يتخذ شكلاً سافراً وبدعوة من القيادات العسكرية الجديدة في البلدين ، فمنذ ذلك الحين ركز السوفيت علاقاتهم في المرحلة الأولى من تطور الصراع على الصومال وإنعكس ذلك على عقد إتفاقية عسكرية معها في بداية عام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز القوات الصومالية . غير أن هذا الموقف قد انقلب رأساً على عقب بعد الانقلاب العسكري في إثيوبيا عام ١٩٧٤ حين بدأ السوفيت في تحسين علاقاتهم مع الحكام العسكريين الجدد ، وهكذا تولدت بذور التوتر في العلاقات السوفيتية الصومالية . وفي ضوء ذلك وجد السوفيت أنفسهم في مأزق حقيقي فقد كانت المساعدات العسكرية السوفيتية للصومال لها قيمتها الإستراتيجية في المنطقة فضلاً عن المنشآت السوفيتية هناك ، وأدرك السوفيت أن مساعداتهم الآتية والكثيفة لإثيوبيا تنطوي على مخاطرة ، ومع ذلك فقد تعمد السوفيت تقديم المساعدات لإثيوبيا بدءاً بتقليص إعداد قواتهم في الصومال وتكثيفها في نفس الوقت في إثيوبيا وإمدادها أيضاً بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية . وكان الدافع السوفيتي لذلك هو الخوف من أن تقدم الصين على ملا القراغ الأمريكي في إثيوبيا ثم أن يحصل السوفيت على قصب السبق قبل أن يتقارب الغرب مع الصومال ، ومن هذه الناحية كانت السياسة السوفيتية تجاه إفريقيا تهدف إلى إكراه الدول الغربية لزيادة أحساسها بالخطر تجاه القوة السوفيتية المتصاعدة في المنطقة والتي في إمكانها أن تمنع أو تفرض حظراً على الموارد البترولية للغرب مما يخلق إضطراباً حاداً في المعسكر الغربي مما يقوض من دعائم القوة الاقتصادية الغربية ، وبالرغم من ذلك فإن الدوافع الإستراتيجية والسياسية للإتحاد السوفيتي كانت أقوى ؛ فالممرات البحرية الإفريقية بما لها من أهمية إستراتيجية تتمثل في أن ٧٠ ٪ من المواد الإستراتيجية التي تحتاجها دول حلف شمال الأطلسي ، ٨٠ ٪ من إمدادات هذه الدول بالبترول — هذه

الإمدادات تصل إلى الغرب عبر الممرات البحرية الإفريقية ، وهكذا وضع السوفيت في إعتبارهم أهمية وجودهم المكثف في إثيوبيا حيث يقوى مركزهم في المحيط الهندي كما يهيئ لهم أحكام سيطرتهم على مداخل البحر الأحمر .

أما عن الخوف السوفيتي من التدخل الصيني في المنطقة فقد كان له هو الآخر ما يبرره لأن الصين أصبحت موضع ثقة حركات التحرير الأساسية في إفريقيا بدرجة أكبر من السوفيت ، لأن هذه الحركات من السهل تعاملها مع بكين أكثر من موسكو .

وهكذا وجد الإتحاد السوفيتي نفسه في مأزق حقيقي يتمثل في كيفية الاحتفاظ بنفوذه ووجوده في كل من إثيوبيا والصومال ، وأخذ السوفيت يوسعون من نطاق نفوذهم في إثيوبيا ، وبدأ أن التحليل السوفيتي يضع في إعتباره عدم رغبته في فقد مركزه في الصومال أيضاً ، وأنه على أسوأ الحالات سيكون السوفيت قادرين على مساعدة إثيوبيا في قمع ثورة إريتريا ، وفي كلتا الحالتين سيكون وصول السوفيت إلى البحر الأحمر تعويضاً كافياً عن فقد الصومال شريطة أن يظل لهم موطئ قدم في اليمن الجنوبية .

غير أن تفاغلات الأحداث قد بلغت مرحلة حرجية ليس بعدها سوى الانفجار ، ودليل ذلك تلك الاستعدادات الجارية في الوقت الحالي لبدء محاولة جديدة لضرب ثورتين يتوقفت على بقائهما أو سحقهما الإستقرار للإتحاد السوفيتي في إثيوبيا ، حتى يتمكن من التفرغ لتنفيذ خطط السيطرة على البحر الأحمر وبالتالي الإقتراب من منابع البترول . هاتان الثورتان هما حركة تحرير الصومال الغربي وثورة الشهداء المائة ألف في إريتريا . ذلك إن إستمرار الثورتين قد

أغرق الإتحاد السوفيتي إلى أذنيه في صراع القوميات المشتعل داخل الامبراطورية المتداعية التي ورثها نظام الحكم القائم في إثيوبيا .

ولم يدر بخلد ما نجستو ماريام رئيس النظام الحاكم في إثيوبيا أنه من أجل استمرار استثمار إريتريا قد أوقع إثيوبيا تحت الاستثمار الكامل ، كذلك لم يدر بخلد موسكو إن الوجود السوفيتي في القرن الإفريقي سوف يكون سبباً للمواجهة بين الشرق والغرب بعد أن وجدت أمريكا المبرر الأكبر لاستعادة وجودها في نفس المنطقة .

ويبدو أنه من أجل التفرغ لهذه المواجهة التي قد تسفر في النهاية عن أحباط خطط موسكو البعيدة المدى يستعد الإتحاد السوفيتي لعملية عسكرية كبيرة في القرن الإفريقي لا تقل شأنًا عن عملية غزوه لأفغانستان ؛ وقد أقام لها جسراً جويًا خاصاً يستجلب عن طريقه المزيد من الأسلحة والطائرات والفنيين ، الأمر (١) الذي يوضع إصرار السوفيت على محاولة ضرب الثورتين اللتين تشكلان بالفعل تهديداً قوياً للكيان الإثيوبي .

إن تداعي الأحداث يدل على أن إثيوبيا — رغم إنزائها ضربة قاصمة بإريتريا في عام ١٩٧٨ كما سبق إيضاح ذلك تفصيلاً فإن الثوار الإريتريين لا يزالون يسيطرون على المناطق الريفية بالإضافة إلى أن الوضع في المناطق الغربية للصومال قد عاد إلى ما كان عليه في عام ١٩٧٧ . وبذلك لم يتم للنظام الحاكم في إثيوبيا التقاط أنفاسه ، بل على العكس جعله يواجه مضاعفات خطيرة تهدد بتقويضه . فقد أصبحت ثورة إريتريا بمثابة استنزاف لموارد إثيوبيا وامكانياتها المحدودة ، كما أعطت هذه الثورة إلى جانب حركة تحرير الصومال الغربي — أعطت المثل

لبقية القوميات التي هبت تطالب بحقوقها ، وهكذا تدفع أثيوبيا —
الإمبراطورية السابقة — التي اعتقدت أن بإمكانها فرض إرادتها على الشعب
الإريتري ، وإقدام الإمبراطور الراحل هيلاسلاسي على إلغاء الاتحاد الفيدرالي
الذي اعتبره آخر مسمار في نعش شخصية إريتريا ، أصبح ذلك بمثابة مسمار في
نعش نظام الحكم العسكري في أثيوبيا ،

إن أكثر ما يخشاه الحكم العسكري في أثيوبيا الآن هو اتصال حركات المقاومة
ببعضها ، وكذلك إتهيار الروح المعنوية في صفوف الميليشيا التي يجندما للعمل في
إريتريا وفي المناطق الغربية للصومال دون رغبة منها في القتال إلى حد أن الكثير من
أفرادها قد فروا ذعراً إلى المناطق المحررة في إريتريا أو اندفعوا خارج الحدود
صوب أراضي السودان ، وقد لجأ النظام الإثيوبي من أجل تلافى هذه الظاهرة إلى
نقل رجال القبائل من أثيوبيا إلى مدن إريتريا المهجورة ظناً منه أن الإستيطان
سيحل المشكلة .

غير أن الاتحاد السوفيتي ينظر إلى مشكلتي إريتريا والصومال الغربي
بمنظورين مختلفين : الأول : أن حركة المناطق الغربية للصومال يمكن أن
تستمر لمدة طويلة ، فطبيعة المناطق التي تجري فيها عمليات الحركة وطبيعة قتال
العصابات من الأمور التي لا يمكن التحكم فيها أو وضع حد نهائي لها حتى لو أمكن
ضربها بشدة بين وقت وآخر . يضاف إلى ذلك أن أثيوبيا ليس لها من وجود
على الإطلاق في هذه المناطق غير الوحدات العسكرية التي تقع تحت الحصار ويتم
التنقل إليها بالطائرات بسبب سيطرة الشوار على الطرق الرئيسية ومعظم المناطق
الريفية وثمة عامل آخر يحيط بالمشكلة وهو أن حركة الصومال الغربي لا تلقى تأييداً
عالمياً وتعالجها معظم الدول الإفريقية بحساسية شديدة وينظر إليها الجميع على أنها

مشكلة حدود سيؤدي تغييرها إلى نزاعات كبيرة في القارة الإفريقية وذلك رغم أنها هي الأنصرى قضية تقرير مصير من الدرجة الأولى . والامر الثاني هو أن ثورة إريتريا التي تتمتع بكيان الدولة بالفعل — تمتلك قوة ذاتية تكفل لها البقاء من أجل لاستعادة سيطرتها على الموقف ولا تزال المراكز الريفية في أيدي رجالها ، وتلعب طبيعة الأرض ومعظمها جبلية دوراً كبيراً في قدرة الثورة الإريترية على توجيه الضربات المتواصلة للقوات الاثيوبية ، يساعد على ذلك أن كل مرافق الحياة داخل إريتريا أصبحت مدمرة باستثناء ميناء عصب على البحر الأحمر الذي تحول إلى قاعدة عسكرية سوفيتية . وفيما يتعلق بمركز الثورة الإريترية ، فالملاحظ أنها تلاق عطفاً عالمياً وتفهماً متزايداً من دول إفريقية — كما سيأتي تفصيل ذلك في موضع لاحق من هذه الدراسة — بل إن البعض ينظر إليها على أنها قضية تقرير مصير شعب يريد الإستقلال مع النظر بعين الرعاية لصالح الشعب الاثيوبي الذي لا يكن له أي عدا . كذلك فإن حجم التضحيات التي بذلتها على مدى عشرين عاماً ربما تدفع بها إلى المركز الأول بين كل الثورات التي اندلعت في إفريقيا في الجيل الحالي من أجل تصفية جيوب الإستعمار البرتغالي في المناطق الجنوبية على الساحلين الشرقي والغربي للقارة الإفريقية .

وهكذا تتضح الأسباب (١) التي من أجلها قرر الإتحاد السوفيتي أخيراً

(١) ومن الثابت أن للاتحاد السوفيتي مواقف تجاه المشكلات الإفريقية عموماً ونشر الشيوعية كحفاظ على الاميديولوجية السوفيتية — راجع في تفصيل ذلك :

Colin Legum, "The U.S.S.R. and Africa : The African Environment," Problems of Communism Vol. XXVII, No. 1 (January - February 1978). pp. 3-5.

مواجهة الثورة الإريتيرية ، ويبدو أن السوفيت يستهدفون. بالإستعدادات العسكرية في منطقة القرن الإفريقي محاولة فرض الحل العسكري إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي ، والواضح حتى الآن أن محاولات التوصل إلى حل سياسي لم يكتب لها النجاح وكان من بين هذه المحاولات التجاء مانبجستو إلى وساطة السودان الذي كان حتى عام ١٩٧٨ يؤيد إستقلال إريتريا ثم تحول إلى تأييد فكرة الحكم الذاتي ، ويعزى ذلك إلى عجز ثورة إريتريا في توحيد فصائلها ، وقد سعت موسكو إلى محاولة استقطاب بعض قادة فصائل الثورة الماركسيين من خلال ما يسمى بالحل الإشتراكي لقضية إريتريا على أمل أن تتوصل في النهاية إلى صيغة تعطي لإريتريا شكلاً ذاتياً داخل إطار الوطن الإثيوبي . غير أن محاولات موسكو هذه لم تلق استجابة من معظم فصائل الثورة الإريتيرية رغم التناقضات الفكرية بينها ؛ وقد كان منطق « تقديمية النظام في إثيوبيا » سبباً في ذلك الحلاف القسائم بين ثوار إريتريا والماركسيين العرب ؛ ذلك أن الثورة بدأت في عهد الإمبراطور هيلسلاسي من أجل تقرير المصير ؛ وعلى هذا الأساس فإن الثورة الإريتيرية — في رأى معظم قادتها — لم يتغير فيها شيء ؛ وإنما الذي تغير هو إثيوبيا ؛ ولا يكون مجرد تحول النظام من رجعي إلى يساري مبرراً لإلقاء السلاح والتنازل عن حق تقرير المصير .

هناك حجة أخرى يسوقها قادة ثورة إريتريا وهي أن الإتحاد السوفيتي نفسه كان صاحب المشروع الذي تضمن « قرار الإستقلال التام الناجز لإريتريا » عام ١٩٥٠ . وقد وصف مشروع الإتحاد الصيراني أو الحكم الذاتي بأنه زواج كاثوليكي بإرادة طرف واحد وضد إرادة الطرف الآخر — وكان صاحب مشروع الإتحاد الفيدرالي الذي أقرته الأمم المتحدة وقتها هو الولايات المتحدة الأمريكية . لكن المصالح من الدول العظمى جعلت المواقف تنقلب ؛ وإلتحاد

السوفيتي صاحب مصلحة (١) الآن في محاولة حمل قادة الثورة الإريترية على قبول حكم ذاتي داخل إطار الوطن الأثيوبي ، فهو يأمل في إحداث تغييرات جوهرية بحل مشكلة إريتريا بما يخدم أهدافه وبينها محاولة تغيير الوضع في السودان .

وعموماً يمكن بلورة الأساس الذي يتحرك في الاتحاد السوفيتي في عدة محاور :

أولاً : تعزيز حزب العمل الإريترى وتقويته لكي ينفرد بالساحة وحيداً بإسم شعب إريتريا .

ثانياً : جمع المنظمات اليسارية الأثيوبية المعارضة لحكم اللجنة العسكرية في تنظيم واحد تحت اسم الجيش الثوري لشعوب أثيوبيا .

ثالثاً : تشديد القبضة على نظام مانجستو بدفع العناصر الأكثر ولاء إلى مواقع السلطة .

وبهذه المواقف تترد القضية إلى الساحة الإريترية ثم الساحة الأفريقية التي يسودها القلق من جراء الخطط السوفيتية التي تستهدف الصومال والسودان ومصر ؛ ومن نتائج المواجهة المتوقعة في القرن الأفريقي والبحر الأحمر زيادة المخاوف لدى معظم الدول الأفريقية من أن أثيوبيا قد اجتازت طريق العودة وأصبحت تدور في الفلك السوفيتي .

(١) وحول علاقات الاتحاد السوفيتي بالأوضاع في أفريقيا عموماً قبل هذه الفترة -

راجع :

Edward T. Wilson, Russia and Black Africa Before World War II (New York Holmes and Meier, 1974)

الفصل الثالث والأربعون

موقف دول الغربية

١ - الموقف الأمريكى :

بداية يجب إيضاح أنه بالرغم من أن دولاً كثيرة لم تحد علناً موقفها من مشكلة إريتريا ، إلا أن معظمها يرى إنها قضية تقرير مصير ، كما أن دول الغرب الكبرى تردد أن القضية ذات طبيعة خاصة (١) ، وأغلب الظن أن بعضها يؤيد إقامة اتحاد فيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا يختلف في كيانه عن الاتحاد الوهمى الذى أطاح به الامبراطور الراحل هيلسلاسى عام ١٩٦٢ .

أما عن الموقف الأمريكى وتطوره فى منطقة القرن الأفريقى فالملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت بعيدة عن منطقة القرن الأفريقى منذ أن فقدت قاعدتها فى إثيوبيا — وقد أكتفت أمريكا فيما يبدو (٢) وبمراقبة الأوضاع من القاعدة الأنجلو — أمريكية الكبيرة فى جزيرة ديبجو جارسيا بالمحيط الهندى وذلك بالرغم من الفرصة التى اتاحت لها عندما قررت جمهورية الصومال يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف بين مقديشيو وموسكو وانخراج الخبراء السوفيت ووقف التسهيلات الحربية التى كانت تمنح للاتحاد السوفيتى فى موانئ ومطارات الصومال . كذلك أمنت أمريكا عن تسليم الصومال فى ذلك الوقت — وسحبت مرافقتها السابقة على ذلك — لعدة أسباب منها :

(١) الامرام القاهرة ٣ - ٦ - ١٩٨٠ .

(2) Blair, Thompson , Ethiopia : The Country That Cut its Head London : Rodson Books , 1975.

أولا : ان أمريكا كانت تأمل في استعادة اثيوبيا إلى فلكها بالرغم من إلغاء أديس أبابا لمعاهدتها مع واشنطن وإغلاق القواعد الأمريكية .

ثانيا : ان أمريكا لا تؤيد تجزئة الإمبراطورية الاثيوبية السابقة وقصرها على النهضة الحبشية التي كانت تقف عندها حدود الدولة قبل ان يضم اليها الامبراطور منليك بالقوة بقية الاراضي التي تنتمي إلى قوميات أخرى بمساعدة الدول الأوروبية التي كانت تحتل القارة الأفريقية في أواخر القرن التاسع عشر ، وهذا يمثل حتى الآن موقفا ثابتا في أمريكا ودول الغرب التي تذرع بأن التسليم بمطالب الصومال سوف يخلق سابقة خطيرة تترتب عليها نزاعات كبيرة في كثير من مقاطف القارة .

غير ان النظرة الأمريكية للوضع قد تغيرت بالأحداث التي وقعت في القارة الأفريقية وأفغانستان وان كانت قد ظلت على ما هي عليه بالنسبة للوضع في الصومال الغربي كما أنها تختلف بدرجة قليلة بالنسبة للوضع في إريتريا . فقد استقر الوضع للاتحاد السوفيتي في اثيوبيا وأصبح هو الموجه لسياستها ، كما أنه قد تكفل بدور ضرب حركات التحرير والعمل على إعادة تخطيط شرق إفريقيا على النحو الذي يتفق مع أهدافه . ويدخل في ذلك محاولات تجري في إريتريا لإعادة التوطين والتوزيع الجغرافي للسكان الذين فروا من المدن للانضمام إلى الثوار في الريف ، ومحاولات تفريغ منطقة الصومال الغربي من سكانها وطردهم بعيدا إلى أراضي جمهورية الصومال التي تعاني من مشكلات اللاجئين ، يضاف إلى ذلك مابدا من محاولة السوفيت بسط نفوذهم من اثيوبيا حتى مشارف موريتانيا . وقد تجل ذلك في عمليات إثارة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة الشمالية والوسطى للقارة بالامدادات الحربية التي تقدم لجهة البوليزاريين ودعم القتال في تشاد إلى جانب أحداث الغل في توازن القرى بشبه الجزيرة العربية

ويدخل في هذا الإطار تطور العلاقات بين دولتي اليمن في الشمال والجنوب .

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية مبرراً لاستعادة وجودها في المنطقة بعد تورط موسكو كطرف مباشر في الصراع الذي أمتد لدائرة استقطاب دولي أشمل بين القوى العالمية ذات المصالح المختلفة في البحر الأحمر ، ومع تعدد التطورات المرتبطة بصراع القوى الكبرى في منطقته القرن الأفريقي إلا أن أبرز هذه التطورات قد تمثل في التساؤلات التي أحيطت بالموقف الأمريكي فبعد تصريحات متعددة من الرئيس الأمريكي والمستويات السياسية الأمريكية التالية ، بخصوص مساعدة الصومال وإمكانية إعادتها بالمساعدات العسكرية ، وقد سبق إيضاح قيام الرئيس الصومالي سياد بري بالغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي وطرد من ينتمون إليه من الخبراء والمستشارين العسكريين فضلا عن قطع العلاقات السياسية مع كوبا وطرد خبرائها من البلاد ؛ غير أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت مواقف علمية تختلف عن مواقفها السابقة مع الصومال ؛ وقد تمثل ذلك في رفض الولايات المتحدة أمداد الصومال بأية أنواع من الأسلحة — من ناحية ، والإشارة إلى ما يحدث في جبهة أوجادين على أنه عدوان صومالي على حدود إثيوبيا يستوجب أولا سحب القوات الصومالية من ناحية أخرى فقد حذر الأمريكيون السوفيت بعدم اختراق حدود الصومال الدولية من قبل إثيوبيا .

إن هذا الموقف الأمريكي يستحق وقفة للتفسير والتعليل نظرا لما أثاره هذا الموقف من غموض وحيرة وعلاقات تعجب تجاه الصومال التي كانت تصبو إلى المساعدة الأمريكية الصريحة وبدلا من ذلك جاء الموقف الأمريكي متناقضا وربما يفسر ذلك بالاعتبارات التي أملاها سياسة الوفاق حيث حدث تبادل

للمواقع بين موسكو وواشنطن في كل من اثيوبيا والصومال ليس هذا لحسب ، بل ان الولايات المتحدة قد حلت محل الاتحاد السوفيتي في المواقع المؤثرة في الشرق الأوسط ، وعلى صعيد القرن الافريقي فانه في حين تم فصع عرى العلاقات الصومالية السوفيتية إلا ان السياسة الأمريكية قد استمرت في التطلع إلى إستعادة اثيوبيا ، كذلك فقد رفضت الولايات المتحدة تماما خطط الصومال التحررية الوحشية الرامية إلى توحيد القطاعات الطبيعية من الاراضى المتحدة عرقيا وتاريخيا ولكنها تنتمى اليوم إلى وحدات سياسية مختلفة ، ويمكن القول ان هذا الموقف الأمريكى المعادى لحق تقرير المصير وتصحيح المظالم التاريخية الاستعمارية قد أسند إلى مفهوم أنه في حالة وجود صومال متحدة قوية ومنتصرة بتحرير إقليم أوجادين الذى يعتبر انتصارا لمنطق الصومال بشأن حق تقرير المصير في مواجهة مبدأ قدسية الحدود الافريقية وأن الخطوة التالية ستكون جيبوتي وكينيا فان ذلك سيمثل خطوة على المنطقة برمتها لانتقاء ذلك مع التوارث الاستعماري بشأن قدسية الحدود الإفريقية وعدم المساس بها . ولقد ضاعف من أهمية هذه الاعتبارات أمام عملية صياغة السياسة الأمريكية أن الصومال تريد السلاح لكي تحارب به من أجل مصلحتها الخاصة بها قبل أى اعتبار آخر أى أنها تريد سلاحا تشتريه وتستخدمه وليس سلاحا يشتريها ويستخدمها وبمعنى آخر فان السلاح المطلوب لم يكن في جوهره ضد الشيوعية لأن الحرب الدائرة في جوهرها هي حرب من أجل الوحدة . وبهذا المعنى فقد تبين ان موقف الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن في رأى البعض سلبيا بالقدر الذى تصوره بعضهم وقد وجدت الولايات المتحدة في تبرير تدخلها غير المعاش في الصومال بديلا يكفل للصومال متطلبات الدفاع عن النفس . وهكذا يفسر ماسبق أن موقف الولايات المتحدة تجاه الصومال في نزاعها مع اثيوبيا الأسلوب

الذى تنظر به الولايات المتحدة في إحلال الهدوء في المنطقة سواء في نزاع الصومال مع اثيوبيا حول إقليم الاوجادين أو في المنطقة المتنازع عليها مع كينيا حيث توصل الطرفان إلى عقد إتفاقية في يوليو ١٩٧٧ .

من ناحية أخرى فقد تمت أيضا إتفاقية مع سلطنة عمان تم بمقتضاها حصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في عمان حيث يتحكم مضيق هرمز في الملاحة عبر الخليج وبحر العرب ؛ كذلك حصلت أمريكا على تسهيلات عسكرية على سواحل الصومال المطلة على خليج عدن والمحيط الهندي وحيث يواجه ميناء بربرة ميناء عدن تماما وكذلك في ميناء ممباسا على ساحل كينيا المطل على المحيط الهندي حيث تتجه خطوط المواصلات الحديدية والبحرية إلى أعماق الساحل الشرقي للقارة الأفريقية وجنوب السودان .

٢ - تقييم المواقف الأمريكية :

يمكن القول ان الموقف الأمريكى من أحداث القرن الأفريقى ومن قارة إفريقيا عموما — لم يحظ باهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت راضية في الابتعاد عن التورط في منطقة القرن الأفريقى لأنها تدخل في نطاق إهتمام حلفائها في حلف شمال الأطلسى ، وقد كان لهذا الموقف الذى اتسم في البداية باللامبالاة من جانب الولايات المتحدة ما يبرره في الماضى ؛ فقد ظلت قارة إفريقيا خلال الخمسينات والستينات بمنأى عن تدخل القوى العظمى Great, power Intervention باستثناء عدد من الدول الكبرى وأهمها فرنسا وإنجلترا التى كانت لها إهتماماتها بالطبع بأحداث القارة الأفريقية ، والدول الأفريقية هي الأخرى كانت غارقة في مشاكلها المتعلقة بتصفية الاستعمار والكفاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية

أيضا، حاولت منذ أنشائها التغلب على كل ما من شأنه أن يهدد الأوضاع القائمة أو يثير مشاكل الحدود الإقليمية ؛ بل أن المنظمة قد اعتبرت الحدود القائمة أمرا متنبها وغير قابل للمناقشة ؛ لكن هذا الاستقرار الظاهري كان يخفي تحت السطح عوامل انفجار ثارت أخيرا وفرضت نفسها على الرأي العام العالمي .

و تقيم الموقف الأمريكي من أحداث القرن الأفريقي لابد وأن يأخذ في الاعتبار النزاع الصومالي الأثيوبي الذي كان يشكل من وجهة النظر الأمريكية في وقت ما الخطورة الكبيرة على إثيوبيا وأنه من غير المنطقي أن تهدد دولة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة دولة مثل إثيوبيا تعدادها أكثر من ثلاثين مليون نسمة بها بلغت الاستعدادات الصومالية العسكرية ، غير أن الخبراء الأمريكيين قد تنبهوا إلى ضعف النظام الإمبراطوري وفشله في احراز أى تقدم اقتصادي أو اجتماعي ، وتجاوزت المخاوف الأمريكية من سوء الأوضاع في إثيوبيا في القرار الذي اتخذته بشأن الاقلال من حجم مساعداتها العسكرية لإثيوبيا واستمر ذلك حتى قام الانقلاب العسكري في إثيوبيا ؛ وحتى بعد ذلك استمرت السياسة الخارجية الأمريكية على تحفظها وتجاهلها للمخاوف الأثيوبية من الغزو الصومالي وهو ما أدى إلى قيام مانجستو فيما بعد بإلغاء إتفاقية الدفاع المشترك مع أمريكا وعقد اتفاقا جديدا للتعاون مع الإتحاد السوفيتي . وفي النزاع الصومالي الأثيوبي حول الأوجادين وقفت الولايات المتحدة موقفا محايدا من النزاع وهو ما جعل الصومال تشعر بخيبة أمل عميقة من جراء هذا الموقف وربما كان للموقف الأمريكي بهذا الخصوص ما يبرره حيث لم تكن الولايات المتحدة تستطيع ان تساعد دولة تعد عدتها من أجل إنتهاك واحد من المبادئ الأساسية شبه المقدسة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أنها — أى الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا حازما من أدانة الصومال عندما احتلت معظم أراضي الأوجادين .

كذلك فإن تقييم الموقف الأمريكي من أحداث منطقة القرن الأفريقي لا بد وأن يأخذ في الاعتبار اتجاهات السياسة الأمريكية في هذه المنطقة والتي مرت بمراحل عديدة بدءاً بمرحلة الحياد ومروراً بمرحلة محاولة أمريكا حل الأزمة دبلوماسياً عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية ثم الحد من الخسائر بعد فشلها في احتواء الأزمة، وانتهاءً بالتهديد الأمريكي للسوفيت والكوبيين لتدخلهم في إفريقيا عموماً.

ففي مرحلة الحياد من النزاع الصومالي الإثيوبي اعتمدت السياسة الأمريكية على الافتراض الذي يعتبر أن الاتحاد السوفيتي يزعج بنفسه فيما لا طاقة له به وأن كوبا ستفوض في المستقبل الأفريقي تدريجياً، وأن النظام العسكري في إثيوبيا الحليف للسوفيت سينهار حتماً؛ وغاب عن السياسة الأمريكية تقدير أن تدفق القوات الكوبية بهذه الأعداد الهائلة والمعدات العسكرية السوفيتية الضخمة سوف يشد من أزر النظام القائم في إثيوبيا. أما في المرحلة الثانية فقد حاولت الولايات المتحدة أن تحل الأزمة دبلوماسياً في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، غير أن الموقف الأمريكي قد وجه اعتراضات قوية من الرأي العام الأمريكي وخاصة أمام إصرار الاتحاد السوفيتي وكوبا في الماضي في مغامرتيها في القرن الأفريقي وتزايد الوجود الكوبي بصفة خاصة في إثيوبيا ومن ثم تدفقت الامدادات السوفيتية عن طريق الجسر الجوي السوفيتي إلى إثيوبيا وهنا ارتفعت أصوات أمريكية كثيرة تطالب الولايات المتحدة بوضع حد لهذا التغلغل الكوبي السوفيتي. وقد فشلت الولايات المتحدة في احتواء الأزمة في المرحلة التالية إثر تفاهة عمليات الهجوم الإثيوبي المضاد فقامت الولايات المتحدة بتحركات دبلوماسية واسعة وهددت إثيوبيا بإعادة تقييم الموقف إذا ما وسعت إثيوبيا من هجومها المضاد وأجتازت الحدود الدولية الصومالية. وفي المرحلة الأخيرة فإن الولايات المتحدة قد إنتقلت في نهاية فبراير ١٩٧٨ إلى تهديد السوفيت بالربط بين التدخل السوفيتي

الكوبي في إفريقيا وبين سياسة الوفاق الدولي وإستمرار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية وقد رأى البعض في هذا الضغط الأمريكى أن هذا التهديد إنما يصدر فقط عن الكونجرس وأن للحكومة الأمريكية لها وجهة نظر أخرى؛ وأن الولايات المتحدة قد تستطيع أن تنسب لنفسها الفضل في وضع حد للمواصلات العسكرية بين الصومال وأثيوبيا؛ وأن الصومال قد استسلمت إلى الضغط الأمريكى وافقت على سحب قواتها . وتداعى الأحداث على الشكل السابق والتحليلات أيضا جعلت فريقا آخر من الباحثين يتخيلون لفته وجيزة أن المرحلة الحرجة من الأزمة قد شارفت على الانتهاء ؛ وهو ما كذبه أثيوبيا بعد ذلك حيث مهددت بشن حرب داخل الأراضى الصومالية لتأديب الصوماليين إذا هم لم يكفوا عن مطالبهم الإقليمية في الأوجادين وجيبوتى هذا بالإضافة إلى التطورات اللاحقة والتي انعكست — ولا تزال — على حرب الإبادة الشاملة التى تمارسها أثيوبيا ضد الاريتريين وهو ما لم يعرف التاريخ الحديث والمعاصر أمرا مشابها له .

أن السيطرة الأمريكية على الموقف فى القرن الإفريقى كانت أمراً مؤقتا فى حين أن الصورة السياسية فى القرن الإفريقى قد تغيرت تماما فأصبح الاتحاد السوفيتى وكأنه هو الدولة الأقوى فضلا عن تمتع السوفيت بوجود عسكرى هائل فى منطقة من أكثر مناطق العالم حيوية وتحقيق بذلك حلم طالما دأب الخيال السوفيتى منذ عهد القيصرية وهو السيطرة على مداخل المياه الدافئة فى المحيط الهندى وذلك دون مقاومة تذكر من جانب الولايات المتحدة ؛ وعموما فقد أثارت هذه المواقف من جانب الولايات المتحدة كثيرا من التساؤلات بسبب ما اكتشفت السياسة الأمريكية فى القرن الإفريقى من تخطيط وتناقض حتى أن بعض المراقبين السياسيين وصلوا فى ظنهم إلى حد اتهام الدولتين العظميين بالتواطؤ لتنفيذ خطة سياسية

معنية والتحقيق هدف متفق عليه ؛ وقد ثارت التساؤلات الآتية التي لم تجد إجابات من جانب الفريق من المراقبين تذكيراً على ظنونهم : كيف ولماذا تقف الولايات المتحدة هذا الموقف السلبي من مشكلة القرن الإفريقي والتي تعتبر من أهم المشكلات الدولية المعاصرة ، ولها تأثير كبير على ميزان القوى الدولي ؟ وكيف ولماذا تمهد الولايات المتحدة بهذه المواقف السلبية الطريق أمام التغلغل السوفيتي السكوبي في منطقة القرن الإفريقي دون أن تتحرك بفعالية وتدافع عن مصالحها ومصالح الغرب الاستراتيجية في هذه المنطقة ؟ ثم كيف انتقلت الصومال من الضد إلى الضد وكذلك إثيوبيا — بمعنى أن الصومال كانت حتى وقت قريب كانت بمثابة قاعدة سوفيتية وإثيوبيا كانت قاعدة أمريكية ؛ فكيف انتقلت الآية ؛ فإذا بإثيوبيا شيوعية والصومال تطرد السوفيت وتوجه إلى الغرب طلباً للمساعدة ثم كيف يتفق هذا كله مع محاولات الولايات المتحدة من أجل إسترجاع إثيوبيا إلى الحضيرة الأمريكية .

أن علامات التعجب والاستفسار أيضاً قد أحاطت بموقف الدول الغربية من مشكلة القرن الإفريقي حيث وقفت الدول الغربية لا تحرك ساكناً لمساعدة الصومال التي طردت السوفيت وهل يرتبط هذا ارتباطاً مباشراً أم غير مباشر بالموقف الأمريكي .

وأخيراً فإن الأمور التي أثارت الدهشة والتعجب في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القرن الإفريقي هو تلك التصريحات من وقت لآخر من جانب الرئيس الأمريكي محذراً السوفيت من إستمرار تورطهم في إفريقيا بصفة عامة ونتائج ذلك على صعيد العلاقات الأمريكية السوفيتية ثم ما هو تفسير وزارة الخارجية الأمريكية التي لا تلبث أن ترد - النغمة السياسية القديمة مؤكدة على بقاء إفريقيا بعيدة عن حلبة الصراع بين الشرق والغرب وأن الأمريكيين لا ينبغي لهم

تقليد السوفيت « وأن أفضل الوسائل هو حل المشاكل الافريقية بعيداً عن التدخل الأجنبي من جانب القوى العظمى . ولنا أن نتساءل بدورنا بصدده تقييم الموقف الأمريكى : هل أصبح للأمريكيين سياسة أخرى غير معلنة مثل السوفيت حول علاجهم لهذه المشكلة والمهكلات الدولية المعاصرة الأخرى .

٣ - مواقف دول أوروبا الغربية :

ينبع إهتمام دول أوروبا الغربية بمنطقة القرن الافريقى من أن هذه المنطقة تشرف على البحر الأحمر ومضيق باب المندب فضلاً عن قربها من الخليج العربى والمحيط الهندى وهى المسارات التى يتدفق من خلالها البترول العربى إلى أوروبا الغربية عبر البحر المتوسط ، وبالرغم من ذلك فإن إهتمام أوروبا لم يزل محدوداً بالنسبة للأهمية التى تمثلها هذه المنطقة للمصالح الغربية . وتجدد الإشارة إلى أن النزاع الصومالى الإثيوبى فى الأوجادين قد استقطب الجزء الأكبر من إهتمام أوروبا الغربية باعتباره يمثل الحلقة الأكثر اشتعالاً فى المنطقة فى حين لم يستأثر النزاع فى أريتريا بالقدر المماثل من إهتمام دول أوروبا الغربية .

وإذا تتبعنا موقف أوروبا الغربية منذ تصاعد الاخطار فى المنطقة بسقوط الحكم الامبراطورى فى إثيوبيا واستيلاء مانجستو والنظام العسكرية الجديد على زمام الأمور حين أخذ الغرب يفقد مركزه القوى هناك تدريجياً وبخاصة حين تشدد مانجستو فى مواجهة المصالح الغربية فى المنطقة وأخذ فى توطيد علاقاته مع الاتحاد السوفيتى وأدى ذلك بالمقابل فى سعى الغرب إلى تحسين علاقاته مع الصومال مستفيداً من الآثار السلبية للموقف السوفيتى وذلك بهدف انتزاع الصومال من دائرة العلاقات مع السوفيت ، وقد سادت الأحداث سريعة فى هذا الاتجاه وصلت لمواجهة الصومالية السوفيتية إلى درجة حادة مع إلغاء

الصومال، معاهدة الصداقة وطرد الخبراء السوفيت من الصومال . وإزاء ذلك لم يكن أمام الصومال سوى اللجوء إلى الغرب في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة النزاع الصومالي الإثيوبي في منطقة الأوجادين واتجهت الحكومة الصومالية إلى طلب دعم عسكري من الغرب والالحاح في ذلك لمواجهة تدفق المساعدات العسكرية السوفيتية على إثيوبيا ، غير أن موقف دول أوروبا الغربية لم يكن إيجابيا تجاه المطالب الصومالية حيث اتسم الموقف الأوروبي بالخذر والخوف من التورط في النزاع وإنعكس ذلك في تردد كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية في إمداد الصومال بالأسلحة . بل أن دول أوروبا الغربية قد قامت في نهاية عام ١٩٧٧ بتأييد الولايات المتحدة ومشاركتها في تجميد إرسال الأسلحة إلى الصومال؛ وتؤكد هذا الموقف في إجتماع الدول الغربية في واشنطن في يناير ١٩٧٨ والذي صدر في نهايته بيان يعبر بوضوح عن حرص الدول الغربية على عدم التورط في النزاع وتفضيل نقل القضية برمتها إلى منظمة الوحدة الإفريقية لتتولى معالجتها؛ وظلت هذه هي الملامح العامة للموقف الغربي والتي تبلورت بوضوح في مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات السوق الأوروبية المشتركة المنعقد في أبريل ١٩٧٨ حيث كان الاتجاه العام لموقف الدول الغربية يتحدد باعتماد استراتيجية التهدة للتخفيف من حدة هذا النزاع ومحاولة الوصول إلى حل دائم عن طريق الوساطة، وكان تقرير هذا الموقف السلبي لدول أوروبا الغربية من جانب المراقبين؛ أن مسألة الحدود الموروثة منذ الاستعمار يجب أن لا تتغير ؛ ويعنى ذلك إستجابة دول أوروبا الغربية للموقف الأمريكي المتحفظ من دعم الصومال عسكريا خشية حدوث مواجهة حادة مع السوفيت .

غير أن الموقف الغربي لم يكن كله على وتيرة واحدة، حيث خرجت فرنسا على هذا الموقف باعتبار أن المصالح الاستراتيجية الفرنسية في منطقة القرن الإفريقي ترتب نوعا من الخصوصية لأن فرنسا هي الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة التي

تملك وجنودا بحريا فعليا في المنطقة فضلا عن وجودها العسكرى الرمزي في جيبوتي ، وبالإضافة إلى ذلك فقد لعبت فرنسا دورا مباشرا في معظم الازمات والصراعات الافريقية، وكان ذلك واضحا في زائير وتشاد. أما فيما يتعلق بالنزاع في القرن الافريقي فيبدو أن فرنسا آثرت دورا جماعيا في إطار الموقف الأوروبي الغربي العام بقيادة الولايات المتحدة، ومع ذلك فقد تمايز الموقف الفرنسي في مؤتمر قمة باريس الأفريقيه الغربية الذي عقد في يونيو ١٩٧٨ بمبادرة فرنسية ، وفي المؤتمر أكدت فرنسا أن فشل سياسته كيسنجر الافريقية ثم تردد حكومة كارتر قبله أدى إلى خلق مواجهة مع السوفيت والكوبيين ، كذلك فقد تبلورت الخلافات في وجهات النظر بين فرنسا والدول الغربية الأخرى بشأن تركيز هذه الدول على الحاجة إلى تناول التهديد السوفيتي الكوبي بشكل إجمالي بدلا من التعامل مع كل قضية على حدة .

الفصل الرابع والاربعون

موقف منظمة الوحدة الافريقية

١ - موقف المنظمة :

أما عن المنظمات الإفريقية فقد أهتمت منظمة الوحدة الإفريقية بصفة خاصة بمشاكل الحدود بين إثيوبيا والصومال منذ اللحظة الأولى لإنشاء المنظمة ، بل أن البلدين حاولا في المؤتمر التأسيسي للمنظمة في أديس أبابا في أواخر مايو ١٩٦٣ حاولا إقناع الدول الأخرى بحقوق كل منهما في نزاع الحدود. ووضعت المنظمة من جانبها عدة مبادئ تعمل على تشكيل الإطار العام للعلاقات بين الدول الإفريقية ومنها مبدأ المساواة المطلقة في السيادة بين جميع الدول الإفريقية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومبدأ احترام الحدود السياسية القائمة ، وهذا المبدأ الأخير كان يعنى التمسك بالحدود الموروثة من عهد الاستعمار والابقاء عليها كما هي ؛ ورغم عدم عدالتها فإن الدول الإفريقية الثلاثين في المؤتمر التأسيسي رأت معظمها إن ذلك يحقق وحسدة التراب الإفريقي ويحفظ الدول الإفريقية صراعات ونزاعات يمكن أن تؤدي بها مجتمعه إلى التفتت والانقسام ؛ وكان تقدير الدول الإفريقية للإبقاء على الحدود الموروثة مبنياً على أسس عرفية ودينية وقبلية فضلاً عن تداخل التسكويات الاجتماعية وكلها عوامل تجعل من الصعب تغيير الحدود التي وضعتها الدول الإستعمارية . غير أن الصومال أعترضت على مبدأ الحدود القائمة ووصفته بأنه موقف انهزامي يقتصر إلى الشجاعة في مواجهة المشكلات الإفريقية .

وقد سبق إيضاح أن الرئيس الشوداني إبراهيم عبود قد أجرى مصالحة بين

أثيوبيا والصومال في الخرطوم ، وودعت السودان إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين ، وفي الفترة ١٧ — ٢١ يوليو ١٩٦٤ أصدر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية قراراً بشأن نزاعات الحدود وأعلن فيه ضرورة حل هذه النزاعات على أساس مبدأ احترام الحدود القائمة في وقت إعلان الاستقلال وبعد خمسة عشر عاماً واجهت منظمة الوحدة الإفريقية في الفترة ما بين ١٨ — ٢١ يونيو ١٩٧٨ — واجهت نفس المشكلة وناشدت كلا من أثيوبيا والصومال سرعة إنهاء الصراع في الأوجادين بالطرق السلمية واحترام الدول لوحدة أراضي الدول الأخرى فلقد ساد مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد في الخرطوم سنة ١٩٧٨ وجهات نظر متباينة حول التدخل الأجنبي ، وكانت وجهة النظر الأولى موالية للغرب وعبرت عنها زائير ونيجيريا ، أما وجهة النظر الثانية فقد عبرت عنها انجولا وموزمبيق وأثيوبيا وكانت موالية للسوفيت ، أما الثالثة فكانت أكثر واقعية وتسكاد تعبر عن الحد الأدنى المشترك بين غالبية الدول الإفريقية وقد وردت وجهة النظر هذه على لسان الرئيس التنزاني جوليوس نيريري في يونيو ١٩٧٨ حيث نصح بضرورة تفهم موقف الدول الإفريقية التي لجأت إلى القوى الأجنبية واستدعتها طلباً للمساعدة وفي نفس الوقت يجب ألا تفهم الدول الأجنبية التي استجابت للطلبات المحلية بالاستعمار الجديد . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن ميشاق أديس أبا با لم يضع تعريفاً للاستعمار الجديد ورغم الاختلاف الأيديولوجي بين دول المنظمة وحملات الدعاية المضادة بينها ، إلا أن دول المنظمة انتهوا — بشأن موضوع التدخل الأجنبي — إلى صيغة توفيقية تعكس المصالح المختلفة والأوضاع الواقعية ، فلقد أصدر مؤتمر الخرطوم عام ١٩٧٨ عدداً من القرارات حول مسائل التدخل الأجنبي العسكري في دول القارة الإفريقية ، غير إنه أمتنع عن الإشارة إلى دولة يعينها كما إن المنظمة لم تنجح في إصدار قرار

يطلب بإسحاب القوات الأجنبية ، وأكد المؤتمر أن الدفاع عن إفريقيا وأمنها هو قضية إفريقية ، ولكن إلى جانب ذلك فإن لكل دولة الحق في إستدعاء دول أجنبية ترى أنها يمكن أن تقدم المساعدة اللازمة والضرورية لتحقيق أهدافها الوطنية أي أن المنظمة — من ناحية — عجزت عن أن تجد حلاً للتدخل العسكري الأجنبي — والمقصود به هنا الوجود السوفيتي والكوبي في أثيوبيا — ومن ناحية أخرى فإن هذا يعتبر تراجعاً عن الإتجاه العام الذي ساد في العام السابق في ليرفيل بحاجون والذي أجهه إلى التخلي عن القوى الأجنبية .

وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد حاولت في ليرفيل عام ١٩٧٧ خلال الإجتماع الوزاري بحاجون أن تتوسط في النزاع الصومالي الاثيوبي بناء على دعوة لإثيوبيا وذلك من خلال لجنة تكونت من أعضاء ثمانى دول لمناقشة النزاع ؛ وقد طالب وزير خارجية إثيوبيا المنظمة بأن تقنع الصومال بسحب قواتها النظامية التي دخلت آنذاك الاوجادين ، غير أن الصومال انسحبت من الإجتماع وخاصة عندما طالبت باشتراك جبهة الصومال الغربى كشرط أساسى لايجاد حل للنزاع ولم تكن الصومال إلى طلبها وفشلت المنظمة في أن توفق بين البلدين ، ورغم أن الباب ترك مفتوحاً للجهود الثنائية حيث طار جوليوس نيريرى إلى أديس أبابا للتوسط ومقابلة مانجستو فليزب نتائج زيارته كانت سلبية تماماً على صعيد العلاقات الصومالية الاثيوبية .

بقيت نقطة أخيرة في جهود منظمة الوحدة الإفريقية لتسوية النزاع الصومالى الإثيوبي من ناحية ومشكلات الحدود بين الدول الإفريقية من ناحية أخرى ، وهذه النقطة تتمثل في إنشاء قوة أمن أفريقية ؛ وكانت هذه الفكرة قد أثبتت بشكل حاد وازدادت أهميتها من خلال إستمرار الصراع المسلح في القرن الإفريقى .

وبما ساعد على تبلور هذه الفكرة أن هناك نصوصاً في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، هذه النصوص تقدم الأسس الموضوعية لإنشاء قوة أمن إفريقية . وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن من أهداف دول المنظمة الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها وأستقلالها وإقامة قوة أمن إفريقية للدفاع عن القارة بما تحقق سلامة الدول ويحافظ على عوامل الوحدة الإفريقية ، ولكن الفكرة من زاوية أخرى أثارت تحفظات بعض الدول وخاوفها ؛ فهناك حرص شديد على أن يتم تشكيل هذه القوة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ذاتها وليس من خارجها . ورفض كافة المحاولات التي يمكن أن تعبر عن شكل أو آخر من أشكال السيطرة الإستعمارية على القارة وهو ما يستند إلى مبادئ ميثاق المنظمة ذاتها .

غير أن التحفظات قد ثارت بشأن قوة الأمن الإفريقية والتي كانت قد تشكلت بالفعل عام ١٩٧٧ نظراً لأحداث شابا في زائير ، وجاءت فكرتها وقتئذ من خلال المؤتمر الذي انعقد في باريس وحضرته ٢١ دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية وقد أسهمت في قوة الأمن الإفريقية حينذاك قوات فرنسية وبلجيكية ورأت غالبية الدول في المنظمة أن هذه القوة تعيد شبح الإستعمار الجديد مرة أخرى كما أنها تعد تخطيطاً لوجود المنظمة ذاتها ؛ حتى أن مندوب الكونغو في المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد في الخرطوم وقتئذ وصف هذه القوة بأنها أداة للتخريب وعدم الاستقرار للنظم السياسية الإفريقية عن طريق نظم إفريقية أخرى . وفي مؤتمر القمة الإفريقي أضاف جوليوس نيريري قائلاً : « إن معقد الآمال لكل إفريقي هو أن توجد قوة أمن إفريقية ، وبشرط أن لا تقسم إفريقيا بين هؤلاء الذين سينحازون للغرب عسكرياً ؛ كما ذكر أنه لا يمكن إيجاد قوة أمن إفريقية خالصة إلا إذا وافقت منظمة الوحدة على ذلك كمجموعة .

ولم توجد المنظمة كلمتها بعد على إنشاء هذه القوة الإفريقية الخالصة ، إلا أن

النية متجهة إلى إقامة نوع ما من القوة الإفريقية على غرار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وإنها لن تستخدم في القتال في حروب الدول الإفريقية أو القتال إلى جانب حركات التحرير ولكنها تحافظ على السلام من الأجنحة المتحاربة .

وفي تقييم جهود منظمة الوحدة الإفريقية تجاه تسوية النزاع الصومالي الأثيوبي — يمكن القول أن المنظمة لم تستطع أن توقف أحداث الحدود والنزاع المسلح كما أن عدم اقتناع الصومال بمبدأ وحدة الأراضي وقومية الحدود كان من شأنه انسحاب الصومال وتضاؤل العديد من الدول الإسلامية في الموقف الصومالي فضلا عن أن استمرار تدخل القوى العظمى *Great Power Intervention* في منطقة القرن الإفريقي قد أضعف تماسك المنظمة ومدد بالفعل من وحدتها .

٢ - جهود منظمة الوحدة الإفريقية لتسوية الخلاف الأثيوبي

الصومالي : - تسلسل تاريخي .

مايو ١٩٦٣ : عقد في أديس أبابا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية وأوضح كل من الصومال وأثيوبيا موقفهما من الخلافات على الحدود . وأقترح المؤتمر إجراء محادثات تسوية سلمية لهذا الخلاف .

يونيو ١٩٦٣ : جرت محادثات رسمية في أديس أبابا بين ممثلي أثيوبيا والصومال .

يوليو ١٩٦٣ : فشلت المحادثات بين بريطانيا والصومال بشأن الخلاف حول الحدود الشمالية .

٨ فبراير ١٩٦٤ : سلبت كل من الصومال وأثيوبيا مذكرة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فور الاشتباكات العسكرية بين الطرفين على الحدود .

١٢ فبراير ١٩٦٤ : بعث الرئيس جمال عبد الناصر إلى كل من الامبراطور هيلاسلاسي وآدن عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال ؟ ناشدتهما وقف المعارك وحقق الدماء . هذا وقد بعث كل من الامبراطور هيلاسلاسي والرئيس الصومالي بالرد على بريقة الرئيس جمال إلى كل منهما .

١٢ — ١٥ فبراير ١٩٦٤ : ناقش مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دار السلام النزاع الصومالي الأثيوبي ، ودعا الأطراف المعنية إلى الدخول في محادثات للوصول إلى حل سلمي .

٢٤ — ٢٩ فبراير ١٩٦٤ : نوقش الخلاف الصومالي الأثيوبي في الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في لاجوس .

٢٤ ٣١ مارس ١٩٦٤ : عقد في الخرطوم إجتماع صومالي أثيوبي وصدر بيان مشترك عن محادثتهما .

أول أبريل ١٩٦٤ : استمر القتال على الحدود الأثيوبية الصومالية بالرغم من إعلان اتفاقهما وقف القتال .

١٢ أبريل ١٩٦٤ : انتهت عن مهمتها اللجنة الصومالية الإثيوبية المشتركة المكلفة بمراقبة تنفيذ إتفاقية الخرطوم الخاصة بإنشاء

منطقة منزوعة السلاح على طول منطقة الحدود بين
البلدين وتم توقيع إتفاقية مشتركة بذلك في مدينة
« فرفر » .

١١ يوليو ١٩٦٤ : أجمع في القاهرة وزير خارجية كل من إثيوبيا
والصومال لبحث تسوية نزاع الحدود بين البلدين وقد
قرر الوزيران إحالة المشكلة إلى مؤتمر ورؤساء الدول
الأفريقية المقرر عقده في القاهرة .

٢٤ — ٢٩ فبراير ١٩٦٥ : عقد في لاجوس مؤتمر وزراء منظمة الوحدة
الأفريقية دعا المؤتمر الصومال وأثيوبيا إلى
إتفاق وقف إطلاق النار وإلى الشروع في
مباحثات تؤدي إلى السلام .

١٢ يونيو ١٩٦٥ : بعثت الحكومة الصومالية بمذكرة إلى لجنة تصفية
الإستعمار التابعة إلى الأمم المتحدة تطلب فيها بأن
تتولى الأمم المتحدة إدارة الحكم في الصومال الفرنسي
بدلاً من فرنسا لمدة عامين قبل الدعوة إلى إجراء
إستفتاء شعبي فيه لتقرير المصير . وتصنيف المذكرة
بأن الصومال الفرنسي يعد — جغرافياً وتاريخياً —
جزءاً من الصومال وأن مصالح أثيوبيا الإقتصادية في
الصومال الفرنسي وبوجه خاص في جيبوتي من الممكن
حمايتها عن طريق التفاوض مع إثيوبيا .

١١ يوليو ١٩٦٥ : طالبت الصومال الأمم المتحدة على وقف الدعاية
العنصرية المتبادلة .

١٦ سبتمبر ١٩٦٦ : أعلن الإمبراطور هيلاسلاسى فى أديس أبابا مطالبة
إثيوبيا بالصومال الفرنسى على اعتبار أنه جزء من
إثيوبيا .

١٨ سبتمبر ١٩٦٦ : طردت السلطات الفرنسية ما يقرب من ١٠.٠٠٠
مواطن من الصومال الفرنسى .

يوليو ١٩٦٧ : أعلن عن فشل اللجنة الصومالية الإثيوبية المشتركة
فى الوصول إلى اتفاق بشأن الحدود بين البلدين مما حدا
منظمة الوحدة الأفريقية إلى التعرض لهذا الخلاف خلال
مؤتمر القمة الرابع فى كينشاسا حيث أعلن عن بواذر تحسن
فى العلاقات الصومالية الإثيوبية وأتفق الإمبراطور
هيلاسلاسى ومحمد ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال على
وضع أسس لتسوية النزاع .

٥ - ٨ فبراير ١٩٦٨ : قام وفد إثيوبى بزيارة الصومال وجرت
محادثات بين الحكومتين وصدر بيان مشترك عن
المحادثات .

٢ - ٥ سبتمبر ١٩٦٨ : قام محمد ابراهيم عجال بزيارة إلى إثيوبيا وصدر
بيان مشترك عن محادثاته مع المسؤولين فى أديس
أبابا . جاء فيه أن الجانبين اتفقا معاً على منح
الطيران الصومالى حق المرور فى سماء إثيوبيا
وتنمية التعاون الثقافى والفنى بين البلدين
وتسوية مشاكل الممتلكات العامة والخاصة على

الحدود التي كانت معلقة منذ احترام نزاع
الحدود بين البلدين عام ١٩٦٤ ووافقت حكومة
أثيوبيا على رفع حالة الطوارئ في الأقاليم
المجاورة للحدود مع الصومال .

أول أبريل ١٩٦٩ : تم توقيع إتفاقية تجارية بين الصومال
وأثيوبيا .

١٥ أكتوبر ١٩٦٩ : اغتيل الدكتور علي شرماركي رئيس جمهورية
الصومال وأعقب ذلك بفترة حدوث انقلاب
عسكري .

١٩٧٧ : الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية في جابون يتوسط في
النزاع الصومالي الإثيوبي بناء على دعوة أثيوبيا وذلك من خلال
لجنة تكونت من ثمان دول لمناقشة النزاع وقد طالبت إثيوبيا عن
طريق المنظمة بأن تسحب الصومال قواتها النظامية من
الأوجادين .

١٩٧٧ : فشل المنظمة في التوفيق بين إثيوبيا والصومال إلا أنها تركت الباب
مفتوحاً للجهود الثنائية الدبلوماسية ، وبالفعل قام جوليرس
نيريري بزيارة أديس أبابا ومقابلة مائجستو ماريام إلا أن نتائج
زيارة نيريري كانت سلبية .

١٩٧٧ : التحفظات على قوة الأمن الإفريقية التابعة للمنظمة لأنها مشكلة
أصلا من قوات فرنسية وبلجيكية — وفشل تشكيل قوة أفريقية
خالصة .

١٩٧٨ : العلاقات تسود مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد بالخرطوم بشأن التدخل الأجنبي في أفريقيا وصدور عدد من القرارات وفشل المنظمة في استصدار قرار بمنع التدخل العسكري الأجنبي في أفريقيا .

الباب الخامس عشر

مشكلة القرن الافريقي

والصراع العربي الاسرائيلي

الفصل الخامس والأربعون

موقف مصر والسعودية

دراسة ومقارنة

بعد أن تتبعنا تطور المشكلة في الفترة المعاصرة والتورط من جانب القوى الكبرى والإقليمية في القرن الأفريقي فسوف نحاول الآن أن نلخص دور الدول العربية وخاصة مصر والسعودية ومدى عمق هذا التورط في الفترة اللاحقة - وقبل التعرض لمواقف كل من مصر والسعودية ينبغي أن نلقى الضوء في عجلة على موقف القوى العظمى : الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

لقد أصبح الاتحاد السوفيتي مفتاح بطولة مانجستو . وقد ألزم الاتحاد السوفيتي في الواقع بالشئ الكثير تجاه إثيوبيا وبقدرة كبير جدا ؛ بل أكبر مما يتوقع الجميع وأكثر مما فعل في حالي الصومال وإريتريا . في أوائل عام ١٩٧٠ وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن ضعفت علاقات الاتحاد السوفيتي بالصومال وإريتريا . ومع ذلك لم يخلق الاتحاد السوفيتي الباب تماما أمام أي منها (أي الصومال وإريتريا) . هذا إلى جانب مساعدة اليمن الجنوبي وليبيا لإثيوبيا ولكن مستوى التأيد والمساعدة يختلف فيما بينهما وعلى الرغم من عدم معرفة مدى المساعدة الجوهرية التي يقدمها اليمن الجنوبي في صيف عام ١٩٧٨ إلا أن الزعامة الجديدة في اليمن الجنوبي تقدم تلك المساعدة بلا محفظ ؛ أما طرابلس فمن الواضح أنها قد سعت للوصول إلى حل وسط حول القضية الإريتيرية بل أيضا حول إقليم أوجادين . وقد ساعدت إسرائيل إثيوبيا أيضا ، ولكن تلك المساعدة قد قلقت أعقب انسحاب البعثة العسكرية الاستشارية الإسرائيلية الصغيرة في أوائل عام ١٩٧٨ .

أما الولايات المتحدة فقد ظهرت كنافذ شديد لنظام حكم مانجستو في إثيوبيا ومع ذلك فلم تحاول أمريكا أن تربط نفسها بأى من مشكلتي الصومال ولا أريتريا ولكنها ركزت اهتمامها على مسألة حقوق الإنسان في أريتريا وعدم قمع الثورة. وأما بالنسبة للصومال فقد وافقت الولايات المتحدة على تقديم معونة إقتصادية ومساعدة عسكرية دفاعية في مقابل أن تعتمد الصومال بعدم إستخدام قواتها المسلحة لخرق الحدود سواء تعلق الأمر بحدود كينيا أو إثيوبيا .

وإذا كان هذا هو موقف كل من القوتين العظميين على الصعيد الدولى فى الفترة ٧٤ — ١٩٧٨ من أحداث النزاع الاثيوبى الصومالى فإن القوتين اللتان لهما تأثيرهما على الصعيد الإقليمى هما كل من مصر والسعودية وهو ما يقتضى وقفة لتفسير وتعلل مواقفهما من النزاع فى منطقة القرن الافريقى .

١. — يمكن تفسير الموقف المصرى من النزاع فى منطقة القرن الافريقى بعدة مبادئ صاغها الوفد المصرى فى مؤتمر وزراء خارجيه منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٧٨ بالخبرطوم من أن موقف مصر هو أدانة التدخل الاجنبى بكافة أشكاله وصوره وأنه لا بد من حل المنازعات بالطرق السلمية وأدانة أى وجود للبرققة وعدم طلب تدخل أى من المنظمات الدولية الأخرى فى المنازعات الافريقية عموما غير أن هذه المبادئ التى عبر بها الوفد المصرى فى المؤتمر عن السيلمة المصرية من أحداث منطقة القرن الافريقى — كانت على مستوى الشعارات السياسية وربما تختلف على صعيد الهدف السياسى الذى ترمعه وتصنعه المبادئ الخاصة بصانعى القرار السياسى المصرى ، من ذلك على سبيل المثال التصورات والتوقعات المصرية لسلوك الاتحاد السوفيتى الذى يعتبر صانع القرار المصرى سلوكا عنائيا وما يترتب على ذلك من دائرة الاستجابات لهذه التصرفات العدائية من جانب السوفيت ومن وجهة نظر صانع القرار المصرى .

٢ - هناك أيضا الإدراك المعلن للفرق بين المساندة العربية والتدخل الأجنبي
ويطرح هذا الإدراك مسألتين أولاهما إمكانية قيام تناقض حقيقي بين شعبين
إفريقيين لأن مصلحتهما هي بالضرورة مصلحة واحدة وإن ما يبدو من تناقض بين
هذه المصالح يرجع في معظمه إما إلى خطأ في تصور المصلحة وأما إلى عيب في رسم
صورة الأحداث ، وثانيهما المزج بين الأمن الوطنى وأمن النظام حيث يسود الاعتقاد
لدى صانع القرار المصرى بأن الأمن الوطنى لدولة إفريقية ما يصبح مهدداً عندما
يهدد أمن النظام لهذه الدولة وأن تهديد الأمن الوطنى لدولة ما فى إفريقيا هو مدخل
لتهديد الأمن القارى لإفريقيا ، هناك أيضا ما يتعلق بمدول الأمن الوطنى المصرى
حيث يعتبر من صلب موضوع الأمن المصرى هو المشاركة فى إستخدام مياه النيل
وحماية مصالحها الأخرى الاستراتيجية والاقتصادية وهو ما جعل قضايا توحيد
الإثيوبيا باستخدام هذه الورقة ذات تأثير شديد على السياسة والمصالح والمصرية.
٣ - وفيما يتعلق بالنزاع الصومالى الإثيوبى فالملاحظ أن مصر طوال العقود
الثلاثة الماضية تقريبا إختارت موقفاً توفيقياً يسعى للمصالحة بين الأطراف المتنازعة،
غير أن موقف مصر قد إختلف منذ اندلاع الصراع المسلح فى أواخر عام ١٩٧٥ حيث
انحازت لمبدأ حق تقرير المصير مفضلة إياه على مبدأ قدسية الحدود فى إطار الاعتقاد
بالقدرة الصومالية على حسم النزاع من أجل العمل على استتباب السلام فى المنطقة،
وعندما ظهر عجز القوة الصومالية على حسم النزاع انحازت مصر - بعكس ما كانت
تفعله سابقا - إلى مبدأ قدسية الحدود ، وكان لهذا الموقف ما يبرره وهو عدم
إستطاعة الأطراف المتصارعة لتحقيق ما يمكن تسميته بتسوية عادلة .

لقد كان الموقف المصرى طوال مراحل الصراع مؤيداً للجانب الصومالى
استناداً إلى الاعتبارات المتعلقة بالمبادئ الخاصة لصانع القرار ودفع هذا
الموقف بكثير من التصورات حول المسألة العسكرية المصرية للصومال فى

مواجهة إثيوبيا ، غير أنه قد صدر في ١١ فبراير ١٩٧٨ بيان رسمي مصري يوضح المبادئ الأساسية المصرية ومنها أن مصر ليست لها قوات في الصومال، ولكنها على استعداد دائم لمساعدتها للدفاع عن حقوقها المشروعة وحدودها الدولية ، كما أن مصر مستعدة للمساعدة في عملية الوصول إلى حل سلمي بين الأطراف المتنازعة وهي لا توافق على مبدأ احتلال الأراضي بالقوة وتوافق على حتمية حق الأقاليم المتنازع عليها في تقرير مصيرها .

ومن ذلك يتضح أن مصر قد اتخذت موقفاً وسطاً بهدف المحافظة على الحدود الصومالية الدولية؛ وأن منطق الأمن القومي المصري قد اعتبر بمثابة مبدأ استراتيجي؛ وفي هذا الإطار قام وزير الدفاع المصري بزيارة الصومال في أغسطس ١٩٧٨ وكان ذلك بمثابة إعطاء مؤشر على أن الاستراتيجية المصرية أصبحت لديها تصورات ثابتة عن موضوعات أمنية تشكل سلسلة متصلة الحلقات : أمن البحر الأحمر، أمن وادي النيل ، أمن منظمة الوحدة الإفريقية ، وأمن الطرق البحرية للبتروöl حول إفريقيا وأخيراً تأمين استقرار النظم القائمة من ناحية والابتعاد من ناحية أخرى عن النزاعات والصراعات الدولية .

٤ — أما تفسير الموقف السعودي من النزاع الصومالي الإثيوبي فيمكن رده هو الآخر إلى اعتبارات الأمن القومي السعودي كما تفرضه ظروف الواقع الموضوعية ليس في القرن الإفريقي فقط وإنما في منطقة الخليج العربي برمتها. وتنطلق السياسة السعودية طبقاً لهذه الاعتبارات في ثلاثة أهداف أولها : توفير الاستقرار لنظم الحكم المعتدلة في منطقة الخليج وذلك بمحاربة الحركات التي تهدف إلى قلب هذه النظم وإبعاد التيار الشيوعي عن المنطقة ، والهدف الثاني للسياسة الخارجية السعودية هو أن السعودية تعتبر نفسها من إحدى دول المنطقة المؤثرة والتي لها

مصالحها وتحركاتها على أسس العلاقات الدولية من ناحية والدفاع عن الإسلام ونشره باعتباره أساس الحكم الداخلى ومن ناحية أخرى وهى تسعى بكل الوسائل من أجل تحقيق الاستقرار فى المنطقة .

ه — يتسق هذا الموقف السعودى مع السياسة الأمريكية التى تؤيد هى الأخرى ضرورة استقرار الأوضاع فى الخليج ولكن لأسباب مختلفة من أهمها الرغبة فى عدم المساس بمصالح الغرب ، كما أن الولايات المتحدة تستجيب بصورة أو بأخرى لطلبات التابعة السعودية الوسطى الصاعدة ذات التعليم والميول الغربية والتى ميرث السلطة ويلقى عليها المسئولية فى الحكم فى المستقبل القريب ؛ كذلك فإن الأرصدة المالية السعودية معظمها يعمل فى البنوك الأجنبية ؛ ومن ناحية ثالثة فإن الثروة البترولية السعودية لها أثر كبير فى خفاق دور هام ونشط للسياسة الخارجية السعودية ؛ فالمعونات والقروض المالية هى أحد الأدوات الهامة فى تنفيذ السياسة السعودية على الصعيد الأفلىمى المحيط بها ، وهو ما يؤثر على منطقة القرن الأفريقى بالطبع كما أن الأمن السعودى فى الخليج العربى يتأثر هو الآخر بأحداث القرن الأفريقى ، ومع اشتداد المعارك العسكرية فى صيف عام ١٩٧٧ قد كيفت السعودية هذه الأوضاع لما يتواءم ومصالحها الوطنية واعتبرت أن هذا التصاعد فى الاخطار يؤثر سلبيا على الاستقرار فى الخليج ويمثل تهديدا شيعيا ضد دولة عربية إسلامية هى الصومال وحركة تحرير إسلامية فى أريتريا من ناحية أخرى كما أنه يهدد من ناحية ثالثة منابع البترول وطرقه فى البحر الأحمر ، وقد ظهر التخوف السعودى هذا بعد الوجود السوفيتى المكثف فى باب المندب وتم النظر للصراع بين إثيوبيا وإريتريا على أنه صراع يتعلق بالاستراتيجية العربية فى البحر الأحمر ، فأريتريا بسواحلها الممتدة على البحر الأحمر وتحكمها فى أرخبيل دهلك وجزرها المتناثرة فى مياه البحر الأحمر ؛ تتحكم فى مدخل البحر الأحمر الذى هو طريق

مخرج البترول من الخليج العربي إلى دول أوروبا الغربية ، وتستند السعودية إلى العلاقات القديمة بين شعبي الجزيرة العربية وشعوب منطقة القرن الأفريقي ذات الأصول العربية والتي لعب الإسلام دورا جوهريا في تكوينها ؛ وبالتالي فإن نظاما سياسية معتدلة وموالية للسعودية - هو أمر ضروري وهدف من أهداف السياسة الخارجية السعودية لتحقيق حد كبير من الاستقرار لنظم الحكم القائمة في الخليج وإبعاد شبح الثورات والحركات العنيفة التي يمكن أن تطيح أو حتى تؤثر على الوحدة والتجانس المطلوبين .

٦ - يرجع التصور السعودي لخطورة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي إلى مايجرى حاليا على سواحل البحر الأحمر حول ميناء ينبع من محاوله خليجية عربية - وسعودية أيضا - لتحويل مسار نقل البترول لدول الخليج العربية والسعودية من مضيق هرمز في الخليج إلى ينبع على البحر الأحمر، وهذا الاقتراح يعكس التخوف السعودي من تصاعد السيطرة غير العربية على مضيق هرمز نظراً لحساسية الوضع في المنطقة .

هناك أيضا التخوف السعودي من الوجود الاسرائيلي في منطقة باب المندب وفي بعض دول القرن الأفريقي ذاتها مثل إثيوبيا حيث ثبت أن إسرائيل قدمت مساعدات عسكرية لإثيوبيا وكانت التقارير تشير أيضا إلى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية في جزر مضيق باب المندب وقد بات الخطر الاسرائيلي يشكل تهديداً متزايداً على السعودية وخاصة بعد دورها الملحوظ في حل النزاع العربي الاسرائيلي وفي ضوء ذلك تزايدت القوة العسكرية الجوية للسعودية بالإضافة إلى الأسلحة وقامت السعودية بإنشاء قاعدة عسكرية في تبوك بالقرب من إسرائيل .

٧ - يعيد هذا الموقف السعودي للاذهان دور المملكة العربية السعودية في حرب اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ماليا وعسكريا لتأمين حدودها ؛ أي أن هذه ليست

هي المرة الأولى التي تقوم فيها السعودية بدور خارجي لتأمين إستقرار المنطقة، غير أن المحاولة الجديدة هي الآن خارج الجزيرة العربية ؛ وفي منطقة القرن الإفريقي التي لها طبيعتها الخاصة لأنها تعكس دور السعودية في الدور السعودي المتصاعد في الشرق الأوسط بصفة خاصة ومن ثم فهي إختبار لقوة هذا الدور . وفي هذا الاطار قدمت السعودية أنواعا مختلفة من الدعم السياسي والمالي للصومال وإريتريا . والملاحظ عدم استخدام الأداة العسكرية في تنفيذ الأهداف السعودية في القرن الإفريقي لأسباب بعضها عام يعود إلى أنه قلما تستخدم السعودية التلويح بالصلاح في سياستها الخارجية ، وبعض هذه الأسباب خاص يتعلق بإمكانية استخدام القوة المسلحة السعودية في صراع عسكري على غرار ما هو كائن في القرن الإفريقي ؛ فالقوة العسكرية السعودية لم تصل حتى الآن إلى القدر الذي يجعل الدولة تستخدمها على الصعيد الإقليمي وخاصة في صراح القرن الإفريقي الذي يتطلب قدرا مكثفا من السلاح بأنواعه المختلفة ؛ وتأسيساً على ذلك فقد إتبعَت السعودية إستخدام المساعدات المالية والجهد الدبلوماسي في إطار الوساطة بين ثوار إريتريا وإثيوبيا سواء على المستوى الرسمي أو في إطار السرية وإنعكس ذلك على الدعم المالي للدول الإفريقية وما في إطار المؤسسات المالية المشتركة التي أنشئت لهذا الغرض ومثال ذلك البنك السعودي للتنمية الاقتصادية العربية والنفقات الخاصة بتغطية شراء الأسلحة والمعدات بالنسبة للأطراف العربية في صراع القرن الإفريقي .

٨ - هناك أيضاً التخوف من الوجود الاسرائيلي في منطقة باب المندب وفي بعض دول وأقاليم القرن الإفريقي مش أثيوبيا حيث قدمت اسرائيل مساعدات عسكرية لاثيوبيا ، وقد أشار المراقبون إلى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية في جزر مضيق باب المندب ؛ وقد أصبح الخطر الاسرائيلي

يمثل تهديدا متزايدا على السعودية وخاصة بعد دورها الملوس في إيجاد حل الصراع العربي الاسرائيلي .

والخلاصة أنه وفيما يتعلق بمصر والسعودية — فقد كانتا من أوائل المؤيدين لكل من الصومال وأريتريا أما بقية الدول العربية فقد تفاوتت مواقفهم على النحو التالي فعلى الرغم من نهج السودان نفس النهج المصرى السعودى لفترة ما ؛ إلا أنها تراجعت عن هذا النهج واتخذت موقف الاعتدال بين الطرفين ، هذا إلى جانب مساعدة العراق وسوريا واليمن الشمالى والكويت ودول الخليج للصومال وأريتريا ؛ إلا أنها كانت أقل تركيز مما كانت تقدمه مصر والسعودية . هذا بالإضافة إلى تحيز بعض هذه الدول إلى جانب أريتريا أكثر من تحيزها للصومال . كما قدمت الجزائر وتونس تأييداً معنوياً لحركة تحرير أريتريا فى حين قدمت الغرب مساعدة هامشية للصومال . ويجب أن نضع فى الاعتبار أن الدول العربية برمتها لم تقدم سوى كميات أو مقادير محدودة من المساعدة سواء للأريتريين أو الصوماليين .

الفصل السادس والاربعون

تأثير مشكلة القرن الافريقي على الصراع العربي الاسرائيلي

١ - الفعل ورد الفعل :

استأثرت منطقة القرن الافريقي باهتمام الدبلوماسية الاسرائيلية وخاصة منذ أواخر الخمسينات ، فقبل ذلك حالت عقبات عديدة دون اتخاذ الجهود الاسرائيلية شكلا جديا واضحا فمعظم دول القارة كانت واقعة تحت سيطرة الاستعمار المباشر للدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا ، وبعد حملة سيناء عام ١٩٥٦ وما أدت إليه من وجود صلات جغرافية مباشرة بين إسرائيل والدول الإفريقية عن طريق البحر الأحمر وإستيلاء إسرائيل على مواقع في خليج العقبة . ومنذ ذلك الحين والأهداف الاسرائيلية تتبلور تجسدها أفريقيا عموما في إطار ثلاثة إنجازات . سياسيا حيث سعت إسرائيل لكسر الحصار العربي حولها وتدعيم وضعها الدولي واكتساب تأييد الرأي العام ومحاولات إسرائيل في إستغلال وجودها في قارة إفريقيا لغرض قبول عربي بها ، أما الاتجاه الثاني فهو إقتصادي تمثل في فتح الأسواق الإفريقية أمام الإقتصاد الاسرائيلي مادمت قد عجزت عن التغلغل في الأسواق العربية فضلا عن سعي إسرائيل لاستيراد المواد الخام الرخيصة الثمن والسماة النقل عبر البحر الأحمر ، وتمثل الإنجاز الثالث في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي لإسرائيل فهي من نخال نخلق وجود قوى راسخ لها في هذه المنطقة تستطيع تحقيق هدفين أساسيين هما أن النفاذ إلى هذه المنطقة التي تعتبر بمثابة إستراتيجية للدول العربية سوف يسبب متاعب للعرب ويشكلت جهودهم ؛

والهدف الثانى يكمن فى تحقيق وجود عسكري فعال فى البحر الأحمر نظرا لأهميته الحيوية للأمن الاسرائيلى .

وهكذا اعتبرت منطقة القرن الافريقى بمثابة ميدان أساسى للواجهة الإسرائيلية العربية غير المباشرة وهو ما جعل إسرائيل تمارس دوراً نشطاً فى المنطقة ؛ وقد تمكنت الدبلوماسية الإسرائيلية خلال سنوات قصيرة من خلق روابط حقيقية مع غالبية الدول الافريقية واحتل القرن الافريقى موقع الصدارة — باستثناء الصومال والسودان فقد أسهمت إسرائيل فى مجالات النشاط الإقتصادى فى كينيا وأرغندا وتنزانيا بالإضافة إلى علاقاتها الحيوية مع إثيوبيا ، وحتى مع قطع الدول الافريقية علاقاتها مع إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ فقد استمرت العلاقات الإسرائيلية الكينية والاثيوبية فى النمو والتصاعد .

وفىما يتعلق بإثيوبيا بصفة خاصة فإن إسرائيل وجدت فيها حليفا إستراتيجيا يجب المحافظة عليه بأى ثمن وفى ظل أى ظرف ولعل العنصر الأساسى فى الانتصار الاثيوبى بالنسبة لإسرائيل هو ما وجدته هذه الأخيرة من عناصر تجعل من إثيوبيا أكثر دول المنطقة عداءاً للعرب ، فإثيوبيا هى الدولة الوحيدة غير الاسلامية التى تطل على البحر الأحمر ومن ثم فإن خلق علاقة خاصة وقوية معها يشكل الضمان الوحيد دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية تهدد النفوذ الاسرائيلى . ومن ناحية أخرى فإن الحركة التحررية فى لريتريا والتى تخرض منذ سنين طويلة حرباً مسلحة ضد إثيوبيا تشكل تهديدا مباشرا على التحالف الاثيوبى الاسرائيلى؛ والعوامل السابقة مجتمعة تفسر لمعاذاً تمتثل إثيوبيا مكان الصدارة فى اهتمام الدبلوماسية الإسرائيلية إنعكست على التطور السريع فى العلاقات بين البلدين فنشأت عدة مشروعات مشتركة بينها كما حدث تعاون فى مجالات التجارة والمشروعات الزراعية والتعاونية والتدريب غير أن الميدان الأكثر أهمية هو التنسيق بين إثيوبيا

والإسرائيل تجاه ثوار إريتريا حيث أقامت إسرائيل مراكز للتدريب على مقاومة حرب العصابات في إثيوبيا كما قامت بتدريب كثير من الكوادر العسكرية في أراضيها، وكانت تزود إثيوبيا أيضا بكميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة ثم انتقلت إلى مرحلة تالية من التعاون بوجود عسكري حقيقي في المنطقة منذ عام ١٩٧١ حين قام بارليف رئيس الأركان الإسرائيلي وقتئذ بزيارة سرية لإثيوبيا أجرى خلالها محادثات عسكرية وعرض تزويد إثيوبيا بشبكة رادار تقام على شواطئ إريتريا لمراقبة عمليات تهريب السلاح للشوار وأيضا تزويد البحرية الإثيوبية بعدد من زوارق الطوربيد والصواريخ على أن يقوم ضباط وجنود إسرائيليون بتشغيل محطات الرادار والزوارق لحين أتمام تدريب الإثيوبيين عليها .

والملاحظ أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا وإسرائيل عام ١٩٧٢ لم يؤثر كثيراً في الروابط بين البلدين غير أن الأمر الذي أثار الدهشة هو استمرار هذه العلاقات بعد تحول إثيوبيا من التحالف مع الغرب إلى علاقة وثيقة بالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية . وقد قدمت تفسيرات مختلفة لهذا الموقف منها أن ذلك قد تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة وذلك بهدف جمع المعلومات عما يحدث في إثيوبيا وكذلك فإن الحيلولة دون نجاح الثورة الإريترية تحتل قمة الأولويات في المنطقة ، فهي تفضل إثيوبيا موالية للسوفيت ولكنها تسيطر على إريتريا على إثيوبيا باعتبارها موالية للغرب ولكنها تفقد السيطرة على منفذنا الوحيد على البحر الأحمر ، كذلك يسود الإسرائيليون الشعور بأن التحالف الإثيوبي مع الكتلة الشرقية لن يدوم طويلا ؛ ولعل ذلك يفسر ما ذكرته بعض المصادر من أن إسرائيل حاولت إقناع الإدارة الأمريكية خلال عام ١٩٧٧ بوجود رغبة إثيوبية في جعل الأبواب غير مغلقة أمام العلاقات الإثيوبية الأمريكية غير أن تأثير الثورة الإثيوبية على الصراع العربي الإسرائيلي عموما يحتاج إلى وقفة خاصة لشرح

وجهاً النظر المتباينة والمتصارعة أيضاً على الصعيد الاقليمي .

٢ - الثورة الانهوية والصراع العربي الاسرائيلي :

فاذا رجعنا إلى الصورة الأكبر نلاحظ أن نمط التورط في القرن الافريقي وظروف الصراع العربي الاسرائيلي ؛ كل ذلك قد أكد بشكل عام أن توازي القوى في الشرق الأوسط قد سار على النحو التالي : وجود الدول العربية والاتحاد السوفيتي في جانب ثم الولايات المتحدة مع إسرائيل في الجانب الآخر ؛ وبالرغم من ذلك فإن تورط الكثيرين كان تورطاً نسبياً ، بل أنه قل عن سابقه ، فمثلاً نجد أن دور الدول العربية المحافظة لازال متواضعاً . ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الدول العربية التقدمية مثل الجزائر وسوريا ، وبعد فترة الاهتمام الأولية بتطورات القرن الافريقي خلال الستينات نجد أن مصر قد ركزت على المشاكل الملحة عن ذلك ، كذلك تجد الإشارة إلى مساهمة كل من العراق والسودان وليبيا واليمن الجنوبي في المشكلة ، والذي يشير الدهشة أن الاتحاد السوفيتي بصفته وصياً على الدول العربية وقتئذ كان هو الطرف الأكثر تورطاً في منطقة القرن الافريقي ، وعلى الجانب الآخر نلاحظ أن الولايات المتحدة كانت تقلل من التزاماتها تجاه منطقة القرن الافريقي ، أما إسرائيل - وعلى العكس من أمريكا - فقد كان لها تأثير على إثيوبيا على الرغم من الآثار الوخيمة لحرب ١٩٧٣ وتأثيرها على الأوضاع الجيو يوليتيكية الشاملة ؛ بل أن مطالب كل من إسرائيل وإثيوبيا متوافقة وخاصة تجاه البحر الاحمر وكانت هذه المطالب قد بدأت تلتقي وتطابق منذ أن ظهرت الدعوة إلى جعل البحر الاحمر بحيرة عربية كجزء من إستراتيجية عربية لوقف نشاط إسرائيل في البحر الاحمر (١) ، حينئذ بات واضحاً لدى كل

(1) David E. Albright. The Horn of Africa and the Arab Israeli Conflict, in : World Politics and the Arab Israeli Conflict =

من إسرائيل وإثيوبيا — وهما الدولتان الوحيدتان في البحر الأحمر غير العربيتين — أن هذه الدعوة تمثل تهديدا مباشرا لمصالحها القومية .

أما بالنسبة لإسرائيل ، فهي من أن ساحلها لا يزيد طوله على سبعة أميال إلا ترتبط بالبحر الأحمر ارتباطا قويا وذلك لأنه يمثل بالنسبة لها منفذا تنفس من خلاله باعتبارها دولة محاصرة تماما ، خاصة وأن مسألة فرض حصار بحري جزئي أو كلي على منفذها الجنوبي على البحر الأحمر يشكل في نظر صانع القرار الإسرائيلي ، حالة ترقى إلى مستوى التهديد بالحرب ، فالبحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل ؛ يعني إمكانية القفز فوق سور الحصار العربي السياسي . وانحصر الوصول إلى أفريقيا وآسيا لتحقيق التوازن الدبلوماسي . ويعني البحر الأحمر أيضا إمكانية حزب المقاطعة العربية الاقتصادية ، والوصول إلى الأسواق الأفروآسيوية ومصادر المواد الخام ، وبالطبع فإن إسرائيل بعد سيطرتها على مضائق تيران ، وبعد السماح لها بالمرور عبر قناة السويس (١) ، أصبحت مشكلة إسرائيل الرئيسية بالنسبة للبحر الأحمر تنحصر في مضيق باب المندب باعتباره البوابة الرئيسية لطريق البحر الأحمر .

— Edited by Robert O. Freedman, Pergamon Press, New York 1979 pp. 147-177.

— Legum, G, The Middle East and the Horn of Africa : in International politics in the Red Sea area- "Middle Contemporary Survey, 1976-1977", N. Y. London, P. 57.

(١) راجع : محمود توفيق . الجغرافيا السياسية لإسرائيل — القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ من ص ١٧٥ — ١٨٠ وحول علاقات إثيوبيا بالقوى الخارجية قبل عام ١٩٧٤ راجع : Bell, The Horn of Africa : Strategic Magnet in the Seventies, op. cit :

— John, F, Rumbings along the Red Sea : The Eritrean Question in; Foreign Affairs Vol. 48, No. 3, April, 1970, pp. 537-548.

أما اثيوبيا ، فإن البحر الأحمر بالنسبة لها هو المنفذ الوحيد الذى يربطها بالعالم الخارجى ، ويتمثل هذا المنفذ البحرى — كما سبق ايضاح ذلك — فى موانى ساحل اريتريا متمثلة فى مصوع وعصب، ويمكن الخطر الذى يهدد اثيوبيا فى مطالبة السكان الذين يستقرون على هذا الساحل ؛ باستقلالهم ويعنى انفصال الإقليم الساحلى عن جسم دولة إثيوبيا ، ان تعود هذه الدولة، فوق هضبة الحبشة، بعيدا عن العالم الخارجى كدولة مغلقة داخلية . وتلقى مصالح اسرائيل بمصالح اثيوبيا حين يصبح العرب هم العدو المشترك لكل منهما ، فالعرب فى صراع تقليدى مع اسرائيل حول فلسطين ، والعرب أيضا هم الذين يساندون الشعب الارىترى فى قضيته بحكم صلة الدم واللغة والدين وكجزء من الدعوة إلى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة .

وقد اتخذ التلاقى الاستراتيجى بين اسرائيل واثيوبيا صورا مختلفة من التنسيق والتعاون ، فانفصال اريتريا وتوجهها صوب العرب يعنى أحكام العرب قبضتهم على مضيق باب المندب ، لذلك تقوم اسرائيل بدعم اثيوبيا فى مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية — خاصة بعد توقف شحنات السلاح الامريكى لاثيوبيا منذ أبريل ١٩٧٧ . وفى مقابل ذلك حصلت اسرائيل على امتيازات استراتيجيه واضحة، شملت استخدام موانى اريتريا فى تجارتها مع الدول الداخلية مثل الكونغو وافريقيا الوسطى وجنوب السودان ، وانشاء قواعد عسكرية بحرية فى جزيرتى فاطمة وحالب ، بالإضافة إلى قاعدتين جويتين فى شمال غرب اريتريا . على الحدود السودانية مباشرة بحيث تتمكن الطائرات الاسرائيلية من الانطلاق منها مباشرة إلى اسرائيل . كما تستخدم اسرائيل جزيرة «دوميرا» فى المرافقة والاستطلاع . إذ تقع هذه الجزيرة ، على بعد لا يزيد على ٢٠ ميلا من جزيرة بريم ؛ بالإضافة إلى ذلك ، قامت اسرائيل بالاستيلاء على جزيرة ذقر النخيلة التى

تقع في مدخل باب المندب وأقامت بها محطة للاتصالات .

ومن الثابت ان موقع اريتريا ذا الثقل الاستراتيجي أدى إلى تعقيد المواقف الجيوبوليتيكية في جنوب البحر الأحمر ، ذلك ان موقع اريتريا الاستراتيجي الحاكم قد جعل مصالح ومواقف اسرائيل — وهي الحليف الامريكى القوي — تتفق ومواقف كل من الاتحاد السوفيتي وكوبا إزاء أديس أبابا . كما أن موقع اريتريا الهام بالنسبة للولايات المتحدة أجبر واشنطن على التمسك باثيوبيا رغم نحوها اليساري ورغم اتخاذ موقف معاد صريح منها ، فضلا عن عدم تلبية الولايات المتحدة لطلبات الصومال من الأسلحة الهجومية . أما فيما يتعلق باتفاق مرفق كل من اليمن الجنوبية وليبيا من أديس أبابا مع موقف موسكو (١) وتل أبيب فقد سبق لإيضاح ذلك تفصيلا ؛ ولكن من الأهمية إيضاح أن الاتحاد السوفيتي لم يحقق سيطرته على المحيط الهندي . لأن ذلك يدعم وجوده بالقرب من نقط الاختناق الاستراتيجية التي تكتنف النطاق المائي (٢) ومنها باب المندب ، وواضح أن البحر الأحمر له أهمية خاصة كخناق استراتيجي (٣) طويل تكتنفه نقط اختناق رئيسية، تتمثل في قناة السويس وباب المندب. ومن هنا جاء حرص

(١) راجع في تفصيل موقف الاتحاد السوفيتي من إفريقيا عموما :

Colin Legum , "The U.S.S. R and Africa. The African Environment," Problems of Communism, Vol XXVII, no. 1 (January - February 1978) pp. 5-9.

(٢) ومن نقاط الاختناق الاستراتيجية أيضا المضائق التركية — قناة السويس —

مضيق ملقا ثم باب المندب .

(٣) راجع : محمود توفيق محمود ، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية في . السياسة

الدواية - العدد ٥٧ يوليو ١٩٧٩ ص ٢٤ - ٤١ نقلا :

Legum, G. op. cit. pp 2-9.

الاتحاد السوفيتي على ضرورة توطيد أقدامه بالقرب من هذه الممرات الاستراتيجية، وقد نجح الاتحاد السوفيتي في استغلال الصراع العربي - الاسرائيلي لتدعيم وجوده في مصر التي تتحكم في قناة السويس . وبالرغم من تراجع النفوذ السوفيتي حاليا عن مصر وتدهور العلاقات بينها بعد جنوح مصر بمجاه الغرب ؛ إلا أن الاتحاد السوفيتي حريص على استمرار العلاقات مع مصر، لضمان استخدام لقناة السويس، وموقف الاتحاد السوفيتي من مصر يذكرنا على الفور بموقف الولايات المتحدة من أثيوبيا بمحاجة اليسار . أما بالنسبة للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، فإن الاتحاد السوفيتي استطاع أن يشغل الفراغ الذي تركه البريطانيون في عدن ، وتحويلها إلى قاعدة سوفيتية رئيسية في المنطقة ، وأمتد نشاط الاتحاد السوفيتي بعد ذلك إلى الساحل الجنوبي لخليج عدن ، حينما عقدت معاهدة صداقة وتعاون مع الصومال عام ١٩٧٤ مستغلا في ذلك حاجتها إلى الدعم العسكري في صراعها مع أثيوبيا حول إقليم أوجادين ، وقد استطاع الاتحاد السوفيتي ، من خلال هذه الصداقة أن يقيم قاعدة بحرية في بربرة مع حصوله على تسهيلات بحرية وجوية في مقديشيو العاصمة .

وبمجموع نظام يساري في أديس أبابا عام ١٩٧٤ أكتمل للسوفيت تحقيق السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وبناء حائط يساري يتكون من عدن ومقديشيو وأديس أبابا . وقد حاول السوفيت تدعيم هذا الحائط بأعطائه شكل تحالف اشتراكي إقليمي فيما يسمى بالسلام السوفيتي ، غير أن الجانب الصومالي سرعان ما سقط من هذا الحائط ؛ بعد إكتشاف حقيقة الدور المزدوج الذي قام به السوفيت في المنطقة وكان السودان هو صاحب الدور الأكبر في ذلك حينما أكتشف وجود ثغرة متعددة في شبكة الرادار التي أقامها السوفيت في الصومال . وهذه الثغرة أتاحت لطائرات النقل السوفيتية في التحليق في الأجواء السودانية

حملة بالأسلحة والذخيرة من ليبيا إلى أثيوبيا وفقاً لمعاهدة سرية بين أديس أبابا وموسكو ، أى أن السوفيت هم الذين قاموا بتزويد أثيوبيا بالأسلحة والخبراء في حربها مع الصومال ؛ ومن الثابت أن سقوط الصومال من التحالف السوفيتي قد أضعف سيطرة السوفيت على هذه المنطقة الاستراتيجية ، ومن الثابت أيضاً أنه لو كان للاتحاد السوفيتي أن يختار بين الصومال وأثيوبيا فإنه سيختار حتماً أثيوبيا لأنها تفضل الصومال كموقع إستراتيجي حاكم بالنسبة لمضيق باب المندب .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن السوفيت يحتفظون حالياً بعدد من القواعد العسكرية التي تقوم على خدمة أهدافه ومصالحه في المنطقة ولعل أهم هذه القواعد، هي تلك التي يحتفظ بها في اليمن الجنوبية . والتي تتمثل في قاعدة (بين الجبلين) الجوية ، وقاعدة (التواهي) البحرية . كما يستخدم السوفيت عدداً من المطارات الحربية الفرعية في جزيرة سوقطرة ، التي تعتبر المحافظة السادسة من محافظات اليمن الجنوبية ، وتحتفظ كوبا أيضاً بقاعدة عسكرية تضم مطاراً حريباً ومركزاً لتدريب القوات الخاصة بمنطقة يافع السفلى بالرملية كما تردد مؤخراً أن السوفيت قد استأجروا إحدى جزر أرخبيل دهلك أمام ساحل إريتريا وأقام بها قاعدة بحرية .

ولسكى تقييم الاعتبارات السابقة على الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن نضع في الاعتبار الموازنات بين العلاقات السائدة حالياً في الشرق الأوسط ، ويمكن ملاحظة أن العلاقات الدولية في الشرق قد تغيرت بشكل درامي منذ عام ١٩٧٠ ، وإزالة الولايات المتحدة هي الحليف الرئيسي والوحيد لإسرائيل في المنطقة ولكن واشنطن بدأت في تبني سياسة تحسين العلاقات مع مصر والسودان والسعودية والاردن ودول الخليج وتونس والمغرب ؛ وقد أدى هذا التطور إلى نشأة بعض التوترات بين تل أبيب وواشنطن .

ويمكن أيضاً ملاحظة أن الدول العربية لم تعد تعمل بشكل جماعي مثلما حدث خلال

حرب ١٩٧٣ والفترة التي تلتها مباشرة . فقد شنت مصر حملة دبلوماسية لايجاد تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي . ومع تفاوت درجات حماس الدول العربية فقد اختلفت ردود الفعل في السودان والسعودية ودول الخليج وتونس والمغرب أما الاردن فعلى الرغم من تعاطفها مع هذه المجازفة فانها لم ترغب في أن تربط نفسها بها إلا إذا حصلت على تأكيدات بنجاحها . أما سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي وبالطبع منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانت ضد المبادرة المصرية ؛ هذا مع تفاوت شدة المعارضة في كل منها ، أضف إلى ذلك أن الشقاق بين طرفي حزب البعث في سوريا والعراق جعل من المستحيل تنسيق العمل بينها لتحدى المبادرة . ولبنان أيضا رفضت المبادرة المصرية غير أن فرصتها في الاختيار محدودة نظرا لاحتلال القوات السورية للأراضي اللبنانية منذ اندلاع الحرب الأهلية فيها في منتصف عام ١٩٧٠ ، وأخيراً فقد أيد الاتحاد السوفيتي بشدة موقف الرافضين .

الفصل السابع والأربعون

الآثار المحتملة للقرن الأفريقي على الشرق الأوسط

ان ظروف القرن الأفريقي يمكن أن تؤثر بالطبع على الشرق الأوسط
بصور عديدة وبشرط إذا لم تتغير مستويات التورط والانحياز في المنطقتين في
المستقبل القريب .

أولاً : فلقد نجح الاتحاد السوفيتي بالفعل في تقوية القوات الأثيوبية كما
أنه أرغم الصومال على الانسحاب من أوجادين خاصة في مواجهة إدانة الولايات
المتحدة للوجود العسكري السوفيتي والكوبي الأمر الذي قد يجعل موسكو تتجراً
على اختيار ما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ في الشرق الأوسط . وأن
هذا النوع من « جس النبض » قد يشتمل على استخدام المواجهة المسلحة مما قد
يترتب عليه تصعيد عسكري . ومثل هذا التحدي لا يبدو محتملاً على الإطلاق ؛
إذ يتطلب تصعيده ان يجد الاتحاد السوفيتي شريكاً عربياً مناسباً ؛ ومع ان منظمة
التحرير قد يستطيع ان تلعب دوراً في ذلك إلا أنها ليست كافية بمفردها . كما
أن دول المواجهة العربية لا تستطيع في اوقت الحالى ان تقامر بالدخول في صراع
مسلح مع إسرائيل . ولقد ادركت موسكو ان واشنطن قد أصبحت لها اهتمامات
مصالح أكبر في الشرق الأوسط أكثر من اهتمامها بمصالحها في إثيوبيا، وعلى ضوء
التوترات الزائدة في العلاقات الأمريكية — السوفيتية بسبب التدخل العسكري
السوفيتي — الكوبي في إثيوبيا فان أى مقامرة عسكرية في الشرق الأوسط قد
تطرح بجميع فرص التصديق على معاهدة سولت الثانية إلى جانب المشروعات
السوفيتية ذات الأولوية .

ثانياً من الممكن أن يضع الوجود السوفيتي في إثيوبيا أسفينا بين الاتحاد

السوفيتي وبعض الدول العربية والتي تتخذ موقف « الرفض » وتمثل سوريا والعراق النموذجين الأساسيين لذلك ، ومما إذا كان في الامكان أيضا أن تكون اليمن الجنوبية إلى جانب سوريا والعراق (١) ؛ أن مثل هذا التطور قد يكون له تأثيرين ، فمن ناحية قد يؤدي إلى ابعاد دمشق وبغداد عن موسكو ؛ ومن ناحية أخرى فإن ذلك قد يقلل من موقفهم الرفض كما يقلل من اعتراضاتهم على الجهود الأمريكية لتسهيل حل الصراع العربي الاسرائيلي .

ومن الثابت ان أحداث عام ١٩٧٨ قد أوضحت عدم احتمال قيام التأثير سالف الذكر؛ ففي هذه الفترة نلاحظ إن سياسة السوفيت في أثيوبيا قد ساهمت في تدهور العلاقات السوفيتية مع العراق . ولم يحل ذلك دون تأكيد معاهدة الصداقة والتعاون بينهما .

ثالثا : من الممكن أن تزيد الصلة بين اسرائيل واثيوبيا من حدة التوتر بين تل أبيب وواشنطن ، وهذه التوترات قد تفوق التقدم نحو تسوية الصراع العربي وذلك بأن تقل ثقة اسرائيل في الالتزامات الأمريكية .

ويميد هذا للاذهان مآثره الماضي القريب من شك خطير حول تطور العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية ؛ فالتعاون الاسرائيلي الاثيوبي لم يسفر عن مشاكل ملحوظة بين اسرائيل والولايات المتحدة حتى بعد أن قطعت هذه الاخيرة علاقاتها مع اثيوبيا في ابريل ١٩٧٧ وعلاوة على ذلك فإن انسحاب المستشارين

(١) ان هذا التساؤل لا يزال يفرض نفسه بشدة وخاصة من خلال التطورات السياسية الخطيرة التي شهدتها اليمن الجنوبية في الفترة الماضية . فقبل الاطاحة بحكم سالم ربيع علي في أواخر يونيو ١٩٧٨ كان من الممكن ان تكون اليمن الجنوبي في جانب سوريا والعراق ولكن القيادة التي أعقبت ذلك والتي ابدت اثيوبيا قد استبعدت هذا الاحتمال ، وهذه القيادة الجديدة قد تغيرت هي الاخرى مؤخرا ولازال السؤال السابق معروضا .

الاسرائيليين من اثيوبيا في فبراير ١٩٧٨ جعل التعاون بين البلدين يهبط بدرجة كبيرة ، وقد أصبحت العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية تمر بمنحنى هابط ، بل ان وصلت إلى أدنى درجاتها وأصبحت لاتشكل خطورة على العلاقات الاسرائيلية الامريكية .

رابعاً : أن تعاون اسرائيل مع اثيوبيا قد يقلل ثقة العرب في اسرائيل خاصة تلك الدول التي ترى في الوجود السوفيتي في اثيوبيا تهديدا لها ومن أمثلة تلك الدول مصر والسودان والسعودية . ومثل هذا الموقف قد يزيد من تعقيد الجهود لحل المشكلات القائمة بين اسرائيل والدول العربية . أن مصر هي الدولة العربية الأولى التي أقامت علاقات مع اسرائيل وقد أيدتها في ذلك — جزئيا — السودان والسعودية .

ومثل هذا الانطباع لم يظهر في الأفق منذ مغادرة البعثة الإسرائيلية أرض اثيوبيا .

خامساً : ان تورط اسرائيل مع أثيوبيا من الممكن ان يزيد من مشاعر الكراهية العربية لإسرائيل وخاصة من جانب تلك الدول العربية — مثل سوريا والعراق — والتي تؤيد القضية الاريترية .

ولدرجة ما فقد أعتمد هذا التطور على مدى كفاح الإريتريين وحتى لو نجح المجلس العسكري الاثيوبي في قمع الحركة ؛ فان تأثير ذلك على العلاقات السورية أو العراقية تجاه إسرائيل يبدو بعيدا ؛ فلم يعد لإسرائيل في أثيوبيا ما يساعد على مناهضة الكفاح الإريتري .

سادساً : ان تأكيد كل من ليبيا واليمن الجنوبي لمساندة أثيوبيا يؤدي إلى الانشقاق بين الدول العربية التي تؤيد المواجهة مع اسرائيل وليس الوصول إلى

حل وسط . وان ازدياد عدم الانسجام بين هذه المجموعة سوف يخلق عقبات جديدة في سبيل الوصول إلى تسوية ومن ثم يميل إلى أن يقلل من التحدى الذى تمثله هذه الدول ضد اسرائيل . ولا شك ان فرص تأييد طرابلس وعون لنظام مانجستو سوف يقلل هذا التأثير ؛ ومع ذلك فان هذه المسألة ليس لها دلالة على العلاقات بين الدول المعنية . فنجد ليبيا مثلاً وهى أشد دول الرفض قد أوضحت أنها تؤيد مسألة الحل الوسط فى اريتريا كما انها أمتنعت عن التورط العسكرى فى المنطقة . وعلى الرغم من ان اليمن الجنوبي قد أبدى حذراً أقل إلا أنها تلعب دوراً أقل ضمن دول الرفض . وفى الواقع قد يتم هذا الدور بزيادة هامشية نتيجة لسيطرة مجموعة عسكرية ماركسية مؤيدة للسوفيت على الحكم فيه .

سابعاً : ان الصلة بين كل من ليبيا واليمن الجنوبي من ناحية واثيوبيا من ناحية أخرى قد تودى إلى زيادة العداء بين تلك الدول العربية التى ترى فى الاتحاد السوفيتى تهديداً مباشراً لامنهم ومنها على سبيل المثال مصر والسودان والسعودية . ثم ان الإستمرار فى مثل هذا الموضوع سوف يقلل حتماً من قدرة الدول العربية ووصولها إلى عمل مشترك فى الصراع العربى الاسرائيل لدرجة ان الدول العربية المعتدلة قد ساءت علاقاتها باليمن الجنوبي فى صيف ١٩٧٨ . وقد نشأت الصعوبات عن عاملين : أولها تأييد بعض العناصر فى اليمن الجنوبي باقتل رئيس الدولة فى أواخر يونيو . أما العامل الثانى فيمكن فى ان الانقلاب الذى حدث فى عدن غلب مصرع رئيس الدولة سالم ربيع على - الذى يرى ضرورة التقارب مع الدول العربية المعتدلة - قد أصبح يتصف بالماركسية وانحياز الشديد للسوفيت .

وعلى ضوء مستوى العداء السائد بين اليمن الجنوبي والدول العربية ؛ فانه من الصعب ان نتخيل أن سياسات عدن تجاه اثيوبيا قد تزيد من إعانة التعاون العربى

في الصراع العربي الإسرائيلي ، أضف إلى ذلك أن تورط ليبيا مع أثيوبيا فانه من الممكن ان تزداد حالي الغضب والاستياء بين الدول العربية المعتدلة أكثر بما يشكله اليمن الجنوبي وذلك من واقع ما يتبع به نظام العقيد القذافي من إمكانيات هائلة ، هذا إلى جانب عمليات التخريب الدولي التي يشيها من وقت لآخر وهو الأمر الذي لا يتوفر لليمن الجنوبي .

السؤال هو : ماهي الفرص التي يحتمل أن تزيد من قيام احتمالات جديدة ؟ بصفة عامة يمكن القول ان الاحداث في القرن الافريقي لن تؤثر على الموقف في الشرق الأوسط طالما ظلت الظروف في كلتا المنطقتين على ماهي عليه . منذ صيف ١٩٧٨ . وأذن يمكن أن نستنتج ان تغير الظروف في أي من المنطقتين يمكن أن يؤثر على الأخرى . ولا يمكننا ان نتصور مثل هذه التغيرات في الوقت الحاضر ، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار الاقتراضات الآتية منها كانت بعيدة عن الواقع في الظروف الراهنة وهي :

أولا : من الجائز ان تعترف مصر عن مبادرة السلام وأتفاقيات كامب ديفيد وبالتالي يصل العرب إلى حالة من الاتفاق فيما بينهم حول كيفية التعامل مع إسرائيل . وفي هذه الحالة تؤدي العلاقات القائمة بين كل من ليبيا واليمن الجنوبي من ناحية وأثيوبيا من ناحية أخرى إلى أعاقه الوصول إلى موقف عربي موحد تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي .

ثانيا : الغرض الثاني هو أن يقوى الإتحاد السوفيتي مركزه في أثيوبيا بصورة أكبر بكثير مما هو عليه الآن ؛ وفي هذه الحالة سوف يتمكن السوفيت من الوصول إلى الموانئ الأريتيرية ن ماساوا وعصب وكذا المطارات الواقعة على شاطئ البحر الأحمر ؛ وبالتالي يمكن ان يحمل نفسه قوة عظمى لها حياها

في البحر الأحمر بل أنه يستطيع — إذا ما تحقق هذا الافتراض — أن يفرض ويتحكم في حركة المرور من وإلى البحر الأحمر عن طريق باب المندب ؛ وفي هذه الظروف سوف تجمد إسرائيل نفسها وكذلك الدول العربية المعتدلة لهم جميعاً مصالح مشتركة مما قد يدفعها إلى التوصل إلى تقارب محدود على الأقل .

وبمعنى آخر فإن احتمال حدوث ذلك يعتمد على مدى صعود أريتريا أمام موجات الهجوم الحادة التي تجري بين وقت من جانب أثيوبيا ؛ فلو استطاعت أريتريا إيقاف هذا الهجوم فإن فرصتها في أن تحصل على الإستقلال تكون فرصة كبيرة ، ولو حدث أن تمكن المجلس العسكري الأثيوبي من قمع الثوار أو على الأقل أن يخفف من درجة انفصاتهم فسوف يطلب السوفيت تسهيلات كبيرة في إريتريا كتمن جزئي عن مساعدتها العسكرية الهائلة لإثيوبيا وحكومة مانجستو . ويجب أن لا نفعل ان قرار أديس أبا با حيال هذه المسألة سوف يعتمد على مدى تورط السوفيت إلى جانبهم في الحرب الأريتيرية ، فإذا وقف السوفيت موقف المتفرج أثناء الصراع أو إذا طالبوا بحل وسط فن الجائز ألا يلقى المجلس العسكري الأثيوبي بالاً لمطالبهم في إريتريا .

ثالثاً : الافتراض الثالث هو أن يجمد مانجستو نفسه غير سعيد إذا طلب إليه السوفيت والكوبيون الإستعانة بمستشارين إسرائيليين لتحقيق أهدافه في إريتريا بدلا منهم ؛ وإذا وافقت إسرائيل على ذلك فإن وجود مثل هؤلاء المستشارين العسكريين الإسرائيليين سوف يخلق مشاكل مع الدول العربية ، بل قد يدفع تلك الدول والاتحاد السوفيتي إلى الانخراط في جبهة واحدة .

وعلى ضوء رفض موسكو وهاغانا مساعدة القوات الأثيوبية في إريتريا بشكل مباشر ؛ فإن دعوة إثيوبيا للإسرائيليين تكون محتملة ؛ ولكن استجابة

اسرائيل لذلك سوف يودى إلى مشكلات كثيرة . ويعتمد هذا الاقتراض على تقييم اسرائيل لمدى الاستياء والغضب ورد الفعل لدى الولايات المتحدة، وحتى إذا قررت اسرائيل إعادة تورطها في الصراع الاريتري فليس من المحتمل أن يودى ذلك إلى استياء شديد في العالم العربي بحيث يودى إلى قيام جبهة عربية — سوفيتية نظراً لأن هناك عدد من الدول العربية في حالة شجار مع السوفيت حول مسائل تهم العرب أكثر من مصير إريتريا .

رابعاً : الاقتراض الرابع هو أن تقدم مصر والسعودية والسودان معونة شاملة بحيث تدفع الاريتريين للاستقلال . ومثل هذا الاجراء سوف يضعهم وجها لوجه مع السوفيت وربما مع اسرائيل والتي لا ترغب في أن يصير البحر الأحمر بحيرة عربية .

ان سلوك الدول الثلاث منذ الهجوم الاثيوبي يوحى بأنها سوف تعتمد على الجهود الدبلوماسية والمنابر الدولية أكثر من التجاها إلى المخططات العسكرية الصريحة ، ولكن المرء لا يستطيع الإلتجاء إلى الاختيار الأخير إذا أصيب الاريتريون بانهكاسات شديدة على أرض المعركة ؛ وعما إذا كانت إسرائيل والاتحاد السوفيتي سيختاران التدخل في حالة ما إذا تعاظم الدور العربي في الصراع ؛ وبالطبع فإن ذلك يعتمد على مدى التهديد الذى سوف يشكله هذا التطور على الوجود المستمر لنظام صديق في اديس أبابا .

خامساً : الاقتراض الخامس هو ان توقف كل من ليبيا واليمن الجنوبي مساعدتهما إلى المجلس العسكرى الاثيوبي - وإذا ما ساعدت الدولتان إريتريا أو الصومال ، فسوف يجد السوفيت أنفسهم في حالة تناقض مع العالم كله حول القرن الافريقى ؛ ومثل هذه الظروف قد تمحو النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط

ومن الجائز كذلك أن يخرج ليبيا عن صف المؤيدين لاثيوبيا إذا
أصر المجلس العسكري الاثيوبي واستمر في حل المشكلة عسكريا كما أن
ظروف الحكم الجديد في اليمن الجنوبي قد ينهج نفس النهج .

والخلاصة أن احتمالات ظهور أو قيام أحداث تكون في اتجاه معاكس
لهذه الافتراضات هي احتمالات ضئيلة .

مراجع القسم الرابع

- السيد رجب حراز (دكتور) : الأمم المتحدة وقضية اريتريا (١٩٤٥ — ١٩٥٢) ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ .
- عبد الملك عودة (دكتور) : السياسة والحكم في إفريقيا ؛ معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .
- راشد البراوى (دكتور) : الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث ، القاهرة ؛ بدون تاريخ إصدار .
- راشد البراوى (دكتور) : الصومال الجديد ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٣ .
- جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، القاهرة ، المكتبة الإفريقية ١٩٦٠ .
- جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى الحديث ، الاسكندرية ، دار المعارف ١٩٦٦ .

- Mahammed Khalil, The Arab States and the Arab League, Vol. 1, constitutional development (Beirut, Khayats 1962).
- United Nation,
Rapport du Gouvernement Italien à l'assemblée Generale des Nations Unies Sur L'Administration du Tutelle de la Somalie 18 Vols). 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, Rome.

- Lewis, I M., Peoples of the Horn of Africa, Somali, Afar and Saho, London 1955.
- Blair, Thompson, Ethiopia : The Country that cut off its Head (London : Robson Books, 1975).
- Colin Legum & Bill Lea, Conflict in the Horn of Africa (New York : Africana Publishing Co., 1978).
- Daily, Report : Soviet Union, Hereafter FBIS — SOV; (june 16, 1976). HI 5, (Emphasis added).
- David ottaway's report, The Washington Post (April 16, 1977).
Donald N. Levine, Greater Ethiopia (Chicago : Universtity of Chicago Press, 1975).
- E. Sytvia Pankhurst & Richard K. P. Pankhurst, Ethiopia and Eritrea, The Last Phase of Reunion Struggle 1941 — 1952 (Wood ford green Es ex, England : Lalibela House, 1953.
- Edward T. Wilson, Russia and Black Africa before World War 11 (New York, Holmes and Meier, 1974
- Fred Halliday " The Eighting in Eritrea", New Left Review (May — june 1971).
- Irving Kaplan, Area Handbook for Ethiopia (Wash- ington, D.C. : American University Foreign Area Studies, 1971).
- John Drysdale, The Somali Dispute (New York, Praeger, 1964).

- John H. Spencer, Ethiopia, The Horn of Africa and U. S. Policy (Cambridge : Institute for Foreign Policy Analysis, Inc, September 1977.
- World Politics and the Arab — Israeli Conflict, Edited by Robert O. Freedman Pergamon Press, New York 1979.

الدوريات والصحف :

— مجلة السياسة الدولية — القاهرة — (أعداد) .

- The Washington Post (أعداد)
- Financial Times (أعداد)
- The New York Times (أعداد)
- News Week (أعداد)

محتويات الكتاب

مقدمة : ٥

تمهيد : مصر والصومال : ٩

القسم الاول

الصومال في العصر الحديث ٢٧

الباب الاول

القواعد والمراكز الاستعمارية ٢٩

الفصل الاول : التنافس الانجليزى الفرنسى : ٣١

١ — فرنسا وإستيلاء بريطانيا على عدن ٣٢

٢ — بعثة روشيه ديريكور ٣٦

٣ — زولا ومعاهدة رسل ٤٣

الفصل الثانى : فرنسا وشراء أوبوك ٥٢

١ — شراء أوبوك ٥٣

٢ — رد الفعل ٥٧

٣ — عدم تصرف الحكومة الفرنسية ٦١

الفصل الثالث : ايطاليا وشراء عصب : ٦٥

١ — المحاولات الإيطالية الاولى ٦٥

٢ — شراء عصب ٧٠

٣ — رد الفعل المصرى ٧٣

الباب الثاني

- ٧٩ مصر في شرق إفريقية
- ٨١ : الفصل الرابع : مصر وبربرة :
- ٨١ ١ - مصر والسواحل الشرقية .
- ٨٦ ٢ - إنضمام بربرة إلى الإمبراطورية .
- ٨٩ ٣ - المشروعات الإنشائية في بربرة .
- ٩٤ : الفصل الخامس : زيلع وتاجورة :
- ٩٤ ١ - القواعد .
- ٩٨ ٢ - الإدارة .
- ١٠١ ٣ - المشروعات الإنشائية .
- ١٠٥ : الفصل السادس : هرر :
- ١٠٥ ١ - الوصول إلى هرر .
- ١٠٩ ٢ - الإدارة الجديدة .
- ١١٣ ٣ - المشروعات الإنشائية .

الباب الثالث

- ١١٧ التدخل البريطاني وحملة الجوبا
- ١١٩ : الفصل السابع : حملة الجوبا :
- ١١٩ ١ - المشروع المصري .
- ١٢٣ ٢ - الحملة المصرية .
- ١٢٧ ٣ - تدخل إنجلترا .
- ١٣١ ٤ - انسحاب المصريين .

الفصل الثامن : الاتفاقية المصرية الانجليزية عام ١٨٧٢ : ١٢٦ .

- ١ — مصر تطالب بقسمها ١٣٦
- ٢ — الاتفاقية ونصوصها ١٣٩
- ٣ — نتائج الاتفاقية ١٤٢

الفصل التاسع : إدارة غردون : ١٤٧ .

- ١ — غردون والمصالح البريطانية ١٤٧
- ٢ — غردون وتجارة الرقيق ١٤٩
- ٣ — غردون والصومال ١٥٣
- ٤ — غردون وإدارة السودان ١٥٨

الباب الرابع

١٦٧ بداية النشاط الايطالى

الفصل العاشر : الايطاليون وعصب : ١٦٩ .

- ١ — بعثة كارلو دى أميزاجا ١٦٩
- ٢ — دفاع مصر عن حقوقها ١٧٨
- ٣ — القوميسيير الايطالى فى عصب ١٨٧

الفصل الحادى عشر : بيلول ورهطة : ١٩٦ .

- ١ — مقتل بعثة جيوليتى ١٩٧
- ٢ — السفن الحربية فى بيلول ٢٠٠
- ٣ — التحقيق ٢٠٤
- ٤ — حادثة رهطة ٢٠٨
- ٥ — الحق والقوة ٢١٣

الفصل الثاني عشر : مستعمرة التاج : ٢١٨

١ — التعاون بين السلطات المحلية ٢١٨

٢ — موقف مصر وتركيا ٢٢٢

٣ — حقوق السيادة ٢٢٦

٤ — إصرار مصر على حقوقها ٢٣٠

٥ — المؤسسة الحكومية ٢٣٥

القسم الثاني

التقسيم الاستعماري للصومال وهرر . . . ٢٣٩

الباب الخامس

التدخل البريطاني في الصومال . . . ٢٤١

الفصل الثالث عشر : بريطانيا وإخلاء بلاد الصومال : . ٢٤٣

١ — فكرة الإخلاء ٢٤٣

٢ — الضغط البريطاني ٢٤٥

٣ — حقوق السيادة العثمانية ٢٤٧

٤ — الشروط البريطانية ٢٥٠

الفصل الرابع عشر : بداية الحركة العرنسية : . . . ٢٥٣

١ — استمرار عدم الإهتمام بأوبوك ٢٥٣

٢ — تعيين لاجارد ٢٥٦

٣ — بداية العمل ٢٥٩

٤ — بعثة لي ماي ٢٦٢

٢٦٦	الفصل الخامس عشر : بريطانيا وإحتلال بربرة :
٢٦٦	١ - التعليمات الصادرة لهنتر
٢٦٩	٢ - الإتفاقية مع حبر أول
٢٧٢	٣ - مسألة إخلاء هرر
٢٧٥	٤ - إدعاءات هنتر الجديدة
٢٧٧	٥ - الجدل بين بريطانيا وتركيا

الباب السادس

٢٨٣	هرر وتاجورة وفرنسا
-----	------------------------------

٢٨٥	الفصل السادس عشر : هرر والحماية الفرنسية على تاجورة :
٢٨٥	١ - أمر الإخلاء
٢٨٨	٢ - الترتيبات البريطانية الخديوية
٢٩١	٣ - موقف الحكومة الخديوية
٢٩٣	٤ - مفاوضات فرنسا بشأن تاجورة
٢٩٥	٥ - الحماية الفرنسية على تاجورة

٢٩٧	الفصل السابع عشر : المصاعب امام بريطانيا :
-----	--

٢٩٧	١ - طرق القوافل مع الداخل
٢٩٩	٢ - إخلاء زيلع
٣٠١	٣ - مقاومة حامية هرر
٣٠٣	٤ - استمرار التوسع الفرنسي

٣٠٦	الفصل الثامن عشر : فرنسا وإحتلال منطقة تاجورة :
-----	---

٣٠٦	١ - ضم تاجورة
-----	-------------------------

- ٢ — إمكانية التدخل الألماني ٣١٠
٣ — قلق بريطانيا ٣١٢
٤ — إزدياد النشاط الفرنسي ٣١٥

الباب السابع

- ٣٢١ انقلاب بين الدول الاستعمارية
٣٢٢ الفصل التاسع عشر : العلاقات الفرنسية الإيطالية :
١ — إيطاليا وإحتلال فرنسا لتاجورة ٣٢٣
٢ — مسألة خور أنجار ٣٢٦
٣ — المحادثات ٣٢٧
٤ — تقوية مستعمرة أوبوك ٣٣٠
٣٢٢ الفصل العشرون : العلاقات الفرنسية البريطانية :
١ — التنافس على أمبادو ٣٣٣
٢ — معاهدة الحماية الفرنسية على زيلع ٣٣٥
٣ — تراجع فرنسا ٣٣٧
٤ — معاهدة العيسى صومال ٣٣٩
٣٤٣ الفصل الحادي والعشرون : الاتفاقية البريطانية الفرنسية .
١ — الخلافات البريطانية الفرنسية ٣٤٣
٢ — المفاوضات ٣٤٥
٣ — الاتفاقية ٣٤٨

الباب الثامن

هرر وإيطاليا والحبشة . . . ٣٥١

الفصل الثاني والعشرون : زيلع قاعدة لغزو هرر : ٣٥٣

١ — حامية إيطاليا في زيلع ٣٥٣

٢ — نائب قنصل إيطاليا في هرر ٣٥٦

٣ — موقف حكومة المحافظين ٣٦٠

الفصل الثالث والعشرون : النشاط حول هرر : ٣٦٢

١ — التنافس الإيطالي الفرنسي ٣٦٢

٢ — بعثة لونيوا وأنتونيلى ٣٦٤

٣ — المستكشفون والمغامرون ٣٦٦

الفصل الرابع والعشرون : توسع الاحباش في هرر : ٣٦٩

١ — إحتلال منليك لهرر ٣٦٩

٢ — حكم الاحباش ٣٧١

٣ — نهاية المدنية ٣٧٢

الفصل الخامس والعشرون : إيطاليا والصومال : ٣٧٦

١ — بداية النشاط الإيطالي ٣٧٦

٢ — الحماية على أويا والميجرتين ٣٨٠

٣ — الإمتياز والإعتراف الدولى ٣٨٢

القسم الثالث

جيهاد الصومال ٣٨٩

الباب التاسع

النفوذ الاستعماري وبدأ الجهاد . . . ٣٩١

الفصل السادس والعشرون : منطقة النفوذ الايطالي : ٣٩٣

١ — إيطاليا والبنادر ٣٩٣

٢ — الشركة الإيطالية لشرق إفريقية ٣٩٨

٣ — المصاعب الخاصة بمنطقة الجوبا . . . ٤٠١

٤ — إتفاقية تحديد مناطق النفوذ ٤٠٥

٥ — عقد إمتياز ١٢ أغسطس ١٨٩٢ ٤٠٨

٦ — إتفاقية ٥ مايو ١٨٩٤ ٤١٢

الفصل السابع والعشرون : معركة عدوة ونتائجها : ٤١٦

١ — المصاعب مع منليك ٤١٦

٢ — المعركة ٤٢٠

٣ — السياسة البريطانية ٤٢٥

٤ — السياسة الفرنسية ٤٢٩

الفصل الثامن والعشرون : الاعداد للجهاد في الصومال : ٤٣٣

١ — أحوال الصومال وظهور محمد بن عبد الله حسن . ٤٣٣

٢ — الإعداد المعنوي ٤٣٨

٣ — الإعداد الحربي ٤٣٩

الباب العاشر

الجهاد ٤٤٣

الفصل التاسع والعشرون : بدء الجهاد : ٤٤٥

١ — الحملة العسكرية الأولى ٤٤٥

٢ — الحملة الثانية ، وفشلها ٤٥٠

٣ — إنشاء الطابور المتقل ٤٥٢

٤ — التسييلات للبريطانيين في أويا ٤٥٦

٥ — الحملة الرابعة ٤٦٠

الفصل الثلاثون : مواقف الدول الاستعمارية : ٤٦٤

١ — إيطاليا والحملة البريطانية ضد المولى ٤٦٤

٢ — إيطاليا وإتفاقية نوجل (١٩٠٥) ٤٧١

٣ — الإتفاق الأنجليزى الفرنسى، الإيطالى بشأن إتيوبيا

(١٩٠٦) ٤٧٤

٤ — إستعداد إيطاليا لإستعمار ساحل الصومال ٤٨٣

٥ — إنسحاب البريطانيين إلى الساحل ٤٨٨

الفصل الحادى والثلاثون : الجهاد فى فترة الحرب العالمية

الأولى وما بعدها : ٤٩٢

١ — تجديد الجهاد عام ١٩١٠ ٤٩٢

٢ — إعلان الجهاد فى الدولة العثمانية ٤٩٧

٣ — إستمرار الجهاد فى بلاد الصومال ٥٠٠

الباب الحادى عشر

٥٠٥ . . . من الجهاد إلى الاستقلال .

الفصل الثانى والثلاثون : فترة الحرب العالمية الأولى

٥٠٧ . . . وما بعدها .

١ — الإستعمار الإيطالى ٥٠٧

٢ — لزيادة النفوذ الإيطالى ٥١٠

٣ — الإدارة البريطانية ٥١٢

٥١٥ . . . : الوصاية : الفصل الثالث والثلاثون

١ - نظام الوصاية ٥١٥

٣ — الضغوط الإيطالية والإثيوبية ٥١٨

٣ — الأوضاع فى الصومال البريطانى ٥٢٣

٥٢٥ . . : الاستقلال والاتحاد : الفصل الرابع والثلاثون

١ — موعد إستقلال صوماليا ٥٢٥

٢ — إستقلال الصومال البريطانى ٥٢٦

٣ — اتحاد الصوماليين ٥٢٧

٤ — موقف فرنسا من الوحدة الصومالية ٥٢٩

٥ — الصومال السكىنى ، وصومال أوجادين ٥٣٢

٥٣٥ . . . : ثبت المصادر والمراجع

القسم الرابع

- مشكلة القرن الأفريقي المعاصرة . . . ٥٤٥
الدكتور محمد نصر مهنا

الباب الثاني عشر

- الملاحج الرئيسية المعاصرة لمشكلة القرن الأفريقي . ٥٤٧
الفصل الخامس والثلاثون : القرن الأفريقي ومدخل البحر

- الأحمر ٥٤٩

١ — منطقة القرن الأفريقي ، بعض الملاحظات

- الجيو بوليتيكية ٥٤٩

٢ — القوى العظمى والصراع المعاصر على مدخل البحر

- الأحمر ٥٥٥

- الفصل السادس والثلاثون : مشكلات الحدود : . . . ٥٦٠

- ١ — حدود إتيوبيا مع السودان وكينيا وجيبوتي . ٥٦١

- ٢ — الحدود الإثيوبية الصومالية ٥٦٢

- الفصل السابع والثلاثون : حوادث الحدود وأطراف الصراع ٥٦٩

- ١ — حوادث الحدود منذ الخمسينات ٥٦٩

٢ — تأثير تغيير النظام السياسي في الصومال (١٩٦٩)

- وإتيوبيا (١٩٧٤) على حوادث الحدود . . . ٥٧٢

- ٣ — الأطراف الإقليمية للصراع ٥٧٦

الباب الثالث عشر

- تطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . . . ٥٨٣

- الفصل الثامن والثلاثون : الصومال ٥٨٥

- ١ — الصومال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . . . ٥٨٥

- ٢ — من إستقلال الصومال إلى التوجيهات القومية . . . ٥٩١
- الفصل التاسع والثلاثون : إريتريا ٥٩٧
- ١ — الجذور المعاصرة للثورة الإريترية ٥٩٧
- ٢ — جبهة تحرير إريتريا وتطورها ٦٠٠
- الفصل الأربعون : إثيوبيا : ٦١٠
- ١ — إثيوبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ٦١٠
- ٢ — من حكم هيلاسلاسي إلى الحكم الماركسي ٦١٢
- الفصل الحادي والأربعون : التقارب السوفيتي الإثيوبي : ٦٢١
- ١ — عملية التقارب ٦٢١
- ٢ — النتائج على الصومال ٦٢٧
- ٣ — النتائج على إريتريا ٦٣١

الباب الرابع عشر

مواقف الدول الكبرى ، ومنظمة الوحدة الإفريقية

- ٦٣٧ وتفسير عوامل التغير
- الفصل الثاني والأربعون : الموقف السوفيتي ، وتفسير
عوامل التغير ٦٣٩
- الفصل الثالث والأربعون : موقف دول الكتلة الغربية : ٦٤٧
- ١ — الموقف الأمريكي ٦٠٧
- ٢ — تقييم الموقف الأمريكي ٦٥١
- ٣ — مواقف دول أوروبا الغربية ٦٥٦
- الفصل الرابع والأربعون : موقف منظمة الوحدة الإفريقية : ٦٥٩
- ١ — موقف المنظمة ٦٥٩
- ٢ — جهود المنظمة لتسوية الخلاف الإثيوبي الصومالي ٦٦٣

الباب الخامس عشر

- ٦٦٩ • مشكلة القرن الافريقى والصراع العربى الاسرائيلى
الفصل الخامس والاربعون : موقف مصر والسعودية ، دراسة
٦٧١ • • • • • مقارنة
الفصل السادس والاربعون : تأثير مشكلة القرن الافريقى على
٦٧٩ • • • • • الصراع العربى الاسرائيلى
١ - الفعل ورد الفعل • • • • • ٦٧٩
٢ - الثورة الاثيوبية والصراع العربى الاسرائيلى • ٦٨٢
الفصل السابع والاربعون : الآثار المحتملة للقرن الافريقى
٦٨٩ • • • • • على الشرق الاوسط
مراجع القسم الرابع : • • • • • ٦٩٧
محتويات الكتاب • • • • • ٧٠٠

رقم الإيداع : ٢٨١٧ / ١٩٨٠

الترقيم الدولى : ٤ - ٥٢ - ٧٢٣٤ - ١٩٧٧

المطبعة العصرية

٥ شارع كافور - الحضرة القبلية - اسكندرية

١/١١٤٢١٢

قرش جنييه
٧٩٦٥

دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة
الناشر : دار المعارف بالاسكندرية ٢ : شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير